

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْهَاجُ الْمُسْتَدِّ
شرح
جَامِعِ الْمُسْتَدِّ

للإمام الشافعي رحمه الله

بِالْهَيْفِ

مَدْرَسَةُ الشَّافِعِيَّةِ
بِالْهَيْفِ

بِالْهَيْفِ

بشاور پاکستان



حنفی

بسم اللہ الرحمن الرحیم

کفایت دینی کتب خانہ

شافعی

کفایت اللہ لپن صدیق

واٹس ایپ گروپ ٹیلی گرام چینل
اس گروپ میں کتابیں اہل السنۃ والجماعت، حنفی، شافعی، مالکی،
حنبلی، دیوبند، علماء حق کے عقائد کے مطابق ہوں گی مختلف
زبانوں میں اسلامی کتابیں پشتو عربی اردو فارسی جیسے تفسیریں،
فتاویٰ درسی کتب خارجی کتب وغیرہ۔

کفایت اللہ ابرج صدیق

حنبلی

مالکی

+923052488551

+923247442395

easypaisa

بیلنگٹن

WhatsApp

Telegram

منهاج السنن

شرح

جامع السنن

للامام الترمذی رحمه الله

المجلد الثاني

مشمتمل على الجزئين

الجزء الرابع من ابواب الصوم والجزء الخامس من ابواب البيوع

وفي آخره

((رسالة فتح المنعم بشرح مقدمة صحيح مسلم، والرسالة في التوسل))

الجزء الرابع

من ابواب الصوم

للعلامة الشيخ مولانا محمد فريد الزروبوي المفتي والشيخ بدار العلوم الحفانية اكوره ختك النقشبندی المجددی

مكتبة الحق نيل
محلہ جنگی پشاور پاکستان

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبْوَابُ الصَّوْمِ

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لَمَّا فرغ الامام الترمذى من ابواب الزكوة شرع فى ابواب الصَّوم، واخره عن الزكوة لكونها وجودية بخلاف الصَّوم فانه عدمى، وقدمه على الحج لكون الصَّوم بسيطاً بخلاف الحج فانه مركب من العبادة البدنية والمالية.

والصَّوم والصَّيَام فى اللِّغَةِ الامساك مطلقاً، وفى الشرع هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع وما هو ملحق به من طلوع الفجر الثانى الى غروب الشمس مع التَّيَّة سواء كان الامساك حقيقة او حكماً كالناسى فانه ممسك فى حكم الشرع.

ثم قيل ان العبرة لاول طلوع الفجر الصادق، وقيل لانتشاره، والاول احوط والثانى اوسع كما فى المحيط، قلتُ والاول هو الظاهر المتبادر من القرآن، لان تبيين الفجر هو تيقنه بزوال شك، فيكون اقوى، وكذا فيه سد باب المجانة على العوام، واما ما روى عن ابى بكر الصديق وعلى ابن ابى طالب وعبدالله بن مسعود وحذيفة رضى الله تعالى عنهم من جواز الاكل والشرب الى ان يتضح الفجر فمعارض بالمحرم ولم يأخذ به احد من الائمة الاربعة. فلعله كان ثم نسخ.

وفرض صيام رمضان لعشر شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف كما ذكره ابن جرير وابن كثير. اعلم ان الشافعية قالوا لم يجب قط صوم قبل رمضان وذهبت الحنفية الى فرضية صوم عاشوراء وآيام البيض قبل رمضان، يدل عليه ما رواه ابوداؤد عن عبدالرحمن بن مسلمة عن عمه ان اسلم اتت النبی صلى الله عليه وسلم فقال (صمتم يومك هذا؟ قالوا لا، قال فأتِمُوا بقية يومكم واقضوه)، (١) وكذا ما رواه البخارى عن ابن عمر مرفوعاً (صام النبی صلى الله عليه وسلم عاشوراء وامر بصيامه فلما فرض رمضان ترك)، (٢) واما ما رواه مسلم عن معاوية بن ابى سفيان قوله صلى الله عليه وسلم (هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وانا صائم)، (٣)

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصوم، باب فضل صومه .

٢ - رواه البخارى فى كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان.

٣ - رواه مسلم فى كتاب الصوم، باب صوم يوم عاشوراء.

فمحمول على وقت نسخ فيه افتراضه.

والحكمة في مشروعية الصيام الاتقاء عن المعاصي والمناسبة بالله تعالى وبالملائكة، وزكوة البدن، وكسب المواساة وغير ذلك.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

﴿قوله مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ﴾ جاز ذكر الشهر مع رمضان، ولا يكره تركه لحجته في الاحاديث الصحيحة من غير ذكره. ﴿قوله صُفِّدَتُ الشَّيَاطِينُ﴾ فان قيل : فمن اين المعاصي، قلنا : بعض الجن والشياطين غير مصفدة، او يقال التصفيد لا يستلزم عدم الوسوسة، او يقال للعصيان اسباب شتى، منها النفس الامارة الخبيثة ومنها الطبيعة الخبيثة والعادة القبيحة، او يقال العصيان لاثمر صحبة الشيطان السابقة احد عشر شهراً. ﴿قوله وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ﴾ فلا يأتى الى القبر حرها وسمومها، ويرتفع عذاب القبر، ﴿قوله وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ﴾ فيأتى الى القبر روحها وطيبها وفي هذا الحديث دلالة على خلق النار والجنة. ﴿قوله وَيُنَادِي مُنَادٍ﴾ اى ملك او معناه يلقى الله في قلوبهم الاقبال على الخير وترك الشر. ﴿قوله يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ﴾ قالوا ان اصل البغى فى الشر، واقله ما جاء فى الخير. ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ﴾ لان ابا بكر بن عياش وان كان احتج به البخارى لكنه ربما يغلط، ولمخالفة ابي الاحوص له فانه جعله مقطوعاً، لكن مثل هذا لا يقال بالرأى فيكون مرفوعاً حكماً، وكذا يفهم من كلام الحافظ ابن حجر ان الحديث المرفوع اخرج ابن خزيمة والنسائى والترمذى وابن ماجه والحاكم.

بَاب مَا جَاءَ لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ

﴿قوله لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ﴾ هى من باب التفعّل حذف احدى التائين. ﴿قوله يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ﴾ وفي رواية (اذا انتصف شعبان فلا تصوموا)، رواه اصحاب السنن، (١) وحديث الباب يعارضه حديث الشيخين فى صوم سرر شعبان، وهو آخر الشهر، ويعارض الرواية الأخرى حديث صيامه صلى الله عليه وسلم شعبان كله او اكثره، فالجمع بينها ان حديث الباب محمول على من يحتاط بزعمه لرمضان ويصوم لاحتمال ان يكون من رمضان كما صرح به الطحاوى والسيوطى، وأما ما رواه الترمذى فى كتاب الزكوة، فى باب ما جاء فى فضل الصدقة، (اى

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصوم، باب فى كراهية ذلك، ورواه الترمذى فى كتاب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى كراهية الصوم فى النصف الثانى من شعبان وايضاً رواه غيرهم.

الصَّوْمُ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ قَالَ شُعْبَانُ لَتَعْظِيمِ رَمَضَانَ) ففى سنده صدقة بن موسى وهو ليس بقوى كما مرّ ولا يبعد ان يقال انّ صيام شعبان لتعظيم رمضان لا يستلزم كونه لاحتياط زعمى واحتمال وهمى، وحديث هبى الصيام بعد انتصاف شعبان ضعفه بالعلاء بن عبدالرحمن، وحمله الطحاوى على من يضعفه الصوم.

واما التقدّم على رمضان بصوم يوم او يومين بنية التطوع المجرد فلا يكره عند الحنفية والحنابلة وهو محمل حديث صيام سرر شعبان، ويؤيده الاستثناء الوارد فى حديث الباب، من قوله الا ان يوافق ذلك صوماً كان يصومه احدكم لانه يصومه بنية التطوع المجرد، لا لحكم رمضان، ﴿قوله صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ﴾ ليس القصد منه نفى سائر الاسباب لان اسباب ثبوت الشهر خمسة : ١ - رؤية الهلال حجة للرّائين، ٢ - شهادة الرّائين حجة لغير الرّائين، ٣ - والاخبار عن الرؤية او الشهادة وفق تفصيل اهل العلم حجة لمن لم يروا لمن لم يسمع الشهادة، ٤ - وعدّ الشهر السابق ثلاثين، ٥ - والاستدلال بالامارات الموجبة لغلبة الظن كما فى منحة الخالق على هامش البحر الرائق، وردّ المختار من الاعتماد على سماع المدافع او رؤية القناديل لكونه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن، قلت فاذا جاز الاعتماد عليه مع الاحتمال لكونه لغير ذلك فيكون الاعتماد على خبر الراديو ونظائره جائزاً بطريق اولى لانه اشدّ دلالة من المدافع والقناديل لعدم احتمال الغير فى ذلك الخبر، وقال فقهاءنا خبر منادى السلطان مقبول، وان كان المخبر فاسقاً، نعم لابد من ان يكون ذلك الخبر مفصلاً ذكر فيه الحاكم وسبب الحكم، والا فلا يفيد الظن الغالب لان ارباب الاقتدار لا يبعد عنهم ان يعتمدوا على خبر علماء والفلكيات واهل الطبائع.

﴿قوله فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ﴾ فعدوا ثلاثين، وفى رواية فان غم عليكم فاقدروا له، قال احمد معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب، وقال بوجوب صيام يوم الشك، ولكن يأبى عن هذا التاويل حديث الباب وحديث البخارى. ﴿قوله أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ﴾ قال صاحب المعارف ان الترمذى لم يلاق منصوراً، لانه توفى سنة مائة واثنين وثلاثين هجرية و ولد ابو عيسى سنة مائتين وتسع، ففى اول السند سقط من الناسخ، وربما يكون سقط من النسخة اول السند.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ

قال العيني يوم الشك هو اليوم الذى يتحدث الناس فيه برؤية الهلال ولم يثبت رؤيته، او شهد واحد فرددت شهادته، او شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما، انتهى، وهذا التعريف بناء على قول اعتبار اختلاف المطالع، وقال صاحب شرح التنوير هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن

علة، اى على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقيق الرؤية في بلدة اخرى، انتهى، قال الحافظ في الفتح ان احمد خص يوم الشك بما تقاعد الناس عن رؤية الهلال اوشهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته، فاما اذا حال دون منظره شئ فلا يسمى شكاً، انتهى، واختلف السلف والخلف في جواز صيام يوم الشك، روى عن مالك الكراهة وروى عنه الجواز بلا كراهة كما في العيني، وقال الشافعي بالكراهة، وروى عن احمد ثلاثة اقوال : احدها يجب صومه على انه من رمضان، ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادةً، وبه قال الشافعي، ثالثها المرجع الى رأى الامام في الصوم والفطر كذا في فتح الباري.

وقال علماءنا لو نواه عن رمضان كره تحريماً، ولو نواه من واجب آخر كره تزيهها، ولو صامه تطوعاً فان وافق صوماً يعتاده لم يكره بل هو أحب، وان لم يوافق صوماً يعتاده يصومه الخواص على وجد لا يعلم العوام ذلك، ويفتى العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالافطار، والمراد من الخواص من علم كيفية التية، اى ان ينوى التطوع على سبيل الجزم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فعنه، نعم يقع من رمضان لو ظهرت رمضانته، هذا ما لخصته من شرح التنوير، وحديث الباب حجة للشافعي، وحجتنا حديث ترغيب صيام سرر شعبان، من غير يوم الشك، وكذا حديث استثناء من وافق ذلك صوماً كان يصومه، وأجيب عن حديث الباب بان الصاغاني ذكره في الموضوعات، وفيه انه ليس في سنده من يتهم بالوضع، وأجيب عنه ايضاً بأنه موقوف، وفيه ان مثله كالمرفوع، وأجيب عنه بانه معارض بما مر فيأول بما عدا التطوع وهو جواب حسن.

فائدة : قيل المختار التلوم في حق الخواص ايضاً لما ذكره صاحب النهر عن السراج، ولأن العوام يقعون في الفتنة ويقرون هل زمام الشريعة في ايديهم حيث حرّموا الصوم علينا واحلّوه لانفسهم، قلت : لاندع قول الاكثرين لقول البعض، ولانه لو روعيت فتنة العوام لكان الانسب الافتاء بصيام يوم الشك تطوعاً وان كان من العوام، لانه ربما يثبت كون يوم الشك من رمضان في اثناء الشهر، وربما يحكم بالفطر عند الرؤية ليلة تسع وعشرين فيقول العوام أف لعلماء هذا الزمان امرنا بافطار يوم رمضان ولو امرنا بالصيام ما احتجنا الى القضاء، فارتكاب ترك الافضل اهن من ارتكاب الحرام، لان الغالب من حال العوام انه لا يقضون.

بَاب مَا جَاءَ فِي احْصَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ

﴿قوله حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَجَّاجٍ﴾ هو صاحب الصحيح، لم يرو عنه المصنف في هذا الكتاب الا هذا الحديث. ﴿قوله أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ﴾ الاحصاء في الاصل العد بالخصى، قال الحافظ

ابن حجر اى اجتهدوا فى احصائه وضبطه بان تتحروا مطالعة وتترؤا منازلها لاجل ان تكونوا على بصيرة فى ادراك هلال رمضان على حقيقة حتى لا يفوتكم منه شئ كذا فى المرقاة، او معناه احصوه ليترتب عليه الاستكمال او الرؤية كما فى القوت وغيره، وفى الاختبار شرح المختار يجب ان يلتمس الناس الهلال فى التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رؤوه صاموه، وان غم اكملوه ثلاثين يوماً، انتهى، وقال ابن الهمام يجب هذا الالتماس على وجه الكفاية، وفى السراج الوهاج وكذا ينبغي ان يلتمسوا هلال شعبان ايضاً فى حق اتمام العدد. ﴿قوله إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ﴾ اى تفرد ابو معاوية عن محمد بن عمرو بهذا المتن، وغيره عن محمد بن عمرو يروى غير هذا المتن، والصحيح عند الامام الترمذى هو المتن الثانى، وقيل ان الظاهر ان محمد بن عمرو يروى هذين الحديث عن ابى سلمة عن ابى هريرة، فروى عنه ابو معاوية الحديث الاول، وروى عنه غيره الحديث الآخر، فعلى هذا يكون الحديثان صحيحين.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَى الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ

اى لرؤية الهلال. ﴿قوله صُومُوا لِرُؤْيَاهُ﴾ اللام للتوقيت والضمير للهلال بقريئة السياق، قال ابن الهمام وغيره انما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لحديث الباب، وقالوا رؤيته بالنهار لليلة الآتية سواء روى قبل الزوال او بعده عند ابى حنيفة ومحمد، فلا يكون ذلك اليوم من رمضان، وهو المختار كما فى الخلاصة، وقال ابو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية ويكون اليوم من رمضان. ﴿قوله غَيَاةً﴾ بالياءين هى السحاب وغيره وهذا هو المشهور، وقال ابن العربى يجوز بالياء بدل الياء الاخيرة من الغيب، اى ما خفى عليك، ويجوز ان يكون نونا من الغين، وهو الحجاب.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ

اى قد يكون تسعاً وعشرين. ﴿قوله مَا صُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ كلمة ما فى الموضعين مصدرية، وتحتل الموصولية ويبعد كونها نافية بدليل ما قال الحافظ ابن حجر المكى صام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات منهارمضانان فقط ثلاثين، وقال الزرقانى لم يكمل له رمضان الا سنة واحدة والبقية ناقصة. ﴿قوله آلى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هذا ايلاء لقوى، اى حلف، قالوا آلى سنة تسع، وايلاءه من جميع نساءه يدل على ان منشأ الايلاء كان امراً اشتركن فيه وهو فى الظهار المطالبة بتوسعة الحال، والمعاملة بما تعامل به الملوك وابناء الدنيا

ازواجهم، واما التخويف بالطلاق فكان لاجل تحريم العسل بمواضعة عائشة وحفصة رضى الله تعالى عنهما، لامن جميع النساء، فان قيل : قد فهمى النبي صلى الله عليه وسلم عن المهاجرة فوق ثلاث، قلنا : هذا اذا كان لامر دينوى بخلاف ما اذا كان لامر دينى من ميلان زوجاته الى زينة الدنيا، ولا يبعد ان يفرق بين ترك الكلام وبين ترك الجماع فيقال لم يتجاوز ترك الكلام من ثلاث. ﴿قوله فَقَالَ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ﴾ اللام للعهد، والمراد الجزئية اى بعض الشهر او فيه تغليب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ

﴿قوله إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ﴾ اى هلال رمضان كما فى رواية ولعله كان فى المطلع غيم وعلّة او لم يكن غيم لكنه اتى من خارج المدينة المنورة، ويشهد لحديث الباب ما رواه ابو داود من حديث ابن عمر أنّه رأى الهلال واخبر النبي صلى الله عليه وسلم فصام وامر الناس بصيامه، وفى هذا الحديث حجة على مالك والشافعى فى رواية عنه واسحاق واستدلوا بحديث النسائي مرفوعاً فان شهد شاهدان مسلمان فصوما وافطروا، وبما رواه ابو داود من حديث الحارث بن حاطب قال عهد الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننسك للرؤية فان لم نره وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما، وأجيب عن دليلهم بأنّ المفهوم لا يعارض المنطوق.

بَاب مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ

﴿قوله شَهْرًا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ﴾ قال احمد معناه لا ينقصان معاً فى سنة واحدة، ويرد عليه انه خلاف الواقع، اللهم الا ان يقال ان الامام احمد اراد التغليب او اراد أنّه ربما حال دون رؤية هلال رمضان او ذى الحجة مانع، فيعدّ اليوم الاول منهما اليوم الآخر من شعبان او ذى القعدة، وقال اسحاق معناه نفى النقصان فى الفضيلة والاجر، وقال الطحاوى معناه عدم النقصان فى الاحكام.

بَاب مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيُهُمْ

﴿قوله فَقُلْتُ أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيِي مُعَاوِيَةَ وَصَيَّامِهِ قَالَ لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ لم يأت ابن عباس بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولا بمعنى لفظه، انما جاء بصيغة مجملة والحجة انما هى فى المرفوع لا فى اجتهاده الذى فهم عنه الناس.

والمشار اليه بقوله هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو قوله فلانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، والامرالكائن من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما اخرج الشيخان وغيرهما بلفظ لاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين،

هكذا قال الشوكاني في النيل، اعلم ان هذه الرواية تدل على ان معاوية رضى الله تعالى عنه رأى الهلال، ورواية مسلم صريحة في ان كريماً رآه ايضاً.

قيل في هذا الحديث حجة على اعتبار اختلاف المطالع وتفصيل المقام ان نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بمعنى انه قد يكون بين البلدين بُعد بحيث يطلع الهلال ليلة كذا في احدى البلدين دون الاخرى، وكذا مطالع الشمس، لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس، بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم، وطلوع شمس لآخرين، وغروب بعض، ونصف ليل لغيرهم كما في الزيلعي، وقد رابعد الذي يختلف فيه المطالع، قيل مسيرة شهر فاكثر، ذكره القهستاني عن الجواهر، وقد نبه التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً، وذكر في معارف السن انهم حققوا وقوع الاختلاف في المطالع بنحو خمس مائة ميل.

أما الخلاف في اعتبار اختلافها بمعنى انه هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم، ولا يلزم احداً العمل بمطلع غيره ام لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤيةً فليل بالاول واعتمده الزيلعي، وهو الصحيح عند الشافعية، وقيل بالثاني وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة، واليه ذهب بعض الشافعية، وقيل بالاعتبار في البلاد المتباعدة دون المتقاربة، وهو المختار عند بعض المشائخ، قال صاحب البدائع هذا اذا كانت المسافة بين البلدين قريبة لا تختلف منه المطالع، فاما اذا كانت بعيدة فلا يلزم احد البلدين حكم الآخر لان مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة تختلف فيعتبر في اهل كل بلد مطلع بلدهم دون البلد الآخر، انتهى، وقال ابن رشد اجمعوا على انه لا يراعى ذلك في البلدان النائية، وقال ابن عبد البر اجمعوا على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد.

ودليل القول الاول اجتهاد ابن عباس رضى الله تعالى عنه ودليل القول الثاني حديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته، لان هذا الخطاب عام لكل من يصلح للخطاب من المسلمين لا يختص باهل ناحية، وكذا حديث (انا امة امية لانكتب ولا نحسب) متفق عليه، (١) لان اعتبار اختلاف المطالع يتوقف على دقائق الهيئة والحساب الذي لانكلف بها.

١ - رواه البخاري في كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لانكتب ولا نحسب، ورواه مسلم في كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والافتح لرؤية الهلال.

ودليل القول الثالث انه لو لم يعتبر الاختلاف في البلدة البعيدة كالعرب والهند لزم وقوع العيد يوم الثامن والعشرين مثلاً. ورجح فقهاءنا القول الثاني وهو الظاهر رواية واجابوا عن حديث ابن عباس بأن الحجة رواية الراوى لا رأيه، ولم يذكر لفظ الحديث ولا معناه فلم نعلم أنه بلغه الحديث الصريح في اعتبار مطلع كل بلد لاهله دون غيره، او استنبطه من حديث اخرجه الشيخان، او لم يقبله لانه شهادة الواحد في غير غيم، اولائه فات محل الشهادة وهو أول الشهر، وبالجملة ان هذا واقعة الحال ولم ينكشف اجماله فلا يمكن الاستدلال به.

اعلم ان ظاهر الرواية وان كانت مطلقة، لكن الحديث الصريح والاجماع على ان الشهر لا ينقص عن تسع وعشرين و لا يزيد على ثلاثين يقتضيان تقيد ظاهر الرواية بما اذا لم يستلزم عدم الاعتبار نقصان الشهر عن تسع وعشرين او زيادته على الثلاثين، فالظاهر ان مآل ظاهر الرواية والرواية الثالثة الى امر واحد، فافهم.

فاذا رأى الهلال في العرب ليلة الجمعة، وفي باكستان ليلة السبت وصام رجل في باكستان ثمانية وعشرين يوماً وذهب الى العرب في الطيارة وقد رأى هلال شوال هنا فيقضى يوماً مثلاً، ولا يعتذر بأن صمت بالرؤية المعبرة وافطرت بالرؤية المعبرة وكذا اذا صام رجل في العرب ثلاثين يوماً ثم جاء الى باكستان في ليلة العيد في الطيارة ولم يروا الهلال فجاز له الافطار.

فائدة : لانفطر براديو العرب في باكستان لان العوام يصومون برؤية باكستان ويفطرون برؤية العرب ثم لا يقضون عند نقصان الشهر ويقومون ليلة العيد دون ليلة رمضان بالتلوم.

فائدة : النظام الشمسي كما انه موجود في الارض كذلك موجود في القمر فلا اشكال في الصلوة والصيام في القمر، ويتحرى جهة الكعبة عند عدم العلم بجهة الارض و جهة الكعبة.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

قال الجمهور يتسحب الافطار بالرطب والتمر والماء، وشذ ابن حزم فاوجب الفطر على التمر والآ فعلى الماء. ﴿قوله على ماء﴾ و ورد في رواية الصحيح جدح السويق، ولم ار الافطار بالملح في حديث ولا اثر. ﴿قوله فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ﴾ ففي الافطار به تقول ﴿قوله كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ﴾ وقد صح ان عمر وعثمان كانا برمضان يتصليان المغرب ثم يفطران بعد الصلاة، فلعله محمول على بيان الجواز او لم يكن عندهما ما يفطران به. ﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ تفرد به جعفر بن سليمان.

بَاب مَا جَاءَ الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطَرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضْحُونَ

﴿قوله الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ﴾ فان قيل : هذا الكلام لغو في الظهار، قلنا : قال الخطابي معناه ان الخطاء مرفوع عن الناس في ما كان سبيله الاجتهاد فلو ان قومًا اجتهدوا فلم يروو الهلال الا بعد ثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم ان الشهر كان تسعًا وعشرين فان صومهم وفطرهم ماضٍ ولاشئ عليهم من وزر او عيب، ولايبعد ان يكون معناه انكم اذا صمتم او افطرتم او اضحيتم او وقفتم عرفات وفقًا لقموع رؤية الهلال ولم يكن الامر الواقع كذلك فلا ضير فيه لان المعبر في هذه الامور الثبوت الشرعي دون الموافقة بنفس الامر، ففي هذا الحديث دليل واضح على ان تعدد الاعياد والصيامات غير منكر، وتوحيدها ليس بمطلوب، لان المدار على الثبوت الشرعي وهو ربما يختلف، دون نفس الامر وهو لا يختلف، قلت وكذا وقوع هذا الاختلاف في عهد معاوية رضى الله تعالى عنه من غير نكير يدل على انه غير منكر، ﴿قوله مَعَ الْجَمَاعَةِ وَعَظُمَ النَّاسُ﴾ فلو رأى مكلف هلال رمضان او الفطر ورد قوله بدليل شرعي لا يصوم فرضًا بل يصوم وجوبًا او ندبًا، وكذا لو صام رائى هلال رمضان واكمل العدة لم يفطر الا مع الامام كما في كتب الفروع.

بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ

اعلم ان اقبال الليل وادبار النهار وغروب الشمس متلازمة في الاصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن اقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون اقباله حقيقة بل لوجود امر يطفى ضوء الشمس وكذلك ادبار النهار فمن ثم قيد بقوله وغربت الشمس اشارة الى اشتراط تحقيق الاقبال والادبار وانهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر كذا في الفتح. ﴿قوله فَقَدْ أَفْطَرْتُ﴾ اى دخلت في وقت الفطر فتناول شيئًا، قيل الا اذا اراد الوصال الى السحر كما هو مذهب احمد، او صرت مضطرًا حكمًا لعدم كون الليل ظرفًا للصيام الشرعي.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ

﴿قوله لَا يَزَانُ النَّاسُ بِخَيْرٍ﴾ وفي رواية لا يزال الدين ظاهرًا ووجهه اظهار والبغض في الله بمخالفة اهل الكتاب. ﴿قوله مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ﴾ يعنى بعد ما يقن غروب الشمس بالنسبة الى الصائم دون الراى كما اذا كان الراى فوق المنارة.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ السُّحُورِ

أى التأخير مستحب . ﴿قوله قَدْ رُحِّسِينَ آيَةً﴾ لفظ القدر أمانصوب خبر لكان المقدرة، او مرفوع خبر مبتدأ محذوف أى قدر ذلك قدر خمسين آية، اعلم ان فى هذا الحديث دلالة على تأخير السُّحُور دون التغليس بصلوة الفجر، لان هذا الفصل كان بين السُّحُور وبين الاذان كما فى رواية البخارى، دون السُّحُور واقامة الصلوة فكيف يدل على التغليس، وأما قول زيد بن ثابت ثم قمنا الى الصلوة فليس بصريح فى التغليس لان كلمة ثم تُفيد التراخى، وهو ليس بمقدر بزمان دون زمان، وكذا قول سهل بن سعد ثم تكون سرعتى ان ادرك السجود ليس بصريح فى التغليس، لاحتمال كون داره بعيدة من المسجد، ولاحتمال ان يغلس النبى صلى الله عليه وسلم خلاف عادته، فالتغليس فى رمضان على ظنّ انه افضل ترك المذهب المنصور واهمال الاحاديث الصحيحة وسمعت بعض من أثنى به ان بعض ائمة المساجد يصلون قبل طلوع الفجر، فاضاعوا الصلوة وحرموا ثواب رمضان.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ

أى المراد منه الصبح الصادق دون الكاذب . ﴿قوله وَلَا يَهْدِيكُمْ﴾ الهيد هو الزجر . ﴿قوله حَتَّى يَغْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ﴾ قيل محمول على الظاهر وهو قول شاذ، وذهب معمر والاعمش الى جواز التسحر ما لم تطلع الشمس لاثر الصديق الاكبر وغيره، وقدمر ان هذه الآثار معارضة بظاهر القرآن والاحاديث الصريحة فهى منسوخة، وظاهر حديث الباب حجة عليهما ايضاً، والراجح ان المراد من الاحمرار الصبح الصادق بدليل ان الله تعالى جعل الفجر بياناً للخيط الابيض فيكون الزاجر هو الابيض دون الاحمر فأول الاحمر بالابيض كيلا يخالف الظنى القطعى، وأما عبر عنه بالاحمر لان الابيض يستبطن اوائل الاحمر، اولان الصبح الصادق قد يكون مائلاً الى الحمرة كما شاهدناه سنة.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْغِيَةِ لِلصَّائِمِ

﴿قوله وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ﴾ يرويه محمد بن المثنى عن شيخين احدهما عثمان بن عمرو، والثاني ابن ابي ذئب، وكلاهما يرويه عن سعيد القبرى . ﴿قوله قَوْلَ الزُّورِ﴾ الزور هو الكذب أو الباطل ويصح اطلاقه على كل المعاصى، والمطابقة بالباب ظاهرة اذا أريد منه الباطل او المعاصى، وأما اذا أريد منه الكذب فلا يطابق الباب لان الغيبة ذكر الغير بالعيب الذى يكون فيه، اللهم ان يقال تحصل المطابقة بالدلالة ﴿قوله فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ بَأَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ﴾ اراد التحذير دون ترك الصوم لان الله تعالى لا يحتاج الى شئ، أى انه ترك ما يباح فى غير زمان الصوم وارتكب ما يحرم عليه فى كل

زمان فلا يلتفت اليه ولا يلزم من عدم الالتفات عدم صحة الصّوم فلا حجة فيه للاوزاعي.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ السَّحُورِ

السَّحُور بالفتح ما يتسحر به من الطعام والشراب، وبالضم مصدر كما قاله العراقي وغيره، ونظيره الوضوء. ﴿قوله فصل ما بين صيامنا﴾ كلمة ما زائدة ﴿قوله تَسَحَّرُوا﴾ الامر للندب. ﴿قوله فَإِنَّ فِي السَّحُورِ﴾ وهي اتباع السنّة ومخالفة اهل الكتاب والتقوى على العبادة ومدافعة سوء الخلق الذي يثيره الجوع وغير ذلك. ﴿قوله اهل مصر يقولون موسى بن علي﴾ مكبراً، وأشار الترمذى في باب ما جاء في كراهية صوم ايام التشريق الى ترجيح المكبر، وانكر على المصغر.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

اعلم انه ورد في الروايات صيام النبي صلى الله عليه وسلم في السّفر وروى عنه الانكار على الصّيام في السفر ايضاً، فلذا اختلفوا فيه وروى عنه الانكار على الصّيام في السفر ايضاً، فلذا اختلفوا فيه، فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي الصّيام افضل و جاز له الافطار، والمفضل قد يفضل لعوارض خارجية فالافطار يفضل عند المشقة وعند التقوى على القتال كما في محيط السرخسى الغازى اذا علم انه يقاتل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله ان يفطر، وفي فتح القدير الغازى اذا كان يعلم يقيناً انه يقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل الحرب مسافراً كان او مقيماً، انتهى، وقال احمد الافطار افضل دون الصّوم عملاً بالرخصة. ﴿قوله خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ﴾ خرج السنة الثامنة من الهجرة في عاشر رمضان ودخل مكة تسع عشرة خلت منه كما في عمدة القارى. ﴿قوله وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ وَقَوْلُهُ حِينَ بَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا فَقَالَ أُولَئِكَ الْغُصَاةُ فَوَجَّهَ هَذَا إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ قَلْبُهُ قَبُولَ رُخْصَةِ اللَّهِ﴾ الحديث الاول متفق عليه، و ورد في رواية عند عبدالرزاق واحمد بالميم، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم خاطب به من كان هذا لغته وهو من آداب الفصحاء والبلغاء، او لعل هذا المخاطب نطق بها وفق لغته عند الرواية ومحمل هذا الحديث اما ما قاله الشافعي واما القصد منه نفى البر الكامل، واما اللام في الصّيام للعهد اى ليس من البر هذا النوع من الصّيام حيث بلغ من المشقة هذا المبلغ و اوقع الناس في المشقة، وهو الرّاجح لوروده في حق رجل صام واشتد عليه الحر وظلل عليه، واما حديث ابن ماجة مرفوعاً

(الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)، (١) فحديث ضعيف وعلى تقدير صحته محمول على ما مر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

﴿قوله وَكَانَ يَسْرُدُ الصَّوْمَ﴾ أى يواليه، والمراد منه الكثرة ولا يلزم منه فضل صوم الدهر كما نسب الى الامام الشافعى، لأن سرد الصوم لا عين صوم الدهر ولا يلزمه، على ان هذا الحديث يدل على مشروعية صوم الدهر، لا على افضليته بخلاف حديث البخارى الوارد فى حق صوم يوم وفطر يوم لا افضل من ذلك، فانه صريح فى فضل صوم داؤد.

فائدة: حديث حمزة بن عمرو ويحتمل ان يكون سؤاله عن صيام الفرض ويحتمل ان يكون عن النفل.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْمَحَارِبِ فِي الْإِفْطَارِ

جاز الافطار للمحارب وان لم يكن مسافراً اذا كان يعلم يقيناً انه يقاتل العدو فى رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر كما فى النهر وغيره. ﴿قوله حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ﴾ ابن لهيعة ضعيف لكنه يعتضد بحديث ابى سعيد عند مسلم، وبحديث ابى الدرداء عند البخارى وسلم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِفْطَارِ لِلْحَبْلِى وَالْمَرْضِعِ

تفطر الحامل اذا خافت على الجنين، وكذا المرضع اذا خافت على الولد، وتقضيان لهما فى حكم المريض وقال الله تبارك وتعالى (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ولا فدية عليهما الا ان تكونا فى حكم الشیخة الفانية، وحديث الباب يدل على رخصة الافطار لهما، وهو ساكت عن القضاء والاطعام، والمذاهب اربعة الاول وجوب القضاء دون الاطعام، وهو مذهب الحنفية، والثانى انهما تقضيان وتطعمان وهو مذهب الشافعى واحمد وروى عن مالك، والثالث ان الحامل تفطر ولا تطعم، والمرضع تقضى وتطعم وهى رواية عن مالك والرابع انهما تطعمان لا تقضيان وهو مذهب اسحاق، كما فى المغنى فما نسب الامام الترمذى الى اسحاق فلعله رواية أخرى عنه، واثرا بن عباس يؤيد اسحاق، رواه ابوداؤد فى سننه والبخارى فى مسنده، واثرا بن الحسن وابراهيم يؤيدان، ذكره البخارى فى صحيحه. ﴿قوله عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ﴾ هو صحابى آخر نزل البصرة، وهو كعبى وهو قشبرى كما قاله ابو حاتم، وما قيل انه من بنى عبدالاشهل فغلط كما فى الاصابة. ﴿قوله فَيَا لَهْفَ نَفْسِي﴾ يتأسف على ما فاتته من البركة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ تَنْ الْمَيْتِ

﴿قوله امرأة﴾ وفي رواية للبخارى جاء رجل ﴿قوله إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ﴾ يدل على عدم كون هذا الصَّوْمُ صوم رمضان، فيحتمل كونه مندورًا أو كفارةً، نعم رواية البخارى من زيد بن ابى انيسة صريحة في كونه نذرًا، اعلم ان رواية الاكثرين كونه شهرًا لاشهرين ولاخمس عشرة يومًا. اعلم ان اهل الحديث والشافعى في القديم اجازوا الصَّيَامَ عن الميت مطلقًا مندورًا كان او فرض رمضان، لظاهر حديث البخارى عن عائشة مرفوعًا، وقال مالك والشافعى في الجديد يطعم الولي عنه كل يوم مسكينًا من قمح، وقال احمد يطعم عنه وليه مدًا عن كل يوم من رمضان، ويصوم عنه ما عليه من نذر، وحجتنا ما رواه النسائي في السنن الكبرى، عن ابن عمر مرفوعًا من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين، قال القرطبي اسناده حسن، والجواب عن حديث الباب، اولًا انه لايدل على الوجوب لورود، ان شاء في رواية البزار، وثانيًا انه مضطرب، متنا، وثالثًا ان ابن عباس وابن عمر روى عنهما النسائي موقوفًا انه لا يصوم احد عن احد، وكذا روى الطحاوى عن عائشة باسناد صحيح الامر بالفدية وعدم اجزاء الصَّيَامِ، والاصل ان الراوى اذا افق خلاف ما رواه مرفوعًا يكون دليل النسخ والتاويل اى يراد من صوم الولي الصوم الحكيمى وهى الفدية.

بَاب مَا جَاءَ مِنَ الْكَفَّارَةِ

أريد من الكفارة الفدية، اعلم ان فدية الصَّيَامِ ثابتة من قوله تعالى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) على تقدير كونه محكمًا محمولًا على الشيخ الكبير، واما فدية الصَّلَاةِ فثابتة منه بالدلالة وبما رواه النسائي مرفوعًا (لا يصلى احد عن احد ولكن يطعم عنه)، (١) اعلم ان الميت لم يترك مالًا أصلاً، او كان ما اوصى به لا يفي، او لم يوص بشئ واراد الولي التبرع بما لا يفي فجازت الحيلة له بلاخلاف بين فقهاءنا فليراجع الى فتح القدير وخلاصة الفتاوى والبحر والطحاوى والهندية ورد المختار وغيره.

نعم لها شرائط، منها : الدَّفْعُ الى مسكين، ومنها الاجتناب عن التملك هزلًا، ومنها ان لا يكون فى الورثة يتيم ولا غائب اذا لم يوص، كما فى رسائل ابن عابدين، والحيلة المروجة فى ديارنا فقدت فيها هذه الشرائط كلاً او بعضًا كما لا يخفى فهذه الحيلة لاتفيد فراغة ذمة الميت،

١ - رواه البيهقى فى سننه الكبرى، بحث صوم الولي عن الميت، ورواه النسائي ايضًا فى كتاب الصوم.

اسمها حيلة الاسقاط وحقيقتها حيلة الاستحصال، فيجب على اهل العلم اّما ان يراعوا الشريعة واما يدعوا هذه الحيلة.

وما قالت السلفية ومن تمذهب بمذهبهم ان هذه الحيلة حرام لان الله تعالى انكر على من احتال للصيد يوم السبت وعلى من جهلوا الشحوم وباعوا ودكها، فلايفيد مرامهم لان الحيل الواردة في القرآن والاحاديث ثلاث، الاولى ما كان لتحليل الحرام ولابطال الشرع وهي حرام كما مر، والثانية ما يكون لدفع الضرر عن نفسه او عن غيره كما احتال يوسف عليه السلام وكما وري ابراهيم عليه السلام وهي جائزة عند الضرورة، والثالثة ما كان لاسقاط الواجب عن الذمة كما احتال ايوب عليه السلام وكما احتال النبي صلى الله عليه وسلم للمريض الغير المحصن ، رواه ابوداؤد في سننه، وهي جائزة عندالضرورة وليست مخصوصة باحد كما صرح به القرطبي وغيره، وحيلة الاسقاط المروية عن فقهاءنا من قبيل الثالثة.

و ما قالوا ان فيها عودا في الهبة والصدقة وهو كرجوع الكلب في قيئه فلايفيدهم، لان الرجوع هو اقالة الهبة، والواقع في هذه الحيلة طلب الصدقة من الفقير او تصدق الفقير بلاطلب وهو لايسمى رجوعا، ولان الكلب غير مكلف فلايوصف فعله بالحرمة اوالكراهة الشرعية، ولاضير في الكراهة الطبيعية عند الضرورة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذَرُّهُ الْقَيْءُ

الصّور اربعة وعشرون، لانه لايجلو اّما ذرعه القيئ او استقاء وكل منهما اّما ان يملأ الفم او لا، وكل من الاربعة اّما عاد بنفسه او اعاده او خرج، وكل من صور الاثنى عشرة اّما ان تكون مع تذكر الصّوم اوعدم تذكره، والناقص للصوم هو الاستقاء اذا ملأ الفم وكذا الاعادة اذا ملأ الفم مع تذكر الصوم في الصّورتين وهو مذهب ابى يوسف وهو المختار، والتفصيل في البحر. ﴿قوله السّجزي﴾ قال في المغنى نسبة الى سجز بمكسورة و سكون جيم، وقيل نسبة الى سجستان بغير قياس، انتهى، وسجستان معرب سيستان ويقال لها زابلستان، وهي التي ولد بها الشجاع المشهور، رستم، وسيستان يقال لها في العجم طبرستان، واليها نسب الامام ابن جرير الطبري، واما الطبراني فمنسوب الى قرية بالشام كما صرح به ابن خلكان.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ اسْتَقَّاءَ عَمْدًا

وهو مفسد اذا ملأ الفم وتذكر الصّوم كما مرّ، واما ما دون ملأ الفم فليس له حكم

الخارج. ﴿قوله وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا﴾ معناه متعمداً لفطره، وقيل تأكيد. ﴿قوله أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاءَ فَأَفْطَرَ﴾ فان قيل القى ليس بمفطر كما في الحديث المار، قلنا هذا الحديث إما مؤول بما ذكره الامام الترمذى، وإما القى بمعنى الاستقاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ نَاسِيًا

﴿قوله مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلَا يُفْطِرُ﴾ ظاهره حجة على مالك حيث افسد الصوم بالنسيان لفوات الركن وهو الامساك، وما قالت المالكية ان هذا الحديث محمول على التطوع او معناه رفع الاثم لا عدم فساد الصوم فمردود بما رواه ابن خزيمة وابن حبان وحاكم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً بلفظ من افطر في شهر رمضان ناسياً فلاقضاء ولا كفارة، وقال الحافظ ابن حجر و يعتضد ايضاً بانه قد افتي به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم على بن طالب وزيد بن ثابت وابو هريرة وابن عمر، ثم هو موافق لقوله تعالى (وَلَكِنْ يَوَاحِدُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) فالنسيان ليس من عمل القلب. انتهى.

اعلم ان القول المختار عندنا تقدم الحديث على القياس وان كان راويه غير مشهور بالفقه والاجتهاد، وهذا الباب دليل واضح عليه.

فائدة : الجماع ناسياً غير مفسد للصوم عندنا وعند الشافعى بدلالة حديث الباب، ففيه حجة على مالك حيث اوجب القضاء على من جامع ناسياً وكذا فيه حجة على احمد حيث اوجب الكفارة على من جامع ناسياً.

فائدة : من جامع عامداً يجب عليه الكفارة والقضاء اجماعاً بدليل حديث ابى هريرة كما سيأتى واما من أكل او شرب عامداً فيجب عليه الكفارة والقضاء عندنا وعند مالك، خلافاً للشافعى واحمد حيث اوجباً عليه القضاء دون الكفارة.

فائدة : الناسى يقصد الاكل وغيره، ولا يتذكر الصيام والمخطئ يأكل ويشرب بلا قصد، ويتذكر الصيام، والمكره يتذكر الصيام ويقصد الاكل وغيره ولكن لا يرضاه.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا

اى فيه وعيد شديد، ﴿قوله حَدَّثَنَا أَبُو الْمُطَوِّسِ عَنْ أَبِيهِ﴾ ابو المطوس بتشديد الواو المكسورة، قال البخارى اسمه يزيد بن المطوس، وفي التقريب هو لين الحديث، واما ابوه فاسمه مطوس وهو مجهول كما في التقريب، اعلم ان هذا الحديث معلول بعلة منها الاختلاف على

شعبة وسفيان، اختلف سليمان بن حرب ومحمد بن كثير على شعبة، فقال سليمان في حديثه عن ابن مطوس عن ابيه، وقال ابن كثير في حديثه عن ابي المطوس عن ابيه، وهذا الاختلاف ذكر في ابي داود، واختلف اصحاب سفيان على سفيان فقال يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي في حديثهما عن ابي المطوس عن ابيه كما في الترمذي، وقال يحيى بن سعيد مرة اخرى عنه، عن ابن المطوس عن ابيه كما في ابي داود.

قلت لو ثبت ان يزيد اسم ابنه ايضا مطوس لكان هذا الاختلاف ساقطاً.

ومنها الاختلاف بين شعبة وسفيان في سماع حبيب من ابن المطوس فشعبة ينفيه، وسفيان يثبت، وأجيب عنها بان حبيباً سمعه اولاً بواسطة عمارة، ثم لقيه فسمعه منه بالذات وسمع سفيان هذا الحديث من حبيب قبل لقاء حبيب ابن المطوس وكذا بعده، بخلاف شعبة فانه لم يسمعه من حبيب بعد اللقاء. ومنها الشك في سماع مطوس عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قلنا : هذا الشك على رأى البخارى. ﴿قوله يَقْضِي عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ وَإِنْ صَامَهُ﴾ قال بعض اهل الظاهر لا قضاء على المتعهد لاجل ظاهر هذا الحديث، ولما روى عن على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما كما في فتح الباري خلافاً للاكثرين والائمة الاربعة، واستدلوا بالحديث الآتى، وبحديث (دين الله احق بان تقضاه) وهذا الصوم كان واجباً عليه و لم يوجد الاداء ولا البراء من الله تعالى فيكون ديناً البتة وحديث الباب مجهول كما مرّ ومعارض بالاقوى وعلى تقدير الثبوت يحمل على عدم ادراك فضيلة الاداء وعلى عدم ادراك فضيلة رمضان لان القضاء يكون في غير رمضان.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

قد مرّ سابقاً ان الكفارة لا تختص بالجماع عندنا وعندما لك لدلالة حديث الباب، ولما رواه النسائي في السنن الكبرى بسند صحيح، عن عائشة رضى الله تعالى عنها (انه عليه السلام سأله الرجل فقال افطرت في رمضان فأمره بالتصدق بالعرق)، انتهى، وجه الاستدلال ان الحديث وان ورد في الجماع، لكن النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يفتش عن المفطر وامر بالكفارة ثبت تعلق الكفارة بمطلق المفطر، ولما رواه الدارقطني عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبة او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكيناً، انتهى وفي سنده ابو معشر وهو مختلف فيه، وقال الامام السرخسى في المبسوط قال على رضى الله تعالى عنه انما الكفارة في الأكل والشرب والجماع. ﴿قوله أَنَا رَجُلٌ﴾ قيل هو سلمان او سلمة بن صخر البياضى وقيل وقع له الامر ان الجماع بالنهار والجماع بالليل مظاهراً. ﴿قوله

هَلَكْتُ ﴿﴾ وكذا ﴿قوله احترقت﴾ يدل على كونه عامداً فليس فيه دليل لمن اوجب الكفارة على من جامع ناسياً. ﴿قوله فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا﴾ وفي رواية وهل لقيت مالقيت الا من الصيام، ظاهر ان عجزه كان لشدة شيقه (اي شهوته) وعدم صبره عن الجماع، وهو عذر عند الشافعي خلافاً للحنفية لانه لايفضى الى الهلاك، والحديث محمول على الخصوصية كما ان صرف الكفارة على اهله محمول عليها. ﴿قوله بَعَرَقَ فِيهِ تَمَرٌ﴾ وفي رواية ابى داود فأتى بعرق قدر خمسة عشر صاعاً، وفي رواية أخرى، فأتى بعرق فيه عشرون صاعاً، وفي رواية مسلم فجاء عرقان فيهما طعام، قال الشافعي ومالك يعطى لكل مسكين مد واحد لرواية خمسة عشر، وعندنا لا بد من مقدار صدقة الفطر، لما رواه الدارقطني عن ابن عباس (يطعم كل مسكين نصف صاع من بر)، والجواب عن دليل الشافعي انه حديث مختلف فيه كما مر، على ان الامر باطعام القدر الخاص حالاً لا يدل على كون هذا القدر كل الواجب، ﴿قوله فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ﴾ اعلم ان الكفارة تجب على المعسر عند الجمهور، وقال الاوزاعي لا تجب عليه، وهو احد قولي الشافعية بدليل حديث الباب، والحق ان حديث الباب محتمل لمعان، الاول الاطعام عليهم حالاً ثم التكفير عند الاستطاعة، والثاني الاطعام عليهم على وجه التكفير وهو خاص به كما رواه ابوداود عن الزهري، والثالث الاطعام على من لا تلزمه نفقته، والمحتمل لا تكون حجة، فهذا الحكم اما مخصوص بهذا الرجل او معناه الاطعام حالاً ثم التكفير عند الاستطاعة.

فائدة: ظاهر الحديث وجوب الترتيب فهو حجة على مالك في قول التخير.

فائدة : وللشافعي رحمه الله في وجوب الكفارة على المرأة قولان، في قول لا يجب على الموطوءة الكفارة وفي قول يجب عليها و يتحملها الزوج، وعند الجمهور تجب عليها اذا كانت طائفة و حديث الباب ليس فيه حجة للشافعي رحمه الله لانه ساكت عن حكم المرأة ولاته محتمل لان تكون المرأة مكرهة او طاهرة من حيضها في اثناء النهار، وغير ذلك.

فائدة : عندنا وعند مالك واحمد يجب عليه القضاء ايضاً وقال الاوزاعي ان كفر بالعتق والاطعام صام يوماً، وان صام شهرين متتابعين دخل فيهما قضاء ذلك اليوم، وحديث الباب ليس فيه حجة له لانه ساكت عن القضاء، وزاد ابن ماجة في هذا الحديث (ويصوم يوماً مكانه) وهو ناطق على القضاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ

قال ابو حنيفة ومالك في رواية عنه، والشافعي في رواية واحمد في رواية المغني لا بأس بالسَّوَاكِ للصَّائِمِ قبل الزَّوَالِ وبعده رطبًا كان اويابسًا، وروى عن مالك كراهة الرَّطْبِ اَوَّلَ النَّهَارِ و آخِرِهِ، وروى عن الشافعي كراهته بعد الزَّوَالِ مطلقًا، وروى عن احمد كراهة الرطْبِ بعد الزَّوَالِ، دليل الجمهور العمومات ودليل من كرهه بعد الزَّوَالِ ان فيه ازالة الخُلُوفِ المحمود بقوله صلى الله عليه وسلم، خلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ اطيب عند الله من ريح المسك، وبإنكار الله تعالى على موسى عليه السَّلام حين استاك عند آخر المجاورة، والجواب عن الاول ان القصد من حديث خلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ مدحه عند الله وان كان النَّاسُ يتنفرون عنه كما ان القصد من حديث من اغبرت قدماءه في سبيل الله حرمه الله على النار، مدح هذا الغبار، فكما ان ازالة هذا الغبار جائز بالغسل وغيره فكذلك ازالة هذا الخُلُوفِ يكون جائزًا، على ان هذا الخُلُوفُ اثر خلوالمعدة من الطَّعامِ والسَّوَاكِ لايفيد شغلها بالطَّعامِ، ويؤيدنا ما رواه الطبراني عن معاذ بن جبل بسند جيّد، وما رواه ابن حبان عن ابن عمر مرفوعًا، والصحيح انه قوله، والجواب عن قصة موسى عليه السلام انها ليست بمروية عن المعصوم، انها من الاسرائيليات وقد انكر عليها بالعمومات، واما ما رواه الطبراني مرفوعًا (اذا صمتم فاستاكوا بالغدوة ولا تستاكوا بالعشى)، (١) ففي سنده جناب وهو ضعيف صرح به الحافظ في التلخيص، وكذا ما رواه الطبراني عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال (لك السَّوَاكِ الى العصر فاذا صليت العصر فالفقه)، ضعيف، في اسناده عمر بن قيس وهو متروك كما في التقريب.

ودليل من كره الاستياك بالرَّطْبِ ما فيه من الطعم وجوابه ما قال البخاري في صحيحه قال ابن سيرين لا بأس بالسَّوَاكِ الرَّطْبِ، قيل له طعم، قال والماء له طعم وانت تمضمض به، وروى ابن شعبة عن ابن عمر (لا بأس ان يستاك الصَّائِمِ بالسَّوَاكِ الرَّطْبِ واليابس).

بَاب مَا جَاءَ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ

قال ابن الهمام لا بأس بالكحل للصَّائِمِ وان ظهر اثره في البزاق وقال صاحب البحر وكذا الاكتحال واطلقه فافاد انه لا فرق بين ان يجد طعمه في حلقه اولا، وكذا لو بزق فوجد لونه في الاصح، انتهى، وهو مذهب الشافعية ايضًا، وقال المالكية والحنابلة ان اكتحل بما يتحقق معه

الوصول الى حلقه من كحل اوصبر افطر، كما في القسطلاني شرح البخاري، اعلم انه ليس بين العين وبين الدماغ والحلق منفذ، والدّم يخرج الى العين بطريق الترشح من المسامات كالعرق، والمفطر يخرج الى العين بطريق الترشح من المسامات كما صرح به في البحر وشرح المجمع وغيره، ولذا لا يفطر الادهان والغسل، وهذا يدل على انّ الدّواء الداخل في الباطن بتوسّط الحقن والابرة لا يفطر سواء ادخلت الابرة في اللّحم او العرق، لانّ هذا الدّواء وان وصل الى اللّحم والعرق بالمنفذ لكنه يدخل الباطن بوساطة المسامات دون المنافذ لعدم المنفذين مثل اليد والباطن، وعروق البدن ليس بمجوّفة كما ان عروق الاشجار ليست بمجوّفة، وكما ان الماء يصل الى اغصان الاشجار واوراقها بالتموج في العروق فكذلك الدّم والدّواء تصل القلب وغيره بالتموج في العروق. ﴿قوله وَأَبُو عَاتِكَةَ يُضَعَّفُ﴾ وما اخرجه ابن ماجة عن عائشة انّ رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم، فهو حديث مجهول، قال البيهقي الزبيدي مجهول، وكذا ما رواه البيهقي عن ابي رافع فهو حديث منكر، محمد بن عبدالله منكر الحديث، كذا قال البخاري، ولا يصح في هذا الباب شيء، نعم روى ابوداؤد عن انس بن مالك انه كان يكتحل وهو صائم، وقال الحافظ لا بأس باسناده، وروى عن الاعمش قال ما رأيت احداً من اصحابنا يكره الكحل للصائم وكان ابراهيم يرخص ان يكتحل الصائم بالصبر، وقال الحافظ في التلخيص الحبير وفي الباب عن بريرة مولاة لعائشة في الطبراني الاوسط، وعن ابن عباس في شعب اليمان للبيهقي باسناد جيد، واستدل المانعون بما رواه ابوداؤد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالاثمد المروح عند النوم وقال ليتقه الصائم، ولكن قال ابوداؤد قال لي يحيى بن معين هو حديث منكر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

هي جائزة عند الجمهور، ومكروهة في المشهور عند المالكية، وحديث الباب حجة للجمهور، وليس هذا مخصوصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم بدليل ما رواه مسلم من حديث عمر بن سلمة مرفوعاً، وبدليل ما اخرجه احمد عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مرفوعاً، والفارق بين قبلة الصائم وبين قبلة المعتكف ما ذكره صاحب الهداية، انّ الكف من الجماع من اركان الصّوم ولا يلزم من كون الشيء ركناً كون مبادئه من الاركان، والكف من الجماع من محرمات الاعتكاف وركنه المكث، والاصل ان شيئاً اذا صار محرماً يكون مبادئه ايضاً من المحرمات.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَبَاشَرَةِ الصَّائِمِ

اصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع، واريد منها ههنا المس بغير الفم. ﴿قوله لاَ رَبِّهٖ﴾ بالكسر العضو الذكر وجاء بمعنى الحاجة ايضاً وبفتح الهمزة والراء الحاجة و اشار البخارى الى ترجيح الثانى، وهى غير مكروهة للصائم ولو انزل بقبلة او لمس فعليه القضاء دون الكفارة، والمباشرة الفاحشة مثل التقييل فى ظاهر الرواية وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة لائها قلما تخلو عن الفتنة.

بَاب مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعَزَمْ مِنَ اللَّيْلِ

عندمالك يجب التبيت فى كل صوم فرضاً كان او نفلاً لظاهر حديث الباب، وعندالشافعى واحمد يجب التبيت فى كل صوم الا التطوع، لحديث عائشة (كان النبى صلى الله عليه وسلم يأتينى فيقول أعندك غداء فاقول لا فيقول انى صائم)، رواه الترمذى، (١) وعندنا لايجب التبيت فى رمضان والتطوع والنذرالمعين اما التطوع، فلما رواه الترمذى من حديث عائشة المار، واما رمضان فبدلالة ما رواه البخارى عن سلمة بن الاكوع قال (امر النبى صلى الله عليه وسلم رجلاً من اسلم ان اذن فى الناس ان من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فان اليوم يوم عاشوراء)، (٢) انتهى، وفى رواية ابى داؤد قال فاتم بقية يومكم واقضوه، انتهى، ووجه الدلالة ان رمضان مثل عاشوراء قبل النسخ فى كونه مفروضاً موقتاً وكذلك النذر المعين.

ولايبعد ان يستدل لرمضان بحديث عائشة المار، ووجه الدلالة ان خارج رمضان كما انه متعين شرعاً للتطوع فكذلك رمضان متعين شرعاً للفرض، وكذلك النذر المعين.

واستدل الامام الكاسانى بقوله تعالى (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ _ الى قوله ثُمَّ اَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)، بوجه دقيق حيث قال فى البدائع، اباح للمؤمنين الاكل والشرب والجماع فى ليالى رمضان الى طلوع الفجر، وامر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه، لان كلمة ثم للتعقيب مع التراخى فكان هذا امراً بالصوم متراخياً عن اول النهار، والامر بالصوم امر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعاً بدون النية فكان امراً بالصوم بنية متأخرة عن اول النهار، وقد اتى به فقد اتى بالمأمور به فيخرج عن العهدة.

١ _ رواه الترمذى فى كتاب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب صيام المتطوع بغير تبيت.

٢ _ رواه البخارى فى كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء.

وفيه دلالة ان الامساك في أول النهار يقع صوماً، وجدت فيه النية اولم توجد، لان اتمام الشيء يقتضى سابقة وجود بعض منه، ولانه صام رمضان في وقت متعين شرعاً لصوم رمضان لوجود ركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الاهلية والمحلية ولا كلام في سائر الشرائط، وانما الكلام في النية، و وقتها وقت وجود الركن وهو الامساك وقت الغداء المتعارف، والامساك في أول النهار شرط وليس بركن لان ركن العبادة ما يكون شاقاً على البدن مخالفاً للعبادة وهو النفس، وذلك هو الامساك وقت الغداء المتعارف، فالامساك في اول النهار فمعتاد فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً، لانه وسيلة الى تحقيق معنى الركن، الا انه لا يعرف كونه وسيلة للحال، لجواز ان لا ينوى وقت الركن، فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده، والنية تشترط لصيرورة الامساك الذي هو ركن عبادة، لا لما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررناه في الخلافات، انتهى كلام البدائع، وملخص كلامه ان كلمة ثم تفيد تراخي النية عن اول النهار والصوم لا يوجد بدون النية فتفيد تراخي النية عن اول النهار وكلمة الاتمام تفيد سابقة وجود بعض الصيام، وذلك البعض المقدم هو الامساك الذي يكون شرطاً لا ركناً كما هو اقتضاء اصول الشرع، والنية تشترط لصيرورة الركن عبادة، لا لما يصير عبادة بطريق الوسيلة، فافهم.

والجواب عن حديث الباب ان الاصح انه موقوف كما صرح به الترمذى والنسائي والبخارى وغيرهم، ولوسلم انه مرفوع بناء على ان عبدالله بن بكر ثقة وزيادة الثقة مقبولة سواء كانت في المتن او السند لحمل على نفى الكمال.

بَاب مَا جَاءَ فِي افْطَارِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ

قال الشافعي واحمد افطار الصائم المتطوع لا يوجب القضاء مطلقاً، وعندنا يوجب القضاء مطلقاً وهي رواية عن مالك، وفي رواية اخرى عنه انه لا يوجب القضاء اذا افسده لعذر. **قوله** **﴿سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ﴾** قال النسائي لا يعتمد عليه اذا انفرد. **﴿قوله عَنْ ابْنِ أُمِّ هَانِيٍّ﴾** اسمه هارون، قال في الخلاصة مجهول، ويقال هو ابن بنت ام هاني وهو وهم كما في تهذيب التهذيب، وقال الحافظ ايضاً يحتمل ان يكون هارون هذا ولد جعدة بن هبيرة. **﴿قوله عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ﴾** بنت ابي طالب، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها في الجاهلية وخطبها هبيرة، فزوجها ابو طالب هبيرة، واسلمت ففرق الاسلام بينها وبين هبيرة، ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتذرت فسكت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الاكمال. **﴿قوله فَقَالَ أَمِنْ قَضَاءٍ كُنْتُ تَقْضِيهِ﴾**، فان قيل : ورد في رواية ابي داود لما كان يوم الفتح فتح مكة جاءت فاطمة

فجلست، وفتح مكة كان في رمضان فكيف يتصور ان تكون ام هانئ صائمة قضاء او تطوعاً، قلنا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لعاشر رمضان، وكان الفتح لعشرين من رمضان، واقام بمكة خمسة عشرة ليلة بعد الفتح ثم خرج الى حنين لسادس شوال، فالمراد من يوم الفتح جميع الأيام التي اقام فيها زمن الفتح. ﴿قوله فَلَا يَضُرُّكَ﴾ وفي رواية ابى داود فلا يضررك ان كان تطوعاً، وفي رواية احمد فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى.

اعلم ان ظاهر حديث الباب حجة للشافعي واحمد واحتج الحنفية بقوله تعالى (لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) لان حرمة الابطال تقتضى وجوب اتمام الاعمال، فاذا لم يتمها فيقضيها جبراً لما فات، وبقوله تعالى (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا) حديث انكر على من ترك ما شرع فيه من غير الواجبات، وبقوله صلى الله عليه وسلم اقضيا يوماً آخر مكانه، كما سيأتى.

والجواب عن حديث الباب، وعن حديث ابى داود انه مضطرب سنداً او متناً كما في العيني ومعلول سنداً ومجهول كما مرّ ومعارض بالمحرم، وغير صريح في مرامكم لانه يحتمل رفع ضرر الاثم ورفع ضرر القضاء، واما حديث احمد فتفرد به حماد بن سلمة، ويحتمل ان يكون مروياً بالمعنى.

فائدة : المتطوع لا يباح له الافطار الا بعذر كالضيافة وهو ظاهر الرواية، ويباح له الافطار بلا عذر في رواية المنتقى، ويؤيده حديث الباب وحديث الصائم المتطوع امين نفسه. ﴿قوله فَلَقِيتُ اَنَا اَفْضَلَهُمَا﴾ هذا قول شعبة. ﴿قوله وَكَانَ اسْمُهُ جَعْدَةَ﴾ اى اسم افضل بنى ام هانئ جعدة. ﴿قوله وَكَانَتْ اُمُّ هَانِئٍ جَدَّتُهُ﴾ الظاهر من العبارة ان ام هانئ جدة جعدة وهو خلاف المشهور، نعم اختلفوا في هارون ف قيل ابن ام هانئ، وقيل هو ابن بنت ام هانئ والاخير وهم كما سبق. ﴿قوله اَمِيرَ نَفْسِهِ﴾ والامين يكون اميناً للرعية فوافق برواية امين نفسه.

بَاب مَا جَاءَ فِي اِجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ

﴿قوله وَكَانَتْ ابْنَةُ أَبِيهَا﴾ اى جرية مثل ابيها ﴿قوله وَهَذَا اَصَحُّ﴾ اى المرسل والمنقطع اصح، قلنا : اولاً ان الانقطاع ليس بعلة وثانياً انه رواه ابن حبان والطحاوى بسند آخر متصلاً، ومع ذلك تأيد بفتوى ابن عمر.

بَاب مَا جَاءَ فِي وِصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

اى هذا الوصال جائز لمن يقوى عليه وليس فيه توهم زيادة الغرض. ﴿قوله عَنْ أَبِي سَلَمَةَ﴾

احد الفقهاء السبعة. ﴿قَوْلُ يَصُومُ﴾ شهرين متتابعين، ولفظ ابى داؤد الآ شعبان يصله برمضان. ﴿قَوْلُهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ﴾ قال الحافظ فى الفتح يحتمل ان يكون ابو سلمة رواه عن كل من عائشة و أم سلمة ويؤيده ان محمد بن ابراهيم التيمى رواه عن ابى سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى، اخرجهما النسائى، انتهى، فهما حديثان وقيل هو حديث واحد من مسند أم سلمة دون عائشة، وقيل هو حديث واحد من مسند عائشة دون أم سلمة. ﴿قَوْلُهُ مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ﴾ فان قيل : فيه اتحاد المفضل والمفضل منه، قلنا : هذا من قبيل زيد قائماً احسن منه قاعداً، فيكون معناه ما رأيته كائناً فى غير شعبان اكثر صياماً منه كائناً فى غير شعبان. ﴿قَوْلُهُ كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلاً بَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ﴾ عند ابن المبارك الرواية الاولى مفسرة للثانية والمراد بالكل الاكثر مجازاً، وعند الطيبى يحمل على انه كان يصوم شعبان كله تارة ومعظمه اخرى، والحكمة فى هذا الاكثار ما رواه ابوداؤد والنسائى (ان ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع عملى وانا صائم)، (١) وفيه اقوال اخر ذكرت فى شروح البخارى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي

مِنْ شَعْبَانَ لِحَالِ رَمَضَانَ

﴿قَوْلُهُ فَلَا تَصُومُوا﴾ النهى للترية ومحمله من يضعفه الصوم، وحديث فى التقديم بصوم يوم ويومين مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان كما فى الطحاوى. ﴿قَوْلُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ قال احمد هذا حديث منكر، ولعله انكره من جهة العلاء بن عبدالرحمن فان فيه مقالاً، لكن حدث عنه مالك واحتج به مسلم والبخارى. ﴿قَوْلُهُ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ﴾ اى محمله ﴿قَوْلُهُ مَا يُشْبَهُ قَوْلَهُمْ﴾ اى يشبه قول بعض اهل العلم.

بَاب مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ

ذكر هذا الباب استطراداً لذكر شعبان، والا فالكلام فى الصيام. ﴿قَوْلُهَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ اى ما ظننت ان يحيف الله ورسوله على بل الباعث على الغيرة. ﴿قَوْلُهُ لَا أَكْثَرَ مِنْ

١ - رواه النسائى فى كتاب الصيام، باب صوم النبى صلى الله عليه وسلم بأبى هو وأُمى وذكر اختلاف الناقلين، ورواه احمد فى باقى مسند الانصار، باب حديث اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصوم.

عَدَدِ شَعْرٍ غَنَمٍ كَلْبٍ» اراد لذنوب اكثر من هذا العدد، لا اصحاب الذنوب وخص قبيلة بنى كلب لانهم اكثر غنماً من سائر العرب.

فائدة: حديث الباب ضعيف لحال الحجاج ومنقطع في موضعين، و ورد في فضلها عدة احاديث ليس فيها حديث مرفوع صحيح، وقد احدث الناس في تلك الليلة صلاة الرغائب وغيرها وكثرة الوعيد فليراجع الى المرقاة.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْمُحَرَّمِ

فان قيل فما وجه اكثر الصيام في شعبان، قال النووي لعله لم يعلم فضل المحرم الا في آخر الحياة، او لعله كان يعرض عليه الاعذار تمنع من اكثر الصوم فيه كسفر ومرض. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ لعل التحسين بناء على رأيه او على الشواهد والا فبعد الرحمن بن اسحاق ضعيف كما في التقريب.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

﴿قوله وَقَلَمًا كَانَ يُفْطَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ﴾ ظاهر الحديث حجة لابي حنيفة ومالك على احمد وابي يوسف ومحمد والشافعي في المشهور عنه، والجواب عن حديث النهي انه محمول على التزيه او محمول على النهي من التخصيص كما في حديث مسلم (لا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصوم احدكم)، (١).

فائدة: قال صاحب البحر في اثناء الرد على من جوز التكبير سرّاً يوم الفطر، ولان ذكر الله اذا قصد به التخصيص بوقت دون وقت او بشيء دون شيء لم يكن مشروعاً حيث لم يرد الشرع به لانه خلاف الموضوع، وقال ناقلاً عن الغاية ولايكبر في طريق المصلى عند ابي حنيفة، اى حكماً للعيد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب، انتهى، فلا بد من ابداء الفرق بين الاتيان بعبادة في يوم الجمعة وليلتها حكماً لهما وبين الاتيان بها فيهما لاحكاماً لهما فان ملايدرك كله لا يترك كله، وائمة مساجد هذا العصر مبتلون بالأولى فالى الله المشتكى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَدَهُ

قوله لا يصوم احدكم يوم الجمعة، اختلف في سبب النهي على اقوال، احدها كونها يوم عيد

لما رواه الحاكم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً، ولما رواه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله تعالى عنه موقوفاً أو الضعف عن العبادة كما في عرفة أو خوف المبالغة في تعظيمها.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ

﴿قوله لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ﴾ أي وحده فلا يعارضه ما رواه الحاكم بإسناد صحيح (أنه عليه الصلوة والسلام كان أكثر صياماً ليوم السبت والاحد وكان يقول انهما يومان عيد للمشركين)، (١) فانه محمول على انضمام ما قبله أو ما بعده. ﴿قوله إِلَّا فِيمَا اقْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ أي المكتوب والمندور وقضاء الفوائت وصوم الكفارة وفي معناه عرفة وعاشوراء ويوم العادة. ﴿قوله فَلْيَمْضِعْهُ﴾ تأكيداً لنفي الصوم والآ فعدم نية الصوم كاف في نفي الصوم. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ قال ابوداؤد هذا الحديث منسوخ، انتهى، قال الحافظ لم يتبين وجه نسخه، انتهى، اللهم إلا ان يقال ان مراد أبي داؤد نسخ اطلاقه، أو مراده كما قال الحافظ ابن حجر، النسخ الصوري أي كان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب في أولى الأمر، ثم في آخر الأمر قال خالفوهم، والنهي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى، وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية، وهذه صورة النسخ، كما في التلخيص، وقال أبو داؤد قال مالك هذا كذب، قال الحافظ لم يتبين لي وجه كذبه، انتهى، اللهم إلا ان يقال ان قول مالك بناء على ذوقه وفراسته دون أصول الحديث، قال ابوداؤد يقول ابن شهاب هذا حديث حمصي، أي غير مشهور وغير ظاهر المعنى، وقد مرّ سابقاً انه لو حمل النهي على الانفراد لكان ظاهر المعنى، وقال التستائي هذه احاديث مضطربة، وفي بعضها يروى عبدالله بن بسر رضي الله تعالى عنه عن اخته صماء وفي بعضها يرويه عبدالله بن بسر بغير وساطة اخته، وفي بعضها يرويه عن أبيه بسر، وفي بعضها يرويه عن أخته عن عائشة، ويمكن ان يجاب عنه بانه يحتمل ان عبدالله بن بسر رواه عن اخته وعن أبيه كليهما، ورواه اخته بوساطة عائشة، وتماه في كلام الحافظ.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

﴿قوله تُغْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ﴾ فان قيل هذا يناقض بقول النبي صلى الله عليه وسلم (يرفع عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل)، رواه مسلم، (٢)

١ - رواه الطبراني في الكبير والوسط، باب من اسمه علي، ورواه الحاكم في المستدرک، كتاب الصوم .

٢ - رواه مسلم في كتاب الايمان ، باب في قوله ان الله لا ينام وفي قوله حجاب النور .

وبقول النبي صلى الله عليه وسلم (هو اى شعبان شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين) اخرجه النسائي وابوداؤد، (١) اجاب عنه البعض بان العرض غير الرفع، وفيه انه لم يحصل به الجمع بين رواية مسلم والنسائي، اللهم الا ان يقال ان الرفع كل يوم مرتين على وجه التفصيل لاينافى بالرفع في شعبان على وجه الاجمال، واجاب البعض بالتفصيل والاجمال، وبالعرض العام والخاص، اعلم ان صيام يوم الاثنين لهذه الحكمة لاينافى بما رواه مسلم، (وسئل عن صوم الاثنين فقال ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت و انزل على فيه)، (٢) لعدم استحالة الجمع بينها.

فائدة : ذكر القرطبي في التذكرة اثر سعيد بن المسيب يقول ليس يوم الا يعرض فيه على النبي صلى الله عليه وسلم امته غدوة وعشية فيعرفهم باسمائهم واعمالهم فذلك يشهد عليهم، يقول الله تعالى (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا) وقد قبل القرطبي عرض الاعمال على الانبياء والآباء والامهات يوم الجمعة، وقال يحتمل ان يخص نبينا بما يعرض عليه كل يوم، ويوم الجمعة مع الانبياء عليه وعليهم السلام كما في تفسير ابن كثير (ج: ١ ص : ٤٩٩)، لكن قال الحافظ ابن كثير انه اثر وفيه انقطاع فان فيه رجلاً مبهماً لم يسم وهو من كلام سعيد بن المسيب لم يرفعه، انتهى.

قلت ومع ذلك هو معارض بما رواه البخارى ومسلم (لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ اقوام اعرفهم ويعرفوننى ثم يحال بينى وبينهم فاقول انهم منى، فيقال انك لاتدرى ما احدثوا بعدك فاقول سحقا، سحقا لمن غير بعدى)، (٣) انتهى، قالوا هم الذين ارتدوا و آمنوا بمسيلمة، ولوعرضت اعمالهم عليه لما قال افهم منى او اصحابى اصحابى ولما قالت الملائكة انك لاتدرى ما احدثوا بعدك، اللهم الا ان يقال لعل النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه ارتدادهم وعرفهم باسماءهم ولم يعرف المسمين وأريد من عرض الامة عرض اعمال الامة، فافهم.

١ _ رواه النسائي في كتاب الصيام، باب صوم النبي صلى الله عليه وسلم باى هو وأمتى وذكر اختلاف الناقلين، ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه ابوداؤد في كتاب الصوم.

٢ _ رواه مسلم في كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة ايام من كل شهر وصوم يوم

٣ _ رواه البخارى في كتاب الرقاق، باب فى الحوض، ورواه مسلم فى كتاب الفضائل، باب اثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ

﴿قوله رَمَضَانَ وَمَا يَلِيهِ﴾ قيل اراد الست من شوال، وقيل اراد به الشعبان، ﴿قوله وَالْأَرْبَعَاءِ﴾ قال في اللسان مثثة الباء.

فائدة : صيام الدهر اى صيام كل ايام السنة غير الايام الخمسة افضل عند الشافعى والنهى الوارد عنه محمول على الارشاد والشفقة، وهو مفضل عندنا بدليل ما رواه البخارى في فضل صيام داؤد عليه السلام لا افضل منه.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

﴿قوله السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةُ الَّتِي بَعْدَهُ﴾ بخلاف صوم العاشوراء فانه يكفر السنة التى قبله كما فى رواية مسلم والترمذى، فان قيل كيف تكفير الذنوب التى لم تعمل بعد، قلنا : أريد منه الحفظ من ارتكاب الذنوب، او هو وعد الغفران قبل العصيان.

بَاب كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ

يستحب الفطر يوم عرفة بعرفة عند الجمهور، وعندنا يندب الصوم اذا لا يضعفه عن الوقوف ولا يخل بالدعوات فلو اضعفه كره وما أخرجه احمد والنسائى وابن ماجة (هى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم عرفة بعرفات)، (١) ففى سنده مهدي الحجرى وهو مجهول، لكن صحح حديثه ابن خزيمة و وثقه ابن حبان، ولا يبعد ان يحمل على من يضعفه الصوم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

عاشوراء على وزن فاعولاء معدول عن عاشرة، وهو فى الاصل صفة الليلة العاشرة فيوم عاشوراء معناه يوم الليلة العاشرة. ﴿قوله كَانَ عَاشُورَاءَ يَوْمَ تَصُومُ قَرِيشٌ﴾ اسم كان ضمير الشأن، وعاشوراء مبتدء وما بعده خبره، ولوثبت يوماً بالنصب والتنوين لكان ظاهراً، قال الحافظ واما صيام قريش لعاشوراء فلعلهم تلقوه من الشرع السالف، ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه، وروى عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنت قريش ذنباً فى الجاهلية فعظم فى صدورهم فقليل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك. انتهى. ﴿قوله وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ﴾ اى فى

١ _ رواه ابن ماجة فى كتاب الصيام، باب صيام يوم عرفة، ورواه احمد فى باقى مسند المكثرين، باب مسند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه. وايضاً رواه النسائى فى كتاب الصيام.

السنة الثانية، ثم نسخ في تلك السنة لما فرض رمضان قد مرّ سابقاً ان هذا الحديث حجة للحنفية في فرضية صيامه أولاً، وفي رواية ابي داؤد لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء، ويرد عليها ان النبي صلى الله عليه وسلم هاجر في الربيع الاول دون الحرم، وأُجيب عنه بأن المراد انه وجدهم في السنة الثانية يصومون وبأن المراد حصول العلم بصيامهم لا انهم كانوا صائمين عند الهجرة ﴿قوله تَرَكَ عَاشُورَاءَ﴾ نقل ابن عبد البر الاجماع على كون صيامه الآن مستحباً.

بَاب مَا جَاءَ عَاشُورَاءُ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ

﴿قوله ثُمَّ أَصْبَحَ مِنَ التَّاسِعِ صَائِمًا﴾ هذا الحديث ساكت عن صيام العاشر، والرواية الثانية عنه صريحة في صيام العاشر، فيكون مراد ابن عباس صيام العاشر مع التاسع مخالفة لليهود، ويؤيده ما رواه احمد عن ابن عباس مرفوعاً (صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا يوماً قبله او يوماً بعده)، (١) وكذا ما رواه الطحاوي والبيهقي والشافعي عن ابن عباس موقوفاً (خالفوا اليهود وصوموا يوم التاسع والعاشر)، (٢) قال في اللمعات مراتب صوم الحرم ثلاثة : الافضل ان يصوم يوم العاشر ويوماً قبله ويوماً بعده وقد جاء ذلك في حديث احمد، وثانيها ان يصوم التاسع والعاشر، وثالثها ان يصوم العاشر فقط، وقد جاء في التاسع والعاشر احاديث ولهذا لم يجعلوا صوم العاشر والحادي عشر من المراتب وان كان مخالفة لليهود في هذه ايضاً، وكذا لا يجزئ التاسع من السنة، انتهى، وقال الحافظ ابن حجر، فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب ادناها ان يصام وحده وفوقها ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والحادي عشر، معه انتهى.

وفي الهندية عن المحيط يكره صوم عاشوراء مفرداً، وفي البدائع وكره بعضهم افراده بالصوم ولم يكرهه عامتهم لانه من الايام الفاضلة، اعلم ان صيام يوم عاشورا ويوماً قبله ويوماً بعده وارد في حديث مسند احمد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً كما في المنتقى، وفي اثر ابن عباس كما في العيني وصيام التاسع والعاشر وارد في مسند احمد والبيهقي وأما صيام العاشر

١ _ رواه احمد في كتاب ومن مسند بنى هاشم، باب بداية مسند عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنه.

٢ _ رواه البيهقي في كتاب الصوم، باب صوم يوم التاسع، و رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الصوم، باب صوم يوم عاشوراء.

والحادى عشر فيدل عليه ما رواه البيهقى واحمد مرفوعاً (صوموا يوماً قبله او يوماً بعده)، (١) بكلمة او دون الواو، وفي عمدة القارى عن تفسير ابى الليث السمرقندى والمحسب الطبرى عاشوراء يوم الحادى عشر، فالظاهر ان تكون مرتبة رابعة لكنهم لم يعدوه من المراتب، ﴿قوله أَهَكَذَا كَانَ يَصُومُهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ﴾ معناه انه تمناه واراده من قابل لا انه صامه حقيقة لانه توفي قبل ان يأتى العام المقبل كما فى رواية ابى داؤد.

بَاب مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الْعَشْرِ

﴿قوله عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ﴾ قال النووى والمراد من العشر ههنا الايام التسعة من اول ذى الحجة، انتهى، اعلم انه روى ابو داؤد عن هنيذة بن خالد عن امراته عن بعض ازواج النبی صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذى الحجة، وهنيذة ذكره ابن حبان وابن عبد البر فى الصحابة، وقال الحافظ فى التقریب لم اقف على اسم زوجة هنيذة وهى صحابية روت عن ام سلمة، انتهى، فحديث عائشة محمول على علمها، وقيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك العمل وهو يجب ان يعمل خشية ان يفرض على امته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ

﴿لقب به مسلم﴾ لعظم بطنه ذكره الحافظ. ﴿قوله مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ﴾ من الاولى زائدة، وایام اسم ما، والعمل الصالح مبتدء، وفيه متعلق به، واحب خبر المبتدء، ومن متعلقه بالفعل والجملة خبر ما، ملخصه ليس العمل فى ایام سوى العشر احب الى الله من العمل فى هذه العشرة كذا فى الطیى. ﴿قوله مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ﴾ احب بالنصب على انه خبر ما. ﴿قوله بِصِيَامِ سَنَةٍ﴾ اى لم يكن فيها عشر ذى الحجة، فمن نذر صيام افضل ايام السنة انصرف الى هذه الايام. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ﴾ وفى سنده مسعود بن واصل وهو لين الحديث، وثماس بن قهم ضعيف.

١ _ رواه فى مجمع الزوائد، باب الصوم قبل يوم عاشوراء وبعده، ورواه فى ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، بحث من اسمه حسين، ورواه البيهقى واحمد ايضاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ

نسب الى ابي حنيفة ومالك كراهتها، وحقق الحافظ قاسم بن قطلوبغا من نصوص المذاهب واستحبها عند ابي حنيفة وابي يوسف. ﴿قوله سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ﴾ قال الحافظ سيئ الحفظ. ﴿قوله بَسَتْ مِنْ شَوَّالٍ﴾ العدد الاوسط اذا لم يذكر معه تميزه جاز فيه الوجهان كما صرحوا به، والمراد من الست سوى يوم العيد، وليس في هذا الحديث قيد التوالى. ﴿قوله يُرَوَّى﴾ في بعض الحديث ويلحق جملة ويلحق نائب لفاعل يروى. ﴿قوله حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ لعل هذا التحسين والتصحيح بناء على ذوق الماهر او على تعدد الطرق.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

﴿قوله أَنْ لَا أَتَامَ إِلَّا عَلَى وَثَرٍ﴾ لعله كان يحفظ احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ويستحضرها، قال الحافظ ابن حجر ورد مثلها لابي الدرداء فيما رواه مسلم، ولابي ذر فيما رواه النسائي، انتهى، ﴿قوله فَصُمُ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ﴾ هي ايام البيض اى ايام الليالى البيض. ﴿قوله قُلْتُ مِنْ أَيِّهِ﴾ اى بالتشديد مضاف الى الضمير، اى من اى الشهر ومن اى ايام الشهر يصوم. ﴿قوله وَهُوَ الْقَسَامُ﴾ وقيل هو كَثَّ اللحية.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ

﴿قوله الْقَرَّازُ﴾ كان بائع القر. ﴿قوله وَالصَّوْمُ لِي﴾ لعدم وقوع الرياء فيه بفعل الصائم وان كان قد يدخله بقوله، او معناه الصوم يناسب لى، لانه تعالى لا يأكل ولا يشرب ولا يجماع بخلاف سائر العبادات فان الله لا يسجد ولا يطوف، ويعطى كل احد من الاغنياء والفقراء وغيرهم. ﴿قوله وَأَنَا أَجْزِي بِهِ﴾ اى بدون وساطة الملائكة، او معناه الجزاء الجزيل كما هو عادة الملوك. ﴿قوله لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا﴾ أكل اهل الجنة وشربهم لا يكون لاجل الجوع والعطش بل يكون لحض الاستلذاذ. ﴿قوله فَرَحَةٌ حِينَ يُفْطَرُ﴾ هذا فرح طبعى لا يدركه الملوك بمائدتهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ

﴿قوله كَيْفَ بِمَنْ صَامَ الدَّهْرَ﴾ قال الشافعى يستحب اذا لم يصم الايام المنهى عنها وهى العيدان والتشريق بشرط ان لا يلحقه به ضرر ولا يفوت حقاً، وعندنا صيام الدهر جائز ولكن الافضل صيام داود عليه السلام دون صيام الدهر لحديث صحيح البخارى، لا افضل من ذلك.

﴿قوله لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ﴾ اخبار ومعناه لم يفطر وهو ظاهر ولم يصم لانه اذا تعود صار طبعاً له كمن اعتاد الاكل مرة في اليوم والليلة، وصار نهاره مثل ليلتنا، او معناه الوقوع في الضرر وتفويت الحقوق.

بَاب مَا جَاءَ فِي سَرْدِ الصَّوْمِ

﴿قوله إِلَّا رَمَضَانَ﴾ اى غالباً، والّا فقد صام شعبان كاملاً في بعض الاحيان. ﴿قوله لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ مُصَلِّيًا وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ نَائِمًا﴾ اى لا ينام الليل كله حتى تراه نائماً لا مصلياً، ولا يصلى الليل كله حتى تراه مصلياً لا نائماً بل يصلى في بعضها وينام في بعضها. ﴿قوله وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى﴾ هذه فضيلة جزئية له، وأريد منه كثرة ظهوره منه، والّا فكل نبي لا يفر، وذكر هذه المنقبة اما استطراد واما اشارة الى انه يفطر يوم يريد الجهاد للتعقوى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ

يكره فيها الصَّيَامُ اجماعاً، لا يلزم صومها. ﴿قوله وَيُقَالُ لَهُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ﴾ قال ابن عيينة كلاهما صحيح، قال الحافظ لكوفهما شريكين في ولاءه، ويمكن ان تكون النسبة الى احدهما مجازاً لكثرة الملازمة ونحوها، والّا يلزم صومها بالشروع لكون الشروع مقارناً بالمعصية فلا قضاء فيه ان شرع فيها فافطر الا فيما روى عن ابي يوسف ومحمد في النواذر، بخلاف نذر صيامهما فانه يفطر ويقضى وان صام فيهما يخرج عن العهدة كما في البحر، وهكذا حكم صيام ايام التشريق.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

التشريق هو تقدير اللحم وبسطه في الشمس ليحفظ فيها، قال ابو حنيفة يكره صيام ايام التشريق مطلقاً لحديث الباب ولما رواه الطحاوى عن غير واحد من الصحابة امره صلى الله عليه وسلم بالنداء بالنهي بمعنى ولم يستثن منه متمتعاً ولا قارناً وبه قال الشافعى في الجديد وعليه الفتوى عند اصحابه وقال ابو اسحاق الشافعى لا يكره مطلقاً، وقال مالك لا يكره للمتمتع الذى لم يجد الهدى وقال به الشافعى في القديم وهى رواية عن احمد، واستدلوا بما رواه البخارى عن عائشة (انها كانت تصوم ايام منى وكان ابوہ يوصومها اى هشام يصومها)، (١) وفى رواية وكان ابوہ يصومها اى ابوبكر الصديق، وروى البخارى عن ابن عمر وعائشة قالا (لم يرخص في ايام

التشريق ان يُضمن الآ لمن لم يجد الهدى)، (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى) (١) قلنا : الموقوف المبيح لا يقاوم المرفوع المحرم، فان قيل : قد اخرج الدارقطني والطحاوي بلفظ (رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع اذا لم يجد الهوى ان يصوم ايام التشريق)^٢ قلنا : في اسناده يحيى بن سلام وهو ليس بقوى. ﴿قوله يَوْمُ عَرَفَةَ﴾ قال ابن عبد البر في التمهيد لا يوجد ذكر عرفة في غير هذا الحديث، انتهى، ومع ذلك هو معارض بما رواه مسلم وغيره (ان صوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله) فيحمل على المحرم اذا خاف الضعف، ويؤيد هذا الحمل ما رواه احمد وابن ماجه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم عرفة بعرفات. ﴿قوله لَا أَجْعَلُ أَحَدًا﴾ في حل صغر اسم ابي، فالراجع ان اسم ابيه عَلَى مكبراً.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ

قال احمد الحجامه تفطر الحاجم والمحجوم لحديث الباب، وذهب الائمة الثلاثة انها لا تفطر، واستدلوا بالحديث الآتي في الباب اللاحق وبما مر في باب الصائم يذرعه القيئ ثلاث لا يفطر ان الصائم الحجامه والقيئ والاحتلام، وغير ذلك، وأجيب عن حديث الباب بانه منسوخ بالحديث الآتي، او بما اخرج النسائي من حديث ابي سعيد الخدري، (رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم والحجامه)، (٣) اسناده قوى لكن اختلف في وقفه ورفعته، ووجه الاستدلال به ان لفظ الترخيص غالباً يستعمل في الجواز بعد النهي، واجاب البغوى والخطابى بالتاويل اى انهما سيفطران، ففيه مجاز بالمشاركة او معناه تعرضاً للاظهار اما المحجوم فلضعفه، واما الحاجم فلانه لا يؤمن ان يصل الى جوفه شئ من الدم، وروى عن الشافعى والطحاوي انهما يغتابان رجلاً في صومهما، فالمناط هو الغيبة دون الحجامه، كما ورد في الطحاوي من طريق يزيد بن ربيعة الدمشقى عن ابي الاشعث، (انما قال النبى صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم لانهما كانا يغتابان)، وذكر النووى عن الخطابى ان النبى صلى الله عليه وسلم مر بهما قريب المغرب فقال

١ - رواه البخارى في كتاب الصوم، باب صيام ايام التشريق.

٢ - رواه الدارقطني في سننه، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم، و رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، باب المتمتع الذى لا يجد هدى ولا يصوم في العشر.

٣ - رواه البيهقى في كتاب الصوم، باب الصائم يحتجم لا يطل صومه، و رواه الدارقطني في سننه، في كتاب الصوم، باب القبلة للصائم.

افطرا، اى حان فطرهما، واخراها عن الوقت الملائم.

بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

قوله احتجم في ما بين مكة والمدينة وهو محرم صائم اى تطوعاً لانها واقعة حجة الوداع كما مر في آخر الباب السابق دون فتح مكة لانه لم يكن محرماً، بخلاف حجة الوداع فانه احرم فيها من ذى الحليفة، ولم تكن يوم عرفة لانه لم يكن صائماً يوم عرفة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوِصَالِ لِلصَّائِمِ

الوصال في الصيام ان لا يفطر يومين او اكثر كما فسره ابن الاثير الجزرى وغيره، وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم بدليل (لست كأحدكم ان ربي يطعمني ويسقيني)، (١) اى يعطيني قوة الأكل والشارب، اومعناه الاستغراق في احواله الشريفة حتى لا يؤثره شئ من الاحوال البشرية، والوصال فهمى عنه الامة اما تحريماً واما تزيهاً، واما ما رواه البخارى (فلما ابو عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً)، (٢) فمحمول على الزجر والتكيل، والمذهب في الباب مذكورة في المعارف، ومختصره انه مكروه عنده ابي حنيفة ومالك والشافعى في وجه، ومحرم عند الشافعى نص عليه في كتاب الام، وحكى عن احمد انه مباح لمن قوى عليه ومحرم لمن يشق عليه، ويؤيد الاول ما اخرجه ابوداؤد وغيره، (فهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمها ابقاء على اصحابه)، (٣) واسناده صحيح، وفيه انه يدل على كون النهى للشفقة والارشاد، ويؤيد الثانى ما اخرجه احمد والطبرانى عن ليلى امرأة بشير بن الخصاصية، قالت اردت ان اصوم يومين مواصلة فمنعني بشير، وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم فهمى عن هذا، وقال يفعل ذلك النصرى، ولكن يزيفه ما ذكرنا من حديث ابي داؤد، ويؤيد الثالث مواصلة الصحابة رضى الله تعالى عنهم، وروى ابن ابي شيبه عن عبدالله بن الزبير انه كان يواصل خمسة عشر يوماً.

اعلم ان المواصلة الى السحر جائزة عند احمد، لما روى البخارى وابوداؤد من حديث يزيد عن عبدالله بن جناب عن ابي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، (فايكم اراد ان يواصل

١ - رواه البخارى في كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل الوصال. ورواه مسلم في كتاب الصيام، باب النهى عن الوصال في الصوم.

٢ - رواه البخارى في كتاب الصوم، باب التكيل لمن اكثر الوصال.

٣ - رواه ابوداؤد في كتاب الصوم، باب في الرخصة في ذلك.

فليواصل حتى السحر)، (١) وهذه الزيادة ذكرت في رواية يزيد بن الهاد وهو ثقة، ولم اجد عن ائمتنا فيه شيئاً من المنع والاباحة، والظاهر من النظائر الاباحة، منها الشفع قبل فريضة المغرب فانه مباح لورود الاحاديث منه وان ورد ترغيب تعجيل المغرب فكذلك الوصال الى السحر مباح لحديث يزيد بن الهاد، وان ورد ترغيب تعجيل الافطار، فان قيل وقع عند ابن خزيمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل الى السحر ففعل بعض اصحابه فنهاه، قلنا : هذه رواية عبيدة بن حميد عن الاعمش عن ابي صالح، وقد خالفه ابو معاوية وهو اضبط اصحاب الاعمش فلم يذكر ذلك، اخرجه احمد وغيره، وتابعه عبدالله بن نمير عن الاعمش، وجمع ابن خزيمة بين حديث ابي صالح وحديث ابي سعيد بأنه يحتمل ان يكون النهى عن الوصال اولاً مطلقاً سواء جميع الليل او بعضه وعلى هذا يحمل حديث ابي صالح، ثم خص النهى بجميع الليل فاباح الوصال الى السحر، وعلى هذا يحمل حديث ابي سعيد.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّوْمَ

﴿قوله زَوْجَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ بصيغة التشية سقط النون بالاضافة. ﴿قوله وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِذَا أَصْبَحَ جُنُبًا يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ﴾ لكن استقر الاجماع على خلافه، صرح به النووي. ﴿قوله وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ﴾ وما اخرجه الشيخان عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من اصبح جنباً فلاصوم له، فممسوخ، وقيل مرجوع لانه معارض بالمتواتر، وبما رواه الزوجان عنه او مؤول بالجماع عند الصبح، ويؤيد مذهب الجمهور قوله تعالى (كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ) حيث اشار الى جواز الجماع الى جزء الليل المقارن بالفجر.

بَاب مَا جَاءَ فِي اجَابَةِ الصَّائِمِ الدَّعْوَةَ

﴿قوله فَلْيُصَلِّ﴾ اى فليدع لاهل الطعام بالبركة وغيرها ولاضير في الجمع بين الصلوة والدعاء كما ورد في ما اخرجه البخارى من حديث انس رضى الله تعالى عنه، اعلم ان الدعاء بلفظ الصلوة على غير الانبياء غير جائز اذا كان قصداً لا تبعاً عند ابي حنيفة ومالك والشافعى خلافاً لاحد، ودليل الجمهور تعامل السلف عليه، نعم الصلوة حق الانبياء فجاز لهم ان يصلوا

١ _ رواه البخارى في كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام، ورواه ابو داود في كتاب الصوم، باب في الوصال.

على غير النبي كما مر من صلوته على ال ابى اوفى.

فائدة : ان كان صاحب الطعام يتأذى بترك الافطار فيفطر، شرح التنوير.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الْمَرَأَةِ الْبَازِنِ زَوْجَهَا

الاذن يكون قبل بدء الفعل، والاجازة تكون بعد البدء وكلاهما قد يكون صريحًا وقد يكون تلويحًا وفي رواية الطبراني فان فعلت جاعت وعطشت ولا يقبل منها، وفيه دلالة على ان النهي للتحريم، وجاز لها قضاء رمضان بلا اذنه لان ايجابه من جهة الله تعالى دون جهتها.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ قِضَاءِ رَمَضَانَ

﴿قوله إِلَّا فِي شَعْبَانَ﴾ والظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مطلعًا على هذا التأخير ولم ينكر عليها، اعلم ان الاصل هو التعجيل ولكن لو اخترت القضاء جاز، وان اخبرت عن شعبان لا يجب الفدية والقضاء كما روى عن الشافعي لاطلاق قوله تعالى (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) .

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ

﴿قوله صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ﴾ لان شأنه صار كشأن الملائكة اى لا يتأذى به الملائكة بخلاف اخراج الريح في المسجد. ﴿قوله عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ عُمَارَةَ﴾ اعلم ان ام عمارة ام لعبدالله بن زيد بن عاصم، وعبدالله بن زيد بن عاصم جد حبيب بن زيد كما في الطحاوى، وقال الحافظ ابن حجر لعل عبدالله بن زيد جد حبيب بن زيد لأُمِّه، الجد الاخيافى، فتكون ام عبدالله بن زيد وهى ام عمارة في حكم جدة حبيب بن زيد.

بَاب مَا جَاءَ فِي قِضَاءِ الْحَائِضِ الصِّيَامِ دُونَ الصَّلَاةِ

قد مر هذا المبحث في ابواب الطهارة من حيث انه من احكام الطهارة، ويذكر ههنا من حيث انه من احكام الصيام. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ حسنه لذوقه او لكثرة طريقه، والافق سنده عبدة الضمى وهو ضعيف.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مُبَالَغَةِ الْاسْتِنْشَاقِ لِلصَّائِمِ

﴿قوله إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا﴾ فيه اشارة الى ان وصول الماء الى الدماغ مفطر لان بين الدماغ والبطن منفذًا اصليًا فما وصل الى الدماغ يصل الى البطن كما في البحر، وكذا فيه اشارة

الى ان دخول الماء خطأ مفطر لان هذا الرجل يذكر الصوم غالباً، وهو قول ابي حنيفة ومالك، وروى عن الشافعي، لكن اصح اقواله انه مفطر اذا بالغ، والآ فلا، وكذا فيه دلالة على حكم المضمضة ايضاً، وفي هامش بذل المجهود عن الحافظ ابي بشر الدولابي بحديث الثوري، اذا توضأت فبالغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً، اعلم ان دخول الدخان غير مفسد، ولكن ادخاله مفسد اى دخان كان، ولو عوداً او عنبراً، بخلاف شم الروائح، كما في الدر المختار وشرحه، فالسعوط بالدواء والتن مفسد عند الوصول الى الدماغ، وكذا شرب الدخان مفسد وموجب للكفارة لمن اعتاده، كما في رد المحتار، والصائم اذا دخل المطبخ او المسجد المتبخر فلا يفسد صومه لعدم امكان التحرز عن دخول الدخان.

فائدة: استعمال سفوف التن موجب للقضاء فانه يدخل الباطن بدليل وجود طعمه في الحلق كما يشير اليه كلام الدر المختار حيث قال: وأكل مثل سمسة من خارج يفطر، ويكفر في الاصح، الآ اذا مضغ بحيث تلاشت في فمه الآ ان يجد الطعم في حلقه، انتهى، والعوام لو أفتوا بعدم الفساد عند عدم الوصول الى الحلق والبطن لبلغوا الى الآفاق ان التشوق غير مفسد، كما هو عادة العوام في كل زمان.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ نُزِلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِأَذْنِهِمْ

﴿قوله فَلَا يَصُومَنَّ﴾ هذا من باب الارشاد الى حسن آداب المعاشرة، وهذا ربما يتضايق به المضيف بضياغ الغذاء وغير ذلك. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ﴾ لانه تفرد به ايوب وهو متروك ومنكر الحديث.

بَاب مَا جَاءَ فِيِ الْعِتْكَافِ

الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه والمكث وشرعاً المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوص وهو على ثلاثة اقسام، واجب وهو المنذور ويشترط له الصوم عند الائمة الاربعة كما في العيني، وهو محمل حديث (لا اعتكاف الا بالصوم)، رواه ابوداؤد، (١) واما ما رواه الدارقطني عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله

على نفسه)، (١) فموقوف عند الجماعة او محمول على التطوع، فان قيل : قد روى البخارى ان عمر رضى الله تعالى عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال (كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال فأوف بنذرك)، (٢) فهذا يدل على جواز الاعتكاف المنذور بغير صيام لان الليل لا يصلح ظرفاً للصوم، قلنا : قد نذر يوماً وليلة جمعاً بين هذه الرواية وبين ما عند مسلم، وروى النسائي (ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يعتكف ويصوم)، (٣) وهذا بناء على تطيب خاطر عمر، والآ فنذر الكافر لا يصلح لان الكافر ليس اهلاً للطاعة.

والقسم الثاني سنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه بلا انكار على التارك فيكون سنة مؤكدة لا واجباً، فان قيل : ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتكف حين ابصر اربع قباب الزوجات كما في صحيح البخارى، وكذا لم يعتكف عام فتح مكة كما يدل عليه حديث ابن ماجة، قلنا نعم، لكنه قضاه كما روى البخارى في الحديث الاول (انه اعتكف في آخر العشر من الشوال)، (٤) وروى ابوداؤد وابن ماجة في آخر الحديث الثاني (فلما كان من العام المقبل اعتكف عشرين يوماً). (٥)

اعلم ان اعتكاف العشر الاخير من رمضان سنة مؤكدة على الكفاية لا على العين بدليل اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم وازواجه بعد وفاته، وبدليل عدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة، واعلم انه لم يذكر في رواية الاعتكاف في سوى المسجد النبوى في عهده صلى الله عليه وسلم، وهو يشير الى انه يكفى اعتكاف شخص واحد من البلدة، واعلم ان عبارات الفقهاء مختلفة في اشتراط الصوم في هذا القسم، قال الزيلعى في التبيين، ومنها الصوم، وهو شرط الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قولهما ان الصوم ليس بشرط في التطوع وليس لاقله تقدير على الظاهر، انتهى، وهذه العبارة ساكتة عن اشتراط الصيام

^١ - رواه الترمذى في كتاب النذور والایمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في وفاء النذر، و رواه الدارقطنى ايضاً.

^٢ - رواه البخارى في كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف ليلاً، ورواه مسلم في كتاب الايمان، باب نذر الكافر وما يفعل فيه اذا اسلم.

^٣ - رواه النسائي في كتاب الايمان والنذور، باب اذا نذر ثم اسلم قبل ان يفى.

^٤ - رواه البخارى في كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في الشوال.

^٥ - رواه ابوداؤد في كتاب الصوم، باب الاعتكاف. ورواه ابن ماجة في كتاب الصيام، باب ما جاء في الاعتكاف.

له، ومال صاحب البحار الى عدم الاشتراط وادعى ان الفقهاء كصاحب التوير صرحوا بان الصوم شرط في المنذور فقط دون غيره، ومال العلامة الشامي الى الاشتراط، واجاب عن عدم تصريح الفقهاء به بان المسنون لا يكون الا بالصوم فلاحاجة الى التنبيه عليه، ولكن يرد على هذا الجواب ان العلم بمقارنته بالصوم لا يستلزم اشتراط الصوم له.

والقسم الثالث التطوع وهو غير مقدر في رواية الاصل فلم يكن الصوم شرطاً له، ومقدر بيوم وليلة في رواية الحسن بن زياد، فيكون الصوم شرطاً له. ﴿قوله إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ﴾ قال بظاهره الامام الاوزاعي وهي رواية عن احمد، وقال الائمة الاربعة يدخل قيل غروب الشمس، يدل عليه ما مر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان، وهذه الصيغة للمؤنث، وكذا ما اعظم ما يطلب بالاعتكاف ادراك ليلة القدر كما في الباب الآتي، وهي قد تكون ليلة الحادى والعشرين كما جاء في حديث ابى داود، وأجيب عن حديث الباب بان الدخول في المعتكف بعد صلوة الفجر لا يستلزم ابتداء الاعتكاف من الفجر، لان الشرط كون المعتكف فيه مسجداً لا خصوص المعتكف، وبأنه محمول على علمها، وبأنه كان يفعل ذلك في يوم العشرين.

بَاب مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

القدر معناه الشرف والعظم او معناه التقدير، اى ليلة تقدير الامور وقضاءها، اى اظهار تقديرها للملائكة، بان تنسخ من اللوح المحفوظ الآجال والارزاق وغيرها التى تكون في السنة الى مثل تلك الليلة للملائكة المؤكلة بالامور، وانما اولناه به لان التقدير الى وكتب في اللوح المحفوظ ما كان وما يكون وفي تعين هذه الليلة اقوال، روى عن ابى حنيفة انها غير متعينة بل دائرة في السنة وهي رواية مشهورة عنه كما في فتاوى قاضيخان، ويؤيده ما رواه الطحاوى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه (من اقام السنة كلها اصاب ليلة القدر) وروى عنه انها دائرة في رمضان، وقال ابو يوسف ومحمد انها متعينة في رمضان، وقال احمد والجمهور انها ليلة سبع وعشرين، وهي رواية عن ابى حنيفة، وجزم به ابى بن كعب، ورواه الطبراني من حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، ورواه احمد عن ابن عمر مرفوعاً، وقال العيني الذاهين الى سبع وعشرين هم الاكثرون.

اعلم ان ظاهر القرآن يدل على كونها في رمضان، حيث قال الله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر، ويقول الله تعالى (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) ولا يتأتى الجمع بينهما الا بان تكون ليلة

القدر في رمضان، وفيه انه يدل على كونها في رمضان في سنة انزال القرآن لا دائماً، فليس فيه حجة على ابي حنيفة في المشهور عنه، نعم ارشاد النبي صلى الله عليه وسلم الى تحريمه في رمضان وتعامل السلف عليه يدل على كونها في رمضان، واعلم ان ظاهر حديث ابي داود، وهي في كل رمضان يدل على كونها دائرة في رمضان، وفيه ان كلمة كل قد تفيد احاطة الاجزاء، وقد تفيد احاطة الافراد، فهذا الحديث يدل على المرام على التقدير الاول دون الثاني، نعم الجمع بين الاحاديث المختلفة في تعيينها يحصل على تقدير كونها دائرة في رمضان، لا على تقدير كونها متعينة.

فائدة : اعلم ان ثمة الاختلاف تظهر في من قال بعد ليلة منه انت حر، او انت طالق ليلة القدر، فعنده لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان الآتي، لجواز كونها في الاول في الاولى، وفي الآتي في الاخيرة، وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الآتي، كذا في شرح التنوير.

﴿قوله تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ﴾ يدل على رفع تعين ليلة القدر دون رفع ليلة القدر. ﴿قوله قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَقْوَى الرُّوَايَاتِ﴾ واقوى الروايات مقولة قال. ﴿قوله تَطْلُعُ الشَّمْسُ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ﴾ اى مثل الجبال والقضبان مقبلة اليك لما نظرت اليها، انها علامة جعلها الله تعالى لها، او لكثرة اختلاف الملائكة او لغير ذلك، اعلم انه ذكر الطبرى عن قوم ان الاشجار في تلك الليلة لسقط الى الارض ثم تعود الى منابتها، وان كل شئ يسجد فيها، وروى البيهقي في فضائل الاوقات من طريق الاوزاعي عن عبدة بن ابي لبابة انه سمعه يقول ان المياه المالحة تعذب تلك الليلة، كذا في العيني، وضعف العلامة الآلوسى هذه الروايات في مواعظه. ﴿قوله فَيُتَسَنَّعُ يَتَّقِينَ﴾ اى في تاسعة تسع ليال ييقن، وهي ليلة الحادية عشرين، بناء على كون الشهر تسعة وعشرين يوماً كما هو الغالب، او المراد منها التاسعة عشرين، ولكن قوله او آخر ليلة يؤيد الاول.

بَابُ مِنْهُ

﴿قوله عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ﴾ قال الحافظ لا بأس به قد عيب بالتشيع، وفي معارف السنن، كان ممن اعان مختار بن ابي عبيد الثقفى لما غلب على الكوفة في خلافة عبدالله بن الزبير. ﴿قوله يَجْتَهِدُ﴾ في زيادة العبادة، لكونها مباركة او لكونها مظنة ليلة القدر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ

لعل هذه الابواب ابواب شتى. ﴿قوله الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ﴾ هذا من قلب التشبيه مثل الاسد كزيد والغنيمة الباردة هي التي تجيى عفواً من غير ان يصطلى دونه بنار الحرب

ويباشر حر القتال في البلاء كما في الفائق، اى الصائم يجوز الاجر من غير ان يمسه حر العطش او يصيبه الم الجوع من طول اليوم، كما في الطيبى.

بَاب مَا جَاءَ ((وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ))

قال ابن جرير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فصام يوم عاشوراء وثلاثة ايام من كل شهر، ثم ان الله عز وجل فرض شهر رمضان فانز الله تعالى ذكره (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ - الى آخر ما قال) فعلم منه وكذا من رواية البخارى وغيره ان الايام المعدادات هي رمضان دون عاشوراء والثلاثة من كل شهر، وان التخير كان في رمضان. ﴿قوله نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخْتُهَا﴾ وهى قوله تعالى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) كما في رواية مسلم، وابن جرير الطبرى، وقيل الناسخ قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) كما في رواية البخارى، فان قيل هو يدل على كون عدم الصيام حسناً لا ممنوعاً، قلنا على تقدير كونه ناسخاً يكون الخير مجرداً عن معنى الزيادة الاضافية، فيكون معناه : صيامكم حسن لكم، وعدم الصيام يكون قبيحاً وشرراً.

اعلم ان رواية الترمذى والبخارى وغيرهما صريحة في كونها منسوخة وهو قول الجمهور وهو الحق، وخالف في ذلك ابن عباس فذهب الى انها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه، وقوله اما بناء على انه قرء (يطوقونه) بصيغة المجهول من التطويق وهى قراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ايضاً، كما في الفتح، واما بناء على كون باب الافعال لسلب المأخذ.

بَاب مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا

قال احمد واسحاق من اراد سفرًا يجوز له الأكل قبل ان يخرج من قريته لظاهر حديث الباب، وقال الجمهور لا يجوز له الاكل كما لا يجوز له القصر لعدم وجود المرخص، وهو السفر، فلو أكل بعد نية الصيام فعليه القضاء والكفارة ثم لا تسقط الكفارة بالسفر كما في رد المحتار ومراقى الفلاح وغيره، ولو أكل قبل التية فعليه القضاء فقط. ﴿قوله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ﴾ ضعيف كما في التقريب وميزان الذهبى، لكنه تابعه محمد بن جعفر. ﴿قوله قَالَ سُنَّةٌ﴾ وفى كتاب العلل لابي حاتم قال انس ليس بسنة، فحديث الباب مضطرب، ومعارض بالقرآن فيحمل على انه اراد الافطار ولم ينو الصيام، او كان مسافراً في تلك القرية ونزل بها اياماً، ثم اراد الخروج منها.

بَاب مَا جَاءَ فِي تُحَفَةِ الصَّائِمِ

﴿قوله عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ﴾ كان رافضياً ورماه ابن حبان بالوضع. ﴿قوله الدُّهْنُ وَالْمِجْمَرُ﴾ بكسر الميم أى المبخرة، ما يوضع فيه النار للبخور.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَتَى يَكُونُ

قد تقدّم الكلام فى هذا، واعلم انه قد غلب الجهل والفسق فى عصرنا فلا بد من الحزم للعلماء فى حكم الصّوم والعيد، لانه ربما يخالف المشاهدة، كما اذا حكموا بالفطر للشهادة، وبقي الهلال خمسين دقيقة بعد غروب الشمس فى الليلة الثانية فافهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِعْتِكَافِ اِذَا خَرَجَ مِنْهُ

لعل تاخير هذين البابين من تصرف الناسخين، وقد مر سابقاً ان النفل يلزم بالشروع عندنا وعند مالك، وحديث الباب لا يحتاج به لعدم وقوع الشروع فيه، نعم نحتاج بما مر فى باب افطار الصائمين المتطوع، واما ما رواه البخارى انه صلى الله عليه وسلم امر بترع اخيبة الازواج المطهرات وترك الاعتكاف فلما افطر اعتكف عشر من شوال، فيحتمل القضاء والاستحباب.

بَاب الْمُعْتَكِفِ يَخْرُجُ لِحَاجَتِهِ اَمْ لَا

﴿قوله اِلَّا لِحَاجَةٍ الْاِنْسَانِ﴾ اتفقوا على ان المعتكف يخرج للبول والغائط وكذا يخرج لاجراج الريح لانه من ممنوعات المسجد كما فى كراهية الهندية واعتكاف البدائع، ولا يخرج للأكل والشرب، وقيل يخرج بعد الغروب للأكل والشرب، وفى البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يجد من يأتى له به فحينئذ يكون من الحوائج، انتهى، قلت هذا مما يتلى به المعتكف فى المسجد الحرام والمسجد النبوى. ﴿قوله وَ قَالَ أَحْمَدُ لَا يَعُودُ الْمَرِيضُ﴾ وبه نأخذ، نعم اذا خرج لوجه مباح ثم عاد مريضاً او صلى على جنازة فجاز كما فى البدائع والممنوع هو الخروج لهما قصداً، بدليل ما رواه ابوداؤد عن عائشة انها قالت السنة للمعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة، وما رواه عنها، كان النبى صلى الله عليه وسلم يمر على المريض وهو معتكف فيمر كما هو، ولا يعرج يسئل عنه. ﴿قوله وَ قَالَ إِسْحَقُ إِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الْجَنَازَةَ﴾ وبه أخذ فقهاءنا فى التذر، واما اعتكاف التطوع اذا قطعه قبل تمام اليوم فلاشئى عليه فى رواية الاصل، و فى رواية الحسن يقضى، وقد مر سابقاً ان اعتكاف العشر الاخيرة من رمضان داخل فى التطوع

خلافًا لما يقوله العلامة الشامي، فالاحوط ان يشترط في المسنون ما سيبتلى به، اعلم انهم قالوا ان كل يوم من اعتكاف التطوع بمنزلة الشفع من النافلة الرباعية، فلو شرع في المسنون بنيتة ثم افسده وجب عليه قضاء العشر تخريجًا على قول ابي يوسف لا على قولهما فانه يلزم عليه قضاء يوم شرع فيه، وهذا مقتضى النظر، كما في رد المحتار، وهذا بناء على غير ظاهر الرواية، والآفة في ظاهر الرواية لا قضاء عليه لانه غير مقدر، وقد اتى بما وجب عليه بالشروع.

فائدة: قال ابو يوسف ومحمد جاز الاعتكاف في كل مسجد واختاره الطحاوي، وصححه في غاية البيان لاطلاق قوله تعالى (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) وقال الرملي ما اختاره الطحاوي اليسر خصوصًا في زماننا فينبغي ان يقول عليه. اعلم ان المساجد التي بنيت على الحوانيت المملوكة الغير الموقوفة هي مساجد عرفية ليست بمساجد شرعية، لما في وقف البحر وحاصله ان شرط كونه مسجدًا ان يكون سفله وعلوه مسجدًا لينقطع حق العبد عنه لقوله تعالى (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ)، انتهى، فلا يصح الاعتكاف في مثل هذه المساجد. اعلم ان المعتكف لا يخرج من المسجد لشرب الدخان فالإيق ان يمكث في المسجد ويخر رأسه منه لان الاعتبار للاقدام دون الرأس، فافهم، لا يجوز للطبيب والدكتور احضار الادوية في المسجد لاسيما اذا كانا معتكفين لورود النهي عن احضار المبيع، جاز للمعتكف الغير الناذر الخروج لغسل التبريد، لاسيما عند الاشتراط وهو مقتضى عبارات الفقهاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

اعلم ان قيام رمضان مرغّب فيه اكثر من سائر الاشهر ولذا قيامه سنة راتبة مؤكدة بخلاف التهجد فانه غير راتبة عند الجمهور، واتفق الائمة على ان التهجد قيام الليل غير محدود وغير محصور كما صرح به الحافظ ابن العراقي، بخلاف قيام رمضان فان اكثر الائمة مالوا الى تحديده، فقال ابو حنيفة واصحابه ان التراويح عشرون ركعة، وبه قال الشافعي، وهي رواية عن مالك واختارها ابو عمر بن عبد البر المالكي وجوزها احمد بل ذكر ابن قدامة في المغني ان عشرين اختيار احمد بن حنبل، وقال مالك احدى واربعون ركعة وروى عنه ستة وثلاثون ركعة، لما روى عن صالح مولى التوأمة، قال ادركت الناس يقومون باحدى واربعين ركعة يوتر منها بخمس، وصالح ضعيف، وقال بعض اهل العلم ان اهل المدينة كانوا يصلّون الترويحات الخمس وكانوا يصلّون بين كل ترويحتين اربع ركعات انفرادًا، فصارت ستة وثلاثين فليراجع الى مغني ابن قدامة، وقال العيني احدى عشرة اختيار مالك لنفسه واختاره ابو بكر بن العربي، انتهى، قلت هذا الاختيار

مثل اختياره عدم مسح الحفين لنفسه، وقال احمد روى في هذا الوان ولم يقض فيه وبالجمله لم يقل احد من الائمة بعدم جواز عشرين ركعة ولم ينكر عليه احد من الائمة، وكذا لم يقل احد من الائمة الاربعة بالتحديد باحدى عشرة ركعة الا بعض اهل الحديث.

واستدل هذا البعض بحديث ابى سلمة عن عائشة رضى الله تعالى عنها (ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة)، متفق عليه (١)، ويؤيده ما اخرج ابن حبان في صحيحه، والطبراني في الصغير من حديث جابر بن عبد الله (انه عليه السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمانى ركعات ثم اوتر). (٢)

وكذا يؤيده ما رواه مالك عن السائب بن يزيد قال امر عمر بن الخطاب ابى بن كعب وتيمما الدارى ان يقوموا للناس باحدى عشرة ركعة، وكذا يؤيده ما رواه محمد بن نصر وابو يعلى ان ابى بن كعب صلى بنسوة في داره ثمان ركعات، ثم اوتر، ثم اخبر النبي صلى الله عليه وسلم فسكت عنه. واستدل الجمهور بما رواه البيهقي في السنن الكبرى عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في رمضان بعشرين ركعة، صححه النوى والسبكي وابن العراقى والسيوطى والعينى وعلى القارى والنيموى.

فان قيل قال احمد بن حنبل يزيد بن خصيفة منكر الحديث، وقالوا في هذا الحديث اضطراب فانه روى عنه تارة احدى وعشرون، وتارة ثلاث وعشرون، قلنا : اولاً ان هذا الحديث تلقته الامة بالقبول، فيكون صحيحاً كما صرح بهذا الاصل الحافظ ابن حجر والسيوطى، وثانياً ان الحافظ بن حجر صرح في الهدى السارى بعد ذكر هذه الرواية، قلت : هذه اللفظة _ منكر الحديث _ يطلقها احمد على من يغرب على اقرانه بالحديث، وقد احتج بابن خصيفة مالك والائمة كلهم لاسيما البخارى ومسلم بن الحجاج، فلا يكون منكر الحديث بالمعنى اللذى هو علة جارحة. وأجيب عن دعوى الاضطراب بان الاختلاف في ما زاد على العشرين راجع الى الاختلاف في الوتر، فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث، كما في فتح البارى، وايضاً هذا النوع من الاختلاف موجود في حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ايضا روى البخارى عن ابى سلمة عن

١ _ رواه البخارى في كتاب صلوة التراويح، باب فضل من قام رمضان، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل وان الوتر

٢ _ رواه ابن حبان في صحيحه، في كتاب الصوم، بحث ذكر البيان انه صلى الله عليه وسلم لما حطمه السن كان يصلى صلاة الليل جالساً و رواه الطبراني في الصغير.

عائشة رضى الله تعالى عنها (ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة)، (١) وروى البخارى عن عروة عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين)، (٢) وروى عن قاسم بن محمد عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر) (٣) وروى عن مسروق قال سألت عائشة رضى الله تعالى عنها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت (سبع وتسع وحدى عشرة سوى ركعتي الفجر). (٤).

وكذا هذا النوع من الاختلاف وجد في ما تمسكتكم به من حديث محمد بن يوسف عن السائب، روى مالك عنه القيام باحدى عشرة، وروى محمد بن نصر عنه القيام بثلاث عشرة، وروى عبدالرزاق عنه القيام باحدى وعشرين، فما هو جوابكم فهو جوابنا.

ولا يخفى ان طريقة اهل العلم في هذا النوع من الاختلاف الترجيح او الجمع، لا السقوط كلياً، وقد مر طريق الجمع آنفاً، واستدل الجمهور ايضاً بما رواه مالك عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في عهد عمر رضى الله تعالى عنه بثلاث وعشرين ركعة، وهو مرسل فان ابن رومان لم يدرك عمر، لكنه صحيح على رأى مالك وغيره.

والجواب عن استدلالهم بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها انه معارض بما رواه البخارى عنها كما مر، وبانه محمول على التهجد وعلى غالب الاوقات لان غير رمضان لا يصلى فيه التراويح، فان قيل : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الفرق بين التهجد والتراويح ولم يثبت انه صلى التراويح والتهجد على حدة، قلنا : عدم الرواية لا يستلزم عدم في نفس الامر لظهور الفرق بين عدم الرواية ورواية عدم، ونظيره صلاة التهجد ليلة المزدلفة فجازان يقال انه كان يقوم اول الليل

١ - رواه البخارى في كتاب صلوة التراويح، باب فضل من قام رمضان، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل وان الوتر ...

٢ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر. ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل وان الوتر ...

٣ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب كيف كان صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وكم كان النبي يصلى من الليل. ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل وان الوتر ...

٤ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب كيف كان صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وكم كان النبي يصلى من الليل

ثم يقوم آخر الليل الآ في الليلة التي قام فيها الى ان تخوفوا فوات السحور، فانقيل روى البخارى عن عمر انه قال (نعمت البدعة، والتي تنامون عنها افضل من التي تقومون)، (١) يريد آخر الليل، وكان الناس يقومون اوله، انتهى، وفيه دليل على انهم يكتفون بهذا القيام، لا يتهجدون آخر الليل ولا ضمير في تسليمه، ولكن عمر رضى الله تعالى عنه لم يقصد هذا، بل قصد بيان فضل القيام آخر الليل اعتذاراً.

وأجيب عن حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ايضاً ان احدى عشرة سنة النبي صلى الله عليه وسلم وفعله، وثلاثاً وعشرين سنة الخلفاء الراشدين يعنى استقرار الامر على عشرين في عهد عمر كما في رواية البيهقي، وفي رواية كانوا يصلون عشرين في عهد عمر وعثمان وعلى، وفي كثر العمال ان ايئاً كان يصلى عشرين ركعة واخرج البيهقي في سننه عن علي انه دعا القراء في رمضان فامر منهم رجلاً ان يصلى بالناس عشرين ركعة، وكان على يوتر بهم، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين)، رواه احمد وابوداؤد وغيره (٢) فهذا حديث مرفوع رغب فيه بتمسك سنة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من غير فرق، فمن اخذ بعشرين اخذ بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ومن تركها ترك قول الرسول صلى الله عليه وسلم ونظيره الاخذ بثمانين جلدة في حد الشرب، ومن فرق بينهما بكون البعض سنة مؤكدة وبكون الزائد مستحبة فلم يوافق الجمهور لظاهر هذا الحديث، ولنعم ما ذكره الشرنبلالي عن ابي يوسف رحمه الله قال سألت ابا حنيفة رحمه الله عن التراويح وفعله عمر رضى الله تعالى عنه، فقال التراويح سنة مؤكدة، ولم يتخرصه عمر من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه مبتدعاً، ولم يأمر به الآ عن اصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، انتهى.

وأجيب عن حديث جابر رضى الله تعالى عنه انه ضعيف لان مداره على عيسى بن جارية، وهو مجروح عند ابن معين وابي داؤد والنسائي، ولو سلم ان اسناده وسط كما قال الذهبي، لأجيب عنه بأنه محمول على ما قبل استقرار الامر، وهكذا يجاب عن كل ما يؤيد اهل الحديث.

١ _ رواه البخارى في كتاب صلوة التراويح، باب فضل من قام رمضان، ورواه مالك في كتاب صلوة التراويح، باب ما جاء في قيام رمضان.

٢ _ رواه ابوداؤد في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ورواه احمد في مسند الشاميين، باب حديث عرباض بن سارية رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه الدارمي في كتاب المقدمة، باب اتباع السنة.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا

قوله فطر، التفطير جعل احد مفطراً اى من اطعم صائماً عند افطاره، وفي رواية سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه عند البيهقي يعطى الله هذا الثواب من فطر صائماً على مذقة لبن او تمر او شربة من ماء، ومن اشبح صائماً سقاه الله تعالى من حوضى شربة لا يظماً حتى يدخل الجنة.

بَاب التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ

﴿قوله يُرْغَبُ﴾ اى على وجه الكثرة وكذا كان سنة مؤكدة. ﴿قوله وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ﴾ اى على ترك الجماعة في التراويح، فان قلت، روى ابن وهب عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا؟ ف قيل ناس يصلون بهم ابي بن كعب فقال اصابوا ونعم ما صنعوا) ذكره ابن عبد البر، قلت فيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والمخفوظ ان عمر رضى الله تعالى عنه هو الذى جمع الناس على ابي بن كعب رضى الله تعالى عنه، هكذا في عمدة القارى ولكن رواه البيهقي في المعرفة عن ثعلبة بن ابي مالك رضى الله تعالى عنه، وقال في آثار السنن اسناده جيد، فلا يبعد ان يقال ان تقرير النبي صلى الله عليه وسلم الجماعة الصغرى لا ينافى ابتداء الجماعة الكبرى من عمر رضى الله تعالى عنه، ﴿قوله وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ﴾ قال ابن سعد في الطبقات وذلك في شهر رمضان سنة اربع عشرة وقال السيوطى وفيها فتحت دمشق، وفي رواية البخارى (نعم البدعة هذه) ليس المشار اليه قيام رمضان لانه سنة الرسول، ولا قيامه بالجماعة الصغرى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على ابي بن كعب حين صلى بنسوة وكذا حين صلى بالناس في ناحية المسجد ولا الجماعة الكبرى لان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها ثلاث ليال - ولا الجماعة الكبرى على وجه الدوام، لان النبي صلى الله عليه وسلم تركها خشية الافتراض، ولولا هذه الخشية لما تركها، فهذه مواظبة حكماً وارادةً، فالمشار اليه هي الجماعة الكبرى على وجه الدوام الحقيقى، ثم هي بدعة لغوية اوبدعة حسنة والآ فسنة الخلفاء الراشدين لما الزم النبي صلى الله عليه وسلم اتباعه.

تم ابواب الصيام بفضلله ومنه

أَبْوَابُ الْحَجِّ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

آخر الحج عن الصيام لانه مركب من العبادة البدنية والمالية بمعنى ان التعبد به لايتوصل اليه غالباً الا باعمال البدن وانفاق المال لاجله، ولانه واجب في العمر مرة ولانه مؤخر في حديث بناء الاسلام، والحج لغةً القصد، وقال الخليل كثرة القصد الى معظم، وشرعاً هو القصد الى زيارت البيت الحرام على وجه التعظيم بافعال مخصوصة كما في العنى، وقيل هو الطواف ووقوف عرفات في زمن مخصوص في حالة الاحرام.

واختلفوا في سنة فرضية، فقال الجمهور فرض سنة ست بقوله تعالى (وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) والمراد من الاتمام الاقامة اى اقيموا الحج كما ورد في قراءة علقمة ومسروق وابراهيم اخرجهم الطبرى، وقال المحققون فرض في اواخر سنة تسع بعد مضى اشهر الحج بقوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، — لله خبر مقدم — وعلى متعلق به — نزل عام الوفود اواخر سنة تسع، ولم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج بعد فرضه عامًا واحدًا، صرح به ابن القيم في الهدى، وأجيب عن دليل الجمهور بأن الاتمام يطلق على معانٍ ثلاثة : الاقامة : وجعل الشئ تامًا بعد الشروع فيه، والاحرام من دويرات اهله وراء الميقات كما اخرج الحاكم في المستدرک عن على رضى الله تعالى عنه قال (اتمام الحجر والعمرة ان تحرم من دويرة اهلك) وقال صحيح على شرط الشيخين وقره الذهبي في تلخيصه، وقال الحافظ في التلخيص اسناده قوى، وقال الحاكم في المستدرک ان تفسير الصحابي اللذى شهد الوحي والتزليل عند الشيخين مسند، واخرج البيهقي وابن محدى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً ان من تمام الحج ان تحرم من دويرة اهلك، وسنده ضعيف، ويشهد له ما اخرجه ابوداؤد من حديث ام سلمة انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من أهلك بحجة او عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر)، (١) والمشارك لايفيد الفرضية، ولو سلم ان المراد منه الاقامة للزم فرضية العمرة ايضاً ولم يقل به احد من الحنفية.

بَاب مَا جَاءَ فِي حُرْمَةِ مَكَّةَ

مكة حرم حرام اجماعاً، واختلفوا في المدينة وغيرها وسيأتى ان شاء الله تعالى تحقيقه. ﴿قوله قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ﴾ كان والياً ليزيد على المدينة المنورة، كان يبعث البعوث تقاتل ابن الزبير سنة احدى وستين لكونه امتنع من مباية يزيد بن معاوية وهزمهم اهل مكة، وبويع لعبدالله بن الزبير بالخلافة سنة اربع وستين وقتله الحجاج بن يوسف بمكة سنة ثلاث وسبعين. ﴿قوله أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً﴾ سيأتى ان المراد بها ما نبتت بنفسها ولم تكن مما تنبت الناس عادة ولم تكن يابسة الا الاذخر كما في فتح القدير، ﴿قوله سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ﴾ اى من طلوع الشمس الى العصر كما في مسند احمد، ﴿قوله عَاصِيًا﴾ من ارتكب ما يوجب الحد. ﴿قوله بِخَرْبَةٍ﴾ بفتح المعجمة واسكان الراء السرقة، وقال ابن بطال بالضم الفساد وبالفتح السرقة، وفي بعض الروايات بكسر الخاء وزاى ساكنة اى بشئ يستحي منه، ﴿قوله أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ﴾ اى صح سماعك لكن يستثنى منه من استحق القتل خارج الحرم ثم استجبا بالحرم، وهذا كذب وافتراء بلا امتراء لان ابن الزبير لم يجب عليه حد ولا قود خارج الحرم، والحق ان عمرو بن سعيد فاسق لئيم شيطان ليس بصحابي ولا تابع باحسان، وابو شريح عادل صحابي شهير اعلم من عمرو وامثاله. ﴿قوله فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ﴾ قال فقهاءنا من جنى على المال في الحل او الحرم جاز الاخذ منه مطلقاً في الحل والحرم، وكذا من جنى على مادون النفس اقتص منه مطلقاً لان الاطراف لها حكم الاموال ومن اصاب الحد او القتل في الحرم اخذ في الحرم، ومن اصابهما في الحل ثم الجاء الى الحرم لم يؤخذ في الحرم بل لا يجالس ولا يعامل حتى يخرج من الحرم فيقتص منه ويحد.

بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

﴿قوله يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ﴾ يحتمل الفقر الظاهر بحصول غنى اليد، والفقر الباطن بحصول غنى القلب ويحتمل العموم. ﴿قوله الْكِبَرُ﴾ هو المبني من الطين، وقيل هو زق ينفخ به النار، والمبني من الطين هو الكور. ﴿قوله لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ﴾ هى الحجة التى وفيت احكامها على الوجه الاكمل. ﴿قوله فَلَمْ يَرُفْثْ﴾ الرَفْث اسم جامع لكل شئ مما يريد الرجل من المرأة، وقال الحافظ والذى يظهر ان المراد به في الحديث ما هو اعم من ذلك واليه نحا القرطبي وهو المراد بقوله في الصيام فاذا كان صوم احدكم فلا يرفث. ﴿قوله غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ﴾ اعلم ان الاصل في تكفير الكبائر التوبة، كما صرح به القاضى عياض فلا يقطع بتكفير الحج الكبائر لظاهر الاحاديث، ولكن

ليس معنى التكفير انه سقط عنه قضاء مافات منه من الصلوة والصوم والزكوة وسقط عنه الدين وحقوق العباد، بل معنى التكفير: ١- سقوط اثم تاخير العبادات واثم مطلق الدين وغيره، ٢- وعفو الكبائر التي لا بدل لها كالزنا وشرب الخمر، ٣- وعفو حقوق الله تعالى اذا ماتت قبل القدرة على ادائها، وعفو حقوق العباد بارضاء الخصوم عنه، وهذا ملخص كلام الفقهاء والمحدثين.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ

﴿قوله فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا﴾ اى هو لا يموت مسلماً بل يموت غيره مسلم، ظاهر هذا الحديث ان تارك الحج كافر، وكذا قوله تعالى (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) حيث عبر عن ترك الحج بالكفر، والتاويل واضح، وهو الحمل على الاستحلال او الافضاء الى الكفر او كفر العمل، ووجه التخصيص باليهود والنصارى اما التشبيه في عدم الالتفات الى الكتاب المتزل عليهم واما التشبيه في ترك تعظيم بيت الله.

بَاب مَا جَاءَ فِي إيجاب الحج بالزاد والراحلة

﴿قوله الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ﴾ هذا الشرط وكذا سائر شرائط الحج تعتبر وقت خروج اهل البلدان كانوا يخرجون قبل اشهر الحج، والمعتبر وقت دخول اشهر الحج ان كانوا يخرجون في اشهر الحج، كذا في شرح اللباب، اعلم ان الحج عند مالك من عمل البدن فلا يتوب فيه احد عن احد، والامراة الحثعمية مخصوص بها لورود وليس لاحد بعده، في رواية ابن حزم، وكذا قال مالك باشتراط الاستطاعة لظاهر القرآن من غير اشتراط الزاد والراحلة، فمن كان عادته السفر ماشياً لزمه ان يمشى وان لم يجد راحلة ومن كان عادته تكفف الناس وامكنه التوصل به لزمه وان لم يجد زاداً، ومن كان عادته الركوب والغناء عن الناس لم يلزمه حج الاً بوجودان ذلك، وقال الائمة الثلاثة باشتراط الزاد والراحلة لظاهر حديث الباب، وهذا الحديث وان كان ضعيفاً لكون ابراهيم بن يزيد متروك الحديث ولكن له شواهد وكذا طريق الحسن المرسلة التي اخرجها الدارقطني صحيحة وكذا حسنه الامام الترمذى.

فائدة: لا يجب الحج على مقصد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحلة بنفسه والاعمى اذا ملكوا الزاد والراحلة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عن ابى يوسف ومحمد، وظاهر الرواية عنهما وجوب الحج، فعندهما يجب عليهم الاحجاج والايضاء خلافاً للامام، ويؤيده ظاهر القرآن لانهم غير مستطيعين، ويؤيدهما ظاهر حديث الحثعمية حيث قالت يا رسول الله ان فريضة

الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم، ولا يبعد ان يجاب عنه انه كان وقت الوجوب وهو وقت دخول الاشهر الحرام يثبت على الراحلة ثم وقت خروج الناس الخمس بقين من ذى القعدة صار لا يثبت على الراحلة لمرض او لزيادة الضعف، فمعنى الحديث ان ادائها ادركه شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة وهو تاويل حسن.

بَاب مَا جَاءَ كَمْ فُرِضَ الْحَجُّ

من اضافة الصفة الى الموصوف اى كم الحج المفروض وليس معناه كم مرة فرض الحج لان المقصود بيان عدد المعنى، كم فرض من الحج، وفيه ما فيه. ﴿قوله وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَتْ﴾ فيه دليل لمن قال ان النبي صلى الله عليه وسلم مفوض في شرح الاحكام وتاويل من انكره واضح اى لو قلت نعم لوجب، لاني ا قوله بعد الوحي.

بَاب مَا جَاءَ كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجَرَ﴾ محمول على علم الراوى والا فالظاهر انه كان يحج كل عام. ﴿قوله وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِبَقِيَّتِهَا﴾ اى ببقية البدن التى ذبحها النبي صلى الله عليه وسلم او ببقية المائة المعلومة بالشهرة، وكان على اشتراها لا انها من السعاية على الصدقة. صرح به النووى، ﴿قوله فِيهَا جَمَلٌ لِأَبِي جَهْلٍ﴾ فيه سهو لان جمل ابي جهل ذبح يوم الحديبية او عام عمرة القضاء، وقيل الضمير لمطلق الهدايا لا للهدايا التى ذبحت في حجة الوداع وروى ابو داود ان جمل ابي جهل كان في هدايا الحديبية. ﴿قوله فِي أَلْفِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ﴾ وفي رواية البيهقي من ذهب، فاما محمول على تعدد البرة، او كانت بعضها من الفضة وبعضها من الذهب، او كان باطنها فضة وظاهرها ذهباً. ﴿قوله اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ﴾ وفي رواية ثلاث عمر، وفي رواية عمرتين، والجمع واضح لانه احرار باربع، واتم ثلاثاً واعتمر عمرتين مستقلتين.

بَاب مَا جَاءَ كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ﴾ اى احرار بالاربع، وكان احرامها في ذى القعدة واعمالها ايضاً كانت في ذى القعدة الا التى كانت مع حجة الوداع، والا عمرة الحديبية فانها رفضت قبل التمام ﴿قوله عُمَرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ﴾ قيل اسم بير، وقيل قرية على تسعة اميال من مكة اكثرها من الحرم.

بَاب مَا جَاءَ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله فَلَمَّا أَتَى الْبَيْدَاءَ أَحْرَمَ﴾ البيداء هي المغارة التي لاشئ فيها، والمراد ههنا موضع مخصوص عند ذى الحليفة، اخذ بهذا الحديث الازاعى، وعندنا وعند مالك والشافعى واحمد احرم في المسجد بعد الصلوة قبيل الضحوة الكبرى، ولبنى في المسجد، ثم لما استقلت به ناقته، ثم لما علا على شرف البيداء كما في سنن ابى داؤد من حديث عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنه، فحديث الباب محمول على زعم الصحابي، او كانت الرواية، فلما اتى البيداء أهلاً، والاهلال يطلق على معنيين الاحرام ورفع الصوت بالتلبية، فحمله بعض الرواة على المعنى الاول و رواه بالمعنى.

فائدة : قال صاحب الهداية لا يصير شارعاً في الاحرام بمجرد التلبية ما لم يأت بالتلبية، انتهى، والذكر الذى يقصد به التعظيم او سوق الهدى او تقليد البدن يصير به شارعاً ايضاً كما في البحر، ﴿قوله فَاجْتَمَعُوا﴾ قال القسطلانى في المواهب وخرج معه تسعون ألفاً، ويقال مائة الف واربع عشر ألفاً، ويقال اكثر من ذلك، وقال الزرقانى واما اللذين حجوا فكثرهم كانوا مقيمين بمكة واللذين اتوا من اليمن مع على وابى موسى.

بَاب مَا جَاءَ مَتَى أَحْرَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله عَنْ خُصَيْفٍ﴾ قال الحافظ فى الدراية، لين الحديث، ووثقه ابن معين وابو حاتم والنسائى، ﴿قوله أَهْلٌ فِي ذُبُرِ الصَّلَاةِ﴾ هذا مستحب ليس بفرض ولا شرط فلو صلى الرجل فى المطار ولم يلبّ دبر الصلوة متصلاً مخافة خراب الفضاء ولسبى بعد طيران الطيارة فلا يلزمه شئ.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَفْرَادِ الْحَجِّ

الافراد بالحج ان يأتى المحرم بافعال الحج فقط، والتمتع ان يأتى باعمال العمرة فى اشهر الحج او يطوف اكثر طوافها فى اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلمّ بأهله بينهما المأمأ صحيحاً هكذا فى فتاوى قاضىخان، سواء حل من احرامه الاول او لا، كذا فى محيط السرخسى، والقران ان يجمع بين احرامى الحج والعمرة من الميقات او قبله فى اشهر الحج او قبلها، كذا فى معراج الدراية، سواء احرم بهما معاً او احرم بالحجة، واضاف اليهما العمرة او احرم بالعمرة ثم اضاف اليهما الحجة الا انه اذا احرم بالحجة واضاف اليها العمرة فقد اساء فيما صنع، كذا فى المحيط.

اعلم ان الائمة اتفقوا على جواز الافراد والتمتع والقران كلها، لكن اختلفوا فى الافضلية،

قال الحنفية الافضل هو القرآن ثم التمتع ثم الافراد، وقال مالك والشافعي الافضل هو الافراد ثم التمتع ثم القرآن، وقال احمد الافضل التمتع بغير سوق الهدى (لان النبي صلى الله عليه وسلم تمنى ذلك وقال لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى وجعلتها عمرة) رواه البخارى، (١) وغيره، ثم الافراد ثم القرآن.

واعلم ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اختلفوا في حجة صلى الله عليه وسلم، لكن رواية القرآن من الصحابة سبعة عشر بالاسانيد الجياد بل يزيد عددهم، منهم الخلفاء الراشدون وانس وجابر وعائشة وحفصة وام سلمة وابن عمر وابن عباس رضى الله تعالى عنهم، ورواة التمتع خمسة، منهم ابن عمر وعمران بن حصين وابن عباس رضى الله تعالى عنهم، ورواة الافراد اربعة منهم ابن عمر وجابر وعائشة رضى الله تعالى عنهم، فبعض الصحابة اختلف الرواية عنهم والبعض لم تختلف الرواية عنهم، وتمام هذا المبحث في معارف السنن.

ثم اعلم ان القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى سعين وهى رواية عن مالك كما في العيني، وقال الجمهور بالتداخل فيأتى القارن بطواف واحد وسعى واحد، ولا فرق بين القرآن والافراد الا في النية، بل قال الشافعية تعدد السعى للقارن بدعة خلاف السنة.

اعلم ان منشأ اختلاف الائمة هو الاختلاف في حجة صلى الله عليه وسلم، والراجح انه كان قارئاً من الميقات، لما رواه البخارى من حديث عمر، يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوادى العقيق يقول (اتانى الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة)، (٢) ووجوه ترجيح كونه قارئاً مذكورة في المطولات، منها: ان رواية القرآن رواية الاكثرين ورواية الخلفاء الراشدين ورواية من هم اعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم مثل علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه فانه اهل بما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه النسائي مرافقاً (سقت الهدى وقرنت)، (٣) وروى البخارى ان علياً انكر على عثمان (واهل بهما ليك بعمرة وحجة وقال ما كنت لادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول احد)، (٤)

١ _ رواه البخارى في كتاب الحج باب التمتع والاقران والافراد بالحج وفسخ الحج وايضاً رواه في كتاب التمنى، باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استدبرت. ورواه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب القرآن.

٢ _ رواه البخارى في كتاب الحج، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (العقيق واد مبارك).

٣ _ رواه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب القرآن.

٤ _ رواه البخارى في كتاب الحج، باب التمتع والاقران والافراد بالحج وفسخ الحج لمن

ومثل انس رضى الله تعالى عنه فانه كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه البخارى ومسلم (ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بحج وعمرة)، (١) وهذا الجمع انما يتصور في القران دون التمتع والافراد، ومثل ام المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها عند البخارى ومسلم (انه عليه الصلوة والسلام اهل بالعمرة ثم اهل بالحج). (٢)

ومنها ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك بخلاف من روى القران فان فيهم جماعة لم يختلف عليهم فيه، ومنها ان اخبار النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه بالقران ثابت حيث قال قرن، ولم يثبت افردت ولا تمتعت. ومنها ان حديث من روى القران لا يحتمل التاويل الا بتعسف بخلاف من روى الافراد او التمتع.

والتاويل المشهور في روايات الافراد والتمتع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارئاً والقارن بعد الاحرام جاز له ان يلبي بالحج والعمرة جميعاً او بالعمرة وحدها او بالحج وحده، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم قد يهل بهما فمن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، الاهلال بهما جميعاً روى انه كان قارئاً، ومن سمع الاهلال بالعمرة وحدها روى انه كان متمتعاً، ويمكن ان يقال ان راوى كونه متمتعاً اراد من التمتع القران لان القارن يتمتع بالعمرة الى الحج، ومن سمع الاهلال بالحج روى انه كان مفرداً، ويمكن ان يقال ان راوى كونه مفرداً، اراد من الافراد عدم تدخل افعال العمرة في افعال الحج، واما ما استدل به احمد من تمنيه التمتع فكان لعارض تاخر الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن اطاعة امره بالاحلال بعد افعال العمرة فلولا هذا العارض لما تمنى، والمفضل قد يفضل لعوارض خارجية. ولنعم ما قال ابن تيمية الشهير بشيخ الاسلام ان التمتع عند الصحابة رضى الله تعالى عنهم يتناول القران فتحمل عليه رواية من روى انه حج متمتعاً، وكل من روى الافراد قد روى انه صلى الله عليه وسلم حج متمتعاً وقارئاً فتعين الحمل على القران، وانه افرد اعمال الحج ثم فرغ منها واتى بالعمرة انتهى، قلت والصحيح ان يقال ثم فرغ منها وقد اتى بالعمرة قبل ذلك ولم يدخل العمرة في الحج، وقيل منشأ اختلاف الائمة الاختلاف في ان القارن يدخل افعال العمرة في افعال الحج اولاً، فمن قال بالتداخل قال بمفضولية القران، ومن لم يقل به قال بافضلية القران، لكن الظاهر ان ذلك الاختلاف ابتدائي لا بنائي لان الامام مالكاً لم يقل بالتداخل في رواية ولم يقل بافضلية القران في رواية.

١ _ رواه البخارى في كتاب مناسك الحج.

٢ _ رواه البخارى في كتاب مناسك الحج.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

اي باب القران. ﴿قوله لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ﴾ وفي رواية الشيخين يلبي بالحج والعمرة جميعاً، وقد تواتر عن انس رضى الله تعالى عنه برواية نحو عشرين من ثقات التابعين انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بحج وعمرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

للتمتع معنيان، معنى لغوى وهو الانتفاع بافعال العمرة واصلاً الى افعال الحج سواء كان باحرام او احرامين، وتمتع عرفى وهو ما كان باحرامين. ﴿قوله لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ﴾ اي التمتع ممنوع لان الله تعالى امر باتمام العمرة واطمام الحج وهو يقتضى استمرار الاحرام الى فراغ الحج، قلنا كلاً، بل يقتضى اكمال افعال العمرة واكمال افعال الحج لا استمرار الاحرام. ﴿قوله فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ﴾ وكذا فهمى عنه عثمان بن عفان، بل ثبت عنهما النهى عن القران والتمتع كليهما، ثم انعقد الاجماع بجواز الاقسام الثلاثة، ومنشأ النهى الاكتفاء بزيارة البيت مرة، فالاولى ان يزوره مرتين، وعلى هذا يلزم ان يكون الافراد افضل عندهما، قلنا : كلاً بل يلزم ان يكون انشاء سفر لكل افضل من القران، والامر كذلك كما صرح به محمد فى موطأه، وقيل منشأ فهمى التمتع هو منشأ انكار الصحابة من الحل فى الوسط وهو نفرهم من ترك التماذى فى العبادة وكانت رغبتهم فى التماذى ويدل على هذا المنشأ ما رواه مسلم فى باب وجوه الاحرام، وقيل انهما لم ينهيا عن التمتع والقران بل فهيا عن فسخ الحج الى العمرة، قاله القاضى عياض.

اعلم ان الائمة اختلفوا فى فسخ الحج الى العمرة، فجوزه احمد تمسكاً بامره صلى الله عليه وسلم الصحابة بالفسخ، ونظيره التسليم على الركعتين لمن نوى اربع ركعات فرض الظهر، وقال الجمهور بعدم الجواز بدليل ما رواه البخارى من حديث عروة فى باب الطواف على الوضوء، (ان النبي صلى الله عليه وسلم ترويضاً ثم طاف بالبيت ثم لم تكن عمرة، ثم حج ابوبكر فكان اول شئ بدء به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة ثم عمر مثل ذلك، ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقضها عمرة)، (١) والجواب عن دليل احمد انه مخصوص بهذه الصحابة كما رواه ابوداؤد فى سننه عن ابي ذر رضى الله تعالى عنه (كان يقول فى من حج ثم فسخها بعمرة لم يكن ذلك الا

للكعب اللذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، (١) وعن بلال بن الحارث قال (قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة او لمن بعدنا ؟ قال بل لكم خاصة)، (٢) واما حديث سرقة (يارسول الله اَلْعَامِنَا هَذَا ام لِلْأَبَدِ، قال لِلْأَبَدِ) فلا حجة فيه لاحد لان معناه ان الاعتماد في اشهر الحج مشروع الى الابد، لا ان فسخ الحج مشروع الى الابد، لانه عليه الصلوة والسلام اراد هدم امر الجاهلية وكان امر الجاهلية هو الانكار على الاعتماد لا الانكار على فسخ الحج. ﴿قوله وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ﴾ محمول على علم الراوى، والا فقد سبق عليه عمر وعثمان. ﴿قوله وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ﴾ اى فرغ من الحج وعبر بالرجوع لان بعد الفراغ يرجع الناس الى امصارهم. ﴿قوله وَيَكُونُ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ﴾ وبه نأخذ. ﴿قوله صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ﴾ قال به مالك والشافعى فى القديم واحمد فى رواية خلافاً للحنفية، وقد مرت المسئلة فى باب كراهية صوم ايام التشريق.

فائدة : قوله تعالى (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) المشار اليه بذلك هو التمتع دون الهدى، لكون التمتع بعيداً دون الهدى ولانه لو كان المشار اليه الهدى الواجب للزم ان يكون اللام بمعنى على، فيلزم التجوز، واعلم ان هدى التمتع والقران دم شكر دون جناية بدليل ان النبى صلى الله عليه وسلم كان قارئاً وشرب من مرقه هداياه، كما مر فى باب كم حج النبى صلى الله عليه وسلم.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ

اعلم ان التلبية اى كل ذكر يقصد به تعظيم الله تعالى فرض عند الشروع فى الاحرام، وتكرارها ثلاثاً فى المجلس الاول وكذا فى سائر المجالس اذا ذكرها، سنة والاكثر مطلقاً مندوب ولا ينقص بشئ منها، فان زاد عليها بعد فراغها لا فى خلالها فحسن، فما وقع ماثوراً فيستحب زيادته وماليس مروياً فجائز او حسن كذا فى شرح اللباب.

ومعنى ليك، أُجيب لك اجابة بعد اجابة، وهذه اجابة لدعاء الله اياه فى حج بيته، وقال ابن عبد البر عن اهل العلم انها اجابة دعوة ابراهيم حين اذن فى الناس بالحج. ﴿قوله إِنَّ الْحَمْدَ﴾ الراجح بكسر النون استينافاً لافادته ان الاجابة والحمد له على كل حال

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب المناسك، باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب المناسك، باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة.

بمخلاف الفتح فان معناه الاجابة له لهذا السبب. ﴿قوله وَالْعَمَلُ﴾ اى العمل منته اليك، او امر العمل راجع اليك فى الرد والقبول.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّحْرِ

﴿قوله أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ قَالَ الْعَجُّ وَالْثَّجُّ﴾ فانقيل : اركان الحج طواف الزيارة و وقوف عرفات ويلزم من هذا الحديث مفضوليتهما، قلنا : مراد الحديث انهما افضلان بعد الاركان، كما يأول به حديث الترمذى (اى الصلوة افضل، قال طول القنوت)، (١) وفيه نظر لان العج سنة والثج قد يكون واجبا وقد يكون مندوبا فكيف يكونان افضل من الواجبات، اللهم الا ان يقال ان فيهما فضيلة جزئية ليست فى سائر الافعال وهو اظهار شوكة الاسلام، وقيل مراد حديث الباب فضيلة سائر اعمال الحج واكتفى النبي صلى الله عليه وسلم بالمبدء والمنتهى ﴿قوله مَنْ عَنْ يَمِينِهِ﴾ كلمة من موصولة، ﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ﴾ استغربه الترمذى وحكم عليه بالانقطاع وحكى فيه الاختلاف، لكن لا يضر هذا الاختلاف لان له شاهدا من حديث ابن مسعود عند ابى حنيفة وعند ابن ابى شيبة وابى يعلى من طريق الامام كذا فى المعارف.

بَاب مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ

قال ابن الهمام رفع الصوت بالتلبية سنة فان تركه كان مسيئا ولا شئ عليه ولا يبالغ فيه فيجهد نفسه كيلا يتضرر، ثم قال ، ولا يخفى انه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت وبين الادلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة، اذ لا تلازم بين ذلك وبين الاجتهاد، اذ قد يكون الرجل جهورى الصوت عاليا طبعاً فيحصل الرفع العالى مع عدم تعب به، انتهى، وبه قال الشافعى فى قوله الجديد، وقوله القديم عدم رفع الصوت بالتلبية فى مساجد الجماعات الا فى المسجد الحرام ومسجد منى ومسجد عرفة، وروى ابن القاسم عن مالك لا ترفع الا فى المسجد الحرام ومسجد منى، وذكر فى الموطأ عدم الرفع بلا استثناء، واجمعوا ان المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية وانما عليها ان تسمع نفسها، رواه ابن ابى شيبة عن عائشة رضى الله تعالى عنها، وما رواه ابن المنذر عن ميمونة رضى الله تعالى عنها انهما كانتا تجهران به بالتلبية، فلعلهما رأتا الجواز ، او يقال كم من فرق بين رفع اصواتهن وبين الجهر بالتلبية كما اذا تكلمن مع غير المحارم فافهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ الْاِحْرَامِ

﴿قوله تَجَرَّدَ لِاِهْلَالِهِ﴾ اى تعرى عن المخيط ولبس ازاراً و رداء، قال فقهاءنا هذا الغسل للتنظيف لا للتطهير فيستحب في حق النفساء والحائض والصبي، ﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ اعلمه الدارقطني والعقيلي بابن يعقوب المدني فانه مجهول فعلل الترمذى حسنه باعتبار ذوقه فان له شواهد صحاحاً وحساناً.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الْاِحْرَامِ لِأَهْلِ الْاَفَاقِ

اعلم ان الميقات الزمانى للحج اشهر الحج فلا يجوز تقديم افعال الحج كطواف القدوم عليها بخلاف تقديم الاحرام عليها فانه جائز مع الكراهة كما صرحوا به، واما الميقات المكانى فالتقديم عليه افضل لحديث ابى داؤد (لمن قدر عليه والّا فيكره) ﴿قوله مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ﴾ هو موضع على ستة اميال من المدينة، وعشر او تسع مراحل من مكة، تسميها العوام ابيارعلى.

فائدة : الافضل ان يحرم من مبدء المواقيت الا اذا الحليفة فان الافضل فيه ان يحرم من مسجد الشجرة، بنى حيث احرم النبي صلى الله عليه وسلم، لامن مبدء ذى الحليفة. ﴿قوله مِنْ الْجُحْفَةِ﴾ مكان بين المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك وهى طريق اهل الشام ونواحيها اليوم، وهى ميقات اهل مصر والمغرب والشام، كذا فى البحر، وهى على ثلاث مراحل من مكة بقرب رابغ، اسمها فى الاصل مهيعة، ذهبت اعلامها ولم يبق بها الا رسوم خفيفة لا يكاد يعرفها الا سكان بعض البوادرى فلذا اختار الناس الاحرام احتياطاً من رابغ، وهو موضع على طريق ساحل البحر قبل الجحفة بنصف مرحلة اوقريب من ذلك كما فى البحر الرائق، فاذا ذهبت من رابغ الى جهة مكة على جهة اليمن مقدار ميل تقريباً وصلت الى موضع الجحفة. ﴿قوله مِنْ قَرْنٍ﴾ بسكون الراء وتحريكها غلط، وهى قرية على مرحلتين عند طائف واسم الوادى كله، وجبل مظل على عرفات، وغلط من نسب اويس القرنى اليه، بل هو منسوب الى جده، قرن بن رومان، بفتح القاف والراء، ﴿قوله مِنْ يَلَمْلَمَ﴾ وهو مكان جنوبى مكة وهو جبل من جبال تامة على مرحلتين من مكة، يقال له السعدية. ﴿قوله أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ﴾ اهل المشرق هم العراقيون، وهذا العقيق غيرالعقيق الذى هو واد بقرب المدينة على زهاء اربعة اميال، وهذا الحديث يعارض بما رواه ابو داؤد ومسلم (ان النبي صلى الله عليه

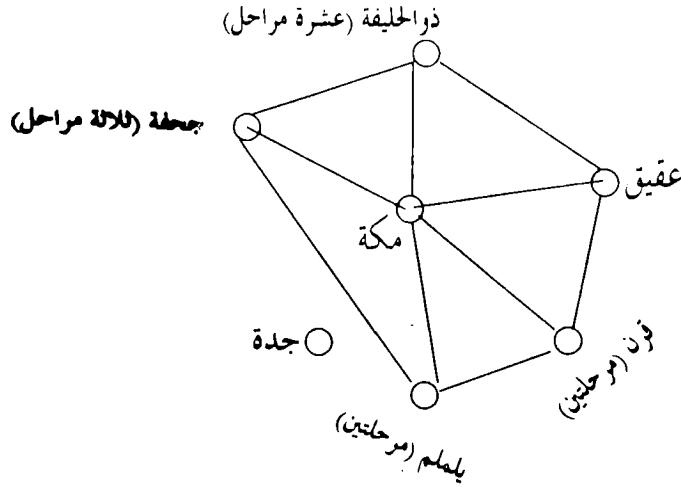
وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق)، (١) وهى قرية خربت الآن، على مرحلتين من مكة، والعقيق قبل ذات عرق بمرحلة او مرحلتين، وأجيب عنه بان ما رواه الترمذى وان حسنه الترمذى لكنه ضعيف تفرد به يزيد بن ابى زياد وهو ضعيف، وأجيب عنه ايضا بان ذات عرق ميقات الوجوب والعقيق ميقات الاستحباب وهو بعيد من مكة على ثلاث مراحل او اربع مراحل، او يقال ذات عرق ميقات اهل البصرة والآخر ميقات اهل المدائن كما فى حديث الطبرانى عن انس رضى الله تعالى عنه، والحديث ضعيف، او يقال ان ذات عرق كان اولاً فى موضع العقيق الآن، ثم حولت وقربت الى مكة، وعلى هذا يتعين الاحرام من العقيق ولم يقل به احد، وفى حديث الباب اشكال آخر وهو ان حديث البخارى صريح فى ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقت ذات عرق لاهل العراق باجتهاده، وحديث الباب يدل على ان النبى صلى الله عليه وسلم وقت لهم، وأجيب عنه بان الروايات المرفوعة فى توقيت ذات عرق لا يثبت منها شئ صرح به ابن خزيمة وابن المنذر، وحديث مسلم مشكوك فى رفعه، فالراجح ان هذا التوقيت كان من عمر رضى الله تعالى عنه، ولو نظر الى كثرة طرق الحديث المرفوع لجاز ان يقال انه اجتهد فاصاب وافق السنة، او يقال ان التوقيت كان من النبى صلى الله عليه وسلم واشتهر فى عهد عمر رضى الله تعالى عنه لان العراق فتحت فى عهده.

فائدة : قالوا ابعاد المواقيت ذوالخليفة ميقات اهل المدينة واقربها ذات عرق لاهل المشرق والعراق، ومن كان فى طريقه ميقاتان كاهل المدينة يحرم من الابدع وجاز من الاقرب كما فى البدائع وغيره. وفى حديث متفق عليه (فَهْنٌ لَهُنَّ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ)، (٢) قال صاحب البحر وقد قالوا ومن كان فى بر او بحر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة فعليه ان يحرم اذا حاذى آخرها، ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد، فاذا لم يكن بحيث يحاذى فعلى مرحلتين الى مكة، ولعل مرادهم بالمحاذاة المحاذاة القريبة من الميقات، والآ فآخر المواقيت باعتبار المحاذاة قرن المنازل، انتهى، وعبر فى الباب، فان لم يعلم المحاذاة فعلى مرحلتين من مكة، وقال المقدس و وجهه ان المرحلتين اوسط المسافات، والآ فلاحتياء الزيادة، انتهى، اعلم ان لمعرفة المحاذاة طرقاً: الاول : ان يكون الجائى الى الحرم على يمين الميقات او على يساره ولا عبرة بكونه امامه او خلفه كما فى تحفة المنهاج لابن حجر الهيثمى، وهو الظاهر المتبادر، والطريق الثانى ان

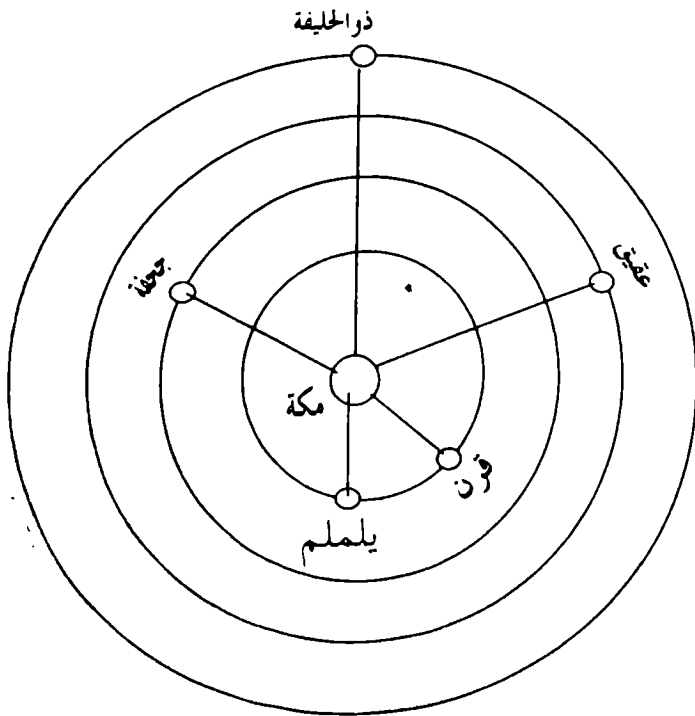
١ - رواه مسلم فى كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، ورواه الترمذى فى كتاب الحج.

٢ - رواه البخارى فى كتاب الحج، باب مهل اهل الشام، ورواه مسلم فى كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة.

رقبة الحرم كما تعينت بالخطوط المستقيمة الخارجة من حد الى حد آخر قريب، كذلك رقبة الحل الصغير تعين بهذا النمط بهذه الصورة.



وهذا الطريق ذكره داملا اخوندجان المرغيناني، ويلزم عليه ان تكون الجدة من الآفاق والحل الكبير، مع انها من الحل الصغير كما صرح به صاحب البحر والملا على القارى، فلا بد ان يقال ان هذا الطريق مقيد بان لا تكون المسافة من هذا الخط الى مكة اقل من مرحلتين تقديماً لتصريحات الفقهاء على تحقیقات العلماء، والطريق الثالث : الوصول الى محيط الدائرة المارة على الميقات، يكون مركزها مكة وهو تحقيق بعض الشيوخ، استخرجه من عبارات الفقهاء، وملخصه ان المعتبر مساوات المسافة، بهذه الصورة :



ويرد عليه ان اللذى يمر بعيداً من الميقات ولم يدراخذاة يلزم ان لا يصح احرامه من مرحلتين وهو خلاف تصريحاتهم.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ لُبْسُهُ

﴿قوله لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ﴾ ذكر ابن الهمام ان القميص ما يكون شق جيبه من قبل الكتفين، والدرع من قبل صدره، انتهى، قلت وكذا يطلق القميص على ما يكون شق جيبه من قبل الصدر كما في حديث سلمة بن الاكوع عند ابى داؤد، قال (قلت يا رسول الله انى رجل أصيْدُ فاصلى فى القميص الواحد؟ قال نعم وازره ولو بشوكة)، (١) انتهى، وجه الدلالة ان رؤية العورة تتصور من شق الصدر دون شق الكتفين. ﴿قوله وَلَا السَّرَاوِيْلَاتِ﴾ اعلم ان النبى صلى الله عليه وسلم اشترى سراويل، رواه الترمذى، وقال حسن صحيح، واشتراه باربعة دراهم، رواه ابو يعلى والطبرانى بسند ضعيف، فى سننه يونس بن زياد البصرى وهو ضعيف و ورد فى هذه الرواية قلت يا رسول الله وانك لتلبس السراويل قال اجل فى السفر والحضر والليل والنهار فانى امرت بالتستر. ﴿قوله وَلَا الْبِرَانِسَ﴾ قال فى النهاية هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به، وقال الجوهري هو قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها فى صدر الاسلام، وبالجمللة ان المحرم ممنوع لبس المخيط وهو الذى يستمسك على البدن من غير شدة فيجوز خياطة القطعتين فى الازار والرداء كما فى البحر، وضابطة ما ذكره الحلبي فى مناسكه هو كل شئ معمول على قدر البدن او بعضه بحيث يحيط به بخياطة او تلزيق بعضه ببعض او غيرهما، وقد صرحوا بان الممنوع هو لبسه على الوجه المعتاد، وكذا بانه جاز الوصل بالشوكة فى الازار كما فى شرح اللباب. ﴿قوله وَلَا الْعَمَائِمَ﴾ لانها تستر الرأس، ﴿قوله وَلَيَقْطَعُهُمَا مَا أَسْفَلَ﴾ الامر للوجوب عند الثلاثة خلافاً لاهمّد لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه وغيره، قلنا : المطلق يحمل على المقيد، وكذا الاخذ بالزيادة اولى. ﴿قوله مِنَ الْكَعْبَيْنِ﴾ اعلم ان لفظ الكعب عند محمد والاصمعى فى اللغة يستعمل بالمعنيين بمعنى العظم الناتى عند مفصل الساق والقدم، وبمعنى العظم عند معقد الشراك واخذه محمد بهذا المعنى فى المحرم لكونه احوط، قلت لعل وجه الاحتياط انه يكون تحت الكعبين الشهيدين بطريق اولى. ﴿قوله وَلَا تَنْتَقِبَ الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ﴾ لان احرامها فى الوجه. ﴿قوله وَلَا تَلْبَسَ الْقَفَازَيْنِ﴾ اعلم ان لبس المخيط جائز للمحرمة، فالنهي عن لبس القفازين محمول على الكراهة، وقيل هذه الزيادة موقوفة على ابن عمر ومدرجة من كلامه.

فان قيل : الجواب لم يطابق السؤال، لان السؤال وقع عما يلبس واجاب بما لا يلبس، قلنا : ما لا يلبس منحصر، وما يلبس غير منحصر فعدل عن غير المنحصر الى المنحصر اختصاراً، او هو

جواب على اسلوب الحكيم بان الالهة السؤال عن مالا يلبس.

بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفَيْنِ لِلْمُحْرَمِ

اِذَا لَمْ يَجِدْ الْاَزَارَ وَالنَّعْلَيْنِ

﴿قوله فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ﴾ اى بعد الشق كالحفين بعد القطع او يلبسه لاعلى الطريق المعتاد بل يتزر به، وقال الامام الشافعى والامام احمد لاحاجة الى شقه، نظراً الى ظاهر حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه، قلنا ظاهره متروك لدلالة حديث ابن عمر من قطع الحفين.

بَاب مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ أَوْ جُبَّةٌ

﴿قوله أَغْرَابِيًّا﴾ قالوا الظاهر ان صاحب القصة غير صاحب الرواية، واسمه عطاء بن منية اخو يعلى بن منية. ﴿قوله فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا﴾ الظاهر ان هذه الجبة كانت كالقميص، وفي رواية ابى داود فخلعها من قبل رأسه، ففيه حجة على الشعبي والنخعي، قال لا يترعه من قبل رأسه بل يشقه لما رواه الطحاوى ما يدل على انه يشقه، لكن رواية ابى داود اصح اسناداً منه، وكذا حديث ابى داود حجة على سالم حيث قال انه يخلعه من قبل رجله، ﴿قوله وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ﴾ رواها البخارى في صحيحه (ان يعلى قال لعمر أرنى النبي صلى الله عليه وسلم حين يوحى اليه) _ الى آخره _، (١) ﴿قوله في رواية اخرى اغسل الطيب الذى بك﴾ لكونه زعفراناً واستعمال الزعفران ممنوع للرجال محرماً كان او غير محرم، والآ فاستعمال الطيب مندوب عند الاحرام وان كان له جرم. ﴿قوله وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ _ الى آخره﴾ ويمكن ان يكون عطاء سمع منهما جميعاً فتادة يروى بالواسطة، وتارة بلا واسطة.

بَاب مَا جَاءَ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدَّوَابِّ

﴿قوله خُمْسُ فَوَاسِقَ﴾ قيل تركيب اضافى، وقيل توصيفى وهو الراجح، وانما سميت بفواسق لخورجهن على ابن آدم بالاذى، وزاد مسلم في رواية، الحية، و وقع في رواية ابن عوانة بلفظ الست، زاد الترمذى (السَّبْعُ الْعَادِي) وقال الامام الكاسانى في البدائع كل ما يتدنى بالايذاء غالباً في حكمها ﴿قوله يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ﴾ سواء قتلن المحرم او غير المحرم فطابق الحديث الباب. ﴿قوله وَالْغُرَابُ﴾ اى الابقع كما في رواية مسلم، وهو الذى في ظهره او بطنه بياض، وهو

يأكل الجيف وهو حرام بلا خلاف وأما غراب الزرع وهو الاسود الكبير الذى يأكل الزرع فحلال فمدار الحرمة على أكل الجيف دون امر آخر، وما رواه ابن ماجة عن ابن عمر وابى القاسم من الانكار على أكل الغراب فمحمول على رأيهما، او اراد الرد على من قال بحل الغراب مطلقاً وأما غراب الزرع وهو اسود صغير يقال له الزاغ وهو غراب يتزل فى الدور وفى الزروع يلتقط الحب ويأكل الخبز وما تساقط من الطعام وقديكون محمر المنقار والرجلين فالاصح انه حلال كما ان الاصح ان الغداف وهو الغراب الضخم حرام وأما العقق وهو غراب يجمع بين أكل جيف وحب فالاصح حله وهو قول الامام ابى حنيفة، كالدجاجة، وقال ابو يوسف يكره، وبالجمله ان الابقع حرام، وغراب الزرع الاسود الصغير او الكبير حلال، والعقق ايضاً حلال، ولقد سها صاحب حياة الحيوان فنسب الى ابى حنيفة انه قال الغربان كلها حلال. **قوله** **وَالْحُدْيَا** تصغير الحديّة، وهو اخس الطير يخطف اطعمة الناس. **قوله** **وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ** قيل أريد منه الكلب المعروف حكاه القاضى عياض عن ابى حنيفة والحق به الذئب، وحمل زفر الكلب على الذئب وحده، وذهب الشافعى واحمد وجهور العلماء الى ان المراد كل مفترس غالباً، وقال مالك فى الموطأ كل ماعقر الناس وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد، والذئب هو العقور ، كما فى عمدة القارى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ

قوله **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ** الحديث حجة على جواز الحجامة للمحرم، واستدل به على جواز الفصد وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه المعالجة ويجب عليه الجزاء ان حلق الشعر او تداوى بالطيب حسب ما فصل فى كتب الفروع.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ

قوله **لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ** وفى رواية مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح. ولا يخطب، هذا حجة للجمهور. **قوله** **تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ** كان سنة سبع عام عمرة القضاء، **قوله** **وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ حَمَادٍ** لكن سليمان بن يسار ولد سنة اربع وثلاثين، ومات ابو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير، وكان قتله سنة خمس وثلاثين، فلا يمكن ان يسمع سليمان من ابى رافع، فيكون منقطعاً، وكذا يلزم على هذا تجاوزه صلى الله عليه وسلم من الميقات الى سرف وهو قريب الى مكة بمسافة عشرة اميال غير محرم، وحديث

غزوة الحديبية يدل كون ذى الحليفة ميقاتاً قبل عمرة القضاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

﴿قوله تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ﴾ حجة للحنفية، وهو اصح سنداً ومثبت لوصف الاحرام، والقياس على شراء الامة والطيب يؤيدنا، وحديثهم وان كان قولاً ومحرمًا، ولكن يحتمل ارادة المعنى اللغوى للنكاح والمعنى الشرعى والنهى يحتمل التثريه والتحریم، والمحتمل لايعارض الصريح. ﴿قوله تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَالًا﴾ وفي رواية الطحاوى، بعد ان رجع من مكة، والجمع بين الرواية انه عليه الصلوة والسلام نكحها وهو محرم، وظهر امر تزوجها وهو حلال، بعد ان رجع من مكة، وبني بها وهو حلال، بعد ان رجع من مكة وبالجمله ان الراجح هو نكاحها في الاحرام، لان حديث ابن عباس اصح سنداً، ولان اباه كان وكيلاً لعقد الزوج ولان له شاهداً من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها عند النسائي، ومن حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه عند الدارقطنى. ﴿قوله وَمَاتَتْ مَيْمُونَةُ بِسَرَفٍ﴾ ماتت سنة احدى وستين وقيل احدى وخمسين.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ

الصيد مصدر صاده اذا اخذه ويسمى المصيد صيداً، وهو كل ممتنع متوحش طبعاً لايمكن اخذه الا بحيلة، كما فى المغرب، اتفقوا على انه لايجوز للمحرم قتل الصيد فى حالة الاحرام وكذلك اتفقوا على انه لايجل للمحرم اكل الصيد ان صاده بنفسه او صاده حلال بامر المحرم او اعانته او بدلالته فى الغائب او اشارته فى الحاضر، وقالوا ان المحرم لايجل الصيد بزكاته فى الحل او الحرم لا للمحرم ولا للحلال، وكذلك لايجل ما ذبح فى الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالاً او حراماً، كما فى الكافى وغيره، وقال صاحب البدائع كان صيده ميتة كصيد الجوسى سواء اصطاد بنفسه او اصطيد له بامر، وقال ابو حنيفة واصحابه حلال. ﴿قوله عَنْ الْمُطَّلِبِ﴾ قال ابن سعد لايجتج بحديثه، وقال فى التقريب صدوق كثير التدليس والارسال، وقال ابو حاتم لم يسمع من جابر. ﴿قوله أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ﴾ اى لاجلكم، ظاهر هذا الحديث حجة للجمهور، ولنا ظاهر حديث ابى قتادة كما سيأتى لان النبى صلى الله عليه وسلم سألهم عن الاعانة والدلالة والاشارة ولم يسأل ابا قتادة عن ارادته ايكاهم، والجواب عن حجة الجمهور انه حديث معلول بالانقطاع وغيره، او يقال ان اللام للتوكيل كما فى قولهم بعث له ثوباً، ورواية ابى داود (صيد البر لكم حلال ما لم

تصيدوه او يصاد لكم)، (١) اى الآ ان يصاد لكم، محتملة للعطف على الغاية والمغيا، فلا يصح تمسككم بها ولا برواية الترمذى لاحتمال النقل بالمعنى فيها. ﴿قوله وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ﴾ لانه لم يرد مكة ولم يتحقق ان يدخل مكة بل بعثه على الصدقة، كما فى الطحاوى والبخارى، قال الراقدى كان ذلك سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه وقال ابو عمر يقال ان ابا قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه على طريق وادى الفيقة مخافة العدو، كما فى رواية البخارى، قال الراقدى كان ذلك فى عمرة القضية، وقال ابو عمر كان ذلك عام الحديبية او بعده بعام عام القضية، والراجح انه كان عام الحديبية، كما فى رواية البخارى واما ما رواه البخارى انه خرج حاجاً فغلط او معناه الحج الاصغر، واما ما ذكر فى تاريخ الخميس من كونه من حوادث عام الفتح فلا يكاد يصح لانهم لم يحرموا فى تلك السنة والنبي صلى الله عليه وسلم اماً بعثه قبل خروجه صلى الله عليه وسلم الى العمرة او بعثه بعد بلوغ النبي صلى الله عليه وسلم الى الروحاء، وهى من ذى الحليفة على اربعة وثلاثين ميلاً، اعلم ان ابا قتادة لعله احرم بعد ذلك.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ الْمُحَرَّمِ

﴿قوله حِمَارًا وَحَشِيًّا﴾ اى حياً والمحرم ممنوع من التعرض الى الصيد الحى، وفى رواية لمسلم من لحم حمار وحشى، وقال الامام الشافعى والامام النووى الرواية الاولى اثبت من رواية لحم حمار وحشى، وقال الترمذى رواية لحم حمار وحشى غير محفوظ، وقالوا لو ثبتت هذه الرواية لحمل على سد الذرائع.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ الْمُحَرَّمِ

هو حلال بنص القرآن، قال الله تعالى تبارك وتعالى (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ، وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا)، ﴿قوله رَجُلٌ﴾ اى جماعة وقطعة ﴿قوله فَجَعَلْنَا نَضْرِبُهُ﴾ اى فى حالة الاحرام، كما فى رواية ابى داؤد. ﴿قوله رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ﴾ وهى رواية عن احمد، وقال فى المغنى وروى عن احمد انه من صيد البر، وهو قول الاكثرين، انتهى، واحتج الجمهور بظاهر القرآن وبما رواه مالك فى موطنه من اثر عمر اطعمتم قبضة من طعام، وفيه لتمررة خير من جرادة، وحديث الباب ضعيف، قال ابوداؤد وابوالمهزم ضعيف، وقال البيهقى ميمون بن حبان غير معروف، وهو فى سند حديث ابى داؤد، وحديث ابن

ماجة في سنده موسى بن محمد وهو متروك ومنكر الحديث، ويمكن ان يأول بعض روايات هذا الحديث بانه اراد حل الاكل بلا ذبح مثل السمك.

بَاب مَا جَاءَ فِي الضَّبْعِ يُصِيبُهَا الْمُحْرَمُ

﴿قوله أَصَيْدٌ هِيَ﴾ قال نعم، وبه نأخذ. ﴿قوله آكُلُهَا قَالَ نَعَمْ﴾ حجة للشافعي واحد في جواز أكله خلافاً لنا ولمالك وحجتنا حديث النهي عن أكل كل ذي ناب و ما رواه الترمذى في ابواب الاطعمة مرفوعاً، (او يأكل الضبع احد فيه خير)، والجواب عن حديث الباب رفعه خطأ كما صرح به يحيى بن سعيد القطان، ولان سلم رفعه فهو معارض بالمحرم القوى، وقيل جواز الاكل استنباط من لفظ الصيد، وتسامح جابر رضى الله تعالى عنه في الجواب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ لِدُخُولِ مَكَّةَ

وهو مستحب عند جميع العلماء، وقال ابن الهمام يستحب للحائض والنفساء كما في غسل الاحرام. ﴿قوله وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ﴾ ولكن اخرج البخارى في صحيحه عن نافع قال كان ابن عمر اذا دخل ادنى الحرم امسك عن التلبية ثم يبيت بذى طوى ثم يصلى به الصبح ويغتسل ويحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك.

بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا

وَخَرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا

اعلاها هو الجانب الشرقى ويسمى كداء بالمد، وهو بقرب الحجون، وبقربها خيف بنى كنانة المسمى بالابطح والبطحاء والمخصب، واسفلها هو الجانب الغربى ويسمى كدى بضم الكاف والقصر، وتسمى اليوم كداء المعلاة وكداء المسفلة، كما في المعارف، وقال ابن الهمام انما سن لانه يكون في دخوله مستقبل باب البيت وهو بالنسبة الى قاصد البيت كوجه الرجل بالنسبة الى قاصده.

بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ نَهَارًا

المستحب دخولها نهاراً كما في الخانية لما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه وفي شرح اللباب لا بأس بدخولها ليلاً ونهاراً لكن دخولها نهاراً افضل، ﴿قوله الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ﴾ هذا هو عبيد الله بن عمر العمرى وهو ثقة وثبت ويحتمل ان يكون اخاه عبد الله بن عمر

العمري وهو ضعيف الآ في نافع.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ

اعلم ان الدعاء عند رؤية البيت فيه اخبار وآثار واما رفع الايدي فكلام الطحاوي صريح في انه يكره الرفع عند أئمتنا ومال القاري في شرح المشكاة الى انه يسنّ اذا رأى البيت ان يقف ويدعو رافعاً يديه ولكن قال في شرح اللباب ولا يرفع يديه عند رؤية البيت ولو حال الدعاء، ونقل عن جابر انه فعل اليهود، رواه ابو داؤد، وفي سنده مهاجرين عكرمة المكي وهو ضعيف ومجهول، وكذا حديث الباب ضعيف لاجل حال المهاجر، ولكن وثقه ابن حبان، وفي التقريب انه مقبول، فلعله لا يترك عن الحسن، وروى الشافعي في مسنده عن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت رفع يديه ودعا، وهو منقطع ومعضل وفي اسناده سعيد بن سالم وفيه مقال، وقال الشافعي بعد ان اوردته ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا اكرهه ولا استحبه، انتهى، فان قيل روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس موقوفاً، والطبراني مرفوعاً وترفع الايدي في سبع مواطن، وقد وقع في بعض الطرق واذا رأى البيت، قلنا : لعل المراد من الرؤية استقبال البيت كما وقع هذا اللفظ في بعض الطرق، او يقال ان الرفع محمول على اول الرؤية، والنفسى على كل مرة، او يقال ان الاثبات راجع الى الرفع كهيئة الدعاء، والنفسى الى الرفع كالتحرمة

فائدة : في شرح اللباب وغيره لا يرفع الايدي عندنية الطواف _ فاذا نواه _ فحاذى الحجر الاسود رفعهما كالتحرمة، وبعد ذلك اذا لم يقدر على استلام الحجر الاسود يرفع الايدي مشيراً بهما كأنه واضعهما على الحجر الاسود، وهكذا يشير بهما الى الحجر في كل شرط، وقال ابن الهمام لا يشير بهما الآ في الشوط الاول.

بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الطَّوَافُ

قوله فاستلم الحجر، الاستلام افتعال من السلام بفتح السين بمعنى التحية، واهل اليمن يسمون الركن الاسود بالحيا لان الناس يحيونه بالسلام، وقيل من السلام بكسر السين وهي الحجارة واحدها سيلمة، يقال استلم الحجر اذا لمسه وتناوله كذا في النهاية وغيره، ﴿قوله فَرَمَلَ﴾ قال في النهاية رمل يرمل رملاً اذا اسرع في المشى وهز منكبيه، وهي سنة مؤكدة في كل طواف بعده سعى وتركها اثم ولكن لا يوجب جزاء، كما في البحر وشرح اللباب، ﴿قوله ان﴾

الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﷻ جمع شعيرة، وهى العلامة التى جعلت للطاعات المأمور بها فى الحج عندها، اى هما من اعلام دين الله او اعلام مناسكه ، وتفصيله ان هذا السعى مذكر لسعى هاجرة رضى الله تعالى عنها، حفظاً لنفس اسماعيل عليه السلام امانة ابراهيم عليه السلام، بل حفظاً للنبي صلى الله عليه وسلم ولسائر العرب وكذا هو مذكر لصبرها بل لصبر ابراهيم واسماعيل رجاء بناء البيت الذى هو متعبد للناس، فافهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّمْلِ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجَرِ

الرَّمْل بفتح الراء والميم، هو الاسراع فى المشى مع تقارب الخطى وهز الكتفين دون الوثوب والعدو، ليرى من نفسه الجلادة، امر به النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة لمصلحة رد زعم المشركين، ان الصحابة وهنتهم حتى يثرب، فامرهم ان يرملوا ثلاثة اشواط ويمشوا بين الركنين كما فى البخارى ومسلم من حديث ابن عباس، ثم جعله الله تعالى نسكاً من مناسك الحج وجعله فى الجوانب الاربعة وان زالت العلة، تذكرة لشان الصحابة وشكراً على اعزاز الاسلام كما جعل السعى بين الصفا والمروة تذكرة لشان هاجرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ دُونِ مَا سِوَاهُمَا

قوله لم يكن يستلم الا الحجر الاسود والركن اليماني، اليماني بتخفيف الياء على المشهور، اصله يعنى عوضت الالف من الياء المدغمة، فصار يمانى ثم اعل كقاض فصار يمان، فاذا دخل عليه اللام يقال اليماني، وهما على قواعد ابراهيم عليه السلام بخلاف الركن العراقى والشامى فانهما من اوساط البيت فلذا لا يستلمان وهو مذهب الاثمة الاربعة، ﴿قَوْلُهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا﴾ قال الامام الشافعى لم ندع استلامهما هجراً للبيت، وكيف يهجره وهو يطوف به، لو كنا نتبع السنة فعلاً او تركاً، ولو كان ترك استلامهما هجراً لهما لكان ترك استلام ما بين الاركان هجراً لهما ولا قائل به، انتهى، فان قيل: قد روى ابوداؤد، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج من الكعبة هو واصحابه وقد استلموا البيت من الباب الى الخطيم، قلنا: لعل اصل الحديث استلموا من الباب الى الحجر، بفتحيتين وفهم بعض الرواة انه حجر، بكسر الحاء وسكون الجيم فرواه بالمعنى واخطأ، وقيل محمول على الظاهر لازدحامهم، فيؤيد رأى معاوية رضى الله تعالى عنه.

اعلم ان الحجر الاسود يقبل والّا استلمه بيده وقبل يده واما الركن اليماني فيستحب استلامه بوضع اليدين او اليد عليه دون التقبيل ودون الاشارة اليه عند عدم الاستلام وعليه الجمهور خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى فانه جعله كالحجر الاسود.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ مُضْطَبِعًا

الاضطجاع ان يجعل وسط رداءه تحت ابطه الايمن ويلقى طرفيه او طرفه على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن مشكوفاً وهو سنة في كل طواف بعده سعى، وكذا في جميع اشواطه ولا اضطباع في السعى كما في الباب.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ

وفي الاخبار والآثار ان الحجر الاسود نزل من الجنة وهو اشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم، رواه احمد والترمذى، (١) وان الركن والمقام ياقوتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ولولم يطمس نورهما لاضاء ما بين المشرق والمغرب، رواه الترمذى، (٢) وانه يمين الله في الارض يصافح به عباده مصافحة الرجل اخاه، كذا في فضائل مكة للجندى.

فائدة : كان ابو طاهر القرمطى من الباطنية فجاء مكة وقلع الحجر وعلّقه على الاسطوانة السابعة من جامع الكوفة من الجانب الغربى ظناً منه ان الحج ينتقل الى الكوفة، ثم حمله الى هجر سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وبقي عند القرامطة اثنين وعشرين سنة الا شهراً ثم رد لحمس خلون من ذى الحجة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة اما اشترى منه الخليفة المقتدر بثلاثين الف دينار واما ارسلوه الى مكة لامر آخر، كما في عمدة القارى، وكان معه نحو سبعمائة، وخرجوا يوم التروية فقتلوا حول البيت ألفاً وسبعمائة، ويقال ان القتلى بمكة بظاهرها في هذه الحادثة اكثر من ثلاثين الف انسان، واقام بمكة ستة ايام، كذا في تاريخ الخميس.

﴿قوله وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ﴾ زاد البخارى (لاتضر ولا تنفع)، اى على وجه المباشرة والّا فتقبيله سبب الثواب، وتوهينه سبب العقاب، وما رواه الحاكم عن على رضى الله تعالى عنه انه

١ _ رواه الترمذى، في كتاب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في فضل الحجر الاسود والركن والمقام، ورواه احمد في كتاب ومن مسند بنى هاشم.

٢ _ رواه الترمذى، في كتاب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في فضل الحجر الاسود والركن والمقام.

يضر وينفع، ففي سنده ابو هارون الشيعي وعلى تقدير ثبوته يحمل على التسبب دون ما يظنه المشركون من الاوثان، وانما قال عمر ذلك لانه خشى ان يظن الجاهل ان استلامه من باب تعظيم الاحجار والاوثنان، وفيه اشارة الى قاعدة عظيمة من اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في ما يفعله ولولم يعلم الحكمة فيه، ﴿قوله يُقَبَّلُكَ﴾ التقبيل هو وضع الشفتين من غير صوت يسمع، وروى النسائي من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه انه قبله ثلاثاً، وعند الحاكم وسجد عليه، وصحح اسناده.

فائدة : اعلم ان تقبيل ايدى الصالحين وارجلهم وجباههم ورد فيه الاخبار والآثار كما في الادب المفرد للبخارى، وابي داؤد وغيره، واما تقبيل الاموات فثابت رفعاً ووقفاً في صحيح البخارى وغيره، واما تقبيل قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره فجوزه احمد بن حنبل استنباطاً من تقبيل الحجر الاسود ومن تقبيل الميت، ولم يجوزه الحنفية لعدم ورود النص فيه، ولايجرى القياس في هذا الباب، على ان الاموات عبت بعد الاقبار لا قبله، واما تقبيل المصاحف ففي شرح التنوير ان عمرو وعثمان رضى الله تعالى عنهما يقبلانها.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِالصِّفَا قَبْلَ الْمَرُوءَةِ

البداء بالصفا سنة في رواية عن ابى حنيفة فلا جزاء على من تركها، والرواية المشهورة عنه انها من الشرائط او الواجبات، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم (ابدءوا بما بدء الله به)، (١) بصيغة الامر، اخرجه النسائي، والقول الاعدل المختار هو الوجوب، فلو بدء بالمروة لم يعتد بذلك الشوط ويكون ذلك الشوط ساقط الاعتبار، فعند الختم بالصفا يلزمه ان يعود من الصفا الى المروة ليحصل البداء بالصفا والختم بالمروة، وان لم يعد فيلزمه جزاء ترك شوط واحد وهى الصدقة، والسعى بين الصفا والمروة واجب ليس بركن عند الحنفية ومالك في رواية عنه والثوري في الناسي دون العامد فيجبر بالدم، وركن عند الشافعي ومالك في المشهور عنه، واحمد في اصح قوليه، وروى عنه انه سنة.

والراجع الوجوب دون الركنية لما رواه مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها (ما اتم الله حج امرء ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة)، (٢) ولما رواه الدارقطني مرفوعاً (يا ايها الناس

١ - رواه النسائي في كتاب مناسك الحج، باب ذكر الصفا والمروة.

٢ - رواه مسلم في كتاب الحج، باب بيان ان السعى بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج....

اسعوا فان السعى قد كتب عليكم^١، واسناده صحيح، واما ما رواه البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها (سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بين الصفاء والمروة)، فمعناه الوجوب بالسنة، واما قوله تعالى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) فمعناه رفع الاثم، اى لا اثم في السعى وهو يصدق على الفرضية والوجوب والسنية والاباحة، كما اشارت اليه عائشة رضى الله تعالى عنها في رواية البخارى حيث ردت على عروة زعم الاباحة.

﴿قوله شَعَائِرُ اللَّهِ﴾ اى من المناسك التى جعلها الله اعلماً لطاعته يقال لها فى الاربدة (يادگار) فالصفاء والمروة منها حيث يسعى بينهما كما فى الخازن.

بَاب مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

المراد من السعى الاسراع فى المشى فى بطن المسيل، وهو مستحب للرجال عند ابى حنيفة والشافعى واحمد ومالك فى رواية عنه وواجب عنده فى رواية ويجب بتركه الدم على هذه الرواية. ﴿قوله وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ﴾ قال النووى الصفا مبدء السعى وهو مقصور، مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام وهو انف اى قطعة من جبل ابى قبيس، واما المروة فهى انف اى قطعة من جبل قيقعان، ومن وقف عليهما يكون محاذياً للركن العراقى، ﴿قوله لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ﴾ وروى احمد عن ابن عباس ان ابراهيم لما امر بالمناسك عرض له الشيطان عند السعى فسبقه فسابقه ابراهيم عليه السلام فيجوز ان يكون هوالمقتضى لمشروعية الاسراع، وروى البخارى عن عباس، وفيه فهبطت من الصفا حتى اذا بلغت الوادى رفعت طرف درعها وسعت سعى انسان مجهود، وفيه ففعلت ذلك سبع مرات، قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم فلذلك سعى الناس بينهما، والظاهر ان المراد من السعى فى رواية البخارى المشى دون الاسراع، ولعل وجه الجمع بينهما ان اصل ما يعلل به السعى فعل هاجرة رضى الله تعالى عنها، واصل الاسراع هو فعل ابراهيم وكذا فعل هاجر، وحديث الباب محمول على حكمة ومصلحة طارية فلايعارض برواية احمد والبخارى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّوَّافِ رَاكِبًا

المشى فى الطواف واجب عندنا، وعند مالك يجب بتركه دم اذا كان بغير عذر والا فلايجب شئ، كما فى العمرة. ﴿قوله عَلَى رَاحِلَتِهِ﴾ وفى رواية الشيخين على بعير، وذلك فى حجة

١ - رواه الدارقطنى فى كتاب الحج، باب المواقيت.

الوداع كما في لفظ البخارى، وكان ذلك لعذر، وهو ان يراه الناس فيسئلوه او ان لايزدحموا عليه كما ورد في الروايات الصحيحة، وفي رواية ابى داؤد انه كان يشتكى، ولكن في سندها يزيد بن ابى زياد الهاشمى المتكلم فيه، فان قيل : فكيف ادخال الراحلة المسجد مع انها قد تبول، قلنا : كانت مدرّبة ومعلّمة، فيأمن منها ما يحذر من التلوّث وهى سائرة، او نقول ان حول البيت كان مطافاً ولم يكن محاطاً بحائط او عمارة كما في رواية البخارى في صحيحه، في بيان الكعبة فاذا لم يكن هناك مسجد، ولكن يرد عليه ان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم اطلق عليه المسجد، وكذا لاتنافى بين كونه مطافاً وكعبة وبين كونه مسجداً، فالجواب هو الاول.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّوَافِ

﴿قوله خَمْسِينَ مَرَّةً﴾ اى اسبوعاً لا شوطاً كما في رواية الطبرانى في الاوسط، ولان خمسين شوطاً لا يتعمده احد.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ لِمَنْ يَطُوفُ

قال الشافعى واحمد بجواز ركعتي الطواف بعد صلوة العصر والفجر ومال اليه الامام الطحاوى، وقال الامام ابو حنيفة وصاحبه بعدم الجواز وهى رواية عن مالك، احتج المرخصون بحديث الباب واحتج المانعون بالاحاديث العامة المتواترة في النهى عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر، ويؤيدهم ما رواه الطحاوى وغيره عن عمر فعّله، وما رواه ابن ابى شيبه عن عائشة رضى الله تعالى عنه فعلها، و ما رواه البخارى عن ام سلمة رضى الله تعالى عنها فعلها، والجواب عن حديث الباب انه مبيح ومعارض بالمحرّم المشهور بل المتواتر، فهو اما مرجوح او مؤول بان معناه ان لايمنعوا من طاف كما ينبغي ان يطاف، او صلى كما ينبغي ان يصلى، او مؤول بان معناه ان لايفلقوا الابواب، وهو لايستلزم جواز هذه الصلوة في كل وقت.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ

﴿قوله بِسُورَتِي الْإِخْلَاصِ﴾ اما من باب التغليب واما اُطلق سورة الاخلاص على سورة الكافرين لما فيها من التبرى من عبد من دون الله. ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ﴾ اى الموقوف اصح، قلنا : تابع عبدالعزيز ثقتان حاتم بن اسماعيل عند مسلم ومالك عند النسائى، ولعل دعوى الامام

الترمذى بناء على ما ثبت عنده من الاسناد.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ عُرْيَانًا

﴿قوله بأيّ شيء بُعِثْتُ﴾ كان الصديق الاكبر امير الحج، وامير الاذان، ثم عزله من امارة الاذان وامر علياً بالاذان لان سيرة العرب انه لا يحلّ العقد الا الذى عقده او رجل من اهل بيته، وبعد ذلك كان الصديق الاكبر نائباً لعلی رضى الله تعالى عنه في الاذان وفي توكيل الغير به. ﴿قوله وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ﴾ ستر العورة في الطواف فرض عند الثلاثة، واما عند الحنفية فواجب يجب بتركه الدم، ان لم يعد الطواف ساتراً لعورته وان كان ستر العورة فرضاً في نفسه لان قوله تعالى (وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) مطلق والزيادة بالخبر الواحد على الكتاب لا تصح، فيكون الستر واجباً لا فرضاً، مثل قراءة الفاتحة. ﴿قوله وَمَنْ لَا مَدَّةَ لَهُ فَأَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ يدل على ان قوله تعالى (فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) يختص بمن لم يكن له عهد موقت او لم يكن له عهداً اصلاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ

دخول الكعبة ليس من مناسك الحج، نعم هو امر مستحب لان النبی صلى الله عليه وسلم رغب فيه، رواه البيهقي بسند ضعيف وحديث الباب لا يدل على الكراهة لانه عليه الصلوة والسلام ربما يتمنى ترك الامر المستجد لعلّة خارجة ﴿قوله إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ﴾ قال البيهقي كان هذا الدخول في حجته، وذكر ابن حبان دخول مرتين، في الفتح وفي حجة الوداع، والدخول المذكور في حديث الباب ليس دخوله في الفتح، لان عائشة رضى الله تعالى عنها لم تكن معه عام الفتح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

قوله قال ابن عباس رضى الله تعالى عنه لم يصل ولكنه كبر، اخذوا برواية بلال رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه، لانه مثبت، واما حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه فنافي، ولعل اسامة لم ير النبي صلى الله عليه وسلم لبّعه او للظلمة باغلاق الباب او الحجب بعض الاعمدة، واهل الفن لم يحملوه على تعدد الواقعتين بل مالوا الى الترجيح، اعلم انه قال ابو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى بصحة الفرض والنفل في الكعبة، وقال مالك في المشهور عنه بعدم صحة الفرض وقال بوجوب اعادته، وكذا قال بعدم صحة ركعتي الطواف ولا الوتر ولا ركعتي الفجر، ويقول مالك قال احمد وحديث الباب يؤيدنا لان الفرض لا يغاثر النفل في الشرائط.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَسْرِ الْكَعْبَةِ

أى جاز كسرها عند الصلحة. ﴿قوله تُفْضِي إِلَيْكَ﴾ أى تسر اليك كثيراً، ﴿قوله حَدِيثٌ عَهْدٌ﴾ روعى فيه لفظ القوم، ﴿قوله بِجَاهِلِيَّةٍ﴾ أى بكفر وشرك وترك الاسلام، ففيه مخافة نفرة قلوبهم عن الاسلام، ويستفاد من هذا الحديث ترك المصلحة لا من الوقوع فى المفسدة، وإن دفع المضرة أهم من جلب المنفعة وإن الامام ليسوس رعيته بما فيه اصلاحهم ولو كان مفضولاً ما لم يكن محرماً. ﴿قوله فَلَمَّا مَلَكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ هَدَمَهَا﴾ قالوا بنيت الكعبة عشر مرات : ١ - بناء الملائكة قبل خلق آدم بألفى عام، ٢ - بناء آدم عليها السلام، رواه البيهقى، ٣ - بناء بنو آدم، ٤ - بناء ابراهيم عليه السلام، ٥ - بناء العمالقة، ٦ - بناء جرم، رواه الفاكهى عن على، ٧ - بناء قصى بن كلاب، ٨ - بناء قريش حين كان عمره صلى الله عليه وسلم خمساً وعشرين سنة، وغيره من اساس سيدنا ابراهيم عليه السلام، برفع كرسيه من الارض وجعل باب واحد لها، وتصيرها فى جهة الشمال ستة اذرع، ومن جهة المشرق والمغرب قدراً يسيراً، ٩ - بناء عبدالله ابن زبير رضى الله تعالى عنه بسبب توهين بناءها من حجارة المنجنيق التى اصابها حوصر ابن الزبير بمكة فى اوائل سنة اربع وستين، بناها حسب ما تمناه النبى صلى الله عليه وسلم وفرغ من بناءها سنة خمس وستين، ١٠ - بناء الحجاج بن يوسف سنة اربع وسبعين، اخرج منه الحطيم وسد الباب الغربى وغير ذلك بامر عبد الملك بن مروان لما قتل ابن الزبير، ثم ندم عبد الملك وسأل هارون الرشيد مالك بن انس رضى الله تعالى عنه عن هدمها وردها الى بناء ابن الزبير فقال مالك نشدتك ان لا تجعل هذا البيت لعبة للملوك، وفى بعض التواريخ ان البناء الحاضر هو بناء الملك مراد، الرابع بناها سنة الف وتسع وثلاثين من الهجرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحَجْرِ

الحجر بكسر الراء وسكون الجيم هو الحطيم، وهو القدر الذى أُخرج من الكعبة لقلّة النفقة الطيبة، والروايات فيه مختلفة مذكورة فى مسلم وغيره وملخصها ان ستة اذرع منه محسوب من البيت وفى الزائد خلاف، فالاحوط فى الطواف ان يكون حول كله وعليه التعامل والاحوط فى الصلوة ان يكون فى القدر المتفق عليه، نعم لاتصح صلوة من استقبل شيئاً منه وهو غير مستقبل الى البيت لان استقبال البيت مقطوع وكون هذا القدر من البيت مظنون ثبت بالاحاد. ﴿قوله عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ﴾ قالو لعل هذا تصحيف والصحيح عن امه مرجانة، وكذا ما وقع فى

النسائي عن امه عن ابيه، غلط، ﴿قوله صَلَّى فِي الْحَجَرِ﴾ الصَّلوة فيه مستحب كالصَّلوة في داخل البيت كما في شرح المذهب، وليس من المناسك كما في الفتح.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ

﴿قوله عَنْ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ﴾ قال الحافظ ابن حجر سمع جرير عن عطاء بعد اختلاطه ولكن له طريقاً أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً، وحماد سمع من عطاء قبل الاختلاط. ﴿قوله فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ﴾ محمول على الظاهر، وفيه تحذير عن الخطايا، وفيه حكمة ان لا ينظر اهل الدنيا زينة الجنة، وان يبقى ايمانهم بالغيب، ولم تبيضه طاعات اهل التوحيد لان النتيجة تابعة للاخس الارذل دائماً، وقيل ان نفع المستلم في جذب الخطايا عنه لا في سلب الحسنات عنه. ﴿قوله إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْقُوتَانِ﴾ اى الحجر الاسود ومقام ابراهيم ياقوتتان من ياقوت الجنة، واخرج العيني عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان هذا الركن الاسود هو يمين الله تعالى في الارض يصافح به عباده مصافحة الرجل اخاه، وفي رواية فمن لم يدرك بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استلم الحجر فقد بايع الله ورسوله، انتهى، جعل استلامه قائماً مقام مصافحة الله تعالى، ومقام ابراهيم من الجنة يقوم عليه ابراهيم عليه السلام عند بناء البيت، كان يرتفع بارتفاع الجدار عند البناء، وكلما احتاج الى اى قدر من الارتفاع كان يرتفع باذن الله تعالى، وقد أثر فيه قدماءه، وروى عن عبدالله بن سلام ان ابراهيم عليه السلام لما امر ان يؤذن الناس بالحج قام على المقام وارتفع المقام حتى صار كاطول الجبال واشرف على ماتحته فقال : يا أيها الناس اجيبوا ربكم، وروى عن الحسن ثبت غوص رجلى ابراهيم عليه السلام في الحجر الذى وضعه زوجة اسماعيل عليه السلام تحت رجله لغسل رأسه، وقام هذه الروايات في روح المعاني والدر المنثور وغيره، وكل ما ورد في ذلك الحجر لا ينافي كونه للجميع، ويكون من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى وَالْمَقَامِ بِهَا

منى بكسر الميم في الآخر قرية بقرب مكة بنحو ثلاثة اميال الآن قد اتصلت ابنية مكة بها يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ بحسب قصد الموضع والبقة، وقيل اذا ذكر صرف وكتب بالالف، واذا أنث لم يصرف وكتب بالياء، وطولها ميلان بين جبلين مظلّمين عليها و عرضها يسير، مبدؤه من جمرة العقبة من جهة مكة ومنتهأها وادى محسر والعقبة ومحسر خارجان من منى، كما في ارشاد

السارى، قال الازرقى ان ذرعها ما بين جمرة العقبة ومحسر سبعة آلاف و مائتا زراع، ومن آياتها ومناقبها اتساعها للحجاج ولو جاوزوا الحد. ﴿قوله أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِمِنَى الظُّهْرِ﴾ يخرج الحاج من مكة صباح يوم التروية بعد طلوع الشمس وان كان يوم الجمعة مثل المسافر فيقيم بها الى صباح يوم عرفة، وبعد صلاة الفجر بمنى يغدو الى عرفات اذا تشرق الشمس على ثبير. ﴿قوله وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا عَدَّ شُعْبَةً﴾ وهذا الانقطاع لا يضر المرام لثبوته بروايات اخرى صحيحة واتفاق المذاهب الاربعة عليه.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَنَى مُنَاخٌ مِنْ سَبَقَ

المناخ موضع اناخة الابل، مرامه انه وقف للعبادة ليس مختصاً بأحد.

فائدة : لا بأس ببيع بيوت مكة من الجدران والسقف اجماعاً ولا يجوز بيع ارض مكة ولا اجارتها عند ابى حنيفة ومحمد لحديث (لا يحل بيع بيوت مكة ولا اجارتها) رواه البيهقى والطحاوى من حديث عبد الله بن عمر، وفي سنده اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر وهو ضعيف ضعفه يحيى والنسائى كما فى العينى ويؤيدهما ما رواه الطحاوى والبيهقى عن علقمة بن نضلة قال كانت الدور على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم ما تباع ولا تكرى، ولا تدعى الا السوائب من احتاج سكن ومن استغنى اسكن، وهو مرسل لان علقمة بن نضلة ليس بصحابى وسميت اراضى مكة سوائب لكونها غير مملوكة لاحد، فمن احتاج اليها اسكنها ومن استغنى اسكن، وجاز بيعها واجارتها عند ابى يوسف رحمه الله وروى عن ابى حنيفة رحمه الله ايضاً وبه يفتى كما فى شرح التنوير، لانها مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعى بها ولوقوع التعامل بهذا الاختصاص، ولما رواه البخارى فى صحيحه من حديث اسامة بن زيد، ان عقيلاً وطالباً ورثا ابا طالب، وقال الداؤدى ان عقيلاً باع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ولمن هاجر من بنى عبدالمطلب، وهذا الحديث قوى سنداً. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ لعل تحسينه بناء على ذوقه والا فمداره على مسيكة وهى مجهولة كما فى تقريب الحافظ وميزان الذهبى.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمِنَى

قوله صليت بمنى آمن ما كان الناس واكثره ركعتين، آمن اسم تفضيل من الامن، وكلمة ما مصدرية، واكثره معطوف على آمن، اى والحال ان الناس كانوا اكثر امناً وعدداً فى هذا الوقت

من سائر الاوقات، فعلم ان القصر لا يختص بالخوف وبالقلّة، اعلم ان قصر الحاج لاجل السفر وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى واحمد، وقال مالك لاجل النسك وهو مروى عن ابن عمر، وهو مختار ابن تيمية، وحجتهم ان النبى صلى الله عليه وسلم قصر بعرفة ولم يقل لاهل مكة اتقوا، قلنا : كان عمر يقول كما في معالم التنزيل كما يقوله النبى صلى الله عليه وسلم في زمان فتح مكة، والجواب عن حجتهم ان عدم الذكر لا يستلزم ذكر العدم وقرب العهد بالاعلام يكفى لعدم اعادة الاعلام.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالدُّعَاءِ بِهَا

الوقوف بعرفات اعظم ركن من ركنى الحج و وقته من زوال الشمس يوم عرفة الى آخر ساعة ليلة النحر، ويكفى لاداء الفرض الوقوف فيه ولو لحظة والاعتماد على النهار من وقت الزوال والليل كله تبع، وبه اخذ الشافعى، وقال احمد وقته من طلوع فجر يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر، وذهب مالك الى ان الاعتماد في الوقوف على الليل من ليلة النحر والنهار من يوم عرفة تبع وعرفة كلها موقف غير وادى عُرَّةً، لما رواه ابن ماجة (كل عرفة موقف وارتفعوا عن بطن عرنة)، والافضل في الموقف موقف النبى صلى الله عليه وسلم بعرفات بقرب جبل الرحمة عند الصخراوات الكبار السود، وعرفات علم للموقف منصرف على ما حققه الرمخشري والتاء فيه ليست للتانيث بل لكون الجمع جمعاً مؤنثاً، ﴿قوله يُبَاعِدُهُ عَمْرُو﴾ اى يصفه عمرو بن عبد الله بالبعد عن موقف الامام وكان داخل حدود عرفة. ﴿قوله فَإِنَّكُمْ عَلَىٰ إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ﴾ اريد من الارث ارث العلم والعمل، اى يتأدى بوقوفكم في هذا الموقف سنة ابراهيم عليه السلام، وكان ابراهيم عليه السلام يقف بعرفة، وقريش خالفوه. ﴿قوله وَهُمْ الْحُمْسُ﴾ جمع احمس وهو الشديد، سموا بذلك لما شددوا على انفسهم بترك اكل اللحم عند الاحرام او لشدّتهم في القتال، وقيل مأخوذ من الحماسة وهى الشجاعة. ﴿قوله نَحْنُ قَطِينُ اللَّهِ﴾ جمع قاطن بمعنى المقيم، اى سكان بيت الله.

فائدة : اخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن على رضى الله تعالى عنه قال (كان اكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة : اللهم لك الحمد كاللذى نقول وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياى - الى آخره)، (١) واخرج الطبرانى بعض دعوات عشية

يوم عرفة عن ابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهما مرفوعاً.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلَّهَا مَوْقِفٌ

واستثنى منه عرنة لحديث ابن ماجة، ومقتضى كلام محمد في الاصل انه لا يجزئ الوقوف فيه، وصرح في البدائع بالاجزاء مع الكراهة، قالوا ان ثبت كونها من عرفة صح الوقوف فيه للعمل بالقاطع مع الكراهة لمخالفة اخبار الآحاد والآ فلا يجزئ. ﴿قوله عَلَى هَيْئَتِهِ﴾ روى بالنون وكذا بالهمزة، والهيئة السكون والرفق ﴿قوله وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ﴾ اى الابل كما في رواية ابى داؤد ﴿قوله يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ﴾ وهكذا في رواية احمد، وروى ابوداؤد لا يلتفت اليهم، ومعنى الاول واضح، ومعنى الثانى عدم المشاركة فى المشى، او محمول على اختلاف الاحوال او معناه لى بعض العنق لا كله كما قاله ابوالطيب. ﴿قوله أَتَى جَمْعًا﴾ سميت المزدلفة به لان آدم وحواء اجتمعا فيه لما اهبطا وسميت بالمزدلفة لان آدم عليه السلام ازدلف اليها و دنا اليها. ﴿قوله أَتَى قُرْحَ﴾ هو موقف الامام. ﴿قوله مُحَسَّرٌ﴾ على وزن الفاعل، وهو واد بين مزدلفة ومنى، هو واد حسر فيه فيل اصحاب الفيل، وهلكوا فيه، وقيل قضية الفيل لم تكن بوادى محسر بل كانت خارج الحرم. ﴿قوله إِنِّي أَفْضْتُ قَبْلَ أَنْ أُحْلِقَ﴾ اجتمع فى يوم النحر اربعة اشياء من مناسك الحج رمى جمرة العقبة والنحر والحلق والطواف، وثبتت من السنة بهذا الترتيب واتفقوا على الاجزاء فى ترك الترتيب كما فى المعنى واختلفوا فى وجوب الدم، فاعلم ان هذا الترتيب واجب عند ابى حنيفة فى الاشياء الثلاثة دون الطواف فمن ترك الترتيب عامداً او ناسياً او جاهلاً يجب عليه الدم، غير انه ان قدم الطواف على كلها او على بعضها لا يجب عليه الدم، وعند الشافعى واحمد هذا الترتيب مسنون فمن تركه ناسياً او جاهلاً لا يجب عليه الدم، ومن تركه عامداً يجب عليه الدم فى قول عنهما، وعند مالك هذا الترتيب واجب كما ذكره الطيبى، اى ينجر بالدم كما فى اقرب المسالك الا اذا حلق قبل ان يذبح لاشئى عليه وهو نص الحديث وعند ابى يوسف ومحمد لا يجب الدم على تاركة مطلقاً عامداً كان او غير عامد.

احتج الجمهور بحديث الباب وغيره، واحتج ابو حنيفة بما رواه ابن ابى شيبه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه موقوفاً وهو احد رواة حديث لاحرج من قدم شيئاً من حجه او اخره فليهرق لذلك دمًا، وفى اسناده ابراهيم بن مهاجر وفيه مقال، قلنا رواه الطحاوى باسناد صحيح فعلم منه ان المراد من رفع الحرج رفع الاثم لا رفع الدم والجزاء، كما اريد هذا المعنى فى الحديث الذى رواه ابوداؤد من حديث اسامة بن شريك قال (خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً

فكان الناس يأتونه فمن قائل يارسول الله سعت قبل ان اطوف او اخرت شيئاً او قدمت شيئاً فكان يقول لا حرج الا على رجل اقترض عرض مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وهلك)، (١) وبالجملة ان حجة الجمهور ساكتة عن رفع الجزاء، وكم من فرق بين عدم الذكر وبين ذكر العدم، ولو سلم ان مراد الحديث نفى الجزاء لجاز لنا ان نقول انما عذرهم بالجهل لان الحال اذ ذاك في ابتداءه.

فائدة : ارباب الحكومة في عهدنا يأخذون من الحجاج قيمة الشاة ليشتروا بها الشاة ويذبحوها في وقت معين ويعينوا المساكين باللحم الطيب الطرى وهذه مظنة ترك الواجب او السنة المؤكدة، نعم لا حرج فيه لم يكن قارئاً ولا متمتعاً. ﴿قوله لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَنْهُ لَنَزَعْتُ﴾ حديث الباب وحديث جابر الطويل في مسلم يدل على انه لم يترع بنفسه، وذكر المحب الطبري عن ابن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم نزع بنفسه دلوفاً فشرب منه ثم عاد الى منى، انتهى، فاما يرجح سياق مسلم، واما المثبت يحمل على شربه و النافي يحمل على سقاية الناس واما يجمع بانه تارة فعل ذلك وتارة فعل هذا. ﴿قوله فقد رأوا أَنَّ يُجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ﴾ هذا الجمع هو جمع التقديم، روى بروايات بلغت رتبة الشهرة وله شروط ستة، الاحرام بالجم، والامام او نائبه، والجماعة، والزمان، والمكان، والترتيب وهو مذهب ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط له الامام ولا نائبه، وفي البرهان ان قولهما اظهر من حيث الدليل، وفي عصرنا وقع الاذن العام من السلطان بالجمع في الخيام، فافهم، واما جمع التأخير بمزدلفة فيشترط له الاحرام، وتقديم الوقوف بعرفات، والزمان والمكان والوقت وهو العشاء ولا يشترط له الامام ولا نائبه ولا الجماعة وهو مذهب ابى حنيفة.

فائدة : يجمع بعرفات باذان واقامتين لحديث جابر عند مسلم وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى، وروى عن مالك واحمد والمشهور عن احمد الجمع باقامتين، والمشهور عن مالك الجمع باذنين واقامتين، ويجمع بمزدلفة باذان واحد واقامة واحدة وهو مذهب ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله، لحديث جابر رضى الله تعالى عنه عند ابى داود وغيره، وذهب الشافعى وزفر الى الجمع باذان واحد واقامتين، واختاره الطحاوى، ورجحه ابن الهمام لما اخرج مسلم عن جابر، ولما اخرج البخارى عن ابن عمر، وذهب مالك الى الجمع باذنين وذهب احمد في المشهور الى الجمع باقامتين من غير اذان، اعلم ان الاحاديث في جمع التقديم وجمع التأخير متعارضة ويرفع

التعارض بحمل البعض على فعل الرسول صلى الله عليه وسلم، وبحمل الآخر على التشريع لمن فات عنه فور الجماعة وكذا يقول سائر الروايات بتاويلات حسنة

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِقَاضَةِ مِنْ عَرَاقَاتٍ

﴿قوله أَوْضَعَ﴾ أى حمّله على سرعة السير. ﴿قوله حَصَى الْخَذْفَ﴾ ما يرمى بالاصابع، أى الصغار كالباقلاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ

﴿قوله بِإِقَامَةٍ﴾ لم يذهب إليه أحد من الأربعة، وحديث ابن عمر مضطرب اشد الاضطراب كما في العمرة عن ابن حزم، روى عنه الجمع بينهما بلا اذان والاقامة موقوفاً، وباقامة واحدة موقوفاً، وباذان واحد واقامة واحدة موقوفاً ومسنداً، وباقامتين مسنداً فيرجح الرواية التي توافق بقية الروايات من اذان واحد واقامة واحدة، وتحمل رواية الاذان والاقامتين على من تعشى او فَصَلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِأَمْرٍ آخَرَ.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ

أى وقوف المزدلفة ركن. ﴿قوله لَيْلَةَ جَمْعٍ﴾ أى ليلة العيد قبل طلوع الفجر، واورد صاحب المشكوة هذا الحديث بلفظ (من ادرك عرفة ليلة جمع قبل طلوع الفجر) فيه دلالة على ركنية وقوف عرفة، ولا نزاع فيه، انما النزاع فى امرين، الامر الاول المبدء فمبدء الوقوف طلوع الفجر عند احمد، وزوال الشمس عند الجمهور، والامر الثانى الفرق بين الليل والنهار، فلا فرق بينهما عند احمد فمن وقف فى النهار دون جزء من الليل فلا يلزم الدم عليه، وقال ابو حنيفة والشافعى النهار اصل والليل تبع، فمن وقف بالنهار دون جزء من الليل يلزم عليه الدم وقال مالك بالعكس، فمن خرج من عرفات قبل الغروب ولم يرجع حتى يتداركه بجزء من الليل فانه الحج، وحديث الباب الاول وان ذكر فيه ليلة الجمع لكن لا يدل على ركنية وقوفه، اللهم الا ان يقال ان معناه من جاء المزدلفة ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج، فحينئذ يدل على

ركنية المبيت بالمزدلفة وهو مذهب الشعبي والنخعي وعلقمة وبعض الشافعية، وقال احمد انه واجب يجب بتركه الدم وقال الشافعي سنة، وعند الحنفية المبيت بها سنة مؤكدة، والوقوف بعد الفجر واجب وجاز تركه لاهل العذر. ﴿قوله حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ اى صلاة الفجر، ﴿قوله مِنْ جَبَلِي طَيِّئٍ﴾ اى جبل اجاء، وجبل سلمى، ﴿قوله مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ﴾ اى فى وادى عرفات، اعلم ان الجبل بالجيم ما اجتمع من حجارة، والحبل بالحاء ما اجتمع من رمل، وهو المشهور فى الرواية ﴿قوله لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ ظاهره دليل احمد بعدم الفرق بين الليل والنهار، لكن اذا لوحظ معه فعل الرسول وهو الوقوف بالنهار وجزء من الليل فيدل على كون الليل تبعاً للنهار. ﴿قوله وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى يَرْفَعَ﴾ جواز تركه لاهل العذر دليل على عدم ركنية ﴿قوله وَقَضَى تَفَثَهُ﴾ التفث هو الوسخ وقيل بل ازالة الوسخ، وقيل هو المناسك فعلى الاول لا بد من تقدير المضاف، اى قضى ازالة تفثه، وانما عبر بالقضاء، لمضى الزمان المضروب لازالته فكان ازالة بعده قضاء لما فات، وعلى الثانى والثالث معناه واضح.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ

﴿قوله فِي ثَقَلٍ﴾ هو متاع المسافر وحشمه، ﴿قوله ضَعْفَةٌ أَهْلِهِ﴾ اى النساء والصبيان والمشائخ العاجزون واصحاب الامراض كما فى العينى، رخص لهم ترك الوقوف واما الصحيح الذى يتركه لاعانة الضعفة فلم يخصه الحديث ولا الفقه فالاصل ان يجب عليه الدم. ﴿قوله حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ﴾ قال النخعي والثورى لا يجوز رميها قبل طلوع الشمس بدليل حديث الباب، وقال ابو حنيفة واحمد جاز الرمي بعد طلوع الفجر ويندب بعد طلوع الشمس، وقال مالك يحل الرمي بطلوع الفجر، وقال الشافعي جاز الرمي من نصف الليل صرح به القاضى عياض تمسك النخعي والثورى بمفهوم حديث الباب، ولم ينظرا الى الروايات المخالفة، وتمسك الحنفية واحمد بما رواه البخارى عن ابن عمر، (فمنهم من يقدم منى لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رموا الجمرة)، (١) وبما روى الطحاوى والبيهقى بسند صحيح (وان لا يرموا الجمرة الا مصبحين)، (٢) واخرج الطحاوى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال (بعثنى النبى صلى الله

١ - رواه البخارى فى كتاب الحج، باب من قدم ضعفة اهله بليل فيقفون بالمزدلة ويدعون.

٢ - رواه البيهقى فى سننه الكبرى، كتاب الحج، باب الوقت المختار لرمى جمرة العقبة، ورواه الطحاوى فى شرح معاني الآثار. كتاب الحج، باب وقت رمى الجمرة العقبة للضعفاء الذين يرخص لهم فى ترك الوقوف بالمزدلفة

عليه وسلم مع اهله وامرئ ان ارمى مع الفجر)، (١) ويؤيدنا ما رواه ابوداؤد في حديث اسماء (انا رمينا الجمرة بليل وغلستا)، (٢) ويجمع بين الروايات بحمل رواية الرمي بعد طلوع الشمس على الندب، وبحمل رواية الرمي قبل الطلوع على الاجزاء، ويين الامرين في وقت واحد، وتمسك الشافعى بما رواه ابوداؤد (ان ام سلمة رضى الله تعالى عنها رمت الجمرة قبل الفجر)، (٣) قلنا : جاز ان يكون المراد قبل صلوة الفجر، او هو مخصوص بها.

بَابُ

هكذا وقع في النسخ الهندية و وقع في النسخة الحلبية (بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ ضَحَى) وهو الصواب.

فائدة : رمى جمرة العقبة يوم النحر بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس جائز مع الاساءة، وبعد طلوع الشمس الى الزوال مسنون، وبعد الزوال الى الغروب لا يكره ولا يسن ومن الغروب الى طلوع الفجر الثاني مكروه، الا في حق النساء والضعفاء فانه لم يكره، و وقت رمى الجمار الثلث في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق من زوال الشمس الى طلوع الفجر الثاني وفي اليوم الثالث من ايام التشريق من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا ان ما قبل الزوال مكروه وما بعده مسنون، كما في شرح الباب، وهذه ظاهر الرواية عن الامام الاعظم رحمه الله، وروى عن ابى حنيفة جواز الرمي قبل الزوال في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق، ذكرها الحاكم في المنتقى، نعم الافضل هو الرمي بعد الزوال، وروى عنه الرمي قبل الزوال في اليوم الثاني من ايام التشريق لمن اراد النحر في اليوم الثاني، وهذه رواية الحسن عنه، والعمل بهاتين الرواتين او بواحدة منهما غير جائز، كما في ارشاد السارى، فافهم.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى واحمد والحاصل ان الافاضة على وجه السنة ان يكون بعد الاسفار من المشعر الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو بمزدلفة لا يكون مخالفاً للسنة وذهب

١ _ رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار، كتاب الحج، باب وقت رمى جمرة العقبة للضعفاء الذين يرخص لهم في ترك الوقوف بالمزدلفة .

٢ _ رواه ابوداؤد في كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع.

٣ _ رواه ابوداؤد في كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع.

مالك الى استحباب الافاضة قبل الاسفار، وحديث الباب حجة عليه.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْجِمَارَ الَّتِي تُرْمَى بِهَا مِثْلُ حَصَى الْخَذَفِ

هذا القدر هو المسنون، وروى احمد والنسائي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع القط لي فلقطت له حصيات من حصي الخذف، وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابن عباس رضى الله تعالى عنه في ثقل من جمع بليل كما مر، اللهم الا ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يلتقط بعد وصوله الى منى، وقال ابن قدامة كان ابن عمر يأخذ الحصى من جمع وفعله سعيد بن جبير، وروى عن ابن عمر انه غسله وكان طاوس يفعله.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّمْيِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ

قد علمت الروايات الثلاث سابقاً، فعلى ظاهر الرواية من نفر قبل الغروب يوم النفر الاول جاز بلا كراهة بدليل القرآن واذا غربت الشمس فيكره له الخروج، ولو خرج قبل طلوع فجر يوم النفر الثاني فلا يلزم عليه الدم في ظاهر الرواية خلافاً لما رواه الحسن من وجوب الدم وهو مذهب الائمة الثلاثة، واذا طلع عليه الفجر وجب عليه الرمي في يومه ذاك، فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة التزيهية، ووجه الصحة اما الاستحسان واما ما رواه البيهقي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه اذا انتفج النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدر، والانتفاج بالجيم الارتفاع، والحديث ضعفه البيهقي في سنده طلحة بن عمر و وضعفه ولكنه من الحفاظ ولا يتهم بالكذب فلا يترزل حديثه عن الحسن، وقال ابو يوسف ومحمد وغيرهما لا يصح الرمي قبل الزوال في هذا اليوم ايضاً اعتباراً باليومين.

بَاب مَا جَاءَ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا

قال النسفي في الكثر كل رمى بعده رمى فماشياً والاً فراكباً وحقق في البحر انه مذهب ابى يوسف، وقول ابى حنيفة ومحمد على ما في الخانية افضلية الركوب مطلقاً، وعلى ما في الظهيرية افضلية المشى مطلقاً واليه ميلان ابن الهمام وجعل الرمي راکباً مثل الطواف راکباً.

بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ

اجمعوا على انه من حيث رماها جاز، والافضل الكيفية التي وردت في حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ﴿قوله اسْتَبْطَنَ الْوَادِي﴾ اى وقف في بطن الوادى. ﴿قوله وَاسْتَقْبَلَ الْكُعْبَةَ﴾ وفي رواية البخارى ومسلم والنسائى (فجعل البيت عن يساره) قال الحافظ وهو الصحيح، ورواية الترمذى شاذ، وفي اسناذه المسعودى وقد اختلط. ﴿قوله الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ﴾ خصها بالذكر لان معظم المناسك مذكور فيها. ﴿قوله لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ اى هى اذكار فعلية، وتذكار واعلام لطاعته، ورد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً قال لما اتى ابراهيم خليل الله المناسك عرض له الشيطان عند الجمرة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ فى الارض، ثم عرض له عند الجمرة الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ فى الارض، ثم عرض له عند الجمرة الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ فى الارض، قال ابن عباس رضى الله تعالى عنه الشيطان ترجمون، وملة ابيكم ابراهيم تبعون، رواه ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم، واللفظ له، وقال صحيح على شرطهما، ولعل اطلاق الجمرة عليها باعتبار ما يؤل اليه.

فائدة : الجمرة عبارة عن موضع اجتماع الحصى وهو ماحول شاخص الاولين (يقال له فى السليمانية _ سلى _ مناره) والخارج من العقبة، واما الموضع الذى تحت الشاخص من الارض فهو موضع الرمى عند الحنفية حتى لو لم يكن شاخص ورمى ماتحته من الارض لكفى كما صرحوا به، وقد مر اصل السعى والاسراع فى باب ما جاء فى السعى بين الصفا والمروة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمَى الْجِمَارِ

﴿قوله عَنْ قَدَامَةَ﴾ اسلم قديماً وسكن بمكة ولم يهاجر، ﴿قوله لَيْسَ ضَرْبٌ﴾ اى ضرب الناقة والمنع بالعنف، ﴿قوله وَلَا طَرْدٌ﴾ اى طرد الناس، والدفع باللفظ، واعاذنا الله تعالى مما احدث الشرار فى تلك الاعصار.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ

البدنة عند الحنفية هى الناقة والبقرة هكذا نقل عن الخليل والجوهرى، وقد تخص بالناقة لقريئة خارجية كما فى حديث الرواح الى الجمعة، وبقية الائمة يخصصونها بالابل، ﴿قوله عَنْ سَبْعَةٍ﴾ وهو مذهب الجمهور، وقال اسحاق ان الجزور يجزئ عن عشرة لما رواه رافع من حديث الشيخين ان النبى صلى الله عليه وسلم قسم فعدل عشرة من الغنم بغير، ولما رواه ابن ماجه

والترمذى من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه، وأجيب عن حديث رافع انه وارد في القسمة دون الاضحية وهو واضح، والجواب عن حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان في اسناد حديث ابن ماجة هدبة بن عبد الوهاب، صدوق ربما يهيم وفي اسناد الترمذى حسين بن واقد، ثقة له اوهام، فلا يقاوم حديث الباب وحديث مسلم او كان هذا في اول الامر ثم نسخ، او هى واقعة حال لا عموم لها فالأخذ بالضابطة العامة اقوى، وقيل غير ذلك.

فائدة: تجوز الشاة الواحدة عن اهل بيت واحد وكذا البدنة وان كانوا اكثر من سبعة عند احمد، وسيأتى ان شاء الله تبارك وتعالى.

بَاب مَا جَاءَ فِي اشْعَارِ الْبَدَنِ

الاشعار لغة الاعلام وعرفاً ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته، والحكمة فيه التميز عند الاختلاط، والمعرفة عند الضلالة، وترك السارق اياها، وأكل المساكين منها عند الهلاك في الطريق والاشعار سنة عند الجمهور، ونسبت الكراهة الى ابي حنيفة، وأجيب عن دليل الجمهور أولاً بان حديث الاشعار منسوخ بالنهى عن المثلة، وفيه نظر لان المثلة هى قطع العضو، وليس في الاشعار قطع العضو، ولان النهى عن المثلة ورد قبل حجة الوداع بكثير، واشعر النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، ولان احكام حجة الوداع وجدت فيها الخصوصيات دون المنسوخات، وأجيب عنه ثانياً بان اشعار النبي صلى الله عليه وسلم كان لمصلحة ان الكفار لا يتعرضون الى الهدايا التي اشعرت، وفيه نظر لان حجة الوداع كان عند ظهور الاسلام ومغلوية المشركين، وأجيب عنه ثالثاً بانه اراد من الكراهة الكراهة التزيهية، وفعله محمول على بيان الجواز، وفيه نظر لانه لما لم يثبت النهى عن الاشعار فما الباعث على حمله على التزيه، وأجيب عنه رابعاً بأنه اراد كراهة اثار الاشعار على التقليد، وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الاشعار والتقليد وكذا ابن عمر يجمع بينهما، رواه البخارى، وأجيب عنه خامساً بانه كره اشعار اهل زمانه لانهم يجاوزون حد الجواز بحيث يخاف منه هلاك البدنة ذكره الامام الطحاوى في شرح معاني الآثار وهو اعلم بمذهب الائمة لاسيما ابا حنيفة.

اعلم ان الاشعار مشروع لكنه ليس بنسك بدليل ما روى ابن ابي شيبة في مصنفه بأسانيد جيدة عن عائشة رضى الله تعالى عنها وابن عباس رضى الله تعالى عنه ان شئت فاشعر وان شئت فلا، كما في العمدة وفتح البارى، «قوله وَتَقُولُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ» تَدَبُّ وكيع مع الامام ابي حنيفة فلم يصرح بالبدعة لما نقل عنه وَأَبْهَمَ الامر بالنسبة الى اهل الرأى، وقد مر في اول الكتاب انه

كان يفتى بقول أبي حنيفة، وكذا كان يحيى بن سعيد القطان يفتى بقول أبي حنيفة أى فيما لم يظهر له وجه من النسبة.

اعلم ان الامام الترمذى لا يذكر اسم الامام الاعظم عند ذكر اسماء ارباب المذاهب، فقليل الوجه فيه ان الامام الاعظم لا يحتاج الى التشهير بخلاف سائر الائمة، وقيل الوجه فيه ان الامام الاعظم من اصحاب الرأى عنده دون اهل الحديث والامام الترمذى يذكر اسماء ائمة اهل الحديث، وهذا الوجه هو الوجه الوجيه ولكن هذا الزعم باطل لان الامام ابا حنيفة لم يأخذ قط بالرأى فى مقابلة الحديث ولم يجوزه، ومن ادعى فليأتوا بالمثال، ولن يأتوا به ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، نعم يترك الامام ابو حنيفة العمل بحديث حديث يؤيده القياس، وهو دأب كل امام، نعم ذكر الامام الترمذى اسم الامام الاعظم فى موضعين، فى باب المسح على الجوربين فى نسخة عابد السندى، وفى باب اشعار البدن، وفى كليهما ايهام ما لا يضر الامام الاعظم رحمه الله.

فائدة: قال الامام عبدالوهاب الشعرائى فى الميزان الكبرى قد روى الامام ابو جعفر الشيزامارى بالسند المتصل الى الامام ابي حنيفة: (كذب والله وافترى علينا من يقول عنا اننا نقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى القياس وكان رحمه الله يقول نحن لانقيس الا عند الضرورة الشديدة وذلك انا ننظر اولاً دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة واقضية الصحابة فان لم نجد دليلاً قسنا حينئذ) وفى رواية اخرى كان يقول: (ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين بآبى هو وأمى وليس لنا مخالفته، وما جاءنا عن اصحابه تخيرنا، وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال) انتهى.

بَاب

﴿قوله أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنْ قُدَيْدٍ﴾ يعارض فى الظاهر بما فى الصحيحين، عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم ساق معه الهدى من ذى الحليفة، وكذا رجح الترمذى روايته موقوفاً، كيف وقد تفرد به يحيى بن اليمان وكان يخطئ كثيراً وقد تغير كما فى التقريب، وقديد مصغراً موضع بين مكة والمدينة كما يقوله ابن الاثير.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ لِلْمَقِيمِ

﴿قوله ثُمَّ لَمْ يُحْرَمِ﴾ وهو مذهب اهل العلم الا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ولعله لم يبلغه الحديث.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْغَنَمِ

لا يقلد الغنم عندنا وعند مالك وهي رواية عن احمد وهو مذهب الثوري والاوزاعي خلافاً للشافعي، واحتج بحديث الباب، وقال الجمهور ان هذه الرواية تفرد بها الاسود، ولم يروها اهل بيت عائشة اى عروة وعمرة وغيرهما، ورواية تقليد البدن يرويها غير واحد، ورواية من توبع اقوى من رواية من لم يتابع، وكذا ما وقع عليه التعامل اولى مما لم يقع عليه التعامل، ولا يبعد ان يقال ان الثابت في حديث الباب التقليد بالعهن وباخيظ المفتول ولم ينكره الجمهور، والمنكر هو التقليد بالنعلين والحديث لا يثبت، او ان يقال ان الجمهور ينكرون كونه سنة مؤكدة، ومحض فعل الرسول لا يثبت، فافهم، ﴿قوله غَنَمًا﴾ هذا اللفظ من تصرف الرواة، او يقال بصحة الحال من المضاف اليه مطلقاً.

بَاب مَا جَاءَ إِذَا عَطَبَ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ

﴿قوله عَنْ نَاجِيَةٍ﴾ قال السيوطي اسمه ذكوان، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم بناجية حين نجا من قريش، وليس له في الكتب الا هذا الحديث، قال صاحب التهذيب الخزاعي والاسلمي شخص واحد، ورد عليه الحافظ ابن حجر، وقال هما صحابييان وان كلا منهما وقع له استصحاب البدن، واللذى روى عنه عروة خزاعي وقيل اسلمي، واللذى روى عن المجزأة هو الاسلمي بلاخلاف وكلام الواقدي يدل على انه عليه الصلوة والسلام بعث مع الاسلمي سبعين بدنة من المدينة، وكلام صاحب الهداية والحافظ ابن مندة يدل على ان هذا البعث كان من الحديبية الى الحرم حين الحصر، ويمكن الجمع بالتوزيع في محل البعث، او بيعت كل منهما على بعض، ﴿قوله بِمَا عَطَبَ﴾ اى قرب الى الهلاك، اعترته آفة تمنعه من السير ﴿قوله ثُمَّ خَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا فَيَأْكُلُوهَا﴾ وفي مسلم من حديث ذؤيب، (ولا تطعمها انت ولا احد من اهل رفقتك)، (١) اى لانك غنى وكذا رفقتك اغنياء، واخرج محمد في كتاب الآثار عن عائشة رضى الله تعالى عنه موقوفاً (أكلها أحب الي من تركه للسباع)، قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان واجباً فاصنع به ما شئت وعليك مكانه، اى ابدله بهدى آخر مكانه، وان كان تطوعاً فتصدق به على الفقراء، فان كان ذلك في مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره وأغمس نعله في دمه ثم اضرب به صفحته، ثم خل بينه وبين الناس يأكلون، فان أكلت منه فعليك مكان ما أكلت، وان شئت

١ - رواه مسلم في كتاب الحج، باب ما يفعل بالهدى اذا عطب بالطريق.

صنعت ما به احببت وعليك مكانه، لاسيماً اذا كان في موضع لم يوجد فيه الفقراء ولا يرجى مجيئهم وهو محمل اثر عائشة رضى الله تعالى عنها، ومثله مذهب احمد كما في المغنى، وقال الشافعى رحمه الله ان كان هدى تطوع كان له ان يفعل فيه ما شاء، وان كان نذراً زال ملكه عنه وصار للمساكين فلا يجوز بيعه ولا ابداله بغيره، كما في المذهب وشرح مسلم للنووى، وما ذكره الترمذى عن الشافعى واحمد رحمهما الله فعله قول منهما، ومذهب مالك قريب من مذهب الحنفية، والمراد من بعض اهل العلم في كلام الترمذى هو مالك رحمه الله.

فائدة : عندنا جاز لارباب الهدايا الأكل من هدى التمتع والقران والتطوع دون غيرها، هذا اذا بلغت محلها، واما ما هلك في الطريق فذكر حكمها آنفاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ

جاز ركوبها عند الحاجة عند الشافعى واحمد ومالك، ولم يجز عندنا إلا عند الاضطرار لحديث جابر رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (اركبها بالمعروف اذا ألجئت إليها)، رواه مسلم وابوداؤد (١)، ولما اخرج محمد بن عروة موقوفاً (فمن ليس معه مركوب وقدر على المشي يركب عليها عند الجمهور خلافاً للحنفية) قوله **إِنَّهَا بَدَنَةٌ** وزعم ان البدنة لا ينتفع بها، **قوله اركبها** ظاهره حجة الجمهور والتاويل بكونه مضطراً تاويل حسن.

بَاب مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْحَلْقِ

قوله ثم ناول الحالق شقه الأيمن فحلقه فأعطاه أبا طلحة اسم الحالق معمر بن عبد الله ذكره البخارى، واما خراش بن امية فالصحيح انه حلقه يوم الحديبية كما في العيني، وفي الحديث دلالة على استحباب البداءة بيمين المخلوق وهو المختار عندنا، وقد روى رجوع الامام عن القول ببداءة يمين الحالق، ولو قام الحالق وراء المخلوق لارتفع الخلاف.

اعلم ان ظاهر حديث الباب ان شعر شقيه اعطاه اباط طلحة، وهو مصرح رواية مسلم، وفي رواية حفص بن غياث انه عليه الصلوة والسلام (قسم الايمن بين من يليه) فوزع بعضه بين الناس، وخص ابا طلحة بما بقى وامره ان يعطى كله او بعضه أم سليم، وفي رواية واعطى الايسر ام سليم، ويمكن ان يجمع بانه ناول ابا طلحة كلا من الشقين فاما الايمن فوزعه بامر به بين الناس،

١ - رواه مسلم في كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج اليها، ورواه ابوداؤد، في كتاب المناسك، باب في ركوب البدن.

واما الايسر فوزع بعضه بين الناس وخص ابا طلحة بما بقى وامره ان يعطى كله او بعضه ام سليم لتجعله في طيبها، ورجح العراقي توزيع جانب الايسر لاتفاق الشيخين عليه، وفي الحديث دلالة على التبرك بعشره، وروى البخارى عن عبيدة السلماني لان تكون عندى شعرة منه احبَّ اِلَيَّ من الدنيا وما فيها، وذكر العيني في العمرة ان خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه جعل في قلنسوته من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يدخل بها في الحرب ويستنصر ببركته.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ

اتفقوا على جواز التقصير وعلى افضلية الحلق واختلفوا في مقدار الواجب من الحلق والتقصير فقال مالك بوجوب جميع الرأس وهى رواية عن احمد، وروى عنهما وجوب اكثره، وقال الشافعى بوجوب حلق ثلاث شعرات، وقال ابو حنيفة بوجوب رבעه، و الاصلع وكذا من حلق قريبا يجب عليه امرارالموسى عندنا تشبيهاً بالخالقين واتيأنا بالمأمور به ما استطاع، ﴿قوله قَالَ رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ﴾ قاله في الحديبية عندابن عبدالبير، وفي حجة الوداع عند النووى وفي كليهما عند القاضى عياض، وصوبه الحافظ البدرالعيني والحافظ ابن حجر، ﴿قوله مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ او ثلاثاً، او قال في الرابعة والمقصرين.

فائدة : وفي الباب وشرحه واما التقصير فاقله قدر اغملة، انتهى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْقِ لِلنِّسَاءِ

وفي شرح الباب التقصير واجب لمن لكراهة الحلق كراهة تحريم في حقهن الا لضرورة، ﴿قوله نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا﴾ وما رواه مسلم في الطهارة في قدر الماء في الغسل، (وكان ازواج النبی صلی الله عليه وسلم يأخذن من رؤسهن حتى تكون كالوفرة)، (١) فلايدل على التحليق، واختلفوا في توجيه الحديث، فقال القاضى عياض وغيره فعلمن هذا بعد وفاة النبی صلی الله عليه وسلم لتركهن التزين، وقيل محمول على كثرة اعتمادهن، وقيل العجائز يسقط شعرها حتى صار كالوفرة كما هو مشاهد، وقيل يعقدن شعورهن على الرأس من غير ان يتخذنها ضفائر، فانقيل اخرج الزيلعى وابن سعد ان ميمونة قد حلق رأسها في الحج فكان رأسها مجمماً اى كانت شعرها جمّة، قلنا : أريد منه المبالغة في التقصير بقرينة

١ _ رواه مسلم في كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل

آخر الحديث، وقيل فهين عن الحلق هي ارشاد، فلا يحرم اذا ارادت ترك الزينة، ﴿قوله حديثُ عَلِيٍّ فِيهِ اضْطِرَابٌ﴾ اختلف في ارساله واسناده، ثم المسند فيه اضطراب هل هو من مسند علي او عائشة، لكن لا يبعد ان يقال ان ههما ثقة وزيادة الثقات معتبرة، على ان لهذا الحديث شواهد من حديث ابن عباس وعائشة وعثمان رضى الله تعالى عنهم، والحكم متفق عليه بين الائمة.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ

أَوْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ

﴿قوله فَقَالَ اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ﴾ ليس معنى الامر طلب ايجاد ما يوجد، لان ايجاد الموجود غير ممكن، وليس معناه التحضيض في المستقبل لانه لا ينبغي الترغيب في ترك الواجب او السنة المؤكدة، بل معناه تطيب نفس السائل عما مضى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ

قَبْلَ الزِّيَارَةِ

﴿قوله بِطَيِّبٍ فِيهِ مِسْكٌ﴾ قال ابو حنيفة والشافعي واحمد يجوز استعمال الطيب قبل الاحرام بما شاء من طيب سواء كان يبقى عينه كالمسك او اثره كالبخور اولا وقال مالك ومحمد بن الحسن يكره الطيب للمحرم اذا يبقى اثره واختاره الطحاوى، وحديث الباب حجة للجمهور، ﴿قوله فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَمٌ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ﴾ واستثنى مالك الطيب ايضا، وهى رواية عن ابى حنيفة، وقال صاحب الهداية يحل له النساء بالحلق السابق لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء، والوجه فيه ان الطواف ليس من محظورات الاحرام، فلا يصلح للتحليل.

بَاب مَا جَاءَ مَتَى تُقَطَّعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ

قال ابو حنيفة والشافعي يقطعها مع اول حصة يرميها، وحديث الباب حجة لهما والصريح لهما ما رواه البيهقي من حديث عبدالله، وفيه فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصة، وقال احمد لا يقطعها حتى يرمى جمرة العقبة باسرها، لما رواه ابن خزيمة عن الفضل بن عباس مرفوعا وفيه ثم قطع التلبية مع آخر حصة، لكن قال البيهقي هذه الزيادة غريبة وقال الذهبي فيه نكارة، وقال مالك يقطعها اذا راح الى الموقف يوم عرفة.

بَاب مَا جَاءَ مَتَى تُقَطَّعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْعُمْرَةِ

قال ابو حنيفة يقطعها اذا استلم الحجر الاسود، وقال الشافعي واحد لا يقطعها حتى يفتح الطواف، وقال مالك ان احرم من الميقات قطعها اذا دخل الحرم، وان احرم من التعميم او الجعرانة قطعها اذا دخل بيوت مكة او اذا دخل المسجد. ﴿قوله حسنٌ صحيحٌ﴾ فان قيل : في اسناده محمد بن عبدالرحمن بن ابي ليلى وهو سيئ الحفظ، قلنا : لعل الترمذي نظر الى قرائن خارجية مثل تمسك الائمة بحديثه هذا.

بَاب مَا جَاءَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِاللَّيْلِ

﴿قوله عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ﴾ قال ابن حزم ابو الزبير يدلّس في ما لم يقل فيه اخبرنا او حدثنا او سمعت، ﴿قوله أَخَرَّ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ﴾ معارض بما رواه ابن عمر عند مسلم، وما رواه جابر عند مسلم وما روته عائشة عند ابي داود، كل هذه الروايات تدل على انه افاض يوم النحر فهاراً، فترجح هذه الروايات لكونها اصح واثبت، وتحمل هذه الروايات على الطواف يوم النحر، اى طواف الزيارة، ويحمل حديث الباب على بقية ايام النحر او يحمل حديث الباب على التأخير الى ما بعد الزوال لا على ما بعد الغروب، وقال ابن حبان طاف طواف الزيارة ثم رجع الى منى فصل الظهر، ثم بعد صلاة العشاء رقد رعدة ثم ركب الى البيت ثانياً وطاف طوافاً آخر بالليل، وقد روى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة من ليالى منى، وفيه ان الطواف الثانى وما سواه لا يسمى طواف الزيارة.

اعلم انه اختلفت الروايات في صلاته صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر يوم النحر، فحديث ابن عمر صريح في انه صلى الظهر بمنى، وحديث عائشة وجابر صريح في انه صلى الظهر بمكة فيرجح حديث الاكثرين لاسيماً حديث عائشة او يقال انه صل الفرض بمكة ثم ركب الى منى فوجدهم يصلون فصلّى خلف رجل مقتدياً به او يقال ان عند الاختلاف ترجح صلاته بمكة لثبوت مضاعفة الاجر فيه

بَاب مَا جَاءَ فِي نَزُولِ الْأَبْطَحِ

الابطح هو المحصب ويسمى الخيف وخيف بنى كنانة، وهو سنة عندنا كما صرح به الامام السرخسى وصاحب الهداية، وحكى الامام النووى استحبابه عن الشافعي ومالك، وما روى عن ابن عباس وعائشة رضى الله تعالى عنهما ان التحصيد ليس بشئ فمعناه انه ليس من المناسك

الذى يلزم فعله، ﴿قوله نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ كان نزوله فيه عمداً وقصداً تذكيراً للنعمة وتحديثاً عملياً على عبده، لما رواه البخارى من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال النبی صلى الله عليه وسلم (نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر يعنى بذلك المحصب، وذلك ان قريشاً وكنانة تحالفت على بنى هاشم وبنى عبدالمطلب او بنى المطلب ان لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا اليهم النبی صلى الله عليه وسلم)، (١) لافهم كبر عليهم اكرام النجاشى جعفرأ والصحابه، وحصروا بنى هاشم فى شعب ابى طالب ليلة هلال المحرم سنة سبع من النبوة، وكانوا لا يخرجون الا من موسم الى موسم، واقاموا فيه ثلاث سنين، ثم خرجوا فى السنة العاشرة من النبوة وقصته مشهورة.

بَابُ مَنْ نَزَلَ الْأَبْطَحَ

﴿قوله أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ﴾ لا ينافى هذه الحكمة بما اشير اليه فى حديث البخارى وابى داؤد انه كان ذلك تذكيراً لنعمة الله تعالى واراءة لمكر الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ

اتفق الائمة الاربعة على ان حج الصبى لا يجزئ عن حجة الاسلام، وعليه بعد البلوغ حجة اخرى خلافاً لداؤد واتباعه، نعم يصح حجه واحرامه ويكون تطوعاً كما صرح به فقهاءنا، واذا افسد حجه فلا قضاء عليه ولا فدية عندنا، ويجب عند المالكية الفدية اذا ارتكب محظوراً. ﴿قوله وَلَئِكَ أَجْرٌ﴾ اى لك اجر التعليم ان كان مميزاً يباشر الافعال، ولك اجر النيابة ان كان غير مميز.

بَابُ

﴿قوله فَكُنَّا نُلَبِّي عَنْ النَّسَاءِ وَتَرْمِي عَنْ الصَّبَّيَّانِ﴾ ولفظ ابن ماجة (فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم) اى لافهم كانوا غير مميزين، اعلم ان الائمة اجمعوا على ان النساء لا يلبي عنهن احد بل يلبن عن انفسهن، وحديث الباب ضعيف، اشعث بن سوار ضعيف، وتاويله واضح اى نرفع الصوت بالتلبية دون النساء فكأنما نحن صرنا نائبين عنهن.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيِّتِ

من فرض عليه الحج ثم عجز، يأمر غيره ان يحج عنه، ولومات اوصى بالحج وان تبرع عنه احد الورثة بما له يرجى من فضل الله تعالى براءة ذمته. ﴿قوله إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ﴾ قد مر بيان هذه المسئلة في باب ايجاب الحج بالزاد والراحلة، فليراجع. ﴿قوله قَالَ حُجِّي عَنْهُ﴾ ولم يسئلهما أحججت عن نفسك، ففيه ما يدل على انه يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه، وهو مذهب ابي حنيفة ومالك، وروى عن احمد خلافاً للشافعي، واحتج بما رواه ابوداؤد (ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة، قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة)، (١) قلنا : ان هذا ليس بمرفوع بل موقوف على ابن عباس رضى الله تعالى عنه كما صرح به الطحاوى واحمد وابن المنذر، ولوسلم رفعه لقلنا انه محمول على الندب والعزيمة. ﴿قوله وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ﴾ ايضاً اشارة الى انه مضطرب سنداً.

بَاب مِنْهُ

﴿قوله وَلَا الظَّنَّ﴾ بفتح الظاء المعجمة وسكون العين الراحلة والركوب على الراحلة، ثم يطلق على السير مطلقاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةً هِيَ أَمْ لَا

العمرة في اللغة الزيارة وشرعاً زيارة البيت الحرام بشروط مخصوصة وهى سنة عندنا وعند مالك ألا انها تكره في خمسة أيام وصحح في الجوهرة الوجوب، وهى فريضة عند الشافعي واحمد في المشهور عنه، ويكفى اداءها في التمتع والقران، ثم انه جاز تكرارها عندنا وعند الشافعي مطلقاً، وقال مالك يكره ان يعتمر في السنة الواحدة اكثر من عمرة واحدة ونقل الاثر عن احمد اذا اعتمر فلا يعتمر بعد ذلك الى عشرة ايام ليتمكن حلق الرأس فيها، ونص على ان اهل مكة ليست عليهم عمرة. ﴿قوله حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ وفيه نظر لان حجاجاً تركه ابن المبارك ويحيى القطان واحمد وابن معين، وقال البيهقي رفعه خطأ، وقال الزين العراقي لعل الترمذى انما حكم عليه بالصحة لحجته من وجه آخر من طريق عبدالله بن عمر العمرى، والعمرى وان كان ضعيفاً لكنه تابعه عبيدالله بن المغيرة عند الدارقطنى، فحديث الباب يؤيدنا وكذا يؤيدنا ما رواه ابن ابى شيبه

عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه موقوفاً (الحج فريضة والعمرة سنة) واما قوله تعالى (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) فلا يفيد الفريضة كما مر في اوائل ابواب الحج.

بَابُ مِنْهُ

﴿قوله دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ﴾ اى اجازت العمرة في اشهر الحج الى يوم القيامة، والمقصود به ابطال زعم الجاهلية، ﴿قوله وَأَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ﴾ ولا يدخل فيها يوم النحر عند الشافعى، ويدخل فيها عندنا وعند احمد، ويدخل فيها شهر ذى الحجة بكمال عند مالك والشافعى في قوله القديم، ويؤيده ظاهر القرآن، وروى ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير، كما في عمدة القارى عن الدارقطنى، وهى رواية عن ابن عمر كما في عمدة القارى عن ابن جرير وابن ابى حاتم، واما ما رواه الحافظ ابن مردويه عن ابى امامة مرفوعاً من انها شوال وذو القعدة وذو الحجة، ففي سنده حصين بن المخارق وهو متهم بالوضع فعند مالك جاز تاخير طواف الزيارة الى آخر الشهر من غير عذر الحيض والنفاس، وعندنا يجب الدم بالتاخير عن ايام النحر اذا كان لما سوى الحيض والنفاس، ومذهب الشافعى رواه البخارى عن ابن عمر تعليقاً قال هى شوال وذى القعدة وعشر من ذى الحجة وكذا رواه ابن جرير والحاكم في مستدركه عن ابن عمر، كما في عمدة القارى، فاراد الشافعى منه عشر ليال، وعندنا وعند احمد يدخل فيه يوم النحر، لان العدد المتوسط اذا لم يذكر معه التمييز يجوز فيه الوجهان، اى عشر ليال او ايام، فنحمله على الايام لان يوم النحر وقت للركن وهو طواف الزيارة، ولان يوم الحج الاكبر فسر بيوم النحر.

اعلم ان مدار الخلافة ان المراد بوقته وقت مناسكه من غير كراهة او وقت احرامه، والشافعى رحمه الله على الاخير والاحرام لا يصح بعد طلوع فجر يوم النحر لعدم امكان الاداء، والجمهور على الاول فعندنا اشهر الحج ما يؤدى فيه مناسك الحج من غير كراهة، واليوم العاشر وقت اداء الرمي والحلق وغيرهما، وغيرها من بقية ايام النحر وان كان وقتاً لذلك ايضاً، الا انه خصص بالعشر اقتضاء لما روى في الآثار من ذكر العشر، ولعل وجهه ان المراد الوقت الذى يتمكن فيه المكلف من الفراغ عن مناسكه بحيث يحل له كل شئ وهو اليوم العاشر، وما سواه من بقية ايام النحر فللتيسير في اداء الطواف ولتكميل الرمي، كما في تفسير العلامة الآلوسى.

﴿قوله لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ﴾ عند الشافعى لا يصح الاحرام بالحج الا في اشهر الحج خلافاً لابي حنيفة ومالك واحمد، فعندهم يصح الاحرام ويكره، وما رواه

البخارى عن ابن عباس تعليقا، قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في اشهر الحج، ورواه الدارقطنى وابن خزيمة عنه موصولا، قال لا يصلح ان يحرم احد بالحج الا في اشهر الحج، يفيد الكراهة دون عدم الصحة، ﴿قوله وَأَشْهُرُ الْحُرْمِ﴾ قال سفيان الثورى هذا شئ منسوخ، ولا بأس بالقتال في الشهر الحرام، وقال عطاء ما يحل للناس ان يغزوا في الحرم ولا في الشهر الحرام الا ان يقاتلوا فيه، وقال الآلوسى والامة اليوم على خلافه في سائر الامصار، وقال الجصاص في احكام القرآن، انه لا يحل ان يتدئ فيها بالقتال لمن لم يقاتل، ونسب هذا القول الى ابن تيمية وابن القيم.

بَاب مَا ذَكَرَ فِي فَضْلِ الْعُمْرَةِ

﴿قوله عَنْ سُمَيٍّ﴾ قال ابن عبدالبر تفرد به سمي، فهو من الغرائب، ﴿قوله تُكْفَرُ مَا بَيْنَهُمَا﴾ ومن لم يكن له ذنب فيخفف بها من كبائره او يرفع بها درجاته، ﴿قوله وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ﴾ وهو الحج الذى وفيت احكامه و وقع موقعا طلب من المكلف على الوجه الاكمل، كما فى القرطبي.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ

التنعيم موضع خارج الحرم الى جهة المدينة المنورة، ﴿قوله أَنَّ يُعْمِرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ﴾ خصه لقربه من مكة من بقية الجهات، وفيه دلالة على ان ميقات احرام المعتمر من مكة الحل دون الحرم وهو مذهب ابى حنيفة واصحابه ومالك كما فى شرح الدردير وغيره، واحمد كما فى المغنى، والشافعى كما فى الطحاوى، خلافاً للامام البخارى لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه (حتى اهل اهل مكة من مكة) وقال البدر العيني قضية عائشة تخصص هذا.

اعلم ان حديث الباب يدل على مشروعيتها من التنعيم دون الفضيلة، كيف وقد اخرج البخارى حديث عائشة (ولكنها على قدر نفقتك او نصبك)، اعلم ان الخروج الى الحل لاحرام العمرة وان لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه الا عائشة لكنه مشروع لان الدليل هو قول الرسول وفعل الرسول وتقريره ولومرة، لا انه يشترط فيه الدوام، والعادة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ

هى موضع بين مكة والطائف وهى الى مكة اقرب كما فى العيني، وقال الواقدي ان هذه العمرة كانت ليلة الاربعاء لاثنتى عشرة ليلة بقيت من ذى القعدة، ثم انصرف الى الجعرانة من ليلته، ثم سار منها يوم الخميس حتى خرج على سرف وكانت سنة ثمان بعد غزوة الفتح وغزوة

حين وهو ازن، ﴿قوله كَبَّائَتْ﴾ اى كبايت بالجعرانة وما رواه ابو داؤد (فاصبح بمكة كبائت) فوهم، ﴿قوله حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ طَرِيقٍ جَمَعَ بِيْطْنٍ سَرَفٌ﴾ طريق فاعل المجيئة وجمع صفة له ومع بمعنى فى اى حتى جاء طريق جمع طريقى مكة والجعرانة الى المدينة، حاصله ان النبى صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة فى بطن سرف حتى جاء فى الطريق طريق جمع بين طريق مكة الى المدينة وبين طريق جعرانة الى المدينة، اى وصل الى مجتمع الطريقين.

بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ

﴿قوله إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ﴾ لعله نسي واشتبه عليه، نعم ذكر الطبرى فى القرى، ان ابن عمر كان يعتمر فى رجب كل عام، ويتبع فى ذلك فعل عمر وعثمان وروى عن عائشة انها تعتمر من المدينة فى رجب، وقال ابن الصلاح روى الاعتماد فى رجب عن جماعة من السلف.

بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ

﴿قوله اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ﴾ وفى رواية البخارى (اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذى القعدة قبل ان يحج مرتين)، فله اراد عدد ما اتمه، او جعل عمرة الحديبية والقضاء واحدة او خفى عليه عمرة الجعرانة والا فانه عليه الصلوة والسلام احرم بثلاث.

بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ

﴿قوله قَالَ عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً﴾ وفى رواية لمسلم فعمرة فى رمضان تقضى حجة او حجة معى، وفى صحيح ابن حبان عمرة فى رمضان تعدل حجة معى، فى رواية ابن عباس عند ابى داؤد انها تعدل حجة معى، ومعناها انها تعدل الحجة فى الثواب لا انها تقوم مقامه فى اسقاط الفرض، فان قيل : لَمْ يَمْ يَعْتَمِرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ، قلنا : ذكر ابن القيم ان عدم اعتماره فى رمضان لعل ذلك لاجل اشتغاله بما هو اهم من العمرة وخشى على الامة من المشقة، وقد كان يترك العمل وهو يحب ان يعمل خشية الافتراض وخشية المشقة.

اعلم ان حديث ام معقل فيه اختلاف من وجوه: الاول : انه ورد فى رواية ابى داؤد انه هلك ولم يخرج معه صلى الله عليه وسلم، وفى رواية له كان ابو معقل حاجا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدم قالت، والجمع بينهما، بان المراد من القدوم هو القدوم الى البيت لا القدوم من الحج، والثانى ان بعض الروايات تدل على انها سألت بذاتها عن الحج على بعير جعله زوجها فى سبيل الله، وبعضها تدل ان زوجها سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والجمع انها

سألت أولاً بوساطة الزوج ثم سألت بالذات، والثالث : ان بعض الروايات تدل على انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خروجه الى الحج، وبعضها تدل على انها جاءت اليه بعد قدومه، والجمع انه لا منافاة بين المجيئين، والرابع : ان بعض الروايات تدل على ان زوجها جعله في سبيل الله، والجمع ان الايصاء لا يلزم ان يكون عند المرض او الموت فلا مانع ان يكون قبل المرض، والخامس : ان بعض الروايات تدل على ان الاخبار عن جعل زوجها ذلك البعير في سبيل الله كان قبل خروجه صلى الله عليه وسلم الى الحج، وبعضها تدل على انه كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم من الحج، والجمع ان ام معقل لعلها نسيت سؤالها قبل خروجه او لعل ذكر هذا السؤال بعد قدومه من الحج من تصرف الرواة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ فَيُكْسِرُ أَوْ يَعْرِجُ

الاول مضارع مجهول والثاني معلوم من العرج من باب سمع، اى اذا كان العلة خلقة، واما اذا لم تكن خلقة فبابه ضرب، واما اذا كان باب نصر فمعناه الارتقاء.

اعلم ان الاحصار في المشهور عن اكثر اهل اللغة انما يكون بالمرض دون العدو، واما بالعدو فهو الحصر، وقيل الحصر والاحصار واحد، وذهب الامام الشافعي ان الاحصار ما يكون بالعدو والاحصر ما يكون بالمرض، اعلم ان الائمة اتفقوا على ان من حبسه العدو فهو المحصر، واختلفوا في من سواه، فقال ابو حنيفة واصحابه ان من حبسه المرض او الكسر او العرج او ذهاب النفعة فهو المحصر، وهو مروى عن ابن مسعود رواه الطحاوى وابن عباس رواه الطبرى في تفسيره، وروى عنه الشافعي في مسنده انه قال لا حصر الا حصر العدو، واما من حبسه الله بكسر او مرض فليس بحصر، انتهى، لكن تأويله واضح وهوان الحبس بغير العدو لا يسمى حصرًا، بل يطلق عليه الاحصار وبه نأخذ، وقال مالك والشافعي واحمد لا يكون الاحصار الا بعده، وحديث الباب حجة عليهم، وكذا القرآن حجة عليهم لانه حقيقة في المرض ويكون العدو داخلًا فيه بالمعنى، ولان سلم انه مشترك بين المرض والعدو كما روى عن الفراء فلا يضر مذهبننا، واما اذا كان حقيقة في العدو كما قال الشافعي فيدخل فيه المرض بالدلالة.

اعلم انهم اختلفوا في حكم اخصر فقال ابو حنيفة ومحمد يبعث دمًا ويحل به اذا نحر في الحرم وهو المروى عن ابن مسعود وابن عباس كما في تفسير الطبرى ويشير اليه قوله تعالى (حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) ووجهه انه تعالى لم يقل حتى يذبح، مع كونه اخصر، وقال مالك والشافعي واحمد اذا كان الحصر بعدو فانه ينحصر هديه حيث حصر لان النبی صلى الله عليه وسلم نحر هديه في الحل

عام الحديبية، قلنا : بل ذبحه في الحرم، كما رواه الحافظ ابن حجر عن عطاء، و وافقه ابن اسحاق و رواه النسائي بسند صحيح عن ناجية بن كعب الاسلمي، والحديبية بعضها في الحرم، صرح به الشافعي وغيره، واما الحصر بالمرض فلا يحله الا الطواف بالبيت الا ان يشترط عند الاحرام.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ - بَاب مِنْهُ

اجاز الاشتراط الشافعي في اظهر قولي، وهو قول احمد خلافاً لابي حنيفة ومالك، ونقل ابن قدامة في المغني عن ابي حنيفة ان الاشتراط يفيد سقوط الدم واما التحلل فهو ثابت عنده بكل احصار. ﴿قوله فَلَهُ أَنْ يَحِلَّ وَيَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ﴾ من غير وجوب الهدى، بدليل حديث الباب، ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط عام الحديبية وعام عمرة القضاء، والجواب عن حديث الباب انه ساكت عن الهدى لا انه ناطق على عدم وجوب الهدى وفائدة الاشتراط تطيب قلبها واعلاء همتها، ويمكن الحمل على الخصوصية.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرَأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِقَاضَةِ

اي رخص لها ترك طواف الوداع بلا وجوب الدم وهو مذهب العامة خلافاً لما روى عن ابن عمر وزيد بن ثابت وعمر، ثم ثبت رجوع ابن عمر بدليل ما رواه الترمذي عنه، وثبت رجوع زيد بن ثابت في ما رواه البخاري عن عكرمة، وثبت رجوع زيد بن ثابت في ما رواه البخاري عن عكرمة، ولعل قول عمر محمول على ما اذا لم يعجلها السير لئلا يخالف قوله عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم، اعلم ان طواف الوداع واجب فيجب الدم على تاركه سوى الحائضة والنفساء، وقال مالك هو سنة لاشيئ في تركه.

فائدة : ليس على المعتمر وعلى اهل الميقات طواف الوداع.

بَاب مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ

﴿قوله إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ﴾ وكذا لا تسعى كما رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر موقوفاً، اما الطواف فلعدم الطهارة، ويزيد عليه كون الطواف في المسجد ولوطافت في حالة الحيض اثمت و وجب عليها البدنة وقضت فرض الطواف، واما السعى فلعدم كونه نسكاً الا اذا كان مسبوقاً بالطواف لا لعدم الطهارة فان الطهارة ليست من واجباته بخلاف الطواف.

بَاب مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ

طواف الوداع واجب على الحاج الآفاقي دون المعتمر وحديث الباب ضعيف تفرد به الحجاج وهو صدوق كثيرا الخطأ كما في تقريب التهذيب. ﴿قوله أَوْ اعْتَمَرَ﴾ ولم يوجد هذا اللفظ في رواية أبي داود. ﴿قوله فَقَالَ لَهُ عُمَرُ خَرَرْتُ مِنْ يَدَيْكَ﴾ أي سقطت من أجل مكروه يصيب يدك من قطع أو وجع كذا في النهاية، توضيح المقام أنه سأل عمر أولاً عن الحائض إذا لم تطف طواف الوداع، فأجاب عمر حسب رأيه أنه لا يسقط عنها، ثم ذكر الحارث في تأييد عمر حديثاً مرفوعاً، فغضب عليه عمر في هذا النوع من الاستفتاء مظنة المخالفة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فليراجع إلى حديث أبي داود فإنه أوضح من رواية الترمذي وهو محمول على العزيمة عندنا، ويستحب للحاج أن يؤخر طواف الوداع إلى وقت الخروج من مكة، فلو طاف للوداع بعد طواف الزيارة ومكث بعده شهراً أو نحوه فلا يضره لو لم يطف ثانياً.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارِنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا

اتفقوا على أن القارن يطوف طواف القدوم وطواف الزيارة وطواف الوداع، واختلفوا في طواف العمرة فقال أبو حنيفة وأصحابه يطوف طواف العمرة ويسعى لها، وحكى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود والشعبي ومجاهد وأحمد، وقال مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايتين يدخل طواف العمرة وسعيها في طواف الزيارة وسعى الحج، وحكى ذلك عن ابن عمر وجابر وعائشة، واستدلوا بحديث الباب، وبما رواه الشيخان من حديث عائشة وحديث ابن عمر، وحجتنا ما أخرجه أبو حنيفة في مسنده وابن حزم في المحلى وذكره محمد في مبسوطه عن صبي بن معبد قرن فطاف طوافين وسعى سعيين ثم أخبر عمر قال أصبت سنة نبيك صلى الله عليه وسلم، فإن قيل: إبراهيم لم يدرك صبيّاً ولا عمر فهو مرسل، قلنا: قال أبو عمر في التمهيد عن الأعمش، قلت لإبراهيم إذا حدثني حديثاً فاسنده، فقال إذا قلت عن عبد الله، فاعلم أنه غير واحد، وإذا سميت لك أحداً فهو الذي سميت، انتهى، وبمعناه في العلل الصغير للترمذي، وقال أبو عمر فعلى هذا مراسيل النخعي أولى من مسانيد، وقال البيهقي قال ابن معين مراسلات النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث الضحك في الصلاة، انتهى، على أن الانقطاع ليس بعلّة قاذحة

ولنا ايضاً حديث على اخرجہ النسائي في الكبرى، (انه طاف طوافين وسعى سعيين)، (١) وحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك، وكان حال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكشف عليه لانه بنى احرامه على احرام النبي صلى الله عليه وسلم، ولنا ايضاً حديث على اخرجہ الدارقطني مرفوعاً، وقال في سنده الحسن بن عماره وهو متروك، كان يفتي بخلاف ما يرويه، قلنا : لا يلزم على المفتي ان يترك ما لا يفتي به، على ان له اسنادين آخرين عند الدارقطني، وتعدد الطرق مما يزيل الضعف ، ولنا ايضاً حديث ابن عمر وحديث عمران ابن حصين وحديث ابن مسعود اخرجها الدارقطني مرفوعة بطرق فيها كلام، ولنا ايضاً اثر على اخرجہ محمد في موطأه، واثر ابن مسعود اخرجہ ابن ابي شيبة في مصنفه واثر سيدنا حسن بن علي اخرجہ ابن ابي شيبة في مصنفه، واثر حسين بن علي ذكره ابن حزم في المحلى، ويؤيدنا التسمية باسم القرآن دون الدخال، وكذا في مذهبننا احتياط لان الاثنين يتضمن الواحد، والجواب عن حديث جابر انه معارض بما ذكرنا فيحمل على علمه او يرجح حديث من هو اعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم وهو على رضى الله تعالى عنه او يرجح ما هو يوافق اسم القرآن، واما ما رواه مسلم عن جابر رضى الله تعالى عنه يقول (لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً)، (٢) فمحمول على علمه والا فظاهر الحديث يخالفهم جميعاً لان اكثر الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا متمتعين غير سائقي الهدى، والمتمتع عليه طوافان وسعيان عندنا وعندهم الا ما روى عن احمد في رواية ان المتمتع ليس عليه الا سعى واحد، واحتج له ابن القيم بما رواه ابوداؤد من حديث جابر (فلما كان يوم التروية اهلوا بالحج فلما كان يوم النحر قدموا فطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة)، (٣) قلنا : هذا محمول على علمه او على من طافوا تطوعاً وسعوا بعده قبل يوم النحر والا فاخرج البخارى في صحيحه في باب قول الله عز وجل (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ اَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)، ثم امرنا عشية التروية ان نهل بالحج فاذا فرغنا من المناسك فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة، والجواب عن حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه موقوف ورفع خطاً أخطأ فيه الدراوردي رفعه، صرح به الطحاوى وصحح الترمذى ايضاً وقفه، ومع ذلك هو معارض بالمرفوعات وبآثار اكابر الصحابة.

١ _ رواه النسائي في كتاب مناسك الحج.

٢ _ رواه مسلم في كتاب الحج، باب بيان وجوه الاحرام وانه يجوز افراد الحج والتمتع ...

٣ _ رواه ابوداؤد في كتاب المناسك، باب في افراد الحج.

والجواب عن حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ان احاديثها في باب الحج مضطربة جداً فلا يؤخذ بها، او ارادت من الطواف الطواف للحل، او محمول على علمها والحال اكشف على الرجال في مثل هذه المجال.

بَاب مَا جَاءَ أَنْ يُمْكُثَ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا

﴿قوله بَعْدَ الصَّدْرِ﴾ بالتحريك رجوع المسافر من مقصده والشاربة من الورد كذا في النهاية، وكان اقامة المهاجر بمكة حراماً ثم ابيح بعد قضاء النسك ثلاثة ايام كذا في الجمع.

بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

﴿قوله فَعَلًا﴾ الفاء للعطف وعلا فعل ماضٍ ﴿قوله فَذُفْدًا﴾ هو المكان الذى فيه ارتفاع وغلظ، والارض الغليظة ذات الحصى، والشرف المكان المرتفع. ﴿قوله وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ﴾ يوم الخندق او احزاب الكفر في جميع المواطن.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي أَحْرَامِهِ

﴿قوله فَوْقَ قَصٍّ﴾ الوقص كسر العنق، واذا سقط الرجل عن دابة فاندقت عنقه فهو فوق قص. ﴿قوله وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ﴾ قَالَ الشافعي واحمد واهل الظاهر. ان المحرم لا ينقطع احرامه بالموت، وهو قول عثمان وعلى وابن عباس وتمه كوا بمحدث الباب، وقال ابو حنيفة واصحابه ومالك بالانقطاع وهو قول عائشة وابن عمر، وتمسكوا بما رواه مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله، واجابوا عن حديث الباب انه من خصائص هذا الرجل لانه ورد خلاف الاصل فيقتصر على مورد النص ولانه عليه الصلوة والسلام قال فانه يبعث ولم يقل فان المحرم يبعث، ولان ابن عمر لما مات ابنه واقد وهو محرم كفنه وخمر وجهه ورأسه وقال لولا انا محرمون لحنطناك يا واقد، كما في الموطأ، ولان عائشة رضى الله تعالى عنها سئلت عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم، رواه ابن ابى شيبة بسند صحيح، و أورد على دليلهم ان مسلماً اخرج يبعث كل عبد على ما مات عليه، قلنا : هذا معارض بما روينا فلابد من الجمع بينهما بان يقال ان البعث على ما مات لا ينافى بانقطاع عمله بالموت، الا هذا الحج العظيم فانه لم ينقطع بالموت ايضاً، واجابوا عن اثر ابن عمر انه يحتمل انه لم يبلغه الحديث او بلغه ولكن حمله على الاولوية، قلنا : مثل هذا الاحتمال لا يترك به الظاهر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَشْتَكِي عَيْنَهُ فَيَضْمُدُهَا بِالصَّبْرِ

﴿قوله اضْمُدْهُمَا﴾ الضمد خلط الدواء بمائع، فان كان ثخينًا يسمى بالضماد وان كان رقيقًا مائعًا يقال له الطلاء، والغرض ان يسحق الصبر ويخلط بالماء فيقطر في العين، ﴿قوله بالصَّبْرِ﴾ هي عصارة شجرة مر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَاذَا عَلَيْهِ

اي هو مخير واما العامد فعليه الدم بلا تخير، وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي، ﴿قوله هَوَامُكُ﴾ وهي حشرات الارض وأريد بها ما يلزم جسد الانسان غالبًا اذا طال عهده بالتنظيف. ﴿قوله وَأَطْعِمُ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ﴾ من قمح او تمر او شعير وهو مذهب مالك والشافعي واحمد ورواه ابن عبد البر عن ابى حنيفة، والمشهور عنه انه مخصوص بالقمح وما عداه صاع، وروى مسلم ثلاثة أصع من تمر وروى احمد عن بهز عن شعبه نصف صاع، واصرح منه ما وروى بشر بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة، وقال الحافظ المحفوظ من شعبة نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمرًا او حنطة لعله من تصرف الرواة، انتهى، فنقول الطعام اذا اطلق يراد به الحنطة، او نقول نرجع الى صدقة الفطر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا

اعلم ان رمى جرة العقبة واجب، و وقته من طلوع فجر العاشر الى طلوع فجر الحادى عشر، الا انه يكره قبل طلوع الشمس، ويسن بعد الطلوع الى الزوال، ولا يكره ولا يسن بعد الزوال الى الغروب، ويكره بعد الغروب الى طلوع الفجر لغير النساء والضعفاء، ويجب رمى الجمار الثلاث ايام منى الا انه يرخص للحاج ان يدع رمى اليوم الثالث ويرحل من منى قبل طلوع الفجر، فان طلع عليه الفجر في منى وجب عليه رمى ذلك اليوم بعد الزوال، فان تركه وجب عليه الدم، وان رمى قبل الزوال فهو مكروه، كما في شرح اللباب، ويرمى في اليوم الاول والثاني الجمار الثلاث بعد الزوال وهو ظاهر رواية فمن رمى قبل الزوال وجب عليه الاعادة، وروى عن ابى حنيفة ان الرمي في هذين اليومين قبل الزوال جائز لكنه خلاف الاول كما رواه الحاكم في المنتقى، وروى عنه جواز الرمي في اليوم الثاني قبل الزوال لمن اراد ان ينفر، رواه حسن بن زياد، كما في شرح اللباب وغيره.

فائدة : الجمرة تطلق على الحصاة وعلى مجمع الحصى، وهو ما حول الشاخص في الاولى

والثانية والخارج من العقبة، ومحل الرمي هو ما تحت الشاخص وماحوله، كما في شرح اللباب. ﴿قوله عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ﴾ أي عن جده وهو عدى، وإطلاق الاب على الجد شائع، ﴿قوله وَرَوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ﴾ لأن شيخ أبي البداح اسمه عاصم لاعدى، فإن أبا البداح يرويه عن أبيه عاصم لا عن جده عدى، ورواية سفيان توهم أن أبا البداح يرويه عن جده عدى، ولا يبعد أن يكون كلام سفيان مثل قولهم أحمد بن حنبل عن أبيه، فيكون مآل رواية سفيان ومالك واحداً، ولكن هذا مما لا يخفى على الإمام الترمذى، ﴿قوله فِي الْبَيْتُوتَةِ﴾ أي في تركها، وهى سنة مؤكدة عندنا وعند أحمد، وواجبة عند مالك والشافعى، ﴿قوله أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا﴾ أي وفي أن يرموا يوم النحر، اعلم ظاهر رواية الترمذى جواز الرمي ليومين تقديمًا أيضًا ولم يقل به أحد من الأئمة المشهورين وذكره الخطابى في معاملة عن البعض، فيحمل على جوازه تأخيرًا فقط كما في مسند أحمد، قال مالك ظننت أنه في الآخر منهما، وهذا هو الموافق لما قاله في موطاه.

بَابُ

﴿قوله أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ جاز عندنا بناء الاحرام على احرام الغير وكذا الاحرام المبهم وهو مذهب الشافعى وأبي حنيفة وأحمد كما في المغنى ومالك كما في اقرب المسالك، نعم لابد من التعيين قبل الشروع في الافعال

بَابُ مَا جَاءَ فِي يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ

﴿قوله عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ يَوْمُ النَّحْرِ﴾ الحديثان كلاهما ضعيفان لأن في سندهما الحارث الاعور وهو ضعيف، لكن الموقوف اصح من المرفوع لأن أكثر الحفاظ رَوَوْهُ موقوفًا، اعلم أنه ليس الحج الأكبر في تعبير القرآن والحديث ما اشتهر على السنة العوام أن الحج الأكبر ما كان فيه يوم عرفة يوم الجمعة بدليل أن الله تعالى أطلق الحج الأكبر على حج الصديق الأكبر، فالحج الأكبر هو الحج مطلقًا ويقال للعمرة الحج الأصغر، نعم للحج الذى يكون يوم عرفة فيه يوم الجمعة له فضل كبير، روى رزين في تجريد الصحاح عن طلحة بن عبيد الله بن كريب مرسلاً، أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة، كذا في جمع الفوائد، وقالوا لم نقف على اسناده، نعم اقره الفقهاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ

﴿قوله أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُزَاحِمُ﴾ وفي سنن سعيد بن منصور حتى يدمى، انتهى، أى انفسه، وأريد به ما لا يتأذى به احد، وما يفعله العوام فهو موجب لزيادة الآثام. ﴿قوله عَلَى الرُّكْنَيْنِ﴾ أى الركن الاسود، فيه الحجر الاسود وهو على قواعد ابراهيم عليه السلام وكذا الركن اليماني على قواعد الآ انه لا يقبل ولا يشار اليه عند العجز عن الاستلام الا في ما روى عن محمد بن التقيل والاشارة، واما الركن العراقي والشامي فليسا على قواعد ابراهيم عليه السلام فلا يقبلان الا فيما روى عن معاوية رضى الله تعالى عنه وغيره.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ

﴿قوله مِثْلُ الصَّلَاةِ﴾ أى في الطهارة والستارة، واما القرآن فروى عن ابى حنيفة لا ينبغي للرجل ان يقرأ القرآن رافعاً صوته في الطواف ولا في نفسه.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ

﴿قوله بِحَقٍّ﴾ يحتمل التعلق بالشهادة وبلاستلام وفي الطبراني الاوسط هو يمين الله يصفح بها خلقه. ﴿قوله عَنْ فَرْقَدِ السَّبْحِيِّ﴾ قال الحافظ في التقریب لين الحديث وكثير الخطاء وقال ابو حاتم ليس بقوى، وقال النسائي والدارقطني ضعيف، ﴿قوله يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ قَوْلُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ﴾ يكره الادهان عندنا مطلقاً لقوله عليه الصلوة والسلام (الحاج الشعث التفل)، (١) وحديث الباب ضعيف او المراد من المحرم مريد الاحرام. ﴿قوله غَيْرِ الْمُقْتَتِ﴾ قال في القاموس زيت مقتت طبخ فيه الرياحين او خلط بادهان طيبة.

بَابٌ

﴿قوله تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ﴾ وهو مستحب وسنة مطلوبة لان النبي صلى الله عليه وسلم يحمله، واخراج الطبري ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى سهيل بن عمرو يستهديه من ماء زمزم.

بَابُ

﴿قوله يَوْمَ التَّرْوِيَةِ﴾ سمي به لانهم كانوا يروون الابل فيه ﴿قوله افْعَلْ كَمَا يُفْعَلُ أَمْرًاؤُكَ﴾ اى لاتخالفهم فان نزلوا فانزل به فان تركوه فاتركه، وخلافهم شر وفساد.

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرِيضِ

﴿قوله فَمَا فَوْقَهَا﴾ فى الصغر او الكبر، كما فى قوله تعالى (بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) والاول هو الانسب. ﴿قوله إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً﴾ فانقيل : كيف الاثابة على امر غير اختيارى، قلنا : مراد الحديث الاثابة عليه اذا صبر، او هذا فضل من الله تعالى. ﴿قوله مِنْ نَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا وَصَبٍ حَتَّى الْهَمِّ﴾ النصب التعب والالم الذى يصيب البدن من جراحة وغيرها، والوصب الالم اللازم من السقم الدائم. والحزن ما يظهر منه خشونة فى القلب، وهواهم ايضا، وقيل الْهَمُّ اخص، وقيل الهم يختص بما هو آت والحزن بما فات، وقال الحافظ فى الفتح الهم ينشأ من الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به، والغم كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقده. ﴿قوله إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِي الْهَمِّ﴾ اى ان وكيعا لم يسمع فى الهم. ﴿قوله عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ رواه البخارى بكلا الوجهين، فالحديث صحيح وتحسين الترمذى اياه بناء على رأيه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

﴿قوله لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ﴾ اى حالا فى عالم الغيب او معناه ثوابا ومالاً. ﴿قوله قَالَ جَنَاهَا﴾ اى ثمرها، اعلم ان العيادة لا تختص بمرض دون مرض واما ما رواه الطبرانى فى الاوسط وابن عدى فى الكامل والبيهقى فى شعب الايمان مرفوعا ثلاث لا يعاد صاحبهن الرمة وصاحب الضرس وصاحب الرمل، ففى سنده مسلمة بن على الخشنى وهو ضعيف، وقال ابن الجوزى هو موضوع، لكن رد عليه الحافظ ابن حجر بان مسلمة لم يجرح بكذب، وصحح البيهقى انه موقوف على يحيى ابن ابى كثير، وقيل معناه لاتجب عيادتهم اولاتندب، وكذا لا تختص العيادة بمدة

دون مدة، وما رواه ابن ماجة عن انس مرفوعاً انه لا يعود مريضاً الا بعد ثلاث فقال الذهبي موضوع، ﴿قوله عَنْ ثَوْبِرٍ﴾ هو ثوير بن ابي فاخته، وابو فاخته اسمه سعيد بن علاقة. ﴿قوله أَخَذَ عَلِيٌّ﴾ اى على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّمَنِّيِ لِلْمَوْتِ

﴿قوله عَلَى خَبَابٍ﴾ سبى في الجاهلية واسلم في السنة السادسة وهو اول من اظهر اسلامه فعذب عذاباً شديداً لذلك ومات سنة سبع وثلاثين منصرف على كرم الله وجهه من صفين فمر على قبره. ﴿قوله وَقَدْ اُكْتُوِيَ﴾ علاج الكى جائز، والنهى عنه محمول على اعتقاد التأثير والنهى عنه من باب التوكل. ﴿قوله اَرْبَعُونَ اَلْفًا﴾ اى درهماً كما في رواية احمد، وهذا لا ينبغي الزيادة عليها في حرز آخر ﴿قوله لَتَمَنَّيْتُهُ﴾ لاستريح من شدة المرض، فان قيل قوله تعالى (فَتَمَنُّوْا الْمَوْتَ اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) يدل على جوازه، قلنا : المنهى هو التمنى لضرر اصابه في ماله او جسده، والمذكور في هذه الآية لنيل المنفعة الاخرية، او اريد من قوله تعالى المباهلة.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّعَوُّذِ لِلْمَرِيضِ

﴿قوله قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ اَرْقِيكَ﴾ من باب ضرب يضرب، وفيه حجة للبصريين من كون الجار متعلقاً بالفعل المؤخر دون المشتق المقدم، وكذا فيه حجة على كون المتعلق ما جعلت التسمية مبدلة ﴿قوله فَقَالَ ثَابِتٌ يَا اَبَا حَمْزَةَ اَشْتَكَيْتُ﴾ بصيغة المتكلم دون المخاطب.

فائدة : اعلم ان الاسترقاء لا ينافى الا بتوكل العوام وما روى في الصحيح ان الذين يدخلون الجنة بلا حساب لا يرقون) فمحمول على سد باب الاسترقاء، ﴿قوله قَالَ كِلَاهُمَا صَحِيحٌ﴾ اى يقول ابو زرعة لان عبدالعزيز كما اخذه عن انس رضى الله تعالى عنه اى بلا واسطة، فكذلك اخذه عن ابي سعيد، اى بوساطة ابي نضرة، ﴿قوله حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ اَبِيهِ﴾ ليست هذه مقولة الترمذى لان عبدالصمد توفى سنة سبع ومائتين، وولد الترمذى سنة تسع ومائتين، فالظاهر انها مقولة ابي زرعة ولا استبعاد في سماعه من عبدالصمد لان ابا زرعة الرازى هذا ولد سنة مائتين، فكان عمره يوم مات عبدالصمد سبع سنين.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ

الوصية واجبة اذا كان عليه حق من حقوق الله تعالى او عباد الله، ومستحبة عند عدم الحقوق خلافاً للظاهرية، ولا حجة لهم في حديث الباب لانه مقيد بقيد، وله شئ يوصى فيه. ﴿قوله

مَكْتُوبَةٌ ﴿أُرِيدَ مِنَ الْكِتَابَةِ الْإِعْلَامُ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ الْحَزْمُ وَالْإِحْتِيَاظُ.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ

أى الوصية بالثلث جائزة غير مستحبة، وبالربع متسحبة ﴿قَوْلُهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ﴾ هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، أَحْرَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ مَوْتًا، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ. ﴿قَوْلُهُ وَأَنَا مَرِيضٌ﴾ مَرَضَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ ﴿قَوْلُهُ هُمْ أَغْنَاءُ﴾ كَانَتْ لَهُ بِنْتُ وَاحِدَةٍ مِنْ ذَوَى الْفُرُوضِ، وَكَانَ سَائِرُ وَرَثَتِهِ مِنَ الْعَصَبَاتِ. ﴿قَوْلُهُ أَنَا قِصَّةُ﴾ أَيْ أَعَدَّ مَا ذَكَرَهُ نَاقِصًا وَقَلِيلًا، وَفِي نَسْخَةٍ أَنَا قِصَّةُ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ كَمَا نَبِهَ عَلَيْهَا الْقَارِئُ فِي الْمَرْقَاةِ، مَعْنَاهُ يَنْقُضُ قَوْلِي، وَانْقُضَ قَوْلُهُ. ﴿قَوْلُهُ وَالْثُلُثُ كَبِيرٌ﴾ أَشَارَ إِلَى التَّخْفِيفِ مِنْهُ، قَالَ الْعَيْنِيُّ أَوْصَى أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالْخُمْسِ وَأَوْصَى عُمَرُ بِالرُّبْعِ. ﴿قَوْلُهُ وَالرُّبْعَ دُونَ الثُّلُثِ﴾ مَرْفُوعٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، أَوْ مَجْرُورٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْخُمْسِ. ﴿قَوْلُهُ فَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا﴾ أَيْ شَيْئًا مِمَّا لَهُ فِيهِ حَقُّ الْإِيصَاءِ.

فائدة : من أوصى بأكثر من الثلث فلا ينفذ إلا إذا لم يكن له ورثة أو كان له ورثة ولكن أجازوه.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَلْقِينِ الْمَرِيضِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَالدُّعَاءَ لَهُ عِنْدَهُ

أشار إلى أن المراد من الميت هو قريب الموت لا الميت الحقيقي فإنه لا يلحق وهو ظاهر الرواية، ﴿قَوْلُهُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةٍ﴾ بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الزَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، ﴿قَوْلُهُ مَوْتَاكُمْ﴾ أَيْ مَنْ حَضَرَ الْمَوْتَ كَمَا أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ لِقَنُومِهِمْ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ﴿قَوْلُهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَكَذَا مَا يُؤَدَّى مُؤَدَاهُ مِثْلَ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ فِي الرِّفْقِ الْأَعْلَى، ﴿قَوْلُهُ وَسُعْدَى﴾ بِضَمِّ السَّيْنِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، ﴿قَوْلُهُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ﴾ هُوَ شَقِيقُ ابْنِ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ وَلَيْسَ سَلَمَةُ هَذَا الَّذِي يَكْنَى بِهِ أَبُو سَلَمَةَ وَامُّ سَلَمَةَ.

فائدة : أعلم أن أم سلمة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اسمها هند بنت أبي أمية عبد الله بن مخزوم، كانت عند أبي سلمة بن عبد الأسد وكان لها ثلاثة أولاد، سلمة وهو أكبرهم وعمر ووزينب، كما في تاريخ الخميس.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عِنْدَ الْمَوْتِ

﴿قوله رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتٍ﴾ أريد منها شدة مرض الموت لا شدة نزع الروح بدليل ما رواه البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها (فانحنت فمات فلم اشعر)، (١) وبدليل انه عليه الصلوة والسلام استعاذ من سوء الميتة. ﴿قوله عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ اى شداته ﴿قوله أَوْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ لى شداته الذاهبة بالعقل. ﴿قوله الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَيْنِ﴾ بفتح العين والراء، اى يعرق جبينه وهذه مهملة لا كلية. ﴿قوله لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبٍ عَبْدٌ﴾ نعم لا بد من حسن الظن به تعالى عند الموت كما فى رواية مسلم لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعْيِ

النعي فى اللغة الاخبار بموت الميت كما فى الصحاح والقاموس. ﴿قوله فَلَا تُؤْذُوا بِي أَحَدًا﴾ هذا احتياط منه وسد للباب لا انه حمل النهى على مطلق النعي. ﴿قوله يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ﴾ أريد منه النعي على طريق الجاهلية، والا فقد ثبت انه عليه السلام نعى النجاشى وزيد بن حارثة وجعفر بن ابى طالب وعبدالله بن رواحة كما فى صحيح البخارى واخرج سعيد بن منصور عن ابن سيرين انه قال لا اعلم بأسا ان يؤذن الرجل صديقه وحميمه، انتهى، قلت فالايذان ليقوموا بتكفينه وتجهيزه وليصلوا عليه لا بأس به بل هى سنة، كيف وانه عليه الصلوة والسلام قال (ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً الا شفعهم الله فيه)، رواه مسلم، (٢) وفى رواية له (ما من ميت تصلى عليه امة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه)، (٣) واما الايذان بالنيابة او للفخر فغير جائز.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى

﴿قوله الصَّبْرُ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى﴾ اى الصبر الممدوح والموجب للاجر الجزيل ما كان عند اول الصدمة وليس معنى الحديث ان من توالى عليه الصدمات فالصبر المحمود ما كان على الصدمة الاولى، بدليل شان ورود الحديث.

١ - رواه البخارى فى كتاب المغازى، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته.

٢ - رواه مسلم فى كتاب الجنائز، باب من صلى عليه اربعون شفعوا فيه.

٣ - رواه مسلم فى كتاب الجنائز، باب صلى عليه مائة شفعوا فيه.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ

﴿قوله قَبَّلَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ﴾ هو اخ رضاعى لرسول الله صلى الله عليه وسلم واول من مات من المهاجرين بالمدينة مات في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة، وفي عمدة القارى عن التمهيد لما توفي عثمان كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلاً وقبل بين عينيه، وروى البخارى في باب الدخول على الميت بعد الموت اذا ادرج في اكفانه، (فكشف يعنى الصديق الاكبر عن وجهه عليه الصلوة والسلام ثم اكب عليه فقبله ثم بكى)، وفيه حجة على جواز رؤية وجه الميت وبه نأخذ كما في الهندية عن القنية لا بأس بان يرفع ستر الميت ليرى وجهه، باب السادس عشر في زيارة القبور، واما تقبيل القبور فغير جائز عندنا كما في الهندية عن الغرائب ولايمسح القبر ولايقبله فانه من عادة النصارى ولا بأس بتقبيل قبر والديه، انتهى، وفي عمدة القارى عن الامام احمد انه لم ير بأساً بتقبيل قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، انتهى، قلت وكم من مباح يمنع عنه عند الغلو والاعتداء.

بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ

سبب الغسل قيل الحدث لان الموت فوق النوم، وقيل سببه النجاسة لانه حيوان دموى مات بغير ذبح، والانبياء عليهم السلام يغسلون اكراماً لا حدثاً لان موقعهم يجامع الحياة كما ان نومهم يجامع اليقظة. ﴿قوله إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هى زينب، زوج ابى العاص كما في مسلم، وقيل هى ام كلثوم زوج عثمان رضى الله تعالى كما في ابن ماجة وغيره، ويمكن ان تكون ام عطية حضرتها، لانها كانت غاسلة الميتات كما جزم به ابن عبد البر. ﴿قوله وَأَغْسَلْنَاهَا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ﴾ الاولى بماء القراح والثانية بالسدر، والثالثة بماء الكافرو، ولايجعل الكافور على الأكفان، واخرج ابوداؤد عن ابن سيرين انه كان يأخذ الغسل عن ام عطية يغسل بالسدر مرتين، والثالث بالماء والكافور وهو صحيح على شرط الشيخين. ﴿قوله حَقْوُهُ﴾ هو معقد الازار والمراد به ههنا الازار كما وقع مفسراً في رواية البخارى. ﴿قوله أَشْعَرْتَهَا﴾ اى اجعلناها تحت الاكفان لا يصل البركة اليها، ﴿قوله وَضَفَّرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةً﴾ قال الشافعى ثلاثة قرون ويلقى خلفها، وعندنا يجعل شعرها ضفرتين على صدرها ولايسرح شعرها لما رواه عبد البرزاق عن عائشة رضى الله تعالى عنها انها رأت امرأة يكدون رأسها بمشط فقالت علام تنصون ميتكم، اى تسرحون شعره، فهذا الاثر يدل على منع التسريح عبارة وعلى منع التزين دلالة، وهو محرم

واثر ام عطية مبيح. ﴿قوله لَيْسَ لِّلْغُسْلِ الْمَيِّتِ عِنْدَنَا حَدٌّ مُّؤَقَّتٌ﴾ اى ليس للوجوب عدد معين او ليس للغسل وجوباً كان او استحباباً عدد معين، لكن يطهر وينقى. ﴿قوله قَوْلًا مُّجْمَلًا﴾ اى قال مالك يغسل الميت وينقى ولم يصرح ان عدم التوقيت اريد منه عدم وجوب التوقيت او عدم استحبابه. ﴿قوله وَلَكِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ هذه مقولة الامام الشافعى ﴿قوله وَإِنْ أَنْقَوْا فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَجْزَأُ﴾ اى يكفى لاداء الفرض ولكن لا أحبه. ﴿قوله وَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الْإِنْقَاءِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا﴾ قيل هى هذه مقولة الامام الترمذى اى يقول الترمذى لا يرى الامام الشافعى حمل الحديث على الانقاء من غير عدد، تفصيله ان الحديث اغسلنها وترأ ثلاثاً او خمساً او اكثر من ذلك، صورة ومعنى، فالصورة هو اعتبار العدد، والمعنى هو الانقاء من غير اعتبار العدد فالحديث محمول على اعتبار العدد استحباباً دون الانقاء من غير عدد، ولم يوقت الامام الشافعى فى تحصيل الواجب او هذه مقولة الامام الشافعى والفاعل هو الامام مالك، اى يقول الشافعى لا يرى الامام مالك حمل الحديث على الانقاء من غير عدد ولم يوقت الامام مالك اصلاً، لكن هذا الوجه مخالف عن كتاب الام حيث قال الامام الشافعى (ولانرى) فهذه مقولة الامام الترمذى لبيان مذهب الامام الشافعى ويكون الفاعل الامام الشافعى. ﴿قوله وَكَذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ﴾ اى حملوا الحديث على وجوب الانقاء دون وجوب العدد وان كانت رعاية العدد مندوبة.

بَاب فِي مَا جَاءَ فِي الْمِسْكِ لِلْمَيِّتِ

﴿قوله هُوَ أَطْيَبُ طَبِيعِكُمْ﴾ والطيب سنة للميت واوصى به على ابن ابى طالب، رواه الحاكم فى المستدرک وكذا اوصى به سلمان، رواه عبدالرزاق فى مصنفه.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ

﴿قوله مِنْ غُسْلِهِ الْغُسْلُ﴾ اى استحباباً لاحتمال التلوث بالرشاش ولازالة تكدر الطبيعة لاجوباً، جمعاً بين حديث الباب وبين ما رواه البيهقى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (ليس عليكم فى غسل ميتكم الغسل)، (١) ولما رواه مالك عن اسماء بنت عميس امرأة الصديق الاكبر انها غسلته حين توفى ولم يغتسل، افتاها المهاجرون بعدم الغسل. ﴿قوله حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ التحسين بناء على ذوق الامام الترمذى لكثرة طرقه وشواهد، والآ فهو معلول حسب القواعد

لان ابا صالح لم يسمع من ابي هريرة رضى الله تعالى عنه.

بَاب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَفَانِ

﴿قوله وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ﴾ تعم الذكور والاناث، قال ابن الهمام واحبها البياض، ولا بأس بالبرد والكتان للرجال، ويجوز للنساء الحرير والمرعفر والمعصر اعتباراً للكفن باللباس في الحياة، انتهى، ﴿قوله الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ﴾ روى ابن سعد ان ابا بكر قال كفنوني في ثوبى الذين كنت اصى فيهما، وذكر الذهبي في التذكرة ان سعداً قال كفنوني في جبة صوف خلق فاني قاتلت فيها يوم بدر، فاجباً لها لهذا، انتهى، قلت ولاضير في الوصاية بالتكفين في الثياب التي احرم فيها للحج او العمرة، اعلم انه وقع في النسخ المصرية، التي بدل الذي وهى الاصح. ﴿قوله هُوَ الصَّفَاءُ وَلَيْسَ بِالْمُرْتَفِعِ﴾ فلا يعارض بما رواه ابوداؤد عن على رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (لاتغالوا في الكفن فانه يسلب سلباً سريعاً). (١).

بَاب مَا جَاءَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله يَمَانِيَّةٌ﴾ بتخفيف الياء على اللغة الفصيحة. ﴿قوله لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ﴾ قال الامام الشافعى والامام احمد لا يقيمص الميت لحديث الباب خلافاً لنا ولل امام مالك، وحجتهم ما رواه محمد عن ابراهيم النخعي مرسلأ ان النبى صلى الله عليه وسلم كفن في حلة يمانية وقميص، وكذا ما رواه ابن عدى في الكامل عن جابر بن سمرة رضى الله تعالى عنه قال كفن النبى صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب، قميص وازار ولفافة، وفي سنده ناصح بن عبدالله الكوفى متكلم فيه، وكذا ما رواه البخارى وغيره ان النبى صلى الله عليه وسلم البس عبدالله بن ابي قميصه بعد موته، والجواب عن حديث الباب انها ارادت نفى القميص المعتاد، فان قميص الكفن يكون بلا جيب ودخريص وكمين، فان قيل : كان القميص الذى البسه عبدالله بن ابي معتاداً، فلا يبعد ان يجاب عنه بان مراد فقهاءنا عدم التكلف بصناعة القميص المعتاد لاعدم جواز القميص المعتاد مطلقاً، واعلم ان حديث الباب يدل على ان الميت لا يعمم له وهو ظاهر الرواية عن الحنفية وفي الفتاوى استحسناها المتأخرون لمن كان عالماً، ويجعل ذنبها على وجهه بخلاف حال الحياة كما في الجوهرة النيرة، ودليل الاستحسان ما رواه سعيد بن منصور عن ابن عمر انه كفن ابنه واقداً في خمسة اثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف وادار العمامة الى تحت حنكه كما في عمدة القارى،

وقال العلامة الشامي والاصح ان العمامة تكره بكل حال، انتهى، وما رواه ابن سعد عن علي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كفّن في سبعة اثواب اى ومنها قميص ففى سنده عبدالله بن محمد بن عقيل وهو سىء الحفظ لكن روى الحاكم عن ابن عمر ما يعضد رواية على، فلا تكون رواية على نازلة عن درجة الحسن كما قال الحافظ فى التخليص، وما رواه احمد وابوداؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفّن فى ثلاثة اثواب، قميصه الذى مات فيه وحلة نجرانية، ففى سنده يزيد بن ابى زياد، وهو ضعيف.

بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ يُصْنَعُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ

﴿قوله لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ﴾ استشهد يوم موته، ﴿قوله اصْنَعُوا لَّآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا﴾ يستحب لجيران اهل الميت والاقرباء الاباعد اتخاذ الطعام لاهل الميت فى اليوم الاول كما فى الهندية وغيرها، واما اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل الميت فمكروه كما مر فى باب ما جاء فى الصدقة عن اهل الميت، فانقل : ما رواه ابوداؤد فى باب اجتناب الشبهات من كتاب البيوع، يدل على جواز الضيافة من اهل الميت، وعلى جواز اجابتها حيث ذكر فيه (فلما رجع استقبله داعى امرأته فجاء فجئى بالطعام فوضع يده) قلنا : النسخة الصحيحة داعى امرأة بلا اضافة فلا يصح به الاستدلال، واما على نسخة الاضافة فنقول هو معارض بما رواه احمد وابن ماجه عن جرير رضى الله تعالى عنه (كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة)، (١) وهو قول ومحرم وتشريع عام، بخلاف حديث ابى داؤد فانه فعل ومبيح و واقعة حال لاعوم لها، اى يقال انه كان طعام حاجة لا طعام رسم، وكذا ما رواه البخارى من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها (انما كانت اذا مات الميت من اهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن الا اهلها وخاصتها امرت ببرمة من تلبينة فطبخت، ثم صنع ثريد فصبت التلبينة عليها قالت كلن منها فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلبينة مجمة لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن) (٢) وما ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية من ايصاء ابى ذر رضى الله تعالى عنه بذبح الشاة لضيافته، فمحمول على طعام الحاجة.

١ _ رواه ابن ماجه فى كتاب ما جاء فى الجنائز، باب ما جاء فى النهى عن الاجتماع الى اهل الميت وصنعة ورواه احمد فى مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه.

٢ _ رواه البخارى فى كتاب الاطعمة، باب التلبينة، ورواه الترمذى فى كتاب السلام، باب التلبينة مجمة لفؤاد المريض.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْخُدُودِ

وَشَقَّ الْجُيُوبِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

﴿قوله وَدَعَا بِدَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ مثل واجبله وا اسداه، او المراد منه الدعاء بالويل والثبور، وفي حكمه عقد مجالس الرثاء والعزاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوحِ

﴿قوله فَجَاءَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ﴾ كان اميراً على الكوفة من قبل معاوية من سنة احدى واربعين الى ان مات سنة خمسين، وهو عليها، ﴿قوله عَذَّبَ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ﴾ اى ما دام نيح عليه، وهذا اذا اوصى به، او كانت النوحة سنة قومه وكان راضياً بها لكونه داخلاً فيمن سن سنة سيئة، ﴿قوله لَنْ يَدْعَهُنَّ﴾ اى جميعهم، ﴿قوله وَالْعُدْوَى﴾ اسم بمعنى الاعداء، اى وهو ان يعتقد تجاوز المرض بنفسه الى شخص آخر عند الاختلاط، واما اذا اعتقد ان الله جعل في اختلاط بعض المرضى تأثير تجاوز المرض الى المخالط، كما قال ابو منصور الماتريدى : ان الله تعالى جعل في الاشياء خواص مؤثرة ومع ذلك يقدر على ان يجردها، كما اودع في النار خاصية الاحراق وقد جردها عنها في حق ابراهيم عليه السلام فلايستبعد في الظاهر، او اعتقد ان عادة الله وسنة الله تبارك وتعالى جرت على ان هذا الاختلاط يترتب عليه تجاوز بعض الامراض، كما قال ابو الحسن الاشعري ان الاسباب كالنار لاتاثير فيها لكن عادة الله تعالى وسنته جرت على ترتب المسببات عليها فلايستبعد في الظاهر ايضاً، ولكن قوله عليه الصلوة والسلام (فمن اجرّب الاول) يدل على ان الله تعالى كما خلق في البعير الاول الجرب ابتداء بلا تجاوز من الغير فكذلك عندالاختلاط يخلق الجرب بلا تجاوز من الغير، وبالجمله ان الله تعالى لم يجعل في هذا الاختلاط هذه الخاصية، وان الله تعالى لم تجر عاداته على ترتب تجاوز المرض عند هذا الاختلاط، فافهم.

﴿قوله وَالْأَنْوَاءُ مُطَرَّنَا بِنَوْءٍ كَذًا﴾ قال النووي في شرح مسلم نقلاً عن الشيخ ابى عمرو بن الصلاح، النواء في اصله ليس هو نفس الكوكب فانه مصدر ناء النجم ينوء نوءً، اى سقط وغاب وقيل فخص وطلع، وبيان ذلك ان ثمانية وعشرين نجماً معروفة المطالع في ازمة السنة كلها، وهى المعروفة بمنازل القمر الثمانية والعشرين، يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة منها نجم في المغرب مع طلوع الفجر، ويطلع آخر يقابله في المشرق من ساعته، فكان اهل الجاهلية اذا كان عند ذلك مطرً ينسبونه الى الساقط الغادب منهما، وقال الاصمعى الى الطالع منهما، قال ابو عبيد ولم اسمع

ان النوء السقوط الآ في هذا الموضع، ثم ان النجم نفسه قد يسمى نوء تسمية للفاعل بالمصدر، وقال ابو اسحاق الزجاج في اماليه، الساقطة في المغرب هي الانواء، والطلاعة في المشرق هي البوارج. انتهى كلام النووى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

﴿قوله الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ﴾ أريد منه ما كان بصوت ونياحة، وما اوصى به الميت او كان سنة قومه وكان راضياً به، فلا يعارض هذا الحديث بقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) لان العذاب لا يختص بالمباشر، بل يعم المسبب ايضاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

﴿قوله فَقَالَ إِنَّهُمْ لَيَكُونَنَّ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا﴾ اى اراد النبي صلى الله عليه وسلم بيان الواقع لا بيان ان البكاء سبب العذاب كما زعم ابن عمر، وكما ردت عائشة رضى الله تعالى عنها على ابن عمر حديثه كذلك رددت على عمر كما في حديث الشيخين، وتمسكت بقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)، ووافقها ابن عباس وتمسك بان خالق البكاء هو الله تعالى والكاسب هو الحى دون الميت فلاوجه لتعذيبه، قلت : وقد مر وجه الحديث في الباب السابق. ﴿قوله رفة الشيطان﴾ اى صوت مع بكاء فيه ترجيع كما في مجمع البحار، وقال النووى المراد به الغناء والمزامير كما في رواية البيهقى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ

حديث الباب حجة للجمهور وكذا تمسكوا بان القوم شفعاء الشفيع يتقدم في العادة، ولنا ما رواه الشيخان مرفوعاً من ترغيب اتباع الجنائز، وكذا ما رواه ابن ابى شيبه عن على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه من كون فضل المشى خلفها على المشى امامها، كفضل الجماعة على الانفراد، والجواب عن حديث الباب انه يدل على المشروعية دون الفضيلة، والجواب عن النظر ان وقت الشفاعة هو وقت الصلوة عليها فيلزم ان توضع الميت عند الجنائز عليه خلف القوم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ

﴿قوله عَنْ أَبِي مَاجِدٍ﴾ هو مجهول. ﴿قوله قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ قِيلَ لِيَحْيَى﴾ اى ليحيى بن سعد، هكذا قيل، والراجح انه يحيى امام بنى تيم الله. ﴿قوله طَائِرٌ طَارَ فَحَدَّثَنَا﴾ اى حدثنا مناكير.

﴿قوله الْمُجْبِرُ﴾ كان يجبر الاعضاء كما في تهذيب التهذيب.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ

﴿قوله عَنْ بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ﴾ الصحيح ابوبكر بن ابي مريم من رجال الترمذى وهو ضعيف كما في التقريب. ﴿قوله إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ﴾ ترجمة الباب تدل على ان كون الملائكة على اقدامهم لا يختص بهذا الميت بل يعم سائر الموتى من اهل الاسلام فبعد العلم بشهودهم تنبغى رعيتهم، وما رواه ابوداؤد من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً ان الراكب يسير خلف الجنابة فمحمول على العذور او على الجواز.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

﴿قوله وَهُوَ عَلَى فَرْسٍ لَهُ﴾ اى عند الانصراف، قال القارى لا يكره الركوب في الرجوع من الجنابة اتفاقاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الاسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ

﴿قوله أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ﴾ قال الحافظ ان الامر فيه للاستحباب، بلا خلاف بين العلماء وشذ ابن حزم فقال بوجوبه، والحاصل انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهى الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت او مشقة على الحامل او المشيح لتلا ينافى المقصود من النظافة او ادخال المشقة على المسلم، وقال الحافظ ايضاً في الحديث استحباب المبادرة الى دفن الميت ولكن بعد ان يتحقق انه مات، انتهى بحذف، قال فى الشرح الكبير يستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لما روى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال (من حمل جنازة اربعين خطوة كَفَّرَتْ عنه اربعين كبيرة) رواه ابوبكر النجار. انتهى، والمراد من الحمل الحمل المعروف المذكور لما رواه عبدالرزاق وابن ابي شيبة عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال من اتبع الجنابة فليأخذ بجوانب السرير الاربعة، وروياه عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فعله، وروى ابن ماجة من اتبع الجنابة فليأخذ بجوانب السرير كلها فانه من السنة، ورواه ابو حنيفة عن منصور بن المعتمر ويمكن حمله على اربعين من كل جانب، فافهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ حَمْرَةٍ

﴿قوله قَدْ مُثِّلَ بِهِ﴾ هو جدع الانف او الاذن او المذاكير او شئ من اطرافه. ﴿قوله الْعَاقِبَةُ﴾

قال الخطابي هي السباع والطير الذي تقع على الجيف فتأكلها. ﴿قوله حَتَّى يُحْشَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بُطُونِهَا﴾ أي تكون هي كالقبر له، أراد عليه الصلوة والسلام انه ليس في المثلة تعذيب ولا توهين بل له فيها اجر وبذل في سبيل الله فكلما ازداد بدنه جدعا وغيره يزداد رضى الله تعالى عنه اجرا وبذلا في سبيل الله تعالى، وفي الحديث اشارة الى ان الشهادة في سبيل الله لا تمنع من تمزق البدن مطلقا، نعم لا تأكله الارض.

بَاب آخَرُ

﴿قوله وَيَرْكَبُ الْجِمَارَ﴾ يدل على مشروعية ركوب الحمار لا على مندوبيته، ومن يدعى الاسلام ويستتكف من ركوبه عالما بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فهو اخس من الحمار.

بَابُ

﴿قوله مَا قَبَضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ﴾ والآ فيوصى بالنقل او يدعو بالادناء، ولما توفي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة رضى الله تعالى عنها دل على انه يدفن فيه ودل على جواز البناء على قبره، اعلم ان الترمذى روى في شمائله كيفية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه انه قال يدخل قوم فيكبرون ويدعون ويصلون ثم يخرجون ثم يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يخرجون حتى يدخل الناس، وروى مالك في موطاه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عليه الناس افذاذا لا يؤمهم احد)، (١)، وروى ابن ماجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما في حديث طويل، (ثم دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسالا يصلون عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا النساء، حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم احد)، (٢) وبالجمله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلوا عليه فراذا ولم يؤمهم احد، نقل ابن عبد البر الاجماع عليه، وبه جزم الامام الشافعى، كما في التلخيص الحبير.

بَاب آخَرُ

﴿قوله وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ﴾ قال حجة الاسلام غيبة الميت اشد من الحي، وذلك لان علو

١ - رواه امام مالك في موطاه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن الميت.

٢ - رواه ابن ماجة في كتاب ما جاء في الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم.

الحى واستحلاله ممكن ومتوقع فى الدنيا بخلاف الميت، انتهى، فاذا رأى الغاسل من الميت ما يعجبه استحباب ان يتحدث به، وان رأى ما يكره حرم ان يتحدث به كما فى المرقاة، واما اذا كان الميت من الشرار المجاهرين فإظهاره مشروع من خيار المسلمين كما فى حديث الصحيح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ

﴿قوله فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ خَالِفُوهُمْ﴾ حديث الباب يدل على نسخ القيام لتابع الجنائز حتى توضع ونسب الطحاوى الى ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله وهو حديث ضعيف، بشرين رافع ليس بالقوى، كما صرح به الامام الترمذى، وهو ابو الاسباط الحارثى كما فى رواية ابى داؤد، والمشهور فى مذهبنا انه لا يجلس قبل وضعها عن الاعناق، ويؤيده رواية الثورى عند ابى داؤد، (حتى توضع بالارض)، (١) وفى المحيط الافضل ان لا يجلسوا ما لم يسووا عليه التراب، وينظر اليه رواية ابى معاوية عند ابى داؤد، حتى توضع فى اللحد، وقال ابو داؤد سفيان حفظ من ابى معاوية.

بَاب فَضْلِ الْمُصِيَّةِ إِذَا احْتَسَبَ

﴿قوله ثَمَرَةٌ فَوَادِهِ﴾ الولد يولد من المنى وللأعضاء الرئيسة دخل فى تولد المنى.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ

﴿قوله النَّجَاشِيُّ﴾ لقب ملك الحبشة، اسمه اصحمة، آمن به صلى الله عليه وسلم ولم يره وكان رداءً (اى عونًا وناصرًا) للمسلمين، ﴿قوله فَكَبَّرَ أَرْبَعًا﴾ وبه نأخذ وهو قول الاكثر، فاذا كبر الامام خمسًا لا يتابعه المأموم ولا يسلم الا مع الامام كما فى الدر المختار ورواه حرب عن احمد اخرج الحازمى فى كتاب الاعتبار عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قالوا آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز اربعًا وكبر عمر على ابى بكر اربعًا، وروى البيهقى عن ابى وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعًا وستًا وخمسًا واربعًا فجمع عمر الناس على اربع كأطول صلوة، انتهى، اى جمعهم على فعل الرسول صلى الله عليه وسلم الآخر، وبالجملة ان التكبيرات الخمس منسوخة.

بَاب مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

ركنهما اربع تكبيرات والقيام، وقيل الدعاء ركن ايضاً والجمهور على انه سنة، ﴿قوله وَصَغِيرًا﴾ أريد منه البالغ صغير السن، او أريد منه الغير البالغ الذي يذنب بعد البلوغ، ﴿قوله وَحَدِيثُ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ﴾ لوضعه عائشة موضع ابى هريرة رضى الله تعالى عنهما.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

قال الشافعى واحمد ومن وافقهما يستحب ان تقرأ الفاتحة في صلوة الجنابة بعد التكبيرة الاولى، واستدلوا بحديث الباب، لكنه حديث ضعيف كما صرح به الترمذى، على انه يشير الى ان قراءتها في الجنابة لم تكن شائعاً ومعروفاً، فيدل على الجواز دون الاستحباب، وكذا استدلوا بما رواه الحاكم عن جابر رضى الله تعالى عنه (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر على جنازتنا اربعاً ويقرأ بفاتحة الكتاب في التكبيرة الاولى) لكن قد صرح العراقى في شرح الترمذى بان اسناد حديث جابر ضعيف وكذا استدلوا بما رواه ابن ماجة عن ام شريك مرفوعاً، وفي سننه حماد بن جعفر العبدى، وهو لين الحديث كما في تقريب التهذيب ويؤيدهم ما اخرج عبد الرزاق والنسائى عن ابى امامة، وما اخرج الترمذى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (من السنة القراءة على الجنابة بفاتحة الكتاب) اى بعد التكبيرة الاولى، قلنا : السنة تطلق ايضاً على ما فعله النبى صلى الله عليه وسلم في بعض الاحيان او لاجل العذر ، مثل الوضوء مرةً مرةً، ومثل الاقعاء بين السجدين كما مر في باب الرخصة في الاقعاء، فهذه الآثار تدل على انها غير مكروهة كما صرح عليه الحسن الشرنبلالى الحنفى، لا على انها مطلوبة وصرح القدورى في التجريد انها لا تجب ولا تكره، على انه ورد في رواية النسائى وابى يعلى زيادة (وسورة) وزيادة الثقة مقبولة، فيلزم ان تكون قراءة السورة سنة ايضاً، ولم يقل به الخصم او تؤول هذه الآثار على انها قرئت على وجه الشاء دون التلاوة، وقال ابو حنيفة ومالك لا تقرأ الفاتحة في صلاة الجنابة اى على وجه التلاوة، لان المطلوب فيها الدعاء لما رواه ابوداؤد (اذا صليتم على الميت فاخصلوا له الدعاء)، (١) ومن آداب الدعاء مقدمة الشاء والصلوة، وروى ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب وعبد الله بن عمر وفضالة بن عبيد وابى هريرة وجابر بن عبد الله وائلة ابن الاسقع والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابن المسيب وربيعة وعطاء بن ابى رباح

ويحيى بن سعيد أنهم لم يكونوا يقرؤون في الصلوة على الميت، قال ابن وهب وقال مالك ليس ذلك بمعمول في بلدنا انما هو الدعاء، ادركت اهل بلد على ذلك فليراجع.

بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ

﴿قوله ثلاثة صفوف﴾ وان كانوا ستة رجال وصنع مالك ابن هبيرة يدل على عدم لزوم اتمام صف الجنابة. ﴿قوله رَضِيعٌ كَانَ لِعَائِشَةَ﴾ اى عبدالله بن يزيد البصرى، هو اخوها رضاعاً، وليس صحابياً، بل هو من الطبقة الثالثة كما في تقريب التهذيب، فلعله ارتضع من مرضعتها بعد مدة مديدة. ﴿قوله وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ﴾ لكن زيادة الثقة مقبولة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا

﴿قوله أَوْ نُقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا﴾ بفتح النون وضم الباء وجاز بكسرهما، والقبر هو الدفن، واقبرته اذا جعلت له قبراً يوارى فيه، وقال النووي أريد من القبر الدفن، اى يكره تاخير الدفن الى هذه الاوقات قصداً، والراجح ان المراد منه الصلوة على وجه المجاز بالمشاركة، بدليل ما رواه عمر بن شاهين عن خارجة بن مصعب عن موسى بن علقم بسنده، قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى على موتانا عند ثلاث، وروى هذا الحمل عن ابن المبارك ايضاً، فان قيل في سند ابن شاهين خارجة بن مصعب قال الحافظ هو متروك وكان يدلّس عن الكذابين، قلنا : ان مسلماً قال سمعت يحيى بن معين وسئل عن خارجة فقال مستقيم الحديث عندنا، ولم يكن ينكر من حديث الآ ما يدلّس عن غياث بن ابراهيم كذا في تهذيب التهذيب، ﴿قوله وَحِينَ تَضَيَّفُ﴾ مضارع من التفعّل وقال القارى وغيره اذا حضرت الجنابة او تليت آية السجدة حينئذ فافهما لا يكرهان لكن الاولى تاخيرهما الى خروج هذه الاوقات.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ

﴿قوله وَالطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ﴾ واخرجه الحاكم بلفظ والسقط يصلى عليه، قال احمد يصلى عليه بعد ان يعلم انه خلق وتم له اربعة اشهر، واما اذا سقط دون ذلك فلا يصلى عليه لانه لم ينفخ فيه الروح فلا يقال له الميت، ويرد عليه رواية الترمذى هذه، وكذا الرواية الآتية.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنِينِ حَتَّى يَسْتَهْلَ

﴿قوله حَتَّى يَسْتَهْلَ﴾ هو التصويت عند الولادة، وفي حكمه سائر ما يدل على حياته، وبه نأخذ، وهو مذهب الشافعي كما في شرح الاقناع، وادار الامر مالك على الاستهلال دون سائر امارات الحياة كما في شرح الكبير والدسوقي. ﴿قوله وَكَأَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ﴾ قال القارى بعد ذكر كلام الترمذى ان المختار عند تعارض الوقف والرفع تقديم الرفع لا الترجيح بالاحفظ والاكثر بعد وجود اصل الضبط والعدالة، انتهى، كيف وقد صحح رفعه ابن حبان والحاكم كما في الدراية.

فائدة : اختلف الروايات في انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه سيدنا ابراهيم رضى الله تعالى عنه ام لا؟ قال البيهقي وكونه صلى عليه اشبه بالاحاديث الصحيحة، انتهى، وقال علماءنا ان حديث النفي محمول على علم الراوى او معناه نفى الصلوة عليه اماماً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ

عندنا تكره الصلوة على الميت الداخل في المسجد اما تحريمًا واما تنزيهًا ورجح ابن الهمام وتلميذه ابن امير الحاج التنزيه وهو قول مالك، ولا تكره عند الشافعي واحمد، اما اذا كان الميت خارجًا من المسجد فاختلف مشائخنا فيه فاختر صاحب الخلاصة الكراهة ومال صاحب المحيط والبسوط الى عدم الكراهة. ﴿قوله عَلَى سَهْلِ ابْنِ بَيْضَاءَ﴾ قال النووى بيضاء امه، واسم ابيه وهب وبنو البيضاء ثلاثة سهيل وسهل وصفوان، وكان سهيل قديم الاسلام هاجر الى الحبشة ثم عاد الى مكة ثم هاجر الى المدينة وشهد بدرًا وغيرها توفي سنة تسع من الهجرة، حديث الباب حجة للشافعي واحمد، وحجتنا ما رواه ابوداؤد مرفوعًا (من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ له)، (١) وقال ابن عبد البر الصحيح فلا شئ له، ولا يبعد ان يقال ان كلمة على بمعنى الالام لان الامر اذا دار بين الكراهة وعدمها فالاحتياط في الكراهة، فان قيل : حديث فلا شئ له تفرد به صالح مولى التؤمة وهو ضعيف، قلنا : قال ابن عدى لا بأس به اذا روى عنه القدماء مثل ابن ابى ذئب، وقال العجلي تابعى ثقة، وقال ابن معين هو ثقة لكنه اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة انتهى كلامه، وقال فى الخلاصة قالوا ان سماع ابن ابى ذئب منه كان قبل الاختلاط، والجواب عن حديث الباب انها واقعة حال لا عموم لها، لجواز كون ذلك لضرورة مثل

١ _ رواه ابوداؤد فى كتاب الجنائز، باب الصلوة على الجنازة فى المسجد.

الاعتكاف اوالمطر، ويؤيدنا ما رواه البخارى (ان موضع الجنابة كان خارج المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم) وكذا يؤيدنا ما رواه مسلم (ان الناس عابوا على عائشة رضى الله تعالى عنها وقالوا ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد) واما ما رواه عبدالرزاق ان عمر صلى على ابي بكر في المسجد ففيه انقطاع، او محمول على عذر، وكذا ما رواه مالك ان صهيباً صلى على عمر في المسجد فهو ايضاً واقعة حال لا عموم لها فيحمل على عذر.

بَاب مَا جَاءَ أَنِّي يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

حديث الباب اخذ به احمد والشافعي وروى عن ابي حنيفة ايضاً واختاره الطحاوى، والرواية المشهورة عن ابي حنيفة انه يقوم بحذاء صدر الميت رجلاً كان او امرأة، وهذا هو الاحسن والآ فشرط صحة الصلوة محاذاة جزء من الميت، وقال مالك يقوم حذاء الرأس. منهما، دليل الرواية المشهورة ان اهل مكة والمدينة كلهم كانوا على تسوية الرجل والمرأة في حكم القيام عليهما ولم يجعلوا وسط المرأة عند صدر الرجل او رأسه عند الجمع في الصلوة، كما في المغني، ويروى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ايضاً كما في المغني، فعلم منه ان حديث عدم التسوية مؤول، وتفصيل التأويل ان جنازة النسوة لم تكن منعوشة في زمنه صلى الله عليه وسلم، وأول من نعشت جنازتها فاطمة رضى الله تعالى عنها باشارتها الى اسماء بنت عميس، رواه الحافظ ابو نعيم في الحلية، واخرجه الحاكم في المستدرک، ورواه البيهقي، فلما تعاملوا على النعوش تركوا التوسط، فعلم منه ان التوسط لم يكن حكماً أصلياً بل كان لمصلحة خارجية كما صرحت بها في رواية ابي داود، فلما انتهت المصلحة انتهى حكم التوسط، فان قيل : لا يلزم من ترك التوسط القيام حذاء الصدر، قلنا : قد ذكر ابن الهمام حديث القيام حذاء الصدر عن احمد فلا يحصل الجمع بين الروايات المتخالفة الا به، لان الصدر وسط الانسان والقائم عند الصدر يعبر عنه بالقيام عند الرأس ويؤيده ان الصلوة على الميت للايمان ومحل الايمان هو القلب وهو في الصدر، فان قيل : ما وجه عدم تسوية انس رضى الله تعالى عنه وكانت جنازة. هذه المرأة منعوشة كما في رواية ابي داود، قلنا : لعله رأى ان التوسط حكم أصلي.

﴿قوله فَقَامَ وَسَطَهَا﴾، قالوا ساكنة متحرك، اى ما يكون سوى الطرفين، ومتحركه ساكن، اى ما تكون نسبتہ الى الطرفين متساوية، ولا حجة فيه للشافعي واحمد لان الرواية بالسكون، ولو سلم انها بالفتح لأجيب عنه بان الجنابة لم تكن في عهده منعوشة فيقوم وسطها ليكون حائلاً بينها وبين القوم ما امكن.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

﴿قوله وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ احتج به الأئمة الثلاثة، وقالوا أيضاً انه عليه الصَّلوة والسلام قال (ان السيف محاء للذنوب) (١) ولنا ما رواه الطحاوي عن عبدالله بن الزبير رضى الله تعالى عنه (انه عليه الصَّلوة والسلام صلى على شهداء أحد)، (٢) وهو مرسل الصحابي، ولنا أيضاً ما رواه ابن ماجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (انه عليه الصَّلوة والسلام صلى على شهداء أحد)، (٣) ولنا أيضاً ما أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد عن جابر بن عبدالله رضى الله تعالى عنه (انه عليه الصَّلوة والسلام صلى على شهداء أحد)، (٤) والجواب عن حديث الباب ان الميث مقدم على النافي او ارادوا نفى الصَّلوة عليهم على حدة، او نقول لما تعارضت روايات الصَّلوة عليهم يوم أحد فيؤخذ بالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم وهو ما رواه البخاري وغيره عن عقبة بن عامر (انه عليه الصَّلوة والسلام صلى على شهداء احد بعد ثمان سنين صلاته على الميت)، او نقول لما تعارضت الروايات في حق شداء أحد فيؤخذ بغيرها وهو ما رواه النسائي وغيره عن شداد بن الهاد (ان رجلاً من الاعراب آمن ثم استشهد وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم)، وقال البخاري لشداد صحبة، وذكره ابن سعد في من شهد الخندق كما في تهذيب التهذيب، وقال الحافظ في التقریب انه شهد الخندق وغيرها، واما حديث (السيف محاء للذنوب)، رواه ابن حبان بلفظ (ان السيف محاء للخطايا) (٥) وصححه، فلا يقتضى عدم الصَّلوة، والآ فيلزم ان لا يصلى على الانبياء عليهم السلام وعلى الصبيان والمقتولين قصاصاً، فافهم.

١ - رواه الدارمي في كتاب الجهاد، باب في صفة القلى في سبيل الله، ورواه احمد في مسند الشاميين، باب حديث عتبة بن عبد السلمي ابي الوليد.

٢ - ذكره في مسند الروياني، بحث مرثدين عبدالله اليزني، و رواه في الحجة للشيباني، باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل وهو مسافر والمرأة تيمم وفيه الشهيد.

٣ - رواه ابن ماجة في كتاب ما جاء في الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم .

٤ - ذكره في مسند الروياني، بحث مرثدين عبدالله اليزني، ج رواه في الحجة للشيباني، باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل وهو مسافر والمرأة تيمم وفيه الشهيد.

٥ - رواه احمد في مسند الشاميين، باب حديث عتبة بن عبد السلمي ابي الوليد. ورواه الدارمي في كتاب الجهاد، باب في صفة القلى في سبيل الله. ورواه ابن حبان أيضاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ

﴿قوله فَصَلَّى عَلَيْهِ﴾ قال مالك ليس عمل اهل المدينة عليه، وقال أئمتنا لا يصلى على القبر الا اذا دفن بلا صلوة او علم بعد الدفن ان الماء الذى غسل به او الكفن كان نجسًا، فيصلى على القبر ما لم يتفسخ، وجوزها الجمهور مطلقًا سواء صلى عليه او لم يصل عليه، قال احمد رويست الصلوة على القبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه حسان كلها، وقال ابن عبد البر بل من تسعة كلها حسان، وحجتنا ترك الصحابة الصلوة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبور الخلفاء الراشدين، وهى حجة ايضا على عدم مشروعية تكرار الجنائز، والجواب عن حديث الباب وغيره الحمل على الخصوصية بدليل ما رواه مسلم ان هذه القبور مملوءة ظلمة على اهلها وان الله ينورها لهم بصلاتي عليهم، قال الحافظ ان هذه الزيادة مدرجة فى هذا الاسناد، قلنا : بل هى ثابتة فيه كما حققه صاحب الجوهر النقى، فان قيل : ترك انكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر دليل على عدم الخصوصية، قلنا : الذى يقع بالتبعية لا ينعض دليلاً للاصالة كما فى البناء على قبر النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين رضى الله تعالى عنهما، فانه قد ذكر البيهقى ان ابن عمر اذا انتهى الى جنازة قد صلى عليه دعا وانصرف ولم يعد الصلوة.

فائدة : قد ثبت الدعاء بعد صلوة الجنائز من فاتته الجنائز مثل ابن عمر وعبد الله بن سلام، واما الدعاء من صلى عليها فذخيرة الاحاديث ساكتة عنه فمن ادعى انه عليه الصلوة والسلام دعا بعدها او ادعى انه لم يدع بعدها فدخل فى حديث (من كذب على متعمداً فليتبوء مقعده من النار)، (١) ولوقال الخصم لو دعا بعدها لبلغ اليها، لجاز لنا ان نقول لو لم يدع لبلغ اليها كما بلغ اليها انه ما اذن وما اقام لصلوة العيد، وبالجمله انه لا بد من الفرق بين عدم الرواية وبين رواية العدم، نعم منع عنه الفقهاء، واكثرهم لم يذكروا دليل المنع، والبعض عللوا المنع بالزيادة على الجنائز، والبعض الآخر عللوه بتكرار الجنائز، وكلتا القبيحتين انما تلزمان اذا دعا قائماً فى الصف دون بعد كسر الصف، وكذا اكثر الفقهاء يعبرون بلفظ طويل اى لا يقوم بالدعاء ولا يعبرون بلفظ مختصر اى لا يدعوا، فيكون الدعاء بعد كسر الصف عفواً ومباحاً لحديث (ما سكت عنه فهو عفو)، (٢) رواه ابوداؤد، نعم كم من مباح يصير ممنوعاً لعارض مثل الالتزام وغيره، واعلم ان

١ _ رواه البخارى فى كتاب العلم، باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، و رواه مسلم فى كتاب المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم،
٢ _ رواه ابوداؤد فى كتاب الاطعمة، باب ما لم يذكر تحريمه.

الفقهاء الحنفية لم يعللوا هذا المنع بأنه لم يوجد في خير القرون، فانه دليل سلفى منقوض جمعاً ومنعاً

بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّجَاشِيِّ

﴿قوله وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ كَمَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ﴾ النجاشي لقب لمن ملك الحبشة واسم هذا المذكور اصحمة كما في البخارى، هاجر اليه المسلمون مرتين، وارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية بكتابين احدهما يدعوه فيه الى الاسلام فاسلم، والثاني يطلب منه تزويجه بأم حبيبة فزوجها له، وهوتايعى اسلم على يده عمرو بن العاص وهو صحابي كثير الحديث، حديث الباب حجة للشافعى واحمد لمشروعية الجنائز على الغائب، خلافاً لنا ولمالك، وحجتنا ان الجنائز على الغائب لم يكن من هدى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل الا على النجاشي والى على معاوية بن معاوية المزني الليثي كما اخرج الطبراني والبيهقى وابن منده، واخبر بشهادة امراء مودة ولم يصل عليهم، والجواب عن حديث الصلوة على النجاشي انه رفع الحجاب كما ذكره الواقدي عن ابن عباس، ورواه ابو عوانة وابن حبان في صحيحه عن عمران بن حصين فان قيل: يعارضه ما اخرج الطبراني من حديث مجمع بن جارية (قال فصففنا خلفه صفين وما نرى شيئاً)، (١) قلنا: لعلها كشفت لبعض دون بعض، او نقول كشفت للبنى صلى الله عليه وسلم دون الصحابة وهو كاف لصحة صلاة المقتدين، وكذا يجاب عن حديث الصلوة على معاوية الليثي انه رفع الحجاب كما اخرج الطبراني والبيهقى وابن منده، ويمكن حمل الحديثين على الخصوصية لكون النجاشي آمن بالغيب ولكون معاوية محباً لسورة الاخلاص وقارئاً لها في كل حال.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ

﴿قوله قِيْرَاطٌ﴾ هو نصف الدانق سدس الدرهم، وقيل غير ذلك، ﴿قوله فَرَطَانٌ﴾ من التفريط ﴿قوله فَلَهُ قِيْرَاطَانٌ﴾ احدهما جزاء الصلوة والثاني جزاء الدفن، ولا يدرى ايهما اعظم، فكما ان عدم الحضور للدفن لا يضر جزاء الصلوة فكذلك عدم الحضور للصلوة لا يضر جزاء الدفن.

بَاب آخَرُ

﴿قوله وَحَمَلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ المستحب عندنا الحمل اربع مرات لا ثار ذكرت في باب الاسراع بالجنائز، وحديث الباب ضعيف، وكذا هو لا ينفي ما عداه، فلعل الحمل ثلاث مرات

رواه الطبراني في معجم الكبير، بحث زيد بن خارجة الانصارى من بنى حارثة بن الخزرج بدرى كان يبول المدينة.

حسن واربع مرات احسن.

فائدة : يستحب عندنا حمل الجنازة بقوائمه الاربعة وقال الشافعي السنة ان يحملها رجلان يضعها السابق على اصل عنقه والثاني على صدره لحديث انه عليه الصلوة والسلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين، رواه الشافعي وابن سعد، قال النووي ليس في حملها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، انتهى، وقيل هذا كان في الدار كما في رواية ابن سعد حتى خرج به من الدار، وقيل كان تحمله الملائكة كما اخرج الحاكم في المستدرک، وقيل محمول على بيان الجواز، ويؤيده آثار عثمان وابي هريرة وابن الزبير وابن عمر اخرجها البيهقي.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، بَاب الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا

﴿قوله فَقُومُوا لَهَا﴾ قال احمد بجواز القيام وتركه عملاً بالحديثين، وكذا قال احمد ان من تبعها فلا يقعد حتى توضع على الارض كما في رواية الثوري عن سهيل، او حتى توضع في اللحد كما في رواية ابى معاوية عن سهيل حكاها ابوداؤد و وهم رواية ابى معاوية، ويرد عليها ما في حديث البراء الذي صححه ابو عوانة، (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فانتبهنا الى القبر ولما يلحد فجلس فجلسنا حوله)، وقال الجمهور بالنسخ، لحديث (ثم قعد)، ومعناه الدوام والبقاء على القعود لا القعود بعد القيام بدليل ما رواه البيهقي عن علي انه اشار الى قوم قاموا ان يجلسوا ثم حدثهم الحديث، وبدليل ما رواه احمد عن علي قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس)، (١) انتهى، اعلم ان المنسوخ هو الحكم دون منشأ الحكم من اعظام الله الذي يقبض الارواح او اعظام الملائكة او تحويل الموت، وغيره فانه لا يحتمل النسخ.

بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لغيرِنَا

اللحد هو الشق في عرض القبر جانب القبلة، والشق هو الضريح وهو الشق في وسط القبر، ﴿قوله اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لغيرِنَا﴾ اتفقوا على جوازهما وعلى اولوية اللحد، ويؤيده ما رواه ابن ماجة وجمع الفوائد وابن سعد (ان الصحابة اختلفوا في الشق واللحد فبعثوا الى ابى عبيدة بن الجراح وكان يضرح والى ابى طلحة وكان يلحد، فقالوا : اللهم خر لنبيك فجئى بأبى طلحة ولم

١ - رواه احمد في كتاب مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه.

يوجد ابو عبيدة)، (١) وكذا يؤيده التعبير بقوله لنا، وأريد منه اهل الاسلام، وأريد من الغير من كان قبلنا من اهل الايمان ويؤيده حديث جريبن عبدالله الشق لغيرنا من اهل الكتاب.

بَاب مَا يَقُولُ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ

﴿قوله وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هي والملة شيئ واحد، وروى الحاكم والبيهقي لما وضعت ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى، بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ)، (٢)، ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ فان قيل: الحجاج بن ارطاة مدلس وروى الحديث بالنعنة، قلنا: صنع الترمذي وكلام ابن القيم في الهدى يدل على ان حديث المدلس الثقة حسن وان لم يصرح بالسماع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ يُلْقَى

تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ

اتفقوا على عدم جواز الاثنين فما فوقهما، واختلفوا في جواز تحته لانه لم تطب نفسه ان يتذللها احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن اسحاق والحاكم والبيهقي، وقال الجمهور بكراهة لانه لم يرد فيه قول الرسول ولا فعله ولا تقريره، والجواب عن فعل شقران ان الصحابة رضی الله تعالى عنهم اخرجوها، رواه الواقدي عن علي بن حسين وبذلك جزم ابن عبد البر، وقال العراقي هذا اثبت، وروى البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه كره ان يجعل تحت الميت ثوب، ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ﴾ قيل معناه مشاركة محمد بن جعفر ليحيى اصح، وليس في الترمذي رواية لابي حمزة القصاب.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقُبُورِ

﴿قوله أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ فيه دلالة على ان تغير المنكر باليد منصب الامير او المأمور، وليس هو منصب العلماء والاجانب، نعم لاضمان عليهم لوغيره

١ - رواه ابن ماجة في كتاب ما جاء في الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم.

٢ - رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، في تفسير سورة طه، و رواه البيهقي في باب الاذخر للقبور وسد الفروج.

وعليه الفتوى ﴿قوله لَا تَدَعُ قَبْرًا مُشْرِفًا﴾ ذكر البخارى ان قبر عثمان بن مظعون كان مرتفعاً فلعل المشرف المنكر ما بنى عليه حتى ارتفع او ما ارتفع بلا مصلحة شرعية. ﴿قوله إِلَّا سَوَّيْتَهُ﴾ ليس المراد التسوية بالارض رأساً ولا التسطيح بل المراد التسوية ازالة الارتفاع الى ان يبقى قدر ما يعلم انه قبر، اعلم ان السنة ان يكون القبر مستمماً وهو مذهب ابى حنيفة ومالك واحمد وكثير من الشافعية، وقال الشافعى المستحب ان يكون مسطحاً لان النبى صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لم تكن مشرفة ولا لاطئة، كما رواه ابوداؤد عن القاسم بن محمد، واحتج الجمهور بما رواه البخارى ان سفيان التمار رأى قبر النبى صلى الله عليه وسلم مستمماً، فانقيل : لعله كان فى خلافة معاوية مسطحاً حين رآه القاسم، ثم جعل مستمماً فى اماراة عمر بن عبدالعزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك حين رآه سفيان عند بناء جدار القبر، قلنا : اثر القاسم لا يقتضى التسطيح لجواز ان يكون مستمماً لا مشرفاً ولا لاطئاً، وسهولة التسليم دون التسطيح يؤيد الجمهور لان الاول يحصل بدون الماء.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ عَلَى الْقُبُورِ

وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا

﴿قوله لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ﴾ قال الطحاوى ان الممنوع هو الجلوس للحدث لا الجلوس مطلقاً وقال هو قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد، واستدل بما اخرجه عن زيد بن ثابت قال (انما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبر لحدث او غائط او بول)، وذهب اليه مالك ايضا، وعند الجمهور يكره الجلوس عليها مطلقاً بدليل الاحاديث المطلقة كحديث الباب، وبدليل ما رواه احمد بلفظ (قال عمرو بن حزم رآنى صلى الله عليه وسلم متكئاً على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر او قال تؤذه)، (١) قال الحافظ فى الفتح اسناده صحيح، والجواب عن دليل الطحاوى انه لا يدل على نفي الكراهة فى ما عداه، وبالجمله ان النهى عن الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نفي التحريم، وبغير قضاء الحاجة يراد به كراهة التزيه كما فى رد المحتار، ويكره وطى القبور بدليل حديث النهى عن الجلوس عليها وبدليل ما اخرجه ابوداؤد (ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يمشى في نعلين بين القبور فقال يا صاحب السبتيتين القهما (١).
وبدليل حديث الباب الآتى، فانقل حديث قرع النعال يدل على جواز الوطى، قلنا : هذا
الحديث ليس فيه دلالة على الوطى على القبور كما لا يخفى.

فائدة : اذا بلى الميت وصار تراباً فالامر في قبره سهل.

﴿قوله وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا﴾ اذا كرهت الصلاة الى القبور فتكون الصلوة الى الاموات
مكروهة بطريق اولى، وكلام الزيلعى يدل على انه تكره الصلوة ايضاً اذا كانت القبور الى يمين
المصلى او يساره الا اذا كانت بعيدة او مستورة بحائل، كما مر.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِصِ الْقُبُورِ

وَالْكَتَابَةِ عَلَيْهَا

﴿قوله أَنْ تُجْصَّصَ الْقُبُورُ﴾ اى ان تطلى بالحصص والفضة وبه نأخذ. ﴿قوله وَأَنْ يُكْتَبَ
عَلَيْهَا﴾ قال الحاكم فى المستدرک ليس العمل عليه فان ائمة المسلمين من الشرق والغرب يكتبون
على قبورهم وهو شئ اخذه الخلف عن السلف، وجوز فقهاءنا الكتابة عند الحاجة بدليل التعامل
وبدليل ما رواه ابوداؤد باسناد جيد (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل حجراً فوضعها عند
رأس عثمان بن مظعون وقال اتعلم بها قبر اخى وادفن اليه من مات من اهلى)، (٢) والكتابة اكثر
دلالة من الحجارة، وبالجمله ان ما كانت الحاجة المعرفة فلا بأس به وما كانت بغير عذر فيكره وهو
محمل ما روى عن ابى يوسف. ﴿قوله وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا﴾ وفى رد المحتار وغيره عن ابى حنيفة يكره
ان يبنى عليه بناء من بيت او قبة او نحو ذلك، وقد مر سابقاً ان سيد القبور مخصوص عنه، ﴿قوله
قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا بَأْسَ أَنْ يُطَيَّنَ الْقَبْرُ﴾ وهو مروى عن المضمرة والخانية والفتاوى المنصورية،
خلافاً لما يقوله الكرخى، ويؤيد الجواز ما رواه ابوبكر النجار ان قبر النبى صلى الله عليه وسلم طين
بطين الاحمر من العرصة، واما ما ذكره الحاكم عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه مرفوعاً لا يزال
الميت يسمع الاذان ما لم يطين قبره، ففي سنده محمد بن قاسم الطايكاني، وقد رموه بالوضع.

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الجنائز، باب المشى فى النعل بين القبور. ورواه النسائى فى كتاب الجنائز، باب
كراهية المشى بين القبور فى النعال السبتية، ورواه ابن ماجه فى كتاب ما جاء فى الجنائز، باب ما جاء فى خلع
النعلين فى المقابر.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الجنائز، باب فى جمع الموتى فى قبر والقبر يعلم.

بَاب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ

﴿قوله فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ﴾ فيه دلالة على استحباب التوجه الى الميت عند السلام والدعاء، وكذا فيه دلالة على سماع الموتى لان الخطاب بمن لا يسمع كالخطاب بالمعدوم والجماد، وكذا في حديث البخارى (انه ليسمع خفق نعالهم)، (١) وفي حديث البخارى (انه عليه الصلوة والسلام قال والذي نفس محمد بيده ما انتم بأسمع منهم)، (٢) اى من كفار قليب بدر وكان قام على شفة القليب اليوم الثالث، دلالة واضحة على سماعهم، وهذا اللفظ رواه البخارى عن ابي طلحة، والطبرانى عن ابن مسعود وعن عبدالله بن سيدان رضى الله تعالى عنهم، واختلف فيه اهل العلم سلفاً وخلفاً، فانكرت عائشة رضى الله تعالى عنها سماع الموتى واثبت لهم العلم والادراك، وانكرت على ابن عمر كما في البخارى وتمسكت بقوله تعالى (أَلَمْ تَكُنْ لَأَ تَسْمِعُ الْمَوْتَى) ويؤيدها قوله تعالى (وَمَا أَلْتِ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي الْقُبُورِ) كما انها انكرت عذاب الميت ببكاء اهله عليه وانكرت على ابن عمر وابيه وتمسكت بقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) قيل وجه تمسكها بقوله تعالى ان نفى الاسماع يستلزم نفى السماع، ولكن فيه نظر لان نفى المزوم لا يستلزم نفى اللازم وكلام قتادة يدل على انه ينكر سماع الموتى لانه قال في حق كفار قليب بدر احياهم الله حتى اسمعهم. ﴿قوله تَوْبِيخًا﴾ كما في البخارى وانكر السماع القاضى ابويعلى الحنبلى ايضاً واما ابو حنيفة فلم يرو عنه شئ في حق سماع الموتى لا نفياً ولا اثباتاً، لا في ظاهر الرواية ولا في النواذر، كما لا يخفى، فمن قال ان الميت لا يسمع عند ابي حنيفة فقد استخرج من مسألة اليمين ان من حلف لا يكلمه اقتصر على الحياة، فلو كلمه بعد موته لا يحنث لان المقصود منه الافهام والموت ينافيه لانه لا يسمع فلا يفهم كما في فتح القدير شرح الهداية، ومن قال ان الميت يسمع عند ابي حنيفة فقد استخرجه من قول ابي حنيفة اذا صح الحديث فهو مذهبي، واما مشائخنا فقد اختلفوا فيه اثبتة البعض ونفاه البعض كما في فتح القدير شرح الهداية وبالجملة من انكر سماع الموتى فلا يخرج من الحنفية، واما السلفية فاثبتوه فليراجع الى اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية والى فتاواه وليراجع الى كتاب الروح لابن القيم والى نونيته، واثبتة البخارى وابن كثير وابن جرير، وقال العلامة الآلوسى والحق ان الموتى يسمعون في الجملة، اِذَا بَانَ يَخْلُقُ الله تعالى في بعض اجزاء الميت قوة يسمع بها متى شاء الله تعالى، واما بان يكون ذلك السماع

١ - رواه البخارى في كتاب الجنة وصفة نعيمها واهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة او النار عليه

٢ - رواه البخارى في كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر.

للروح بلا وساطة قوة في البدن، واحتج بعض النافين بقوله تعالى في حق عزيز عليه السلام، (قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ، قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةً عَامٍ) وجه الاستدلال به انه لو سمع الاصوات او ابصر الضياء لقال لبثت مدة مديدة، وقال بعض النافين ان النائم لا يسمع، كما يدل عليه قوله تعالى في حق اصحاب الكهف (فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا) فالملت لا يسمع بطريق اولي، واجابوا عن الاحاديث بان الاحاديث ظنية معارضة بالقرآن فيأول فيها بحملها على اول الوضع وغير ذلك. واحتج المثبتون لسماع الموتى بحديث الباب وبحديث قلب بدر، وحديث قلب بدر يدل ايضاً على ان السماع للبدن، يخلق الله عزوجل فيه نوعاً من الحياة يدرك به المسموع، لانه ورد فيه ما تكلم من اجساد لا ارواح لها من غير نكير وبحديث قرع النعال، والقرآن ساكت عن سماع الموتى وعدم سماعهم، محتمل للسماع وعدمه فلا تعارض الاحاديث بالقرآن، فلاحاجة الى التاويل في الاحاديث،

تفصيله ان الله تعالى شَبَّهَ الكفار الاحياء بالموتى الحقيقية في عدم الانتفاع بالمسموع بدليل آخر الآية (إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا وَهُمْ مُسْلِمُونَ) (سورة الروم)، لا في عدم السماع لان الاصل ان الامر الجامع يكون متحققاً في المشبه والمشبّه به كليهما البتة، وان كان في المشبه به اوضح او اقوى، فلو كان الامر الجامع عدم السماع للزم خلاف هذا الاصل، لعدم تحقق وجه الشبه هذا في المشبه لان الكفار يسمعون، فالامر الجامع هو عدم الانتفاع بالمسموع، ومآله الى عدم السماع النافع ولا شك في تحققه في الطرفين، أما في الكفار فواضح وأما في الموتى فواضح ايضاً، فعند عائشة الصديقة رضى الله تعالى عنها الموتى لا ينتفعون لعدم سماعهم فانتهى المقيد بنفى الاصل، وعند سائر الصحابة الراوين لاحاديث سماع الموتى والقائلين بسماع الموتى مثل عمرو ابن عمر وابي طلحة وابن مسعود وعبدالله بن سيدان الموتى لا ينتفعون بالمسموع مع سماعهم فانتهى المقيد بنفى القيد كما هو المعروف، وبهذا التقرير اتضح منشأ الاختلاف بين الصحابة والجواب عن مسألة الايمان ان مدار الايمان على العرف وفي العرف لا يقال لهذا انه تكلم به، ونظيره ان من قال لآخر ان ضربتك فعبد حرّ، فمات ، فضربه فهو على الحياة لان الضرب اسم لفعل مؤلم يتصل بالبدن، والايلام لا يتحقق في الميت كما في الهداية، فان ادعى احد ان ابا حنيفة لا يقول بعذاب القبر وتمسك بهذه المسئلة فيقال لهذا المدعى ان مدار الايمان على العرف، وفي العرف لا يقال لهذا الفعل الضرب والايلام، ولا يلزم منه نفى عذاب القبر لانه بوضع الحياة فيه عند العامة وهو امر خلاف العرف والقياس فكذلك يقال ان التكلم بالميت (يقال له) التكلم في العرف لعدم الافهام،

ولكن لا يلزم منه نفى الافهام والسماع في الواقع خلاف العرف والقياس، فافهم.
والجواب عن من احتج بقصة عزيز عليه السلام ان عدم ادراكه مدة اللبث يحتمل ان يكون لعدم ابصاره ولعدم سماعه ويحتمل ان يكون نسيانه بسبب الانتقال من حالة الموت الى حالة الحياة كما في سورة المؤمنين (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ، قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) والحمل على النسيان اولى من الحمل على عدم السماع وعدم الابصار، لان الانبياء عليهم السلام يطرى عليهم الخطأ والنسيان، بخلاف عدم الابصار وعدم السماع عند مماتهم فانهما لا يطريان عليهما، كيف وهم احياء في البرزخ، وقلنا لهذا المستدل ان الآية التي بعدها تدل على ان الطير بعد التمزق تسمع نداء الخليل، قال الله تعالى (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) فكيف لا يسمع النبي، فتهيئات هيهات لما يحتاجون.

والجواب عن القياس على النائم ان النائم يسمع ولذا يستيقظ اذا ناداه نبي او غير نبي، وكذا يجاب عنه بانه اذا ثبت السماع بالوحي فلم يبق مجال للقياس، فان قيل : احاديث سماع الموتى محمولة على اول الوضع، وهم يسمعون في هذا الوقت لاعادة الروح الى اجسامهم، فلاحجة في هذه الاحاديث على سماعهم مطلقاً، قلنا : ان حديث قرع النعال يدل على السماع في الزمان الآتي باستصحاب الحال، وحديث قليب بدر كان بعد ثلاثة ايام كما في رواية البخارى، وقال عمر ما تكلم من اجساد لا ارواح لها، ولم ينكر ذلك عليه صلى الله عليه وسلم، وكذا يدل على المرام، باستصحاب الحال ايضاً، والحديث الذي ذكره ابن عبد البر عن ابن عباس مرفوعاً وصححه كما في اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ما من احد يمر بقبر اخيه المسلم كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا رده الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام) دليل واضح على الدوام وما قال الحافظ ابن رجب انه ضعيف بل منكر، فلا يقاوم قول الاكثرين.

فائدة : قالوا قد صح رجوع عائشة رضى الله تعالى عنها عن هذا الحكم بدليل ما رواه ابن اسحاق باسناد جيد عن عائشة مثل حديث ابى طلحة ، وفيه (ما انتم باسمع لما اقول منهم) واخرجه احمد باسناد حسن كما في فتح الباري، وبدليل ما رواه احمد عنها انها قالت لما دفن عمر معهم فوالله ما دخلته الا وانا مشدودة على ثيابي حياء من عمر، وبدليل ما سيأتى في باب زيارة القبور للنساء انها خاطبت باخيه الميت عبدالرحمن، فهذا الحديث يدل على ابصار النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما الزائرين وكذا على سماعهم، هذا وقد بقى خبايا في زوايا الكلام.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ

أى كانت ممنوعة لمخافة الوقوع فى الفتنة، فلما انتفت مخافة الفتنة ارتفعت الحرمة وهو مذهب الجمهور، ﴿قوله فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْآخِرَةَ﴾ هذا الحديث ساكت عن حكم زيارة القبور اذا كانت للدعاء عنده او للاستفاضة، واما الزيارة لطلب قضاء الحاجات من الاموات فمن الامور الشريكة اذا كان باعتقاد ان الله سلّطه على قضاء الحاجات باعتقاد ان لا تخلف فى ارادته.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ

﴿قوله زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ﴾ اعلم ان زيارة القبور جائزة للنساء عندنا لان النساء تبع للرجال فلما رخص دخل فى رخصة الرجال النساء، وهو الاصل المتعارف فى الشرع، ولما رواه مسلم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها (قالت كيف اقول - تعنى اذا زرت القبور - قال قولى السلام على اهل الديار)، ولما سيأتى فى الباب الآتى انما زارت قبر اخيها فى مقبرة مكة، ولما رواه البخارى من حديث انس قال مر النبی صلى الله عليه وسلم بامرأة تبكى عند قبر فقال : اتقى الله واصبرى) فانكر على البكاء دون الزيارة، وقال الخیر الرملی لا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شباب كحضور الجماعة فى المساجد، انتهى، قلت وفى عصرنا كما منعت العجائز عن حضور الجماعات كما فى شرح التنوير لان لكل ساقطة لاقطة فكذلك تمنع من زيارة القبور، بل هى اولى بالمنع، فحديث الباب محمول على وقت المنع، وقيل حديث الباب محكم واللعن انما هو للمكثرات من الزيارة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الزِّيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ

﴿قوله فَقَالَتْ وَكُنَّا كَنَدَمَائِي جَذِيمَةً﴾ اى انشدت بيت تميم بن نويرة يرثى اخاه مالكا الذى قتله خالد بن الوليد، وجذيمة كان ملك العراق، وله نديمان مالك وعقيل، كانا نديميه مدة اربعين سنة. ﴿قوله لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُفِنْتُ إِلَّا حَيْثُ مِتُّ﴾ لان المستحب ان يدفن الميت فى مقبرة البلدة، وجاز نقل الميت قبل الدفن كما فى شرح التنوير وغيره. ﴿قوله وَلَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ﴾ اى اكتفيت بذلك عن الزيارة لقلة الاشتياق عند قرب العهد، لا لان الزيارة مكروهة عندها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ

قال بجوازه الجمهور لحديث الباب ولما رواه احمد أن النبی صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً، وكذا

دفن ابوبكر وعمر رضى الله تعالى عنهما ليلاً، ودفن على رضى الله تعالى عنه فاطمة رضى الله تعالى عنها ليلاً كما فى الصحيحين، فانقيل : حديث الباب ضعيف، منهال بن خليفة ضعفه ابن معين، والحجاج بن ارطاة كثير الخطاء والتدليس، قلنا حسنه الترمذى وهو امام الفن، وقال ابوداؤد جازئ الحديث، وقال ابو حاتم صالح يكتب حديثه، وقال البزار ثقة، واخرج له مسلم والحجاج ثقة وحديث المدلس الثقة يكون حسناً ولولم يصرح بالسماع، وقال ابن حزم بعد جواز الدفن بالليل الا عن ضرورة لما رواه ابن ماجة عن جابر رضى الله تعالى عنه (لاتدفنوا موتاكم بالليل الا ان تضطروا)، (١) وهو حديث ضعيف فى سنده ابراهيم بن يزيد الخوزى وهو ضعيف، وان صح فيحمل على ما اذا تأذى الحاضرون. ﴿قوله وَكَبَّرَ عَلَيْهِ﴾ اى عند الصلوة عليه، ﴿قوله وَقَالُوا يُدْخِلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ﴾ وهو مذهب ابى حنيفة، وقال الشافعى واحمد يُسَلُّ، وخيرمالك، حجتنا حديث الباب، وما اخرجه ابن عدى عن ابن بريدة عن ابيه انه عليه الصلوة والسلام اُخذ من القبلة، وفى سنده عمرو بن بريد التميمى وقد ضعفوه، وما اخرجه ابن ماجة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اُخذ من قبل القبلة، وفى سنده عطية العوفى وضعفه الامام احمد، وما اخرجه عبدالرزاق فى مصنفه ان علياً رضى الله تعالى عنه ادخل يزيد بن المكف من قبل القبلة بسند صحيح وحجة الشافعى واحمد ما رواه ابن ماجة عن ابى رافع قال سَلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سعداً، قلنا : فى سنده مندل بن على وهو ضعيف، ومحمد بن عبيدالله متفق على ضعفه، ذكره السندى، وما اخرجه ابوداؤد ان عبدالله بن يزيد رضى الله تعالى عنه صلى على الحارث ثم ادخله القبر من قبل رجل القبر، وقال هذا من السنة، قلنا : حديثنا صريح وحديثكم محتمل للضرورة ويشير الى القلة وكذا عندالاختلاف يرجح الاخذ من جانب القبلة لكونه اشرف، اعلم ان الروايات اختلفت فى اخذه صلى الله عليه وسلم فروى الشافعى فى مسنده عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه، وعن عمر ان ابن موسى سل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل رأسه، وروى ابن عدى وابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام اُخذ من القبلة كما مر آنفاً، فيرجح الاخذ من جانب القبلة لكونه اشرف، او يحمل هذا على الضرورة لكون القبر متصلاً بالجدار الجنوبي.

بَاب مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ

﴿قوله يَشْهَدُ لَهُ ثَلَاثَةٌ﴾ والشهادة هى الاخبار عن المشاهدة، فخرج به الكاذب والمتملق،

﴿قوله إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ﴾ روى احمد وابن حبان والحاكم قال الله تعالى (قد قبلتُ قولكم وغفرتُ له ما لا تعلمون)، (١) و وقع في رواية الحاكم (ان الله ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر)، (٢) وقال ابن التين والصواب ان ذلك يختص بالمتقيات والمستقين، وقيل والصحيح انه على عمومه.

بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا

﴿قوله فَتَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ﴾ المراد من القسم ما اوجب الله تعالى على ذاته، بقوله تعالى (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا) اى اوجب الله تعالى على ذاته ان يوردهم النار، والمراد من ورود النار اما دخول النار، كما رواه الحاكم عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه، والبيهقى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه، واحمد عن جابر رضى الله تعالى عنه مرفوعًا، واما المراد منه العبور على الصراط وهو المروى عن كثير من السلف ويشير اليه ما رواه الترمذى في ابواب التفسير عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه مرفوعًا، والجمع بينهما واضح فان الصراط توضع على متن جهنم، فالعبور عليها دخول النار من وجه، والاستثناء اما منقطع، اى لا تمسه النار ولكن يمر على الصراط، واما مفرغ اى لا تمسه النار شيئًا من المقدار، ولا تلبسه النار شيئًا من المقدار الا مقدار المرور على الصراط. ﴿قوله لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ﴾ وجه التقيد به ان القلب يكون عليه ارق، بخلاف البالغ فانه قد يؤذى ويعق. ﴿قوله قَدَّمْتُ اثْنَيْنِ﴾ يدل على ان مفهوم العدد غير معتبر. ﴿قوله يَا مُوَفَّقَةً﴾ يا من يوفقه الله تعالى للخيرات والاسئلة الواقعة موقعها شفقة على الامة. ﴿قوله لَنْ يُصَابُوا بِمِثْلِي﴾ اى لن تصل مصيبة الى امى بمثل مصيبة موتى فانها اشد عليهم من سائر المصائب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الشُّهَدَاءِ مَنْ هُمْ

﴿قوله الشُّهَدَاءُ خَمْسٌ﴾ جمع شهيد وهو اما بمعنى الفاعل اى من يشهد مقامه قبل موته، واما بمعنى المفعول اى من تحضره الملائكة مبشرة له، الشهداء ثلاثة انواع : الاول : من يكون شهيدًا في احكام الدنيا كترك الغسل، واحكام الآخرة، كالصون من العذاب وتغير البدن في القبر، وهو من قتل في سبيل الله محتسبًا، والثاني : من يكون شهيدًا في احكام الدنيا دون الآخرة وهو من قتل في سبيل الله غير محتسب، والثالث : من يكون شهيدًا في احكام الآخرة، دون الدنيا

١ _ رواه احمد في باقى مسند الثكرين، باب باقى مسند السابق.

٢ _ رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب الجنائز.

كالمطعون والمبطون، وذكر الخمس لا يقصد منه نفى ما عدا لمن اطلق عليه الشهيد بلغ عددهم الى قريب من ستين كما في الاوجز. ﴿قوله الْمَطْعُونُ﴾ الطاعون الخراج الذى يخرج في المغابن او الوباء العام. ﴿قوله وَالْمَبْطُونُ﴾ اى من مات بمرض البطن كالاسهال والاستسقاء، وقيل عام لمن مات بامراض كوجع القلب والكبد وغيره.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ

﴿قوله فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ اى فرار منه كما في رواية الشيخين واخرج احمد عن عائشة رضى الله تعالى عنها مرفوعاً (الفار منها كالفار من الزحف)، (١) وهو مكروه عندنا، نعم ان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا بأس بالخروج كما في شرح التنوير، وفي الفرار مفسدة تفرد المرضى وبقاءهم بلا خادم وبلا قائم على امورهم عند الحياة والممات. ﴿قوله فَلَا تَهَيَّطُوا عَلَيْهَا﴾ سد الباب اعتقاد التعدي عند الطعن قائلاً لو لم اهبط عليها لم اطعن، وصوناً لنفسه عن الالتقاء في التهلكة عند من قال ان في اختلاط المطعون تائراً غير مستقل للمرض، كما مر في باب كراهية النوح.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ

﴿قوله قَالَتْ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّنَا نَكْرَهُ الْمَوْتَ﴾ تعنى يلزم من هذا الحديث ان الله تعالى يكره لقاءنا لانا نكره الموت طبعاً والموت قبل لقاء الله تعالى فيلزم منه انا نكره لقاء الله تعالى، فَاجَابَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ان الكراهة الطبيعية عند عروض البشارة الالهية تبدلت باحبة الطبيعية، بخلاف الكافر فان الكراهة الطبيعية تزداد عند عروض البشارة الالهية.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ

﴿قوله فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ ظاهره حجة لابي يوسف، لان النبي صلى الله عليه وسلم يقتدى به امته في افعاله ولكن ظاهر حديث النسائي (أَمَا اَنَا فَلَا اُصَلِّي عَلَيْهِ) حجة لاحد، ان الامام لا يصلى عليه، ويصلى عليه غير الامام لحديث ((وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكِبَائِرَ)) رواه ابوداؤد، وعند ابى حنيفة ومالك واحمد يصلى عليه بلا تخصيص، وحديث الباب واقعة عين لا عموم لها، فيحمل على الزجر، كما انه عليه الصلوة والسلام في اول الامر لا يصلى على بعض المديونين زجراً، فحمل حديث الباب على

الزجر اولى من حمله على تخصيص الامام لان ثبوت الزجر اسهل من ثبوت الخصوصية.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ

﴿قوله صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ﴾ زَجْرًا لِلأَحْيَاءِ عَنِ الْمَاطِلَةِ وَتَحْذِيرًا لَهُمْ عَنْ حَرَمَانِ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَخِيَارِ الْمُسْلِمِينَ. ﴿قوله قَالَ أَبُو قَتَادَةَ هُوَ عَلَيَّ﴾ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ صَحَّةُ الْكَفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَاحْمَدٍ وَمُحَمَّدٍ وَابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ صَحَّةِ الْكَفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ لَانَ الْكَفَالَةِ هُوَ ضَمُّ الذِّمَّةِ بِالذِّمَّةِ فِي الْمَطَالِبَةِ، وَالْحَوَالَةُ نَقْلُ الْمَطَالِبَةِ مِنَ الذِّمَّةِ إِلَى الذِّمَّةِ وَلَمْ يَبْقَ لِلْمَيِّتِ ذِمَّةٌ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ الضَّمُّ بِهَا وَالنَّقْلُ عَنْهَا، وَحَدِيثُ الْبَابِ مِنْ بَابِ الْإِلْتِمَامِ وَالضَّمَانِ تَبَرُّعًا.

بَاب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

أُرِيدَ مِنَ الْقَبْرِ الْبَرْزَخُ أَوْ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ أَجْزَاءُهُ، وَعَبَّرَ بِالْقَبْرِ نَظْرًا إِلَى الْغَالِبِ وَأُرِيدَ مِنَ الْعَذَابِ الْكَيْفِيَّةِ سِوَاءِ كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الرَّاحَةِ أَوِ التَّعْمَةِ، وَعَبَّرَ بِالْعَذَابِ تَهْوِيلًا، وَظَاهِرُ الْإِحَادِيثِ أَنَّ الْعَذَابَ وَالرَّاحَةَ لِلْبَدَنِ وَالرُّوحَ جَمِيعًا، أَمَّا لِلرُّوحِ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا لِلْبَدَنِ فَبِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ فِي بَدَنِهِ نَوْعَ حَيَاةٍ يَدْرِكُ بِهَا ذَهَابَهُمْ بِهِ وَسُؤَالُ الْمَلِكِ وَسَلَامُ الزَّائِرِ، وَيَسْتَأْنَسُ بِهَا بِالْمَاكِثِ حَوْلَ قَبْرِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ فِي الْإِحَادِيثِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ كَمَا فَصَّلَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ. ﴿قوله إِذَا قُبِرَ﴾ مَاضٍ مِنَ الْمَجْرَدِ وَمَعْنَى الْمَجْرَدِ وَالْمَزِيدِ وَاحِدٌ، ﴿قوله الْمُتَنَكَّرُ وَالْتَّكْبِيرُ﴾ كِلَاهُمَا ضِدُّ الْمَعْرُوفِ، ظَاهِرُ الْإِحَادِيثِ عُمُومُ الْمَيِّتِ لِلْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، فَالْمُؤْمِنُ أَيْضًا يَأْتِيهِ مَلَكَانِ بِهَذِهِ الْوَتِيرَةِ امْتِحَانًا.

فائدة: اعلم ان المنكر والنكير نوع من الملائكة يأتي منه اثنان الى كل ميت مثل الكرام الكاتبين. ﴿قوله مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ﴾ يعبران من غير المحسوس بالصيغة التي يشار بها الى المحسوس امتحانًا، فيعرف المؤمن بفراصة الايمان انهما يريدان محمداً صلى الله عليه وسلم وقيل هذا محمول على الكشف، اى يكشف له النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد او في البيت او في المعركة وغيرها، حين كونه حيًا، ويكشف له وهو في القبر حين كونه ميتًا، ولا يلزم من هذا الكشف علم النبي صلى الله عليه وسلم بالميت، بدليل ما رواه البخارى (ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل الصحابة عن من كان يقوم المسجد، فقالوا هو مات)، (١) وقيل ان التعبير باسم الاشارة

١ - رواه البخارى في كتاب الجنائز، باب الصلوة على القبر بعد ما يدفن.

بناء على ان النبی صلی الله علیه وسلم یأتی قبر کل میت، وفيه انه یردّه ما مر من حدیث البخاری، وكذا یرده ان الشخص الواحد یمكن شهوده فی موضعین، یشهد احدهما بجسده ویشهد ثانيهما بروحه التمثلة. ﴿قوله ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ﴾ هذا الفسخ من احوال البرزخ لاندري كيفيتها كما لاندري كيفية سائر احوال البرزخ. ﴿قوله ثُمَّ كَنُومَةُ الْعُرُوسِ﴾ العروس مشترك بين المذكور والمؤنث، وليس المراد من النوم حقيقته بدليل احاديث ردّ السلام وعرض الجنة واتيان الرزق، بل المراد طيب الحال. ﴿قوله حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ﴾ اى ينام ويطيب حالاً حتى. ﴿قوله وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا﴾ قال ابن عبد البر لا يسئل عن الكافر، ويرد عليه قوله تعالى (وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ) وقول النبی صلی الله علیه وسلم (واما المنافق والكافر)، رواه البخاری، وقول النبی صلی الله علیه وسلم (ويأتيه — اى الكافر — منكر ونكير) رواه احمد، اعلم ان الفاسق يُسئل فی القبر لان لفظ المؤمن عام، واما عذابه فی القبر فلم يذكر فی هذا الحديث وذكر فی احاديث البخاری من تعذيب من لا يستتره عن البول ومن يأتي بالنميمة كما فی كتاب الوضوء، واكل الربا والزاني وغيره كما فی كتاب الرؤيا، وقيل لم يذكر الفاسق لانه ذو حظ من المؤمن والكافر، يشابه المؤمن العادل فی الايمان، ويشابه الكافر فی العمل فذكرهما ذكره. ﴿قوله فَقُلْتُ مِثْلَهُ﴾ اى اقررت من غير اعتقاد، بل بانكار قلبی. ﴿قوله فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعُهُ﴾ فان قيل انا لم نشاهد الاختلاف، قلت : هذا الاختلاف من احوال البرزخ، وقيل يعطى له الجسم المثالي والتعذيب والاقعاد وغيره انما يعرضان عليه دون الجسم الاصلی وفيه ان القول بالجسم المثالي لم يرد به حدیث وليس هو مما يتبادر الى الذهن. ﴿قوله فَرَيْنَ أَهْلَ الْجَنَّةِ﴾ اى فالمعروض عليه مقعد من مقاعد اهل الجنة. ﴿قوله حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ تَعَالَى﴾ اى انتظر حتى يبعثك الله تعالى، او لاتصل اليه حتى

فائدة : فی حاشية الحموی عن الشيخ ابی المعین النسفی، العاصی يعذب ويضغط لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود، كما فی رد المحتار قبيل ابواب العيدين، وفيه نظر لان الروايات الحديثية تدل على انقطاع العذاب فی يوم الجمعة وليلتها وفي شهر رمضان دون عدم العود، كيف وقد روى البخاری فی آخر الجنائز (والذي رأيت يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار يفعل به إلى يوم القيامة)، (١) انتهى.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَى مُصَابًا

العزاء الصبر، والتعزية حمله عليه، وهى من المستحبات الآ عند الوقوع فى الفتنة كالعجب وعداوة من لم يعزّ، وجاز الجلوس لها وهو خلاف الاولى كما فى شرح المنية، ولا تجلس النساء قطعاً كما فى خزانة الفتاوى، ويكره الجلوس فى المسجد كما فى شرح المنية، ولكن فى الظهيرية لا بأس لاهل الميت فى البيت او المسجد والناس يأتونهم ويعزّونهم، قلت : اذا كانت الكراهة تزيهية فالأل واحد. ﴿قوله فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ﴾ المصاب يثاب على الصبر او على المصيبة تفضلاً من الله تعالى. ﴿قوله وَلَمْ يَرْفَعْهُ﴾ قال القارى لكن له حكم المرفوع، ويعضده خبر ابن ماجه بسند حسن مرفوعاً (ما من مسلم يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله تعالى من حلال الكرامة يوم القيامة)، (١) انتهى، ﴿قوله نَقَمُوا عَلَيْهِ﴾ حيث جعل الموقوف مرفوعاً.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

﴿قوله إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ﴾ اى عذابه وسؤاله، وهذا الحديث يخص حديث السؤال كما صرح به القرطبى والسيوطى، واخرج حميد بن طريق ابن جريج عن عطاء مرسلًا، وزاد فيه عذاب القبر، ولفظه (الا وقى عذاب القبر وفتنة القبر ولقى الله ولا حساب عليه)، ففيه اشارة الى نفى السؤال ايضاً كذا فى تصريح على نفى الحساب، ولعل المراد به نفى حساب حقوق الله. ﴿قوله لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ﴾ لكن له شواهد، اخرج ابو يعلى والبيهقى وغيره.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْجَنَازَةِ

﴿قوله وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ﴾ اذا حضرت الجنازة فى وقت مكروه فالصلوة عليها فى ذلك الوقت غير مكروهة لاحتياجها ولا تزيهاً عند صاحب التحفة لان التعجيل فيها مطلوب، وافاد صاحب الدر المختار ثبوت الكراهة التزيهية واما اذا حضرت فى وقت مباح واخرت الصلوة عليها الى الوقت المكروه فتصح الصلوة عليها مع الكراهة التحريمية كما فى البحر عن الاسييجانى واقره فى النهر، والاكثر على انها لا تنعقد ولا تصح اصلاً، ﴿قوله وَمَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ﴾ لم اجد رجه عدم الاتصال، نعم قال الحافظ فى التقريب ان رواية محمد بن عمر بن على بن ابى طالب عن جده مرسله، انتهى، قال ميرك رجاله ثقات والظاهر ان اسناده متصل، وقال الحاكم صحيح الاسناد

بَاب آخَرُ فِي فَضْلِ التَّعْزِيَةِ

﴿قوله مَنْ عَزَّى ثَكْلِي﴾ لا يلزم من ترغيب تعزيتها ترغيب جلوسها لها، ﴿قوله وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ﴾ لان منية لاتعرف حالها كما في التقريب.

بَاب مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْجَنَازَةِ

لاترفع الايدي عندنا وعند مالك الا في التكبيرة الاولى وروى ابن المنذر عن مالك ثلاث روايات، الرفع في الجميع، وفي الاولى فقط، وعدمه في كلها، وقال الشافعي واحمد ترفع في الكل وهي رواية عن ابي حنيفة كما في شرح دارالبحار، واخذ به ائمة بلخ، لهما ما رواه الدارقطني في علله عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على الجنائز رفع يديه في كل تكبيرة)، وقال الدارقطني الصواب انه موقوف، ولهما ايضا ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين حديثا موقوفاً على ابن عمر وعلى عمر بن عبدالعزيز، ولهما ايضا ما رواه الشافعي عن انس موقوفاً، ولنا ولمالك حديث الباب، ولكن اعله البيهقي وقال تفرد به يزيد بن سنان وهو ابو فروة، قال ابن حبان هو كثير الخطاء، وروى ابن القطان تضعيفه عن احمد والنسائي وابن معين، وقال ابن القطان يحيى بن يعلى الاسلمي الراوى عن ابي فروة ضعيف ايضا، ولنا ايضا ما اخرجه الدارقطني، في سننه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنائز في اول تكبيرة ثم لا يعود)، (١) واعله العقيلي بفضل بن السكن وقال انه مجهول، وقال الذهبي في الميزان لا يعرف وضعفه الدارقطني، انتهى، وقال الزيلعي لم اجده في ضعفاء ابن حبان، انتهى، قلت فالاخذ بترك الرفع اولى، لورود الحديث المرفوع فيه وان كان ضعيفاً ولان الاصل في الصلوة السكون دون الحركة. ﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى يَقْبِضُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ وهو مذهب ابي حنيفة وابي يوسف، خلافاً لمحمد رحمهم الله تعالى.

بَاب مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ

مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ

﴿قوله مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ﴾ اى محبوسة عن مقامها الكريم او موقوف امرها لاحكم لها بنجاة ولا هلاك، سواء ترك وفاء اولاً، في هذا الحديث ترهيب عن الموت مديوناً، وحث للورثة على قضاء

١ - رواه الدارقطني في سننه، كتاب الجنائز، باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الايدي ثم التكبير .

دين الميت ﴿قوله حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ﴾ اما يقضيه الوارث من التركة او من ماله، واما يقضيه الوالى، قال النبى صلى الله عليه وسلم من ترك ديناً او ضياعاً فليأتني فانا مولاه، رواه البخارى، (١) وقال (من ترك مالا فلورثته و من ترك ديناً فعلى وعلى الولاة من بعدى من بيت المال)، اخرج الطبرانى، (٢) واما ما يقضيه الله تعالى، اخرج البخارى (من اخذ اموال الناس يريد اداها ادى الله عنه)، (٣) واخرج الحاكم (من تداين بدين في نفسه وفاءه ثم مات تجاوز الله عنه وارضى غريمه بما شاء)، (٤) واما يقضى بالاقتصاص، اخرج الطبرانى (ومن دان بدين وليس في نفسه وفاءه ومات اقتص الله لغريمه منه يوم القيامة)، (٥) واخرج ايضاً (الدين دينان، فمن مات وهو ينوى قضاءه فأنأ وليه ومن مات ولا ينوى قضاءه فذلك الذى يؤخذ من حسناته ليس يومئذ دينار ولا درهم) (٦).

أَبْوَابُ النِّكَاحِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لما فرغ من ابواب الجنائز شرع في ابواب النكاح لان النكاح عبادة مثل صلاة الجنابة، وقدمها عليها لان الاولى من متعلقات الموت الذى تنقص به النفوس، والثانية تزداد به النفوس فتكون جابرة للنقصان، ولان الاولى من متعلقات الموت والثانية من متعلقات الحياة وقال الله تعالى (خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ) آخرها عنه.

النكاح عند اهل التحقيق حقيقة في الضم ويطلق على الوطى لانه من افراد الضم واطلاق

١ _ رواه البخارى في كتاب الاستقراض واداء الديون والحجر والتفليس، باب الصلوة على من ترك ديناً.

٢ _ رواه الترمذى في كتاب الفرائض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء من ترك مالا فلورثته، ورواه النسائى في كتاب صلوة العيدين، باب كيف الخطبة. ورواه ابوداؤد في كتاب الخراج والامارة والفى، باب في ارزاق الذرية، ورواه ابن ماجة في كتاب الاحكام، باب من ترك ديناً او ضياعاً فعلى الله وعلى رسوله. ورواه احمد في باقى مسند المكشرين، باب مسند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه، ورواه الطبرانى ايضاً.

٣ _ رواه البخارى في كتاب الاستقراض واداء الديون والحجر والتفليس، باب من اخذ اموال الناس يريد اداها او اتلافها.

٤ _ رواه الحاكم في المستدرک، في كتاب البيوع.

٥ _ ذكره في نيل الاوطار في كتاب الجنائز، باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه، نقلاً عن الطبرانى.

٦ _ ذكره في نيل الاوطار في كتاب الجنائز، باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه، نقلاً عن الطبرانى.

العام على الخاص من حيث انه عام كإطلاق الحيوان على الانسان من حيث انه حيوان حقيقة كما في فتح القدير وغيره بخلاف ما اذا أريد الخاص من العام فانه مجاز، ويطلق على العقد ايضاً لانه سبب الوطى والضم، فعلى هذا يكون النكاح مشتركاً بين الوطى والعقد، وقيل هو مشترك بين الوطى والعقد اشتراكاً لفظياً وقيل هو حقيقة في العقد مجاز في الوطى، وقيل بقلبه وعليه مشائخنا رحمهم الله تعالى. ﴿قوله أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْحَيَاءُ﴾ هذه رواية شهيرة، وروى الختان، وهى من سنة الانبياء من لدن ابراهيم عليه السلام الى زمن نبينا صلى الله عليه وسلم، وروى الختاء، وهى غير صحيحة ولعلها تصحيف كما في المرقاة. ﴿قوله وَالنَّكَاحُ﴾ يستثنى منهم سيدنا يحيى عليه السلام لانه كان حصوراً اى كان تام الخلق وكامل الاعضاء مثل سائر الانبياء عليهم السلام ولكن غلب عليه الاستغراق فلم يتزوج مخافة وقوع الخلل في الحقوق، وضعف العضو لعدم الممارسة لاينافى برجوع قوته بالممارسة، وكذا يستثنى منهم سيدنا عيسى عليه السلام وروى ابن الجوزى في كتاب الوفاء عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً انه يتزوج ويولد له ويمكن خمساً واربعين سنة، ثم يموت ويدفن معى في قبرى اى في مقبرتى.

اعلم ان النكاح عند تيقن الجور حرام، وعند خوف الجور مكروه تحريماً، وعند الاعتدال اى القدرة على الوطى والمهر والنفقة سنة مؤكدة في الاصل وقيل واجب، وعند التوقان وشدة الاشتياق بحيث يخاف الوقوع في الزنا واجب، وعند تيقن الزنا فرض، ﴿قوله وَعَائِشَةُ﴾ وهو ما اخرج ابن ماجة (النكاح من سنتى فمن لم يعمل بسنتى فليس منى)، (١) وما هو مشهور على الالسنه النكاح سنتى فمن رغب عن سنتى فليس منى، فاما رواية بالمعنى واما جمع بين الحديثين. ﴿قوله فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ﴾ اى الجماع او مؤن النكاح. ﴿قوله فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ﴾ يدل على منع الاستمنا بكمه ويدل عليه ايضاً قوله تعالى (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) نعم الاستثناء لايبى عن حل الاستمنا بكف الزوجة والامة كما ذكره فقهاءنا، اعلم ان الاستمنا بكفه ان كان لاستجلاب الشهوة فهو اثم، وان كان لتسكين الشهوة المفرطة الشاغلة للقلب او الموقعة في الوطى الحرام فهو من قبيل اختيار اهلون البليتين.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبْتُلِ

التبتل الانقطاع عن النساء وامرأة بتول منقطعة عن الرجال لا شهوة لها فيهم، وبها سميت مريم وفاطمة لانقطاعها عن نساء زمانها فضلاً ودينًا وحسبًا وقيل لانقطاعها عن الدنيا الى الله تعالى كما في النهاية. ﴿قوله وَلَوْ أَدْنَى لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا﴾ قال الطيبي كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا، ولكنه عد عن هذا الظاهر الى قوله لاختصمينا لارادة المبالغة، اى لبالغنا في التبتل حتى يفضى بنا الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام، وقيل بل هو على ظاهره، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص كما في الفتح، و ورد النهي عن الاختصاص في البخارى من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ولا يبعد ان يكون معناه لو اذن في التبتل ولم يكن التبتل الا بالاختصاص لاختصمينا.

فائدة : حرم خصاء الآدمى لحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه وغيره لانه مثله، وجاز خصاء البهائم عند المنفعة والمصلحة كالسمن والمنع عن العض.

بَاب مَا جَاءَ إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ فَرَوْجُوهُ

﴿قوله إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلِقَهُ فَرَوْجُوهُ﴾ فيه ترغيب القصد للدين والاخلاق لا عدم اعتبار الكفاءة، اى عند تعدد الاكفاء رجحو المتدينين، واما اعتبار الكفاءة فم شروع بقوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) ويغلب الفساد عند كون الزوج دينيًا عن الزوجة، تسبه ويضر بها وتعار به، ويقول عليه الصلوة والسلام (لاتنكحوا النساء الا الاكفاء) رواه البيهقى، (١) وفي سنده كلام لكنه حجة بالتضافر والشواهد كما في فتح القدير، ويقول عليه الصلوة والسلام (وانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم)، رواه ابن ماجة عن عائشة رضى الله تعالى عنها، (٢) وقال الجافظ ابن حجر صححه الحاكم واخرجه ابو نعيم من حديث عمر ايضًا وفي اسناده مقال، ويقوى احد الاسنادين بالآخر، انتهى، وعزاه العلامة السيوطى في الجامع الصغير الى مستدرک الحاكم وسنن البيهقى وسنن ابن ماجة ثم صححه ويقول عليه الصلوة والسلام (ثلاث لا تؤخر، _ الى قوله _ والايم اذا وجدت له كفؤًا)، اخرجه الترمذى والحاكم عن على رضى الله تعالى عنه مرفوعًا، حسنه السيوطى وصححه الحاكم والذهبي كما في المستدرک، ويؤيدنا ما رواه محمد في كتاب الآثار عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه موقوفًا.

١ _ ذكره في كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب النكاح، بحث حديث آخر في النكاح والمهور نقلًا عن البيهقى .

٢ _ رواه ابن ماجة في كتاب النكاح، باب الاكفاء.

فائدة: اعلم مدار النجاة والكرامة عند الله على التقوى، قال الله تعالى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ دون النسب والمال والصورة كما ورد به الاحاديث، لكن الشرع اعتبر الكفاءة لبقاء النظام والتحرز عن الفساد لان فساد ذات البين ليفضى الى الاثم والعصيان، ﴿قَوْلُهُ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ من الزناء والقتل وغير ذلك.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ

﴿قَوْلُهُ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا﴾ محمول على الغالب، ولا يلزم الكفاءة من جانب المرأة وفقاً لان الزوج مستفرش فلا تغيبه دناءة الفراش، نعم تعتبر الكفاءة من جانبها عند التوكيل بالنكاح خلافاً فليراجع الى كتب الفروع.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

﴿قَوْلُهُ انْظُرْ إِلَيْهَا﴾ الامر للاستحباب والارشاد لان فيه رجاء الاطلاع على الداعي الى نكاحها، وصوتاً عن اللوم بطلاقها وهو مذهب الجمهور، وذكر ابن عابدين ان الخاطب ينظر اليها ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة، ﴿قَوْلُهُ أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا﴾ اى تكون بينكما المحبة والاتفاق، يقال ادم الله بينهما، يادم ادمًا، اى الفَ و وَقَفَ وكذلك آدم يؤدّم، كذا فى النهاية، وفى رد المحتار عن الاتفاقى الا ايدام الاصلاح والتوفيق.

بَاب مَا جَاءَ فِي اِعْلَانِ النِّكَاحِ

﴿قَوْلُهُ الدُّفُ﴾ وهو جائز اذا لم يكن معه جلاجل كما صرح به ابن الهمام، وكذا اذا قصد به الاعلان لا الاجتماع، ولا تجوز المزامير لانها فوق الجلاجل، ﴿قَوْلُهُ وَالصَّوْتُ﴾ اى الذكر بالنكاح فى الناس، او الغناء كما فى الحديث الثالث، والغناء مباح بشرط صحة مضمون الاشعار التى يتغنين بها، وبشرط كون المغنيات غير بالغات لان رفع الصوت من البالغات مكروه، ﴿قَوْلُهُ اَعْلَنُوا هَذَا النِّكَاحَ﴾ الامر للوجوب ان اريد من الاعلان الاعلان بالبينة، وللاستحباب ان اريد منه الاشتهار.

فائدة: كم من مباح يصير ممنوعاً لعوارض خارجية. ﴿قَوْلُهُ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ وروى ابو يعلى الموصلى يوم الجمعة يوم خطبة ونكاح، ﴿قَوْلُهُ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ﴾ فان قيل كيف يكون حسناً وقد ضعف الترمذى عيسى بن ميمون، قلنا : لفظ الحسن لم يذكره صاحب المشكوة والشوكانى، فالنسخة الصحيحة بغير لفظ الحسن، او يقال حسنه الترمذى بناء على ذوقه دون القواعد. ﴿قَوْلُهُ اسْكُتِي عَنْ هَذِهِ﴾ وجه المنع اما ما صرح به فى رواية حماد بن

سلمة (لا يعلم ما في غد إلا الله)، أي يوهم كلامها الكلية، وكان علمه بمصارع الكفار واعلامه بها قبل القتال يوم بدر امرًا جزئيًا، كما في البخارى، وأما وجه المنع اطراءها، وأما كراهة ذكره في اثناء ضرب الدف، والمرثية. ﴿قوله مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ﴾ قتل في بدر ابوها معوذ وعما عوف بن الحارث، ففيه تغليب.

فائدة: شهد بدرًا ابوها معوذ واستشهد، وشهده عماها معاذبن الحارث وعوف بن الحارث، معاذبن الحارث قطع يده عكرمة بن أبي جهل ومات بعد بدر، وقيل بقى الى زمن عثمان، وعوف بن الحارث استشهد في بدر، قال ابن سعد في الطبقات قتله ابو جهل بعد ان ضربه معوذ وعوف، اعلم ان ابا داؤد وابن سعد ذكرا عوفًا في من قتل ابا جهل، ولكن قال صاحب البذل المجهود لم أر احداً ذكر عوفًا فيمن قتل ابا جهل، فالصحيح ان معاذبن الحارث ومعوذبن الحارث ومعاذبن عمرو بن الجموح اشتركوا في قتل ابي جهل، وابن مسعود اجتز رأسه وبه رمق، ومعاذبن عمرو بن الجموح مات في زمن عثمان واستشهد ابوه يوم احد، اعلم ان معاذبن عمرو بن الجموح ليس اسم امه عفراء، فالرواية التي ورد فيها كونه ابناً لعفراء محمول على التغليب او على ظن الراوى كما في فتح البارى.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَا يُقَالُ لِلْمُتَزَوِّجِ

﴿قوله كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانَ﴾ الترفية الاصل الالتام، ثم يقال للدعاء للمتزوج، وكانوا يقولون له في الجاهلية، بالرفاء والبنين فهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وعلمهم هذا الدعاء كما في رواية احمد.

بَاب مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ

﴿قوله إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ﴾ أي اذا اراد الاتيان كما في رواية لابي داؤد ﴿قوله لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ﴾ أي لم يضرعه او لم يسلبه الايمان، او هذه بركة التسمية وخاصيتها في نفسها، فجاز ان لا تؤثر لامر خارجي.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ

﴿قوله وَبَنَى بَيْتِي﴾ البناء هو الدخول بالزوجة، واصله ان الرجل كان اذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، كما في النهاية. ﴿قوله وَكَأَنَّ عَائِشَةَ تُسْتَحَبُّ﴾ ردًا لما كان عليه اهل الجاهلية كانوا لا يرون يمنا في التزوج والعرس في شوال فقط او في اشهر الحج.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَلِيْمَةِ

الوليمة اسم للطعام في العرس خاصة، كما روى عن ثعلب وغيره، وقال بعض الفقهاء انها تقع على كل طعام لسرور حادث، الا ان استعمالها في طعام العرس اكثر، والوليمة قيل تكون بعد البناء وقيل تكون عند العقد كما في المرقاة وغيره، فما يطعم قبل العقد او البناء لا تكون وليمة وسنة وعبادة، بل يكون طعاماً محضاً ونظيره ما رواه البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل ذبيحة من ضحى قبل الصلوة لحماً لا بدعة وحراماً، وبالجملة ان بفوات الوقت في العبادات الموقته يفوت معنى العبادة دون الحل، كيف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا دعا احدكم اخاه فليجبه عرساً كان او غير عرس) رواه ابوداؤد، (١) ثم هي سنة واجابتها واجب كالسلام، واما اجابة دعوة الختان فلا بأس به عندنا كما في الخلاصة لا ينبغي التخلف عن الدعوة العامة كدعوة العرس والختان، وهو قول مالك والشافعى، وقد دعى احمد الى ختان فاجاب وأكل، كما في المغنى، واما حديث عثمان بن ابي العاص انه دعى الى ختان فابى ان يجيب، فقيل له : فقال (انا كنا لا نأتى الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعى اليه) رواه الامام احمد، (٢) فيدل على عدم الاهتمام وعدم التاكيد لا على عدم المشروعية كيف وقد روى البخارى في الادب المفرد ص : (٣٢١) حديث الذبح عند الختان في عهده صلى الله عليه وسلم، وقال بمشروعيتها الائمة الاربعة كما مر، ﴿قوله أَثَرُ صُفْرَةٍ﴾ وفي رواية ردع من زعفران، فان قيل : ففى النبي صلى الله عليه وسلم عن التزعفر للرجال، رواه ابوداؤد، وقال قاضيخان يكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس، قلنا : يرخص في ذلك للرجال العروس لاثر ذكره ابو عبيد اويقال قد تعلق بثوبه من طيب العروس بلا قصد، اويقال انه كان قليلاً، والعفو عن القليل غير مستبعد، كالتعليل من الحرير وغيره وقيل هذا محمول على ما قبل النهى، ﴿قوله أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ﴾ هذا الامر للوجوب عند بعض اصحاب الشافعى لظاهر الامر، وهو للاستحباب عند الجمهور، المعبر ذوق المجتهد، وذكر الشاة اما للتقليل اى ان لم تولم بالكثير كالبقرة والابل فالوم بالقليل كالشاة، واما للتكثير اى ان اولمت بالشاة دون السويق فهو حسن وليس باسراف، ﴿قوله وَزَنُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ وَثُلْثٍ﴾ قيل أريد من النواة واحدة من نوى التمر، وان القيمة عنها كانت يومئذ خمسة دراهم، وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الاطعمة، و رواه احمد في مسند المكثرين من الصحابة، باب باقى مسند السابق.

٢ - رواه احمد في مسند الشاميين، باب حديث عثمان بن ابي العاص رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

كما في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم كما قال الحافظ، وظاهر كلام احمد ان وزن النواة هو قدر ثقل ثلاثة دراهم وثلاث، اي زهاء عشر ماهجات ونصف ماهجة وهو زائد على مثقالين، والدينار مثقال، فتكون قيمة النواة زائدة من عشرين درهماً.

اعلم انه لا اقل للمهر عند الشافعي واستدل بحديث الباب، وعندنا لا مهر اقل من عشرة دراهم اي تولجتان ونصف تولجة، وماهجتان ونصف ماهجة، لحديث رواه ابن ابي حاتم ولامهر اقل من عشرة، وقال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن وحسنه البغوي، اخرج الدارقطني عن جابر وعلى رضي الله تعالى عنهما موقوفاً، والجواب عن حديث الباب ان المراد من وزن النواة ما قال احمد فلاحجة لكم فيه ولو سلم ان المراد منها ما قاله اسحاق لكان الحمل على المهر المعجل اولى بقرينة ما رواه البخاري، (كم سقت). ﴿قوله يَوْمِ الثَّالِثِ سُمْعَةً﴾ يشير الحديث الى كراهة ما يكون فيه سمعة، فما رواه ابن ابي شيبة والبيهقي وعبدالرزاق عن السلف اثم اولوا الى سبعة ايام وثمانية فمحمول على الامن من السمعة والرياء، وحديث الباب محمول على الغالب. ﴿قوله يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ﴾ فان قيل: ذكر البخاري في تاريخه عن وكيع قال زياد اشرف من ان يكذب في الحديث، وذكر في التقريب لم يثبت ان وكيعاً كذبه، وبالجملة انه عند وكيع ليس بكاذب ولا مكذب، قيل ان الامام الترمذي وهم في هذه الحكاية، وقيل سقط من رواية الترمذي لفظ لا، اي لا يكذب في الحديث، ولكن ياباه وصفه بالشرف، وقيل اراد منه الكذب لا عن عمد اي يخطأ وينسى.

بَاب مَا جَاءَ فِي اجَابَةِ الدَّاعِي

﴿قوله ائْتُوا الدَّعْوَةَ﴾ واخرج البخاري ومسلم ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، اعلم ان الحنفية والمالكية والحنابلة واكثر الشافعية قالوا بعدم الوجوب في غير وليمة العرس، واما في وليمة العرس، ففي الهندية عن التمرتاشي اختلف في اجابة الدعوى، قال بعضهم واجبة لايسع تركها، وقال العامة هي سنة والافضل ان يجيب اذا كانت وليمة، وقال العلامة الشامي مقتضى كلام الاختيار انها سنة مؤكدة.

فائدة: في زماننا اكثر الدعوات لا تخلو عن السمعة والرياء والايذاء بالتعير، وعن الملاحى والمعازف وعن كون الداعي متبارياً وفاسقاً وتاركاً للفقراء وآكلأ للحرام فالامتناع عن اجابتها اسلم.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيءُ إِلَى الْوَلِيمَةِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ

﴿قوله فَإِنْ أَذِنَتْ لَهُ دَخَلَ﴾ وروى ابوداؤد مرفوعاً من دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً، ففيهما حجة على عدم جواز الدخول عند عدم الاذن، ولا فرق بين الوليمة وغيرها، فان قيل قد دعا النبي صلى الله عليه وسلم الى طعام ابى طلحة لمن معه، قلنا : هذا محمول على رضاء ابى طلحة او يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم دعاهم الى البركة دون طعام ابى طلحة، او يقال انه مخصوص به لقوله تعالى (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ).

بَاب مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ

يعنى الافضل التزويج بالابكار الا لمصالح خارجية. ﴿قوله وَتُلَاعِيكَ﴾ مأخوذ من اللعب او من اللعاب، والملاعبة من الشيب غير متوقعة لكون قلبها معلقاً بالزوج السابق او لممارستها بالزوج قلت رغبتها الى الجماع.

بَاب مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ

الولاية في النكاح نوعان ولاية ندب واستحباب وهو الولاية على البالغة العاقلة بكرّاً كانت او ثيباً، و ولاية اجبار وهو الولاية على الصغيرة بكرّاً كانت او ثيباً، وكذا الكبيرة المعتوهة او المرقوقة وههنا ثلاث مسائل، الاولى مسألة اشتراط الولي في النكاح، فقال ابو حنيفة لا يشترط الولي في نكاح العاقلة البالغة الحرة مطلقاً مع كفو كان او مع غيره، الا انه خلاف الاستحباب وللولي الاعتراض في غير الكفو، اذا كان لها اولياء احياء وهو ظاهر المذهب، ورجع اليه ابو يوسف، ويقول اولاً لا يجوز مطلقاً اذا كان لها ولي، ثم رجع الى الجواز مع الكفو، ثم رجع الى الجواز مطلقاً، وكان محمد رحمه الله يقول اولاً ينعقد موقوفاً على اجازة الولي، ثم رجع الى الجواز مطلقاً وروى الحسن عن ابى حنيفة ان عقدت مع الكفو جاز ومع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لما ذكره المحقق ابن الهمام في شرح الهداية، وقال الشافعي باشتراط الولي، وبه قال احمد، وقال مالك باشتراطه في الشريفة دون الدنيئة.

والمسئلة الثانية النكاح بعارة النساء، فقال ابو حنيفة واصحابه بجوازه، وقال الشافعي واحمد لا ينعقد بعارة النساء اصلاً اصليةً كانت او وكيلية، وقال ان كان المرأة دنيئة يجوز لها ان تزوج نفسها او توكل من يوزجها وان كانت شريفة لا بد من وليها.

المسئلة الثالثة : اجبار البكر البالغة، فقال ابو حنيفة واصحابه تجبر الصغيرة والمجنونة

والمملوكة دون الحرية البالغة العاقلة، اى لاينفذ عليها قول الولي بغير رضائها، بكرًا كانت او ثيبًا، وقال المالكية والشافعية والحنابلة تجبر الصغيرة والمجنونة والكبيرة البالغة العاقلة اذا كانت بكرًا. احتج الجمهور للمسئلة الاولى بحديثى الباب، وحجتنا ما رواه مسلم من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لاتنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا : يا رسول الله وكيف اذنها؟ قال ان تسكت)، (١) وفي النهاية الايم في الاصل اللتى لازوج لها بكرًا كانت او ثيبًا مطلقة كانت او متوفى عنها، وزاد فيه ابن جرير رجلاً او امرأة، فان قيل : فما فائدة ذكر البكر في الجملة الآتية، قلنا : هذا ذكر الخاص بعد العام لبيان الفرق بين الإذنين، ولنا ايضاً ما رواه مسلم من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال (الايم احق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، واذها صماها)، (٢) فان قيل : قد ورد في رواية مسلم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (الثيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذها سكوتها)، (٣) ومفهومه ان البكر ليست احق بنفسها من وليها، قلنا : العموم اولى من المفهوم بلاخلاف كما صرح به ابن رشد، ولايبعد ان يقال ان بعض الرواة روى الحديث بمعناه في زعمه، ولنا ايضاً ما رواه احمد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ان جارية بكرًا أتت النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها زوجها وهى كارهة فخيرها النبى صلى الله عليه وسلم)، (٤) ورجاله ثقات، وقال ابن قطان صحيح، والجواب عن حديث ابى موسى اولاً ان في سنده اختلافاً كما صرح به الترمذى، وعن حديث عائشة رضى الله تعالى عنه انه قد انكره الزهرى كما سيأتى تحقيق العلتين، وثانياً انهما محمولان على الصغيرة والمعتهوة والمملوكة والناكحة مع غير الكفو جمعاً بين الروايات المتخالفة، وأريد منها نفى الكمال، واحتج الجمهور في المسئلة الثانية بما رواه الدارقطنى وابن ماجة وابن خزيمة من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (لايزوج المرأة نفسها، فان الزانية هى التى تزوج نفسها)، (٥) ، وحجتنا

١ _ رواه مسلم في كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر في السكوت.

٢ _ رواه مسلم في كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر في السكوت.

٣ _ رواه مسلم في كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر في السكوت.

٤ _ رواه احمد في كتاب ومن مسند بنى هاشم ، باب بداية مسند عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنه.

٥ _ رواه ابن ماجة في كتاب النكاح، باب لا نكاح الا بولي. وايضاً رواه الدارقطنى وابن خزيمة وغيره في كتاب النكاح.

ظاهر قوله تعالى (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) وقوله تعالى (أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ) وحديث (الايام احق بنفسها من وليها) ، فلما جاز النكاح بعبارة الولي جاز بعبارتها بطريق اولي، ولنا ايضاً ما رواه البيهقي (ان علياً اجاز نكاح امرأة زوجها امها برضاها)، (١) والجواب عن حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه محمول على الكراهة لحضورها مجلس النكاح، والجملة الثانية موقوفة على ابي هريرة رضى الله تعالى عنه كما رواه عبدالسلام بن حرب موقوفاً، ولو صح مرفوعاً لكان مفاده الكراهة مع صحة النكاح.

وحجة الجمهور في المسئلة الثالثة قوله تعالى (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ) ومفهوم حديث مسلم (الثيب احق بنفسها من وليها)، والحقو البكر البالغة بالبكر الصغيرة في ثبوت ولاية اجبارها في النكاح بجامع الجهل بامرالنكاح وعاقبته، ولنا حديث الايام احق بنفسها من وليها وحديث لاتنكح الاثم حتى تستأمر، وحديث انه عليه الصلوة والسلام خير بكرة زوجها ابوها، وهي كارهة، كما مرت في المسئلة الاولى، والجوب عن الآية انها نزلت في حق الثيب، على ان العضل لايتصور في المجبورة، والجواب عن المفهوم انه معارض بالعموم، والجواب عن الالحاق انه قلما تجهل بالغة معنى عقد النكاح وحكمه، فعلة الاجبار هو الصغر دون البكارة. ﴿قوله فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ﴾ المراد من الاشتجار المنع من العقد دون المشاحة في السبق الى العقد، اى ان امتنعوا من العقد فالسلطان ولي لها وصارت كأنها لا ولي لها، واعلم هذه الولاية ولاية استبداد عندالجمهور بدليل حديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَانُ فَهِيَ لِلْأُولَى مِنْهُمَا)، رواه الترمذى وغيره، (٢) خلافاً لما لك فان هذه الولاية عنده ولاية اشتراك وظاهر حديث الباب حجة له، وتأويل الجمهور ان المراد منه الامتناع من العقد دون المشاحة في السبق الى العقد، ﴿قوله وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ﴾ غرضه تقوية الطريق المذكور للحديث، فلا يضر الكلام الآتى في آخرالباب، ﴿قوله وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى حَدِيثٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ﴾ اى اسرائيل وشريك يورده متصلاً، وكذا اسباط

١ _ رواه البيهقي في كتاب النكاح.

٢ _ رواه الترمذى في كتاب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الولين يزوجان، ورواه النسائي في كتاب البيوع، باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق، ورواه ابوداؤد في كتاب النكاح، باب اذا أنكح الوليان، ورواه احمد في اول مسندالبصريين، باب ومن حديث سمرة بن جندب رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وزيد بن الحباب اورده متصلًا، وابو عبيدة الحداد منقطعًا لم يذكر فيه ابا اسحاق، ورواه شعبة وسفيان عن ابي اسحاق عن ابي بردة مرسلاً ولم يذكر فيه ابا موسى كما في فتح القدير وغيره، فالنسخ التي ذكر فيها عن ابي اسحاق عن ابي موسى سهو من الكاتب كما صرحوا به، ﴿قوله وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى وَلَا يَصِحُّ﴾ اى لا يصح ذكر ابي موسى في روايتهما وان كان صحيحًا في نفس الامر لان روايتهما مرسلة لا متصلة، وما كتب مابين السطور، اى لا يصح ذكر ابي بردة، فلاتلفت اليه كما نبه عليه المشايخ. ﴿قوله لِأَنَّ سَمَاعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ﴾ فلو قيل ان الوصل غلط يلزم تعدد الغلط من ابي اسحاق وهو مستبعد من شأنه بخلاف شعبة والثوري فانهما سمعا من ابي اسحاق في وقت واحد مرسلاً، فلو قيل ان الارسال غلط يلزم توحد الغلط من ابي اسحاق وهو غير مستبعد من الحفاظ، ﴿قوله وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ﴾ اى على السماع في مجلس واحد. ﴿قوله وَإِسْرَائِيلُ هُوَ ثَبَّتَ فِي أَبِي إِسْحَقَ﴾ وجه آخر لصحة الوصل اى ممن اورده متصلًا اسرائيل، واسرائيل هو ثبت من سفيان في احاديث ابي اسحاق بدليل كلام عبدالرحمن بن مهدي، ومر تشرح كلام عبدالرحمن بن مهدي في باب الاستنجاء بالحجرين. ﴿قوله وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوَلِيٍّ﴾ هذا مضمون حديثها ولفظه (أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا - الحديث)، ﴿قوله قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ فَأَنكَرَهُ﴾ بيان العلة في حديثها، اى يقول ابن جريج سمعته عن سليمان عن الزهري اولاً، ثم لقيت الزهري فسألته عن الذى سمع سليمان عنه، فانكر الزهري عن سماع سليمان منه، فصار الحديث ضعيفاً. ﴿قوله يُوْذِكِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَيْمَنٍ أَنَّهُ قَالَ﴾ هذا جواب عن هذه العلة، يعنى انكار الزهري تفرد به اسماعيل بن ابراهيم في رواية ابن جريج واسماعيل بن ابراهيم لم يسمع من ابن جريج هذه الجملة ثم لقيت الزهري، الى آخره، لا سائر الروايات فان الحافظ والذهبي وغيرهما صرحوا بسماع اسماعيل بن علي (اى اسماعيل بن ابراهيم)، عن شعبه وعن ابن جريج، ﴿قوله مَا سَمِعَ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ﴾ ما نفيه، وهذا تأكيد لما قبله، وقيل ما موصولة، اى صحح اسماعيل كتبه والذى سمعه من ابن جريج لكنه توجيه بما لا يرضى به قائله.

بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ

يشترط عند الحنفية لصحة النكاح شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تشترط العدالة ويشترط عند احمد الشهادة في الرواية المشهورة عنه، وروى عنه انه يصح بغير شهود اذا اعلنوه،

ويشترط عند الشافعي شهادة رجلين عدلين، ولا تصح شهادة الفاسق ولا شهادة رجل وامرأتين، وقال مالك باشتراط الاعلان دون الشهادة كما في الهداية، واراد صاحب الهداية ان اشهاد الشاهدين في مجلس العقد ليس بشرط عند مالك، ويشترط عند مالك الاعلان والشهرة باشهاد شاهدين عند العقد على وجه الاجتماع او الافتراق، او باخبار الولي والزوج شاهدين بعد العقد، او بالاشهاد قبل الدخول، ولا يكفي عند المالكية شاهد واحد، لا عند العقد ولا عند قبل الدخول وكذا لا يكفي ضرب الدف والوليمة في الشهرة والاعلان كما صرحوا به، قال ابن رشد ان الشهادة شرط عند مالك، وقال الدسوقي ان الاشهاد على النكاح واجب، وكونه عند العقد مندوب زائد، فان حصل الاشهاد عند العقد حصل الواجب والمندوب، وان لم يحصل عند العقد كان واجبا عند البناء، انتهى ما قاله الدسوقي، وبالجملة ان الاشهاد شرط تمام يؤمر به عند الدخول، وليس بشرط صحة يؤمر به عند العقد، فتوافق قول الهداية وقول ابن رشد، فاذا تزوج رجل في حضور شاهد وذهب هذا الشاهد وكرر الايجاب والقبول في حضور شاهد آخر صح النكاح عند مالك ثم بعد ذلك لا يجب الاشهاد عند الدخول وملخص مذهب مالك ان نصاب شهادة النكاح عنده كالنصاب عند الحنفية، لكن يجب عنده الاشهاد قبل التلذذ لا عند العقد، وكذا لا يجب عنده سماع الشاهدين معا في مجلس واحد كما اشار اليه الترمذي، وقال ابن ابي ليلى وعثمان البتي وابو ثور بعدم اشتراط الشهادة، وأريد من قوم من المتأخرين في كلام الترمذي هؤلاء احتج الحنفية ومن وافقوهم بحديث الباب، والامام الترمذي صحح كونه موقوفاً على ابن عباس، لكن الراجح انه صحيح مرفوعاً وموقوفاً، وعبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه، فهو حجة على من لم يشترط الشهادة عند العقد، وكذا احتجوا بما اخرج ابن حبان عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً، واخرجه الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً (لانكاح الآبولى وشاهدى عدل)، وفيه انه لو أريد من النفي نفى الكمال لبطل استدلالنا به لاشتراط الشهادة، ولو أريد منه نفى الذات لكان حجة علينا في عدم اشتراط الولي، وكذا احتجوا بما رواه الطبراني في الكبير عن ابي موسى مرفوعاً (لانكاح الآبولى وشاهدين)، وفيه ما مر آنفاً، ولا يبعد ان يقال ان هذه الروايات حجج الزامية على مالك واهل الظاهر، وكذا احتجوا باثر ابن عباس في البيهقي انه قال (لانكاح الآبولى وشاهدين)، وبأثر عمر رواه البيهقي ومالك انه قال (لانكاح الآبولى وشاهدى عدل) فان قيل : ان قوله تعالى (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) عام فكيف يصح تخصيصه بالآحاد، قلنا : انه عام خص منه البعض كالمشركات، فجاز تخصيصه بالآحاد، او نقول ان حديث الشهود مشهور تلقته

الامة بالقبول فجاز تخصيص الكتاب به، هكذا قال فخر الاسلام، ودليل من اشترط الاعلان ما رواه الترمذى (اعلنوا هذا النكاح)، وما رواه ابن ماجة (اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغريال)، وفيه انه لاينفى الاشهاد، فأى مانع من الجمع بينهما، على ان الاشهاد يستلزم الاعلان لاهل المجلس، والاعلان لا يستلزم الاشهاد كما اذا كان الاعلان بحضور صبيان او عبيد.

ودليل الشافعى فى اشتراط العدالة الروايات التى ذكرت فيها العدالة، ودليل الجمهور الروايات المطلقة، فيترك المطلق على اطلاقه والمقيد على تقيده، فيكون القيد قيد الاستحباب دون الوجوب، على ان فى حمله على الوجوب حرجاً بيناً.

ودليل الشافعى فى عدم صحة شهادة النساء مطلقاً، سواء كانت منفردات او مع رجل، قول الزهرى، (مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لايجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى النكاح وفى الطلاق)، عزاه الموفق فى المغنى الى ابى عبيد فى الاموال، و رواه سحنون، وقال (مضت السنة بان لايجوز شهادة امرأتين مع الرجل فى القتل والطلاق والنكاح والحدود)، وقال فى رواية (مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده)، ودليل الجمهور ما رواه البدار قطنى فى سننه عن عمر رضى الله تعالى عنه فقال (اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة رجل وامرأتين فى النكاح) وفى سنده بقية، وفيه مقال، وما اخرجه محمد فى الحج عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه انه كان يجيز شهادة النساء مع الرجال فى النكاح والفرقة ولنا آثار كثيرة، والجواب عن حديث الزهرى انه رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه، ولم يذكر فيه النكاح ولا الطلاق، وكذا لم نجد هذه الزيادة فى الاموال، بل كلامه يدل على ان من منع شهادة النساء فى النكاح فهو الحاق وقياس، وعلى تقدير ثبوتها يقال انه من مراسيل الزهرى وهى غير مقبولة كما صرح به يحيى بن سعيد وفى ان المرسل حجة عندنا وعند مالك وعند احمد فى رواية، ثم هو معارض بما ذكرناه وهو مقدم على قول الزهرى.

بَاب مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النَّكَاحِ

بضم الخاء، وهى سنة عند الجمهور لما رواه ابوداؤد من حديث رجل من بنى سليم رضى الله تعالى عنه قال خطبت الى النبی صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبدالمطلب فانكحني من غير ان يتشهد، و رواه البخارى فى تاريخه الكبير، ففيه حجة على اهل الظاهر، اعلم ان الخطبة تقدم على العقد لما رواه الدارمى، ثم يتكلم بمجته، وفى نكاح شرح التنوير، ويندب اعلانه وتقديم خطبة، وائمة المساجد يؤخرونها عن العقد ويخالفون الحديث والفقه، وكذا يكررون الايجاب والقبول من

عند انفسهم، وهذا موهم لكون النكاح قبل المرة الثالثة ضعيفاً ذا وهن كالطلاق، وكذا يعبرون عن الماضي المطلق بلفظ الماضي البعيد والماض القريب، ويعبرون عن اللفظ الواحد بالمعنيين، وهذا احتياط بارد. ﴿قوله، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ القراءة المتواترة هي (يا أيها الناس اتقوا) و ورد في هذا الحديث (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله) ولم نجده في الكتاب التي يذكر فيها القراءات، وقال الطيبي شيخ مؤلف المشكوة وشارح كتابه، لعله هكذا في مصحف ابن مسعود رضى الله تعالى عنه، ولم يجزم به. ﴿قوله لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ جَمَعَهُمَا﴾ واسرائيل اثبت في ابى اسحاق كما مر في الباب السابق.

بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِمَارِ الْبِكْرِ وَالْثِيبِ

﴿قوله حَتَّى تُسْتَأْمَرَ﴾ والامر انما يكون بالتكلم. ﴿قوله حَتَّى تُسْتَأْذَنَ﴾ والاذن لا يلزم ان يكون بالتكلم، اعلم ان الاذن ما يكون قبل العقد، والاجازة ما يكون بعد العقد كما صرحوا به، حديث الباب حجة في عدم اجبار البكر والثيب، وقد مرت مسألة الاجبار سابقاً، وقد مر ان حديث (لأنكاح الآ بولى) محمول على الاستحباب او على نكاح المملوكة وغيرها، وأول المخالفون حديث الباب بانه محمول على استطابة نفسها كما في حديث (آمروا النساء في بناقهن) رواه ابوداؤد، (١) ويرد على هذا التاويل ما رواه احمد من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بكرة زوجها ابوها وهي كارهة) ولو كان هذا النكاح صحيحاً لما خيرها او لأمر زوجها بطلاقها، ﴿قوله وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا احْتَجُّوا بِهِ﴾ قلنا : بل هو حجة بالغة لنا، وافتاء ابن عباس بانه لأنكاح الآ بولى لا يرد علينا لانه روى حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بكرة زوجها ابوها وهي كارهة، فلا بد من ان يقال ان ابن عباس افق به في مثل الصغيرة والمملوكة ﴿قوله وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا﴾ اى هو محمول على الثيب، قلنا : الايم عام لا يختص بالثيب بدليل تفسير اهل اللغة كما مر.

بَاب مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ

﴿قوله الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ﴾ اليتيمة هي الصغيرة التي مات ابوها، ولا معنى لاستيمارها، فعلم ان المراد بها البالغة، وسماها يتيمة باعتبار ما كانت عليه كما في قوله تعالى (وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ)

^١ — رواه ابوداؤد في كتاب النكاح، باب في الاستمرار، ورواه احمد في مسند الكثيرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه.

والحكمة في هذا التعبير الرأفة والشفقة، فمآل هذا الباب والباب السابق الى امر واحد. ﴿قوله﴾ فَإِذَا بَلَغَتْ فَلَهَا ﴿وبه نأخذ، ولكن حديث الباب نحتاج به لهذا الحكم لانه محمول على البالغة كما مر، ﴿قوله﴾ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْيَتِيمَةِ ﴿لان الولي هو الاب عند مالك، والاب والجد عند الشافعي، وظاهر حديث الباب حجة على الشافعي لان الحديث مثبت للخيار لها، ولم يقل الشافعي بالخيار. ﴿قوله﴾ وَقَالَ أَحْمَدُ ﴿فعله جعل المراهقة في حكم البالغة بدليل حديث عائشة، لكنها نقول ان عائشة رضى الله تعالى عنها ادركت وهى بنت تسع، وحمل حديث الباب على ما سوى البالغة لا يكاد يصح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّنِ يَزَوِّجَانِ

﴿قوله﴾ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ﴿حديث الباب حجة على مالك حيث قال ان هذه الولاية ولاية اشتراك، بل هى ولاية استبداد. ﴿قوله﴾ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ﴿اى ان لم يرضيا بالاشتراك، واذا باع الوكيل والموكل معاً فيشتركان عند ابى يوسف، ويعتبر بيع الموكل عند محمد رحمه الله.

بَاب مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بغيرِ اِذْنِ سَيِّدِهِ

﴿قوله﴾ فَهُوَ عَاهِرٌ ﴿وفى رواية ابن عمر فنكاحه باطل، رواه ابو داود، وظاهره حجة للشافعي واحمد على كون هذا النكاح باطلاً لا موقوفاً، وعندنا هذا النكاح موقوف على اذن السيد، وهى رواية عن مالك واحمد كما فى فتح القدير، وحديث الباب فى سننه عبدالله بن محمد بن عجيل وحديث ابن عمر فى سننه عبدالله بن عمر العمرى، وعلى تقدير ثبوته يحمل على التغليظ كما ان حديث من تزوج امرأة على صداق وهو لا يريد ان يفى لها به فهو عاهر، اخرجه احمد والطبراني والبخاري، ورجال الطبراني عن ميمون ثقات.

بَاب مَا جَاءَ فِي مُهُورِ النِّسَاءِ

﴿قوله﴾ وَمَالِكٌ ﴿بكسر اللام، اى مع وجود مَالِكٍ، قال القارى او معناه تصرف مالك، فان العادة جرت على ان الزوج يتصرف فى مالها، والزوجة لا تصرف فى مالها الا باستيمار زوجها. ﴿قوله﴾ بِنَعْلَيْنِ ﴿ظاهره حجة للشافعي واحمد علينا وعلى مالك، ومر دليلنا فى باب الوليمة وقام مالك على نصاب السرقة والجواب عن حديث الباب ان الترمذى وان صححه ولكنه حديث ضعيف، فى اسناده عاصم بن عبيد الله، قال ابن معين ضعيف وقال ابن حبان كان فاحش الخطاء فترك، هكذا ذكر الزيلعى عن ابن الجوزى، وعلى تقدير الثبوت محمول على المهر المعجل، او

على كونهما ثنتين. ﴿قوله وَهَبْتُ نَفْسِي﴾ تزوجاً وتزويجاً ﴿قوله وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ﴾ ظاهره حجة للشافعي واحمد، وعندنا هو محمول على المهر المعجل، وهذا الحديث استدل به الشافعي على جواز التختيم بالحديد، وأجيب عنه بان النبي صلى الله عليه وسلم انكر على من لبس خاتم الحديد كما سيأتي في آخر كتاب اللباس، وحديث الباب يدل على صحة امهاره لكونه مالا لا على صحة لبسه، ونظيره جواز تملك الرجل للذهب والحرير. ﴿قوله زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ ظاهر الحديث حجة للجمهور، وعند الحنفية والحنابلة لا يصح امهار القرآن لان القرآن ليس بمال والمهر يكون مالا لقوله تعالى (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ) ولان القرآن لا يتيقن ايتاءه لاختلاف الناس في قوة الحافظة، والمهر واجب الايتاء لقوله تعالى (آتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) ووسع فيه صاحب البحر والنهر، وأشار الى جواز الامهار به لجواز الاستيجار به على القول المقتضى به، والجواب عن حديث الباب انه مخصوص به، وفيه ان الخصوصية لا تثبت بالرأى، وقيل الباء للسببية دون المعاوضة، وقيل لعله اقامه مقام المهر المعجل. ﴿قوله عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَةً﴾ فيه ترك الكسر، لرواية ابي داود من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتا عشرة اوقية ونش، اي نصف اوقية، والاقية اربعون درهماً، فالجموع خمسمائة ويحصل منها مائة و واحدة وثلاثون توجلة وثلاث ماهجات، وهي تساوي ثلاثمائة وخمسون مثقالاً، وذكر صاحب الواهب ان مهر فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت اربعمائة مثقال فضة، فلعل المثاقيل كانت مختلفة، وصدق النجاشي ام حبيبة اربع آلاف درهم من عند نفسه ويحصل منها الف وخمسون توجلة، والفان وثلاثمائة مثقال.

فائدة : في هذا الحديث دلالة على عدم استحباب الزيادة في المهر والقرآن يدل على مشروعية الزيادة وابطاحتها دون ندها والاصل ان كل مباح اذا افضى الى مفسدة فيكون حراماً، والزيادة المفرطة المعروفة في بعض الديار تذرعت للزنا واللواط والاغواء والامراض المهلكة والتعيس، فيجب على اهل الحل والعقد المنع عن هذه الزيادة سداً لباب الفتنة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْتَقُ الْأَمَةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا

﴿قوله وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا﴾ احتج به احمد وابو يوسف وقال ابو حنيفة لا يصح جعل العتق مهراً لعدم كونه مالا ولانه من قبيل الاسقاطات فلا يتعلق به الايتاء، فيصح النكاح ويلزم مهر المثل، والجواب عن حديث الباب انه محمول على علم الراوى بدليل ما رواه البيهقي انه امهرها رزينة، وعلى تقدير عدم ثبوت هذه الرواية يقال انه نكاح بلامهر، وهو مخصوص بالنبي

صلى الله عليه وسلم، قال الله تبارك وتعالى (وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ). ﴿قوله وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ﴾ قال الحافظ المعروف عند الشافعية ان ذلك لا يصح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ

﴿قوله ثَلَاثَةٌ﴾ مبتدأ اى ثلاثة رجال، اورجال ثلاثة، وفي فيض البارى ان الذين لهم الاجر مرتين يبلغون الى اثنين وعشرين. ﴿قوله يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ اى لكل واحد منهم بكل حسنة اجران، وقيل لكل واحد عملان فلذا يعطى له الاجران، ومنشأ المضاعفة اما كون هذه الاعمال شاقة على النفس، واما كونها نوعين، اعلم ان الاجماع انعقدت على بطلان فضيلة غير الصحابي على الصحابي وعلى فضيلة غير الاكابر على الاكابر، فلا يلزم من هذا الحديث فضيلة هذه الثلاثة على الصحابة رضى الله تعالى عنهم. ﴿قوله فَأَذَبَهَا﴾ التاديب يتعلق بالمروات والتعليم يتعلق بالشرعيات، ومدار المضاعفة ان كان كون هذه الافعال نوعين، فهما ههنا الاعتاق والتزوج، ﴿قوله وَرَجُلٌ آمَنَ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ﴾ ان كان مدار المضاعفة تحمل المشاق فالامر واضح، وان كان المدار كون اعمالهم نوعين فههنا انهم لما آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم عاد ايمانهم بنبيهم وغفر كفرهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرَأَةَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا أَمْ لَا

﴿قوله فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمَّهَا﴾ وهو ظاهر القرآن وبه نأخذ قال فقهاءنا وطى الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات، كما في شرح التنوير.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرُ

فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا

﴿قوله لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ﴾ فى ايراد صيغة التصغير اشارة الى كفاية الدخول بلا انزال، خلافاً للحسن البصرى فانه شرط الانزال، اعلم ان حديث الباب مشهور بمعنى انه تلقته الامة بالقبول لم يخالف فيه احد الا سعيد بن المسيب وطائفة من الخوارج.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحَلِّ وَالْمُحَلَّل لَهُ

﴿قوله لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ﴾ اعلم ان نكاح الزوج الثاني على ثلاثة اوجه، الاول نكاح رغبة بلا قصد التحليل وبلا اشتراطه وهو جائز بلا كراهة، فبالدخول فيه يحصل التحليل والثاني النكاح بقصد التحليل بلا اشتراطه في العقد وهو جائز عندنا وعند الشافعي خلافاً لما لك واحد فانه لا يحلها للاول، وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ايضاً، والثالث النكاح باشتراط التحليل في العقد وهو فاسد عند الشافعي وروى ذلك عن ابي يوسف ايضاً وقال ابو حنيفة هو نكاح صحيح فان طلقها بعد الدخول حلت للاول، وظاهر حديث الباب يقتضي التحريم والفساد، ويؤيده ما اخرج ابن ماجة باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه التيس المستعار، وكذا ما اخرج ابن ابي شيبه عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه انه قال لا اوتى بمحل ولا محلل له الا رجعتما، وظاهر اطلاق القرآن يقتضي صحة النكاح والتحليل، قال الله تبارك وتعالى (فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) وهو يعم النكاح بقصد التحليل وبشرطه، وكذا اشارة حديث الباب يقتضي صحة النكاح والتحليل لان النبي صلى الله عليه وسلم سماه مُحِلًّا، ويؤيده ان عمر رضى الله تعالى عنه قال للمحلل الزم امرأتك، رواه الشافعي والبيهقي كما في كثر العمال، وكذا روى ابن جرير في تهذيب الآثار ان عمر رضى الله تعالى عنه امضى نكاح المحلل، والجواب عن حديث الباب وحديث ابن ماجة انه محمول ان اللعن محمول على كراهة عند الاشتراط او اخذ الاجرة، واما اذا قصد التحليل لا يكره وكان مأجوراً القصد الاصلاح، لاسيماً اذا كانت لهما صفة قديمة لا يرضان بالفراق، والجواب عن اثر عمر انه معارض بآثره الآخر، فيحمل على التغليظ او على ما اذا وَقَّت الليلة وغيرها.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ

قال ابن الهمام معناه المشهور ان يوجد عقداً على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته بل الى مدة معينة ينتهي العقد بانتهاؤها او غير معينة بمعنى بقاء العقد ما دمت معك الى ان انصرف عنك فلا عقد، وقال ايضاً فيكون النكاح الموقت من افراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج واحضر الشهود، انتهى، وبالجمله ان النكاح الموقت قسم من المتعة لا انه قسمه، وخصو الموقت بالذكر لان فيه خلاف زفر، فالمتعة باقسامها باطل عند اهل السنة والجماعة وروى حرمتها البيهقي عن الامام جعفر الصادق، ورواها عنه ابو نصر امام الشيعة ايضاً في صحيحه،

وخالف فيها الامامية، وخالف زفر في الموقت فقط، تعلق الامامية بقوله تعالى (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) وحكى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه انه كان يقول بجلها مطلقاً وقيل انه قال بجلها للمضطر، قلنا : انها كانت محرمة في مكة بدليل قوله تعالى في سورة المؤمنين وسورة المعارج (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) وكلتاها مكيتان، ثم بعد الهجرة ابيحت زمن خير ثم حرمت زمنه، ثم ابيحت يوم اوطاس ثم حرمت يومئذ بعد ثلاث تحريماً مؤبداً، رواه مسلم عن سبرة الجهني مرفوعاً، وورد فيه (ان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة)، واما ما روى ابوداؤد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عنها في حجة الوداع فأريد منه الاخبار بالحرمة السابقة لا انشاء الحرمة، وما روى عن علي انه قال حرمت يوم خير اى على وجه التأييد فلعله لم يبلغه الاباحة ثم التحريم يوم اوطاس، والجواب عن آية النساء ان المراد من الاستمتاع النكاح اى الوطى بدليل ما اخرج ابن ابي حاتم من طرق عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه في قوله تعالى (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ) قال هو النكاح اذا تزوج الرجل المرأة ثم نكحها مرة واحدة فقد وجب مهرها كاملاً وبدليل ان الله اباح ما وراء الحرمات عند تحصيل الاحصان حيث قال (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُصَافِحِينَ) ونكاح المتعة لا يحصل به الاحصان عند الشيعة ايضاً كما في روح المعاني، قالت الشيعة ان المتمتع الغير الناكح اذا زنى لارجم عليه، واما قراءة ابي وغيره فتحمل على النكاح الموقت عند زفر، او على ما قبل تحريم المتعة او على ان الاستمتاع الى اجل هو الوطى الى اجل ونحن نأخذ به، وهذا قيد غالى لا مفهوم له، والجواب عن اثر ابن عباس انه لم يبلغه حديث يوم اوطاس فانه صريح في تأييد الحرمة للمضطر وغيره، وقيل انه رجع عنه بدليل ما رواه الترمذى وغيره عنه انه قال انما كانت المتعة في اول الاسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى انه مقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه، حتى نزلت الآية (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) فكل فرج سواهما فهو حرام، انتهى، تفصيله ان المتعة كانت مباحة في مكة ثم حرمت بمكة بهذه الآية وكانت حرمتها باقية الى خير، فأبيحت فيه ثم حرمت اى عادت الحرمة السابقة بانتهاء الحاجة، ثم ابيحت يوم اوطاس ثم حرمت، اى عادت الحرمة، وقطع النبي صلى الله عليه وسلم اطماعهم في عود الاباحة عند الحاجة وحرمها الى يوم القيامة، وبالجملة ان معنى الغاية في قول ابن عباس رضى الله تعالى عنه حتى نزلت الآية، (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) عود حكم الآية المكية، لا انها نزلت بعد الهجرة، فافهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الشَّغَارِ

الشغار لغة هورفع الرجل، من شغل الكلب اذا رفع احدى رجليه ليبول، وشرعاً ما ذكره الترمذى وسمى به لارتفاع المهر بينهما، او لان كل واحد من الوليين لا يرفع رجل بنت الآخر حتى يرفع الآخر رجل بنته، واجمع العلماء على انه منهي عنه، ولكن اختلفوا في الصحة والبطالان، فقال الشافعى واحمد بطلانه كالمثعة، وقال مالك يفسخ، وعندنا تبطل حقيقة الشغار، وينفذ النكاح، ووجه الفرق بين المثعة والشغار ان الشغار يراد به مقاصد النكاح كالولد بخلاف المثعة، ﴿قوله وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا﴾ كما ورد في حديث البيهقى وابى الشيخ مرفوعاً، فان قيل : ان العباس بن عبدالله انكح عبدالرحمن بن الحكم بنته وانكحه عبدالرحمن بنته وكانا جعلاً صداقاً، ومع ذلك امر معاوية بالتفريق بينهما وقال هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، رواه ابوداؤد، قلنا : فى اسناده محمد بن اسحاق، ولو سلم انه لا يترى عن درجة الحسن لقلنا انهما جعلاً صداقاً غير البضع ولم يشترط كل واحد على الآخر تزويج وليته، فكيف يكون هذا شغاراً، والدليل هو رواية الراوى لا رأيه وفهمه، او نقول هذا من قبيل سد الذرائع. ﴿قوله وَإِنْ جُعِلَ لَهُمَا صَدَاقٌ﴾ هذه رواية الامام، وظاهر نصه فى المختصر الصحة، وعلى ذلك اقتصر فى النقل عن الشافعى من ينقل الخلاف عن اهل المذاهب، هكذا قال الحافظ.

بَاب مَا جَاءَ لَا تُنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا

﴿قوله نَهَى أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا﴾ اعلم ان الجمع بين الاختين حرام بعبارة القرآن، والجمع بين العمة وابنة اخيها، والحالة وابنة اختها حرام بعبارة الصحاح، ودلالة القرآن والحديث حرمة الجمع نكاحاً ووطياً بملك يمين بين امرأتين ايتهما فرضت ذكراً لم تحل للآخرى كما فى كتب الفروع، فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها، وروى البخارى ان عبدالله بن جعفر جمع بين ابنة على وامرأة على .

بَاب مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ

﴿قوله مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ﴾ وهو المهر المعجل او مطلق المهر، اعلم ان الشرائط ثلاثة اقسام، الاول ما يكون مقتضى النكاح كالنفقة وهو مقبول، والثانى ما يكون معارضاً للوحى وهو

مردود لحديث البخارى (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل)، (١) والثالث ما لا يكون كذلك فيلزم عند الاشتراط. ﴿قوله وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مِصْرِهَا﴾ فيلزم الايفاء به لحديث الباب ولما ذكره البخارى عن عمر رضى الله تعالى عنه ووصله سعيد بن منصور وابن ابى شيبة، مقاطع الحقوق عند الشروط، اى أيها الزوج كان لك حق الاخراج شرعاً ولكن لما قبلت عند العقد شرطها بعدم الاخراج فقطعت حقك، وقال فقهاءنا لا يلزم الايفاء بهذا الشرط لانه معارض بقوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ) وهو عبارة في المطلقات، ودلالة في المنكوحات، ولما ذكره الترمذى وغيره عن على رضى الله تعالى عنه، والجواب عن حديث الباب واضح لانه شرط معارض بالقرآن، والجواب عن اثر عمر ان ابن وهب روى عن عمر انه وضع الشرط وقال المرأة مع زوجها، قال ابو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا، فبقى اثر على بلا معارض فيكون اولى بالعمل وهى رواية عن مالك والشافعى ايضا.

فائدة : قال الله تعالى (وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ) فلا بد للقاضى والمفتى من ان يجتهد حتى يعلم المفسد من المصلح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ

اعلم ان كل نكاح صحيح في حق المسلمين فهو صحيح بين الكفار، واما ما فسد بيننا فانها منقسمة في حقهم منها ما يصح ومنها ما يفسد، فهم يقررون على ما هو الصحيح اذا اسلموا، لما رواه مالك ان زوجة صفوان اسلمت يوم الفتح وآمن رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح، ولما رواه ابن سعد بسند حسن عن عائشة وابن عباس مرفوعاً خرجت من نكاح غير سفاح، ولما رواه الطبراني في الاوسط عن على مرفوعاً خرجت من نكاح ولم اخرج من سفاح من لدن آدم الى ان ولدنى ابي وامى.

فائدة : حين اسم موضع بين مكة والطائف تسكن فيه قبيلة هوازن وقبيلة ثقيف. ﴿قوله فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ﴾ قال الائمة الثلاثة ومحمد بالتخيير لظاهر حديث الباب، وقال ابو حنيفة وابو يوسف نكاح الرابع الأول جائز ونكاح من بقى منهن باطل لان الوحي نزل بحرمة الزيادة على الاربعة لحديث الباب ولظاهر القرآن لان السكوت عن

الزيادة بيان انه لا جواز في الزيادة، ولا فصل بين اهل الحرب وبين اهل الذمة لعموم المعنى المفسد لهما، ولكننا نتعرض لهم اما لعدم الولاية، واما لعدم اذن الشرع، فاذا اسلموا فوجب التعرض والتفريق، والجواب عن حديث الباب ان هذه الانكحة كلها كانت صحيحة لانعقادها قبل نزول المنع واما بعد ورود المنع من الشارع فالصحيحة هي الاربع الاول دون الزائدة. ﴿قوله و سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ﴾ اي ان المحفوظ عن الزهري هو مذهب الموقوف بعمر من امره بالمراجعة، واما الحديث المرفوع المذكور بهذا السند فهو غير محفوظ، بل الصحيح انه عن الزهري قال حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ اسْلَمَ - الخ - كما روى شعيب بن حمزة وغيره عن الزهري، لا كما روى معمر عن الزهري، وحكم مسلم في التميز على معمر بالوهم، ولكن الامام احمد اخرج في مسنده عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعاً عن معمر بالحديثين معاً المرفوع والموقوف على عمر، وملخصه ان غيلان بن سلمة الثقفي اسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واختار اربعاً منهن، ثم طلق هذه الاربعة في عهد عمر وقسم ماله بين بنيه، فامر به عمر بالمراجعة. ﴿قوله قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ﴾ على وزن كتاب، وهو ابو ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم يرفع عنه فلما خرج منه اصابته النقرة التي اصابته قومه، بهذا المكان فدفن فيه، كما في حديث دلائل النبوة وغيره، وفي بعض الحواشي هو الذي يرجم الحاج قبره الى الآن.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسْلِمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ

الاختلاف فيه كالاختلاف في الباب السابق. ﴿قوله ابْنُ فَيْرُوزَ﴾ فيروز هو من ابناء فارس من فرس صنعاء، وكان ممن وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قاتل الاسود العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة، قتل في آخر ايام رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصله خبره في مرضه الذي مات فيه، ﴿قوله حَسَنٌ﴾ التحسين اما بناء على تعدد طرقه واما على ذوقه، والافق في سنده ابن لهيعة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ

﴿قوله فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ﴾ السقي كناية عن الوطى قبل وضع الحمل، فهو ممنوع عن الوطى سواء امنى او لم يمن، واعلم ان فم رحم الحامل وان كان مسدوداً لكن الماء يدخله بطريق الترشح كما ان البكر الحائض تخرج دمها بطريق الترشح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْبِي الْأَمَةَ

وَلَهَا زَوْجٌ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّاهَا

﴿قوله أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ﴾ كان بعد فتح مكة وبعد نزول حرمة الامساك بعصم الكوافر، وحديث الباب محمول على اسلامهن واستبرائهن. ﴿قوله إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ومدار الابانة عند الحنفية على تباين الدارين لا على الاسر.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ

﴿قوله عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ﴾ أريد منه الكلب الغير المنتفع به بدليل ورود الاستثناء في مسند ابى حنيفة والنسائي وغيره، وبدليل ورود القضاء بضمنان الكلب المقتول، عن الصحابة كما في الطحاوى وسيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى في بابه، ﴿قوله وَمَهْرُ الْبَغِيِّ﴾ اى الاجرة اذا كانت بمقابلة الزنا فهى حرام صرح الشامى في آخر كتاب الحظر ان مهر البغى عدوه من السحت، وفي الهندية ان الاجرة بمقابلة النياحة والغناء وسائر المعاصى معصية وحرام، وحكمها الرد على صاحبها ان عرف والآ فحكمها التصديق على قصد اىصال الثواب الى صاحبها، واما اذا كان الدفع بلا شرط وبلا مقابلة لم يكن الاخذ معصية لان الدفع حصل من المالك برضاه فكان حلالاً، ولكن هذا الحل اذا لم تكن الاجرة معروفة والآ فالمعروف كالمشروط، قال الطحاوى وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا لعلمهم اهم لا يذهبون الا باجر البتة، كما في اجارة رد المختار، اعلم ان الاجارة للمعاصى باطلة وغير صحيحة البتة لا انها فاسدة يجب فيها اجر المثل، فما في بعض كتب الحنفية ان ما اخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة فحلال عند الامام الاعظم خلافاً لصاحبيه فليس المراد منه عقد الاجارة للزنا كما عرفت انها باطلة لا توجب اجراً البتة، فالمراد به الاجارة لامر مباح كالخبز اذا كان الزنا فيها مشروطاً او معروفاً، واما ما اخذته بغير عقد الاجارة لامر مباح فحرام اجماعاً لكونه بمقابلة الزنا البتة.

بَاب مَا جَاءَ أَنْ لَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ

الخطبة بكسر الخاء ((زن خواستن)) كما في الصراح، وفي رد المختار هى طلب التزوج، فما وقع في ما بين سطور الهداية انها التزوج ففيه سقط، سقط منه لفظ الطلب، وهى ليس بنكاح لان النكاح عبارة عن الايجاب والقبول، وهما مفقودان ههنا، ولان النبي صلى الله عليه وسلم جعل

النكاح غاية لها كما في البخارى ومسلم من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه (لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح او يترك)، (١) والشئ لا يصح غاية لنفسه، وقال القارى في نكاح المرقاة لكن ان تزوج الثانى تلك المرأة بغير اذن الاول صح النكاح ولكن يأثم، وقال العلامة الشامى في نكاح رد المحتار : ولا يخطب مخطوبة غيره لانه جفاء وخيانة، وقال في نكاح تنقيح فتاوى الحامدية : لا تكون المخطوبة منكوحة اصلاً، وقال النووى في شرح مسلم : اجمعوا على تحريمها اذا كان قد صرح الخاطب بالاجابة ولم يأذن ولم يترك، فلو خطب على خطبته وتزوج والحالة هذه عصي وصح النكاح. ﴿قوله أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنًى وَلَا نَفَقَةً﴾ الى آخره، اجمعوا على ان المبتوتة لها النفقة اذا كانت حاملاً، لقوله تعالى (فَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) واختلفوا في غير الحامل، فقال احمد لانفقة لها ولا سكنى لحديث الباب، وقال مالك والشافعى لها السكنى دون النفقة لقوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) ولما ورد في بعض روايات ابى داؤد (لا نفقة لها)، وعند الحنفية يجب لها السكنى والنفقة اما السكنى فلقوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ) وسياق الآيات وان كان في الرجعيات لكن أريدت ههنا البوائن كما روى عن كثير من السلف، وكما يدل عليه قوله تعالى (فَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ) لان الرجعيات يجب لها النفقة مطلقاً ولان عمر رضى الله تعالى عنه حمل هذه الآية على المبتوتة كما في رواية ابى داؤد (ما كنا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لاندري احفظت ام لا)، (٢) واما النفقة فللدلالة قوله تعالى (أَسْكِنُوهُنَّ) ، لان الانفاق جزاء الاحتباس، ولقراءة عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وانفقوا عليهن من وجدكم)، والجواب من حديث فاطمة انه مضطرب متناً، روى انه طلقها البتة وهو غائب وروى انه طلقها ثلاثاً، وروى انه طلقها آخر ثلاث تطليقات، وروى انه بعث اليها بتطليقة كانت بقيت لها، وكل هذه الروايات مذكورة في ابى داؤد، لكن هذا الاضطراب غير مضر لظهور جمعها بانه طلقها ثنتين في المدينة ثم ارسل اليها ثالثاً من اليمن، وأجيب عن حديثها ايضاً بأنه معلول بعلة معنوية حيث ردها السلف مثل عمر وعائشة وسعيد بن المسيب وعروة وغيرهم، وأجيب عنه ايضاً ان السكنى سقطت بخروجها من بيته وسقطت النفقة لقوات الاحتباس فهذه واقعة عين لا عموم لها.

١ - رواه البخارى في كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة اخيه حتى ينكح او يدع.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطلاق، باب من انكر ذلك على فاطمة بنت قيس.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ

العزل هو ان يجامع فاذا قارب الانزال نزع وانزل خارج الفرج، وهو مباح خلاف الاولى. ﴿قوله لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ﴾ انكر عليه انكاراً خفيفاً، وفي رواية (مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا) ومعناه الاباحة لا رفع الاثم كما في حديث عائشة (فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما) معناه اباحة السعى وهي امر خاص، وقوله (لا جناح عليه ان يطوف بهما) معناه رفع الاثم، ورفع الاثم يعم المفروض والواجب والسنة والمباح، وكذا يؤيد الاباحة رواية جابر رضى الله تعالى عنه (كنا نعزل والقرآن يتزل)، (١) وفي رواية لمسلم (فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا). (٢) ﴿قوله فَرَعَمْتُ الْيَهُودَ أَنَّهَا الْمَوْءُودَةُ الصُّغْرَى﴾ الوءد الحقيقي هو اعدام الولد الموجود، والعزل هو الامتناع عن الولادة، والامر الجامع بينهما هو الحرمان من الولد، ﴿قوله كَذَبْتُ الْيَهُودَ﴾ لان زعمهم ان العزل سب للحرمان من الولد زعم باطل، فان قيل : روى مسلم واحمد (انه عليه الصلوة والسلام قال ان العزل الوءد الخفى) (٣) وفيه موافقة لزعم اليهود، وأجيب عنه بان العزل وءد نظراً الى قصد العازل، وليس بوءد نظراً الى نفس الامر لان الله تعالى اذا اراد ان يخلقه لم يمنعه شيء، او يقال ان العزل وءد اذا لوحظ انه سبب عادى لحرمان الولد، وليس بوءد اذا لوحظ انه غير مؤثر في الحرمان، او يقال انه عليه الصلوة والسلام وافق اولاً باهل الكتاب ثم خالفهم بعد نزول الوحي.

فائدة : اعلم ان المعالجة لضبط الولادة بأكل الحبوب واستعمال آلات الانسداد ليست بممنوعة اذا كانت بمشاورة الزوجين عند الحاجة كالمرض والضعف والمعاشرة الخبيثة وغيرها دون الاملاق.

١ - رواه مسلم في كتاب النكاح، باب حكم العزل.

٢ - رواه مسلم في كتاب النكاح، باب حكم العزل.

٣ - رواه مسلم في كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطئ المرضع وكراهة العزل. ورواه احمد في باقي مسند الانصار، باب حديث جدامة بنت وهب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالثِّيبِ

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ

قال مالك والشافعي واحمد بظاهر الحديث، خلافاً للحنفية واستدلوا بقوله تعالى (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) وهو يدل على المساواة بين القديمة والجديدة والبكر والثيب، وكذا استدلوا بالاحاديث الآتية، والجواب عن حديث الباب انه لم يقصد منه اختصاص البكر بالسبع او اختصاص الثيب بالثلاث، بل القصد منه تقدير القسم بهذه المدة وتفضيلها بالبراءة دون الزيادة بدليل ما رواه ابوداؤد وغيره من حديث ام سلمة (ان شئت سبعتُ عندك وان سبعتُ لك سبعت نسائي)، (١) وقيل حديث الباب محمول على باب المروءة، فالزيادة ضيافتها دون حق الواجب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا

﴿قوله في إسنادِهِ مَقَالٌ﴾ لان الحجاج كثير الغلط والتدليس كما في التقريب. ﴿قوله زَوْجَهَا أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ﴾ وعندنا هذا الحكم مختص بدار الحرب، واما في دار الاسلام فيعرض الاسلام على الزوج، فان اسلم فترد اليه بالنكاح الاول، وان لم يسلم يفسخ النكاح، ﴿قوله بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ﴾ وفي رواية بعد سنتين كما في ابى داؤد، وفي رواية بعد ثلاث سنين، ذكرها الحافظ ابن حجر والجمع بينهما انها هاجرت بعد بدر سنة الثانية من الهجرة ونزل قوله تعالى (لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا) بعد صلح الحديبية سنة السادسة من الهجرة ثم اسلم ابو العاص قبل فتح مكة في مكة وهاجر الى المدينة فرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنته زينب من بطن خديجة وكان ابو العاص ابن اخت خديجة رضى الله تعالى عنها، فكانت المدة بين هجرتهما واسلامه ست سنين، والمدة بين نزول الآية واسلامه سنتان واشهر، ففي رواية السنتين ترك الكسر، وفي رواية ثلاث سنين تغليب، هذا هو المشهور في وجه الجمع، وفي كلام وهو ان صلح الحديبية كان في السنة السادسة في ذى القعدة، وفتح مكة كان في السنة الثامنة في رمضان فالمدة بينهما اقل من سنتين، لان الآية نزلت بعد صلح الحديبية، واسلم ابو العاص قبل فتح مكة فافهم، ولا يبعد ان يقال في وجه الجمع ان في الروايتين تغليبا، يجعل مادون السنتين سنتين، ويجعل الكسر في السادسة والثامنة تاما، كما في رواية شمائل الترمذى (توفي رسول الله صلى الله عليه

وسلم وهو ابن خمس وستين)، ﴿قوله بالنكاح الأول وَلَمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا﴾ حديث ابن عباس معارض بحديث عمرو بن شعيب المار سابقاً فانه ورد فيه ردها اليه بمهر جديد ونكاح جديد، فقال الحافظ واحسن المسالك في تقرير الحديثين : ١- ترجيح حديث ابن عباس وحمله على تناول العدة بين نزول آية التحريم واسلام ابي العاص ولا مانع من ذلك، انتهى، يعنى قبل نزول آية التحريم بقى نكاحها، وبعد نزول الآية وجب التفريق بعد العدة ولكنها كانت ممتدة الطهر او حاملة فاسلم وهاجر قبل مضي القرء الثالثة، وقبل وضع الحمل فردها عليه بالنكاح السابق ولا يأباه مذهبن لان ابا العاص كان في دار الحرب لم يمكن عليه عرض الاسلام فدار الامر على مضي العدة وهذا هو وجه حديث ابن عباس الذى خفى على الامام الترمذى، فان قيل : ان المهاجرة تبين بلاعدة عند ابي حنيفة، فتزوج في الحال، وعند صاحبيه تبين حالاً ولكن يتزوج بعد العدة، فردّها اليه بالنكاح الاول لا يكاد يصح عند الحنفية، قلنا : لعل حكم البيونة بتبائن الدار كان بعد نزول آية الحرمة وكذا طلق عمر رضى الله تعالى عنه وتارك زوجته بمكة بعد نزول آية الحرمة، ثم تزوجتا. ٢- ورجح السهيلي الحديث الاول وان كان ضعيفاً لان الفقهاء اخذوا به، والحديث الثانى لم يأخذوا به، كما صرح به الترمذى، ٣- واثار ابن عبد البر الى الجمع بينهما بالتاويل في الحديث الثانى اى ردها عليه بنكاح جديد ومهر جديد بشرائط النكاح الاول ولم يحدث شرطاً زائداً في النكاح الثانى، ولا يخفى بعد هذا التاويل.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ

فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ لَهَا

﴿قوله لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا﴾ اخذ بهذا الحديث الحنفية واحمد، خلافاً لمالك والشافعى في قول، فان قيل : حديث الباب مضطرب فروى مرة عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض اشجع او ناس من اشجع، وقال الواقدي ان هذا الحديث ورد الى المدينة من اهل الكوفة فما عرفه علماء المدينة، قلنا : هذا الاضطراب غير قادح لانه متردد بين صحابي وصحابي، وفسر المههم بمعقل، وقال ابو زرعة الذى قال معقل بن سنان اصح، انتهى، واما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدح بها مع عدالة الراوى.

كِتَابُ الرِّضَاعِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ﴾ وهى سبع، الامهات والبنات والاخوات، والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت، وأما ما استثنوا منه فهو استثناء منقطع، وهو واضح، وقيل هو تخصيص بدليل العقل لابلانص، وفيه ان هذه المستثنيات ليست داخلية فى مسمى السبع المذكورة فكيف تكون مخصصة منها.

اعلم ان مدة استحقاق اجرة المراءة حولان اجماعاً كما فى الخانية لقوله تعالى (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ) بجعله حالاً من فاعل يتم اى الوالدات المطلقات التى انقضت عدتهن يرضعن اولاده لآباءهم الذين ارادوا ان يتموا مدة استحقاق اجرهن عليهم، وعلى هذا لايدل قوله تعالى على انتهاء مدة الرضاع مطلقاً بحولين، وكذا لايدل على انتهاء الزيادة لسته اشهر، واختلفوا فى مدة التحريم، فقال ابو حنيفة هى حولان ونصف، قال صاحبه هى حولان، استدل الامام بقوله تعالى (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)، ولهما قوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) فجعل التمام بهما، ولا مزيد على التمام، ولهما ايضاً قوله تعالى (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) ويؤيدهما ما فى الموطأ من اثر ابن عباس باسناد صحيح (ما كان فى الحولين وان كانت مصة واحدة فهى تحرم)، (١) ولهما ايضاً ما رواه الدارقطنى عن ابن عباس مرفوعاً (لا رضاع الا ما كان من حولين)، قال ابن الهمام كان الاصح قولهما وهو مختار الطحاوى، وفى تصحيح القدورى وبه يفتى، وفى آخر الحاوى فان خالفا قيل بخير المفتى، والاصح ان العبرة لقوة الدليل وقال فى البحر ولا يخفى قوة دليلها.

قال ابن تيمية ان الرضاعة يعتبر فيه الصغر الا فى ما دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة وليشق احتجاً بها منه، بدليل ما رواه ابوداؤد من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها (ان النبى صلى الله عليه وسلم اشار لامرأة ابى حذيفة بارضاع سالم)، ~~وهو اخذت به عائشة~~ وخالفها سائر ازواج النبى صلى الله عليه وسلم، قلنا : حديث ابى داؤد فى سنده ابو موسى وابوه، قال ابوحاتم الرازى كلاهما مجهولان، وكذا ابن عبد الله بن مسعود غير متعين، ثم هو معارض بالقرآن وبالصحاح، وكذا هو معارض بما روى عن ابن عباس رضى الله

تعالى عنه مرفوعاً وموقوفاً، وعلى تقدير الثبوت يحمل على الخصوصية كما رواه ابوداؤد عن سائر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم سوى عائشة رضی الله تعالى عنها.

بَاب مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ

إضافة الى السبب، أى كما تثبت الحرمة من جانب المرضعة كذلك تثبت من جانب صاحب اللبن كالزوج والسيد فإذا أرضعت إحدى زوجتي الرجل صبياً فهو أخو ولده من الزوجة الأخرى، وحديث الباب حجة للائمة الأربعة على سعيد بن المسيب وغيره. ﴿قوله فَقَالَ لَا﴾ وبه نأخذ لأن حكم الزوج والسيد واحد كما في رد المحتار وغيره. ﴿قوله اللَّقَاحُ وَاحِدٌ﴾ بفتح اللام هو اسم ماء الفحل.

بَاب مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ

قال الامام الشافعي لا تثبت حرمة الرضاع باقل من خمس رضعات، وهى رواية عن احمد، وروى عنه ان ثلث رضعات تحرم لا دونها، وقال ابو حنيفة ومالك يحرم القليل والكثير كما في الفطر، احتج احمد بحديث لا تحرم المصاة ولا المصتان واحتج الشافعي بحديث عائشة (انزل في القرآن عشر رضعات معلومات _ الى آخر الحديث) ولنا ومالك اطلاق القرآن والحديث الشهير يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، والجواب عن دليل احمد انه اعلمه ابن جرير الطبري بالاضطراب، فانه روى عن ابن الزبير عن ابيه وعنه عن عائشة وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى تقدير صحته هو منسوخ، ويؤيدنا ما رواه النسائي عن علي وابن مسعود انهما كانا يقولان يحرم من الرضاع قليله وكثيره، وكذا ما رواه محمد في موطأه عن ابن عباس موقوفاً. والجواب عن دليل الشافعي، ان قراءة خمس رضعات نسخت في حياته صلى الله عليه وسلم، وكان يقرأها من لم يبلغه النسخ، والآ فلا يتصور النسخ بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ عَنْ الزُّبَيْرِ﴾ عن الزبير مفعول به للزيادة. ﴿قوله وَجَبْنَ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئاً﴾ امّا مقولة الترمذى وجبن مصدر، أى يقول الترمذى هذا جبنٌ عن احمد ان يقول في هذا المذهب القوى شيئاً، أو جبن بصيغة الماضى، أى جبن احمد عن هذا المذهب ان يقول فيه شيئاً، واما مقولة احمد والجبن مصدر، أى يقول احمد هذا جبنٌ عن المذاهب ان يقول في هذا المذهب شيئاً، واذا كان بصيغة الماضى فمعناه جبن المذاهب عن هذا المذهب عن ان يقول فيه شيئاً، والظاهر انها مقولة الترمذى والجبن مصدر.

بَاب مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ

فِي الرِّضَاعِ

﴿قوله قَالَ وَسَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ﴾ اى قال عبدالله بن ابي مليكة سمعت هذا الحديث من عقبة بلا واسطة عبيد ايضاً. ﴿قوله قَالَ وَكَيْفَ بِهَا﴾ احتج به احمد على جواز شهادة المرأة الواحدة العادلة، وعندنا حجة المال سواء كانت الدعوى قبل عقد النكاح او بعده، وقال الشافعي لا تجوز شهادة اقل من اربع نسوة، وقال مالك بجواز شهادة امرأتين، وحديث الباب عند الجمهور محمول على التره دون الوجوب والقضاء، وكيف يحمل على الوجوب والقضاء، والحال ان الدعوى والشهادة لابد لهما من مجلس القضاء، وههنا لم يدع من له حق الدعوى وهى المرأة والشاهدة كانت فى مكة لم تأت المدينة.

بَاب مَا جَاءَ مَا ذُكِرَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ

الْأَفِي الصِّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ

﴿قوله فَتَقَّ الْأَمْعَاءُ﴾ اى وقع منه موقع الغذاء، ﴿قوله فِي الثَّدْيِ﴾ حال من ضمير فتق، اى فائضا من الثدي كما فى مجمع البحار، او معناه فى زمن الثدي، اى فى زمن الرضعة من الثدي ﴿قوله وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ﴾ تأكيد، اى قبل اوان الفطام الشرعى فلو اعتاد الصبي بغذاء آخر واستغنى عن الرضاع بعد الحول الواحد ثم شرب لبن امرأة يثبت به التحريم وعليه الفتوى.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُذْهَبُ مَذْمَةُ الرِّضَاعِ

المذمة بفتح الميم وكسر الذال المعجمة وبعدها ميم مفتوحة مشددة، وهى الذم وقيل هى الحق والحرمة التى يذم مضيعها، وكانوا يستحبون ان يعطوا للرضعة عند فصال الصبي شيئاً سوى اجرها. ﴿قوله قِيلَ هِيَ كَانَتْ أَرْضَعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ قتل فى المواهب ان حليلة جائته عليه الصلوة والسلام يوم حنين فقام اليها وبسط رداءه لها وجلست، انتهى، وفى الاصابة كانت شيماء اخت النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فى الاسرى، فجاءوا بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فعرفها وبسط لها النبي صلى الله عليه وسلم رداءه واعطاها إبلًا وغنماً وثلاثة عبيد وامة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرَاةِ تُعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ

بدء في ذكر ابواب شتى في آخر النكاح حسب عادته، اعلم ان الامة اذا اعتقت ثبتت لها الخيار مطلقاً سواء كان زوجها حرّاً او عبداً، وهو مذهب الحنفية، وقال مالك والشافعي واحمد يثبت لها الخيار اذا كان زوجها عبداً، واما اذا كان حرّاً فلا خيار لها واستدلوا بما رواه عروة وقاسم عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان زوجها كان عبداً، وهكذا روى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وفي اسناده ابن ابي ليلي وهو ضعيف، وروى النسائي عن صفية بنت ابي عبيد باسناد صحيح، ومفهوم هذه الروايات ان زوجها لو كان حرّاً لما خيرها، وقال ائمتنا ان زوجها كان حرّاً حين اُعتقت بدليل ما رواه الاسود عن عائشة رضى الله تعالى عنها، وقال الترمذى حديث عائشة حسن صحيح، انتهى، ثم نقول قال البخارى في كتاب الفرائض وقال الاسود كان زوجها حرّاً، قال ابو عبد الله قول الاسود منقطع، اى مرسل فكذا ما رواه الترمذى قال الاسود وكان زوجها حرّاً، فهو منقطع لكن هذا الانقطاع غير مضر لان الرواة كثيراً ما يذكرون رأيهم عند الاختلاف، ولنا ايضاً ما رواه عبدالرزاق عن سعيد بن المسيب قال كان زوج بريدة حرّاً، والجواب عن روايات كونه عبداً ان حديث عائشة رواه ثلاثة : الاسود، وعروة وقاسم، فاما الاسود فلم يختلف عنه انه كان حرّاً، واما عروة فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرّاً والثانية انه كان عبداً، واما عبدالرحمن بن القاسم فعنده روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرّاً والثانية الشك، كذا قال ابن الهمام وابن القيم وابن حزم، فلاخذ برواية من لم يختلف عنه اولى من عكسه، على ان المثبت للوصف العارض تقدم على النافي للوصف العارض، وكذا أُجيب عن رواياتهم انها تدل على المرام بمفهومها وهى حجة ضعيفة عندهم، فان قالوا يدل على مرامنا منطوق حديث عروة ولو كان حرّاً لم يخيرها، قلنا : بل هو مدرج من كلام عروة كما في المجتبى قال عروة، ولو كان حراماً خيرها رسول الله صلى الله عليه، وكذا أُجيب عنها انها لما تعارضت في كونه حرّاً وعبداً تساقطت فنحتاج بما رواه ابوبكر الرازى بسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها حين اعتقت ملكك بضعتك فاختارى، وما روى ابن سعد في طبقاته عن عامر الشعبي مرسلان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت قد عتق بضعتك معك فاختارى، وما اخرج الدارقطني عن عائشة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت، (اذهي فقد عتق بضعتك معك)، وقد جاء في بعض طرق حديث بريدة انه صلى الله عليه وسلم قال لها (ملكك نفسك فاختارى) كذا في الفتح القدير، وجه الاحتجاج ان النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم بنى الخيار على ملك بضعتها وهو يحصل على كل حال حرّاً كان زوجها أو عبداً، والقياس يؤيدنا لأن بالعتق يزداد الملك عليها لأن الزوج بعد العتق يملك ثلاث تطليقات فتملك رفع اصل العقد دفعاً للزيادة، ﴿قوله لَكَأَنِّي بِهِ فِي طُرُقِ الْمَدِينَةِ﴾ قال في البدائع وأما ما يبطل به فهذا الخيار يبطل بالابطال نصّاً ودلالة من قول أو فعل يدل على الرضا بالنكاح ويبطل بالقيام عن المجلس لأنه دليل الاعراض كخيار المخيرة ولا يبطل بالسكوت، بل يمتد إلى آخر المجلس، وقال الشوكاني انه يبطل اذا مكّنت الزوج من نفسها وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو قول للشافعي، انتهى، وظاهر حديث أبي داود ان قربك فلا خيار لك، وكذا ظاهر حديث أحمد فهي بالخيار ما لم يطأها، وكذا ظاهر حديث الدارقطني ان وطئك فلا خيار لك، يضاد قول البدائع، ويؤيد ما رواه الشوكاني عن أبي حنيفة، فان رجح قول البدائع تحمل هذه الاحاديث على الوطى في مجلس الخيار، والآ فيوفق بين الروايتين بان مدار الابطال عند الله على قصد الاعراض دون القيام عن المجلس لكن هذا القصد امر خفي فأقيم القيام عن المجلس مقامه تسهياً للامر على القضاة وغيرهم، كيف وقد يبقى ترددها بعد القيام من المجلس ولم تقصد الاعراض، كما ان مدار قتل العمد على قصد القتل وأقيم القتل بالسلاح مقام القصد لأنه امر خفي ويحمل قول الراوي ليرضاها لتختاره على ان تجدد به النكاح ولم اره مروياً عن المشايخ.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ

﴿قوله الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ﴾ نقل ابن الاعرابي ان الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والاكثر اطلاقه على المرأة وفي القاموس الفراش زوجة الرجل، وقال ابن الهمام في فتح القدير معنى الفراش كون المرأة مقصوداً من وطئها الولد، اما ظاهراً كما في ام الولد فانه اذا اعترف به ظهر قصده الى ذلك، او وضعاً كالمنكوحة يثبت نسب ما تأتي به ولا ينتفى بنفيه الا باللعان، و ولد ام الولد وان ثبت نسبه بلا دعوة ينتفى بمجرد نفيه، انتهى، وفي رد المحتار الفراش على اربع مراتب، ١ - ضعيف، وهو فراش الامة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة، ٢ - ومتوسط وهو فراش ام الولد، فانه يثبت فيه بلا دعوة، لكنه ينتفى بالنفى، ٣ - وقوى وهو فراش المنكوحة ومعتدة الرجعي فانه فيه لا ينتفى الا باللعان، ٤ - واغوى كفراش معتدة البائن فان الولد لا ينتفى فيه اصلاً، لان نفيه متوقف على اللعان وشرط اللعان الزوجية، انتهى.

اعلم ان الامة المحضة لا يثبت نسب ولدها من السيد بلا دعوة عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي وغيره فان الامة اذا وطئها السيّد ثم اتت بولد لحقه من غير استلحاق ومن غير دعوة عندهم، تمسك

الجمهور بحديث عبد بن زمعة حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم الامة فراشاً، وجعل الولد ولد السيد من غير الدعوة. لنا ما رواه الطحاوى وابن حزم عن ابن عباس موقوفاً، ولنا ما ذكره محمد عن زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم فى بلاغاته، والجواب عن حديث عبد بن زمعة ان هذه المملوكة كانت ام ولد بدليل ما رواه احمد عن ابنة زمعة قالت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان ابى مات وترك ام ولد له وبدليل انها اطلقت عليها الوليدة والفراش.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْأَةَ تُعْجِبُهُ

﴿قوله هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ﴾ منسوب الى دستواء، احدى كور الاهواز، ويقال له صاحب الدستوائى، اى صاحب البرالدستوائى وبائع ثياب تجلب من دستواء. ﴿قوله رَأَى امْرَأَةً﴾ هيجان الشهوة الغير الاختيارية لكمال الفحولية لاينافى العصمة ولا التقوى اذا لم يكن الى المحل المرئى. ﴿قوله أَقْبَلْتُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ﴾ شَبَّهَا بِهِ فى صفة الوسوسة والدعاء الى الشر.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

﴿قوله لَا مَرَّتُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا﴾ اى سجدة التعظيم، فيه دلالة على نسخ سجدة التعظيم وسيأتى بسطه. ﴿قوله وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ﴾ هذا باب من باب ازالة الضرر الاشد بالاخف ومن باب اختيار اهلون البليتين.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا

اى الحقوق من الجانبين. ﴿قوله أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا﴾ فى الشرح الكبير والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء، انتهى. ﴿قوله عَوَانٌ﴾ جمع عانية اى اسرى .

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اثْنَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ

﴿قوله وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أُعْجَازِهِنَّ﴾ فانهما مواضع النجاسة وفيه ذكر موجب الغضب بعد ذكر موجب الحديث يتعلقان بمحل واحد، وقد مر سابقاً انه حرام وما نسب الى ابن عمر مؤول. ﴿قوله لَا يَنْظُرُ اللَّهُ﴾ اى نظر رحمة، كيف وهو امر خلاف الفطرة السليمة يجنب عنه الكلاب والبقر عند الوثوب.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ

﴿قوله الرَّافِلَةِ﴾ يقال رفل ازاره اذا اسبله وتبختر فيه، المنوع هو هذا دون الزينة، لورود الترغيب بها في حديث الطبراني.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَيْرَةِ

الغيرة هيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص، واذا نسب الى الله تعالى يراد منها ايقاع العقوبة لان التغير محال على الله تعالى. ﴿قوله وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ﴾ فَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى غَضِبَ بِمُشَارَكَةِ الْعِبَادِ بِاللَّهِ فِي الطَّاعَةِ.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا

المنوع هو مقدار السفر الشرعي، واما دونه فالنهي عنه للتزويه او محمول على وقت الفتنة، واستثنوا من هذا الحكم المهاجرة فانها جاز لها السفر وحدها، ﴿قوله تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ﴾ وَعِنْدَنَا لَا تَخْرُجُ وَيُؤَيِّدُنَا مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ لَا تَحْجُنْ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجٌ، وصححه ابو عوانة، وما رواه البخاري يوشك ان تخرج الطعينة من الحيرة تؤم البيت لاجوار معها، فمعناه وقوع ذلك لا جوازه لئلا يعارض بالمحرّم، على ان عدم الجوار لا يستلزم عدم المحرم.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُغِيبَاتِ

المغيبات اسم فاعل من الافعال معناها من غائب عنهن أزواجهن، ﴿قوله الْحَمَوُ الْمَوْتُ﴾ الحمو اقارب الزوج غير آباءه وابناءه، ومعنى الحديث ان دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة كذا قال القرطبي، ﴿قوله مَجْرَى الدَّمِ﴾ اى كجريان الدم، او في الباطن والعروق، وعلى المعنى الثاني هو حجة على من انكر دخول الجن بدن الانسان، ﴿قوله فَأَسْلَمُ﴾ بصيغة المضارع المتكلم، وهو واضح، وقيل بصيغة الماضي من الافعال، او معناه انقاد، او معناه آمن وصار مؤمناً ومسلماً ويأباه التعبير بالشيطان، الا ان يقال ان هذا التعبير باعتبار ما كان عليه باعتبار نوعه، ويؤيده الحديث الذي ذكره ابن الاثير في النهاية كان شيطان آدم كافراً وشيطاناً مسلماً ولكن لم يذكر من اخرجه ولا اسناده، ﴿قوله _ باب _ اسْتَشْرَفَهَا﴾ الاستشراف رفع البصر للنظر الى الشيء وبسط الكف فوق الحاجب، اى امعن الشيطان الجن او الانس للاغواء والافتنان. ﴿قوله إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ﴾ اطلعها الله تعالى عند الايذاء، لا انها ترى الى زوجه كل حين، وفيه حكمة تسلية الزوج وقصر الزوجة عن الايذاء.

أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الطلاق اما اسم بمعنى التخليق كالسلام والسراح بمعنى التسليم والتسريح، واما مصدر طلقت بضم اللام اوفتحها طلاقاً كالفساد وهو لغة رفع القيد، وشرعاً رفع قيد النكاح في الحال او في المال بلفظ مخصوص ولو حكماً كالكتابة واشارة الاخرس، وهو ابغض الحلال في نفسه لما رواه ابوداؤد من حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، وقد يستحب وقد يحرم لعارض، واقسامه ثلاثة : حسن واحسن وبدعى، ويقال للأولين طلاق السنة فاذا طلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض فهو احسن لما رواه ابن ابى شيبه عن ابراهيم النخعى (كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يستحبونه)، واذا طلقها ثلاثاً في ثلاثة اطهار لا وطى فيها فهو حسن، لما رواه النسائي عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه (طلاق السنة تطليقة وهى طاهر في غير جماع واذا حاضت وطهرت طلقها اخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها اخرى ثم تعتد بعد ذلك بحیضة)، (١) انتهى، فالاول احسن من الثانى لانه متفق عليه بخلاف الثانى فان مالكا قال بکراهته لاندفاع الحاجة بواحدة، ولم نقل بکراهته لان عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه جعله طلاق السنة لا طلاق البدعة، واذا طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة او متفرقة او ثنتان في طهر واحد، او واحدة في حيض موطوءة فهو بدعى.

واللعان لغة مصدر لاعن من اللعن بمعنى الطرد والابعاد وشرعاً شهادات مؤكدات بالایمان مقرونة شهادته باللعن وشهادتها بالغضب، وهو ظاهر القرآن، وعند الشافعى هو ایمان مؤكدات بالشهادات، فالحدود في القذف ليس بأهل اللعان، عندنا، ﴿قوله فَأَمْرُهُ أَنْ يُرَاجَعَهَا﴾ ظاهر الحديث وجوب الرجوع، كما في الهداية ﴿قوله ثُمَّ يُطَلَّقُهَا﴾ واختلفت الروايات فيه ففى بعضها اذن الطلاق الثانى فى الطهر الذى يلى الحيضة التى طلقها فيها وقال الكرخى انه قول ابى حنيفة وفى بعضها الاذن بعد الفصل بالحيضة الكاملة، وهو المذكور فى الاصل وقال الكرخى هو قول ابى يوسف ومحمد، لكن قال ابن الهمام هذا قول الكل لان الاصل موضوع لاثبات مذهب ابى حنيفة الا ان يحكى الخلاف، ولهذا قال فى الكافى انه ظاهر الرواية عن ابى حنيفة، فالرواية التى ذكر فيها التطليقة الثانية فى الطهر المتصل محمولة على الاختصار، ﴿قوله فَمَهْ﴾ اصل مه ما استفهامية

انكارية، وقيل اسم فعل، معناه كفَّ عن هذا الكلام ﴿قوله أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ﴾ أى ان عجز المطلق عن الرجوع او فعل فعل الجاهلية بان ابى عن الرجوع، او معناه ان عجز ابن عمر او المطلق عن اداء ما كان يجب عليه، وفعل فعل الحمقاء بارتكاب ما هو خلاف الشرع من الطلاق فى الحيض، الا يحتسب طلاقه أى يحتسب، ففيه وفي روايات مسلم حجة على من قال لا يقع الطلاق البدعى كابن القيم والروافض، واما ما وقع فى رواية ابى الزبير كما صرح به ابن عبد البر، وقيل معناه لم يرها موجبة للحرمة، ﴿قوله وَ قَالَ بَعْضُهُمْ يُطَلِّقُهَا عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً﴾ وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف، وقال محمد يطلقها واحدة فقط.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ

﴿قوله فَقَالَ مَا أَرَدْتَ بِهَا قُلْتُ وَاحِدَةً قَالَ وَاللَّهِ فَقُلْتُ وَاللَّهِ﴾ فيه دلالة على وقوع الطلقات الثلاث بلفظ واحد، اعلم ان الائمة الاربعة اتفقوا على وقوع الثلاث جملة سواء كان بلفظ واحد، مثل انت طالق ثلاثاً، او كان بثلاث الفاظ مثل انت طالق، انت طالق، انت طالق، فاذا كان بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخول بها وغير المدخول بها، واذا كان بثلاث الفاظ فهو مختص بالمدخول بها، الا اذا كرر الالفاظ واراد التاكيد دون الاستيناف او لم ينو شيئاً من الاستيناف او التاكيد فتقع واحدة، وما نسب الى مالك انه قال بوقوع الواحدة بقوله انت طالق ثلاثاً، فى رواية، فبرده ما ذكره عبدالرحمن بن القاسم فى المدونة الكبرى، ومذهب الجمهور هو المروى عن عمر وعثمان و على وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وعبدالله بن عمرو بن العاص وابى هريرة ومغيرة بن شعبة وعمران بن حصين رضى الله تعالى عنهم، كما فى مصنف عبدالرزاق وزاد المعاد وغيره واذا لوحظت الروايات والآثار فيعلم منها ان ابن عباس ايضاً وافق جمهور الصحابة، وذهب الى ان البكر يعنى غير المدخول بها اذا طلقت بثلاث الفاظ تجعل واحدةً واما ما رواه ابوداؤد عن ابن عباس انه قال ، اذا قال انت طالق ثلاثاً بفم واحد فهى واحدة، فاشار ابوداؤد الى ضعفه بوجهين، الاول : ان عكرمة خالف الاكثر، لان الاكثرين رووا عنه انه اجاز الثلاث وقال بانت منك، والثانى انه خالفه ابن عليه، فقال عن ايوب عن عكرمة، جعله قول عكرمة، ولم يذكر ابن عباس، ولو سلم صحة هذه الرواية فنقول ثلاثاً قيد لقول، لا لقوله طالق، فمعناها قال انت طالق ثلاث مرات بالاتصال لئلا يخالف الشاذ المحفوظ، ومال ابن القيم ومتبعوه الى ان الثلاث تجعل واحدة مطلقاً، سواء كانت بلفظ واحد او بثلاث الفاظ، وسواء كانت الزوجة مدخولاً بها او غير المدخول بها، وخالف السلف والائمة الاربعة.

واستدل بما رواه ابوداؤد وغيره ان ابا الصهباء قال لابن عباس، أتعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضي الله تعالى عنه وثلاثاً من امارة عمر رضي الله تعالى عنه، قال نعم، وفي رواية لابي داؤد زيادة (كان اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها). وللجمهور حجاج، منها قوله تعالى (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ اَوْ تَسْرِيحٍ بِاِحْسَانٍ) الى ان قال (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَكْحِلَ زَوْجًا غَيْرَهُ) لانه يصدق على من طلق المدخول بها مرتين في مجلس واحد ثم طلقها مرة ثالثة في ذلك المجلس، ومنها حديث عبادة بن الصامت انه طلق امرأته الفأ، فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً، لا واحداً، ومنها ما رواه البخاري ان عويمر العجلاني بعد اللعان طلق امرأته ثلاثاً، ولم يقل له انه واحد رجعى لا يحصل به البينة، ومنها الآثار التي ذكرنا من الخلفاء الراشدين وغيرهم رضي الله تعالى عنهم.

والجواب عن حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه انهم تعارفوا التاكيد اذا طلقوها بثلاث الفاظ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعد ابى بكر واول عهد عمر رضي الله تعالى عنهما فتحصل البينة بعد مدة مديدة، ثم تفرقوا، بعضهم يقصدون التاكيد والبعض الآخرون يقصدون الاستيناف ويستعجلون البينة في آخر عهده، فحكم بوقوع الثلاث وقال اجيزوهن عليهم واشير الى هذا في حديث مسلم ان الناس قد استعجلوا في امر كانت لهم فيه هنات، وليس هذا نسخاً، لان النسخ لا يكون الا بالوحى، وليس هذا معارضة للحديث، بل هو تعين وبيان لحمل الحديث، لا يظن بعمر ولا باحمد ترك الحديث الصريح، نعم نشاهد ان ابن القيم قد يذكر الاحاديث الصريحة ثم يتركها كما لا يخفى على من راجع الى هذا المبحث في زاد المعاد.

او نقول انهم كانوا يطلقون غير المدخولة بها بثلاث الفاظ فترد الى واحدة في اول الامر فلما تتابع الناس فيه اجازهن سياسة اى منعوهن عن نكاحها حتى تنكح زوجاً غيره، وأشار اليه النسائي في ما ترجم به لهذا الحديث حيث قال : باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة. **فائدة :** اعلم ان للطلاق درجات في الشرع بخلاف الشهادة واليمين، فاتضح الفرق بين اطلاق ثلاثا وبين اقسام ثلاثاً واشهد ثلاثاً، فالاول طلاقات ثلاث، والثاني شهادة واحدة ويتمن واحدة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

﴿قوله أَفَكَانَ طَلَاقًا﴾ اى لم يكن طلاقاً، كيف ومعناه تفويض لا انشاء طلاق. ﴿قوله بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَا سَكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ﴾ مر تفصيل هذه المسئلة في باب لا يخطب الرجل على خطبة اخيه.

بَاب مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

﴿قوله لَا نَذَرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ﴾ شرط صحة النذر كونه في الملك او في ما أضيف الى سببه مثل ان يقول ان اشتريتك فلله على ان اعتقك، ﴿قوله وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ﴾ اى على وجه التنجيز، ﴿قوله وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ﴾ اى على وجه التنجيز، واما على وجه التعليق فيصح عمومًا وخصوصًا لانه يمين ومحل الحالف، وليس بطلاق وكذا لا يحنث به قال ان طلقت فعبدى حر، وبه نأخذ، وقال الشافعى واحمد لا يصح تعليق الطلاق، لا عمومًا ولا خصوصًا كما لا يصح التنجيز، وقال مالك لا يصح تعليق الطلاق عمومًا ويصح خصوصًا، ﴿قوله أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَنْصُوبَةِ إِنَّهَا تَطْلُقُ﴾ ولا ينكره الحنفية، ﴿قوله وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَشَدَّدَ﴾ كالحنفية الا انه قال ان نكحها لا اقول انها حرام لوجود الاختلاف فيه، ﴿قوله الْمَنْصُوبَةِ﴾ اى في المعينة، وفي بعض النسخ بالسین وهو الظاهر اى المنسوبة الى قبيلة اوبلدة.

فائدة : من قال جعلت كلاً او على كلاً، فهذا كلام لغو، ليس من الفاظ انشاء الطلاق وليس فيه تعليق الطلاق بشئ، ومن قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق، فجاز له ان يفسخ اليمين بوساطة القاضى الشافعى والمحکم كما بين في محله، وفي البحر عن البرازية، والتزوج فعلاً اولى من فسخ اليمين في زماننا، وينبغى ان يجيئ الى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه الى نكاح الفضولى فيزوجه العالم امرأة، ويجيز بالفعل اى باعطاء المهر او الوطى فلا يحنث.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ طَلَّاقَ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ

قال مالك والشافعى واحمد الطلاق بالرجال والعدة بالنساء، وعند الحنفية الطلاق والعدة كلاهما بالنساء، وحبثنا اطلاق حديث الباب، واعلوه بمظاهر، قلنا روى له ابن عدى حديثاً آخر، وذكره ابن حبان في ثقافته، وقال الحاكم في المستدرک لم يذكره احد من متقدمى مشائخنا بجرح وحقق ابن الهمام انه ان لم يكن صحيحاً فهو حسن، ولنا ايضاً ما رواه ابن ماجة والدارقطنى والبيهقى عن ابن عمر مرفوعاً طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان، واعلوه بعمر بن شبيب وعطية العوفى وهما ضعيفان وقال الدارقطنى والبيهقى الصحيح انه موقوف، قلنا : عمل المجتهد به كاف لثبوته وقال الترمذى والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم، ولنا ايضاً ما رواه محمد في الموطأ عن على بن ابى طالب موقوفاً، وحجة الجمهور ما رواه الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن مسعود وابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالنساء، قلنا هذه

الروايات موقوفة لاتصلح لمعارضة المرفوع، ولهم ايضاً ما رواه مالك عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعبدالله بن عمر، قلنا : هذه موقوفة ايضاً، ولهم ايضاً ما رواه عبدالرزاق في مصنفه عن ام سلمة مرفوعاً، ان الحرّة تحت عبد اذا طلقها تطليقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، قلنا : في سند هذا الحديث عبدالله بن زياد بن سمعان وهو متهم بالوضع والكذب كما في تهذيب التهذيب. ﴿قوله وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ﴾ ذهبوا الى حديث الباب وحملوه على ما اذا كانت تحت عبد.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ

﴿قوله تَجَاوَزَ اللَّهُ﴾ وذكر البخارى عن عقبه بن عامر لايجوز طلاق الموسوس، وبه نأخذ، وقد مر ان ركن الطلاق هو اللفظ الحقيقي او الحكمى كالاشارة والكتابة، وحديث النفس وكذا سائر اقسام الوسوسة ليست من قبيل اللفظ.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ

الهزل ان يراد بالشئ غير ما وضع له بغير مناسبة بينهما كما في المرقاة، والهازل يتكلم بالسبب بارادته ورضاه و لكن لايرضى بترتب المسبب عليه، وطلاق الهازل واقع ديانة وقضاء وهو ناو شرعاً زجراً، ﴿قوله وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ﴾ فيقع طلاق الهازل، وفي حكمه المكره بالتلفظ لان المكره يتكلم بالسبب بارادته لايرضى بترتب المسبب عليه ويؤيده ما اخرجه العقيلي عن صفوان بن عمران الطائي ان النبي صلى الله عليه وسلم انفذ طلاق الزوج المكره، اكرهته زوجته، وكذا ما اخرجه عبدالرزاق عن ابن عمر انه اجاز طلاق المكره، وهو اثر جيد محرم تشريع عام، والله در الامام ابى حنيفة حيث فتح باب نجاة الزوج من القتل بخلاف سائر الائمة، بخلاف ما اذا اكره على الكتابة فانه لايقع طلاقه كما في البحر وغيره، ﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ وعبد الرحمن بن حبيب وان ضعفه النسائي وقال منكر الحديث ولكن وثقه غيره، قال الحافظ فهو على هذا حسن.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

الخلع بفتح الخاء وضمها شئ واحد الا ان الاول يستعمل في الاجسام والثاني في المعاني، وفي الشرع فراق الرجل امرأته على عوض يحصل له، كما في العيني. ﴿قوله أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ﴾ وفي رواية النسائي بزيادة الواحدة اختلفوا في ان الخلع طلاق او فسخ، فقال احمد هو فسخ وعدتها حيضة واحدة، وروى عنه ان عدتها كعدة المطلقة، وروى عن الشافعي انه فسخ ولكن عدتها عدة

المطلقة، وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في رواية انها طلاق بائن وعدتها عدة الطلاق، استدل احمد بحديث الباب واحتج الجمهور بما رواه الدارقطني في سننه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة بائنة)، (١) وبما رواه ابن ابي شيبه وابوداؤد في مراسيله وعبدالرزاق عن سعيد بن المسيب مرسلاً (ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة)، (٢) وبما رواه مالك عن عثمان انها تطليقة، وبما رواه ابن ابي شيبه عن علي وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهم، وبالجمله ان المختلعة مطلقة والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء، والجواب عن حديث الباب ان معناه ان تعتد بحيض لا بالاشهر كالمتوفى عنها زوجها، ورواية النسائي بتصريح الوحدة محمولة على فهم الراوى، وبالجمله ليس مع الخصم حديث صريح في كونها فسخاً بخلاف الجمهور كما عرفت.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ

﴿قوله مُزَاحِمُ بْنُ ذَوَادٍ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ أَبِيهِ﴾ عليه بضم العين وسكون اللام بعدها موحدة، وما كتب بالياء في بعض النسخ الهندية فهو غلط، وذواد بن عتبة الكوفي ضعيف، وليث اختلط عليه اخيراً فترك وابو الخطاب مجهول، وابو زرعة عن ابي ادريس قيل هو ابن عمرو بن جرير والآخر مجهول، كذا في تقريب التهذيب. ﴿قوله فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ﴾ اى فى اول الامر كما ورد هذا الوعيد من قتل معاهداً.

بَاب مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ

المدارة هي بذل حق العبد لارضاء العبد، والمداينة بذل حق الله لارضاء العبد، ﴿قوله إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلْعِ﴾ فى الاعوجاج، لانها خلقت من الضلع كما فى رواية مسلم، وهى محمولة على الظاهر، وقيل معناها غلبة الاعوجاج عليها كما فى قوله تعالى (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) وغلب عليه العجل كأنه خلق منه، ولكن هذا القول يخالف اللغة ايضاً لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خلقت من الضلع، ولم يقل خلقت من عوج، ﴿قوله إِنَّ ذَهَبَتْ ثَقِيمُهَا﴾ اى على وجه التسوية.

١ _ رواه الدارقطني فى سننه، كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره .

٢ _ ذكره فى شرح سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق ، باب الخلع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ

أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ

﴿قوله فَأَبَيْتُ﴾ لعدم ادراك المصلحة مع انه من ابغض الحلالات، ﴿قوله طَلَّقْ امْرَأَتَكَ﴾ هذا اذا كان ذا علم وذا رأى مثل عمر، والآ فلاتاعة للمخلوق في معصية الخالق كما في زماننا اذا طالبت الزوجة السكنى على حدة وابواه يأبوان.

بَاب مَا جَاءَ لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا

﴿قوله طَلَّاقَ أُخْتِهَا﴾ اى ضررها المسلمة او الذمية، او اراد عدم حل اشتراط طلاق زوجته عند النكاح.

بَاب مَا جَاءَ فِي طَلَّاقِ الْمَعْتُوهِ

﴿قوله كُلُّ طَلَّاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَّاقَ الْمَعْتُوهِ﴾ أريد منه المجنون وهذا الحديث بهذا اللفظ روى عن على موقوفاً، بسند صحيح و ذكره البخارى في صحيحه تعليقاً بصيغة الجزم، وفي القاموس عتق كعنى، عَتَّهَا وَعَتَّهَا وَعَتَاهَا، فهو معتوه، نقص عقله او فُقد او دُهِش ، انتهى، اعلم ان من غلب عقله بالمسكر فيقع طلاقه عندنا زجراً، ويؤيده اثر على وحديث الباب، خلافاً للطحاوى والكرخى، والدهش من اقسام الجنون كما في الخيرية والقاموس، وفسر صاحب البحر الجنون باختلال العقل، وادخل فيه العته والبرسام والاغماء والدهش، فكذا يدخل فيه من اختل عقله لكبر او لمرض او لمصيبة فاجتته، فما دام في حال غلبة خلل العقل في الاقوال والافعال لاتعتبر، لعدم حصولها عن ادراك صحيح، واما اذا صار يجرى على لسانه ما لا يفهمه ولا يقصده فهو في اعلى مراتب الجنون، فالغضبان اذا تغير عقله واختل فلا يعلم ما يقول ولا يريد، لا يقع طلاقه، اعلم ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله مع يمينه، وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الآ بيينة واما ديانة فيقبل لانه اخبر عن نفسه هذا ملخص ما قال العلامة الشامى والخير الرملى.

فائدة : اعلم ان الوجد والجذب حق دل عليه القرآن والاحاديث والمشاهدة نعم قد يكون من الرحمن كما نشاهده من اهل الصلاح والاخلاص، وقد يكون من الشيطان كما نشاهده من الفجار والعشاق الفساق، وهو عبارة عن غلبة الحال ولهذا لايطرى على اهل الكمال الا نادراً،

ثم اعلم ان من تواجد وقهقهه في الصلوة فان كان باغماء وغشى فبطل وضوءه كما صرح به صاحب شرح التنوير وغيره، فبطلت صلاته، وان كان مفيقاً لم يطر عليه الاغماء والغشى فلا يخلو اما يقهقهه عن ارادة وعمد، او لا عن ارادة وعمد، ففي الشق الاول بطل وضوءه وكذا بطلت صلاته، وفي الشق الثاني ايضاً بطل وضوءه وصلاته لما انه من نوع الجنون، وهكذا تبطل صلاة من ضحك كما صرحوا به سواء اعتاد الضحك او لم يعتده وهو القول الراجح عند الشوافع كما في فتح الباري، ووجهه ظاهر لان الضحك لا يليق بجناب الباري تعالى بخلاف البكاء، فايك والصلوة عند الحديث، وآياك وان تعين اهل الحدث، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

بَابُ

﴿قوله كَانَ النَّاسُ وَالرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ﴾ فان قيل ما خبر كان، قلنا : كان تامة وما بعدها جملة حالية مربوطة بالواو وهو فصيح كما بين في محله، فمعناه وجد الناس والحال ان الرجل منهم يطلق امرأته ما شاء، او كان ناقصة والحال سدت مسد الخبر، وقيل الواو زائدة ومدخولها خبر كان، ويرد عليه انه لا عائد للمبتدئ حينئذ، الا ان يقال ان معناه الرجل منهم، ﴿قوله حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ﴾ اى الطلاق الذي يعقبه الرجعة مرتان.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ

فيه حجة على من قال بآبعد الاجلين، اى ان وضعت قبل مضي اربعة اشهر وعشر تربصت الى انقضاءها، وان انقضت المدة قبل الوضع تربصت الى الوضع، وروى عن ابن عباس ولعله رجع عنه لم يأخذه به اصحابه. ﴿قوله لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اى لم يعيش بعده صلى الله عليه وسلم حتى يدركه الاسود، اى لم يدركه الاسود، وهذا بناء على رأى الامام البخارى، والا فقد جُزِمَ انه بقى بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً، فيكون متصلاً على رأى مسلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

اى فى عدة غير الحاملة، ﴿قوله قَالَ لَا﴾ جاز الاكتحال عندنا وعند مالك فى الرمد ليلاً، ونهاراً، ولم يجز عند احمد ليلاً ولا نهاراً، واجازه الشافعى ليلاً دون النهار، واما فى غير الرمد فلم يجز اجماعاً، وحديث الباب محمول على قلة رمدها وعدم وصوله الى مرتبة العذر، ﴿قوله تَرْمِي

بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ﴿رَأْسُ الْحَوْلِ وَالْآيَةُ يُقَالُ لآخر اجزاءه، وتفصيل هذا الرمي في حديث البخاري وابي داؤد.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

الظهار هو تشبيه زوجته او ما يعبر به عنها او جزء شائع منها بعضو يحرم نظره اليه من اعضاء محارمه نسباً او رضاعاً وهو قد يكون مؤبداً، وقد يكون مؤقتاً كان يقول أنت علي كظهر أمي في رمضان، وقد يكون مضافاً كان يقول انت علي كظهر أمي غداً، وقد يكون معلقاً كان يقول ان دخلت الدار فانت علي كظهر أمي، كما بين في كتب الفروع، وعلى القاضي الزامه بالتكفير دفعا للضرر عنها، بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ

﴿قوله حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ﴾ هذا ظاهر موقت، وفي رواية ابي داؤد (خفت ان أصيب من امرأتى شيئاً من الجماع يتابع بي)، (١) اي يلزمني شره من فساد الصوم، حتى اصبح، غاية للاصابة، و واقعة اوس بن الصامت واقعة اخرى، و ورد في حديثه (وكان رجل به لم فكان اذا اشتد لممه ظاهر من امراته، اللهم يطلق على الحبل والجنون ولا يصح ههنا ارادة هذا المعنى لعدم صحة الظهار في حالة الجنون، الا ان يقال ان ظهاره كان حال افاقته ويطلق على التوقان، ولا يصح ارادته ايضاً لان شدة التوقان يقتضي الجماع دون حرمة الجماع، وكذا يطلق على سوء الفكر والغضب، اي اذا اشتد غضبه ظاهر من امراته، ﴿قوله سَتِينَ مَسْكِينًا﴾ و جاز ان يطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً، ويطعم كل مسكين صاعاً من تمر عندنا، وعند الشافعي يطعم كل مسكين مدّاً، ويؤيد لنا ما رواه ابوداؤد (فاطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً)، (٢) وحديث الباب محمول على اطعام ذلك حالاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِيْلَاءِ

الايلاء لغة الحلف، وشرعاً الحلف على ترك قربانها اربعة اشهر، فصاعداً بالله او بتعليق ما يشقه على القربان، والحلف على ترك قربانها اقل من اربعة اشهر ايلاء لغوى اجماعاً، وحكم

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطلاق، باب في الظهار.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطلاق، باب في الظهار.

الايلاء الشرعى وقوع طليقة بآنة ان برّ ولم يطاء، ولزوم الكفارة او الجزاء ان حنث، لنا قوله تعالى (لِّلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) اى مبعدين انفسهم من نساءهم تربص اربعة اشهر، فان فاءوا اى فى اربعة اشهر كما فى قراءة ابن مسعود (فان فاءوا فيهن، فان الله غفور رحيم، وان عزموا الطلاق - بان لم يفتنوا فيهن فان الله سميع عليم)، فعبر الله تعالى عن عدم الفئى فيهن بعدم الطلاق فعلم ان عدم الفئى هو عزم الطلاق، فلا حاجة الى ايقافه، ولنا ما قال محمد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا اذا آلى الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر قبل ان يفئى فقد بانت بتطليقة بآنة وهو خاطب من الخطاب انتهى، واخرج ائثر ابن مسعود ابن ابى شيبه والطبرى والطبرانى وابو حنيفة، واخرج ائثر على الطبرى وعبد الرزاق، واخرج ائثر زيد بن ثابت عبد الرزاق، وائثر عمر اخرج الامام احمد، وتمسك الجمهور لايقافه بالقرآن وبما رواه البخارى من ائثر ابن عمر، وقال البخارى يذكر ذلك عن عثمان وعلى وابى الدرداء وعائشة وائثنى عشر رجلاً من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، والجواب عن الآية ما مر ان المراد من الفئى الرجوع فيهن لابعدهن، والجواب عن الآثار ان بعضها معلولة بالانقطاع والجهالة، وبعضها متعارضة لان بعض الصحابة رضى الله تعالى عنه روى عنهم قولان، والبعض مخالفة لظاهر القرآن، ﴿قوله فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا﴾ اى جعل ما حرمه اولاً حلالاً بان رجع منه اليه وحنث وكفر.

فائدة : قال فقهاءنا فى باب القسم بان جماع الزوجة احياناً واجب ديانةً، ولم يقدروا فيه مدةً ويجب ان لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به، فليراجع الى فتح القدير ورد المختار، وفيه عبرة لمن خرج لطلب العلم او للجهاد او للتبليغ والاصلاح بغير رضاء الزوجة لاربعة اشهر او اكثر منها، ولاياتها فى تلك المدة بما أمر به شرعاً، لاسيماً اذا عدّ هذه الفعلة قرينة، ولاسيماً اذا مرّ على قريته وبيته والتزم ما لا يلزمه شرعاً من عدم دخول بيته، واتخذ ما يلزمه شرعاً ظهرياً، فأعاذنا الله تعالى من هذه الجريمة ومن سائر الالتزامات التى اذا ارتكبوها يعدونها قربات واذا فعلها غيرهم يجعلونها بدعات.

بَاب مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ

قد مر بعض بيان اللعان فى اول مبحث الطلاق، ﴿قوله ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا﴾ ظاهر حجة لنا على ابى يوسف وزفر وغيرهما فى ان اللعان موجب للحرمة دون الفرقة، فبعد التلاعن اما يطلقها الزوج كما وقع فى رواية البخارى ان عويمر العجلاني طلقها ثلاثاً، بعد اللعان ولم ينكر عليه النبى

صلى الله عليه وسلم، وأما يطلقها الحاكم ان ابى الزوج عن التطليق، فلو مات احدهما قبل التفريق يرثه الآخر، و ورد في رواية فمضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان ابداً، وفيه حجة لزفر رحمه الله تعالى.

وفي سنده عياض بن عبدالله الفهرى، وفيه لين، وما رواه الدارقطنى مرفوعاً المتلاعنان لا يجتمعان ابداً، فهذا اللفظ لم يرو مرفوعاً الا من طريق محمد بن زيد عن سعيد بن جبير، وقد خالف الحفاظ من اصحاب سعيد بن جبير، وعلى تقدير الثبوت تأوله بتأويل حسن اى هما لا يجتمعان ابداً ما دامتا متلاعنين فاذا كذب احدهما نفسه وجرى عليه الحد فجاز لهما الاجتماع، لارتفاع المانع، ﴿قوله لَا عَن رَجُلٍ امْرَأَتُهُ﴾ قال الحفاظ قد وقع اللعان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحابين، احدهما عويمر العجلاني، وثانيهما هلال بن امية بن عامر، وهذا الرجل هو عويمر العجلاني، ﴿قوله وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْأُمِّ﴾ أما بالوحى واما بطلب احد الزوجين.

بَاب مَا جَاءَ أَن تَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا

روى محمد في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان يقول لاتبيت المبتوتة ولا المتوفى عنها زوجها الا في بيت زوجها، قال محمد وبهذا نأخذ، المتوفى عنها زوجها فانها تخرج بالنهار في حوائجها ولا تبيت الا في بيتها، واما المطلقة مبتوتة كانت او غير مبتوتة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً مادامت في عدتها، وهو قول ابى حنيفة والعمامة من فقهاءنا، انتهى، وكذا تخرج المتوفى عنها زوجها في بعض الليل لحوائجها، واما ما اخرجه الدارقطنى واعله ان النبى صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها زوجها ان تعتد حيث شاءت، فلم يسنده غير ابى مالك، وهو ضعيف، وكذا في سنده محبوب بن محرز، قال ابن القطان هو ضعيف. ﴿قوله قَالَ امْكُثِي﴾ اى صار الحكم الاول منسوخاً بالوحى، او لعله صلى الله عليه وسلم فهم اولاً انها مضطرة، ثم عرف انها غير مضطرة تجذب بيت العارية او الكراء كما تجده حين حياته.

تم الجزء الرابع بفضلته ومنه يوم الاحد وقت الضحى ثامن شوال سنة تسع بعد اربع مائة والف، ولله الحمد
اولاً و آخراً وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد واله واصحابه واتباعه ابداً ابداً.

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضوع

رقم الصفحة

أَبْوَابُ الصَّوْمِ

- ٢ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ١ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ٣
- ٢ - بَاب مَا جَاءَ لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ ٣
- ٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ ٤
- ٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِخْصَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ ٥
- ٥ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ ٦
- ٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ٦
- ٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ ٧
- ٨ - بَاب مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ ٧
- ٩ - بَاب مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ ٧
- ١٠ - بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ ٩
- ١١ - بَاب مَا جَاءَ الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضْحُونَ ... ١٠
- ١٢ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَذْبَرَ النَّهَارَ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ١٠
- ١٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ ١٠

- ١١ ١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ السُّحُورِ
- ١١ ١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ
- ١١ ١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْغِيَةِ لِلصَّائِمِ
- ١٢ ١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ السُّحُورِ
- ١٢ ١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ
- ١٣ ١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ
- ١٣ ٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْمُحَارِبِ فِي الْإِفْطَارِ
- ١٣ ٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِفْطَارِ لِلْحَبْلَى وَالْمَرْضِعِ
- ١٤ ٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ
- ١٤ ٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الْكَفَّارَةِ
- ١٥ ٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذَرُغُهُ الْقَيْءُ
- ١٥ ٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا
- ١٦ ٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ نَاسِيًا
- ١٦ ٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا
- ١٧ ٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ
- ١٩ ٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَالِكِ لِلصَّائِمِ
- ١٩ ٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ
- ٢١ ٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ
- ٢١ ٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الصَّائِمِ
- ٢٢ ٣٣ - بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَغْزِمَ مِنَ اللَّيْلِ
- ٢٣ ٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ
- ٢٣ ٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجْبَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ
- ٢٤ ٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي النَّصْفِ الثَّانِي مِنْ شَعْبَانَ لِحَالِ رَمَضَانَ
- ٢٤ ٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ

- ٣٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْمُحَرَّمِ ٢٥
- ٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَخَدَهُ ٢٥
- ٤٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ السَّبْتِ ٢٦
- ٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ٢٦
- ٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْارْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ ٢٨
- ٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ٢٨
- ٤٤ - بَاب كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ ٢٨
- ٤٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ٢٨
- ٤٦ - بَاب مَا جَاءَ عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ ٢٩
- ٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الْعَشْرِ ٣٠
- ٤٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ ٣٠
- ٤٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ٣١
- ٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ٣١
- ٥١ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ ٣١
- ٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ ٣١
- ٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي سَرَدِ الصَّوْمِ ٣٢
- ٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ ٣٢
- ٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ٣٢
- ٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ ٣٣
- ٥٧ - بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ٣٤
- ٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوِصَالِ لِلصَّائِمِ ٣٤
- ٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنْبِ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّوْمَ ٣٥
- ٦٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الصَّائِمِ الدَّعْوَةَ ٣٥
- ٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ٣٦

- ٦٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ ٣٦
- ٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ ٣٦
- ٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّيَّامِ دُونَ الصَّلَاةِ ٣٦
- ٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مُبَالَغَةِ الْإِسْتِشْقِ لِلصَّائِمِ ٣٦
- ٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ ٣٧
- ٦٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ ٣٧
- ٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ٣٩
- ٦٩ - بَاب مِنْهُ ٤٠
- ٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ ٤٠
- ٧١ - بَاب مَا جَاءَ ((وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ)) ٤١
- ٧٢ - بَاب مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا ٤١
- ٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْفَةِ الصَّائِمِ ٤٢
- ٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَتَى يَكُونُ ٤٢
- ٧٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ ٤٢
- ٧٦ - بَاب الْمُعْتَكِفِ يَخْرُجُ لِحَاجَتِهِ أَمْ لَا ٤٢
- ٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ ٤٣
- ٧٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا ٤٧
- ٧٩ - بَاب التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ ٤٧

أَبْوَابُ الْحَجِّ

- ٤٨ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٤٩ ٨٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حُرْمَةِ مَكَّةَ
- ٤٩ ٨١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- ٥٠ ٨٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ
- ٥٠ ٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجْبَابِ الْحَجِّ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ
- ٥١ ٨٤ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فُرِضَ الْحَجُّ
- ٥١ ٨٥ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٥١ ٨٦ - بَابُ مَا جَاءَ كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٥٢ ٨٧ - بَابُ مَا جَاءَ مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٥٢ ٨٨ - بَابُ مَا جَاءَ مَتَى أَحْرَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٥٢ ٨٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ
- ٥٥ ٩٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- ٥٥ ٩١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ
- ٥٦ ٩٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ
- ٥٧ ٩٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالتَّحْرِيرِ
- ٥٧ ٩٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ
- ٥٨ ٩٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ
- ٥٨ ٩٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ لِأَهْلِ الْأَفَاقِ
- ٦١ ٩٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُهُ
- ٦٢ ٩٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالتَّغْلِيظَ ..
- ٦٢ ٩٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُحْرِمُ وَعَلَيْهِ قِمِصٌ أَوْ جُبَّةٌ
- ٦٢ ١٠٠ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ

- ١٠١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ ٦٣
- ١٠٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ ٦٣
- ١٠٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ٦٤
- ١٠٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ ٦٤
- ١٠٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ ٦٥
- ١٠٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمُحْرِمِ ٦٥
- ١٠٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الضَّبْعِ يُصَيِّهَا الْمُحْرِمُ ٦٦
- ١٠٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ لِدُخُولِ مَكَّةَ ٦٦
- ١٠٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ مِنْ أَغْلَاهَا وَخُرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا ٦٦
- ١١٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ نَهَارًا ٦٦
- ١١١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ٦٧
- ١١٢ - بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الطَّوَّافُ ٦٧
- ١١٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّمْلِ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ٦٨
- ١١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ دُونَ مَا سِوَاهُمَا ٦٨
- ١١٥ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ مُضْطَبِعًا ٦٩
- ١١٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ٦٩
- ١١٧ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفَا قَبْلَ الْمَرَّةِ ٧٠
- ١١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّغْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ ٧١
- ١١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّوَّافِ رَاكِبًا ٧١
- ١٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّوَّافِ ٧٢
- ١٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ لِمَنْ يَطُوفُ ٧٢
- ١٢٢ - بَاب مَا جَاءَ مَا يُقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ ٧٢
- ١٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَّافِ غُرْبَانًا ٧٣
- ١٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ ٧٣

- ١٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ ٧٣
- ١٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَسْرِ الْكَعْبَةِ ٧٤
- ١٢٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ ٧٤
- ١٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ٧٥
- ١٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى وَالْمَقَامِ بِهَا ٧٥
- ١٣٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَنَى مُنَاخٌ مِنْ سَبَقَ ٧٦
- ١٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنَى ٧٦
- ١٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالِدُعَاءِ بِهَا ٧٧
- ١٣٣ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ٧٨
- ١٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ ٨٠
- ١٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ ٨٠
- ١٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ ٨٠
- ١٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ ٨١
- ١٣٨ - بَابٌ ٨٢
- ١٣٩ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ٨٢
- ١٤٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْجِمَارَ الَّتِي يُرْمَى بِهَا مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ ٨٣
- ١٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّمْيِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ٨٣
- ١٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي رَمْيِ الْجِمَارِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ٨٣
- ١٤٢ - بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ ٨٤
- ١٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمْيِ الْجِمَارِ ٨٤
- ١٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبِدَلَةِ وَالْبَقَرَةِ ٨٤
- ١٤٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبُذْنِ ٨٥
- ١٤٦ - بَابٌ ٨٦
- ١٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَذِي لِلْمُقِيمِ ٨٦

- ١٤٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْعَمِّ ٨٧
- ١٤٩ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا عَطِبَ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ ٨٧
- ١٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبَدَنَةِ ٨٨
- ١٥١ - بَاب مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْحَلْقِ ٨٨
- ١٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ٨٩
- ١٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْقِ لِلنِّسَاءِ ٨٩
- ١٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ ٩٠
- ١٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ ٩٠
- ١٥٦ - بَاب مَا جَاءَ مَتَى تُقَطَّعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ ٩٠
- ١٥٧ - بَاب مَا جَاءَ مَتَى تُقَطَّعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْعُمْرَةِ ٩١
- ١٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِاللَّيْلِ ٩١
- ١٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الْأَبْطَحِ ٩١
- ١٦٠ - بَاب مَنْ نَزَلَ الْأَبْطَحَ ٩٢
- ١٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ ٩٢
- ١٦٢ - بَابٌ ٩٢
- ١٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَيِّتِ ٩٣
- ١٦٤ - بَاب مِنْهُ ٩٣
- ١٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا ٩٣
- ١٦٦ - بَاب مِنْهُ ٩٤
- ١٦٧ - بَاب مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْعُمْرَةِ ٩٥
- ١٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ ٩٥
- ١٦٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ ٩٥
- ١٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ ٩٦
- ١٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ ٩٦

- ١٧٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ ٩٦
- ١٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ فَيُكْسَرُ أَوْ يَفْرَجُ ٩٧
- ١٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ - بَابُ مِنْهُ ٩٨
- ١٧٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ ٩٨
- ١٧٦ - بَاب مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ ٩٨
- ١٧٧ - بَاب مَا جَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ٩٩
- ١٧٨ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارِنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا ٩٩
- ١٧٩ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ يَمْكُثَ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا ١٠١
- ١٨٠ - بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ١٠١
- ١٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ ١٠١
- ١٨٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَشْتَكِي عَيْنَهُ فَيَضْمِدُهَا بِالصَّبْرِ ١٠٢
- ١٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَخْلُقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَاذَا عَلَيْهِ ١٠٢
- ١٨٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا ١٠٢
- ١٨٥ - بَابٌ ١٠٣
- ١٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ١٠٣
- ١٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ ١٠٤
- ١٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ ١٠٤
- ١٨٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ١٠٤
- ١٩٠ - بَابٌ ١٠٤
- ١٩١ - بَابٌ ١٠٥

كتاب الجنائز

- ١٠٥ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ١٩٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرِيضِ ١٠٥
- ١٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ١٠٥
- ١٩٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّهْنِئَةِ عَنِ التَّمَنِّيِ لِلْمَوْتِ ١٠٦
- ١٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّعَوُّذِ لِلْمَرِيضِ ١٠٦
- ١٩٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ ١٠٦
- ١٩٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ ١٠٧
- ١٩٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَلْقِينِ الْمَرِيضِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَالِدُعَاءِ لَهُ عِنْدَهُ ١٠٧
- ١٩٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عِنْدَ الْمَوْتِ ١٠٨
- ٢٠٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعْيِ ١٠٨
- ٢٠١ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الصَّدَمَةِ الْأُولَى ١٠٨
- ٢٠٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْيِيلِ الْمَيِّتِ ١٠٩
- ٢٠٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ ١٠٩
- ٢٠٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْكِ لِلْمَيِّتِ ١١٠
- ٢٠٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ ١١٠
- ٢٠٦ - بَاب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَكْفَانِ ١١١
- ٢٠٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١١١
- ٢٠٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ يُصْنَعُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ ١١٢
- ٢٠٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّهْنِئَةِ عَنْ ضَرْبِ الْخُدُودِ وَشَقِّ الْجُيُوبِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ ١١٣
- ٢١٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْحِ ١١٣
- ٢١١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ١١٤

- ٢١٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ ١١٤
- ٢١٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْنِيِّ أَمَامَ الْجَنَازَةِ ١١٤
- ٢١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْنِيِّ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ١١٤
- ٢١٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ١١٥
- ٢١٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ١١٥
- ٢١٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ ١١٥
- ٢١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ حَمْرَةٍ ١١٥
- ٢١٩ - بَاب آخَرُ ١١٦
- ٢٢٠ - بَابٌ ١١٦
- ٢٢١ - بَاب آخَرُ ١١٦
- ٢٢٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ ١١٧
- ٢٢٣ - بَاب فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا اخْتَسَبَ ١١٧
- ٢٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ ١١٧
- ٢٢٥ - بَاب مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ١١٨
- ٢٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ١١٨
- ٢٢٧ - بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشُّفَاعَةِ لَهُ ١١٩
- ٢٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا .. ١١٩
- ٢٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ ١١٩
- ٢٣٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنِينِ حَتَّى يَسْتَهْلَ ١٢٠
- ٢٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ ١٢٠
- ٢٣٢ - بَاب مَا جَاءَ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ١٢١
- ٢٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ ١٢٢
- ٢٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ ١٢٣
- ٢٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّجَاشِيِّ ١٢٤

- ٢٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ١٢٤
- ٢٣٧ - بَاب آخَرُ ١٢٤
- ٢٣٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ، بَاب الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا ١٢٥
- ٢٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لغيرِنَا ١٢٥
- ٢٤٠ - بَاب مَا يَقُولُ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ ١٢٦
- ٢٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ يُلْقَى تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ ١٢٦
- ٢٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقُبُورِ ١٢٦
- ٢٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا وَالصَّلَاةِ إِلَيْهَا .. ١٢٧
- ٢٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا ١٢٨
- ٢٤٥ - بَاب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ ١٢٩
- ٢٤٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ ١٣٢
- ٢٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ١٣٢
- ٢٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الزِّيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ١٣٢
- ٢٤٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ ١٣٢
- ٢٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا ١٣٤
- ٢٥١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الشُّهَدَاءِ مَنْ هُمْ ١٣٤
- ٢٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ ١٣٥
- ٢٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ ١٣٥
- ٢٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ١٣٥
- ٢٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ ١٣٦
- ٢٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ ١٣٦
- ٢٥٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَى مُصَابَا ١٣٨
- ٢٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١٣٨
- ٢٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْجَنَازَةِ ١٣٨

- ٢٦٠ - بَاب آخَرُ فِي فَضْلِ التَّعْزِيَةِ ١٣٩
- ٢٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْجَنَازَةِ ١٣٩
- ٢٦٢ - بَاب مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ١٣٩

أَبْوَابُ النِّكَاحِ

- ١٤٠ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٤٠
- ٢٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبْتُلِ ١٤٢
- ٢٦٤ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا جَاءَ كُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ فَرَوْجُوهُ ١٤٢
- ٢٦٥ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ١٤٣
- ٢٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ ١٤٣
- ٢٦٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ ١٤٣
- ٢٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَا يُقَالُ لِلْمُتَزَوِّجِ ١٤٤
- ٢٦٩ - بَاب مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ ١٤٤
- ٢٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ ١٤٤
- ٢٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ ١٤٥
- ٢٧٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي ١٤٦
- ٢٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيءُ إِلَى الْوَلِيمَةِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ ١٤٧
- ٢٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأَنْكَارِ ١٤٧
- ٢٧٥ - بَاب مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ ١٤٧
- ٢٧٦ - بَاب مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ١٥٠
- ٢٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ ١٥٢
- ٢٧٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِثْمَارِ الْبَكْرِ وَالْثِيْبِ ١٥٣
- ٢٧٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ ١٥٣

- ٢٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّينَ يُزَوِّجَانِ ١٥٤
- ٢٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ١٥٤
- ٢٨٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي مُهُورِ النِّسَاءِ ١٥٤
- ٢٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَغْتَقُ الْأَمَةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ١٥٥
- ٢٨٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ ١٥٦
- ٢٨٥ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا أَمْ لَا ١٥٦
- ٢٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخِرُ فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ١٥٦
- ٢٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحِلِّ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ ١٥٧
- ٢٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ ١٥٧
- ٢٨٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّنْهِي عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ ١٥٩
- ٢٩٠ - بَاب مَا جَاءَ لَا تُنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا ١٥٩
- ٢٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ ١٥٩
- ٢٩٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ١٦٠
- ٢٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ ١٦١
- ٢٩٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ ١٦١
- ٢٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسِي الْأَمَةَ وَلَهَا زَوْجٌ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا ١٦٢
- ٢٩٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ ١٦٢
- ٢٩٧ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ لَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ١٦٢
- ٢٩٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ ١٦٤
- ٢٩٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالْثِيْبِ وَ بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ ... ١٦٥
- ٣٠٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا ١٦٥
- ٣٠١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا ١٦٦

أَبْوَابُ الرِّضَاعِ

- ١٦٧ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٣٠٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ ١٦٨
- ٣٠٣ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ ١٦٨
- ٣٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ ١٦٩
- ٣٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ مَا ذُكِرَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ ١٦٩
- ٣٠٦ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَذْهَبُ مَذْمَةُ الرِّضَاعِ ١٦٩
- ٣٠٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تُعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ ١٧٠
- ٣٠٨ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ ١٧١
- ٣٠٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْأَةَ تُعْجِبُهُ ١٧٢
- ٣١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ ١٧٢
- ٣١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا ١٧٢
- ٣١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِثْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَذْبَارِهِنَّ ١٧٢
- ٣١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ ١٧٣
- ٣١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَيْرَةِ ١٧٣
- ٣١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا ١٧٣
- ٣١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُغِيبَاتِ ١٧٣

أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ

- ١٧٤ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- ٣١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ١٧٥
- ٣١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ ١٧٦

- ٣١٩ - بَاب مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ ١٧٧
- ٣٢٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ طَلَّاقَ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ ١٧٧
- ٣٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَلَّاقِ امْرَأَتِهِ ١٧٨
- ٣٢٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ ١٧٨
- ٣٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ ١٧٨
- ٣٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ ١٧٩
- ٣٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ ١٧٩
- ٣٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ ١٨٠
- ٣٢٧ - بَاب مَا جَاءَ لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا ١٨٠
- ٣٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي طَلَّاقِ الْمَعْتُوهِ ١٨٠
- ٣٢٩ - بَابٌ ١٨١
- ٣٣٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ ١٨١
- ٣٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ١٨١
- ٣٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ ١٨٢
- ٣٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ١٨٢
- ٣٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِيلَاءِ ١٨٢
- ٣٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ ١٨٣
- ٣٣٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ تَعْتُدَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ١٨٤

منهاج السنن

شرح

جامع السنن

للامام الترمذی رحمہ اللہ

الجزء الخامس

من ابواب البيوع

للعامة الشيخ مولانا محمد فريد الزروبوي المفتي والشيخ بدارالعلوم حقانيه اكوره ختك النقشبندی المجددی.

مؤتمر المصنفين

دارالعلوم حقانيه اكوره ختك بشاور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كل حال، والصَّلوة والسلام على سَيِّدنا خير خلقه محمد وعلى آله واصحابه على وجه الاتِّمام والاكمال

أَبْوَابُ الْبُيُوعِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لما فرغ الامام الترمذى من ابواب النكاح ومتعلقاته شرع فى ابواب البيوع، والمناسبة بينها ان النكاح يحتاج الى المال للامهار والانفاق، والبيع اتم ذريعة لحصوله كما هو مأثور ومجرب، والبيع وكذا الشراء لغة مقابلة شئ بشئ مالا أولا، بدليل (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم)، (فاستبشروا ببيعكم)، (اولئك الذين اشترؤا الضلالة) وهما من الاضداد، وشرعا مبادلة شئ مرغوب فيه بمثله على وجه الايجاب والقبول او التعاطى وجمع لكونه باعتبار كل من الذات والمبيع والثمن انواعا، كما فصل فى البحر وغيره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الشُّبُهَاتِ

﴿قوله الْحَلَالُ بَيِّنٌ﴾ اى بيِّن الوحى، او يتبين عند اهل القلب. ﴿قوله اُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ﴾ اى غير مبيَّنة لكونها ذات جهة الى كل من الحلال والحرام ومناشئ الاشتباه خمسة، اختلاف الادلة، اختلاف اهل الاجتهاد، الاختلاف فى تحقيق المناط من غير اختلاف فى الحكم، وكون الشئ مكروها كراهة تزيه، وكون الشئ مباحا اى لا مطلوبا ولا ممنوعا، والاصل فى مثله العفو لما رواه الترمذى فى باب ما جاء فى لبس الفراء عن سلمان مرفوعا الحلال ما احله الله فى كتاب والحرام ما حرمه الله فى كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه، ورواه ابو داود فى الاطعمة موقوفا على ابن عباس، ومع ذلك قد يختلف حكمه باعتبار اختلاف النيات. ﴿قوله كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ مفهومه ان معرفة حكمها ممكن للقليل من الناس وهم المجتهدون وفى نعم قد يتردون ايضا فيقولون لاندري. ﴿قوله اسْتَبْرَأْ لِدِينِهِ﴾ اى طلبا لبراءة دينه. ﴿قوله وَإِنْ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ﴾ فيكون

ارتكابها وارتكاب مبادئها ممنوعين.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرَّبَا

﴿قوله أَكَلَ الرَّبَا﴾ أى آخذه وإن لم يأكل، وإنما خص بالاكل لانه اعظم انواع الانتفاع.
﴿قوله وَمُؤْكَلُهُ﴾ أى معطيه لمن يأخذه وإن لم يأكل منه. ﴿قوله وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبُهُ﴾ يدل على تحريم الاعانة على الباطل.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكُذْبِ وَالزُّورِ وَنَحْوِهِ

﴿قوله وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ﴾ أى قطع صلتها وايذاءهما، وملخصه ارتكاب امر يؤذيها ولايتحمل مثله من الولد، والعقوق حرام، إلا اذا كان فى طاعتها معصية الخالق او كان فيها تغير الشرع، والعاق فاسق فيجرى عليه ما يجرى على الفاسق.

بَاب مَا جَاءَ فِي التُّجَارِ وَتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمْ

﴿قوله السَّمَّاسِرَةُ﴾ جمع سمسار، وهو اسم للذى يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لامضاء البيع، واجرة السمسار جائزة اذا كان سمساراً من جانب واحد لكن بشرط ان تكون متعينة واما اذا تواضعا على ان فى كل عشرة دنانير كذا فذاك حرام كما فى التتارخانية، وقال محمد بن سلمة ارجو انه لا بأس به لكثرة التعامل كما فى الحاوى. ﴿قوله فَسَمَّانَا بِاسْمِهِ هُوَ أَحْسَنَ مِنْهُ﴾ وجه الاحسنية ان السمسار اعجمى والتاجر عربى والعربى احسن من العجمى كما يشير اليه كلام الخطابى، او الوجه ما ذكر فى اللمعات ان التجارة مذكورة فى القرآن فى مقام المدح، والمتوسط بين البائع والمشتري يكون تابعا وقد يكون مائلاً عن الامانة والديانة. ﴿قوله فَشُوبُوا بِبَيْعِكُمْ بِالصَّدَقَةِ﴾ أى بالصدقة النفلية، لتكون كفارة ومطفئة لغضب الرب، واما الصدقة الفرضية فيدل فى مال التجارة عليها قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَفْفُقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ)، وما رواه ابوداود (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم ان يخرجوا الصدقة عن الاموال اللقى لعدونها للبيع. ﴿قوله مَعَ النَّبِيِّينَ﴾ لكونه ناصحاً للخلق مثل الانبياء والصديقين والشهداء ﴿قوله إِلَى الْمُصَلَّى﴾ وكان عنده السوق. ﴿قوله فُجَّارًا﴾ لان من عادة التجار التدليس والحرص على ترويح السلع بالايمان الكاذبة ونحوها.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى سَلْعَةٍ كَاذِبًا

﴿قوله وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ فان قيل : فهل لا يدخلون الجنة، قلنا : هذا الوعيد لمن استحلها، او هذا مقيد بقيد عدم المغفرة، لقوله تعالى (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) فظهر الحديث في صورة الاطلاق تغليظاً وتشديداً، او أريد منه اللياقة لها دون الفعلية. ﴿قوله وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ﴾ أى كبراً و اختيالاً وهو فاسق، واما استحلالاً فكفروكونه رائجاً ومعروفاً لا يفيد الحل كحلق اللحية، وبلا قصد وبلا ارادة عفو، وبلا كبر وبلا اختيال مكروه اذا كان قصداً.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّبَكِيرِ بِالتِّجَارَةِ

﴿قوله فِي بُكُورِهَا﴾ في الذهاب اول النهار، وفي حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه في بكورها يوم الخميس، اخرج ابن ماجه. ﴿قول حسن﴾ قال ابن قطان اما قوله حسن فخطأ، قال ابو حاتم الرازى عمارة بن حديد مجهول.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ

﴿قوله فَعَرَقَ ثَقُلًا عَلَيْهِ﴾ الثقل لاجل الرطوبة لا لاجل الريح لان عرقه صلى الله عليه وسلم كان طيباً. ﴿قوله فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ﴾ أى مؤجلاً الى وقت اليسر، فان قيل : قال الفقهاء البيع مع تاجيل الثمن وتقسيطه صحيح ويلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتاجيل والتقسيط، قلنا : حديث الباب مؤول بان الاجل لم يكن مشروطاً في العقد بل كان البيع حالاً، وانما كان هذا استدعاء للتبرع المستأنف، كذا في اعلاء السنن فلا حجة في الحديث لابن حزم. ﴿قوله فَقَالَ شُعْبَةُ لَسْتُ أَحَدُكُمْ حَتَّى تَقُومُوا إِلَى حَرَمِي بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ فَتَقْبَلُوا رَأْسَهُ قَالَ وَحَرَمِي فِي الْقَوْمِ﴾ فيه اشعار بتعظيم ولد الشيخ حيث اشار شعبة الى تقبيل رأس حرمي وهو ابن عمارة، وعمارة شيخ شعبة، وكذا فيه اشعار بان هذا الحق لا يسقط بالتلمذ. ﴿قوله وَلَقَدْ رُهِنَ لَهُ دِرْعٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ﴾ لعل الحكمة في الشراء عن اليهودى دون صحابي بيان الجواز او لم يكن الطعام عند الصحابي او خشى ان لا يأخذ منه ثمناً. ﴿قوله بَعْشَرِينَ صَاعًا﴾ وفي رواية الشيخين بثلاثين صاعاً، لعله استزاده عشرة في آخر الامر اولل الطعام كان دون الثلاثين وفوق العشرين والراوى جبرالكسر تارة والقاه اخرى. ﴿قوله وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ﴾ أى يقول انس رضى الله تعالى عنه سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول الى آخره، والباعث على هذا القول اما تأسى الامة بالصبر واما الاعتذار في الشراء عن اليهودى، لا التفجر

ولا الشكوى الى المخلوق، او معنى الحديث يقول قتادة لقد سمعت انساً رضى الله تعالى عنه يقول فالباعث عليه بيان فقره وزهده.

بَاب مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ

﴿قوله صَاحِبُ الْكَرَّابِيسِيِّ﴾ يقال له الكرابيسي، القياس كرابسي لكنه نسب الى الجمع كالانصارى. ﴿قوله هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ﴾ حديث الباب يدل على ان النبى صلى الله عليه وسلم كان بائعاً، وحديث البخارى يدل على انه كان مشترياً، والجمع انه محمول على واقعتين، او المراد من الاشتراء البيع، (فروختن)، او بالعكس او كان العقد مقايضةً، او المراد من الاشتراء والبيع الربط بين البائع والمشتري. ﴿قوله لَا دَاءَ﴾ اى ما لم يطلع عليه. ﴿قوله وَلَا غَائِلَةَ﴾ اى الابق. ﴿قوله وَلَا خَبْثَةَ﴾ اى الاخلاق الخبيثة او الحرام.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ

﴿قوله وَلَيْتُمْ أَمْرَيْنِ﴾ اهمه ونكره للتفخيم. ﴿قوله هَلَكْتَ فِيهِ الْأُمَمُ﴾ كقوم شعيب عليه السلام، ﴿قوله وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ﴾ متروك صرح به الحافظ ابن حجر، وكذا المنذر، لكن الحكم يدل عليه قوله تعالى (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) وفي حكم الكيل والوزن الذرع.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ

هو جائز فى الغنائم والموارث وغيرهما عند الجمهور لانه لم يوص به صاحب السلعة ولم يركن اليه لبيعه، وقال الاوزاعى بتخصيص جوازه بالغنائم والموارث لحديث الدارقطى، فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع احدكم على بيع احد حتى يذر الآ الغنائم والميراث، انتهى، قلنا : معنى الاستثناء، الآ بيع من يزيد، ووجه تخصيصهما بالذكر انهم كانوا يعتادون بيع من يزيد فيهما لانه ربما فى سهمهم ما لا يرغبون اليه كالرحى واللحاف والنعل وغيرها، وقال النخعى هرغير جائز مطلقاً لحديث بزار ان النبى صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المرائد، انتهى، وفى اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، وكذا هو معارض بحديث الباب، وكذا هو مجمل ويفسره ما رواه الدارقطى من رواية ابن لهيعة، فى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المزايدة، ولا يبيع احدكم على بيع اخيه الآ الغنائم والموارث، انتهى، ومآله الى حديث الدارقطى، وقدم الجواب عنه.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدْبِرِ

المدبر قسمان مطلق اذا علق عتقه بمطلق موته، ومقدر اذا علق عتقه على صفة مخصوصة لا بمطلقة. ﴿قوله أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ﴾ اسم الرجل ابو مذكور الانصارى، واسم الغلام يعقوب كما في رواية ابى داؤد. ﴿قوله فَمَاتَ﴾ رواه الازاعى وغيره ولم يذكروا هذا اللفظة بل صرحوا بخلافها، اى كان حيًا، قال العيني هذا مما نسب به سفيان بن عيينة الى الخطاء. ورواه البيهقى من طريق شريك، وقال قد اجمعوا على خطأ شريك في ذلك. ﴿قوله فَبَاعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ فيه حجة على جواز بيع المدبر وهو مذهب الامام الشافعى خلافاً للجمهور، ويؤيد الامام الشافعى ما رواه مالك في الموطأ عن عائشة رضى الله تعالى عنها موقوفاً انما باعت جارية لها قد دبّرته، وحجة الجمهور ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً، المدبر لا يباع ولا يوهب، وقال الدارقطنى لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وانما هو عن ابن عمر قوله، واخرجه ايضاً مرفوعاً وموقوفاً بطريق آخر، وفي سنده على بن ظبيان وهو ضعيف، وغير ابن ظبيان يرويه موقوفاً، ويؤيدهم ما ذكر العيني في شرح البخارى قال ابوالوليد الباجى ان عمر رضى الله تعالى عنه رد بيع المدبرة في ملاء خير القرون وهو اجماع منهم ان بيع المدبر لا يجوز، وقال العيني قد احتج بهذا الحديث الكرخى والطحاوى والرازى وغيرهم وهم اساطين في الحديث، انتهى، والجواب عن حديث الباب انه مبيح وفعل وقضية عين، وحديثنا محرم وقول وتشريع عام، فيكون راجحاً، او يقال انه عليه الصلوة والسلام باع خدمته كما ذكره ابن حزم وذكره ابوالوليد عن جابر رضى الله تعالى عنه كما في عمدة القارى، وقيل ابوالوليد عن جابر رضى الله تعالى عنه، كما في عمدة القارى، وقيل منسوخ وقيل كان مدبراً مقيداً. ﴿قوله مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ﴾ كان ببيع بالخلافة سنة اربع وستين وكان قبل ذلك لا يخاطب بالخلافة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلْقَى الْبُيُوعِ

اى استقبال المبيعات، قال في مجمع البحار وهو ان يستقبل المصرى البدوى قبل وصوله الى البلد ويخبره بكساد ما معه كذباً ليشتري سلعته منه بالوكس اقل من ثمن، انتهى، قال ابو حنيفة المنهى مقيد بما اذا اضر باهل البلد او لبس السعر على الركبان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث عليهم من يمنعهم ان يبيعوه حيث اشترؤوه حتى يبلغوه الى حيث يبيعون الطعام، رواه الطحاوى، والبخارى نحوه، وذكر في شرح تحرير الاصول واحكام الاحكام جواز

التخصيص اذا كان الوجه جلياً، وقال الامام البخارى بجواز التلقى الى اعلى السوق وقال المنهى ما كان خارج البلد، واستدل بما رواه عن عبدالله بن عمر قال كانوا يتبايعون الطعام في اعلى السوق فيبيعونه في مكافهم فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه ويرد عليه ما رواه الطحاوى انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يتلقى السلع حتى يهبط بها الاسواق، لانه يدل على منع التلقى في اعلى السوق ايضاً. ﴿قوله فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقُ﴾ فيه دلالة على صحة هذا البيع، ففيه حجة على الامام البخارى حيث قال بطلانه، وفيه دلالة على الخيار، وقال به الامام الشافعى، ولا خيار له عندنا، لعدم الاشتراط، والحديث محمول على السياسة لترك الناس التلقى، او محمول على ما اذا غره، قال العلامة الشامى ويفتى بالرد ان غره، اى غر البائع المشتري او بالعكس او غر الدلال.

بَاب مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ

قال فى القاموس الحضر خلاف البادية. ﴿قوله لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ﴾ ظاهر الحديث حجة للشافعى واهل الحديث، وعندنا جاز هذا البيع مطلقاً، وعند البخارى معناه ان لا يبيع بالاجرة وراز على وجه النصيحة، استدلال الحنفية بحديث (الدين النصيحة) وهو حديث عام، واجابوا عن حديث الباب انه منسوخ، ذكره ابن حزم عن مجاهد فى المحلى، وروى ابن حزم الجواز عن الشعبي، وروى ايضاً جواز الشراء لاهل البادية عن عطاء وغيره، ولا يبعد ان يقال ان النهى ارشادى بدليل ما اخرجه مسلم وابوداؤد، (ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)، (١) ومن البين ان اهل البادية يرجحون ويسامحون فى الوزن والكيل بخلاف اهل الامصار، واللام بمعنى على فمعنى الحديث : لا يبيع حاضر على باد، اذا كان اهل الحضر محتاجين اليه، كما هو رأى صاحب الهداية، فالمراد من البيع الشراء لاهما من الاضداد، والمراد من البيع الربط بين البائع والمشتري ويحمل الحديث على نصح اهل الحضر.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ

﴿قوله نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ﴾ لان فيهما شبهة الربا، ﴿قوله عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ﴾ اى عن الحنطة بالشعير الذى لا قشر له، او معناه عن الشعير

١ - رواه مسلم فى كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادى، و رواه ابوداؤد فى كتاب البيوع، باب فى النهى ان يبيع حاضر لباد.

الرطب من السلت بالسلت. ﴿قوله فَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ﴾ قال محمد رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ، لاخير في ان يشتري الرجل قفيز رطب بقفيز من تمر يداً بيد لان الرطب ينقص اذا جف فيصير اقل من قفيز فلذلك فسد البيع فيه، انتهى كلام محمد في موطأه، وبه قالت الائمة الثلاثة وابو يوسف وهو الاحوط، رحمهم الله تعالى، خلافاً لابي حنيفة، حيث جوز بيع الرطب بالتمر عند التساوى في الحال، لحديث مشهور (التمر بالتمر مثلاً بمثل، واذا اختلف الجنس ان فبيعوا كيف شئتم)، (١) فالرطب ان كان تمرًا فهذا بيع التمر بالتمر وهو جائز بأول الحديث وان لم يكن تمرًا فالبيع جائز بآخر الحديث، واذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم، واجاب عن حديث الباب ان مداره على زيد بن عياش، ويقال له زيد ابو العياش، وهو مجهول ووافقه في جهالته ابن حزم وغيره، فان قيل روى عنه مالك في موطأه، وكذا روى عنه عبدالله بن يزيد وعمران بن ابي انس وهما من رجال مسلم فكيف يكون مجهولاً، قلنا : رواية الامام مالك عنه توثيق ضمنى لا يعارض بجرح صريح، ورواية عدلين عنه لا يخرججه عن الجهالة اذا اختلفا عليه وههنا كذلك، لاسيما اذا لم يرو عن زيد الا هذا الحديث الواحد، وقال ابن الترمذاني في الجوهر النقي انه مضطرب سنداً ومتناً اضطراباً شديداً، ثم فصل الاضطراب، وأجيب عن حديث الباب ايضاً بأن النهي محمول على النسيئة، كما ورد في رواية يحيى بن ابي كثير، وأجيب عنه ايضاً بان مراد الحديث النهي عن المزانية، وعلى هذين الجوابين يكون السؤال عن نقصان الرطب لتحقيق الحال فقط لا دخل له في الحكم، ولكن يأباه كلمة الفاء، فالراجح من الاجوبة هو جواب امام الائمة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

﴿قوله حَتَّى يَزْهُوَ﴾ وفي رواية البخارى عن انس رضى الله تعالى عنه، قلنا ما زهوها؟ قال تحمر او تصفر، والجرد والافعال بمعنى واحد، وفي رواية الدارقطني عن عائشة رضى الله تعالى عنها (حتى تنجو من العاهة)، (٢) انتهى، وظهور الصلاح عندنا ان تؤمن العاهة، وعند الامام الشافعى هو ظهور النضج وبدو الحلاوة، ويؤيدنا ما رواه البخارى عن زيد بن ثابت قال (كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فاذا حضر جدّ الناس وحضر تقاضيههم قال

١ - رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، ورواه ابو داود في كتاب البيوع، باب في الصرف، ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث عبادة ابن الصامت رضى الله تعالى عنه.

٢ - رواه الطبراني في معجم الكبير، بحث زيد بن ثابت الانصارى رضى الله تعالى عنه.

المبتاع انه اصاب الثمر الدُّمان، اصابه مُراض، قشام، عاهاتٍ يحتجون بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عند الخصومة في ذلك، (١) فإِما لا فلا تبائعوا حتى يبدو صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها لكثرة خصومتهم)، انتهى، فإِما لا، معناه ان لا تتركوا هذه المبايعة فزيدت كلمة ما بعد حرف الشرط وادغمت فيها النون، وجه التأييد واضح لان اشارة البائعة عند بدو الصلاح كانت لسدِّ الخصومات بالامن عن العاهات، وفي حديث البخارى هذا اشارة الى ان تبائعهم كان بشرط البقاء او كان مطلقاً لكن البقاء كان معروفاً عندهم، ولو كان بشرط القطع لكان اعتذار المشتري اعتذاراً بارداً، وهو واضح جداً، وكذا فيه اشارة الى صحة بيع الثمار قبل بدو الصلاح اذا لم يُغض الى الخصومة، اى اذا كان بشرط القطع.

وجملة الكلام فيه ان البيع قبل بدو الصلاح ان كان بشرط القطع فهو جائز اجماعاً، وان كان بشرط البقاء فهو غير جائز اجماعاً، وان كان مطلقاً فجائز ويقطعها في الحال، الا اذا كان البقاء معروفاً، فلم يجوز، لان المعروف كالمشروط، وان كان البيع بعد بدو الصلاح فهو جائز اذا كان مطلقاً او بشرط القطع، واما اذا كان بشرط البقاء فهو غير جائز عند ابى حنيفة وابى يوسف واستحسنه محمد للعادة اذا تناهى عظمها، وبه يفتى وهو قول الائمة الثلاثة واختاره الطحاوى لعموم البلوى.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ

بفتح المهملة والموحدة، والاول مصدر، والثاني جمع حابل وهو ان يبيع شيئاً ويوَجِّل الثمن الى تُنْتَجِ الناقة ثم تنتج التي في بطنها، او يوَجِّل الى ان تلد الناقة ويحمل ولدها، وملخصه تاخير الثمن الى اجل مجهول بجهالة كثيرة، او هو بيع ولد نتاج الدابة، وملخصه بيع المعلوم المجهول وهو بيع الغرر، والتفسير الاول مروى في البخارى ومسلم، والثاني موافق لكلام اهل اللغة، عندنا لا يجوز بيع المعلوم، ومنه بيع ما اصله غائب كجزر وفجل هكذا في الدرر، وقال العلامة الشامي اى ما ينبت في باطن الارض، وهذا اذا كان لم ينبت او نبت ولو يعلم وجوده وقت البيع، والاّ جاز بيعه، وله خيار الرؤية.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْغَرَرِ

﴿قوله عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ﴾ اى البيع الذى يتضمّن الغرر، وهو بيع المعلوم، والمجهول، وغير مقدور التسليم، وغير مملوك وغير مضمون، وغير ذلك. ﴿قوله وَبَيْعِ الْحَصَاةِ﴾ من باب اضافة

المصدر الى نوعه كبيع الخيار، وهو ان يقول ارم هذه الحصاة فعلى اى ثوب وقع فهو لك بدرهم، او ان يبيعه من ارضه ما انتهب اليه رمية الحصاة، او ان يتبايعا ويقول احدهما اذا نبذت اليك الحصاة فقد وجب البيع، وهذا البيع من بيع الجاهلية، وفيه تعليق بالخطر، وعدم تعين المبيع، وكذا فيه اسقاط خيار الرؤية إذا كان المبيع غير مرئي وهو امر لازم شرعاً لا يسقط بالرضا قبل الرؤية، وكذا فيه اسقاط خيار العيب مطلقاً وان لم يشترط البراءة من كل عيب. ﴿قوله وَمِنْ بُيُوعِ الْغَرَرِ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ﴾ أريد من السمك ما دخل في حظيرة أعدت لذلك او ما اصطيد ثم القى في ماء ولا يمكن اخذه بلا حيلة، وكذا أريد من الطير المملوك، اذا ارسل في الهواء.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ

﴿قوله نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ﴾ فسر بثلاثة تفاسير، الاول، ما رواه احمد عن سمك، وروى عن الشافعي ايضاً، والثاني ما رواه الترمذى عن الشافعي، والثالث تفسير ابن رسلان وهو ان يسلفه ديناراً في قفيز حنطة الى شهر. ((يعنى بيع سلم كند)) فلما حلّ الاجل وطالبه بالحنطة، قال المسلم اليه، بعنى القفيز الذى لك علىّ، الى شهرين بقفيزين، فصار ذلك بيعتين في بيعه، لان البيع الثانى قد دخل على الاول، فبرّد اليه او كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لابن رسلان، والنهاية لابن الاثير.

والعلة في التحريم على التفسير الاول عدم استقرار الثمن وعلى الثانى عدم تعين الثمن في نفسه لان ثمن الدار وان كان متعيناً عند بيع الغلام منه، ولكن لو هلك الغلام قبل القبض لا يتعين ثمنها في نفسها، واما تفسير ابن رسلان وابن الاثير فلعله تفسير لما رواه ابوداؤد عن يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو بن علقمة عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من باع بيعتين في بيعه فله او كسهما او الربا)، (١) اى له انقصهما او يكون قد دخل هو وصاحبه في الرباء المحرم، ولم يذهب الى ظاهر هذا الحديث احد الا ما نسب الى الاوزاعى وهو مذهب فاسد، وهو حديث غير قابل للاحتجاج، لان في سننه محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد، ولو سلم انه ثقة كما في الخلاصة انه وثقه النسائى، فهو مخالف

١ - رواه الترمذى في كتاب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعه، ورواه النسائى في كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعه وهو ان يقول ابيعك هذه السلعة ورواه ابوداؤد في كتاب البيوع، باب فيمن باع بيعتين في بيعه.

عن المشهور لان محمد بن عمرو روى عنه عبدة بن سليمان من رواية الترمذى، وروى عنه الدراوردي ومحمد بن عبد الله الانصارى مثل ما رواه الترمذى وكذا رواه اسماعيل بن جعفر ومعاذ بن معاذ وعبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن عمرو، ذكره البيهقى، وذكره يحيى بن سعيد في المجتبى، كما في عون المعبود وقد روى هذا الحديث عن عدة من الصحابة من طرق ليس في واحد منها هذا اللفظ، كما في التحفة، فعلم ان في رواية ابى داود شذوذاً، ولا يبعد ان يفسر حديث لابي داود بما قال ابن رسلان، وابن الاثير ولاخير فيه لان البيع الاول كان صحيحاً ثم دخل عليه البيع الثانى، فبدخوله على الاول يفسد الثانى للربا دون الاول لعدم المفسد فيلزم اعطاء الاوكس.

فائدة : جازت الزيادة في الثمن لاجل التأجيل كما ذكره الجلبى وقالوا النقد خير من النسيئة، بخلاف الاعتياض عن الاجل فانه حرام قال صاحب الهداية في باب الصلح عن الدين، ولو كانت له الف موجهة فصالحة على خمس مائة حالة لم يجوز، لان المعجل خير من المؤجل، الى ان قال ، وذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام، وفي تكملة رد المختار في فصل دعوى الدين ، قوله او عن الف موجهة على نصفه حالاً، وذكر في شرح الكافي للاستيعابى جواز هذا الصلح مطلقاً على قياس قول ابى يوسف لانه احسان من المديون في القضاء بالتعجيل، واحسان من صاحب الدين في الاقتضاء بحط بعض حقه، وحسن هذا اذا لم يكن مشروطاً في الآخر، واما اذا شرط احدهما في مقابلة الآخر فدخل في الصلح معاوضة فاسدة وهكذا في غاية البيان.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

﴿قوله أبتاعُ﴾ بتقدير همزة الاستفهام. ﴿قوله ثُمَّ أَبِيعُهُ﴾ لم يقع هذا اللفظ في رواية ابى داود والنسائي وابن ماجة، ولا يصح ظاهراً لان بيعه كان قبل الشراء، فيأول بان المراد منه التسليم اليه. ﴿قوله لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ﴾ لا ملكاً ولا يداً، وخص منه السلم استحساناً بالحديث، والوكيل يبيع ما عنده يداً، وكذا الفضولى يبيع ما عنده يداً.

اعلم ان تصرف الوكيل جائز اجماعاً، واما تصرف الاجنبى ففيه اختلاف، جاز بيع الفضولى عندنا وعند مالك وعند احمد في رواية عنه وعند الشافعى في القديم، ويتوقف على اجازة المالك، وشراء الفضولى جائز عند مالك، ويتوقف على اجازة من ابتاعه له وعندنا هو واقع للفضولى، ويملكه من ابتاعه له بعقد جديد، اى بايجاب وقبول او بتعاط.

حجة من قال بجواز بيع الفضولى ما رواه ابوداؤد من حديث عروة البارقي قال (اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ديناراً ليشتري به اضحية او شاة فاشترى شاتين، فباع احدهما بدينار، فَأَتَاهُ

بشاة ودينار فدعا له بالبركة في بيعه)، (١) وروى مثله عن حكيم بن حزام، وكذا احتجوا بما رواه الشيخان وغيرهما من حديث الغار، وفيه وقال الثالث (اللهم انك تعلم اني استأجرت اجيراً بفرق ارز، فلما امسيت، عرضت عليه حقه فأبى ان يأخذه وذهب فثمرته له حتى جمعت له بقرًا ورعائها فلقيني فقال اعطني حقي)، (٢) واللفظ لابي داود، وجه الاستدلال به ان الاجير اخذه كما في رواية اعطيته، او يقال ان التولية قبض وتحقق ههنا كما في رواية عرضت عليه حقه، وبالجمله ان الاجير ملكه ثم تصرف المستأجر فيه بالزرع للاجير ثم باع الفلان واشترى بها بقرًا وغيرها، فان قيل: في هذا الحديث حجة على جواز شراء الفضولي ايضاً فهو حجة على ابي حنيفة، قلنا: الشراء وان وقع للمستأجر اولاً لكن لما اخذها الاجير فقد وقع البيع بالتعاطى بينه وبين الاجير في العاقبة. واعلمها المخالفون بان حديث عروة مجهول، رواه الحى عن عروة، والحى القبيلة وهم غير معروفين، وفي بعض النسخ وقع يحيى وهو غلط، وكذا حديث حكيم بن حزام مجهول رواه شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام، والشيخ مجهول اسماً وروايةً، واما حديث الفار ففيه تصرف في مال نفسه لان الاجير لم يقبضه فليس فيه تصرف في مال الاجير، وكذا هو من شرائع من قبلنا. وأجيب عن العلة في حديث عروة بان ابا داود والترمذى اخراجاه من غير وجه من حديث سعيد بن زيد، وقد تابع سعيد بن زيد على رواية هذا الحديث هارون بن مسوى الاعور عند الترمذى، والجواب عن العلة في حديث حكيم بن حزام ان الترمذى رواه عن حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام، وقال الترمذى حبيب لم يسمع عندي من حكيم بن حزام، قلنا الانقطاع ليس بعلة عندنا لاسيماً عند تعدد المخرج.

والجواب عن علة حديث الفار ان الاجير قد قبضه كما ذكرته سابقاً، وهذه القصة وان كانت من وقائع من قبلنا لكن النبی صلى الله عليه وسلم قررها وندب الى العمل بها كما في رواية ابي داود في باب الرجل يتجر في مال الرجل بغير اذنه، فليراجع اليه. ﴿قوله حتى ذكر عبد الله بن عمرو﴾ ذكره لتعين ابيه بان المراد به عبد الله دون محمد. ﴿قوله ولا شرطان في بيع﴾ اخذ بمفهومه احمد حيث جوز شرطاً واحداً اذا كان يحل، واحتج بحديث جابر، رواه البخارى وغيره

١ - رواه ابو داود في كتاب البيوع، باب في المضارب يخالف.

٢ - رواه البخارى في كتاب البيوع، باب اذا اشترى شيئاً لغيره بغير اذنه فرضى، ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب قصة اصحاب الغار الثلاثة والتوسل بمصالح الاعمال.

(انه باع من رسول الله صلى الله عليه وسلم جملًا واشترط ظهره الى المدينة)، (١) وقال الامام البخارى ان الاشتراط اكثر واصح، وعندنا لا يصح شرط واحد ايضًا قال البدر العيني في شرح البخارى وهو قول عمر وابنه وابن مسعود والكوفين والشافعى وقد يجوز عند مالك البيع والشرط، لنا حديث (ان النبي صلى الله عليه وسلم هبى عن بيع وشرط) اخرج الطبرانى في الاوسط، والحاكم ابو عبدالله في كتاب علوم الحديث وسكت عليه عبد الحق في احكامه كما في نصب الراية، ورواه ابو حنيفة ايضًا كما في جامع المسانيد، فان قيل : ان رواية ابى حنيفة مخالفة عن رواية غيره، لان غيره رواه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه الصلوة والسلام هبى عن شرطين في بيع، قلنا : يمكن ان يكون عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده يروى كلتى الروايتين، او يقال اصل الرواية هبى عن شرطين في بيع، ومعناها عن شرط وبيع في عقد واحد فرواه الامام ابو حنيفة بالمعنى، كما في شرح معاني الآثار.

والجواب عن حديث الباب ان المفهوم لا يعارض المنطوق والمبيح لا يعارض المحرم، او هو مؤول بالغليب حيث عبر عن البيع بالشرط، والجواب عن حديث جابر ما قال البيهقى ان بعض الالفاظ تدل على ان ذلك كان شرطًا في البيع وبعضها تدل على انها كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم، تفضلاً، انتهى، والاحتمال يضر الاستدلال، والذين ذكروا الاشتراط، عامر وابن المنكر وابو الزبير في رواية عنه والذين لم يذكروه اكثر، نبيح وسالم وزيد بن اسلم وعطاء وابو المتوكل وابو هريرة، فلا نسلم ما قال الامام البخارى ان الاشتراط اكثر واصح، وكذا حديث جابر مبيح معارض بالمحرم فيكون مرجوحًا، وكذا أجيب عنه بانه لم يكن ههنا بيع حقيقة بل اراد الاحسان اليه بهذه الحيلة.

فائدة : قصة بيع الجمل كانت في تبوك او غزوة ذات الرقاع بناء على اختلاف روايتي مسند الامام احمد.

﴿قوله وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ﴾ اى الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل القبض. ﴿قوله قَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ﴾ تلميذ لاحمد بن حنبل ولاسحاق بن راهوية، وسأل هذه المسائل عن احمد، ثم سأل عن اسحاق بن راهوية، فوافق باحمد. ﴿قوله أَنْ يَكُونَ يُقْرَضُ﴾ اى الزيادة في الثمن لاجل القرض وهى غير جائزة بخلاف الزيادة لاجل التاجيل. ﴿قوله وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يُسْلَفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ - الخ﴾ قيل، معنى الكلام ان يُسلم ربُّ المال بالمسلم اليه في الحنطة ويقول

رب المال المسلم اليه ان لم يتيسر عندك الحنطة فهي بيع عليك بعوض رأس المال، وهذا غير جائز لانه لا يجوز لرب المال ان يتصرف في المسلم فيه قبل القبض، كما صرحوا به ﴿قوله لَا يَكُونُ عِنْدِي إِلَّا فِي الطَّعَامِ﴾ سواء كان مكيلاً او موزوناً، وقال اسحاق بن راهويه مثل ما قال به احمد وكلام ابن المنذريدل على انهما متفقان على عدم الجواز في كل ما يكال ويوزن سواء كان طعاماً او غير طعام، فلعلها روى عنهما وجهان، اعلم ان ابا حنيفة و ابا يوسف لا يجوزان يبيع كل شئ قبل القبض الا العقار خلافاً لمحمد والشافعي، ودليل الشيخين ان هلاك العقار نادر فليس فيه غرر انفساخ العقد على المشتري، واستدل لهما بما رواه البيهقي عن عثمان رضى الله تعالى عنه انه باع ارضاً لم يرها، لكنه بعيد لان هذا يدل على جواز البيع قبل الرؤية لا على جواز بيع المبيع قبل القبض.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ

الولاء لغة النصرة والمحبة وشرعاً قرابة حكمية تصلح سبباً للارث، وكذا للتناصر، وليس هو نفس الميراث. ﴿قوله نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ﴾ الآن انعقد الاجماع على النهي، وكان فيه اختلاف يسير في الصحابة روى عن ميمونة انها وهبت ولاء سليمان بن يسار لابن عباس، ولعلها لم يبلغها الحديث، وروى عبدالرزاق من طريق عطاء عن ابن عباس انه لا يجوز، وما روى عن ابن جريج عن عطاء ان اذن الرجل لمولاه له ان يوالى من شاء، واستدل بمفهوم حديث ومن والى قوماً بغير اذن مواليه فعليه لعنة الله، فقد شذَّ بالاختذ بهذا المفهوم، لم يأخذ به احد كما لم يأخذوا بمفهوم قوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ) بمفهوم قوله تعالى (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا)، ﴿قوله وَهَبَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ﴾ حيث ذكر نافعاً مقام ابن دينار.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

بفتح النون وكسر السين وفتح الهمزة كَأَخِرَةٍ، وجاء على وزن كريمة، وبالادغام، وبجذف الهمزة وكسر النون. ﴿قوله وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا﴾ عندنا وعند احمد جاز التفاضل سواء اختلف الجنس او لا دون النسيئة، وعند مالك جاز التفاضل والنسيئة اذا اختلف الجنس وجاز التفاضل والنسيئة كلاهما عند الشافعي، واحمد في رواية عنه.

احاديث الباب حجج لنا ولاحمد، واحتج المخالفون بما رواه مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استقرض من رجل سناً واعطاه سناً فوفقه، فهذا الحديث يدل على كون الحيوان صالحاً للثبوت في الذمة كالمكيل والموزون، وبما اخرجہ الدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه

ابتاع بغيراً بغيرين وبابعرة الى ابل الصدقة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجيب عن الاول ان المراد الاستقراض لبيت المال وكما يجوز ان يثبت لبيت المال حق مجهول يجوز ان يثبت ذلك على بيت المال ايضاً، كذا في المبسوط، والجواب عن الثاني انه محمول على ما قبل النهي، او هو مبيح وحديثنا محرم.

بَاب مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ

اي يدًا بيد. ﴿قوله عَلَى الْهَجْرَةِ﴾ بالاقامة في المدينة.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْحِنْطَةَ بِالْحِنْطَةِ مَثَلًا بِمَثَلٍ

كَرَاهِيَةِ التَّفَاضُلِ فِيهِ

﴿قوله أَوْ زِدَادٌ﴾ اي طلب الزيادة. ﴿قوله يَدًا يَدٍ﴾ يشترط التعين دون التقابض في الربويات غير النقود، واما النقود فلما لم تكن تتعين بدون التقابض اوجبوا فيها التقابض، والشافعي اوجب التقابض في الكل عملاً بظاهر الحديث. ﴿قوله بِيَعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ﴾ فيه حجة على مالك وعلى احمد في رواية عنه حيث جعل الحنطة والشعير جنساً واحداً، وما تمسك به المالكة من آثار معمر بن عبدالله وعمر بن الخطاب وسعد بن وقاص ومعقيب وعبد الرحمن بن الاسود رضى الله تعالى عنهم، رواها ابن حزم في المحلى، فمحمولة على الاحتياط منهم لحديث الطعام بالطعام مثلاً بمثل، وهذا حديث مجمل يلزم منه ان لا يجوز بيع الحنطة بالتمر الا مثلاً بمثل، ولم يقل به احد واحاديث الجمهور مفصلة وصريحة بالجواز.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

هو بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس او بغير جنس. ﴿قوله لَا يُشَفُّ﴾ مضارع مجهول من الاشفاف وهو التفضيل. ﴿قوله إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ﴾ لحديث رواه ابن عباس عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لاربا الا في النسيئة) رواه البخارى ومسلم، (١) قال بجواز بيع الذهب بالذهب متفاضلاً، اولاً ثم رجع، روى الحافظ ابن حجر رجوعه عن الحاكم وما رواه ابن حزم عن سعيد بن جبير من عدم رجوع ابن عباس فمحمول على علمه، والمثبت مقدم على النافي،

١ _ رواه البخارى في كتاب البيوع، باب بيع الدينار بالدينار نساء، ورواه مسلم في كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل.

والتوفيق بين حديث ابى سعيد الخدرى وحديث اسامة، ان حديث اسامة منسوخ، وفيه ان النسخ لا يثبت بالاحتمال، او معناه : لا الربا الا غلظ او الشائع الا في النسيئة، وهذا تاويل حسن لان الشائع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في كل عهد هوربا النسيئة والآن في بيوت الربوا ، البنك شاع الربا الحكمى وهو الانتفاع بالقرض، قال النبي صلى الله عليه وسلم (كل قرض جر نفعا فهو ربا)، اخرج الحارث بن ابى اسامة عن على امير المؤمنين وله شواهد كثيرة، روى ابن ماجة عن انس مرفوعا بمعناه، وروى عن ابى بن كعب وابن عباس وابن مسعود وفضالة بن عبيد وغيرهم موقوفاً، او هو محمول على اختلاف الانواع كما قال الطبرى. ﴿قوله بالبيع﴾ قبل اتخاذه مقبرة، وروى النقيع، وهو موضع يجتمع فيه الماء، ﴿قوله فلا بأس أن تأخذ بسعر يومها﴾ فيه دليل على جواز الاستبدال في الثمن بالتراضى دون المبيع قبل القبض، وهذا في غير بيع الصرف فلا يجوز فيه الاستبدال قبل القبض، وسعر يومها كناية عن رضا صاحبه فجاز الاستبدال بأقل واكثر ومساوٍ بسعر ذلك اليوم، وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى خلافاً لاحمد فانه قال بظاهر الحديث، وفي حديث الباب دليل على جواز بيع الدين ممن هو عليه ايضاً، وهذا يستثنى منه رأس مال المسلم والمسلم فيه. ﴿قوله ثم ائتنا إذا جاء خادمنا﴾ ما كان بلغه عدم الجواز فظن الجواز.

بَاب مَا جَاءَ فِي ابْتِاعِ النَّحْلِ بَعْدَ التَّائِبِ وَالْعَبْدِ وَلَهُ مَالٌ

التايب ان يوضع شئ من طلع فحل النحل في طلع الانثى اذا انشق فتصلح ثمرته باذن الله تعالى. ﴿قوله بعد أن تُؤبَّرَ﴾ عند مالك والشافعى واحمد اذا بيعت قبل التايب فثمرتها للمشتري عملاً بمفهوم الحديث وعندنا هي للبائع مطلقاً الا ان يشترط المبتاع، ذكره محمد في المبسوط، والمفهوم لا يعارض اطلاق المنطوق، ولان العرب كانوا يوبرونها عند ظهور الثمرة، فالمراد من التايب ظهور الثمرة، اى من اشترى نخلاً بعد ان ظهرت ثمرتها فثمرتها للبائع، ولم يقل بمفهومه احد، ويؤيد هذه الارادة ما اخرج البيهقى في السنن (أيما رجل باع نخلاً قد اينعت فثمرتها لربها الاول الا ان يشترط المبتاع)، (١) وجه التايد ان هذا الحديث يدل على ان المراد من التايب الابتاع، فكما ان المخالفين لم يأخذوا بمفهوم حديث الابتاع فكذلك لا يجوز لهم الاخذ بمفهوم حديث التايب لانه هو الابتاع وظهور الثمرة. ﴿قوله أن يشتَرِ الْمُبْتَاعُ﴾ المراد من الاشتراط الذكر لتعين المبيع لا المعنى المتبادر. ﴿قوله وَمَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ﴾ فان قيل : العبد وما في يده لمولاه فمن

اين يكون له مال، قلنا : المراد اثبات اليد له كما اذا كان مأذوناً في التجارة او كان عبداً لاهل المروءة، وقال مالك والشافعي في القديم ان العبد اذا ملكه سيده مالاً ملكه، لكنه اذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع الا ان يشترط المبتاع، فعندنا اذا اراد البائع بيع العبد وماله فيشترط لصحته ان لا يكون ماله ديناً ولا مجهولاً ولا مستلزماً للربا.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَيْعِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

﴿قوله الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا﴾ للبيع معنيان احدهما بذل السلعة بالثمن وهذا المعنى يقال له البائع وللآخر المشتري، ولا يقال لهما البائعان، والآخر العقد المعروف القائم بالمتعاقدين، وهذا المعنى يقال لاحدهما البيع ولهما البيعان، ولا يقال لاحدهما بائع ولهما بائعان بهذا المعنى، هكذا في اعلاء السنن، والظاهر ان هذا التفصيل بناء على لحاظ الاستعمال الغالب لا على لحاظ اصل اللغة، اعلم ان للخيار انواعاً : خيار الشرط، خيار الرؤية، خيار القبول، خيار المجلس وغيره، خيار القبول هو خيار العاقد الثاني في الرد والقبول وكذا خيار العاقد الاول في الرجوع عن الايجاب قبل قبول الثاني، وهو ثابت اجماعاً، وخيار المجلس هو خيار كل من البائع والمشتري بعد الايجاب والقبول ما بقى المجلس، وقال به احمد والشافعي خلافاً للحنفية والمالكية، وللتفرق اقسام لانه يكون في الفعل والعمل، وقد يكون في الزواج، وقد يكون في الكلام، اى ما لم يفرغوا عن الايجاب والقبول، فكذلك الافتراق يكون منقسماً الى هذه الاقسام، ومنها التفرق في الكلام وهو الفراغ عن العقد باتمام الايجاب والقبول.

احتج احمد والشافعي ومن وافقهما بحديث الباب وحملوه على التفرق بالابدان، واثبتوا خيار المجلس وأيدوا هذا الحمل بان المتبادر منه التفرق بالابدان، وبما رواه البخاري عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً وان تفرقا بعد ان تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع)، (١) بحذف يسر، وبأن الراوى فهم منه الفرق بالابدان، والراوى يكون اعلم بحديثه وكذا ابو برزة رضى الله تعالى عنه حمله على التفرق بالابدان والمكان.

واحتج الحنفية والمالكية ايضاً بحديث الباب وحملوه على التفرق بالكلام، واثبتوا خيار القبول، وأيدوا هذا الحمل بان الاصل في العقد اللزوم ولا يعدل عنه الا لمانع، وفي الحمل على

١ - زواه البخاري في كتاب البيوع، باب اذا خير احدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع.

التفرق بالكلام لا مخالفة عن هذا الاصل، بخلاف ما اذا حمل على التفرق بالابدان ففيه ترك هذا الاصل بلا مانع صريح بخلاف خيار الشرط، وكذا يؤيد الحمل على التفرق بالاقوال النظر الى نظائر البيع كالاجارة والنكاح والمضاربة وغيرها.

والجواب عن وجوه الحمل على التفرق بالابدان ان فيه اطلاق المشتق على الماضى وهو مجاز، بخلاف اطلاقه على حين العقد فانه حقيقة وان الاستقالة الواردة في حديث الترمذى، فلاجل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله، يدل على ان العقد قد تم ولزم، ولو كان خياراً لمجلس مشروغاً لكان كل واحد من البيعين مستقلاً في الفسخ لم يكن محتاجاً الى صاحبه.

وما رواه البخارى فانه محتمل للمعنيين لا استبعاد فيه من الحمل على التفرق والاجتماع بالكلام، فلايصح التمسك به لانه محتمل، وما قالوا ان الراوى هو ابن عمر حمله على التفرق بالابدان وكذا ابو برزة الاسلمى حمله عليه، فأجيب عنه ان الحجة رواية الراوى لا رأيه وان كان الراوى اعرف بما رواه، ولو سلم ان التفرق في حديث الباب هوالتفرق بالابدان فالحديث محمول على الاستحباب لحديث (من اقال نادماً بيعته اقال الله عشرته يوم القيامة) رواه ابن ماجه. (١) **﴿قوله مَعْنَاهُ أَنْ يُخَيَّرَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِيَ﴾** هذا المعنى اختاره الامام الشافعى فهو استثناء من امتداد الخيار بالتفرق، وقيل هو فمعناه هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق، وخيار الشرط يكون ثابتاً بعد تمام البيع وبعد التفرق بالابدان، وهو الموافق بمذهب الحنفية.

بَابٌ

﴿قوله لَا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ﴾ اى لايتفرقن اثنان الا تفرقاً صادر عن تراض، فيه ترغيب الاقالة عند الاستقالة او ترغيب لان يشاور مريد الفراق صاحبه، وفيه اشارة الى نفي خيار المجلس، والا فما الحاجة الى الاستقالة والمشاورة والتخير. **﴿قوله خَيْرٌ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ﴾** ان خيره في المجلس فيدل على نفي خيار المجلس او على عدم علمه بخيارالمجلس، وان خيره بعد التفرق فهو تفضل منه صلى الله عليه وسلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ

﴿قوله فِي عَقْدَتِهِ﴾ اى في رأيه ونظره في مصالح نفسه، وهذا الرجل هو حبان بن عتق،

١ - رواه ابن ماجه في كتاب التجارة، باب الاقالة، ورواه ابوداؤد في كتاب البيوع، باب في فضل الاقالة، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه.

وقال ابن العربي هو منقذين عمرو، قال العيني والاول ارجح. ﴿قوله وَلَا خِلَابَةَ﴾ اي لا خديعة، وفي رواية لا خيابة وفي اخرى لا خذابة، كأنه لا يفصح اللام للثغة لسانه، اعلم ثبوت الخيار له بهذا اللفظ مخصوص به بدليل ما رواه ابن ماجة (فقل لا خلاية ثم انت بالخيار)، (١) وبدليل ما روى ابن ابى شيبة في مصنفه، (قل لا خلاية اذا بعث بيعاً فانت بالخيار ثلاثاً)، وما رواه الدارقطني عن عمر انه لم يجعله خاصاً به ففي سننه ابن لهيعة، وما رواه البيهقي والدارقطني انه اشترط الخيار ثلاثاً، فيدل على ان قوله لا خلاية لم يكن لاثبات الخيار، بل كان تمهيداً لاشتراط الخيار، اعلم ان خيار الغبن لم يقل به ابو حنيفة والشافعي ومالك في اصح الروايات عنه، وقال به في رواية عنه، وافق به بعض فقهاءنا كما في شرح التنوير، وحديث الباب حجة الجمهور، لان هذا الخيار لو كان مشروطاً لما احتاج الى اشتراط الخيار ولا الى قوله لا خلاية. ﴿قوله وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يُحْجَرَ عَلَى الْحُرِّ الْبَالِغِ السَّفِيهِ﴾ وهو قول ابى حنيفة خلافاً لصاحبيه والشافعي، وقال فيه اهـ دار أميته والحاقه بالبهايم، نعم يمنع منه المال ما لم يبلغ خمساً وعشرين سنة وعند صاحبيه مادام السفه، وحديث الباب يحتج به الفريقان لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على طلب الحجر، ولان النبي صلى الله عليه وسلم اذن له في البيع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَصْرَاةِ

اسم مفعول من التصرية وهي الناقة او البقرة او الشاة يجمع اللبن في ضرعها. ﴿قوله مَنْ اشْتَرَى مَصْرَاةً﴾ ورد في حديث البخاري اسم الابل والغنم، فخص بعض اهل الظاهر هذا الحكم بهما لكن العلة تدل على العموم. ﴿قوله فَهُوَ بِالْخِيَارِ﴾ وهذا الخيار اما خيار الغرر ان غره البائع قولاً، بخلاف ما اذا كان المشتري مغترراً، ويرد على هذا رواية التوقيت بثلاثة ايام، والجواب عن هذا الايراد ان مدار الخيار على العلم بالغرور، وهو يحصل في اليوم الثالث، واما هو خيار العيب كما قال به الطحاوي، لكن في التحقيق التصرية ليس بعيب عندنا، كذا في المبسوط، والاسرار، واما هو خيار الشرط كما حكاه السرخسي عن محمد، ويناسبه التقدير بثلاثة ايام، ويرد عليه ان على هذا التقدير لا فائدة في ذكر التحفيل، والجواب عنه ان المحفلة هي التي اجتمع اللبن في ضرعها، واجتماع اللبن قد يكون بكثرة اللبن في الضرع في نفس الامر وقد يكون بالتحفيل، فيحتاج الى ان يشترط الخيار لنفسه ثلاثة ايام حتى يدفع الغرور به عن نفسه، ويرد عليه ان الظاهر

والمبادر من احاديث المصرة ان هذا التخير تشريع من الشارع لا انه اشتراط من المشتري. ﴿قوله رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ﴾ وفي رواية بزار معه صاع من بر لا سمراء، وفي رواية احمد صاعًا من طعام او صاعًا من تمر وفي رواية البخارى، صاعًا من تمر وفي رواية صاعًا من طعام، وغير ذلك. ﴿قوله وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ﴾ قال الشافعي اى يردّها مع اللبن لو قائمًا او مع صاع تمر لو هالكًا، وهو مذهب احمد، وقال مالك يردّ اهل كل بلد صاعًا من اغلب عيشهم، وقال ابو يوسف في رواية غير شهيرة عنه يردّ معها قيمة صاع من تمر، وقال زفر يردّ معها صاعًا من تمر او صاعًا من شعير او نصف صاع من بُرّ، وقال ابو حنيفة ومحمد وابو يوسف في رواية شهيرة ومالك في رواية ليس للمشتري رد المصرة بخيار العيب، وفي الرجوع بالنقصان روايتان عن ابي حنيفة، في رواية شرح الطحاوى يرجع على البائع بالنقصان من الثمن لتعذر الرد، وفي رواية الاسرار لا يرجع لان اجتماع اللبن وجمعه في الضرع ليس بعيب.

حجة الجمهور حديث الباب، وحجتنا حديث (الخراج بالضمان)، رواه الشافعي واحمد واصحاب السنن، (١) وقال الترمذى حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند اهل العلم، وهو دليل واضح على عدم رد اللبن ولا القيمة ولا التمر، نعم يدل على رد المبيعة ايضًا ولكننا لم نقل به اما لان التصرية كانت عيبًا عند التجار في زمن النبی صلى الله عليه وسلم ثم تبدل العرف في زمن ائمتنا فلم يعدوها عيبًا ولا غررًا، واما لان الزيادة المنفصلة مانعة عن الرجوع، عند العيب والغرر فلا بد من رجوع النقصان.

وأجيب عن حديثهم انه معارض بحديث الخراج بالضمان ومخالف عن الاصل المشهور المستنبط من القرآن ان ضمان المتلفات يكون بالمثل الصورى او المعنوى، وصاع التمر ليس مثلاً للبن لاصوريًا ولا معنويًا، ولا يقال على الدية لعدم تعارض روايات وجوب الدية برواية مخالفة، فيكون حديث المصرة إما منسوخًا ظنيًا وإما مرجوحًا لكونه مخالفًا عن القياس، وهذا ترجيح احد الحديثين المتعارضين بالقياس لا ترجيح القياس على الحديث، وأجيب عنه ايضًا انه مضطرب متنا، ولو سلم انه لا اضطراب في الروايات الصحيحة فيحمل على خيار الشرط او يحمل على سدة

١ - رواه الترمذى فى كتاب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا. ورواه النسائي فى كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، ورواه ابوداؤد فى كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا. ورواه ابن ماجة فى كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، ورواه احمد فى باقى مسند الانصار، باب حديث السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها.

باب الجدال والشغب، وأجيب عنه انه رواه ابو هريرة رضى الله تعالى وهو غير فقيه فيقدم القياس على روايته المخالفة عن القياس، وهذا الجواب ليس بصواب، لانه كان يفتى في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده ولم يكن يفتى في زمنه الا فقيه، فهو فقيه مجتهد، ولانه غير متفرد بهذا الحديث، قال الحافظ ابن حجر بل رواه ابن عمر عند ابى داؤد، وانس عند ابى يعلى وعمرو بن عوف عند البيهقي، ولان هذا الاصل مروى عن عيسى بن ابان وتابعه اكثر المتأخرين، واما عند الكرخى ومن تابعه من اصحابنا فليس فقه الراوى شرطاً لتقدم الحديث على القياس بل خبر كان راوٍ عدل مقدم على القياس، ألا ترى ان ائمتنا قالوا بحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه في عدم فساد الصوم بالاكل ناسياً، ولنعم ما قال امام الائمة ما جاءنا عن الله تعالى وعن الرسول فعلى الرأس والعين، وفيه تفصيل طويل، وفي ما ذكرنا كفاية ان شاء الله تعالى.

بَاب مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّابَّةِ عِنْدَ الْبَيْعِ

﴿قوله بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا﴾ هذه واقعة غزوة تبوك او غزوة ذات الرقاع، وقع الاختلاف في روايات مسند احمد. ﴿قوله وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ﴾ قال مالك بجواز اشتراط الركوب اذا كانت المسافة قريبة وَحَدَّثَهَا بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي، وقد مر الجواب انه قصة عين محتملة لاحتمالات ومعارضة بحديث (نهي عن بيع وشرط)، وهو تشريع عام ومحرم وقد مر تفصيل المسئلة في باب كراهية بيع ما ليس عنده.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ

اي بالمرهون. ﴿قوله وَلَكِنَّ الدَّرَّ﴾ اي لبن ذات الضرع. ﴿قوله يُشْرَبُ﴾ قال احمد جاز انتفاع المرهون من المرهون بجلب وركوب دون غيرهما، ويقدر بقدر النفقة، واحتج بهذا الحديث. ﴿قوله وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ﴾ اي على المرهون، كما في رواية هشيم عند الطحاوي، وعند الجمهور لا يجوز انتفاع المرهون من المرهون. لانه انتفاع بالقرض وهو حرام لما رواه الحارث بن ابي اسامة في مسنده عن علي رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (كل قرض جر منفعة فهو ربا)، وروى ابن ابى شيبه في المصنف عن عطاء قال (كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة)، (١) وروى البيهقي عن انس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا اقترض احدكم قرضاً

فأهدى اليه طبقاً فلا يقبله او حمله على دابة فلا يركبها الا ان يكون بينه وبينه قبل ذلك) ، (١) وأجيب عن حديث الباب انه منسوخ بدليل ان رواية عامر الشعبي خالفه كما رواه الطحاوي، او محمول على اذن الراهن كما يدل عليه الاستثناء في حديث البيهقي المار، وكذا يدل عليه ما روى عن ابن عمر (لا تحلب ماشية امرئ بغير اذنه)، رواه مسلم مرفوعاً، (٢) او يقال في الجواب ان هذا الانتفاع عوض الاتفاق على المرهون لا لاجل الارتقان، كما ذكره البخاري في صحيحه عن ابراهيم ، ووصله سعيد بن منصور وكذا رواه حماد بن سلمة في جامعه.

اعلم ان اذن الراهن اذا كان مشروطاً فلا يحل الانتفاع وكذا اذا كان معروفاً لان المعروف كالمشروط، اعلم ان بيع الوفاء صورته ان يبيعه العين بالف على انه ان رد عليه الثمن رد عليه العين، سُمِيَ به لان فيه عهداً بالوفاء من المشتري برد المبيع حين رد البائع الثمن، وهو رهن عند الاكثر لان الاعتبار في العقود للمعاني دون الالفاظ، والتفصيل في صرف رد المختار.

بَاب مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْقِلَادَةِ وَفِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ

القلادة بكسر القاف هي ما يقلد في العنق، والخَرَزُ محرّكة الجوهر وما ينظم. ﴿قوله ففَصَّلْتُهَا﴾ اي ميزت ذهبها وخرزها بعد العقد. ﴿قوله لَا تَبَاغُ حَتَّى تُفْصَلَ﴾ قال الشافعي واحمد واهل الظاهر بظاهر حديث الباب، ولعلمهم ارادوا عدم كفاية الظن وعند الحنفية علة النهي الصيانة عن الربا وشبهته، فاذا كان الذهب المبيع به اكثر من ذهب القلادة جزماً فلا حاجة الى التفصيل، ويكون ما زاد من الذهب في مقابلة الخرز بخلاف ما اذا كان الذهب المبيع به اكثر من ذهب القلادة مجازةً، او كان مساوياً او اقل فانه غير جائز للربا، وهو واضح جداً، ويؤيدنا ما رواه محمد في كتاب الحجج عن ابراهيم في شراء السيف المحلى قال (لا بأس اذا كان حليته اقل من الثمن)، وأجيب عن حديث الباب بانه مضطرب متناً كما لا يخفى على من راجع الى الطبراني الكبير، او حديث الباب محمول على ان ذهب القلادة كان اكثر او لم يدر ايّهما اقل او اكثر ففيه الربا او شبهته، ويلزم على اهل الظاهر ان من اشترى ذهباً بذهب مثلاً بمثل، وخرزاً بخرز، فهذا جائز، واذا عقداهما وجعلاهما قلادتين فلم يجز مبادلتهم، وهذا جمود على الظاهر. ﴿قوله لَمْ يَرَوْا أَنَّ يُبَاغَ السَّيْفُ مُحْلًى﴾ قال مالك واصحابه يجوز بيع السيف المحلى بذهب وغيره بالذهب اذا

١ - رواه البيهقي في سننه الكبرى ، جماع ابواب البيوع، باب كل قرض جر منفعة فهو ربا .

٢ - رواه مسلم في كتاب اللقطة، باب تحريم حلب الماشية بغير اذن صاحبها.

كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره وقدروه بأن يكون الثلث فما دونه.

بَاب مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

﴿قوله فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرِيهَا﴾ وفي بعض الروايات خذيها واشترطى الولاء لهم، فان قيل : هذا تغرير، قلنا : هذا تغرير، أي دعيهم ان يشترطوا لابطلهم على رؤوس الناس كما في رواية ايمن من قوله اشترىها ودعيهم يشترطون ما شاؤا، رواه البخاري في آخر ابواب المكاتب، ونظيره اذن موسى عليه السلام بالقاء السحر ليطله على شهود الخلائق.

بَاب

﴿قوله عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ﴾ وهو ابن اخي خديجة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنهما، وتأخر اسلامه الى عام الفتح. ﴿قوله فَأَرْبَحَ فِيهَا﴾ لعله كان وكيلاً عاماً، او كان فضولياً ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم، ففيه حجة على جواز بيع الفضول. ﴿قوله فَاشْتَرَى أُخْرَى﴾ لانه كان وكيلاً عاماً وقع البيع بالتعاطى بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله وَتَصَدَّقَ بِالدِّينَارِ﴾ يدل الحديث على ان من باع الاضحية ثم اشترى اخرى، فيتصدق بفضل ما بين القيمتين وبه نأخذ، وقد مر مبحث بيع الفضولي وشراءه في باب كراهية بيع ما ليس عنده فليراجع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي

﴿قوله إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتَبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا﴾ كما اذا كاتبه مولاه على الف وكان قيمته مائة وأدّى خمسمائة الى مولاه، فمات ابوه وهو حر ولم يخلف غيره فانه يرث من ابيه نصف ماله، او قُتل ابوه خطأ فأصاب المكاتب حدًا، أي دية، فيرث نصف الدية، او المراد من اصابة الدية ان المكاتب قُتل خطأ فقصى الحاكم بالدية فيرث ورثة المكاتب نصف دية حرّ، ويستحق مولاه نصف قيمته، ولا يبعد ان يراد من الحد موجب الحد كشرب الخمر والزنا، ففي الشرب يجلد ستين جلدة، وفي الزنا خمسا وسبعين جلدة. ﴿قوله يُؤَدِّي الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ﴾ يؤدى، على وزن يُبْلَى معناه يُعْطَى دية المكاتب اذا قُتل وقد ادّى نصف بدل الكتابة مثلاً، هذا الحديث قال به ابراهيم النخعي وحده، وقال يعتق المكاتب بقدر ما يعطى من النجوم، وخالفه آخرون وتمسكوا بما روى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده، وأجيب عن حجة ابراهيم انه معلول بعلّة معنوية حيث لم يأخذ به احد من الائمة الاربعة، او مؤول بأن لفظ بحصة

مقحم، وكلمة ما ظرفية، فيكون معنى الحديث، يعطى دية المكاتب المقتول دية حر اذا ادى بدل الكتابة، ويعطى دية العبد اذا ابقى عليه شئ. ﴿قوله فَلَتَحْتَجِبْ مِنْهُ﴾ محمول على التورع ومفهومه عدم الاحتجاب عن المكاتب وكذا عن العبيد، وهى احدى الروايتين عن الشافعى ويؤيده عموم قوله تعالى (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ)، سورة النور، وكذا يؤيده ما رواه ابوداؤد عن انس رضى الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة حين اهتمت ستر الرأس والقدمين، ليس عليك بأس انما هو ابوك وغلارك)، (١) وعند ابى حنيفة، يجب الاحتجاب عن العبد مطلقاً مكاتباً كان او سواه لان للعبد من الاجانب دون المحارم، ولذا جاز نكاحه بمولاته حين عتقه، وهو امر اجماعى، ويؤيده ما ذكر فى روح المعانى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه من حرمة نظره الى شعر مولاته، والمراد منه آية سورة النور الاناث، كما روى ابن ابى شيبه عن سعيد بن المسيب (لا يغرنكم آية النور فانها فى الاناث دون الذكور)، (٢) ويحمل حديث ابى داؤد على انه كان صغيراً، وبالجملة ان فى هذا الحكم اختلافاً سلفاً وخلفاً، والاحتياط فى مذهب ابى حنيفة رحمه الله.

بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَقْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ

﴿قوله وَوَجَدَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ عِنْدَهُ بِعَيْنِهَا فَهُوَ أَوْلَى﴾ وفى رواية البخارى (من ادرك ماله بعينه عند رجل)، (٣) قال الجوهرى السلعة المتاع، والمتاع المنفعة، اتفقوا على ان الودائع والغصوب والعمواري والمسروقات ارباها احق بها من غيرهم سواء افلسوا او لم يفلسوا، سواء افلس من عنده المتاع او لم يفلس، وسواء مات او كان حياً، واختلفوا فى المبيعات والقرض، فقال مالك والشافعى واحمد ان البائع والمقرض احق بها، وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر هما اسوة الغرماء، استدل الائمة الثلاثة بحديث الباب وحملوا الحديث على المجاز، اى باعتبار ما كان اى ما كان مملوكاً له فى الماضى، وكذا حملوا اثر عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه عليه، رواه البخارى، واستدل ائمتنا بحديث الباب ايضاً، وحملناه على الحقيقة ويؤيدنا ما رواه الطحاوى والطبرانى والبيهقى واحمد من حديث سمرة بن جندب رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب اللباس، باب فى العبد ينظر الى شعر مولاته. وانفرد به ابوداؤد.

٢ - رواه البخارى فى كتاب فى الاستقراض واداء الديون والحجر والتفليس، باب اذا وجد ماله عند مفلس فى البيع والقرض والوديعة.

٣ - رواه البخارى فى كتاب فى الاستقراض واداء الديون والحجر والتفليس، باب اذا وجد ماله عند مفلس فى البيع والقرض والوديعة.

عليه وسلم قال (من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده عند رجل - اشتراه من سارق وغيره - بعينه فهو احق بعينه ويرجع المشتري على البائع بالثمن)،^١ وقال محمد بن الحسن في كتاب الحجج، وقد جاء الحديث عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه انه قال انه اسوة للغرماء، فاحتجاج الامام محمد به يدل على صحته وكذا صححه ابن حزم، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثل مذهبنا، وأجيب عن دليل الجمهور بان في استدلالكم به ترك الحقيقة وارتكاب المجاز، وبأن حديث ابي هريرة فيه اختلاف متناً وسنداً، في رواية لم يذكر فيه بيع، وفي رواية ذكر فيه البيع وذكر فيه (ولم يكن قبض من ثمنه شيئاً) وفي رواية ابن خلدَةَ عنه (أيما رجل مات او افلس)، وفي رواية ابن ماجة (أيما امرء مات وعنده مال امرء بعينه اقتضى منه شيئاً او لم يقتض فهو اسوة للغرماء) وقال العيني في العمدة حديث ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مضطرب اى سنداً، في الارسال والاسناد، وبأنه لم يذكر فيه بيع، وبأن ما ذكر فيه البيع أُريد منه المقبوض على سوم الشراء، كما في حديث (لا بيع احدكم على بيع اخيه).

اعلم ان الشافعى واحمد قالا بكون صاحب السلعة احق بها في حالتى الافلاس والموت لما رواه ابوداؤد من حديث ابن خلدَةَ، وعندنا هو اسوة للغرماء في الحالتين لما مرّ، وعند مالك هو في حالة الموت اسوة للغرماء وفي حالة الافلاس هو احق بها، والجواب عن حجة الامام الشافعى ان في سند هذا الحديث ابا المعتمر وهو ليس بمعروف، وقال ابن المنذر حديث مجهول الاسناد على ان مذهبنا لا يخالفه.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدْفَعَ

إِلَى الذِّمِّيِّ الْخَمْرَ يَبِيعُهَا لَهُ

﴿قوله فَلَمَّا نَزَلَتْ الْمَائِدَةُ﴾ اى الآية التى فيها تحريم الخمر، ﴿قوله عَنْهُ﴾ اى عن الخمر، وهو يذكر ويؤنث. ﴿قوله أَهْرِيقُوهُ﴾ يدل على عدم جواز الانتفاع بها، وكذا رواية مسلم (أفلا أجعلها خلّاً؟ قال لا)، (٢) فالامر باراققتها يدل على عدم الانتفاع بها لا تخليلاً، ولا بيعاً، لا اصالة ولا توكيلاً، لا مسلماً ولا ذمياً، قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا امر المسلم نصرانياً ببيع

١ - رواه احمد في اول مسند البصريين، باب ومن حديث سمرة بن جندب رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه غيره ايضاً.

٢ - رواه مسلم في كتاب الاشربة، باب تحريم تخليل الخمر.

خمر او بشرائها ففعل ذلك جاز، ويكره ذلك التوكيل اشد الكراهية، وقالوا لا يجوز هذا التوكيل، لهما ان المؤكل لا يليه فلا يوليه غيره، ولان ما يثبت للتوكيل ينتقل الى المؤكل فصار كآله باشره بنفسه، وله ما رواه ابو عبيد في الاموال، (ان المسلمين يأخذون من اهل الذمة الخمر والخمر من جزية رؤوسهم وخراج ارضيهم بقيمتها ثم يولى المسلمون بيعها)، وفي رواية (لا تأخذوها منهم ولكن ولّوهم بيعها وخذو انتم من الثمن)، انتهى، معناه وكّلوهم بيعها وخذو انتم من الثمن، وليس معناه الاشارة بالبيع وان كانت محتملة، والجواب عن حديث الباب وحديث مسلم اولا انه ليس بصريح في حرمة التوكيل، وثانياً انه محمول على سد الباب كما امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بكسر او انيها سداً للباب. ﴿قوله وَكَرَهُوا أَنْ تُتَّخَذَ الْخَمْرُ خَلًّا﴾ عند ابي حنيفة رحمه الله جاز تحليل الخمر بإلقاء الملح او الخل وطهر، وكذا يطهر بالتخليل بالنقل الى الشمس، واستدل بحديث مسلم (نعم الإدام الخل)، (١) وهو مطلق شامل لما خلل او تخلل، وبحديث البيهقي (خير خلكم خل خمركم)، رواه في المعرفة عن جابر رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، وفي سنده مغيرة بن زياد وهو ليس بالقوى، وعند مالك في اصح الروايات عنه ان التخليل حرام فلو خللها عصي وطهرت، وعند الشافعي لا يطهر بالتخليل ويطهر بالتخليل في اصح الوجهين، وعند احمد يحرم التخليل لحديث انس رضى الله تعالى عنه وعندنا هو محمول على سد الباب كما مر.

بَابُ

﴿قوله وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ﴾ هذا محمول على الاستحباب بدليل قوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) وقوله تعالى (وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَاقْبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ)، ﴿قوله إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَلَى آخِرِ شَيْءٍ﴾ هذه مسألة الظفر على حقه، عند الامام الشافعي يجوز لصاحب الحق اخذ مال من عليه الحق وان كان من غير جنس حقه، ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وسلم هند امرأة ابي سفيان (خدى ما يكفيك و ولدك بالمعروف) (٢)، واخذ حقه لا يسمى خيانة، وعندنا لا يجوز الاخذ من غير جنسه حقه، والمشايخ افتوا على قول الشافعي، فجاز اخذ حقه من ائى مال كان، كما في رد المحتار عن شرح القدورى.

١ - رواه مسلم في كتاب الاشربة، باب فضيلة الخل والتأدم به.

٢ - رواه البخارى في كتاب النفقات، باب اذا لم ينفق الرجل للمرأة ان تأخذ بغير علمه.... ورواه مسلم في كتاب الاقضية، باب قضية هند.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَّاةٌ

﴿قوله الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ﴾ أى تؤدى عيناً ان كانت قائمة، ومثلاً او قيمة ان كانت مستهلكة، ومؤنة الرد على المستعير، ﴿قوله وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ﴾ أى الكفيل يلزم عليه اداء ما التزمه. ﴿قوله عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَ﴾ أى يجب على اليد رد ما اخذته، وهو ضمان على صاحبها حتى تؤديه اليد الى مالكه، سواء كان غصباً او عارية او ودیعة، حسب ما فصل في الفروع. ﴿قوله ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ فَقَالَ فَهُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ يَعْني الْعَارِيَةَ﴾ قلنا : لم ينس، لان وجوب الرد لا يقتضى الضمان. ﴿قوله وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ﴾ وقال به المالكية ايضاً واستدلوا بما رواه ابوداؤد عن صفوان بن يعلى عن ابيه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا أتتك رسلی فاعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعيراً، قال، قلت : يا رسول الله أعارية مضمونة او عارية مؤداة، قال بل مؤداة)، (١) أى ان كانت قائمة تؤدى اليك، وان كانت هالكة فلا ضمان لها، ويؤيدهم ما رواه الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً (لا ضمان على مؤتمن) ^٢ وقال الحافظ فى اسناده ضعف، فانقل : قد روى ابوداؤد عن امية بن صفوان بن امية عن ابيه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار منه ادرعاً يوم حنين فقال أغضب يا محمد؟ قال لا، بل عارية مضمونة)، (٣) قلنا حديث يعلى اصح من حديث صفوان، صرح به عبدالحق فى احكامه، وفى الجوهر النقى حديث صفوان بن امية مضطرب سنداً وفتناً، وعلى تقدير صحة حديث صفوان نقول ان ضمناً كان التزاماً منه صلى الله عليه وسلم تبرعاً وتكرماً، ويؤيده ما رواه عبدالرزاق فى مصنفه عن صفوان ان النبى صلى الله عليه وسلم استعار منه عاريتين احدهما بالضمن والاخرى بغير ضمان، فلو كان الضمان واجباً لكان كلتا العاريتين بضمان.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِحْتِكَارِ

الاحتكار لغة احتباس الشئ انتظاراً لغلاءه، والاسم الحكرة بالضم والسكون كما فى القاموس، وشرعاً اشتراء الطعام ونحوه وحبسه الى الغلاء اربعين يوماً، وهذا التقدير للمعاقبة فى الدنيا لا للاثم لحصوله وان قلت المدة، وخص ابو حنيفة ومحمد الاحتكار بقوت البشر وعليه

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب البيوع، باب فى تضمين العور.

٢ - رواه الدارقطنى فى كتاب البيوع .

٣ - رواه ابوداؤد فى كتاب البيوع، باب فى تضمين العور.

الفتوى، وعن ابى يوسف ما اضر العامة حبسه فهو احتكار، ولا يكون بجس غلة ارضه محتكراً، نعم يجبر على بيعه ان اضطر الناس اليه، كما فى رد المختار، وكذا لا يكون محتكراً بجس مجلوبه من بلد آخر بعيد. ﴿قوله إِلَّا خَاطِيٌّ﴾ من الخطأ اى عاص وآثم، ﴿قوله وَمَعْمَرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَكِرُ﴾ هذا احتكار لغوى لا شرعى، وحملاً الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه، اى لانفسهما لا للبيع عند الغلاء. ﴿قوله وَالسَّخْتِيَانِ﴾ بضم السين ويفتح، الجلد اذا ربغ.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُحَقَّلَاتِ

﴿قوله السُّوقُ﴾ سى السوق بها لان التجارة تجلب اليها والمبيعات تساق نحوها، والمراد به ههنا العير. ﴿قوله وَلَا تُحْفَلُوا﴾ من التحفيل بمعنى التجميع، ومنه الحفل، وقد مر التفصيل فى باب المصرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ

ذكر عن ابراهيم النخعى انه قال اليمين على نية الحالف اذا كان مظلوماً، وان كان ظالماً فعلى نية المستحلف وبه قال اصحابنا، وقال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام هذا فى اليمين بالله، واما اذا استحلف بالطلاق والعناق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق والعناق الا انه ان كان ظالماً يأثم اثم يمين الغموس. ﴿قوله فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا — إِلَى آخِرِ الْآيَةِ﴾ اعلم انه اختلفت الاقوال فى شان نزولها فقليل نزلت فى الاحبار الذين حرفوا التوراة وقيل نزلت فى من حلف كاذباً لقد اعطى بهذه السلعة ما لم يعط، وذكر فى الاتفاق لرفع هذا الاختلاف توجيهات، الاول : انه يراد به تارة سبب الزول وتارة يراد ان ذلك داخل فى الآية وان لم يكن السبب، والثانى : ان يعبر واحد نزلت فى كذا وصرح الآخر بذكر سبب خلافه فهو المعتمد والاول استنباط، والثالث : ان يكون اسناد احدهما صحيحاً دون الآخر، فالصحيح المعتمد، والرابع : ان يستوى الاسنادان فى الصحة فيرجح احدهما بوجوهات الترجيح، والخامس : ان يمكن نزولهما بعد السببين او الاسباب فيحمل على انه نزل بعد هذه الاسباب، والسادس : ان لا يمكن ذلك فيحمل على تعدد الزول وتكرره، وقال الشاه ولى الله وقوع الجرائم وغيرها الى يوم القيامة اسباب نزول الآيات المتناسبة بها.

بَاب مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ

﴿قوله إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ﴾ اى فى قدر الثمن او المبيع او فى كليهما، واما اذا اختلفا فى

غيرهما فلا تحالف فيه والقول قول المنكر. ﴿قوله فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ﴾ اى مع يمينه كما صرح به فى رواية احمد والنسائى. ﴿قوله وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ﴾ اى بعد يمين البائع، ان شاء اخذه وان شاء تركه، وهذا اذا لم يكن لهما بينة، والا فالبينة مقدمة على اليمين، اعلم ان حديث الباب ليس فيه ذكر قيام السلعة ولا ذكر هلاكها، وهو حديث منقطع لم يدرك عون ابن مسعود، وكذا ما رواه ابو عبيدة عن ابيه فى حديث مسند احمد لا ذكر فيه لقيام السلعة ولا هلاكها، وهو حديث منقطع لم يسمع ابو عبيدة اباه، وقيل بل سمع اباه كما مر، وكذا اختلف فى اسم والد عبد الملك، قيل عمير وقيل عبيدة وقيل عبيد، ورجح احمد عبيداً، وكذا ما رواه القاسم عن ابن مسعود ليس فيه ذكر قيام السلعة ولا هلاكها، وهو حديث منقطع لم يسمع قاسم عن ابن مسعود، نعم ما رواه احمد عن معن عن القاسم عن ابن مسعود ذكر فيه قيام السلعة وذكر فيه ان القول فيه ما قال البائع او يترادان وهو منقطع ايضاً، وكذا ما رواه الدارقطنى عن عمر بن قيس عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسعود، ليس فى ذكر قيام السلعة وذكر فيه يترادان، نعم ما رواه عن ابن ابي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسعود ذكر فيه قيام السلعة، وكذا ما رواه الدارقطنى عن احمد بن ابراهيم عن هشام بن عماد ذكر فيه قيام السلعة، وما رواه عن ابي الاحوص عن هشام وذكر فيه (والمبيع مستهلك وكان المبتاع بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك)، تفرد به ابو الاحوص، واخرج الدارقطنى من طريق حسن بن عمارة، (اذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع فاذا استهلك فالقول قول المشتري)، وقال حسن بن عمارة متروك.

اعلم ان ظاهر هذه الروايات ان القول قول البائع، قال به ابو يوسف اولاً ويقال انه قول ابي حنيفة كما فى البدائع، اى اذا كان الاختلاف فى قدر المبيع، لكن الائمة لم يأخذوا بظاهرها، قال ابو حنيفة والشافعى واحمد ومالك فى رواية المدونة بالتحالف، وروى عنه ان القول قول المشتري بيمينه وبه قال ابو ثور وزفر، وقال الشعبى القول قول البائع او يترادان البيع وحكاه ابن المنذر عن احمد والمشهور فى المذهب الاول.

احتج الائمة بحديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادا) قال الشوكانى فى النيل، رواه عبد الله بن احمد فى زيادات المسند من طريق قاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ (اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا بينة لاحدهما تحالفا)، ورواه من هذا الوجه الطبرانى والدارمى، انتهى، وكذا احتجوا بحديث اليمين على من انكر، وههنا كل من المتبايعين ينكر قول الآخر، فلا بد من

التحالف ثم يفسخه القاضى.

والجواب عن حديث الباب انه منقطع، وكذا ما رواه ابوداؤد والنسائى وغيره اعلمه اهل الفن كما لا يخفى على من راجع الى نصب الراية واعلاء السنن وكذا هو معارض بالحديث المشهور، اى اليمين على من انكر، فيكون مرجوحاً، اعلم انه لا تحالف عند هلاك المبيع الا عند محمد، قال يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك ولكن ظاهر قوله عليه الصلوة والسلام (يترادان) يقتضى اشتراط بقاء السلعة لصحة التحالف.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

اشار الى ان صاحب الماء احق به، وما فضل منه فلا يبيعه بل يبذله. ﴿قوله نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ﴾ اى ماء البئر والحوض لعدم الملك فيه بدليل ما رواه ابوداؤد وغيره (المسلمون شركاء فى ثلاثة فى الماء والكلاء والنار)، (١) فمالك البئر والحوض احق بمائهما بدليل ما رواه البخارى عن هاجر (انها قالت لجرهم ولكن لاحق لكم فى الماء قالوا نعم)، (٢) ولم ينكر عليها النبى صلى الله عليه وسلم، وما فضل من مائها فلا يمنع منه احداً فجاز لكل احد ان يدلى دلو، نعم جاز له المنع من دخول ملكه، وحينئذ يقال له اما ان تعطيه الشفة (اى الشرب لبنى آدم والبهائم)، او تتركه يأخذه بنفسه، ولو منعه وهو يخاف على نفسه او ظهره العطش له ان يقاتل بالسلاح، وتقام هذه المسائل فى كتب الفتاوى، اعلم ان الماء يملك بالحيازة فى الاناء وغيره بدليل التعامل، وبدليل ما رواه البخارى لان يأخذ احدهم حبلاً يأخذ خزمة من حطب فيبيعها، وجه الدلالة ان الحطب المباح كما يملك بالحيازة فكذلك الماء. ﴿قوله لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ﴾ اى يكون حول البئر كلاء وليس عنده ماء غيره ولا يمكن لاصحاب المواشى رعيه الا اذا مكّنوا من سقى بهائمهم من تلك البئر فيستلزم منعهم من الماء منعهم من الرعى، بخلاف المنع من سقى الارض فانه جائز اضربهم او لم يضرب.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ عَسْبِ الْفَحْلِ

العسب ضراب الفحل او مائه او نسله كما فى القاموس والمراد هنا الكراء والاجرة التى يؤخذ على ضرابه. ﴿قوله نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ﴾ النهى للتحريم وهو

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب البيوع، باب فى منع الماء.

٢ - رواه البخارى فى كتاب المساقاة، باب من رأى أن اصحاب الحوض والقربة احق بمائه.

مذهب الجمهور. ﴿قوله إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَتُكْرِمُ﴾ الاول مضارع معلوم والثاني مجهول. ﴿قوله فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ﴾ لابد من ابداء الفرق بين الاجرة والكرامة فان الاجرة كما قد تكون مشروطة وقد تكون معروفة كذلك الكرامة قد تكون مشروطة وقد تكون معروفة، وكما ان الاجير اذا منع منه الاجرة فلا يأجر في الآتي كذلك الرجل اذا لا يكرم اكراماً معروفاً لا يعرض على الآبي.

بَاب مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ

عند الامام الشافعي والامام احمد لا يجوز بيع الكلب ولا قيمة له ان قُتِلَ، لا طلاق حديث الباب، ولما رواه احمد وابوداؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال (فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن الكلب فاملاء كفه تراباً)، (١) وروى عن اصحاب مالك ثلث روايات فمنهم من اجازه مطلقاً ومنهم من كرهه مطلقاً ومنهم من خصص الجواز بالكلب الماذون في امساكه، وعند ابى حنيفة واصحابه يجوز بيع الكلب المنتفع به لما روى ابو حنيفة في مسنده عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال (رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب) قال الحافظ الزيلعي هذا سند جيد، ولما روى الطحاوي عن جابر رضى الله تعالى عنه (انه هي عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد)، وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم هي، وهذا سند صحيح، ويلحق به كلب الماشية وكلب الزرع وغيره، ولان عبدالله بن عمرو قضى في كلب صيد قتله رجل باربعين درهماً، رواه الطحاوي، وأجيب عن حديث الباب انه محمول على غير المنتفع به او النهي للتزيه او النهي للتحريم ومحمول على وقت تحريم اقتناء الكلاب، وأجيب عن حديث ابن عباس انه تفرد به قيس بن حَبْتَرٍ وهو ليس من المعروفين، وقال ابن حزم مجهول. ﴿قوله وَمَهْرُ الْبَغِيِّ﴾ هو ما تأخذه الزانية على الزنا سماه مهراً مجازاً.

فائدة : البغى والحائض والحامل بغير التاء يقال لمن كان من شأنه المبدء حالاً، وبالتاء يقال لمن قام به المبدء حالاً. ﴿قوله وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ﴾ هو ما يعطاه على الكهانة، شبه بالشيء الحلو من حيث انه يأخذه سهلاً بلا كلفة ومشقة، والكاهن هو الذي يتعاطى الاخبار عن الكائنات في المستقبل، وهو يشمل التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك.

١ - رواه ابوداؤد في كتاب البيوع، باب في اثمان الكلاب. ورواه احمد في كتاب ومن مسند بنى هاشم، باب بداية مسند عبدالله ابن عباس رضى الله تعالى عنه.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَسْبِ الْحَجَامِ

﴿قوله فَتَنَاهُ﴾ قال النخعي بحرمة حديث كسب الحجام حيث و لورود النهي عنه وذهب احمد وغيره الى الفرق بين الحر والعبد فكروها للحر الاحتراف بالحجامة ويحرم الانفاق على نفسه منها ويجوز له الانفاق على الرقيق والدواب، واباحوها للعبد، وعندنا جائز ويكره تزيئها لكونه كسباً فيه دناءة، بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام صاعاً من تمر، وبدليل استيذان الصحابي في اخذ الاجرة بعد النهي، وكذا قوله عليه الصلوة والسلام (اعلفه ناضحتك واطعمه رقيقك) يشير الى عدم كونه طيباً لا الى كونه حراماً لان الانفاق من الحرام حرام.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي كَسْبِ الْحَجَامِ

﴿قوله فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ﴾ هو ما يقدره السيد على عبده في كل يوم، ويقال له ضريبة وغلة، ووجه الشفاعة ان هذه المعالجة قليلة الرغبة والرواج.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسِّنُورِ

القصد من عقد الباب حكم ثمن السنور، وهو جائز عند الائمة الاربعة وروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه انه رخص في بيعه، وروى عن ابي هريرة ومجاهد الكراهية التحريمية، وحجتنا ان السنور ادنى حالاً عن الكلب فلما جاز ثمن الكلب كان ثمن السنور اولى بالجواز، والنهي محمول على ما لا نفع فيه او محمول على التزيه حتى يعتاد الناس هبته واعارته. ﴿قوله فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ﴾ قال وكيع عن الاعمش قال قال جابر، ثم قال قال الاعمش ارى ابا سفيان ذكره فالاعمش كان يشك في وصله. ﴿قوله وَعُمَرُ بْنُ زَيْدٍ لَا نَعْرِفُ﴾ قال ابن حبان ينفرد بالناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وقال النسائي هذا الحديث منكر.

بَابُ

اراد عدم صحة استثناء كلب صيد. ﴿قوله إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ﴾ قد مر في باب ثمن الكلب صحة هذا الاستثناء في ما رواه ابو حنيفة والطحاوي. ﴿قوله وَأَبُو الْمُهَزَّمِ﴾ بكسر الزاء المشددة، قال النسائي متروك، وقال شعبة لو يعطى درهماً لوضع حديثاً. ﴿قوله وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ﴾ اخرجه النسائي.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ

﴿قوله لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ﴾ القينة الامة مغنية كانت او غيرها والمراد بها في الحديث المغنية، فطابق الحديث الباب. ﴿قوله وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ﴾ اى من حيث انها مغنيات لامن حيث هى مثل ثمن العنب من النباد، ومع ذلك فالبيع صحيح. ﴿قوله وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ اى الغناء والاضافة اضافة العام الى الخاص لان اللهو يكون من الحديث ومن غيره، وروى موقوفاً عن عبدالله وروى ابن ابى شيبه عن عبدالله موقوفاً انه الغناء، واسناده صحيح، وأريد من الاشتراء اما الاختيار واما اشتراء كتبه والآته. ﴿قوله وَضَعْفُهُ﴾ قال البخارى منكسر الحديث، وقال الدارقطنى متروك، وقال النسائى ليس بثقة، وقال ابو زرعة ليس بقوى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ

أَوْ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ

قال فقهاءنا من ملك مملوكين صغيرين احدهما ذو رحم من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيراً، لحديث ابى ايوب رضى الله تعالى عنه ولحديث على رضى الله تعالى عنه وفي معناه كل ذى رحم محرم، وهذا المنع اذا كان بغير حق مستحق، واما اذا كان بحق مستحق كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده بالعيب فلا بأس به، فان فرق كره له ذلك وجاز العقد، وروى عن ابى يوسف انه لا يجوز فى قرابة الولادة وروى عنه انه لا يجوز فى جميع ذلك، لان الامر بالادراك والرد لا يكون الا فى البيع الفاسد، قلنا: معنى الحديث طلب الاقالة او ان يبيع الآخر منه، وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما لان النبى صلى الله عليه وسلم فرق بين مارية وسيرين، رواه البزار فى مسنده، ولان ابابكر الصديق فرق بين امرأة من فزارة وبين بنتها ولم ينكر عليه النبى صلى الله عليه وسلم، رواه ابوداؤد، وظاهر قول سلمة وما كشفت لها ثوباً، يدل على بلوغها.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَيَسْتَعْلُهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عِيًّا

ما يقدره السيد على عبده فى كل يوم يقال لها الخراج والضريبة والغلة كما فى الفتح، ﴿قوله أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ﴾ اى الخراج مستحق بسبب الضمان، وهذا الحديث يؤيد الحنفية فى مسألة المصراة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا

﴿قوله وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً﴾ وهو معطف الازار وطرف الثوب، الاصل في مال الاجنبي الحرمة لحديث البيهقي **أَلَا لَا يَحِلُّ مَالُ امْرَأٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ**، فمثل هذه الروايات تحمل على الاذن من المالك عرفاً، او على الاذن من الله اذا كان مضطراً، وعلى تقدير الحمل على الثاني لا بد من الضمان. ﴿قوله عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ﴾ المدلى من شجر.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الثُّنْيَا

اسم من الاستثناء، والمراد منه ان يستثنى شيئاً مجهولاً وفيه غررٌ مع الجهالة. ﴿قوله وَالْمُخَابَرَةُ﴾ وهي المزارعة وقيل اذا كان البذر من المزارع فهي مخابرة والا فمزارعة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ

﴿قوله مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ﴾ قال مالك بجواز جميع التصرفات في غير الطعام قبل القبض، ويرد عليه ما رواه ابوداؤد عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم)، (١) وكذا يرد عليه ما رواه احمد عن حكيم بن حزام، (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه)، (٢) وقال احمد ان كان المبيع مكيلاً او موزوناً او معدوداً لم يجوز بيعه قبل القبض وفي غيره يجوز، ويرد عليه ما ذكرناه آنفاً، وقال ابو حنيفة وابو يوسف بجواز بيع غير المنقول قبل القبض لان علة المنع ضرر انفساخ العقد بخوف الهلاك وهو في العقار نادر، ولا اثر عثمان بن عفان انه باع من طلحة ارضاً لم يره، رواه البيهقي، وهو يقتضى الجواز سواء كانت الارض حصلت له بالارث او الشراء او غيره، وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز بيع شئ قبل القبض عقاراً كان او غيره.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ

... وفي حكم المسلم الذمى حرمة ايداءه، ﴿قوله لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ﴾ أريد من

١ _ رواه ابوداؤد في كتاب البيوع، باب في بيع الطعام قبل ان يستوفى.

٢ _ رواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه، وايضاً رواه في مسند المكثرين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم، باب مسند عبدالله ابن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه.

البيع السوم مجازاً، أو أريد منه البيع أى يطلب عن المشتري ان يفسخ البيع بالخيار. ﴿قوله لَا يَسُومُ الرَّجُلُ﴾ أى اذا تراضيا بثمان بخلاف بيع من يزيد لعدم التراضى.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ

﴿قوله أَهْرَقَ الْخَمْرَ وَاكْسَرَ الدَّنَانِ﴾ عند الشافعى واحد لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهر به وعند مالك التخليل حرام فى الأصح ولكن لو خللها طهرت، وعند أبى حنيفة يجوز التخليل وتطهر به، واجمعوا على أنها لو تخللت بنفسها من غير إلقاء شئ فيها طهرت، احتج الشافعى واحمد بإحاديث الباب، ولنا حديث (نعم الا دام الخل) رواه احمد ومسلم، (١)، وهو عام يشمل ما حصل بالتخليل ايضاً، ولان بانقلاب الذات ينقلب الاحكام، كما فى المسك وغيره، وأجيب عن احاديث الباب أنهم الغوا الخمر فهو عن التخليل فى أول الامر سداً للباب تغليظاً وتشديداً كما يدل عليه امره بكسر الدنان، ويؤيدنا ما روى ابو عبيد فى الاموال عن الحارث جواز التخليل، وروى عن أبى الدرداء رضى الله تعالى عنه قال لا بأس بالمرى ذبحته الشمس والملح والحيتان، وما ذكر محمد فى حججه له، التخليل عن على ابن أبى طالب وابن عباس وعطاء بن أبى رباح، وما امر عمر بن عبدالعزيز عامله ان يخلل الخمر خلاً. ﴿قوله وَحَامِلَهَا﴾ قال به ابو يوسف ومحمد، وقال ابو حنيفة يطيب له الاجر، لان الحمل قد يكون للاراقة وقد يكون للتخليل ايضاً، والحديث محمول على ما اذا كان الحمل للشرب. ﴿قوله وَبَائِعَهَا﴾ فالمسلم اذا وكل ذمياً ببيع خمره صح عند الامام أبى حنيفة وليس بمباح عنده.

بَاب مَا جَاءَ فِي احْتِلَابِ الْمَوَاشِي بِغَيْرِ اِذْنِ الْاَرْبَابِ

﴿قوله عَلْنَى مَاشِيَةٍ﴾ قال الطيبى اتى متعد بنفسه، وعداه بعلى لتضمنه معنى نزل. ﴿قوله وَلَا يَحْمِلُ﴾ هذا الشرب محمول على عرفهم ونظيره ما حلب ابوبكر الصديق لبناً من غنم رجل فى هجرته الى المدينة، وقيل محمول على المضطر، وبالجمله ان الامر دائر على الاذن صريحاً او عرفاً وسواء كان عاماً او خاصاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ وَالْاَصْنَامِ

﴿قوله حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ﴾ قد وقع تحريم الخمر قيل الفتح فلعل حرمة شربها كانت قبل الفتح

وحرمة بيعها كانت زمن الفتح، او كانت حرمة بيعها ايضاً قبل الفتح لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعاده لِيَسْمَعَهُ من لم يكن سمعه. ﴿قوله لَا هُوَ حَرَامٌ﴾ اى بيعها حرام، او الانتفاع بها حرام، نعم اذا انقلب ذاتها كما عند صنعة الصابون فيتبدل الحكم، واما الدهن الطاهر اذا تنجس فلا يمنع من الانتفاع به الا بالاستصباح بها فى المساجد.

فائدة : لا تحمل الميتة الى الكلب ولوقيد الكلب الى الميتة يجوز. ﴿قوله فَأَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ﴾ الضمير المنصوب راجع الى الشحوم على تاويل المذكور، او الى الشحم المذكور فى ضمن الجمع، وفيه دليل على حرمة على حيلة تحتال بها الى تحليل الحرام بخلاف ما اذا كانت لدفع الاذى عن نفسه كما احتال ابراهيم عليه السلام، او عن الغير كما احتال يوسف عليه السلام، او كانت لاسقاط الواجب عن ذمته كما احتال ايوب عليه السلام واحتال النبی صلى الله عليه وسلم لمريض زنى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ

﴿قوله كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ﴾ وفى رواية البخارى كالعائد فى قيئه وأريد منه الكلب بدليل الروايات الصريحة وبدليل انه من عادة الكلاب دون سائر الحيوانات، والكلب غير مكلف فلا يكون فعله حراماً ولا مكروهاً شرعياً، بل يكون مكروهاً طبيعياً ويتزه الانسان عن فعل يشبه الكلب، وجاز الرجوع عندنا بدليل ما روى ابن ماجة والدارقطنى وغيره (الواهب احق هبة وما لم يُشَبَّ منها)، واخرج الطبرانى فى الكبير عن ابن عباس مرفوعاً (من وهب هبة فهو احق بها حتى يثاب بها). ﴿قوله إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ﴾ قال به الشافعى، وعندنا اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها، لما رواه البيهقى والدارقطنى فى سننهما والحاكم فى المستدرک (اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها)، واما رجوع الوالد فى ما يعطى ولده فهو ليس برجوع وفسخ حقيقة بل هو رجوع صورة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انت ومالك لا يملك)، فكما جاز للوالد اخذ سائر اموال الولد عند الحاجة فكذلك جاز له اخذ هذا الموهب عند الحاجة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

العرايا جمع عرية بمعنى مفعولة من عراه يعروه اذا قصد ويحتمل ان تكون فعيلة بمعنى فاعلة من عرى يعرى اذا قلع ثوبه، كأنها عريت من جملة التحريم، كذا فى العينى، وهى اسم لعطية خاصة، قال النووى العرية ان يخرص الخارص نخلات فيقول هذا الرطب الذى عليها اذا ييس يحصل منه ثلاثة اوسق من التمر مثلاً، فيبيعه لغيره بثلاث اوسق تمر ويتقايضان فى المجلس

فيسلم المشتري التمر ويسلم البائع النخل وهذا جائز فيمادون خمسة اوسق ولايجوز في ما زاد عليه، وفي جوازه في خمسة اوسق قولان للشافعي اصحهما لايجوز، والاصح جوازه للاغنياء والفقراء، وانه لايجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف انه مختص بالفقراء وقول انه لا يختص بالرطب والعنب، انتهى كلام النووي، وقال احمد بمثل ما قال الامام الشافعي، وقال مالك العرية ان يعرى الرجل الرجل النخلة اى يهبها له او يهب له ثمرها ثم يتأذى بدخوله عليه او يريد دفع الضرر عن الآخر فيرخص الموهوب له للواهب ان يشتري رطبها منه بتمر يابس، وقال ابو حنيفة هي ان يهب الرجل ثمرة نخلة في بستانه للمسكين ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم ولايرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك تمرًا او رطبًا مجذوذًا بالخرص، دفعًا للضرر عن نفسه وتفاديًا عن الخلف في الوعد، وبالجمللة ان العرية بيع عند الشافعي واحمد وهبة ابتداء وبيع انتهاء عند مالك، وهبة ابتداء وانتهاء عندنا، احتج الشافعي واحمد بأنه عبر عنها بالبيع كما في رواية البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة اوسق اودون خمسة اوسق، وبأن الترخيص يعبر به عن ما يكون في ذاته حرامًا ثم ابيح لعارض وبيع العرية في ذاته مزانية وحرام وابيح لعارض الحاجة، وبأن الهبة جازت في كل البستان لا تختص بمادون خمسة اوسق.

ولنا ان الاصل ان المعنى اللغوي يكون مرعيًا في المعنى العرفي وهو هبة العطية دون البيع، ولنا ايضا ما رواه البيهقي في سننه انه قال زيد بن ثابت رخص في العرايا في النخل والنخلتين توهبان للرجل فيبيعهما بخرصها تمرًا، ورواه مسلم بمعناه، ولنا ايضا ما رواه البيهقي عن ابن اسحاق قال العرايا ان يهب الرجل للرجل نخلات فيشق عليه ان يقوم عليها فيبيعهما بمثل خرصها، وروى الامام البخاري عن ابن عمر وعن سفيان بن حسين ما يؤيدنا.

وبالجمللة ان هذه الروايات تدل على انها هبة، ثم عند الحنفية القبض شرط لصحة الهبة ولافادة الملك خلافاً لمالك ويؤيدنا ما رواه مالك في موطاه (ان ابابكر صديق كان نخل عائشة جاذ عشرين وسقًا من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال : اني لنخلتك جاذ عشرين وسقًا فلو كنت جددتني واحتزتيه لكان لك وانما هو اليوم مال وارث)، (١) انتهى مختصرًا، قال فقهاءنا ان الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان الموهوب مشغولاً بحق الواهب لا تجوز الهبة كما اذا سرجًا على دابة وان لم يكن مشغولاً جاز كما اذا وهب دابة مسرجة دون سرجها،

١ - رواه مالك في موطاه في كتاب الاقضية، باب ما لايجوز من النخل.

وان كان الموهوب متصلاً بملك الواهب اتصال خلقة وامكن فصله لاتبجوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما اذا وهب الزروع او الثمر او الشجر بدون الارض او بالعكس، كذا في رد المختار، وهذا في الهبة واما في البيع فيكون اذن البائع بجزها تسليمًا كما في رد المختار يصح تسليم الاثمار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع، وعلى هذا لم يملك المعري له ما على التخلات فعندنا المعري رجع في الهبة الاولى و وهب هبة ثانية اليه، وانما عبر عنها بالبيع لوجود الاستبدال صورة، وانما عبر بالترخيص لان الرجوع في الهبة مكروه في نفسه وجوز ههنا لاجل الحاجة وانما وقّت بدون خمسة اوسق لعادتهم على هذا القدر، لانه قدر ما يأكلون ولانه دون الغناء الشرعى بخلاف خمسة اوسق، وحديث الموطأ حجة على مالك كما مر، وبالجملة ان العرايا عند الشافعى واحمد في ذاتها مزبنة ومنهية ولكن رخص فيها لاجل الحاجة، وهي عندنا هبة ويكره الرجوع فيها في ذاته ولكن رخص فيها بالرجوع لاجل الحاجة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّجْشِ فِي الْبُيُوعِ

قال في النهاية هوان يمدح السلعة لينفقها ويروجها او يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها، انتهى، والنهى محمول على ما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها، اما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفاء الخداع كما صرح به فقهاءنا، نعم قد يكون النجش نصيحة للبائع كما اذا كان مضطراً بيعها منه بأقل من قيمتها بكثير، وقد علم المشتري باضطرابه وبأن البائع لم يجد لها مشترياً غيره وهو جائز كما يشير اليه كلام البدائع.

اعلم ان هذا البيع جائز عندنا لتحقيق الركن الصادر من اهله في محله، ومكروه لاجل النهى عنه، وهو القول الاصح عند الشافعية، وقال المالكية بثبوت الخيار له وهو وجه للشافعية، وقال الحنابلة بصحة البيع وبثبوت الخيار للمشتري اذا كان بمواطاة البائع او صنعه، وقال بعض اهل الظاهر بفساد البيع. ﴿قوله تَسْوَى﴾ على وزن يرضى، اى بأكثر من قيمة السلعة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ

﴿قوله عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ﴾ صحابي كنيته ابو صفوان، واختلف في اسمه قيل مالك بن عميرة وقيل سويد بن قيس. ﴿قوله مِنْ هَجَرَ﴾ بلدة باليمن، واسم لجميع ارض البحرين، وكانت قرية قرب المدينة واليهما تنسب القلال او تنسب الى هجراليمن، كما في القاموس وفي رواية ابى داود فَاتَيْنَا بِهِ مَكَةَ. ﴿قوله فَسَاوَمَنَا بِسَرَاوِيلَ﴾ فاشترى باربعة دراهم وثبت لبسها كما في مسند

أبي يعلى والمعجم الاوسط بسند ضعيف عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال دخلت يوماً السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس الى البزازين فاشتري سراويل بأربعة دراهم، قلت : يا رسول الله وانك لتلبس السراويل؟ ، فقال اجل، فى السفر والحضر والليل والنهار، فاني أمرت بالستر فلم اجد شيئاً استر منه، كذا فى فتح البارى. ﴿قوله يَزِنُ بِالْأَجْرِ﴾ يدل على جواز اخذ الاجرة بالوزن والكيل وغيره، وعلى الزيادة فى الثمن وعلى ان اجرة وزن الثمن على المشتري. ﴿قوله وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ فَقَالَ عَنْ أَبِي صَفْوَانَ﴾ قيل الاختلاف فى اللفظ فقط كما مر، وقيل الراجح قول سفيان لانه احفظ.

بَاب مَا جَاءَ فِي انْظَارِ الْمُعْسِرِ وَالرِّقِّ بِهِ

﴿قوله أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ الْمُعْسِرِ﴾ بالامهال وقبول ما فيه نقص وكذا اذا وضع عنه كل الدين او بعضه.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظَلَمٌ

﴿قوله ظَلَمٌ﴾ فيكون فسقاً من اول الامر. ﴿قوله فَلْيَتَّبِعْ﴾ بالتخفيف من المجرد، أى فليقبل الحوالة، وقيل بالتشديد والصواب بالتخفيف، والامر للندب لانه من باب الالتزام والاحسان خلافاً لابن حزم، اعلم ان الحوالة اسم بمعنى الاحالة ومعناها واضح، وهى شرعاً نقل دين من ذمة الى ذمة، والمحيل هو المديون والمحتال هو الدائن، والمحتال عليه هو الملتزم، ولا تصح الحوالة إلا برضاء المحتال والمحتال عليه عندنا، وقال الشافعى ان كان للمحيل دين عليه فلا يشترط وبه قال مالك واحمد، وقال احمد اذا لم يكن له دين على المحتال عليه فليست حوالةً واما رضاء المحيل فلا يشترط فى رواية الزيادات لان التزام الدين من المحتال عليه تصرف فى حق نفسه والمحيل لا يتضرر به، ويشترط رضاءه عند القدورى لان ذوى المروآت قلما يرضون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين، ولا رجوع فى الحوالة إلا ان يتوى حقه خلافاً للشافعى فانه قال بعدم الرجوع وان توى، ويؤيد لنا ما اخرجه البيهقى عن عثمان بن عفان ليس على مال امرء مسلم توى، قالوا هذا سند صحيح موصول، وذكره ابن حزم فى المحلى ولم يعمله، ولما اخرجه عن قتادة عن على رجوع المحتال على المحيل عند موت المحتال عليه او افلاسه، وكذا ذكره ابن حزم فى المحلى ولم يعمله بشئ من علل الاسناد، فان قيل روى ابن المسيب عن ابيه ان المسبب كان له دين على زيد الفسا درهم، وكان لزيد دين على علي الف درهم، فقال زيد للمسبب انا احيلك على علي فيكون

على محتالاً عليه، وأجلنى انت على بكر فيكون بكر محتالاً عليه، ففعلاً فاحذا المسبب من على كل حقه، وتلف مال بكر فجاء زيد الى المسبب واراد الرجوع فاخبر المسبب علياً فقال على، ابعده الله وانكر على رجوع المحتال على المحيل عند تلف مال المحتال عليه، قلنا : معنى كلام على رضى الله تعالى عنه انه لا يستحق الرجوع بعد ما ادبت الى من احاله على، لا انه لا يستحق الرجوع على المسبب، او نقول ان اثر على محتمل واثر عثمان صريح والمحتمل لا يعارض الصريح، اعلم ان التوى عند ابى حنيفة باحد الامرين اذا جحد الحوالة وحلف ولاينة للمحيل، واذا مات المحتال عليه مفلساً، وعند ابى يوسف ومحمد التوى يحصل بامر ثالث ايضاً وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال حياته.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ

﴿قوله إِذَا تَبَذْتُ إِلَيْكَ الشَّيْءَ﴾ هذه من بيوع الجاهلية، فان قيل : ما الفرق بينها وبين البيع بالتعاطى، قلنا : البيع يلزم فيه التراضى وخيار الرؤية وكذا خيار العيب وتراعى هذه الامور في البيع بالتعاطى دون بيوع الجاهلية. ﴿قوله مِثْلَ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ﴾ اى مثل المبيع الذى يكون مخفياً في الثوب والوعاء وغيره.

بَاب مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالثَّمْرِ

السلف والسلم لغة وشرعاً شئ واحد وهو بيع آجل بثمان عاجل، والثمان المعجل يقال له رأس المال، والمبيع المعجل يقال له المسلم فيه، ومعطى الثمن هو رب السلم وصاحب المبيع هو المسلم اليه، وهو مشروع بالكتاب نزل فيه آية المداينة قاله ابن عباس وبالاحاديث وللضرورة. ﴿قوله وَوَزَنَ مَعْلُومٍ﴾ وفي حكمهما المذروعات والمعدودات المتقاربة. ﴿قوله إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ﴾ قرر النبي صلى الله عليه وسلم المؤجل واثار الى التأجيل، ففيه حجة على الشافعى في انه جوز السلم حالاً بلا تأجيل. ﴿قوله مِمَّا يُعْرَفُ حَدُّهُ وَصِفَتُهُ﴾ لابد في صحة السلم من معرفة سبعة امور، من معرفة جنس المسلم فيه ونوعه وصفته ومقداره ومقدار رأس المال واجله ومكان الايفاء اذا كان له حمل ومؤنة. ﴿قوله وَاخْتَلَفُوا فِي السَّلْمِ فِي الْحَيَوَانِ﴾ والراجح المنع لما اخرجته الحاكم في المستدرک والدارقطنى في سننه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السلم في الحيوان، وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه ولان بعد ذكر جنسه ونوعه وغير ذلك يبقى فيه تفاوت فاحش في المالية باعتبار المعانى الباطنة. فيفضى الى الفساد والمنازعة والله

لا يجب الفساد.

فائدة : في حكم السلم الاستصناع كالكتابة والطباعة.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَرْضِ الْمُشْتَرِكِ يُرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيْبِهِ

﴿قوله فَلَا يَبِيعُ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَعْْرِضَهُ عَلَى شَرِيْكِهِ﴾ هذا نذب وارشاد وفي رواية مسلم فاذا باع ولم يؤذنه فهو احق به، اى على وجه الشفعة، ومرام الحديث ان شكاية البائع وحزنه في غير محله، ولو أعلم الشريك فاذن فيه فباع ثم اراد ان يأخذ بالشفعة فقال ابو حنيفة ومالك والشافعى له ان يأخذه بالشفعة لان الاسقاط قبل الثبوت لا يصح وروى عن احمد مثله وروى عنه انه ليس له الاخذ. ﴿قوله إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ﴾ روى مسلم باسناد صحيح (فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو احق به).

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ

﴿قوله وَالْمُخَابَرَةُ﴾ هى كراء الارض بالنصف وغيره وهى والمزارعة شئ واحد وقيل يكون البذر في المخابرة من المزارع وفي المزارعة يكون من مالك الارض، وهى جائزة عند احمد وابى يوسف ومحمد وعليه الفتوى لتعامل السلف والخلف عليه وكذا المساقاة، وهما باطلتان عند ابى حنيفة وزفر، وقال الشافعى المزارعة جائزة والمساقاة لا تجوز قصداً وجائزة تبعاً اذا كان له حائط ومزرع، وقال مالك المزبنة جائزة والمساقاة لا تجوز قصداً ولا تبعاً الا في الارض التى تكون تحت الاشجار او خلاها.

احتج الامام ابو حنيفة بما رواه مسلم (انه عليه الصلوة والسلام هى عن المخابرة)، (١) ولانه استيجار الارض ببعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيز الطحان، وقد هى النبي صلى الله عليه وسلم عنه، اخرج الدارقطنى ثم البيهقى في سننهما عن ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال (هى عن عسب الفحل وقفيز الطحان)، (٢) كما في تخريج الزيلعى، واحتج المجوزون بما رواه البخارى (ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل خير بشر ما يخرج من ثمر وزرع)، (٣)

١ - رواه مسلم في كتاب البيوع، باب النهى عن المحاقلة والمزبنة وعن المخابرة وبيع

٢ - رواه البيهقى في سنن الكبرى، كتاب البيوع، باب النهى عن عسب الفحل، و رواه الدارقطنى في سننه في كتاب البيوع.

٣ - رواه البخارى في كتاب المزارعة، باب المزارعة بالشرط ونحوه.

وبالتعامل الذى ذكره الامام البخارى فى ترجمة باب المزارعة بالشرط ونحوه، واجابوا عن حديث النهى انه للارشاد او للتحريم اذا اشترط شرطاً يعارض الشركة فى الخارج، وأُجيب عن حديث قفيز الطحان انهما خصاً منه للتعامل كلاستصناع، فان قيل معاملة النبی صلى الله عليه وسلم اهل خير كان خراج مقاسمة ويؤيده ان النبی صلى الله عليه وسلم يبعث عبدالله بن رواحة الى خير للخرص، والخرص انما يكون فى خراج المقاسمة دون المزارعة والمساقاة لشبهة الربا، أُجيب عنه بان بعض خير فتحت عنوة وقُسمت وعامل فيها النبی صلى الله عليه وسلم اهل خير بالمزارعة والمساقاة وبعضها فتحت صلحاً ومنّ بها عليهم وعامل فيها خراج مقاسمة، وكان الخرص فى الثانية دون الاولى، او كان فى الاولى لسد باب الخيانة وهو واضح. ﴿قوله وَالْمُعَاوَمَةُ﴾ هى بيع ثمر النخل او الشجر سنتين او ثلاثاً فصاعداً ان تظهر ثماره.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْعِيرِ

﴿قوله فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعِرُ﴾ وبه قال فقهاءنا ان الامام لايسعر لانه مأمور بمصلحة البائع ايضاً، وقال مالك على الوالى التسعير عام الغلاء، وظاهر الحديث حجة عليه، نعم اذا تعدى الارباب عن القيمة بان باعوا بضعف القيمة فيسعر بمشورة اهل الرأى فمن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكروه على البيع كما فى الهداية.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْغَشِّ فِي الْبُيُوعِ

﴿قوله مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا﴾ الغش ضد النصح، (يعنى بدخواهى)، نعم اذا بين العيب فلا ضرر فيه، لانه قلماً يخلو الاشياء عن العيب.

بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ السِّنِّ

لايجوز عند الحنفية استقراض الحيوان مطلقاً وقال به ابن مسعود وحذيفة وعبدالرحمن بن سمرة كما فى استذكار ابن عبدالبر، ويجوز عند داؤد مطلقاً، ويجوز عند مالك والشافعى واحمد مطلقاً الآ الجارية لمن يملك وطبها، حديث الباب حجة للمجوزين، وقالوا كما ان الدية بمائة من الابل تجب فى الذمة فكذلك الحيوان يجب فى الذمة اذا كان مبيعاً او قرضاً، وحجتنا حديث (هى

عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، (١) أخرجه ابن حبان في صحيحه والبخاري في سننه عن ابن عباس مرفوعاً، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة عن سمرة مرفوعاً وروى بروايات متعددة، وجه الدلالة ان الحيوان اذا كان مبيعاً نسيئة تبقى فيه جهالة فكذلك اذا كان مستقرضاً، والجواب عن حجة المجوزين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان استقرضه لبيت المال كما يشير اليه رواية ابي رافع وهو جائز في مبسوط السرخسي، كما يجوز ان يثبت لبيت المال حق مجهول يجوز ان يثبت ذلك على بيت المال ايضاً، انتهى، وكذا حديث الباب فعل ومبيح، وحديثنا محرم وقول، والقياس على الديات قياس مع الفارق لان الدية بدل عن غير مال بخلاف القرض. ﴿قوله أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى﴾ كان اعرابياً وكأنه جرى على عادته من جفاء المطالبة وقيل كان يهودياً، قال الحافظ والاول اظهر. ﴿قوله فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا﴾ من صولة الطلب والمرافعة الى الحاكم والشكاية والمعاقبة. ﴿قوله فَجَاءَهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ﴾ يدل على انه استقرض لبيت المال، والآ فكيف يصح صرف الصدقة لنفسه صلى الله عليه وسلم، واما تبرع الملك من بيت المال فغير ممنوع ويمكن ان يكون الرجل مصرف الصدقة.

بَابُ

﴿قوله سَمَحَ الْقَضَاءُ﴾ القضاء فعل المديون، والاقتضاء فعل الدائن.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ

﴿قوله لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ﴾ دعاء عليه، وليس معنى هذا الحديث لاتبع، اربح الله تجارتك، فانه مخالف عن قواعد العربية وعن ما رواه الطبراني في الكبير (جنبوا مساجدكم صبيانكم وشراءكم وبيعكم)، وعن دلالة ما رواه مسلم (فان المساجد لم تبين لهذا) اي لانشاد، قال فقهاءنا ان البيع في المساجد مكروه فان باع فالبيع صحيح، وقال ابن حزم في المحلى البيع جائز في المساجد، وقال فيه في مقام آخر انه مكروه، وقال فقهاءنا ان المعتكف خص بالبيع اذا لم يكن

١ - رواه الترمذي في كتاب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، ورواه النسائي في كتاب البيوع، باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. ورواه ابوداؤد في كتاب البيوع، باب في الحيوان بالحيوان نسيئة، ورواه ابن ماجة في كتاب التحويلات، باب الحيوان بالحيوان نسيئة، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، ورواه الدارمي في كتاب البيوع، باب في النهي عن بيع الحيوان بالحيوان.

للتجارة، وفي الحموى عن البرجندى ان احضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المسجد جائز.
فائدة: النشد يكون من المالك والانشاد يكون من الواجد.

أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

جمع حكم وهو اسناد امر الى آخر اثباتاً او نفياً، وفي اصطلاح الاصوليين خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير، والمراد ههنا بيان آداب الحكم وشروطه وكذا بيان آداب الحاكم ويتناول لفظ الحاكم الخليفة والقاضى.

بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَاضِي

﴿قوله أَوْ تُعَافِنِي﴾ اى اترحم على وتعافينى. ﴿قوله كَفَافًا﴾ لا له ولا عليه، مرام الحديث التحذير عن القضاء والا فإلْقِضَاءُ فى نفسه عبارة قضى النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون وغيرهم وتوقف عليه مصالح الخلق. ﴿قوله وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ﴾ ذكرت فى الترغيب ملخصها انه عثمان رضى الله تعالى عنه طلب منه القضاء، فطلب ابن عمر رضى الله تعالى عنهما العفو منه، ثم عزم عليه عثمان فاستعاذ بالله من ابن عمر، ثم قال عثمان ان اباك كان يقضى، فقال ابن عمر من كان قاضياً يقضى بالحق ويعدل سأل التفلت كفافاً فما ارجو منه بعد ذلك. ﴿قوله وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ﴾ فان عبدالله بن موهب لم يسمع من عثمان. ﴿قوله وَعَبْدُ الْمَلِكِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْمُعْتَمِرُ﴾ قال فى التقريب مجهول، وذكره ابن حبان فى الثقات. ﴿قوله وَكِلَإِلَى نَفْسِهِ﴾ اى لا يعان من الله. ﴿قوله يُسَدِّدُهُ﴾ بالاهام اليه. ﴿قوله مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءُ﴾ مجهول من التولية. ﴿قوله فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ﴾ اى ذبح من حيث المعنى وهلك من حيث الدين دون بدنه، وبلا اراحة بخلاف ما اذا ذبح بالسكين فانه فيه اراحة المذبوح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي يُصِيبُ وَيُخْطِئُ

﴿قوله فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ﴾ وهو اجر الاجتهاد فى طلب الحق وهذا فى من كان اهلاً للاجتهاد وعارفاً باصول القضاء، والا فيخاف عليه الوزر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي كَيْفَ يَقْضِي

﴿قوله عَنْ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ﴾ قال البخارى فى تاريخه الحارث بن عمرو عن اصحاب معاذ، وعنه ابو عون لا يصح ولا يعرف الا بهذا، وقال ابن الجوزى لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يذكرونه فى كتبهم، ويعتمدون عليه وان كان معناه صحيحا، وقال ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ، وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة، على ان اهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث)، الى آخر ما قال الخطيب، وبالجملة ان هذا الحديث وان لم يثبت بسند صحيح لكن تعامل الائمة والفقهاء عليه حجة واضحة على ثبوته بل على تواتره. ﴿قوله أَجْتَهْدُ رَأْيِي﴾ اى الرأى المستنبط من الكتاب والسنة لا الرأى المجرد الذى يراه من قبل نفسه، وعليه تعامل الامة. ﴿قوله ابْنِ أَخٍ لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ﴾ صفة للحارث. ﴿قوله وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ﴾ لم يذكر وجه الانقطاع، وقيل لما لم يعلم اسماء رجال اصحاب معاذ، واسماء اناس من اهل حمص حكم بالانقطاع لانهم كالعدم، ويرد عليه ان الامام الترمذى لم يحكم بالانقطاع فى موضع آخر بمثل هذه الجهالة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ الْعَادِلِ

العدل لا يتأتى الا بالحكم الموافق للشرع. ﴿قوله عَنْ عَطِيَّةٍ﴾ فى التقريب صدوق يخطئ كثيرا كان شيعيا مدلسا، انتهى، ضعفه الثورى واحمد وجماعة. ﴿قوله أَذْنَاهُمْ﴾ اى اقربهم. ﴿قوله ابْنِ أَبِي أَوْفَى﴾ شهد الحديبية وخير وما بعدهما، واسم ابيه علقمة بن قيس.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي لَا يَقْضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَهُمَا

﴿قوله إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ﴾ اى ترفع اليك. ﴿قوله حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ﴾ فتدرى كونه مقرا او منكرا او دافعا، قال الخطابى فيه دليل على ان الحاكم لا يقضى على غائب، وبه نأخذ الا عند الضرورة كما فى جامع الفصولين.

بَاب مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرَّعِيَةِ

﴿قوله مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ﴾ اى يحتجب ويمتنع من الخروج عند احتياجهم اليه، او يمنع ارباب الحوائج ان يدخلوا عليه.

بَاب مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ

قال ابن دقيق العيد النعي عن الحكم حالة الغضب لما يحصل به من التغير الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه، قال وعداه الفقهاء بهذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشغله عن استيفاء النظر، انتهى، ويستثنى منه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يقول الا الحق في رضاه وغضبه كما ورد به حديث.

بَاب مَا جَاءَ فِي هَدَايَا الْأُمَرَاءِ

﴿قوله لَا تُصِيبَنَّ شَيْئًا بغيرِ إِذْنِي﴾ يشمل الهدية، وفي حديث ابن الاتبية، هلا جلس في بيت ابيه وامه فينظر أيهدى له ام لا، اشارة الى جواز اخذ هدية من كان يهدى له قبل الامارة، وكذا فيه اشارة الى جواز اخذ من لم يكن اميراً على القوم كسُفراء المدارس الذين لا يرجى منهم الرعاية في الحقوق الواجبة على الناس.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ

﴿قوله الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي﴾ وزاد احمد والرائش، وفي النهاية الرشوة والرشوة الوصلة الى الحاجة بالمصانعة واصله من الرشا الذي يتوصل به الى الماء، فالراشي من يعطى الذي يعينه على الباطل والمرتشى الآخذ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا فأما ما يعطى توصلاً الى اخذ حق او دفع ظلم فغير داخل فيه، روى ان ابن مسعود أخذ بأرض الحبشة في شيء فاعطى دينارين حتى خلى سبيله، ورؤى عن جماعة من ائمة التابعين قالوا لا بأس ان يصانع الرجل عن نفسه وماله اذا خاف الظلم، انتهى كلام النهاية، وروى ابو داؤد من حديث امامة مرفوعاً (من شفع لاحد شفاعة فاهدى له هدية قبلها فقد اتى باباً عظيماً من ابواب الربا)، وفي فتح القدير ثم الرشوة اربعة اقسام: الثالث : اخذ المال ليسوى امره عند السلطان دفعاً للضرر او جلباً للنفع وهو حرام على الآخذ فقط وحيلة جلها ان يستأجره يوماً الى الليل او يومين فتصير منافعه مملوكة ثم يستعمله في الذهاب الى السلطان للامرالفلاني، وهذا اذا كان فيه شرط أما اذا كان بلا شرط لكن يعلم يقيناً انه انما يهدى ليعينه عند السلطان فمشائخنا على انه لا بأس به.

بَاب مَا جَاءَ فِي قُبُولِ الْهَدِيَّةِ وَاجَابَةِ الدَّعْوَةِ

﴿قوله كُرَاعٌ﴾ هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد. ﴿قوله عَلَيْهِ﴾ وفي البخارى لودعيت الى كراع، قيل أريد منه كراع الغيم، موضع بين مكة والمدينة، وذكر الغزالي بلفظ ولودعيت الى كراع الغيم، ولا اصل لهذه الزيادة، ولفظ الترمذى يرد على من اراد كراع الغيم.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عَلَى مَنْ يُقْضَى لَهُ بِشَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ

﴿قوله وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ لا اعلم الغيب وبواطن الامور، الا ان يظهر الله تعالى على، والحكمة فيه صحة اقتداء الامة به ﴿قوله الْحَنَ﴾ اى ابغ. ﴿قوله فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ﴾ ظاهره حجة للائمة الثلاثة وابى يوسف فى ان قضاء القاضى بشهادة الزور ينفذ ظاهراً لا باطناً وقال ابو حنيفة ومحمد ان دعوى الزور وشهادة الزور حرام ولكن مع ذلك لو قضى القاضى بها ولم يدر لنفذ ظاهراً عند الناس وباطناً عند الله، فى العقود والفسوخ دون الاملاك المرسلة، وبه قال عمر وابنه، وحجة ابى حنيفة ومحمد ما قال محمد فى الاصل بلغنا عن على كرم الله وجهه ان رجلاً اقام عنده بينة على امرأة انه تزوجها فانكرت فقضى له بالينة فقالت انه لم يتزوجنى فاما اذا قضيت على فجدد نكاحى فقال لا اجدد نكاحك، الشاهدان زوجاك، وجه الاستدلال انه لو لم ينفذ باطناً لما امتنع من تجديد النكاح، عند طلبها ورغبة الزوج اليها، وقد كان فيه تحصينهما من الزنا، وكذا ما روى ابو يوسف عن زيد بن جبير اوزيد بن محمد، ان رجلين شهدا على رجل انه طلق امرأته بزود ففرق القاضى بينهما، ثم تزوجها احد الشاهدين، وحديث الباب محمول على الاملاك المرسلة فان القاضى لا يملك تمليك المال من الغير بغير سبب بقرينة ان القطع للقطعة انما يكون فى الاموال دون العقود والفسوخ، فان قيل: فى هذا جراءة الناس على ابطال الانكحة واثباتها بشهادة الزور، قلنا: وكذلك التفريق باللعان اذا هوى رجل زوجة انسان زين لها ان يدعى على زوجها انه قد قذفها بالزنا وانما تطلب اللعان، وبالجملة ان احتمال هذه الاحتمالات الجائزات لا يوهن الشرعيات.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي

وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

المدعى من يخالف قوله الظاهر، او من اذا ترك ترك، اعلم ان حديث البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه، وان كان وروده من طريق الاحاد فان الامة قد تلقتة بالقبول فصار فى

حيز المتواتر، وروى في كتاب عمر الى ابي موسى (البينة على المدعى واليمين على من انكر) وروى هذا اللفظ عن ابن عباس مرفوعاً، وقال الحافظ سنده حسن او صحيح، وكذا رواه الطبراني عن ابن عمر، ففيه قسمة والقسمة تنافي الشركة، وفيه حجة لنا ولاحمد على الشافعي ومالك حيث ذهبوا الى رد اليمين على المدعى اذا لم يكن له بينة ونكل المدعى عليه عن اليمين، فقال مالك ترد في الاموال دون النكاح والطلاق والعتاق، وقال الشافعي ترد في كل شيء، وكذا فيه حجة لنا وللبخاري على مالك والشافعي واحمد في القضاء بالشاهد الواحد ويمين المدعى.

فائدة : قالوا يحلف المدعى من قبل الحاكم في اربعة مواضع بلاطلب، الاول اذا ادعى واحد على التركة حقاً واثبته فيحلفه الحاكم بان لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه من الوجوه، ولا ابرءه منه ولا احواله به على غيره ولا اوفاه احدوليس للميت بهذا الحق رهن ويقال لهذا يعين الاستظهار ويمين القضاء ويمين الاستبراء، وتام الكلام في شرح المجلة في مادة ١٧٤٦ وفي معين الحكام في الباب الرابع، في القضاء بالبينة التامة مع يمين القضاء، وقالوا يحلف المدعى صلحاً، كما في معين الحكام في انواع الدعاوى والبيانات عن المحيط ويجوز رد اليمين على المدعى على وجه الصلح.

باب ما جاء في اليمين مع الشاهد

﴿قوله قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ﴾ وفيه ما قال ابو حاتم لم نر ان يتبعه متابع على روايته، ويشترط لصحة الحديث ان لا يكون شاذاً في ما تعم فيه البلوى، ﴿قوله وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ﴾ اخرجه احمد والدارقطني وفي سنده حسين بن عبدالله بن ضمرة كذبه مالك، وقال ابو حاتم متروك كذاب. ﴿قوله وَجَابِرٍ﴾ اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي، قال ابو حاتم في العلل اخطأ عبد الوهاب في هذا الحديث انما هو جعفر عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، انتهى، وقالوا هو مضطرب سنداً. ﴿قوله وَابْنِ عَبَّاسٍ﴾ اخرجه مسلم في صحيحه، قال ابن قطان منقطع في موضعين عمرو بن دينار لم يسمع من ابن عباس، وقال الطحاوي قيس بن سعد لانعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء. ﴿قوله وَسُرْقٍ﴾ هو ابن اسد الجهني، اخرجه ابن ماجه، وفي اسناده رجل مجهول وهو الراوى عنه. ﴿قوله وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ﴾ قالوا اذا كان للمدعى شاهد واحد فيحلف بدلا من الشاهد الآخر خلافاً لاصحابنا فانهم قالوا بعدم صحة القضاء بشاهد ويمين، وبه قال الامام البخاري والزهري وقال هي بدعة كما في مصنف عبد الرزاق، لنا قوله تعالى (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) فانه يقتضى

حظر قبول اقل من شاهدين، وكذا يقتضى انه لو كفى واحد مع يمينه لم يحتج الى المرأتين، وبالجملة ان حديث الشاهد مع اليمين مخالف عن النص ومعارض به، فيكون مرجوحاً او مؤولاً ويؤيدنا الحديث الشهير ان البينة على المدعى واليمين على من انكر، لان اللام للاستغراق، والجواب عن احاديث الجمهور، انها معلولة ومعارضة بالاقرى فتكون اما مرجوحة واما مؤولة بان النبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين والشاهد سبباً للصالح والاخذ بالوسط كما يدل عليه ما رواه ابوداؤد من حديث زُبَيْب في سننه في باب القضاء باليمين والشاهد، سكت عليه، وليس من باب القضاء بالدعوى على وجه الالتزام، او مؤولة بان المراد من اليمين يمين المدعى عليه عند وجود الشاهد الواحد للمدعى، او محمولة على احكام الامان للكافر كما يشهد له ما رواه احمد والترمذى، عن ابن مسعود، او على اسلام الاسير قبل اسره، اعلم ان الزيادة على كتاب الله بالاحاد غير جائزة، ومعناها الزيادة التي تدفع معنى اللفظ، بخلاف الزيادة التي لم يتعرض لها النص نفيًا ولا اثباتًا، وتقام هذه المسئلة في اعلاء السنن.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ

فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ

﴿قوله مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ﴾ اى ثمن باقى العبد، اعلم ان المولى اذا اعتق بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وقالوا يعتق كله لان الاعتاق عندهما ازالة الرزق والرزق لا يتجزى حصولاً فكذا ازالة، وهو عنده ازالة الملك والملك يتجزى حصولاً، فكذا ازالة، ويؤيده حديث (والا فقد عتق منه ما عتق)، فمعتق البعض عنده كالمكاتب وعندهما كالحرالمديون، واذا اعتق المولى نصيبه من العبد المشترك فان كان المعتق موسراً فشريكه بالخيار ان شاء اعتق الباقي وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد، هذا عند ابى حنيفة، وقالوا ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار لان الاعتاق لا يتجزى عندهما فصار المعتق موقعاً للعتق في النصيبين ويساره مانع عن السعاية عندهما، واحتجوا بحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، لانه قَسَمَ والقسمة تنافى الشركة، وعند ابى حنيفة الاعتاق يتجزى فالمعتق اوقع العتق في نصيبه دون نصيب شريكه فله الخيار، والجواب عن حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان فيه اكتفاء بذكر الشق الخفى وترك الشق الجلى. ﴿قوله وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ مَا عَتَقَ وَلَا يُسْتَسْعَى﴾ فيكسب يوماً لسيده ويوماً لنفسه، وعندنا لا بد من الاعتاق او الاستسعاء

لما رواه احمد وغيره (ان رجلاً من قومنا اعتق شقصاً له من مملوكه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال هو حر كله ليس لله شريك). (١)

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمَرَى

هى الهبة مدة عمره، وهى تملك الرقبة عندنا وعند الجمهور ويؤيدهم انه صلى الله عليه وسلم عبر عنها بالهبة كما فى رواية البخارى انها لمن وهبت له، وهى عارية عند مالك والشافعى فى قوله القديم، وقال احمد تصح العمرى المطلقة دون الموقته، اعلم انها على ثلاثة وجوه : احدها ان يقول المِعمر اعمرت لك هذه الدار فاذا مت فهى لورثتك وهو واضح، وثانيها ان يقول اعمرتها لك، مطلقاً، وحكمه حكم الاول عندنا وعند الجمهور خلافاً لبعض العلماء، وثالثها ان يقول جعلتها لك عمرك فاذا مت عاد الىّ او الى ورثتي، وحكمه حكم الاول عندنا وعند الشافعى فى اصح قوليه، ويكون هذا الشرط فاسداً ولا تبطل الهبة بالشروط الفاسدة، فان قيل : ورد فى رواية ابى سلمة عن جابر، فاما اذا قال هى لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها، قلنا : هذا اجتهد من جابر ومفهوم الحديث فلا يعارض بالاحاديث المطلقة، وأجيب عنه ايضاً انه تغير من ابى سلمة لا من جابر فانه روى الحديث بحسب فهمه ولهذا لم يروه بهذا اللفظ عن جابر غير ابى سلمة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّقْبَى

هى فعلى من المراقبة، وهو ان يقول الرجل لرجل قد وهبت لك هذه الدار فان متّ قبلى رجعت الىّ، وان متّ قبلك فهى لك، ومنع الرقبى ابو حنيفة ومالك ومحمد وتصح عند ابى يوسف والجمهور، قالوا انها تملك فى الحال مع انتظار الواهب فى الرجوع فالتملك جائز والانتظار لغو كما فى العمرى. وقال ابو حنيفة ومحمد المراقبة والانتظار فى نفس التملك اى هذه الدار لاخرنا موتاً، اى هى لك ان متّ قبلك وهذا تعليق التملك بالخطر وهو موت المالك قبله وهذا ميسر وباطل، والجواب عن احاديث الرقبى انها غير ثابتة لاختلاف الرواة فيها كما يعلم من مراجعة النسائى ونصب الراية، وعلى تقدير ثبوتها تؤول الى معنى التملك فى الحال، او يقال انه كان يراد منها فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم التملك فى الحال وفى عهده ابى حنيفة رحمه الله تبدل العرف فارادوا منها تعليق التملك.

بَاب مَا ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ

﴿قوله بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وكذا بين الكفار. ﴿قوله حَرَّمَ حَلَالًا﴾ أى حلالاً لعينه، وكذا المراد من الحرام فى قوله أو أحل حراماً، حرام لعينه، بخلاف ما إذا اسقط صاحب الحق حقه كالنوبة والنفقة الواجبين فلاخير فيه. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ فى اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف جداً، قال فيه الشافعى وابوداؤد هوركن من أركان الكذب، وقال الذهبي أما الترمذى فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه واعتذر له الحافظ فقال وكأنه اعتبر بكثرة طرقه. وقال لشوكاى أن أقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت الطرق عليه حسناً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ عَلَى حَائِطٍ جَارَهُ خَشَبًا

﴿قوله أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ﴾ أريد بها الجنس بدليل ما وقع فى البخارى وغيره. خشبه بالجمع. ﴿قوله فَلَا يَمْنَعُهُ﴾ هذه عزيمة من حقوق الجوار ومن آداب المعاشرة، ولكن أحوال الناس قد فسدت يدعون الشركة بعللة التصرف فرخص للجار أن يسد باب الخيانة ويمنع من التصرف. ﴿قوله لَا رَمِينَ بَهَا﴾ أى بهذه المقالة ولاقرعنكم بها بين اكتافكم، أو لاجعلن هذه الخشبة على رقابكم كارهين. ﴿قوله وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ﴾ أى فى القديم وبه يقول أحمد. ﴿قوله مِنْهُمْ مَا لَكَ بِنِ أُنْسٍ﴾ وبه قال أبو حنيفة وقال به الشافعى فى الجديد فى رواية.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَا يُصَدِّقُهُ صَاحِبُهُ

﴿قوله الْيَمِينُ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ﴾ أى اليمين يحمل على ما يقصده خصمك ومدعيك ولايؤثر فيه التورية، هذا إذا كان المستحلف مستحقاً لها غير ظالم والآ فالعبرة بقصد الخالف فله التورية كما فى كتب الحنفية فلايكون يمينا غموساً، ولاطلاقاً معتراً إذا طلق.

بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَمْ يُجْعَلُ

﴿قوله اجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ﴾ قال فقهاءنا إذا اختلفوا فى مقدار عرض الطريق المشترك فى الأرض يقدر بقدر ممر الثور، وفى الدار بقدر عرض باب الدار الأعظم بارتفاعه فىنى فى ما فوقه لا فى مادونه، انتهى، وأما إذا تشاجروا فيجعل سبعة أذرع. لانه يكفى للإجمال والانتقال دخولاً وخروجاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْيِيرِ الْغُلَامِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ إِذَا اقْتَرَفَا

﴿قوله خَيْرَ غُلَامًا﴾ أى ولد ابلغ سن البلوغ، أو بلغ سن التميز، قال الامام الشافعى يخير الغلام اذا بلغ السبع او الثمانية وعند احمد يخير في سبع كما صرح به ابن الهمام، وعندنا الولد اذا صار مستغنياً بان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وقيل يستنجى وحده فالاب احق به، والخصاف قدر الاستغناء بسبع سنين وعليه الفتوى، كما قال القارى، وفي حضانة رد المحتار، ينبغي للمفتى ان يكون ذا بصيرة ليراعى الاصلح للولد، وظاهر حديث الباب حجة للشافعى. ﴿قوله وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو﴾ اخرجه احمد وابوداؤد، وفيه (انت احق به ما لم تنكحى)، (١) أى فى مدة الحضانة، فاذا نكحت فانتهى حقها. الا اذا كان له قريب يفيض له يتمنى موته، وزوج امه يكون محباً له. ﴿قوله وَجَدَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ﴾ اخرجه ابوداؤد والنسائى، (ان رافع بن سنان اسلم وابنت امرأته ان تسلم، فجاء بابن له صغير لم يبلغ فاجلس النبی صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهده فذهب الى ابيه)، (٢) وفى رواية انها قالت ابنتى وهى فطيم او شبهه، وقال رافع ابنتى، وروى ابوداؤد والنسائى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه حديثاً آخر، وفيه (انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد نفعتى وسقانى من بئر ابى عنبسة، وخيره فاخذ بيد أمه)، (٣) وفى رواية انه عليه الصلوة والسلام قال (ادعواها فمالت الصبية الى أمها، فقال النبی صلى الله عليه وسلم اللهم اهداها فمالت الى ابيها فاخذها)، رواه ابوداؤد، (٤) قلنا : الاصل ما قال فقهاءنا ان يكون المفتى ذا بصيرة ليراعى الاصلح للولد، والاصل تبعية الولد لخير الابوين كما يشير اليه دعاءه صلى الله عليه وسلم وكان دعاءه مستجاباً، فوق المخير بدعائه، وليس دعاء غيره كدعائه، وليس فيه حجة للشافعى لانه كان فطيماً والتخير عند الشافعى انما يكون اذا بلغ سبعا ولا يقال له العظيم ولان امها كانت كافرة والاب كان مسلماً ولا حضانة

١ _ رواه ابوداؤد فى كتاب الطلاق، باب من احق بالولد، ورواه احمد فى كتاب مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه .

٢ _ ورواه النسائى فى كتاب الطلاق، باب اسلام احد الزوجين وتخير الولد. رواه ابوداؤد فى كتاب الطلاق، باب من احق بالولد

٣ _ رواه ابوداؤد فى كتاب الطلاق، باب من احق بالولد. ورواه النسائى فى كتاب الطلاق، باب اسلام احد الزوجين وتخير الولد.

٤ _ رواه ابوداؤد فى كتاب الطلاق، باب من احق بالولد

للكافرة عند الشافعي، والصبي والصبية يميلان الى من كانت عنده البدعة واللعب فتخيرها خلاف المصلحة والحكمة، ويؤيد لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بحضانة بنت حمزة رضى الله تعالى عنه لعمها جعفر لكون خالتها اسماء تحته كما سيأتى، وما استدلل به الامام الشافعي مضطرب سنداً وممتناً، روى عن عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جده، وهم لا يعرفون، وروى فيه ان الخصومة كانت في ابن صغير، وروى عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان، وهم معروفون، وروى فيه ان التزاع كان في بنت فطيم، ولأن سلم ثبت الحديث فيقال ان المدار كان على دعاءه صلى الله عليه وسلم لانه مستجاب لا على تخير الولد، فهو مخصوص به صلى الله عليه وسلم، هكذا قيل، وفيه نظر لما روى البيهقي ان عمر خير ولدًا بين امه وابيه، وخير على ابن ابي طالب ولدًا بين امه وعمته، فلا بد من ان يقال ان التخير محمول على عوارض خارجية.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ

﴿قوله عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَمَّتِهِ﴾ وفي رواية عن امه، قال ابن قطان كلتاها لاتعرفان. ﴿قوله وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ﴾ كما ان الزرع من كسب الزارع، وفي رواية احمد فكلوا من اموالهم هنئاً، قال ابن رسلان اللام للاباحة لا للتملك، لان مال الولد وزكاته عليه وهو موروث عنه، انتهى. ﴿قوله وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ﴾ رواه ابن ماجة، وفيه انت ومالك لايبك. ﴿قوله وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو﴾ رواه احمد وابوداؤد، وفيه انت ومالك لوالدك. ﴿قوله وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ﴾ فاذا استخدم الاب ولده واستأجره او اخذ من ماله شيئاً بغير اذنه فلا شئ عليه، واذا وهب الاب شيئاً لولده فلا يصح رجوع الاب لحديث مرفوع، وما روى مرفوعاً ان الوالد يرجع على ولده فمعناه اخذ ذلك الشئ لحديث انت ومالك لايبك، لا انه رجوع في الهبة واقالة فيها.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءُ مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ الْكَاسِرِ

﴿قوله الْحَفَرِيُّ﴾ نسبة الى موضع بالكوفة. ﴿قوله بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هي زينب بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى، وكان طعامها اطيب واحلى. ﴿قوله طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ﴾ ان كان الاناء المكسور للزنب فهذا ضمان حقيقة، والاصل في العدييات متفاوتة التضمن بالمثل المعنوى وهى القيمة، فيقال ان هذين الاناءين كانتا متقاربتين، او يقال ان قيمتها كانت متساوية او هو تعزيز لعائشة ان كان الاناءين للنبي صلى الله عليه وسلم في بيتى

زوجتيه، وما رواه ابن أبي حاتم، من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله، فهو يعم المثل الصوري والمعنوي.
﴿قوله وهذا حديثٌ غيرُ محفوظٍ﴾ وهم فيه حميد بن عبد العزيز، والمحفوظ ما رواه الثوري.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

س ﴿قوله فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ فَقَبِلَنِي﴾ وفي رواية للشيخين فأجازني، أي في المقاتلة أو المباحة، وزاد البيهقي وابن حبان فأجازني ورآني بلغت، وصحح هذه الزيادة ابن خزيمة، وهذه الزيادة تدل على أن هذه السنة مدة بلوغ الذكر وكذا الأنثى لتساويهما. كذا استفاده من هذا الحديث عمر بن عبد العزيز، وأقره عليه نافع وهو مذهب أبي يوسف ومحمد ورواية عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى وهي العادة الغاشية، وفي الكافي والفتوى على قولهما، وقال أبو حنيفة في الشهيرة عنه أن مدة بلوغ الغلام ثمان عشرة سنة ومدة بلوغ الجارية سبع عشرة سنة. وحجته قوله تعالى (حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ)، وقال ابن عباس معناه نهاية قوته وغاية شبابه واستواءه وهو ما بين ثمان عشرة سنة إلى أربعين، ذكره البغوي في تفسيره بغير إسناد وفيه احتياط واخذ بالمتيقن غير أن الإناث نشوءهن وإدراكهن أسرع فقصت في حقهن سنة، وبالجملة ليس في الباب حديث صريح، وكذا ليس فيه آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم، نعم فيه أثر عمر بن عبد العزيز. ﴿قوله فَلَا نَبَاتُ يَعْنِي الْعَانَةَ﴾ في الهداية بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال إذا وطئ، فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة عند أبي حنيفة، وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل وإن لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا إذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا، وفي رد المحتار في فصل بلوغ الغلام، ولا اعتبار لنبات العانة خلافاً للشافعي وهي رواية عن أبي يوسف ولا اللحية، وأما هود الشدي فذكر الحموى أنه لا يحكم به في ظاهر الرواية، أعلم أنه قال العلامة الألوسي في تفسيره أنه شاع عن الإمام الشافعي أنه جعل الانبات دليلاً على البلوغ في المشركين خاصة لأنه لا يخبر السلطان بلوغه خوفاً من القتل بخلاف المسلم وبالجملة أنه أماره ظاهرة لا أنه أحد أدلة البلوغ، انتهى مختصراً، وما روى أنه عليه الصلوة والسلام قتل من أنبت من بني القريظة فمحمول على هذه الضرورة أو على أنه عليه الصلوة والسلام أوحى إليه أن ذلك علامة بلوغ بني قريظة، أو على أن سعد بن معاذ حكم بقتل من أنبت الشعر كما يدل عليه ما رواه الحاكم في المستدرک وأقره الذهبي في تلخيصه.

بَابُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ

تزوج امرأة أبيه وابنه حرام قطعي بمجرد العقد دخل بها أو لا، ﴿قوله وَمَعَهُ لَوَاءٌ﴾ كان ذلك علامة كونه مبعوثاً من جهة النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ﴾ لكونه مستحلاً ومصرّاً. ﴿قوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ﴾ أشار إلى الاختلاف في إسناده، ولعلّ تحسين الترمذى إياه بناء على تعدد إسناده، وعلى كون بعضها من رجال الصحيح، أو على كون منها مما أجمعوا عليه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي الْمَاءِ

أي يسقى الأقرب ثم الأبعد. ﴿قوله شَرَّاحٌ﴾ جمع شرح مثل بحار وبحر، قال أبو عبيد كان بالمدينة وأديان يسيلان بماء المطر فيتنافس الناس فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعلى فالأعلى كذا في الفتح، ﴿قوله فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ سَرَّحَ الْمَاءُ﴾ أي لا تسكر في النهر ولم يكن الشرب إلا بالسكر، وكان عرفهم سقى الأعلى فالأعلى ولعل أهل المدينة اصطَلَحُوا عليه، أما إذا لم يَصْطَلَحُوا على شيء يبدأ بأهل الأسفل حتى يرووا، ثم بعده لأهل الأعلى أن يسكروا كما هو مروي عن ابن مسعود، ﴿قوله اسْقِ يَا زُبَيْرُ﴾ أي حتى يصل الماء إلى آخر الأرض، ولم يعط زبيراً حقه للصلح. ﴿قوله أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ﴾ أي حكمت هذا الحكم وعدلت من الأحسن إلى الحسن لأجل القرابة، كان هذا الرجل ممن شهد بدرًا كما في صلح البخاري وصار مغلوب الحال ولم يكن كافراً ولا منافقاً، ﴿قوله الْجَذَرُ﴾ بفتح الجيم وسكون الدال أي المسناة، وفي رواية حتى يبلغ الكعبين، وهو مقدار ارتفاع الجدر.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُعْتَقُ مَمَالِيكُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ

﴿قوله فَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا﴾ مثل عدم التدفين في مقبرة المسلمين. ﴿قوله ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ﴾ أعلم أن تعليق تملك المال بالشرط ميسر، وكذا إبطال حق أحد بالشرط ميسر، والميسر منسوخ ومحرم، فالقضاء بالقرعة منسوخ بخلاف القرعة لتطيب القلب أو لرفع الشغب فافهما غير منسوخة، فعلى هذا حديث الباب منسوخ لأن العبيد كلهم استحقوا عتق الثلث وعند الاقتراع يبطل حق البعض ويستحقه البعض الآخر، كما لا يخفى فاللائق بالأصول أن يعتق الثلث من كل واحد، ويسعى كل واحد في ثلثه، وبه نأخذ.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ مَلَكَذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ

﴿قوله مَنْ مَلَكَذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ﴾ بفتح الميم وسكون الراء وفتح الراء المخففة، وقيل اسم مفعول من التحريم، وهو الفرع والاصل والاخ والاخت والعم والعمة والخال والخاله خلافاً للشافعي في غير الولاد. ﴿قوله إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ﴾ قلنا : هو ثقة وزيادة الثقة مقبولة سواء كانت في الاسناد او المتن، واخرجه النسائي من حديث ابن عمر مرفوعاً، واخرجه اصحاب السنن الاربعة عن سمرة مرفوعاً، واخرجه الحاكم والبيهقي وابن ابى شيبة وغيره، ويؤيده ما رواه الدارقطني عن ابن عباس من عتق الاخ مرفوعاً بسند فيه ضعيف.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بغيرِ اذْنِهِمْ

﴿قوله عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَافِعٍ﴾ قال ابو زرعة لم يسمع عطاء من رافع، ﴿قوله فَلَيْسَ لَهُ مِنْ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ﴾ قال به احمد اى اذا كان الزرع قائماً لم يحصد، واما بعد الحصاد فهو للغاصب بلا خلاف، وقال الشافعي يكون الزرع للغاصب وعليه كراء الارض، وعندنا منافع المصوبة غير مضمونة كالركوب والحبل وزوائد المصوبة مضمونة كالنسل واللبن، والزرع غناء بذر الغاصب في ارض المالك كالحمل على دابة غيره، فالزرع للغاصب، نعم اذا انقصت الارض فيغرم النقصان، والحديث محمول على الديانة اى يجب على الغاصب ديانة ان يتصدق بالزرع سوى النفقة من البذر ثم مرجعه الى الله تعالى.

بَاب مَا جَاءَ فِي النُّحْلِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْوَلَدِ

﴿قوله نُحْلٌ ابْنًا لَهُ﴾ في النهاية النحل العطية والهبة ابتداءً من غير عوض واستحقاق، والابن هو نعمان بن بشير نفسه وهب له ابوه، او اراد ان يهب له ابوه كما في بعض روايات مسلم. ﴿قوله فَأَرْدُدْهُ﴾ اى اردد الغلام اليك ان وهب، او معناه دع هذه الارادة، فان قيل : ظاهر هذا الحديث يدل على صحة رجوع الوالد في الهبة ويؤيده ما رواه النسائي وابن ماجة، لا يرجع احد في هبته الا الوالد من ولده، قلنا : رواه البيهقي والدارقطني في سننهما والحاكم في المستدرک وهو محرم، والجواب عن حديث الباب ان معناه ترك الارادة ولو سلم انه وهب بالفعل لأجيب عنه بأنه رجوع صورة لدفع المضرة الاخرية بناءً على حديث (انت ومالك لايبك)، رواه ابن ماجة، لا انه رجوع حقيقة واقالة عقد الهبة، او يقال انه رجوع بقضاء القاضى، والجواب عن حديث النسائي ان مراد الاستثناء هو الرجوع صورة لا الاقالة. ﴿قوله الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ﴾ وهو قول ابى يوسف

وفى شرح التنوير، وعليه الفتوى وهو المختار. ﴿قوله مِثْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ﴾ وبه قال محمد أيضاً.
فائدة: لا بأس بالفضل إذا لم يقصد الاضرار مثل كون الولد مشتغلاً بالعلم او كونه ذا عيال او عاجزاً عن الكسب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ

هى لغة مأخوذة من الشفع الذى هو ضد الوتر، وشرعاً حق تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه كما فى غاية البيان وسميت بها لما فيها من ضم المشتراة الى ملك الشفيع. ﴿قوله جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ﴾ اعلم ان الشفعة تجب وتثبت للخليط فى نفس المبيع اجماعاً، واما الخليط فى حق المبيع كالشرب والطريق، والجار الملاصق فتجب له الشفعة عندنا سواء كان ملاصقاً بالمبيع او بحق المبيع كالطريق اذا لم يكن له حق المرور فى الطريق كما فى الذخيرة، وقال الشافعى واحمد ومالك لا شفعة لغير الشريك فى نفس المبيع، واستدلوا بما رواه احمد والبخارى (ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطريق فلاشفعة)، (١) ولنا ما رواه ابوداؤد وغيره (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجار احق بشفعة داره ينتظر به وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً)، (٢) فانه يدل على شفعة الجار الخليط فى حق المبيع، اى للشريك فى الطريق سواء كان جاراً ملاصقاً او غير ملاصق، ولنا ايضاً ما رواه البخارى وغيره (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار احق بصقبه)، (٣) اى بشفعته، بدليل ما رواه اسحاق بن راهويه (الجار احق بشفعته) كما فى الزيلعى، وما قالوا ان المراد من الجار الشريك فيرده التبادر، وما رواه البخارى فى كتاب الحيل من حديث ابى رافع فليراجع، ولنا ايضاً ما رواه ابن ابى شيبه (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجوار)، (٤) ويؤيدنا ما رواه سعيد بن منصور عن شريح كتب الى عمر بن الخطاب اقضى بالشفعة للجوار، زاد بعضهم الملازق، وأجيب عن دليل الشافعى ان المراد نفى الشفعة الاقوى لا نفى مطلق الشفعة لتلايخالف عن سائر الروايات.

١ - رواه البخارى فى كتاب الشركة، باب اذا اقتسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ورواه احمد فى باقى مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب البيوع، باب فى الشفعة.

٣ - رواه البخارى فى كتاب الحيل، باب فى الهبة والشفعة.

٤ - رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه، بحث من كان يقضى الشفعة للجوار.

بَاب مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ

﴿قوله يُنْتَظَرُ بِهِ﴾ بصيغة المجهول. ﴿قوله وَإِنْ كَانَ غَائِبًا﴾ بالواو وان وصلية، وباسقاط الواو في نسخ المصاييح والاول اوجه واكثر. ﴿قوله إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا﴾ حجة على الجمهور، واما اذا كان جارا ملاصقا فله الشفعة لاحاديث اخرى كما مر، وفي حكم الغائب الصبي فينتظر حتى يدرك، وروى الطبراني في الصغير والاولى عن جابر رضى الله تعالى عنه مرفوعا، حديث (الشفعة للصبي) وفي اسناده عبدالله بن بزيع، وهو لين وليس بمتروك، هكذا ذكر الذهبي عن الدارقطني. ﴿قوله وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ﴾ قد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك، واستشهد به البخاري وقال الذهبي احد الثقات المشهورين تكلم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بن بخر (الشفعة للجار).

بَاب مَا جَاءَ إِذَا حَدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ

﴿قوله فَلَا شُفْعَةَ﴾ اى ليس له شفعة الشركة القوية، والباعث على هذا التاويل ان شفعة الجوار ثبتت بروايات كثيرة، ومعنى حديث جار الدار احق بالدار انه احق بها عند عدم شفعة الشريك، لا انه احق من الشريك.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ

﴿قوله وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ﴾ غير منقول ربعة اوحاط حديث مسلم (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة اوحاط)، (١) فان فيه تفسير الشركة بغير المنقولات، ولما رواه عبدالله بن احمد في المسند عن عباد بن الصامت وهو حديث منقطع. ﴿قوله وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ﴾ قال به مالك في رواية وعن احمد انها ثبتت في الحيوانات دون المنقولات.

بَاب مَا جَاءَ فِي اللَّقْطَةِ وَضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

بفتح القاف على المشهور عند اهل اللغة والمحدثين ومعناها لغة اللاقط مثل هزة لمزة، بمعنى الهامز واللامز، سمي المال الملقط بها لانه داع الى اخذه لمعنى فيه كانه كثير الالتقاط مجازا، وقال الليث هي بالسكون وتفرّد به، ومنهم من تعدّ السكون من لحن العوام، وهى شرعا مال يوجد

ضائعاً، والضالة هي الحيوان واللقطة في غيره. ﴿قوله زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ﴾ تابعي محضرم. ﴿قوله وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ﴾ يقال له صحبة. ﴿قوله خَرَجْتُ﴾ اى فى غزاة. ﴿قوله فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي بْنِ كَعْبٍ﴾ اى حين رجعت من الغزاة وحججت ومررت بالمدينة فسألته عن ذلك كما فى البخارى. ﴿قوله فَلَا سَتَمَتْنَ بِهِ﴾ اى بعد تعريفه او قبل تعريفه لكونه شيئاً تافهاً. ﴿قوله عَرَفَهَا حَوْلًا﴾ هذه الرواية تزيد ما روى عن شمس الائمة السرخسى ان التقدير بالحول ليس بلازم فى كل شئ، وانما يعرفها مدة يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يختلف بقله المال وكثرته، وقدره محمد فى الاصل بالحول من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك والشافعى لقوله عليه الصلوة والسلام (من التقط شيئاً فليعرفه سنة)، اخرجه اسحاق بن راهوية، وروى البخارى ومسلم عن زيد بن خالد مرفوعاً (وقال ثم عرفها سنة)، وفى رواية عن ابى حنيفة : ان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها اياماً، وان كانت عشرة فصاعداً عرفها حولاً وروى عنه انه يعرفها شهراً، وان كانت مأتى درهم فصاعداً عرفها حولاً. ﴿قوله وَوَعَاءَهَا﴾ هو ما يجول فيه الشئ وهو عام من العفاس، والوكاء هو الخيط اللتى تشد به الصرة والعفاس الذى يكون فيه النفقة. ﴿قوله فاذفعها إليه﴾ قال ابو حنيفة والشافعى، جاز له ان يدفعها اليه ولايجبر على ذلك الا ببينة. وقال مالك واحمد بوجوب الدفع به من غير بينة. ﴿قوله وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا﴾ قال الشافعى واحمد باستمتاع الملتقط، سواء كان غنياً او فقيراً لظاهر هذا الحديث، وقال ابو حنيفة لا يستمتع به الغنى ويتصدق بها الا ان يأذن له الامام فى الانتفاع بها لما روى ابن ابى شيبه عن الحسن قال : اذا كان محتاجاً اليها فليأكلها، ولورود لفظ التصديق بها مرفوعاً وموقوفاً، والمتبادر من التصديق هو التصديق على الفقير، سواء كان اصله او فرعه او عرسه، ثم ان جاء طالبها اخذها ان كانت باقية والا فاخرج محمد بن الحسن فى الاثار عن على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه ان الطالب بالخيار ان شاء ضمنه مثلها وكان الاجر للذى تصديق بها، وان شاء امضى الصدقة وكان له الاجر، وقال محمد وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة وروى ابن ابى شيبه التخير عن عمر وعلى وابن عباس وغيرهم، وثبت بهذا ايضا ان اللقطة لا تكون ملكاً للملتقط بعد انقضاء مدة التعريف بل تبقى على ملك صاحبها، واخطأ الشوكانى فى نسبة كون الملتقط مالكا بعد مضي مدة التعريف الى ابى حنيفة، وبالجملة ان هذا التخير جار فى ما تصديق به على غيره او على نفسه، كما اشار اليه العلامة الشامى فى رد المحتار. ﴿قوله أَوْ لِأَخِيكَ﴾ الاوجه انه عام للمالك وغيره، ﴿قوله فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ منشأ الغضب انه قد هنى عن اخذه، وبه قال مالك

والشافعي واحداً، وقال ائمتنا يأخذ في زماننا، لغلبة اهل الفساد وروى محمد في الموطأ ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه امر بأخذها و تعريفها وبيعها. ﴿قوله وَكَانَ أَبِي كَثِيرَ الْمَالِ مِنْ مَيَاسِيرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ قلنا : لعله كان أولاً من الفقراء، كما في وصايا صحيح البخارى (ان النبی صلى الله عليه وسلم قال لابی طلحة اجلعهما _ بیرحاء _ فی فقراء اقاربك فجعلها لحسان وابی بن كعب)، (١) ثم صار من اغنيائهم، او نقول ان انتفاعه كان باذن الامام. ﴿قوله لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَصَابَ دِينَارًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَفَهُ﴾ روى عبدالرزاق في مصنفه عن ابي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه (ان على ابن ابي طالب وجد ديناراً في السوق فاتى النبی صلى الله عليه وسلم فقال عرفه ثلاثة ايام، قال فعرفه ثلاثة ايام فرجع الى النبی صلى الله عليه وسلم فأخبره، فقال شانك به)، وروى ابوداؤد عن سهل بن سعد (ان على ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه دخل على فاطمة وحسن وحسين يكيان فقال ما يبيكيهما؟ قالت : الجوع، فخرج على فوجد ديناراً بالسوق فقالت : اذهب الى فلان اليهودى فخذ لنا دقيقاً _ الى آخر الحديث)، (٢) وهو يقتضى عدم التعريف وعدم اطلاعهما النبی صلى الله عليه وسلم قبل ذلك، ولكن في سنده ابابكر بن عبدالله بن سبرة وهو متروك الحديث، وقال المنذرى ان مراجعة على رضى الله تعالى عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملاء الخلق اعلان، فان قيل : كيف أكل منه النبی صلى الله عليه وسلم وهو لا يأكل الصدقة وان كان تطوعاً؟ بخلاف سائر بنى هاشم فانهم جاز لهم أكل التطوعات من الصدقات دون أكل الواجبات من الصدقات، واجاب عنه السرخسى في مبسوطه فقال واما حديث على رضى الله تعالى عنه فقد قيل ما وجدته لم يكن لقطة وإنما القاهاملك ليأخذه على رضى الله تعالى عنه، انتهى، ويرد عليه ما ورد في رواية ابي داؤد (فلما كانت بعد ذلك أتته المرأة تنشد الدينار)، قلنا فيه رجل مجهول كما قال الشوكاني، وكذا يرد على جواب السرخسى ما في رواية ابي داؤد الطويلة، (فبيناهم مكافهم اذا غلام ينشد الله والاسلام الدينار)، قلنا : اختلف في موسى بن يعقوب الزمعي قال على ابن المديني ضعيف الحديث منكر الحديث وقال النسائي ليس بالقوى، وقال الاثرم سألت احمد عنه فكأنه لم يعجبه، وقال ابن القطان ثقة، وكذا يرد على جوابه ما رواه عبد الرزاق (فلما كان بعد ذلك جاء صاحبه فعرفه) قلنا في اسناده ابوبكر بن عبدالله بن ابي سبرة وهو متروك الحديث.

١ _ رواه البخارى في كتاب الوصايا، باب اذا وقف او اوصى لأقاربه ومن الاقارب.

٢ _ رواه ابوداؤد في كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة.

وأُجيب عنه بان حديث علي مضطرب بوجوه : الاول : ان بعض الروايات تدل على ان السائلة كانت فاطمة، كما في رواية ابي داؤد وفي سنده رجل مجهول، وبعض الروايات تدل على ان السائل كان علي، كما في رواية عبدالرزاق، وفي سنده ابوبكر بن عبدالله بن ابي سبرة وهو متروك الحديث، ويمكن ان يوفق بينهما بأن علياً سأل في اثناء الطريق ثم ذكرتها فاطمة، ولم تعلم باخبار علي او كان سأل أحدهما بامر الآخر، فجاز النسبة الى كليهما، او ذكرت بعض القصة فاطمة ثم اتها علي لكونه اعلم بها منها، والوجه الثاني ان الناشد في بعض الروايات امرأة وفي بعضها غلام، وفي اسناد الرواية الاولى رجل مجهول وفي اسناد الاخرى موسى بن يعقوب كما مر، ويمكن ان يوفق بينهما بأنهما أم وابن مثلاً فأتى أحدهما ثم ردفه الآخر، والوجه الثالث ان بعض الروايات تدل على ان علياً انفقه كما وجد، وبعضها تدل على انه انفقه بعد ما عرفه ثلاثة ايام، ومر الكلام في اسنادهما.

والوجه الرابع ان بعض الروايات تدل على انه اشترى لحماً بقيراطين قطعتهما من الدينار، اي عينهما ثمناً وبعضها تدل على انه اشترى بدرهم، ويمكن التوفيق بان القيراط نصف عشر الدينار في اكثر البلاد، والدينار عشرة دراهم، فمال الدرهم والقيراطين واحد، وأُجيب ان علياً اخذ الدينار لا للحفظ بل اخذه للاتفاق لكونه مضطراً، او معتمداً على رضاء المالك دلالة وعرفاً وهو الحق، وقال بعض المحققين والذي عندى في توجيه الحديث ان يقال ان هذه القصة وقعت قبل ان يزل حكم التعريف، وأكل الطعام كان في الاضطرار، انتهى.

ويرد عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مضطراً، اللهم الا ان يقال ان الانتفاع بهذا الدينار بالشراء والرهن كان اضطراراً وهما من مقدمات هذا الطعام فانهم أكلوا طعامهم حصل بالانتفاع باللقطة لا انهم أكلوا اللقطة.

﴿قوله وَكَانَ عَلِيٌّ لَا يَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ﴾ لكونه غنياً، وهذه القصة يرد هذا التوجيه، او لكونه هاشمياً وفيه ان بنى هاشم لا يأكلون الفرائض دون التطوعات. ﴿قوله إِذَا كَانَتْ اللَّقْطَةُ يَسِيرَةً﴾ ويؤيده ما رواه ابوداؤد عن جابر قال (رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوط والحبل واشباهه يلتقطه الرجل ويتفع به)، (١) وكذا يؤيده ما رواه الشيخان عن انس رضي الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بتمرة في الطريق، فقال لولا ائى اخاف ان تكون من الصدقة لاكلتها)، ولم يقل لولا ان تكون مال الغير لاكلتها، لوجود الاباحة عرفاً، وأما ما رواه احمد والطبراني مرفوعاً (من اَلْتَقَطَ لِقْطَةً يَسِيرَةً حَبْلاً او درهماً او شبه ذلك فليعرفها ثلاثة

١ - رواه ابوداؤد في كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة.

ايام) فحديث ضعيف في اسناده عمر بن عبدالله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعفه، او يقال بأنه عزيمة والاول رخصة. ﴿قوله كُلُّهَا﴾ اى ان كنت فقيراً ﴿قوله فَأَذَّهَا﴾ اى ان كانت باقية والآخر فَأَذَّ مَثَلُهَا ان كان مثلية، وأَذَّ قِيمَتُهَا ان كانت قيمة.

بَاب فِي الْوَقْفِ

الوقف هو الحبس لغةً وهو شرعاً حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند الامام ابي حنيفة، وهو جائز عنده كالعارية كما في المبسوط، وهو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من احب، عند ابي يوسف ومحمد، فيلزم ولا يجوز ابطاله ولا يورث عنه، وعليه الفتوى. ﴿قوله أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ﴾ المسماة بشمع كما في البخارى اى صادف في نصيبه من الغنمة، وقيل اشتراها ممن باع نصيبه من خير. ﴿قوله إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا﴾ حبس الاصل يحتمل حبسها من تملكه غيره ويحتمل ابقاء ملكه عليها ولكن قوله (ولا يورث) يرجح الاول وهو مذهب صاحبيه وهو حجة على الامام ابي حنيفة، الا ان يقال ان عدم التوريث بناءً على امر النبي صلى الله عليه وسلم، به يخرج الموقوفة عن ملك الواقف، فان قيل: قد روى الطحاوى انه عليه الصلوة والسلام ففى عن الحبس، قلنا: لا يراد منه الوقف بل يراد منه المنع من جعل البحيرة والسائبة. ﴿قوله أَكْهَأَ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ﴾ هذا الحديث يدل على ان الشرط من كلام عمر، وفي رواية البخارى تصريح انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، والجمع ان عمر شرطه بعد ان امره النبي صلى الله عليه وسلم به. ﴿قوله وَالْقُرْبَى﴾ اى قرابة عمر او قرابة النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله فَذَكَرْتُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ﴾ القائل ابن عون كما في رواية الدارقطنى، وابن عوف غلط ههنا. ﴿قوله فِي إِجَازَةٍ وَقَفِ الْأَرْضِينَ﴾ لا اختلاف في الاجازة نعم اختلفوا في اللزوم والخروج من ملك الواقف. ﴿قوله انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ﴾ اى اعماله واجرها. ﴿قوله إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ﴾ منها الوقف ومنها التصدق بالاشياء الباقية كالارض. فان قيل: هذا الحديث معارض بما رواه ابوداؤد (كل الميت يختم على عمله)، (١) اى لا ينمو عمله ولا يكتب له ثواب جديد، الا المرابط فانه ينمو له عمله الى يوم القيامة، قلنا: أريد من الحديث حديث الباب عدم انقطاع الاجر، والمراد من حديث المرابط ازدياد الاجر بنمو عمله لا بسبب انقطاع الاجر وأما ما رواه البخارى ومسلم

(مَنْ تصدق بعدل تمرة فبرئها لصاحبها حتى تكون مثل الجبل)، (١) انتهى باختصار، فمعناه زيادة الاجر بنمو الصدقة، من غير وعدٍ عدم الانقطاع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَجْمَاءِ أَنْ جَرَحَهَا جُبَارٌ

﴿قوله الْعَجْمَاءُ جَرَحَهَا جُبَارٌ﴾ قد مر شرح الحديث في ابواب الزكات فليراجع، وقد مر ان الركاز حقيقة في المعدن ويطلق على الكثر مجازاً لحديث البيهقي مرفوعاً.

فائدة : في الخلاصة عن الينابيع لو كان لرجل كلب عقور يعضّ كل من يمرّ عليه فلاهل القرية ان يقتلوه، فان تقدم اهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عضّ انساناً فهو ضامن وان عضّه قبل التقدم لم يضمن ، وفي محيط السرخسى قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب ان يقتلوا الكلاب، فان ابو رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك.

بَاب مَا ذُكِرَ فِي أَحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ

﴿قوله مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ﴾ الارض الموات هي ارض خارج البلد لم تكن ملكاً لاحد ولاحقاً له خاصاً، فلايكون داخل البلد مواتاً اصلاً، وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطباً بها لاهلها او مرعى لهم لا يكون مواتاً حتى لايملك الامام اقطاعها، وكذلك ارض الملح والقار والنقط ونحوها لا تكون ارض موات لايجوز للامام ان يعطيها لاحد لانها حق لعامة المسلمين، ولايشترط ان تكون بعيدة من العمران في ظاهر الرواية، كذا في البدائع بحذف، واما الاراضى السلطانية كأراضى من مات ولا وارث له فلايقال لها موات، وكذلك الاراضى الموقوفة، وفي المبسوط ولو كرمها او ضرب عليها المسناة او شقّ لها نهراً او بذرها فهو احياء، ثم ظاهر قوله (فهى له) انه تشريع وافتاء مثل قوله (من قتل قتيلاً فله سلبه) فلاحاجة الى اذن الامام واخذ به ابو يوسف ومحمد، او هو مقيد باذن الامام بدليل ما اخرج ابو يوسف في كتاب الخراج (الارض لله ورسوله ثم لكم من بعدى فمن احيا شيئاً من موتان الارض فله رقبته)، وبدليل ما رواه الطبرانى (ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه)، وبدليل (ان النبى صلى الله عليه وسلم بعث مع وائل معاوية ليقطعها اياه)، والظاهر انها كانت من الموات وكذا ما اقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير، فيحمل المطلق على الاذن توفيقاً بين الدلائل، وكذا في هذا الاشتراط

١ - رواه البخارى في كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، ورواه مسلم في كتاب الزكات، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها.

حفظ اهل الدار من الضرار والتنازع المنهين بالحديث. ﴿قوله لِعِرْقٍ ظَالِمٍ﴾ رواية الاكثر بتوين العرق اى لذى عرق ظالم او لعرق ذى ظلم، ويروى بالاضافة، ومراد الحديث ان يحى رجل ارضًا مواتًا فيغرس رجل فيها غرسًا غصبًا فليس له القرار ولا الحريم ولا المرور ولا الشرب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَطَائِعِ

هى جمع قطيعة وهى ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيصير اولى باحياءه، او يخص بعض الرعية بغلة الارض مدة. ﴿قوله الْمَأْرِبِيُّ﴾ بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الراء موضع باليمن. ﴿قوله الْمِلْحُ﴾ اى معدن الملح لظنه عليه الصلوة والسلام ان الملح يخرج من هذا المعدن بعمل وكذا. ﴿قوله سُمَيِّ بْنِ قَيْسٍ﴾ قال الحافظ مجهول. ﴿قوله قَالَ رَجُلٌ﴾ وهو الاقرع او عباس بن مرداس. ﴿قوله الْمَاءُ الْعِدُّ﴾ اى يستخرج منه الملح بلا عمل وبلا كذا. ﴿قوله فَأَنْتَزَعَهُ مِنْهُ﴾ اى قال الرجل السابق او قال شمير، وفيه دليل على ان الامام ليس له ان يقطع لاحد المال الظاهر. ﴿قوله وَسَأَلَهُ عَمَّا يُحْمَى﴾ الحمى خاص بالامام لا يجوز لاحد ان يحمى، وأريد منه ههنا الاحياء اى الارض التى فيها الاراك. ﴿قوله مَا لَمْ تَنْلُهُ خِفَافُ الْإِبِلِ﴾ اى الارض التى لا يرعى فيها اهل البلد، او معناه لا يحمى منها شئ لانه لاشئ منها الا ويناله الاخفاف. ﴿قوله وَبَعَثَ لَهُ مُعَاوِيَةَ﴾ اى ابن الحكم، وقيل ابن ابى سفيان، وفيه بعد لكونه من مسلمة الفتوح.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغَرْسِ

﴿قوله الْغَرْسُ﴾ (بمعنى نشاندن درخت)، ﴿قوله كَأَنَّ لَهُ صَدَقَةً﴾ برفع الصدقة على ان كانت تامة، وينصبها على ان الضمير راجع الى المأكول وَأَنْتَ لِتَانِثِ الْخَبْرِ كما فى المرقاة.

بَاب مَا ذَكَرَ فِي الْمَزَارَعَةِ

وهى عقد على الزرع ببعض الخارج كالنصف والثلث والمساقاة معاقدة دفع الشجر والكروم الى من يصلحه بجزء معلوم كالمزارعة، اعلم انهما فاسدتان عند ابى حنيفة وجانزتان عند ابى يوسف ومحمد واحمد وعليه الفتوى، والمساقاة جائزة والمزارعة جائزة تبعًا لاقصدًا وهو مذهب امام الشافعى كما جرى فى خير، وقال مالك المساقاة جائزة والمزارعة غير جائزة لا قصدًا ولا تبعًا الا ما كان من الارض بين الشجر، احتج الامام ابو حنيفة بالاحاديث التى وردت فى النهى عن المخابرة والمزارعة التى وردت فى النهى عن قفيز الطحان، وآتى وردت فى الامر بالاعادة، واحتج المجوزون بحديث الباب، وجه الاحتجاج ان خير فتحت عنوة واهل الاسلام ملكوها

وقسموها و اعطوها يهودَ مزارعةً ومساقاةً، فان قيل : فكيف بعث الخارص الى خير، مع انه لا يجوز الخرص في المزارعة والمساقاة، قلنا : بعض خير فتحت صلحاً، من بها على اليهود، وعامل فيها خراج مقاسمة، وجاز الخرص في خراج المقاسمة، ويمكن ان يكون الخرص في المزارعة والمساقاة سداً للباب خيانة اليهود وهو التفصيل في باب المزارعة والمعاومة، فليراجع وامر الاعارة محمول على الخيرية والاستحباب كما صرح به في بعض الروايات. ﴿قوله وَحَدِيثُ رَافِعٍ فِيهِ اضْطِرَابٌ﴾ لا يضر هذا الاضطراب لجواز الجمع بالحمل على الاجمال والتفصيل وغيره.

أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

جمع دية مثل عدة محذوف الفاء، اصله مصدر ثم يطلق على المال، والدية تستعمل في النفس، والارش فيمادون النفس، والدية ثابتة بالكتاب وبالسنة وبالاجماع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الْإِبْلِ

﴿قوله خَشَفٌ﴾ وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات فلا يصح قول من قال انه مجهول. ﴿قوله بَنِي مَخَاضٍ﴾ بالنصب او بجر الجوار، وفي رواية سليمان بن يسار موقوفاً عشرون ابن لبون، وكذا رواه الدارقطني من طريق ابي عبيدة عن ابيه موقوفاً، وتعقبه البيهقي بان الدارقطني وهم، وفي بعض الروايات بنى لبون بدل بنى مخاض، انما اخذنا وكذا الامام الشافعي واحمد، بحديث ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً لانه مرفوع وقال به الراوى، ولان راويه افقه الصحابة ولانه لم يخالفه الراوى ولان الدية المذكورة فيه اخف مما سواه، وهو الاليق بحالة الخطأ لان الخطأ معلور، ولذا اخذنا برواية عشرين بنى مخاض دون بنى اللبون، اعلم ان الدية عند ابي حنيفة لا يثبت الا من الابل والذهب والفضة فلا تصح المصالحة على الزيادة عليها، وقال ابو يوسف وعمد الدية تكون من البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الخيل مائتا حلة فلو صالح على الزيادة لم تجز وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ايضاً، وفي الاوجز اختلفوا في اصل الدية ما هو على اربعة اقوال: الاول : مذهب الشافعي ورواية لاحد انه من الابل خاصة، فان لم توجد فقيمتها بالغة ما بلغت، والثاني ثلاثة اشياء : الابل والعيان وهو مذهب مالك وابي حنيفة الا انهما اختلفا في ان

ابا حنيفة خير في الثلاثة أيها شاء أدى، ومالك عيّن الابل لاهل البادية، والذهب والفضة لاهاليهما، والثالث، خمسة : الابل، والعينان، والبقر، والشاة، وهو المرجح عند الحنابلة، والرابع، ستة اشياء الخمسة المذكورة والحلل وهو مذهب صاحبى ابى حنيفة رحمهم الله، انتهى. ﴿قوله العقل تُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ﴾ رواه ابن ابى شيبة وعبدالرزاق عن عمر. ﴿قوله عَلَى الْعَاقِلَةِ﴾ العقل هى الدية لانها تعقل الدماء وتمسك من ان تسفك، ولان الابل كانت تعقل بفناء ولى القتل، والعاقلة اهل الديوان او اقاربه وكل من يتناصر به وعند عدم تناصرهم تؤدى من بيت المال ان كان موجوداً او مضبوطاً والآ فعلى الجاني، قال الحانوتى ان التناصر منتف الآن لغلبة الحسد وتمنى كل واحد المكروه لصاحبه، انتهى، وبالجمله ان الدية فى مال الجاني فى عصرنا.

فائدة: انما تؤخذ من العاقلة تخفيفاً وتبهيها على اثم قصروا فى تركهم المراقبة.

﴿قوله دُونَ النَّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ﴾ وبه نأخذ وصاحب الهداية نسيه الى عمر رضى الله تعالى عنه، وقال الزيلعى غريب. ﴿قوله وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً﴾ اخذ به الشافعى ومحمد، واخذ الشيخان بحديث ابن مسعود، قال فى شبه العمد خمس وعشرون حقة وخمس ~~عشرون~~ جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض، رواه ابوداؤد موقوفاً وهو مرفوع حكماً لان المقادير لاتعرف بالعقل والقياس، والجواب عن دليلهم ان هذا حكم العمد لعدم القصاص فى شبه العمد، ومعنى الحديث اخذ الدية من القاتل على وجه المصالحة، ثم رجح اثر ابن مسعود على ما سواه لان فيه التخفيف و لعدم الاختلاف منه، ولان الخلفات لاتعرف على وجه الجزم لاحتمال محض انتفاخ بطونهن بلا احوال واحتمال كونها امواتاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ

﴿قوله اللَّهُ جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا﴾ واليه ذهب مالك واحمد والشافعى رحمهم الله تعالى، وقال ابو حنيفة انها من الورق عشرة آلاف درهم لاثر عمر رضى الله تعالى عنه، اخرجه محمد فى الآثار وابن ابى شيبة، والجمع بينهما ان الدرهم قسمان، قسم تساوى عشرة منها ستة مثاقيل، وقسم تساوى عشرة منها سبع مثاقيل، فالدينار على الاول اثنا عشر درهماً، وعلى الثانى عشرة دراهم، والدية على الاول اثنا عشر ألفاً، وعلى الثانى عشرة آلاف درهم، وما روى ان الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ثمان مائة دينار، فيحمل على تفاوت الدنانير، اعلم ان دية المرأة على النصف من دية الرجل، لما رواه البيهقى عن معاذ بن جبل مرفوعاً، ورواه الشافعى فى كتاب الام عن عمر وعلى موقوفاً، واما رواية التسوية مرفوعاً فهى من روايات

اسماعيل بن عياش عن غير الشاميين، ويؤيد التصنيف ان كل ما تفعله المرأة يفعله الرجل ولا عكس، اما الولادة فهي من الامور المشتركة بينهما لا يستبد به احدهما.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَوْضِحَةِ

اعلم ان الشجاج عشرة : ١- الحارصة : وهى التى تحرس الجلد ولا تخرج الدم، ٢- والدامعة : وهى التى تظهر الدم ولا تسيله كالدمع فى العين، ٣- والدامية، وهى التى تسيل الدم، ٤- والباضعة وهى التى تبضع الجلد، اى تقطعه، ٥- والملاحة : وهى التى تأخذ فى اللحم، ٦- والسمحاق : وهى التى تصل الى السمحاق، وهى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس، ٧- والموضحة : وهى التى توضح العظم اى تبينه، ٨- والهاشمة وهى التى تكسر العظم، ٩- والمنقلة : وهى التى تنقل العظم بعد الكسر، اى تحوله، ١٠- والآمة : وهى التى تصل الى ام الرأس وهو الذى فيه الدماغ، كذا فى الهداية. ﴿قوله فى المَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ﴾ به نأخذ وهذا اذا كان فى الرأس والوجه، واما اذا كان فى غيرهما ففيه حكومة عدل، وهى عند الكرخى مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية، وعند الطحاوى ان يقوم المشجوج عبداً بلا هذا الاثر، ثم معه فقدر التفاوت من الدية، اى ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين، فان كان نصف عشر الدية يجب نصف عشر الدية، وقيل وهى ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرء كما فى الجوهرة

بَاب مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ

﴿قوله عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ﴾ وبه نأخذ، وفى كل اغملة ثلث دية الاصبع، الا فى الابهام فان فى اغملته نصف دية الاصبع لان فيه اغملتين.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَفْوِ

اى فى ثوابه ﴿قوله فَاسْتَعْدَى﴾ اى استغاث. ﴿قوله وَالْأَلْحُ الْآخِرُ﴾ اى أَلْحُ الاول وهو المدعى بالقصاص فأَمَلَّ معاوية.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ رَضَخَ رَأْسَهُ بِصَخْرَةٍ

﴿قوله فَرَضِخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ﴾ حجة للجمهور فى الاقتصاص بمثل ما قتل به المقتول، وهذا اذا كان السبب مما يجوز فعله بخلاف ما لا يجوز فعله كايجار الخمر واللواط، ولنا ما رواه ابن

ماجة وغيره، (لا قود الآ بالسيف)، (١) ومرت هذه المسئلة في حديث العرنين، ويؤيد لنا ما رواه مسلم وغيره (قال اذا قتلتم فاحسنوا القتلة)، (٢) والجواب عن حديث الباب انه تعزيز وليس بقصاص لعدم دعوى الولي.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَشْدِيدِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ

﴿قوله لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ﴾ اى اذا لم يهلك فيها مسلم، وجه الهوان ان الانسان هو العالم الصغير وهو حى مدرك متعلق بالله بالاختيار، والدنيا هو العالم الكبير، ولا يتعلق بالله الا بالاضطرار، فزوال الاول اهم من الثانى.

بَاب الْحُكْمِ فِي الدِّمَاءِ

﴿قوله فِي الدِّمَاءِ﴾ وفي رواية اول ما يحاسب به العبد صلوته والجمع بينهما ان حديث الباب محمول على حقوق العباد، والثانى محمول على حقوق الله، والاول محمول على المنهيات والثانى على المأمورات، والاول على الحكم والثانى على المحاسبة. ﴿قوله اشتركو﴾ فى الاثنان من كل واحد منهم. ﴿قوله لَا كِبَهُمْ﴾ فانقيل : اكب لازم، وكب متعد فكيف عدى اكب، قلنا : قال التوربشتى لعل ما فى الحديث سهو من الكاتب، او نقول ان اكب قد يكون لازماً وقد يكون متعدياً كما فى القاموس.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا

اى لا يقاد منه وفى حكمه الجد من الرجال والنساء، وكذا الوالدة والجددة من قبل الاب والام. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ﴾ قال فى التلخيص اسناده ضعيف وفيه اضطراب واختلاف على عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده. ﴿قوله لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ بخلاف اللعان.

بَاب مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ

﴿قوله وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ﴾ اى اذا ارتد مسلم، ولا يقتل الخوارج والروافض بالبدعة او نفس الاجماع، بخلاف ما اذا انكروا من ضروريات الدين فانهم مرتدون، اعلم ان الشاهر على المسلم والباغى عن الامام العادل فى حكم المرتد.

١ - رواه ابن ماجه فى كتاب الديات، باب لا قود الآ بالسيف.

٢ - رواه مسلم فى كتاب الصيد والذباح وما يؤكل من الحيوان، باب الامر باحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهِدَةً

اي ذمياً او مستأثماً او مصالحاً او امته مسلم. ﴿قوله مِنْ مَسِيرَةٍ سَبْعِينَ خَرِيفًا﴾ اي عاماً، وروى اربعين عاماً ومائة عام وخمس مائة عام والالف عام، ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاعمال، ويحتمل ان يكون المراد من الكل طول المسافة لاتحديدها، وهذا الحديث محمول على التغليظ او محمول على وقت دخول النار.

بَاب

﴿قوله بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ﴾ حجة للحنفية في ان دية الذمي كدية المسلم وكذا احتجوا بما اخرجهم ابوداؤد في مراسيله عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذى عهد في عهده الف دينار، وبما اخرجهم الدارقطني في سننه عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ودى ذمياً ذية مسلم وفي سنده ابو كرز وهو متروك، وبما اخرجهم الدارقطني عن اسامة بن زيد (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل دية المعاهد كدية المسلم) وفي سنده عثمان الوقاصي وهو متروك، وبما رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار (ان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر وعثمان قالوا دية المعاهد دية الحر المسلم) وبما رواه ابوداؤد في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن ابي عبدالرحمن نحو ما رواه محمد في كتاب الآثار وقام الكلام في تخريج الزيلعي.

بَاب مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ

﴿قوله إِمَّا أَنْ يَغْفُوَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ﴾ في رواية البخارى اما يؤدى واما يقاد، فالمراد بالعفو في رواية الترمذى اخذ الدية، وفي رواية ابي شريح فانه يختار احدى ثلاث اما ان يقتص واما ان يعفو واما ان يأخذ الدية. وهى تدل على جواز العفو والامر هكذا اجماعاً، اعلم ان الواجب عندنا القصاص فقط، والدية وغيرها تجب برضاء القاتل على وجه الصلح، فان مات القاتل او عفا الولي عن القصاص او تعت القاتل فلا تجب الدية، والواجب عند الشافعى القصاص والدية بدل عنه، فلو عفا عن القصاص ولم يسمى الدية فلاشئ للولي وهو الراجح عنده، وروى عنه ان الواجب احدهما، فلو عفا عن القصاص تجب الدية، استدل الامام الشافعى بحديث البخارى بقوله تعالى (لَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئٌ) بالعفو عن بعض القصاص ومن بعض الورثة (فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ)، وجه الاستدلال به ان ترتيب الاتباع على العفو يدل على ان الواجب

أحدهما وحجتنا قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ) وقوله عليه الصلوة والسلام (العمد قود)، رواه ابن أبي شيبة،^١ والجواب عن دليل الشافعي أن العفو عن القصاص قسمان عفو مطلق كما ورد في رواية أبي شريح، وعفو من وجه كما إذا عفا عن بعض القصاص أو عفا بعض الأولياء، أو عفا بطريق الصلح على الدية، والمحتمل لا يتمسك به، والجواب عن استدلالهم بقوله تعالى (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) أن كلمة شيء تدل على أنه عفو من وجه وهو ما كان بطريق الصلح على الدية كما ذكر العلامة الآلوسی في تفسيره : أن شأن نزوله عند البعض في الصلح، وأما إذا سلم أن شأن نزوله في العفو وهو قول الأكثر فهو ما إذا كان عن بعض الورثة مثلاً، ﴿قوله ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعشَرٌ خِرَاعَةٌ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذَا﴾ عند صلح الحديبية حالف خزاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحالف بنو ليث أهل مكة، فقتل رجل من بني هذيل رجلاً من خزاعة، بقتيل قتله رجل من خزاعة قبل الصلح، ثم يوم الفتح قتل خزاعة هذا القاتل، وكان مستأمنًا حالاً لادمية ولاقصاص فيه. ﴿قوله فَقَالَ الْقَاتِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ﴾ فيه دلالة على مدار القصاص على إرادة القاتل قتل المقتول والإرادة أمر خفي فأدير القصاص على الآلة الحديدية كما أن المشقة أمر خفي فأقيم السفر مقامه، فالقاص ينظر إلى الظاهر وولى المقتول ينظر إلى الحقيقة ويتحرى. ﴿قوله مَكْتُوفًا﴾ وهو الذي شدت يداه من خلفه.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثْلَةِ

المثلة هي الأعضاء ﴿قوله وَمَنْ مَعَهُ﴾ معطوف على خاصة نفسه، أي أوصى بتقوى الله في خاصة نفسه وأوصى بخير في من معه من المسلمين. ﴿قوله فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ﴾ وهو يؤيد الاقتصاص بالسيف. ﴿قوله وَلْيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ﴾ فلا يجد بحضرة الذبيحة ولا يذبحها بحضرة الأخرى ولا يجرها إلى المذبح. ﴿قوله اسْمُهُ شَرَّاحِيلُ﴾ بن آدة، والصواب شراحيل بن آدة.

بَاب مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ

الجنين الولد في البطن. ﴿قوله غُرَّةٌ﴾ هي البياض في وجه الفرس وهي الواجبة إذا كانت قيمتها خمسمائة درهم، وهذا إذا قتله ميتاً والآ ففيه الدية كاملة والكفارة، وإن أقتل ميتان ففترتان، والمرأة إذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدة أو عاجلت فرجها

١ - رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الديات، بحث من قال العمدة قود، ورواه الدارقطني، في سننه، كتاب الحدود والديات وغيره.

حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج وان فعلت باذنه لا تجب شئ. **﴿قوله﴾** إِنَّ هَذَا لَيَقُولُ بِقَوْلِ شَاعِرٍ **﴿وفي رواية﴾** ان هذا من اخوان الكهان، والتشبيه بهم في الكلام المسجع الذي يراد به ابطال الشرع، **﴿قوله﴾** وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَعْلٌ **﴿قال﴾** الحافظ وهو وقع في رواية عن ابي هريرة وكذا وقع عند عبدالرزاق، و اشار البيهقي الى ذكر ان الفرس في المرفوع وهم.

بَاب مَا جَاءَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

﴿قوله﴾ هَلْ عِنْدَكُمْ سَوْدَاءٌ فِي بَيْضَاءٍ **﴿اي شئ مكتوب، كما ان جماعة من الشيعة زعموا﴾** ان اهل البيت لاسيما عليا خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بأشياء. **﴿قوله﴾** وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ **﴿اي الورقة المكتوبة.﴾** **﴿قوله﴾** إِلَّا فَهَمًا **﴿ذكاوة واجتهادا.﴾** **﴿قوله﴾** وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ **﴿اي﴾** بكافر حربى ومستأمن دون ذمى فانه يقتل به مسلم عندنا خلاف للائمة الثلاثة، تمسكوا بظاهر هذا الحديث، ولنا ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بمعاهد)، وقال لم يسنده غير ابراهيم بن ابي يحيى وهو متروك الحديث، والصواب هو المرسل بدون ذكر ابن عمر، وفي سند المتصل والمرسل عبدالرحمن بن البيلماني وهو ضعيف، ولكن في التنقيح و عبدالرحمن بن البيلماني وثقه بعضهم وضعفه بعضهم و انما اتفقوا على ضعف ابيه محمد، ويؤيدنا ما رواه الشافعى موقوفاً على علي بن ابي طالب، وفي سنده حسين بن ميمون، قال ابن المدينى، ليس بمعروف، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات، وكذا يؤيدنا ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب موقوفاً وكذا عن عمر بن عبدالعزيز موقوفاً وكذا ما رواه الطحاوى عن عثمان بن عفان موقوفاً، والجواب عن حديث الباب ان المراد من الكافر غير الذمى جمعاً بين الروايات ويؤيد هذا الحمل ما زاد ابوداؤد والنسائى والبخارى في تاريخه الكبير، (ولا ذوعهد في عهده)، (١) **﴿اي لا يقتل الذمى بكافر، اي بكافر غير ذمى، وكذا اجاب عنه ابن الهمام﴾** بان هذا حكم ما مضى قبل هذه الخطبة، وقال الجصاص لا يقتل المسلم الحقيقي او الحكمى بالكافر المطلق وهو غير الذمى وقيل المقتول المذكور كان مستأمنًا لاذمياً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَبْدَهُ

﴿قوله﴾ مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ **﴿لم يأخذ بظاهره احد من الائمة لان شبهة الملك لما كانت﴾**

مسقطة للقصاص فحقيقة الملك تكون مسقطة له باولى، وحديث الباب محمول على الزجر والتعزير دون القصاص لانه قال (قتلناه) ولم يقل قتله الاولياء، والقصاص حق العبد دون حق الله.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تُرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا

﴿قوله أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ﴾ أريد منه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كما في نصب الراية، ﴿قوله وَلَا تُرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا﴾ حجة على مالك لان المقتول لا تجب ديته الا بعد موته، واذا مات بطل ملكه والجمهور اخذوا بالحديث.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِصَاصِ

أريد منه القصاص في الجروح. ﴿قوله فَأَنْزَلَ اللَّهُ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ ولا جرح من العضوض بل الجرح من عند نفسه، وفي الحديث دلالة على ان المدافع لا قصاص عليه ولا دية.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَبْسِ فِي التَّهْمَةِ

﴿قوله عَنْ جَدِّهِ﴾ اسمه معاوية بن حيدة، وله صحبة. ﴿قوله ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ﴾ لعدم ثبوت ما حُبس فيه، والتهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد عدل، وغير ذلك فليراجع الى كتب الفقه.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

﴿قوله حَاتِمُ بْنُ سَيَّاهٍ﴾ في آخره هاء منونة. ﴿قوله فَهُوَ شَهِيدٌ﴾ اى في حكم الآخرة وكذا في احكام الدنيا في بعض الصور واستثنوا منه السلطان للآثار الواردة بالامر بالصبر على جورهِ. ﴿قوله وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ﴾ بكسر الدال اى نصرة دينه.

قوله بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِسَامَةِ

هى لغة بفتح القاف مصدر واختاره ابن الاثير في النهاية حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم، ثم قال وقد اقسام قسماً وقسامة اذا حلف، واختار المطرزي في المغرب انه اسم مصدر يقال اقسام بالله اقساماً، وشرعاً، اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص، فعند الحنفية يحلف اهل المحلة، ثم الدية عليهم، وعند الشافعية والحنابلة يحلف الاولياء ان كان بينهم عداوة ولوث، اى علامة ظاهرة على القاتل او شهادة العدل الواحد، فان أبُو ان يحلف اهل المحلة وعلى كل تقدير تجب الدية على اهل المحلة، وان لم

يكن بينهم عداوة ولوث فلايمين، ولاقصاص فيها وان كان الدعوى القتل عمداً، خلافاً لما لك فانه قال بالقصاص وقال يحلف الورثة مثل الشافعي واحمد واحتجوا بحديث الباب واخرجه الائمة الستة في كتبهم، ولهم آثار ذكرت في نصب الراية، ولنا ما رواه البخارى في القسامة (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأولياء المقتول أترضون نفل -- اى حلف خمسين من اليهود -- ثم قال أفتستحقون الدية بإيمان خمسين منكم قالوا ما كنا لنحلف)، (١) ولنا ايضاً ما رواه البخارى وابوداؤد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (لليهود وبدء بهم يحلف منكم خمسون رجلاً فأبوا) (٢) ولنا ايضاً ما اخرجه البخارى في الديات وفيه (البدء يمين اليهود)، ولنا ايضاً ما اخرجه الطبرانى في معجمه، وفيه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اليهود أولاً بخمسين يميناً) ويؤيدنا ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن المسيب مرسل وفيه (فبدء رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود)، ويؤيدنا ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز، ولنا ايضاً آثار كثيرة من شاء الاطلاع فليراجع الى نصب الراية، والجواب عن احاديثهم ان رواياتنا موافقة بالاصل الشهير ان اليمين على المدعى، وما روى فيه تقديم ايمان الاولياء فمحمول على التقديم والتاخير وإيمان الاولياء محمولة على الزجر. ﴿قوله عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ﴾ اى يرويه بُشَيْرُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ كما يرويه عن سهل. ﴿قوله وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ﴾ وهو المدعى، وتكلم صاحبه اولاً لتحقيق الحال ولم يكونا مدعين.

أَبْوَابُ الْحُدُودِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الحُدُّ هو المنع لغةً، وشرعاً عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى ﴿قوله رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ﴾ كناية عن عدم التكليف لا عن عدم الضمان ولا عن عدم الدية. ﴿قوله وَلَا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ﴾ قال ابو زرعة رأى الحسن عثمان وعلياً ورأى زبيراً يبايع علياً، وفي تهذيب الكمال انه سمع علياً وفي سنده ابى يعلى، قال الحسن سمعت علياً.

١ - رواه البخارى في كتاب الديات، باب القسامة.

٢ - رواه البخارى في كتاب الديات، ورواه ابوداؤد ايضاً في كتاب الديات، باب في ترك القوم بالقسامة،

بَاب مَا جَاءَ فِي دَرِّ الْحُدُودِ

﴿قوله اذَرُّوا الْحُدُودَ﴾ امر من الدرء مثل اعلموا ، خطاب للائمة ، يدل حديث ماعز وغيره من تلقين الاعذار ، وفي مسند ابى حنيفة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ اذَرُّوا الحدود بالشبهات ، ﴿قوله اَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ﴾ اى اذا خطأ وعفا من لا يستحق العفو .

بَاب مَا جَاءَ فِي السِّرِّ عَلَى الْمُسْلِمِ

﴿قوله وَمَنْ سَرَّ عَلَى مُسْلِمٍ﴾ يشتمل الحدود وغيرها . ﴿قوله وَلَا يُسْلِمُهُ﴾ قال فى النهاية اسلم فلان فلاناً اذا القاه فى التهلكة ، ولم يحمه من عدوه ، وهو عام فى كل من اسلمته الى شئ لكن دخله التخصيص وغلب عليه الاتقاء فى الهلكة وقال بعضهم الهمزة فيه للسلب ، اى لا يزيل سلمة وهو بكسر السين وفتحها الصلح .

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّلْقِينِ فِي الْحَدِّ

اى فى الرجوع عن الاعتراف . ﴿قوله اَحَقُّ مَا بَلَغْنِي عَنْكَ﴾ ففى الاستفهام تلقين فى الرجوع لجواز ان يقول هذا افتراء على . ﴿قوله فَشَهِدْ اَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ الروايات الحديثية تدل على اشتراط الاقرار اربعاً فى مجالسه الاربعة .

بَاب مَا جَاءَ فِي دَرِّ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ اِذَا رَجَعَ

﴿قوله ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ﴾ وفى رواية مسلم (فرده فلما كان من الغد أتاها) - الحديث (١) وفى رواية ابن حبان فامر به فطرد ، وفيها حجة واضحة على اقراره اربع مرات فى اربعة مجالسه ، وبه نأخذ ، ﴿قوله فَرَّ يَشْتَدُّ﴾ الفرار دليل على الالم دون الرجوع ، وكلما ما رواه ابوداؤد (ياقوم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومى قتلوني وغرّوني من نفسى واخبروني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتل) ، (٢) لا يدل على الرجوع عن الاقرار بل على انه حمل على الاقرار فلعل حكمه كان سهلاً . ﴿قوله هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ﴾ عسى ان يرجع فيرجع الله عليه بقبول توبته . ﴿قوله وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ﴾ وفى رواية البخارى (وصلى عليه) واخرج عبد الرزاق (فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - رواه مسلم فى كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى .

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك .

والناس)، ويؤيده ما رواه مسلم (انه صلى الله عليه وسلم صلى على الغامدية)، ويؤيده حديث صلوا على بر وفاجر. ﴿قوله و قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أقرَّ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّةً أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ﴾ واستدل بما ذكره الترمذى من الروايات الجملة والمختصرة، وأجيب عنه بان الروايات المختصرة، والجملة تحمل على معنى يقتضيه الروايات المفصلة، وهى الشهادات الاربعة فى المجالس الاربعة، ولو وجب الحد بمرة واحد لم يُعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز ترك حد وجب لله تعالى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُشَفَّعَ فِي الْحُدُودِ

﴿قوله فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ﴾ ظناً منه ان كل شفاعة حسنة مقبولة ﴿قوله فَاخْتَطَبَ﴾ اى بالغ فى خطبته. ﴿قوله وَإِيْمُ اللَّهِ﴾ ايمن الله وايم الله من الفاظ القسم، والتقدير ايمن الله قسمى كما فى القاموس، وفى همزها الفتح والكسر والقطع والوصل كما فى النهاية، والاصل فيها الكسر لانها همزة وصل لسقوطها وانما فتحت فى هذا الاسم لانه ناب مناب حرف القسم وهو الواو المفتوحة، كما فى شرح الجزرية وهو عند البصريين مفرد وعند سيبويه من اليمين اى بركة الله قسمى، وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين وهمزته همزة قطع وانما سقطت فى الوصل لكثرة الاستعمال، وكذا يحذف النون لكثرة الاستعمال. ﴿قوله لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ﴾ اى لا يجوز فيها الشفاعة ولا رعاية القرابة، واعتادت العلماء عند هذه الكلمة انهم يقولون اعادها الله تعالى عنها.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّجْمِ

﴿قوله فَكَانَ فِيمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ﴾ وهى كما فى ابن ماجة (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم)، (١) فسرها مالك بالثيب والشيبة، وقال القارى الاظهر تفسيرهما بالمحصن والمحصنة. ﴿قوله أَوْ كَانَ حَبْلٌ﴾ قال به مالك اذا لم يكن لها زوج وسيد، خلافاً للجمهور لانها قد تكون مكروهة وقد تكون موطوءة بشبهة، فالحديث اما منسوخ، واما مؤول اى كان حمل مع الاعتراف. ﴿قوله لَكُنْتُهُ﴾ اى فى الحاشية لانه منسوخ التلاوة ﴿قوله فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ﴾ قد انكره بعض الخوارج وبعض المعتزلة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ

﴿قوله وشبل﴾ تابعي، اخطأ سفيان بن عيينة في ذكره، ﴿قوله لما قضيت بيننا بكتاب الله﴾ كل اصل اشار اليه القرآن مثل القرآن والحديث والاجماع والاعتبار فالحكم به حكم بكتاب الله والانحراف عنه انحراف عن كتاب الله. ﴿قوله وكان أفقه منه﴾ لانه استأذن اولاً ولانه لم يورد كلمة الحصر. ﴿قوله المائة شاة والخادم رد عليك﴾ لعدم صحة الصلح من حقوق الله تعالى. ﴿قوله واغد يا أنيس على امرأة هذا﴾ فان قيل : هذا يناقى الستر، قلنا : لعلها ارسلت بالاعتراف او اشتهرت هذه القصة. ﴿قوله فاعترفت﴾ اى اعترافاً شرعياً. ﴿قوله ورووا بهذا الإسناد﴾ اى روه عن ابى هريرة وزيد بن خالد وشبل بخلاف الحديث الاول فانه ليس مروياً عن شبل كما مر و وهم فيه ابن عيينة كما مر، ﴿قوله جلد مائة ثم الرجم﴾ منسوخ قبل العمل، او منقول بالمعنى اى علم بعد الجلد انه محصن.

بَاب تَرْبُصِ الرَّجْمِ بِالْحُبْلَى حَتَّى تَضَعَ

﴿قوله ثم صلى عليها﴾ قد مر سابقاً انه اختلفت الروايات فى الصلوة على ماعز فالمثبت اولى.

بَاب مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ

لارجم عليهم عندنا وعند مالك خلافاً للشافعى واحمد، نعم عليهم التعزير بالقتل والصلب والجلد حسب ما يراه الامام، لنا ما اخرج الدارقطنى عن ابن عمر، (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحصن الشرك بالله شيئاً)، (١) وروى اسحاق بن راهويه فى مسنده عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من اشرك بالله فليس بمحصن)، (٢) وسنده صحيح، واخرج الدارقطنى عن كعب بن مالك (انه اراد ان يتزوج يهودية اونصرانية فسأل النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنهاه عنها وقال انها لا تحصنك)، (٣) وتابع عتبة بن تميم ابابكر بن عبد الله عند الامام محمد بن الحسن فى كتاب الحجج، وسنده صحيح، والجواب عن حديث الباب انه

١ - ذكره فى ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، بحث من اسمه احمد، وذكره فى لسان الميزان، بحث من اسمه الحسين، وذكره فى نصب الراية، كتاب الحدود، فصل، نقلاً عن دارقطنى .

٢ - رواه البيهقى فى سننه الكبرى، كتاب الحدود، باب من قال من اشرك بالله فليس بمحصن، ورواه الدارقطنى فى كتاب النكاح.

٣ - رواه الدارقطنى فى سننه، كتاب النكاح .

محمول على التعزير او لرضاءهما بحكم التوراة قبل النهي عن الحكم به.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّفْيِ

﴿قوله ضَرَبَ وَغَرَّبَ﴾ حجة للجمهور علينا، قلنا : ان التعزير كان تعزيراً لا حداً بدليل ما رواه محمد في كتاب الآثار وعبدالرزاق في مصنفه عن عليّ (حسبهما من الفتنة ان ينفي)، (١) وبدليل ما اخرجه ابن حزم في المحلى عن ابن عباس (من زنى جلد وارسل) وبدليل ما رواه عبدالرزاق عن علي بن ابي طالب (انها تجلد ولا تنفى)، (٢) واخرج الحصان عن ابن عمر (ان امة له زنت فجلبدها ولم ينفيها)، (٣) وبالجمله لا يجوز له ترك الحد، ويؤيدنا ما رواه عبدالرزاق (ان عمر غرب شارب الخمر فتنصر فقال عمر لا اغرب بعد مسلماً)، (٤) .

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْخُدُودَ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا

﴿قوله قَرَأَ عَلَيْهِمُ الْآيَةَ﴾ اى قرء عبادة عند اداء الحديث ﴿قوله فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ اى لغير المرتد، حجة للشافعى وغيره، وقال به صاحب الملتقط من اصحابنا، واكثر الحنفية قالوا ان الحدود ليست بكفارات والاصل في التكفير التوبة بدليل آية السرقة الكبرى (ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَعَذَابُ الْآخِرَةِ) وبدليل آية السرقة الصغرى، (فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ) حيث رَغِبَ الى التوبة بعد الحد، وحديث الباب محمول على التوبة لئلا يخالف الظنى القطعى او محمول على بعض الذنب. ﴿قوله إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ﴾ فيه حجة على الخوارج وعلى المعتزلة وعلى المرجئة.

بَاب مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْإِمَاءِ

﴿قوله أَقِيمُوا الْخُدُودَ عَلَى أَرْقَانِكُمْ﴾ اى بأمر الامراء لما رواه الطحاوى قال كان رجل من الصحابة يقول الزكوة والحدود والفيء والجمعة الى السلطان، وما روى ان الصحابة اقاموا الحدود على ارقانهم فمحمول على اذن السلطان او على اجتهادهم. ﴿قوله فَلْيَبِغْهَا﴾ اصلاحاً

١ _ رواه عبدالرزاق في مصنفه ، كتاب النكاح، باب البكر.

٢ _ رواه عبدالرزاق في مصنفه ، كتاب النكاح، باب البكر.

٣ _ ذكره في تلخيص الحبير، كتاب حد الزنا، بحث الآثار، نقلاً عن الطبراني، وذكره في خلاصة البدر المنير، في كتاب حد الزنا نقلاً عن البيهقي.

٤ _ رواه عبدالرزاق في كتاب الحدود، باب النفي .

لها، وبعد بيان العيب.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّكَرَانِ

﴿قوله بِنَعْلَيْنِ أَرْبَعِينَ﴾ اى قبل تقرر العدد، ثم تقرر ثمانون في عهد عمر. ﴿قوله كَأَخْفُ الْحُدُودِ﴾ اى المذكورة في القرآن وهو حد القذف.

بَاب مَا جَاءَ مِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ فَاجْلِدُوهُ وَمَنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ

﴿قوله ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ﴾ اى ترك قبل العمل به او معناه الضرب الشديد.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ

﴿قوله كَانَ يَقَطَّعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ﴾ حجة للجمهور، وعندنا لا يقطع الا في دينار او عشرة دراهم لان يد السارق لم تقطع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا في ثمن مجن جحفة او ترس، كما اخرج البخارى في صحيحه، واختلف الآثار في ثمنه، روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الله بن عمرو كان ثمن المجن عشرة دراهم وكذا رواه النسائي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه، وروى محمد في كتاب الآثار عن ابن مسعود قال لا يقطع في اقل من عشر دراهم، وروى عبدالرزاق عن ابن مسعود لا يقطع اليد الا في دينار او عشرة دراهم، وفي كتاب الحجج عن سعيد بن المسيب مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تقطع يد السارق الا في دينار او عشرة دراهم، وروى عن عائشة خلافه فاخذنا بالمتيقن لان اليد محترمة فلا تستباح الا بما اتفقت الروايات عليه.

فائدة: بعض المخرفين يقولون ان قطع الايدي هو قطع الاحسانات عن السارق وهذا مخالف عما فعله النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون رضى الله تعالى عنهم وكذا عن القرآن لانه تعالى لم يقل فاقطعوا ايديكم عنهما.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ

﴿قوله فعلقت في عنقه﴾ عبرة ونكالاً، ويجسم محل القطع لتلايهلك السارق كما رواه الدارقطني وغيره مرفوعاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُنْتَهَبِ

الحيانة تكون في الامانة، والاختلاس اخذ الشئ على وجه العلانية بسرعة وهو لا يكون الا من الجبن والانتهاز اخذ الشئ على وجه العلانية والقهر.

بَابُ مَا جَاءَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ

﴿قوله لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ﴾ والكثرة أى جمار النخل وهو شحمه الذى وسطه ويؤكل، اخذ ابو حنيفة والشافعى بظاهر الحديث فلاقطع عندهما فى الفواكه الرطبة سواء كانت محرزة او غير محرزة وفى حكمها اللحوم والالبان والاشربة والخبوز، وقيده الجمهور على الثمار المعلقة غير المحرزة.

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ

﴿قوله لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ﴾ وفى شرح التنوير لايقطع بالسرقه فى دار حرب وبغى، ولاحد بالزنا فى دار حرب لانه لا ولاية لنا فيها، نعم اذا سرق فى دارالاحكام قريبا من دارالحرب او سرق ثم فر الى دارالحرب فاذا رجع الى دارالاسلام يقام الحد عليه وهو محمل اثر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه. ﴿قوله فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ﴾ هذا قول الاوزاعى، لم يأخذ به الجمهور، اخذوا بحديث عطية بن قيس الكلابى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (اذا هرب الرجل وقد قتل او زنى او سرق الى العدو ثم اخذ امانا على نفسه فانه يقام عليه ما فرمه، واذا قتل فى ارض العدو او زنى او سرق ثم اخذ امانا لم يقم عليه شئ مما احدث فى ارض العدو)، اخرجه محمد فى السير الكبير، ولم يذكر سنده ولكن احتجاج المجتهد بحديث صحيح له ونعم ما قال صاحب الهداية، لانها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة، فان قيل روى بسرين ارطاة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تقطع الايدي فى السفر)، رواه ابوداؤد، (١) قلنا أريد منه الغزو والسفر فى بلاد الحرب او فى ما قرب منها، وما اخرجه ابوداؤد فى المراسيل عن مكحول عن عبادة مرفوعا (اقيموا حدود الله فى السفر والحضر)، فمحمول على السفر فى بلاد الاسلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ

﴿قوله لَئِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَهُ﴾ هذه شبهة فى الفعل وتسمى شبهة اشتباه، وفيها ظن غير الدليل دليلا، واما شبهة فى المحل وتسمى شبهة حكمية، ففيها قيام الدليل النافى للحرمة فى ذاته واما الشبهة بالعقد فهي تثبت بعقد النكاح، والحد يسقط بالاقسام الثلاثة عند ابى حنيفة، ويؤيده قتل من تزوج امرأة ابيه ولم يرضه، قال احمد بظاهر حديث الباب لكنه حديث مضطرب.

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الحدود، باب فى الرجل يسرق فى الغزو أيقطع؟.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتُكْرِهَتْ عَلَى الزِّنَا

أى ليس عليها حد. ﴿قوله وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا﴾ لانه لا مهر فى الزنا ولا جمع بين العفو والحد فى الزنا، والعقر والحد فى الزنا، والعقر هو مهر المثل فى الحرائر. ﴿قوله فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ لِيُرْجَمَ﴾ فان قيل : كيف يصح رجه والحال انه لم توجد شهادة ولا اقرار، قلنا هذا ظن من الراوى، ولا يبعد ان يقال انه اعترف اربعاً خوفاً فلما اعترف الجاني فرجع الاول. ﴿قوله وَعَلَقَمَةُ بَنُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ﴾ فان قيل : قال الحافظ فى التقريب انه لم يسمع من ابيه، قلنا : لما تحقق عنده سماعه منه رجع من القول الاول، وأشار الى سماعه منه فى بلوغ المرام فى صفة الصلوة

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ

﴿قوله فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ﴾ قتل الواقع عليه تعزير لا حد، وهو قول الائمة الاربعة، فيكون مفوضاً الى رأى الامام، أما قتل البهيمة فأريد منه الذبح لان القتل بلا ذبح تعذيبها ولا جناية منها، فى شرح التنوير تذبح وتحرق، ويكره الانتفاع بها حية وميتة، وقال صاحب الهداية والذى يروى انه تذبح البهيمة وتحرق فذلك لقطع التحدث به وليس بواجب، وقالوا هذا اذا كانت مما لا يؤكل، فان كانت مما يؤكل جاز أكلها عند ابي حنيفة وقالوا تحرق ايضاً، فان كانت الدابة لغير الواطى كان لصاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة على وجه النذب دون الجبر.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللُّوطِيِّ

﴿قوله فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ﴾ اخذ بظاهر الحديث الشافعى فى قول، ويؤيده ما رواه ابن ماجة عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (فارجموا الاعلى والاسفل)، (١) وفى سنده عاصم بن عمر العمري وهو متروك، وقال مالك واحمد والشافعى فى قول ان اللوطى يرجم احصن او لم يحصن، وقال ابو يوسف ومحمد والشافعى فى اظهار الاقوال ان حد الفاعل الرجم ان كان محصناً والجلد ان لم يكن محصناً، واما المفعول به فيجلد رجلاً كان او امرأة محصناً كان او غير محصن، وقال ابو يوسف ومحمد اذا فعل اللواطه بعبده او امته او زوجته ففيه التعزير دون الحد، وقال ابو حنيفة رحمه الله اللواطه حكمها التعزير دون الحد لانها ليست بزنا، لغةً وشرعاً، اما لغةً فظاهر، واما شرعاً فلان الصحابة اختلفوا فى موجه، فمنهم من اوجب فيه التحريق بالنار ومنهم من قال

يهدم عليه الجدار ومنهم من نكسه من مكان مرتفع مع اتباع الحجارة فلو كان زنا او في معناه لم يختلفوا بل كانوا يتفقون على ايجاب حد الزنا عليه، كما في فتح القدير، وظاهر الفاظ الحديث يدل على كونه تعزيراً ايضاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ

﴿قوله أَنَّ عَلِيًّا حَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ﴾ روى الطبراني في الاوسط ان قوماً ارتدوا عن الاسلام فاضرب اعناقهم ثم احرقهم، وزعم ابوالمظفر الاسفرائني في الملل والنحل ان الذين احرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الالوهية وهم السبائية. ﴿قوله لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ﴾ الظاهر ان النهي للتاديب ولو قوعه عن الصديق الاكبر وغيره من الصحابة كما في بذل الجهود. ﴿قوله فَقَالَ صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ﴾ وروى ابوداؤد (ان علياً قال ويح ام ابن عباس)، (١) وهو يحتمل انه لم يرض بما اعترض به ويحتمل انه قال رضاء بما قال، ولفظ الترمذي يؤيد الاحتمال الثاني. ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ تُحْبَسُ وَلَا تُقْتَلُ﴾ ويؤيدهم ما رواه ابوداؤد مرفوعاً (كانت هذه لتقاتل ثم هني عن قتل النساء)، (٢) وجه التائيد ان المرتدة اذا لحقت بدارالحرب فلا تقاتل ولا تُقتل بخلاف الذكر، فان قيل: قد وقع في حديث معاذ (ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ارسله الى اليمن قال له وايماء امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها، فان عادت والا فاضرب عنقها) وقال الحافظ وسنده حسن، واخرج الدارقطني (ان ابابكر قتل امرأة ارتدت)، قلنا: ان الراجح من حديث لفظ معاذ، (وان ابت فاستبها) كذا ذكره الزيلعي والحافظ في الدراية والمحقق في الفتح والحافظ الهيثمي في مجمع الفوائد، ويؤيده ما رواه ابن عدى في الكامل عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (ان امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت فلم يقتلها)، واخرج الدارقطني عن علي قال (المرتدة تستتاب ولا تقتل)، وكذا يؤيده ما رواه محمد في كتاب الآثار عن ابن عباس (لا يقتل النساء اذا ارتددن عن الاسلام ويجبرون عليه)، وأجيب عن اثر الصديق الاكبر انه منقطع، وتام الكلام في اعلاء السنن.

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الحدود، باب في قتل النساء.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ

﴿قوله مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ﴾ أى قَاتِل أو اراد القتل بلا حق، ﴿قوله فَلَيْسَ مِنَّا﴾ أى ليس هو مسلمًا كاملاً اذا كان غير مستحل والآ فهو كافر، فالظاهر انه باغ وخارجى ودفعه عن نفسه مشروع فلو قُتل قدمه هدر.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّاحِرِ

السحر علم دق مأخذه، فهو ما تحت الاسباب الخفية، بخلاف المعجزة والكرامة فانهما ما فوق الاسباب، وهو تخيل لاحقيقة له عند الجصاص خلافاً للجمهور وهو الراجح، وهو كفر إن كان متضمناً لاعتقادات كفرية أو اقوال وافعال كفرية والآ فليس بكفر كما حققه الامام الماتريدى، واقسامه عشرة كما فى التفسير الكبير، وملخصها ان السبب الخفى قد يكون امراً داخلياً مثل قوة النفس، وقد يكون امراً خارجياً، والامر الخارجى قد يكون ارواحاً خبيثة وقد يكون طلسمات أى تصاویر من المادة او المداد، وقد يكون ماديات، وقد يكون كلمات. ﴿قوله حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ﴾ ظاهر الحديث قتل الساحر مطلقاً وان لم يرتد، وروى عن ابى حنيفة، الساحر اذا اقرّ بسحره او ثبت بالينة يقتل ولا يستتاب منه، وحديث الباب ضعيف، وقالوا اذا أخذ قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل، ولو اخذ بعدها قبلت، ومزيد التحقيق فى كتب الفروع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَالِ مَا يُصْنَعُ بِهِ

﴿قوله فَأَخْرِقُوا مَتَاعَهُ﴾ اخذ به احمد، ولم يأخذ به الجمهور، وقال الدارقطنى انكروا هذا الحديث على صالح بن محمد قال وهذا حديث لم يتابع عليه ولا اصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمحفوظ ان سالماً امر بذلك وصحح ابوداؤد وقفه، انتهى، وقال الطحاوى لو صحّ الحديث لاحتمل ان يكون حين كانت العقوبة بالمال انتهى، يعنى حين كان التعزير بأخذ المال جائز ثم نسخ فانقيل : الغال لا يصير مالكا فليس فيه اخذ مال الغال، قلنا : نعم ولكن حرق متاعه تعزير باهلاك ماله وهو جائز ومحكم، واخذ مصحفه تعزير باخذ المال، فافهم.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَقُولُ لِأَخْرَ يَا مُخَنَّثُ

أى من يستشبه بالنساء سمي به لانكسار كلامه والتشبه قد يكون طبعياً وقد يكون تكلفياً. ﴿قوله وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ﴾ قال به احمد خلافاً للجمهور فان حكمه حكم

الزنا، وحديث الباب ضعيف وعلى تقدير ثبوته محمول على الزجر او على من تزوج محارمه.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْزِيرِ

وهو يكون بالضرب والحبس والقتل واحراق المال اجماعاً، واما التغزير بأخذ المال ففيه خلاف. ﴿قوله لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ﴾ اخذ به احمد في المشهور عنه، خلافاً للجمهور، وصرح فقهاءنا بأن اكثره تسعة وثلاثون سوطاً لحديث البيهقي وابن ناجية عن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين) ، ورواه محمد في كتاب الآثار منقطعاً وقد احتج به، وثبت عن عمرو وغيره الزيادة على اربعين، فحديث الباب محمول على ما اذا كفى زجراً.

أَبْوَابُ الصَّيْدِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يطلق على المصدر والمفعول. ﴿قوله مُعَلِّمَةٌ﴾ هي التي اذا غراها صاحبها على الصيد طلبته واذا زجرها انزجرت واذا اخذت الصيد حبسة على صاحبها، فيصح الصيد بالكلاب لوجود النص فيها ولا يصح بالخنزير وان كان قوله تعالى (وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ) يعمها حرمة الانتفاع به ولوجوب الاجتناب عنه وكذا لا يصح بالاسد لعلو همته وبالدب لخساسته، واما الطيور المعلمة فلا يشترط في تعليمها الحبس على صاحبها. ﴿قوله إِنَّا نُرْمِي بِالْمِغْرَاضِ﴾ اى سهم لا ريش له فاذا انفذ فهو حلال، واذا اصاب بغير طرفه انحدد فالصيد حرام لانه وقيد، وكذا ما صيد بالبندقه فهو وقيد خلافاً للمالكية. ﴿قوله فَأَغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ﴾ اى استحباباً احتياطاً او وجوباً اذا علم انهم استعملوا فيها الخمر والخنزير كما يشهد له حديث ابى داؤد.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ

اى اذا ارسله المجوسى وكذا من لا يحل ذبيحته، الا اذا ادركه المسلم والكتابي حياً وذبحه. ﴿قوله غَرِيبٌ﴾ وفي اسناده حجاج وهو كثير الخطاء والتدليس.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبُرَاةِ

جمع البازى بالتخفيف وهو افصح، ويقال باز بلا ياء، ويقال بازى بتشديد الياء. ﴿قوله عَنْ

مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي الْمَجَالِدِ كَلَامٌ، وَفِي التَّقْرِيبِ لَيْسَ بِالْقَوَى وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ

﴿قوله فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْعَدِ سَهْمِي﴾ هذا اذا لم يقعد عن طلبه كما في رواية ابي داود، فيقتفى اثره، وفي رواية له وان تغيب عنك معناها اذا لم يقعد عن طلبه.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ

﴿قوله إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ﴾ لتردده بين الحل والحرمه، قالوا هذا اذا لم ينته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبوح فان انتهى اليها كقطع الحلقوم مثلاً فقد تمت زكاته.

بَاب مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ

﴿قوله وَمَا أَصَبْتَ بَعْرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ﴾ وكذا اذا شك فيه فلا يؤكل.

بَاب مَا جَاءَ فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ

هي حجر ابيض رقيق كما في المغرب، ويجعل منه السكين كما في الجمع، ﴿قوله وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ أَكْلَ الْأَرْبِ﴾ روى عن عبدالله بن عمر من الصحابة، وعن عكرمة من التابعين، لعلهما احتجا بحديث خزيمه بن جزء، وفيه ولم يا رسول الله قال نبئت انها ترمى. وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة، وفي رواية ابي داود زعم انها تحيض، وجوابه قد مر.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ

﴿قوله عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ﴾ بتشديد المثلثة المفتوحة، وقيل بكسرها، ويكثر استعمالها في الطير والارنب واشباه ذلك مما يجثم بالارض، اى يلزمها ويلتصق بها. ﴿قوله وَهِيَ الَّتِي تُصْبِرُ بِالنَّبْلِ﴾ فيضيع جلدها ويحرم لحمها لعدم الذبح الشرعى. ﴿قوله كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ﴾ وفي شرح السنة اراد بكل ذى ناب ما يعدو بنابه على الناس وامواهم، واراد بذى مخلب ما يقطع ويشق بمخلبه. ﴿قوله الْخَلِيسَةُ﴾ اى المأخوذة من فم السباع فتموت قبل ان تزكى، وفي الدر المختار افتى على حل الذبيحة اللتى فقر الذنب بطنها وان كانت حياتها خفيفة، بان يبقى فيها من الحياة بقدر ما يبقى فى المذبوح بعد الذبح، وهكذا فى الصيد يزكيه اذا ادركه حياً مطلقاً عند الزيلعى. ﴿قوله وَأَنْ تُوْطَأَ الْحَبَالَى﴾ اى اذا اشترى

الجارية الحبلى او حصلت له جارية حبلى من السبي او تزوج حبلى من الزنا الا اذا كان الحمل من المتزوج، بخلاف الجماع بالزوجة الحبلى فانه جائز بلا توقيت اذا لم يكن فيه ايذاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَنِينِ

الجنين هو الولد مادام في بطن امه. ﴿قوله ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ﴾ فيه روايات ثلاث :
 الاول : برفع الذكاة في المقامين، وقال الحافظ المنذرى وهو المحفوظ من الروايات، والثاني برفع الاول ونصب الثاني صرح به في النهاية، وهو يقتضى تعدد الذبح، اعلم ان هذا الحديث روى من احد عشر نفساً من الصحابة رضى الله تعالى عنهم واحتج به ابو يوسف ومحمد والشافعى واحمد في حل الجنين بلا ذبح، وبه قال مالك اذا شعر لرواية ابن عمر، وقال ابو حنيفة بكراهة الجنين اذا لم يذكَّ واستدل بقوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) وبقوله تعالى (وَالْمُنْحَنَةُ) ويؤيده ما روى عن ابراهيم لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين، وفيه الاحتياط ايضاً، والجواب عن حديث الباب انه بنصب الذكاة الثاني وفيه تشبيه يقتضى التعدد، ولو سلم انه برفع الذكاة الثانية فهو معارض بالقطعى وكذا في المحاورة العربية توخر التابع كما يقال سترة الامام سترة القوم ويقال قراءة الامام قراءة المقتدى فكان الظاهر فيه ان يقال ذكاة الام ذكاة الجنين، فان قيل : قد روى ابو سعيد سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا احدنا ينحر الناقة او يذبح البقرة او النشاة فيجد في بطنه جنيناً فيأكله او يلقيه، قال فقال كلوه ان شئتم، قلنا : تفرد بهذه الزيادة مجالد وهو ضعيف، ويرد على هذا الجواب ان مجالدأ روى له مسلم والاربعة وحسن الترمذى حديثه، فالجواب عن حديثه انه شاذ او معناه كلوه ان شئتم بعد الذبح وان كان مما لا يرغب فيه.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مِخْلَبٍ

﴿قوله عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ﴾ قال الجمهور بحرمة كل ذى ناب، واما مالك فقال ابن العربى المشهور عنه الكراهة، قال ابن رسلان ومشهور مذهبه على اباحة ذلك وكذا قال القرطبى، فان قيل: قال الله تبارك وتعالى (قُلْ لَا آجِدُ فِيْ مَا أُوْحِيَ اِلَيّْ مُحَرَّمًا) يدل على اباحة كل ذى ناب، فأجيب بان هذه الآية مكية واحاديث التحريم بعد الهجرة، او الحصر اضافى.

بَاب مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ

﴿قوله فَهُوَ مَيْتٌ﴾ وبه نأخذ، واما الصيد اذا ضربه بالسيف مثلاً فاذا قطع عنه عضواً يبقى حياً بعد قطعه فالعضو حرام واذا لا يبقى حياً كما اذا ابان منه الرأس او قطعه قطعتين فالكل حلال، نعم ما

قال صاحب الهداية ان المبان من الحى حقيقة وحكمًا لا يحل، والمبان من الحى صورة لا حكمًا يحل.

بَاب مَا جَاءَ فِي الذِّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ

﴿قوله لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَا جُزْأَ عَنْكَ﴾ اى الذبح الاضطرارى لا يلزم ان يكون بين الحلق واللِّبَةِ، بل يكفى الطعن فى اى محل كان كما فى المتردية والنافرة والمتوحشة، نعم الذبح الاختيارى يلزم ان يكون بينهما، اعلم ان العروق التى تقطع فى الذكاة اربعة: ١- الحلقوم والمرئ والودجان واذا قطع الثلث اى ثلاث كان يحل، واذا ذبح اعلى من الحلقوم والعقدة فلاتحل الذبيحة كما فى الذخيرة وقال البعض تحل وهو الراجح لانه بين اللبة واللحين ولان المراد من القطع الفصل عن الرأس او عن الاتصال باللبة، ولان الحيوان لا يتنفس ولا يأكل بعد هذا القطع ولا يبقى حيًا فعلم ان العروق وصلت الى الدماغ.

بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْوَزَغِ

الوزغ دابة لها قوائم تعدو فى اصول الحشيش، يقال لها فى السليمانية (كربورې، رنده ميرگئ) وعند البعض يقال لها (غواشونې، غاروندونې) وبالجملة انه حيوان خبيث طبعى يدل على خبائثه باطنة ما روى انه كان ينفخ على ابراهيم عليه السلام. ﴿قوله مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً﴾ اى فى مثل هذه الامور يسرع فى الانسداد.

قوله بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَاتِ

﴿قوله وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ﴾ وهى حية خبيثة على ظهرها خطان اسودان كالطفتين، وفى النهاية الطفية خوصة المقل. ﴿قوله يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ﴾ اذا وقع بصرها على بصر الانسان عمى، واذا وقع على الحمل سقط ﴿قوله وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ﴾ ذكرها مسلم وابوداؤد ان ابن عم لابي سعيد استأذن يوم الاحزاب الى اهله، الى آخرها. ﴿قوله فَحَرَّجُوا عَلَيْهِنَّ﴾ اى قولوا لها انت فى حرج اى ضيق ان عدت اليها فلاتلومينا ان نضيق عليك بالتبع والطرده والقتل كذا فى النهاية.

بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ

امر اولاً بقتل مطلق الكلاب ثم بقتل الاسود البهيم ثم فى عن قتلها، وفى الهندية عن محيط السرخسى قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب ان يقتلوا الكلاب فان ابوا رفع الامر الى القاضى حتى يلزمهم ذلك.

بَاب مَا جَاءَ مِنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

﴿قوله لَيْسَ بِضَارٍّ﴾ على وزن قاضٍ اصله ضارٌّ وهو ما يهيج بالصيد، أى معلّم (شكاري)، ﴿قوله قِيرَاطَانٍ﴾ وفى رواية قيراط، هذا التفاوت بناء على تفاوت الاضرار او تفاوت الامكنة، والمراد من انتقاص الاجر اجر عمله المستقبل لا اجر عمله الماضى، ومنشأ الانتقاص عدم دخول ملائكة الرحمة او ايداء المارين او عقوبة الارباب العاصين وغير ذلك. ﴿قوله فَقَالَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَهُ زَرْعٌ﴾ ليس مراد ابن عمر التعريض على ادراج ابى هريرة بل اراد ذكر سبب حفظ هذه الزيادة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الذَّكَاءِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ

﴿قوله مَا أَثْهَرَ الدَّمَ﴾ وفى رواية ابى ذر بالزاء من النهر وهو الدفع وما موصولة مبتداء وخبرها فكلوا أى ما اثمر الدم فحلال فكلوه وقيل ما شرطية. ﴿قوله أَمَّا السِّنُّ﴾ أى غير المزروع فالمذبوح به موقوذة وكذا المراد من الظفر غير مزروع والمذبوح به منخقة، ودليل التقيد به عادة الحبشة، اعلم ان الذبح بالمزروع منها جائز مع الكراهة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَدَّ

فَصَارَ وَحْشِيًّا يُرْمَى بِسَهْمٍ أَمْ لَا

﴿قوله فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا﴾ أى الحيوان الاهلى اذا توحش كفى فيه الذبح الاضطرارى وبه نأخذ وقيل خالف فيه مالك ولكن ذخيرة الاحاديث حجة على المخالف، وكذا ما رواه البيهقى عن عبدالله بن مسعود موقوفاً، وما اخرجه عبدالرزاق عن ابن عباس موقوفاً، وما اخرجه ابن ابى شيبه عن على بن ابى طالب حجة على المخالف.

أَبْوَابُ الْأَضَاحِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

جمع الاضحية بضم الهمزة وكسرهما، واما اضحى فجمع الاضحية والضحايا جمع الضحية، واسم العيد عيد الاضحى وما يقال عيد الضحى فغلط من العوام.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ

الفضل كما يكون في التطوع كذلك يكون في الواجب. ﴿قوله أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ﴾ ظاهر الحديث استحبابها وهو مذهب الأكثر خلافاً لابي حنيفة فإنه قال بوجوبها لما رواه ابن ماجه في سننه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا)، (١) روى مرفوعاً وموقوفاً، والرفع زيادة الثقة، والراوى قد يذكر الحديث، روايةً فيرفعه وقد يذكره افتاءً فيوقفه، ويؤيده الامر بالقضاء كما روى البخارى ومسلم (ومن كان ذبح قبل ان يصلى فليذبح اخرى مكانها)، (٢) وكذا يؤيده (ان النبي صلى الله عليه وسلم داوم عليه بلا ترك وهى امارة الوجوب)، والجواب عن الحديث الترغيب كما يكون في التطوع كذلك يكون في الواجب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْأُضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ

اى هو جائز وليس باسراف. ﴿قوله أَمَرَنِي بِهِ﴾ اذا ضحى احدٌ عن الميت بوصية منه فيتصدق بها ولا يأكل منها، واذا ضحى عنه بغير وصية فحكمها حكم اضحية نفسه ويؤيد الجواز ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن امته، سواء كانوا احياء او امواتاً، فان قيل تضحية على من النبي صلى الله عليه وسلم تضحية عن الحي، قلنا : له صلى الله عليه وسلم حياة في القبر وفي البرزخ لكنها حياة أخرى من غير جنس الحياة الدنيوية المعروفة عندنا.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَضَاحِي

﴿قوله فَحِيلَ﴾ اى كريم فنجب في ضرابه كما في القاموس. ﴿قوله وَيَنْظُرُ فِي سَوَادِهِ﴾ اى في حوالى عينيه فجاز كل كبش، وهذا النوع منه نعم وحسن.

بَاب مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِي

﴿قوله بَيْنَ ظَلْعَيْهَا﴾ اى لا تقدر على المشي الى المنسك. ﴿قوله بَيْنَ عَوْرَتَيْهَا﴾ وهذا يعرف اذا لم تعلف يوماً او يومين ثم تشد عينها المعيبة ثم الصحيحة ثم ينظر الى تفاوت ما بين المكانين.

١ _ رواه ابن ماجه في كتاب الاضاحي، باب الاضاحي واجبة هي ام لا؟، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب باقى المسند السابق.

٢ _ رواه البخارى في كتاب الذبائح والصيد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله.

﴿قوله وَلَا بِالْمَرِيضَةِ﴾ أى بالمرض الجسماني دون الروحاني الآ إذا أثر في اللحم، يدل ذلك الحديث على ان شرط الاجزاء السلامة من عيب بين لامن مطلق العيب، فاذا ذهب كل عضوها فلا تجزئ، واذا ذهب اكثرها فلا تجزئ ايضاً، واختلفوا في بيان الاكثر، فروى عن ابي حنيفة اربع روايات اكثر من الثلث، الثلث، الربع، ان يكون الداهب اقل من الباقي او مثله، والرابعة قولهما، وقال في مجتمى وعليه الفتوى، وفي غاية البيان ان الامام رجع اليه، وهو حقيقة واختاره ابو الليث ويؤيده ما رواه الترمذى عن سعيد بن المسيب. ﴿قوله وَأَنْ لَا تُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ﴾ فما وصل عييه الى النصف فما فوقه فالنهي تحريمى والآ فتزيهى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَذَعِ مِنَ الضَّانِ فِي الْأَضَاحِيِّ

الجدع من الضأن ما تمت له ستة اشهر قبل كونه ثنياً، اعلم ان الضأن خلاف المعز، في مذهب الفقهاء سواء كان له الية او لا، وما في المنح ان الضأن ما له الية، فهو كقولهم ان الذكر من له لحية، وصرح في ردالمحتار بجواز التضحية بما لا الية له عند ابي حنيفة والشاة والغنم يعمان لهما. ﴿قوله فَكَسَدَتْ عَلَيَّ﴾ لظن الناس انها لا تجوز في الاضاحي. ﴿قوله فَاتَّهَبَهُ النَّاسُ﴾ كناية عن المبالغة في الشراء وفي الهداية قالوا وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنيان يشبهه على الناظر من بعيد، ومعناه في عبارات فقهاءنا، ويؤيد هذا التقيد ما رواه ابن حزم عن ابن عمر يقول (لان اضحى بجذعة سمينة عظيمة تجزئ في الصدقة احب الى من ان اضحى بجذع من المعز)، ﴿قوله فَبَقِيَ عَثْوَدٌ أَوْ جَدْيٌ﴾ ان كان اتى عليه حول فلا خصوصية لعقبه وان كان دون الحول فهو خصوصية له.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَضْحِيَّةِ

﴿قوله فَحَضَرَ الْأَضْحَى﴾ الروايات الصحيحة تدل على ان أيام الاضحي يومان بعد يوم الاضحي، وهو مذهب الائمة الاربعة وما قال الشوكاني ايام التشريق كلها ايام ذبح، وتمسك بآثار فيها ضعف وانقطاع واختلاف فلا يقاوم الروايات السابقة. ﴿قوله وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةٌ﴾ قال به اسحاق بن راهويه وقال الجمهور انه ورد في الصحيح انهم نحروا البعير عن سبعة يوم الحديبية وفي حجة الوداع، و ورد في بعض الروايات (امر النبي صلى الله عليه وسلم به) وكذا فيه آثار كثيرة، فهذا الحديث اما منسوخ او محمول على التقويم عند القسمة او مرجوح لكونه معارضاً بالاقي، اعلم انه تجزئ البدنة عمن دون سبعة سواء اتفقت انصباهم قدرًا او لا، لكن بعد ان لاتنقص عن السبع، ﴿قوله قَالَ أَذْبَحْ وَلَدَهَا﴾ اعلم انه جاز التضحية بالحامل كما في الهندية عن

السراجية، ﴿قوله أَنْ يُضْحَى بِأَغْضَبِ الْقُرْنِ وَالْأُذُنِ﴾ أى لا تصح التضحية بمكسور القرن ومقطوع الاذن فهو من باب علفتها تبنًا وماءً باردًا، أى اذا بلغ كسر القرون الى المخ لم يجز كما فى القهستانى، وفى البدائع ان بلغ الكسر المشاش لا يجزئ، والمشاش رؤوس العظام، والقطع فى الاذن اذا كان اكثره لا يجزئ وبالجملة النهى فيه تحريمى وفى ما دون ذلك تزيهى.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجْزَى

عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

﴿قوله وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ﴾ قال به مالك واهم خلافاً للجمهور، استدل مالك واحمد بحديث الباب وبما رواه ابن ماجة عن ابى سريحة (كان اهل البيت يضحون بالشاة والشاتين)، (١) وبحديث الحاكم عن عبدالله بن هشام (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة الواحدة عن جميع اهله)، (٢) وبحديث مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها (انه صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرن ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن امة محمد ثم ضحى به)، (٣) واحتج الجمهور بما توارث، واجابوا عن حديث الباب انه يحتمل احتمالين : الاول ان الوجوب كان عليه وعلى الزوجة والعيال فضحى عن الكل، والثانى ان الوجوب على القيم دون اهل بيته فضحى عن نفسه واكل الكُلُّ، والظاهر هو الثانى دون الاول. ﴿قوله حَتَّى تَبَاهَى النَّاسُ﴾ وتفاخروا وتكاثروا وضحوا عمن لا وجوب عليه قرينة عليه، وكذا يجاب عن حديث ابى سريحة، ويجاب عن حديث عائشة بانه شريك فى الثواب لافراغ الذمم والآ فيلزم عدم مواخذة احد بترك التضحية وعدم الحاجة الى الوعيد بالمنع عن المصلّى.

بَابُ

﴿قوله ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ﴾ ظاهر الحديث نفى وجوبها قد اثبتنا وجوبها فى اول الباب، والجواب انه رضى الله تعالى عنه اشار الى الوجوب ولم يصرح على الوجوب لدفع توهم الفرضية.

١ - رواه ابن ماجة فى كتاب الاضاحى، باب من ضحى بشاة عن اهله.

٢ - رواه الحاكم فى المستدرک على الصحيحين ، ذكر مناقب عبدالله بن هشام بن زهرة القرشى رضى الله تعالى عنه .

٣ - رواه مسلم فى كتاب الاضاحى، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية

بَاب مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

﴿قوله حَتَّى يُصَلِّيَ﴾ وبه نأخذ في حق اهل الامصار، واما اهل القرى والبادى فلا صلاة عليهم فلا توقيت في حقهم الا يوم النحر. ﴿قوله هَذَا يَوْمَ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ﴾ وفي رواية اللحم فيه مقووم اى يشتهى فيه اللحم، والجمع واضح لان اللحم في اوله مرغوب فيه، وفي آخره مكروه طبعاً لكثرة، يتشبع منه الطبع. ﴿قوله عِنْدِي عَنَّا لَبَنٌ﴾ اى ولد المعز ترضع امها، ﴿قوله وَلَا تُجْزِئُ جَذَعَةً بَعْدَكَ﴾ ظاهر الحديث ان هذا مختص بابى بردة بن نيار وقد ثبت ان عقبة بن عامر وزيد بن خالد الجهنى رخص لهما النبى صلى الله عليه وسلم وكذا رخص لسعد بن ابى وقاص فلا بد من ان يقال ان هذا محمول على ابتداء الامر ثم تقرر الشرع بان الجذع من المعز لا يجزئ، واختص ابو بردة وعقبة في ذلك، او يقال ان معنى الحديث في ذلك العام او في ذلك القوم.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

﴿قوله فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ اى من يوم النحر لا من وقت الذبح، ففيه حجة على ان يوم الرابع ليس من ايام الذبح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ

﴿قوله فَكُلُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا﴾ قال في البدائع والافضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لأقربائه وأصدقائه ويدخر الثلث.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ

﴿قوله لَا فَرَغَ وَلَا عَتِيرَةً﴾ كان اهل الجاهلية يذبحون اول انتاج لطواغيتهم طلباً للبركة، ويذبحون في اول رجب لطواغيتهم، واهل الاسلام يذبحونهما لله تعالى، ثم رغب النبى صلى الله عليه وسلم في ترك ذبح الفرع وفي ذبح شاة في كل خمسين، ولم يحرم الوجبة ومعنى قوله لا فرع ولا عتيرة النهى مطلقاً، او معناه نسخ الوجوب عند وجوب الاضاحى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ

هى اسم لما يذبح عن المولود، قال الاصمعى اصلها الشعر يخرج على رأس المولود، وسميت الشاة التى تذبح عنه في تلك الحال عقيقةً لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، وقال الازهرى هى مشتقة من العق وهو القطع، فهى اما تسمية الشئ باسم ما كان معه او من سببه. ﴿قوله عَنْ

الْغَلَامِ شَاتَانِ ﴿ هذا اولى وجازت الواحدة، اعلم ان الافضل ان يعق بنوع الشاة، وجاز بالبقر والجزرو لما رواه الطبراني عن قتادة ان انس بن مالك كان يعق عن بنيه بجزور، ولما رواه ابوداؤد والنسائي (من ولد له ولد فاحب ان ينسك عن ولده فليفعل)، والنسك يعم الابل والبقر والغنم اجماعاً، ولما رواه الطبراني في الصغير مرفوعاً من ولد له غلام فليعق عنه من الابل او البقر او الغنم، وهو حديث ضعيف. ﴿قوله مُكَافِتَانِ﴾ اى متعادلتان لما يجزئ من الزكاة وفي الاضحية كما قال الزمخشري. ﴿قوله وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى﴾ أريد منه حلق رأسه، وكذلك يخلق شعر الانثى كما في عقيقة الموطأ للإمام محمد، وكذا عبر فقهاءنا بلفظ الولد، والتعبير بالأذى يعمها.

اعلم ان الامام ابا حنيفة قال انها ليست بسنة ولم يقل انها بدعة، وقال انها منسوخة لما رواه محمد في كتاب الآثار عن ابراهيم مرسلاً وعن محمد بن الحنفية انها رفضت، وفي سنده رجل مجهول ولكن رواية المجتهد وصاحب المذهب يزيل هذه الجهالة، ولما روى الدارقطني عن علي مرفوعاً (محا ذبح الاضاحى كل ذبح كان قبله)،^١ روى بطريقين وفي كليهما رجال ضعاف، ولكن لا يترد عن ان يكون حسناً لغيره، ولما قالوا ان النبی صلی الله عليه وسلم لم يعق عن ابراهيم ولد سنة ثمان، وفيه ان عدم الرواية لا يدل على رواية العدم، على ان زبير بن بكار ذكر بلا سند انه عليه الصلوة والسلام عَقَّ عن ابراهيم، ولكن قال الحافظ في الفتح ان احداً لم يقل انه عَقَّ عن ابراهيم.

وقال محمد والجمهور باستحبابه وهو مذهب منصور ومعمول به ومن يرى العقيقة ابن عمر وابن عباس وعائشة وبريد الاسلمى وقاسم بن محمد وعمر بن عبدالعزيز والزهرى وآخرون، وقال الامام مالك في الموطأ انه الامر الذى لا اختلاف فيه عندهم.

وبالجملة ان الاحاديث المرفوعة تدل على انه عليه الصلوة والسلام امر بها ورغب فيها وعق عن الحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما، وتعامل عليها الصحابة والتابعون فلاحسن القول باستحبابها، وكذا قال مشائخنا بإباحتها واستحبابها كما ذكره العلامة الشامي، فلعل الامام ابا حنيفة قال بنسخ الوجوب او بنسخ التدمية.

بَابُ الْأَذَانِ فِي أَذْنِ الْمَوْتُودِ

قال مشائخنا باستحباب الاذان في اليمنى والاقامة في اليسرى. ﴿قوله أَذْنٌ فِي أَذْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ﴾ رواه الترمذى وصححه ورواه احمد وابوداؤد والحاكم والبيهقى والطبراني ولكن

١ _ رواه الدارقطني في سننه باب الصيد والذباح والاطعمة وغير ذلك .

مداره على عاصم بن عبيد، وقال الحافظ في التقریب هو ضعيف، ولكن قال العجلي لا بأس به وقال ابن عدی هو مع ضعفه يكتب حديثه، واعتضد حديثه بما في مسند أبي يعلى الموصلي عن الحسين بن علي مرفوعاً (من ولد له ولد فاذن في اذنه اليمنى واقام في اذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان)، قال المناوى اسناده ضعيف، قلنا يكفى في الفضائل الحديث الضعيف لاسيما اذا اعتضد، وفي شرح السنة روى عن عمر بن عبدالعزيز كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى اذا ولد الصبى، قد ذكره ابن المنذر عنه بلاسند.

فائدة : اعلم ان التحنيك مستحب كما رواه الشيخان عن انس وابوداؤد عن عائشة رضى الله تعالى عنها، وفي شرح المذهب عن الحسين رضى الله تعالى عنه قهنية الوالد بالولد، اى بارك الله لك في الموهوب.

بَابُ

﴿قوله خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبْشُ﴾ هو افضل من النعجة اذا ستويا في القيمة واللحم، اى اذا كان موجوداً، كما مشى عليه ابن وهبان. ﴿قوله وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ﴾ لا يسمى حلة حتى يكون ثوبين من جنس واحد، كما النهاية، وقالوا اذا كان جديدين، اى ثوبان افضل من ثوب واحد، والّا فثلاث افضل واكمل.

بَابُ

﴿قوله الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيْقَتِهِ﴾ قال احمد هذا في الشفاعة يريد انه اذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في ابويه. ﴿قوله يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ﴾ نص مالك على ان اوّل السبعة اليوم الذى يلى يوم الولادة الا ان ولد قبل طلوع الفجر، انتهى قول مالك، والظاهر المتبادر ان يحسب يوم الولادة، اعلم انه جاز تقديم العقيقة على السابع وتاخيرها الا ان يوم السابع افضل كما في السراج الوهاج.

فائدة : النبى صلى الله عليه وسلم عق عنه عبدالمطلب يوم السابع كما في البداية والنهاية عن البيهقي، وقيل عق عن نفسه بعد النبوة. ﴿قوله فَإِنْ لَمْ يَتَّهَيَّأْ يَوْمَ السَّابِعِ فَيَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ﴾ صرح بهذا الترتيب في المستدرک عن عائشة رضى الله تعالى عنها بسند صحيح.

بَابُ تَرْكِ اخْذِ الشَّعْرِ لِمَنْ ارَادَ أَنْ يُضَحِّيَ

﴿قوله فَلَا يَأْخُذْنَ مِنْ شَعْرِهِ﴾ النهى للتحريم عند احمد وللتزیه عند الشافعى، وبه قال مالك

في رواية عنه، وقال الطحاوي لا بأس بقص الاظفار والشعر لمن عزم ان يضحي ولمن لم يعزم على ذلك وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، انتهى ما قاله الطحاوي، وبه قال ابن يسار وابوبكر بن سليمان وكان سعيد بن المسيب راوي حديث ام سلمة لا يرى بأس بالاطلاع، وكذا عكرمة يقول فهلا اجتنب النساء والطيب، ويقول ابن عمر ليس حلق الرأس بواجب على من ضحي اذا لم يحج، كما في اعلاء السنن، وأجيب عن حديث الباب ان النهي فيه للترية فيأول هذا دون حديث عائشة لانه اقوى سنداً وكذا هو متواتر.

أَبْوَابُ النُّذُورِ وَالْإِيمَانِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ

﴿قوله لا نذر في مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ﴾ اى لا وفاء به كما ورد في رواية جابر وعمران بن حصين، اى الشرط كونه عبادة فيعلم منه انه لو كان معصية لم يصح، ويصير يميناً فيلزم الكفارة بالحنث، وهو مذهبنا ومذهب احمد خلافاً لمالك والشافعي والجمهور، وقالوا هذا الحديث ضعيف، وأجيب عنه بان هذا الحديث صححه الطحاوي وابو يعلى وكذا له طرق كثيرة ذكرها الحافظ وغيره، وكذا الانقطاع ليس بعلة عندنا. ﴿قوله فَلَا يَعْصِيهِ﴾ احتج به من لم يقل بالكفارة وأجيب عنه بانه ساكت وبأن عدم الذكر لا يستلزم ذكر العدم.

فائدة : شرائط النذر كثيرة منها ان يكون عبادة لامعصية لذاته ولا مباحاً، ومنها ان لا يكون فرضاً ولا واجباً، ومنها ان لا يكون من الوسائل كالوضوء، ومنها ان يكون من جنسه فرض و واجب، ومنها ان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكاً لغيره، ومنها ان لا يكون مستحيلاً كوناً او شرعاً، فليراجع الى البحر وغيره.

بَابُ مَا جَاءَ لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

﴿قوله لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ﴾ وبه نأخذ كما في الخلاصة : لو قال، اللَّهُ عَلَى ان أهدي هذه الشاة وهى ملك الغير لا يصح النذر، انتهى، ونذور الزوجات في ديارنا من هذا القبيل.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

﴿قوله إِذَا لَمْ يُسَمَّ﴾ أى لم يعينه الناذر بان قال عَلَى نَذْرًا او نذرت نذراً. ﴿قوله كَفَّارَةٌ يَمِينٍ﴾ وعدة فقهاءنا عَلَى نذر من الفاظ اليمين، وزاد ابوداؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين)، (١) وفي شرح التنوير، فان علقه بشرط يريده كان قدم غائبى او شفى مريضى، يوفى وجوباً ان وجد الشرط، وان علقه بما لم يرده كان زيت بفلانة مثلاً فحنت وفى بنذره او كفر ليمينه على المذهب، لانه نذر بظاهره، يمين بمعناه فيخير ضرورة، انتهى. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ﴾ وقال الذهبي فى الميزان محمد مولى الغيرة مجهول.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا

﴿قوله وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ﴾ اليمين تطلق على القسم وعلى المقسم به وهو المراد ههنا، فاذا حلف رجل او قوم على كوفهم من معاوين الشيوعيين مثلاً، فليخالفوا عنهم وليكفروا.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَنْثِ

﴿قوله وَلِتُكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ﴾ وفى رواية ابى داؤد والطبرانى بالعكس بكلمة ثم، وفيه حجة لمن جوز تقديم الكفارة على الحنث، وهو مالك و احمد والشافعى الا ان الشافعى استثنى تقديم الصيام، وقالوا ان اليمين سبب لاداء الكفارة فجاز تقديمها كما جاز تقديم كفارة القتل بعد الحرج وقبل الموت، قلنا : لا نسلم ان اليمين سبب للكفارة لان السبب ما يكون مفضياً واليمين غير مفضى الى الكفارة، نعم الحنث سبب لوجوب الكفارة، ولايجوز التقديم على سبب الوجوب، وكلمة ثم كما رويت فى رواياتكم كذلك رويت فى روايتنا، وهى ما رواه البخارى ومسلم عن عبدالرحمن بن سمرة مرفوعاً، ورواه احمد عن عبدالله بن عمر مرفوعاً، والطبرانى فى الكبير عن ام سلمة مرفوعاً وابوداؤد الطياليسى عن اذينة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، وغير ذلك، فلا بد من الترجيح بما ذكرنا.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

﴿قوله فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ﴾ أى قال متصلاً، وبه نأخذ والاستثناء يطلق على التقيد بالشرط، وعلى رفع ما يوجهه عموم سابق وعلى رفع ما يوجهه اللفظ، والمراد ههنا الاول،

فاذا قال انت طالق ان شاء الله تعالى ففيه تقيد الطلاق بمشية الله تعالى وفيه استثناء وقت مشية الله من سائر الاوقات، ﴿قوله لَمْ يَحْنُثْ﴾ اى لا تنعقد يمينه. ﴿قوله لَا طُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً﴾ فى هذا الحديث اختلاف كثير فى العدد، وقع فيه تسع وتسعون، و وقع مائة والجمع ان ستين كانت حرائر وما زاد عليهن كان سرارى، او يقال ان مفهوم العدد غير معتبر، واعلم ان هذا الجماع ممكن و واقع فى ليلة واحدة بلا حاجة الى طى الزمان. ﴿قوله نَصَفَ غُلَامًا﴾ وهو المراد من الجسد فى قوله تعالى (وَأَلَقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا) عند اهل التحقيق. ﴿قوله لَكَانَ كَمَا قَالَ﴾ وفى رواية البخارى لم يحنث اى بر.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ

﴿قوله إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ﴾ كما كانت قريش تحلف بآبائهم، وهم مخلوقون وغير الله، واما الحلف بالقرآن فجائز فى زماننا ويراد منه كلام الله الصفة النفسية القائمة به تعالى وكذا الحلف بكلام الله تعالى فيدور مع العرف والمعروف هو الكلام النفسى، وكذا الحلف بالمصحف و وضع يده عليه يمين شرعية ايضا لان العوام يقصدون به كلام الله تعالى، واما اقسامه تعالى بالمخلوق فأريد به التعظيم او عظمة الشيء او الاستدلال به او غيره، واما قوله عليه الصلوة والسلام (افلح وابه) فمحمول على انه قبل النهى، او فيه اضرار اسم الرب او هو قسم عرفى أريد منه التاكيد، وبالجمله ان الاقسام انما يكون بالله وباسم الله تعالى كالرحمن والرحيم، وهو عبارة عن المشتق والاسم هو عين المسمى لا غيره، وبصفة من صفاته تعالى اذا كان الحلف بها متعارفا كعزة الله وجلاله بخلاف علم الله ورحمته، والصفات عبارة عن المبادئ والمصادر، وهى عين الذات عند اهل التحقيق او لا عينها ولا غيرها، اى لا تنفك ولا تغاثر عن ذاته تعالى عند الجمهور.

بَاب

﴿قوله فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ﴾ هذا كفر دون كفر، وشرك دون شرك اى شرك خفى، كما فى قوله تعالى (وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) اى لا يرانى.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

﴿قوله مُرُوها فَلْتَرْكَبْ﴾ وفى رواية ابى داؤد (ولتكفر عن يمينها)، وفى رواية أخرى (ان عقبة بن عامر سأل النبی صلى الله عليه وسلم عن اخت له لذرت ان تحج حافية غير مختمرة فقال مروها

فلتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام، (١) وفي رواية ولتهد هدياً، وفي رواية ولتهد بدنة هدياً، ففي حديث الباب اختصار، فكفارة اليمين أماً بناء على أنها حلفت كما في رواية الحاكم في المستدرک، وقال صحيح الاسناد واقره الذهبي، وأما بناء على حديث (لأنذر في معصية وكفارته كفارة يمين) ولاشك أن كشفها رأسها معصية، وأما الهدى فبناء على أن من نذر الحج ماشياً فلزمه المشي كما لزم المشي على المكى الذى لا يجد الرحلة وهو قادر على المشي، كما صرح به فقهاءنا. ﴿قوله فَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ﴾ ويهدى هدياً كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم اخت عقبة، ووجهه أن هذا المشي صار واجباً بالنذر، وترك واجبات الحج يوجب الهدى، فإن قيل : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصوم ثلاثة أيام، كما أمرها بالهدى فما وجه الجمع، قلنا : وجوب الهدى بناء على ترك الواجب كما مر، وأما الكفارة والصيام ثلاثة أيام فإما بناء على ما مر سابقاً وأما بناء على ما رواه ابوداؤد عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً (من نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين). (٢).

بَاب فِي كَرَاهِيَةِ النَّذْرِ

﴿قوله لَا تَنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئاً﴾ فإن قيل : النذر عبادة فما وجه المنع، قلنا : الممنوع هو النذر على اعتقاد أنه يردّ القدر، أو الممنوع نذر المجازاة، أى أن شفى الله مريضى فله على أن أتصدق، فهذه تجارة صورة، ومعاوضة ولم يتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى. ﴿قوله فِي الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ﴾ أى النذر مكروه في كليهما أماً في المعصية فظاهر، وأما في الطاعة لذاته مكروه ووفاءه موجب الاجر.

بَاب مَا جَاءَ فِي وَفَاءِ النَّذْرِ

﴿قوله أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً﴾ وفي رواية مسلم يوماً وجمع ابن حبان وغيره بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة. ﴿قوله أَوْفِ بِنَذْرِكَ﴾ وفي رواية النسائي وأبي داؤد (اعتكف وصم)، هذا محمول على تطيب خاطره، والآل الكافر ليس بأهل للنذر والصوم لأنه طاعة، وفي رواية أبي داؤد لا اعتكاف إلا بصوم، وهو محمول على الواجب من الاعتكاف، أعلم أن الصوم شرط لصحة الواجب منه وهو المروى عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، وأما التطوع منه فشرط فيه في رواية الحسن عن أبي حنيفة فلا يكون أقل من يوم، وأما في رواية الأصل فليس بشرط فاقله ساعة.

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الايمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الايمان والنذور، باب من نذر نذراً لا يطيقه.

بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ﴾ كلمة لا لنفى الكلام السابق، والواو للقسم ومقلب القلوب هو المقسم به، وهو اسم او صفة عند من قال اسماء الله تعالى توقيفية، ومعناه المقلب من حال الى حال ومن رأى الى رأى، وفيه اشارة الى التفويض الى الله تعالى.

بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابٍ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً

لعله ذكر احاديث شتى فى آخر الابواب والكتاب، ولايبعد ان يقال ان كفارة اليمين قد يعتق فيها. ﴿قوله يَغْتَقِ فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ﴾ فيه اشارة الى استحباب اعتاق الذكر الذكر واعتاق الانثى الانثى، سواء كان فى الكفارة او غيرها.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَلْطِمُ خَادِمَهُ

الخادم يطلق على الذكر والانثى. ﴿قوله فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا﴾ لعل هذا الضرب كان متجاوزاً من التاديب الى التعذيب، فكذا امره بالاعتاق، او يقال انه جاوز عن هـى الشارع حيث هـى ضرب الوجه وهذا الاعتاق لاينافى بالتكفير.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

﴿قوله فَهُوَ كَمَا قَالَ﴾ قال فى البدائع ولو قال ان فعل كذا فهو يهودى او نصرانى او مجوسى او برئى من الاسلام او كافر او يعبد من دون الله او يعبد الصليب او نحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرة فهو يمين استحساناً، انتهى ما فى البدائع، حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة، وهل يصير كافراً اختلف المشائخ فيه، قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى والمختار للفتوى انه ان كان عنده ان يكفر متى اتى بهذا الشرط ومع هذا اتى يصير كافراً لرضاءه بالكفر وكفارته ان يقول (لا اله الا الله محمد رسول الله)، وان كان عنده انه اذا اتى بهذا الشرط لايصير كافراً، لكونه عالماً بالحكم، لا يكفر، وهذا اذا حلف بهذه الالفاظ على امر فى المستقبل، اما اذا حلف بهذه الالفاظ على امر فى الماضى بان قال هو يهودى او نصرانى او مجوسى ان كان فعل امس، وهو يعلم انه قد كان فعل لاشك انه لايلزمه الكفارة عندنا لانه يمين غموس، فليراجع الى الذخيرة، ففى هذا الباب ذكر التعليق وهو نوع من اليمين.

بَابُ

﴿قوله إِنَّ أُخْتِي نَذَرْتُ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ قد مر أنها نذرت بالمشي الى بيت الله، اى الى الحج، فهذا نذر بالعبادة، فعند تركه يلزم الهدى، ونذرت بكشف الرأس وهذه معصية فيلزمها كفارة يمين.

بَابُ

﴿قوله فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ الحلف بالانداد شرك خفى كما مر سابقاً، فعليه تجديد الايمان لزوال صورة الشرك، وليس فيه الانعقاد ولا الكفارة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ

﴿قوله أَقْضِهِ عَنْهَا﴾ أنها لم توص به فيكون الامر بالقضاء تبرعاً لا وجوباً، ثم النذر ان كان بعبادة بدنية كالصوم فقضاءه بالغدايا وان كان بعبادة مالية فقضاءه واضح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ

فرق هذا الباب من باب ثواب من اعتق انه ذكر في الاول ثواب وههنا ذكر فضل، والحديث الاول مختصر، والثاني مفصل، وفي كليهما اشارة الى انه ينبغي ان لا يكون في الرقبة نقصان لتحصيل الاستيعاب، وفي الثاني اشارة الى ان الاثنين مثل الذكر في اجزاء كل الاعضاء بخلاف الاثنين الواحدة.

أَبْوَابُ السَّيْرِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

اى هذا ابواب المغازي، والسير جمع سيرة بمعنى طريقة، اصلها حالة السير الا انها غلبت في لسان اهل الشرع على المغازي، اعلم ان الكبير والصغير في السير الكبير والسير الصغير صفتان للكتاب لان اسمهما كتاب السير الكبير وكتاب السير الصغير.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ

في شرح التنوير لا يحل لنا ان نقاتل من لا تبلغه الدعوة الى الاسلام وهو وان اشتهر في زماننا

شرقاً وغرباً ولكن لاشك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك، وندعو ندباً من بلغته، الا اذا تضمن ذلك ضرراً، انتهى، ﴿قوله حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ﴾ الظاهر من البداية انها (نهر شير) وقعت هذه المحاربة سنة ست عشرة، في صغر. ﴿قوله وَأَعْطَوْنَا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ﴾ اي تؤدونها بأيديكم لايحيى العامل لآخذه.

بَاب

﴿قوله إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا﴾ حتى تميز المؤمن من الكافر، وحتى يأتوا الى جيش المسلمين.

بَاب فِي الْبَيَاتِ وَالْفَارَاتِ

﴿قوله خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ﴾ في سنة سبع في شهر الحرام. ﴿قوله أَقَامَ بَعْرَصَتَهُمْ ثَلَاثًا﴾ للتنظيم وتنفيذ الاحكام او لضيافة الارض بايقاع الطاعة فيها. ﴿قوله يَغْنِي بِهِ الْجَيْشُ﴾ سمي به لان له خمسة حصص، مقدمة الجيش والساقة والميمنة والميسرة والقلب.

بَاب فِي التَّحْرِيقِ وَالتَّخْرِيبِ

﴿قوله حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ﴾ التحريق وقطع الاشجار جائزان عند المصلحة كالاهابة وازدياد غيظهم ورفع موانع المحاربة، واما النهي فمحمول على العبث وعلى عدم الحاجة. ﴿قوله أَكَلَى فِيهِمْ﴾ افعل التفضيل من النكاية وهو القتل والجرح.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَنِيمَةِ

﴿قوله وَأَحَلَّ لَنَا الْغَنَائِمَ﴾ الامم السابقة منهم من لم يؤذن لهم في الجهاد، ومنهم من اذن لهم في الجهاد ولكن لم يحل لهم الغنائم وجاءت نار فاحرقتها، واما ما تركوه بعد العذاب فاورثه اهل الحق. ﴿قوله جَوَامِعَ الْكَلِمِ﴾ اي الكلمات اليسيرة المشتملة على الحكم الكثيرة ﴿قوله وَتُصِرْتُ بِالرُّغْبِ﴾ وفي الحديث المتفق عليه زيادة ميسرة شهر، اي وان كان بغير عسكر. ﴿قوله وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا﴾ روى عن عبدالله بن عمرو وكان من قبلى انما كانوا يصلون في كنائسهم، وروى عن ابن عباس لم يكن من الانبياء احد يصلى حتى يبلغ محرابه ولعل هذا اذا لم يكن على سفر غزوة وحج وغيره. ﴿قوله وَطَهُورًا﴾ اي مطهراً، اي التيمم بها خاص به وبامته. ﴿قوله إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً﴾ بعموم البعثة الى الانس والجن الى يوم القيامة. ﴿قوله وَخَتَمَ بِي النَّبِيُّونَ﴾ اي منصب النبوة

لا يعطى لاحد بعدى وكذا لا يبعث لقتل الدجال النبى الجديد بل يترل النبى القديم.

بَاب مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ

﴿قوله قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ بِسَهْمٍ﴾ أريد من الراجل الراكب فيكون للفارس ثلاثة اسهم كما روى ابو داؤد من حديث ابى عمرة ان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى للفارس سهمين ولكل انسان سهماً فكان للفارس ثلاثة اسهم، وكما روى النسائي من حديث الزبير رضى الله تعالى عنه (ان النبى صلى الله عليه وسلم ضرب له اربعة اسهم، سهمين لفارسه وسهماً له وسهماً لقرايته)، (١) وهو مذهب مالك والشافعى واحمد وابى يوسف ومحمد، وقال ابو حنيفة للفارس سهمان وللراجل سهم، واستدل بما رواه ابو داؤد والحاكم فى المستدرک عن مجمع بن جارية الانصارى رضى الله تعالى عنه (قسمت خير على اهل الحديبية فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر وكان الجيش ألفاً وخمسة فيهم ثلاث مائة فارس فاعطى الفارس سهمين واعطى الراجل سهماً)، (٢) وقال الحاكم هذا حديث كبير صحيح الاسناد واقره عليه الذهبى، وما روى انهم كانوا ألفاً واربع مائة وكانت الخيل مائتين فالمثبت للزيادة اولى من النافى لها، فان قيل : ان ابن سعد قال كانوا ألفاً وخمسة وخمسين، قلنا : الزائد كان من الاتباع من الخدم والنساء والصبيان، وأجيب عن حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه ليس بصريح فى مرامكم لان الفرس كما يطلق على الدابة كذلك يطلق على الفارس كما فى قوله تعالى (وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ)، وفى قولهم (خيل الله اركبى)، ولان الفارس يكتب على صورة الفرس ايضاً، ويؤيده مقابلة الفرس بالراجل فيه، ولو سلم ان المراد منه الدابة فليس فيه ذكر سهم الفارس، ولو سلم ان الفارس ذكر له سهم فى روايات اخرى، فنقول انه معارض بما اخرجه ابن ابى شعبة والدارقطنى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً) وهو صحيح على شرط الشيخين، وبما روى عنه الدارقطنى ان النبى صلى الله عليه وسلم اسهم للفارس سهمين وللراجل سهماً، وهو على شرط البخارى، وله طرق كثيرة فليراجع الى الدارقطنى واحكام القرآن للجصاص.

فاما يرجح ما هو موافق للقياس وهو مذهب ابى حنيفة وهو كون الراكب فوق الفرس لان

١ - رواه النسائي فى كتاب الخيل، باب سهمان الخيل. وانفرد به النسائي.

٢ - رواه ابو داؤد فى كتاب الخراج والإمارة والفى، باب ما جاء فى حكم ارض خير.

الرجل يقاتل بلا فرس والفرس لا يقاتل بلا راكب فلا يكون الفرس فوق الرجل، وإما يقال ان روايات ابن عمر تعارضت فتساقطت فيرجح رواية مجمع بن جارية لعدم الاختلاف عنه، ويرجح وما روى ابو يوسف في كتاب الخراج عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر للفارس سهمين وللراجل سهماً)، وهو احسن سنداً مما رواه اسحاق بن راهوية، ويؤيدنا آثار كثيرة ذكرت في اعلاء السنن وغيره، ويمكن ان يحمل رواية ابن عمر على التفتيل.

بَاب مَا جَاءَ فِي السَّرَايَا

السرية هي قطعة من الجيش من خيارهم يبلغ اقصاها اربع مائة، مأخوذ من السرى بمعنى النفيس او من السرى وهو المشى ليلاً. ﴿قوله اَرْبَعَةٌ﴾ اى ما زاد على ثلاثة، والوجه ان اكثر حوائج السفر ييسر بهم. ﴿قوله وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ﴾ نعم قد يغلبون من الجبن وعدم النظم وعدم الاعتماد على الله تعالى.

فائدة : سرايا النبي صلى الله عليه وسلم كانت خمساً وثلاثين عند ابن عبد البر، وكانت اربعين عند ابن سعد، وكانت ثمانى واربعين عند الواقدي، ومنشأ الاختلاف اما عدم علم بعضهم ببعضها او لاتحاد الزمان او لقرب المكان.

بَاب مَن يُعْطَى الْفِيءُ

اى ما حصل للمسلمين من اموال الكفار من غير حرب ولا جهاد، ويطلق على مال الغنيمة وهو المراد ههنا. ﴿قوله وَيُحْذِنُ﴾ اى يعطين قليلاً من كثير قبل اخراج الخمس، سواء قاتلن او لم يقاتلن، ولكن بشرط ان خرجت لمنفعة الغزاة لا لخدمة الزوج، وما روى ابوداؤد (انه صلى الله عليه وسلم اسهم هن كما اسهم للرجال)، (١) ففى سنده حشرج وهو مجهول، ولو ثبت فالمراد من الاسهام الرضخ؛ او المراد منه التساوى فى التمر كما صرح به فى الحديث او المراد منه التساوى فى ما سوى الارض، اعلم ان العبد اذا قاتل باذن المولى او بدونه يوضح له ولا يسهم له وكذلك الصبي.

بَاب هَلْ يُسَهَّمُ لِلْعَبْدِ

اى لا يسهم له وان قاتل باذن المولى. ﴿قوله فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ﴾ لقصرقامتى ولصغر سنى. ﴿قوله وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقِيَّةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ﴾ مأخوذ من الجن دون الجنون هكذا قال القطب

الجنجوهي، فيه دليل على جواز الرقية من غير القرآن والسنة بشرط ان تكون خالية عن كلمات شركية وعما منع عنه الشريعة، وفي دليل على ان المعالجات الجسمانية او الروحانية لا يلزم ان تكون منصوبة، نعم يلزم ان لا تكون معارضة بالنصوص، وروى مسلم حديث اعرضوا على رقاكم.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ

هَلْ يُسَهَّمُ لَهُمْ

اي لا يسهم لهم وان قاتلوا، نعم قد يعطى لهم كثير من السهم اذا تجسسوا. ﴿قوله وَنَجْدَةً﴾ اي شجاعة. ﴿قوله فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ﴾ اعلم ان الاستعانة بهم جائزة و واقعة، وحديث الباب محمول على العزيمة او على ان يكون باعثا على اسلامه لكونه جريئا يحب القتال. ﴿قوله وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا﴾ رواه احمد ومسلم بطوله وانه اسلم بالعاقبة فاجازه للقتال. ﴿قوله أَسْهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتَلُوا مَعَهُ﴾ لو ثبت فيراد من السهم الحثاء. ﴿قوله فَأَسْهَمَ لَنَا﴾ فان قيل: انهم شهدوا بعد الفتح وروى الطبراني والبيهقي، مرفوعا وموقوفا الغنيمة لمن شهد الوقعة، قلنا: اسهم لهم من خمس الخمس او من الخمس او من حصص اهل الغنيمة بطيب خاطرهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَيَّةِ الْمُشْرِكِينَ

﴿قوله عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ﴾ وفي رواية انا نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس، وفي رواية لابي داود وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر، فعلى هذه الروايات يراد من المشركين الكفار ويراد من القدور ما طبخ فيه الخنزير وشرب فيه الخمر فلا بد غسلها اما وجوبا واما احتياطاً. ﴿قوله عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ﴾ هذا غلط والصحيح ابن عبد الله مكبرا.

بَاب فِي النَّفْلِ

اي في تنفيل الامام اي في تخصيصه بعض الغزاة بالزيادة سواء كان بعد اخراج الخمس او قبله اذا بعثها الامام من دار الحرب، ويطلق على الغنيمة لانها زيادة على الاجر والثواب. ﴿قوله كَانَ يُنْفَلُ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعِ﴾ اي ما غنمتم من هذه القلعة فلكم الربع منه، والباقي يشرككم فيه الجيش والمراد من البدعة والقفول ابتداء السفر والقفول منه، لا ابتداء القتال وانقضاءه كما صرح به في رد المختار فلا يصح التنفيل بعد الفراغ من القتال الا من الخمس. ﴿قوله وَفِي الْقُقُولِ الثُّلُثِ﴾ وجه الزيادة ان النهوض عند الرجوع اشق، اعلم ان ما غنمه السرية فيخرج منه خمس

بيت المال ثم يعطى السرية الربع او الثلث لحديث اخرجه احمد وابوداؤد، وجاز من كل ما غنموه قبل اخراج الخمس اذ بعثها الامام في دار الحرب. ﴿قوله تَنْفَلُ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ﴾ هو سيف منبه بن الحجاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه، اصطفاه النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه ويقال له الصفى، روى ابوداؤد (كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفى)، (١) ولم يبق بعد موته بالاتفاق حتى انه ليس للامام الصفى بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في السير الصغير. ﴿قوله وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا﴾ انه هز ذا الفقار فانقطع من وسطه ثم هزه فعاد احسن مما كان وقيل ان الرؤيا انه رأى في ذباب سيفه ثلما فاوله هزيمة.

بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ

السلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه، وكذا ما كان على مركبه من السرج والآلة وكذا ما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه فليراجع الى الهداية وفتح القدير وهذه الجملة اى من قتل قتيلاً فله سلبه تشريع عام عند الجمهور فالسلب للقاتل سواء قاتلها الامام اولاً، واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم قاتلها بعد اختتام المقاتلة في حنين، وعندنا السلب غنيمة لانه اخذ من الكفار قهراً، فهذه الجملة تنفيل وتحريض فاذا لم ينقل بها الامام فالقاتل وغيره فيه سواء، وأجيب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم نقل به في بدء الحرب في حنين وكذا في بدر كما في رواية لابي داؤد وغيره، وروى الطحاوى وابو عبيد عن ابن عباس انه قال السلب من النفل. ﴿قوله كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ﴾ روى الطحاوى وابن ابي شيبة ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه انفذ حكم امير العسكر بأخذ الخمس، ويحمل على ان الامير نقل في ابتداء القتال ولم يتعرض بكونه للقاتل بعد اخراج الخمس او قبله وبالجملة انه حجة لنا.

بَاب فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَّمَ

﴿قوله نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَّمَ﴾ قال فقهاءنا لم تبع الغنيمة قبل القسمة سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز في دارنا لانها لا تملك قبل القسمة وفي فتح القدير وهذا ظاهر في بيع الغزاة واما بيع الامام فذكر الطحاوى انه يصح لانه مجتهد فيه. ﴿قوله غَرِيبٌ﴾ وفي سنده محمد بن ابراهيم الباهلي، قال ابو حاتم مجهول.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الْحَبَالِيِّ مِنَ السَّبَايَا

﴿قوله حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ﴾ وبه نأخذ وأما الحائل فتوطأ بعد الاستبراء بحیضة لحديث ابی داؤد واحمد، سواء كانت عذراء او غير عذراء، لتوهم شغل رحمها بالولد بالترشح كدم الحيض والمرفوع لا يعارضه الاثر لاسيما اذا كان الاحتياط في المرفوع، فلا دليل عند الشوكاني في عدم الحاجة الى استبراء العذراء.

بَاب مَا جَاءَ فِي طَعَامِ الْمُشْرِكِينَ

لعل المراد من الطعام سوى الذبائح، وهو مباح سواء كان طعام اهل الكتاب او غيرهم. ﴿قوله سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى﴾ جعلهم من المشركين لانهم قالوا عيسى بن مريم ابن الله. ﴿قوله لَا يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ﴾ بالمعجمة معناه لا يتحرك في شك في قلبك وبالمهملة معناه لا يدخل قلبك منه شيء، فانه مباح. ﴿قوله ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ﴾ هذا في المعنى تعليل، اى تخرج فانك ان فعلت ذلك ضارعت فيه النصرانية فان دأب النصارى والرهبان امتناعهم عن شيء وقع في قلب احدهم انه حرام او مكروه، وان أريد من الطعام الذبيحة فيكون المراد من المشركين اهل الكتاب.

بَاب فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ السَّبْيِ

﴿قوله مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا﴾ وكذا لا يفرق بين صغيرين اذا كان احدهما ذا رحم من الآخر لحديث الترمذی عن علي مرفوعاً، وكذا اذا كان احدهما كبيراً، وهذا اذا كان التفريق بغير حق مستحق، ولو كان بحق مستحق لا بأس به كدفع احدهما بالجناية، وبيعه بالدين، ورده بالعيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به.

بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ

اى جاز قتلهم وكذا المن عليهم والفداء حسب رأى الامام وحسب المصلحة، ﴿قوله فَقَالَ لَهُ خَيْرُهُمْ﴾ روى مسلم وغيره عن عمر اثم كما اسروا الاسارى يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما (ما ترون في هؤلاء اسارى، فقال ابوبكر يا رسول الله بنوا العم والعشيرة أرى ان تأخذمنهم الفدية، فقال صلى الله عليه وسلم ما ترى يا ابن الخطاب، فقال ما أرى الذى رأى ابوبكر ولكنى أرى ان تمكثنا فنضرب اعناقهم، فهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابوبكر، فلما كان من الغد فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم

وابوبكر قاعدان يبيكان، فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ تبكى وصاحبك فقال ابكى للذى عرض على اصحابك من اخذهم الفداء لقد عرض على عذابهم اذى من هذه الشجرة، وانزل الله الآية، (١) انتهى بحذف يسير، وليس في حديث مسلم هذا ذكر اختيار الفداء على ان يقتل منهم قابلاً مثلهم، فلعل فيه اختصاراً، فان قيل : لما خيروا بالوحى فكيف العتاب والعذاب، قلنا : التخير كان للاختيار وأشير الى ترجيح القتل بان في اخذ الفداء ضرر قتل سبعين منهم قابلاً، ومع ذلك مال اكثرهم الى الفداء والى ما لم يكن صواباً في الحالة الموجودة، والاصل ان المقربين يسرعهم المواخظة والعتاب، وقيل الاولى ان يقال ان بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم رغبوا في المال من حيث انه مال، كما قال الله تعالى (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) هذه مهملة لاكلية، فكان العتاب عليهم دون سائر الصحابة، فان قيل : فما وجه قوله صلى الله عليه وسلم، لو نزل العذاب لما نجا منه غير عمر، رواه ابن جرير، قلنا : الفتنة قد تعم كما عمت في أحد وفي حنين. ﴿قوله عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلاً﴾ وجه الارسال، إِمَّا أَنْ عَلِيًّا لَمْ يُذَكَّرْ فِي النسخة المصرية، وذكره ههنا سهو من الكاتب، وإِمَّا جبرئيل لم يذكر في هذه الرواية، وإِمَّا ان ابن عون لم يسمع من ابن سيرين وابن عون ترك شيخه هشاماً، فليراجع الى الكوكب الدرى وتعليقاته. ﴿قوله وَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ بَلَّغْنِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ﴾ روى هذا عن جريج وقتادة والسدى بسند صحيح، ويؤيدهم ان سورة براءة نزلت بعد سورة محمد، وبه قال ابوحنيفة فلا يجوز المن والفداء عنده كما في المتن، وفي جامع البيان والاكثر على انها محكمة وقال ابن الهمام قد يقال ان ذلك، يعنى ما في سورة براءة، في غير الاسارى، فكلام ابن الهمام يدل على الجمع بين الآيتين، وفي شرح السير عن محمد ونحن نقول بالمن في مشركى العرب وفي المرتدين وان رأى الامام النظر للمسلمين في المن على بعض الاسارى فلا بأس به ايضاً، لانه عليه الصلوة والسلام من على ثمامة بن اثال الحنفى، انتهى ملخصاً، وفي شرح التنوير، وقالوا يجوز فداءهم وهو اظهر الروايتين عن الامام، وفي رد المختار، ذكر الزيلعى ايضاً عن السير الكبير ان الجواز اظهر الروايتين عن ابى حنيفة، وذكر ابن الهمام في الفتح انه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين، وفدى بامرأة ناساً من المسلمين كانوا أسروا بمكة، انتهى بحذف يسير، وبالجملة ان الآيتين عند الامام إِمَّا محمولتان على النسخ وإِمَّا ماولتان.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

﴿قوله وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ﴾ الآ اذا قاتلن او كانت ملكات او ذوات الرأى. ﴿قوله وَالصَّبِيَّانِ﴾ الآ اذا قاتلوا او كانوا ملوكًا حاضرين فى الحرب وكذا الشيوخ لا يقتلون كما فى اثر الصديق الاكبر. ﴿قوله هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ وفى رواية البخارى هم منهم، اى دمهم هدر، وبه نأخذ وليس مراد الحديث جواز قتلهم قصداً فإنه منهى، وكذا ليس المراد كوفهم فى نار جهنم فان فى ذريات المشركين اختلافاً.

بَابُ

﴿قوله وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ﴾ خبر بمعنى النهى، والنهى للتاديب والآ فقد سمل النبى صلى الله عليه وسلم اعين العرنيين بالحديد، وقد احرق ابوبكر بالنار فى حضرة الصحابة وحرق خالد بن الوليد ناساً من اهل الردة وكذلك حرق على، كما سبق.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ

هو الخيانة فى المغنم والسروقة من الغنيمة قبل القسمة. ﴿قوله وَالَّذِينَ﴾ اى عليه حق من حقوق العباد. ﴿قوله الْكُنُزُ﴾ وقد مر فى حديث ابى عوانة الكبر، بالراء وليس فى سنده معدان. ﴿قوله وَرَوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ﴾ اى بالراء، وأريد منه ما لم يخرج منه الزكاة او الخمس. ﴿قوله إِنَّ فُلَانًا قَدْ اسْتُشْهِدَ﴾ فیدخل الجنة فى أول وهلة. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ والامام الترمذى لم يحكم على حديث ثوبان بشئ وصححه الحاكم، وقال صحيح على شرطهما.

بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ

﴿قوله وَيَذَاوِينَ الْجَرْحَى﴾ اى جاز الخروج لهن لهذه المقاصد ولا يخرج للقتال، وفى رواية البخارى جهاد كنّ الحج، ولذا لا يجب عليهن الجهاد الآ اذا هجم العدو ويقدرن على القتال، ومن علم انه ان حارب قتل وان لم يحارب اسر لم يلزمه القتال.

فائدة: هل يجوز خروجهن فى الجماعة التبليغية، اختلف فيه العلماء، قال بعضهم لا يجوز لهن الخروج كما لم يجوز لهن الخروج الى المساجد سواء اذن لهن الازواج او لم يأذنوا، لعدم رعايتهن الشرائط من الاجتناب عن التعطر ولباس الزينة، والاجتناب عن اختلاط الرجال عند الدخول والخروج، وهو واضح وعليه الفتوى، والامر ان صلوة الجماعة اهم من التبليغ المروج المستحدثة

في عهدنا، وقال بعضهم يجوز لمن الخروج اذا كان ياذن الزوج تفلات مجتنبات عن لباس الزينة والتعطر واختلاط الرجال، فما دامت النساء راعت هذه الشرائط فلاضير فيه، لانه خروج للعلم باذن الزوج وهو جائز كما في الخانية، وقال عليه الصلوة والسلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، رواه ابو حنيفة رحمه الله تعالى، قلت وفي عهدنا كثر الفساد والجهل عن الدين في العوام وفي نساء الخواص، فاذا انسدت ابواب الفساد برعاية الشرائط المارة فأى شئ يمنع من الخروج فيها، والحال ان هذا الخروج خروج للعلم والزوج جاهل او لايهتم لتعلم نساءه، قال قاضيخان في فصل حقوق الزوجية، واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك، فان وقعت لها نازلة فسألت زوجها وهو عالم فاخبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه، وان كان الزوج جاهلاً وسأل عالماً عن ذلك فكذلك، وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم في ما يحتاج اليه فرض على مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج، وان لم يقع لها نازلة وارادت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه، فان كان الزوج لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج، فان لم ياذن فلا شئ عليه، ولايسع لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة، انتهى ما في قاضي خان، وبالجمله ان الخروج لطلب العلم جائز باذن الزوج لاسيما اذا كان بمرافقته والخروج عند النازلة جائز بلا اذن الزوج.

بَاب مَا جَاءَ فِي قَبُولِ هَدَايَا الْمُشْرِكِينَ

﴿قوله فَقَبِلْ مِنْهُمْ﴾ يدل على جواز القبول. ﴿قوله عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ﴾ اسلم بعد . ﴿قوله نُهِيتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ﴾ الزبد هو الرغد والعطاء وهذا يدل على عدم جواز القبول. ﴿قوله وَأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ فالقبول منسوخ، وقيل بالعكس، وفيه ان النسخ لا يثبت بالاحتمال، وقيل القبول في ما اهدى لاهل الاسلام وبيت المال، وعدم القبول في ما كان له خاصة، وفيه انه لا دليل على هذا التفصيل، وقيل القبول كان في من يرجي تانيسه، وعدم القبول في من يريد التودد، وقيل سورة المتحنة يدل على الجواز وعدم الجواز عند ايها المذلة.

بَاب مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ

﴿قوله فَخَرُّ لِّلَّهِ سَاجِدًا﴾ ظاهر لفظ خَرَّ انه عليه الصلوة والسلام سجد لا انه صلى، قال الجمهور بسنيتها، وبه يفتي، وقال ابو حنيفة بجوازها لا بنسيتها لان نعم الله تعالى لاتعد ولا تحصى

ويأول لفظ السجدة بالصَّلوة كما فعل عليه الصَّلوة والسَّلام يوم الفتح ولما كان ظاهر الاحاديث وآثار الخلفاء ما قال الجمهور افق مشائخنا على السنية.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ

جاز امان العبد اذا كان مأذونًا في القتال وكذا الصبي، وجاز امان المرأة نعم من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها لا يصح امانه كما في الهداية لان الامان مختص بمحل الخوف، وكذا فيه سد باب الفتح. ﴿قوله أَجَرْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَائِي﴾ فان قيل : ان ام هانئ اسلمت في مكة ولم تهاجر، قلنا : اجاز امانها رسول الله صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ﴾ اى ادناهم عددًا وهو الواحد، او ادناهم حسبًا وهو العبد المأذون في القتال وهو مذهب ابى حنيفة وابى يوسف خلافاً لمحمد اخذ باطلاق الحديث.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَدْرِ

الغدر نقض العهد بغير الاعلام. ﴿قوله يَسِيرُ فِي بِلَادِهِمْ﴾ اى في جهة بلادهم، كما في رواية نحو بلادهم. ﴿قوله فَلَا يَحُلْنَ عَهْدًا وَلَا يَشُدُّهُ﴾ اراد المبالغة في عدم تغير، والآ فلا مانع من التاكيد في العهد. ﴿قوله عَلَى سَوَاءٍ﴾ اى انتم وهم متساوون في العلم بالنقض.

بَاب مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ

﴿قوله إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ﴾ اى لكل غادر سواء كان اميراً او مأموراً ينصب لواء تشهيراً او تعظيماً.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّزُولِ عَلَى الْحُكْمِ

اى هو جائز اى النزول اى نزول الكفار من صياصيمهم على ان يعامل بهم ما يحكم به فلان جائز. ﴿قوله فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ لتقطع الدم، وفيه جواز الكي عند الضرورة، فانجذبت الدم فتورمت يده، ثم خرج منه دم كثير، فجسمه مرة اخرى فانفتحت يده وتورمت فرأى ان الدم لا تنقطع فدعا واستجاب الله تعالى دعاءه. ﴿قوله وَكَانُوا أَرْبَعَ مِائَةٍ﴾ اختلفت الروايات في عددهم، قال ابن اسحاق كانوا ستمائة وقال قتادة كانوا سبعمائة والجمع اثم كانوا اربع مائة. والباقي اتباعهم. ﴿قوله اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ﴾ اى البالغون دون الهرمى. ﴿قوله أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِبْرَاطَ﴾ قد مر سابقاً مبحث امارات البلوغ فليراجع.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَلْفِ

الحلف هو المعاقدة على التعاضد فما كان على أمور الجاهلية فهو منهي وفاءه، وما كان على أمور الغير المنكرة فافوا به فان الاسلام لا يزيده الا شدة، وهو اقوى من الحلف. ﴿قوله وَلَا تُخَذِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ﴾ اى لانه لم يبق اليه حاجة في الاسلام اذا لاسلام موجب للتناصر من غير حلف، واما احداث عقد الموالات فغير ممنوع شرعاً وهو موجب للارث عند عدم اولى الارحام، ونسخ الارث به عند وجود اولى الارحام.

بَاب مَا جَاءَ فِي اخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ

الجزية لغة الجزاء وشرعاً اسم لما يؤخذ من اهل الذمة، سمي به لانها جزاء القتل، وكذا عن القتال عنهم، وتقبل من اليهود والنصارى بالكتاب، ومن المجوس ولو عربياً لوضعه عليه الصلوة والسلام على مجوس هجر، ذهب اكثر المشائخ ان المجوس ليسوا من اهل الكتاب وذهب البعض الى انهم من اهل الكتاب كما روى عن على، واما الصابئة فتؤخذ منهم عند ابي حنيفة لانهم من اهل الكتاب، وعند ابي يوسف ومحمد لا تؤخذ منهم الا اذا كانوا من العجم لانهم كعبدة الاوثان.

بَاب مَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

﴿قوله فَخُذُوا﴾ اى كرهاً لان الضيافة واجبة، وقال به احمد، وعندنا هي سنة ومروءة، فحديث الباب اما محمول على ما قاله الترمذى واما محمول على المضطر وسأكت عن الضمان واما منسوخ بحديث البيهقي الا لا تظلموا، الا لا يحل ما امرى الا بطيب نفس منه، وهو نسخ احتمالى، وقيل لعل المراد من القوم من شرط عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ضيافة الجيش، ولكن لم يثبت ذلك.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ

﴿قوله لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ﴾ اى لا حاجة الى الهجرة من مكة او نسخت فرضية الهجرة مطلقاً، نعم من لم يأمن على اسلامه في دار الحرب فيجب عليه الهجرة والا فيندب. ﴿قوله وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ﴾ اى المفارقة بسبب الجهاد وحسن النية في كل الامور باقية.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله وَلَمْ يُبَايِعْهُ﴾ وفي رواية قال على الموت، والمرام واحد لان الموت غير اختياري،

لمعناه لانفرد وان متنا.

بَاب مَا جَاءَ فِي نَكْثِ الْبَيْعَةِ

اي هو حرام ﴿قوله ثلاثة﴾ والثاني مانع فضل الماء من ابن السبيل والثالث الخالف الكاذب البائع سلعته.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَبْدِ

﴿قوله فاشترأه بعبدين أسودين﴾ والظاهر انهما كانا مسلمين، وفيه جواز بيع الحيوان بحيوانين يدا بيد، وبه نأخذ، وفيه حجة على من ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم جميع المغيبات.

بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ

﴿قوله قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعْنَا قَالَ سُفْيَانُ تَعْنِي صَافِحَنَا﴾ اي بائعنا كالرجال بالمصافحة. ﴿قوله إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ﴾ اي لاحاجة الى تعدد القول ايضاً، وما رواه ابن خزيمة وغيره عن ام عطية في قصة المبائعة فمد يده من خارج البيت ومددنا ايدينا من داخل البيت، فلا يدل على المصافحة، بل هو اشارة الى وقوع المبائعة وان لم تقع مصافحة، كما في فتح الباري، وكذا ما رواه البخاري (فقبضت منا امرأة يدها) فمعناه الاشعار بعدم القبول او معناه قبضت عن اخذ الرداء، وهذه الروايات لا تمنع عن اخذ الرداء كما في مراسيل ابى داود عن الشعبي مرسلأ، (اتى ببرد قطري فوضعه في يده)، وكما اخرج يحيى بن سلام عن الشعبي انه كن يأخذن بيده عند المبائعة من فوق ثوب. وكذا ما رواه ابن اسحاق في المغازي عن ابان بن صالح انه عليه الصلوة والسلام كان يغمس يده في اناء وتغمس المرأة يدها فيه.

فائدة: جازت المصافحة باليدين عند البيعة وعند اللقاء كما روى البخاري عن عبدالله بن مسعود يقول علمني النبي صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفيه التشهد وذكر في ترجمة الباب (صافح حماد بن زيد ابن المبارك بيديه)، واذا قصد المتصافحان اخذ يد الآخر فأى ضرر في اخذ كل بيديه الآخر، وروى البخاري كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، وهو يعم الاخذ بيد واحد له صلى الله عليه وسلم وببيده صلى الله عليه وسلم، وفي ديارنا المصافحة باليد الواحدة من الآخذ والمأخوذ شعار اهل الهوى فلا بد من الاجتناب عنها.

بَاب مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرِ

﴿قوله كَعِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ﴾ يفى الذين جاوزوا معه النهر. ﴿قوله ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ﴾ وهو الأشهر، وقد وقع في بعض الروايات أربعة عشر، وفي البعض خمسة عشر، وفي البعض سبعة عشر وفي البعض تسعة عشر، وفي البعض ثلاث مائة وخمسة، ووجه الجمع بينهما أنهم كانوا ثلاث مائة وثلاثة عشر فتخلف منهم ثمانية لعله فبقى ثلاث مائة وخمسة، وإذا عد معهم الراكب اللاحق كانوا أربعة عشر، وإذا عد معهم الراكب اللاحق والنبي صلى الله عليه وسلم كانوا خمسة عشر، وإذا عد معهم الأربعة الصغار كانوا سبعة عشر، وإذا عد الأربعة الصغار مع جميع الكبار كانوا تسعة عشر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ

﴿قوله أَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ﴾ اعلم ان الله تبارك وتعالى قال (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) قال ابن عباس فان الله مفتاح كلام الله وبالجمله ان ذكره للتبرك، وروى ابو عبيد في الاموال عن ابي العالية قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالغنيمة فيضرب بيده فما وقع فيها من شيء جعله للكعبة وهو سهم بيت الله عز وجل ثم يقسم ما بقى على خمسة، وسنده حسن، ولكنه شاذ في ما تعم به البلوى، كما نبه به الجصاص، ولم يقل احد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم، بأن الخمس يقسم على ستة، وسقط سهم النبي صلى الله عليه وسلم بموته وكذا سقط سهم ذوى القربى بموته صلى الله عليه وسلم بدليل ان الخلفاء الراشدين قسموا خمس الغنيمة ثلاثة أسهم، اخرج ابو يوسف في كتاب الخراج، والطحاوى في شرح معاني الآثار وابو عبيد في الاموال، ورواه الطبراني في تفسيره، نعم يقدم فقراء بنى هاشم وبنى المطلب من الاصناف الثلاثة على الفقراء من غيرهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّهْبَةِ

﴿قوله فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِيتَ﴾ وفي رواية ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال (ان النهبة ليست بأحل من الميتة)، رواه ابوداؤد، (١) يحتمل ان يكون هذا الزجر قبل الطبخ فلا يلزم اضاعة المال كذا قال القرطبي وجاز ان يكون بعد الطبخ لانه ابلغ في الزجر، اعلم ان الغزاة جاز لهم اكل

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الجهاد، باب في النهي عن النهي اذا كان في الطعام قلة في ارض

الطعام والشرب من مال الغنيمة في دار الحرب حتى يجوز لهم ذبح المواشى و جاز لهم الادوية والطيب عند الضرورة، و جاز لهم استعمال السلاح عند الحاجة ثم يرده، وتام الكلام في كلام ابن الهمام.

فائدة: اعلم ان اخذ غنائم زماننا غلول، لا يراعى فيها ما اوجبه الشرع.

بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ

﴿قوله لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ﴾ اى لاتعظموهم ولا تواضعوا لهم، الا ان تتقوا منهم تقاه، وحينئذ لا يقال له التعظيم، واذا سلموا علينا وقالو السام عليكم ايها ما فيقال لهم وعليكم، او وعليك، واذا سلموا بلفظ معروف فالظاهر من حديث انس الاجابة بلفظ وعليكم او عليك. ﴿قوله فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ﴾ والقصد من هذه الفعلة اصلاحهم بالتفكر، ومن تدبر في ما يسلكون بنا في دورهم فلا يستبعدونه في دورنا.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ

﴿قوله بالسُّجُودِ﴾ سجد المسلمون لثلاث يقتلوا ولكن ظن الجيش انهم كفار وسجدوا تقية.

﴿قوله فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ﴾ كما في الهداية مع توضيح ان كان المسلم في صف المشركين لانتج الدية لسقوط عصمته بتكثير سوادهم طوعاً او كرهاً، فلا قصاص فيه ولا دية على العاقلة، وانما امر النبي صلى الله عليه وسلم بنصف الدية من بيت المال لانهم كمن هلك بفعل نفسه وفعل غيره فسقط حصه جنايته. ﴿قوله لَا تَرَايَا تَارَاهُمَا﴾ اسناد الترايا الى النار مجاز، اى يلزم المسلم ويجب عليه ان يتباعد منزله عن منزل المشرك ولا يزل بالموضع الذى ان اوقدت فيه ناره تلسوح وتظهر للمشرك اذا اوقدها في منزله، كما في النهاية، وفيه حث على الهجرة، اى وجه البراءة انه ترك الهجرة الواجبة القاطعة لا لغتهم. ﴿قوله فَهُوَ مِثْلُهُمْ﴾ تغليظ، او معناه المماثلة في هدر الدم.

بَاب مَا جَاءَ فِي اخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

﴿قوله مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ﴾ في القاموس، ما احاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة وفرات.

﴿قوله فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا﴾ واخرج الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لم ينكر على تاجر نصراني دخل مكة، واخرج الامام الشافعى في مسنده عن ابى الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني بمكة يقال له موهب ديناراً كل سنة. وروى الجصاص في احكام القرآن مرفوعاً لا يقرب المشركون المسجد الحرام بعد عامهم هذا الا ان يكون عبداً او امة يدخله الحاجة، وكذا روى الطبرى في تفسيره بسند صحيح عن جابر بن

عبد الله إلا أن يكون عبدًا أو واحدًا من أهل الذمة، وعن قتادة الآ صاحب جزية أو عبد الرجل من المسلمين، فدلّت هذه الآثار على جواز سكّن الذمي والعبد والامة في الحجاز في الجملة، وقوله عليه الصلوة والسلام لا يجتمع دينان بجزيرة العرب يدل على عدم استيطانهم في جزيرة العرب. واستثناء أهل الذمة وأهل الخدمة يدل على جواز السكّن على وجه عدم الاستبداد.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أى هو وقف على سائر المسلمين يتفقون منه كالترك وغيره. ﴿قوله لا تُورث﴾ مضارع مجهول من المجرّد أو مضارع معلوم من الإفعال، ووجه عدم الارث منهم لأنهم أحياء في قبورهم ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا وجمع المال، فإن قيل : فما وجه اصرار فاطمة وعباس رضى الله تعالى عنهما، قلنا : أنهما وكذا بعض الأزواج المطهرات خصوا هذا الحديث بالمنقولات ولذا طلبوا ميراث الاراضى، فإن قيل : فما وجه الطلب عن عمر، قلنا : لعلها طالبًا رجاء لموافقة عمر برائهما دون رأى الصديق الأكبر لكنه وافق الصديق الأكبر، وجعلهما عمر متولّين على وجه الشركة لا يستبد أحدهما بدون الآخر، ثم لما تنازعا وتخاصما فطلبنا عن عمر قسمة التولى كما في رواية الدارقطنى، وأما ما رواه النسائى (أنهما أرادا أن يقسم بينهما على سبيل الميراث) فإما يحمل على اولى الامر وإما يحمل على أنهما طالبًا قسمة التولية على تناسب الارث، ولكن عمر لم يرض بقسمة التولية، اعلم ان عليًا وافق بالشيخين مآلاً ولذا تصرف فيها مثل تصرف الشيخين في خلافته، وفي أبى داؤد (ثم اقطعها مروان ثم صارت لعمر بن عبدالعزيز)، قال عمر يعنى ابن عبدالعزيز فرأيت امرأ منعه النبى صلى الله عليه وسلم فاطمة ليس لى بحق، وإنى أشهدكم انى رددتها على ما كانت)، يعنى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

بَاب مَا جَاءَ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ

إِنَّ هَذِهِ لَا تُغْزَى بَعْدَ الْيَوْمِ

﴿قوله لا تُغْزَى﴾ نفى بمعنى النهى، أى لا يحل القتال فيه، أو معناه لا تعود دار كفر، فلاحاجة الى غزوه.

بَاب مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْقِتَالُ

﴿قوله الثُّعْمَانُ بْنُ مُقَرِّنٍ﴾ بالراء المشددة المكسورة، صحابى، وكان عامل عمر على جيش

فماوند واستشهد يوم فتحها. ﴿قوله عِنْدَ ذَلِكَ﴾ أى عند زوال الشمس ظرف لما بعده، بسدليل رواية اخرى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ

﴿قوله مِنَ الشَّرْكِ﴾ أى من الشرك الخفى، وقيل من الشرك الجلى اذا اعتقدها مؤثراً بالاستقلال. ﴿قوله وَمَا مِنَّا﴾ أى ما منا احد الا يتطير بلا قصد ولكن الله تعالى يذهب. ﴿قوله لَا عُدْوَى﴾ أى لا تجاوز العلة من صاحبها الى غيره كما يعتقد أصحاب الطبيعة، ظاهر الحديث نفى التاثير والتسبيب ويؤيده حديث فمن اعدى الاول، وكلام الامام الماتريدى يدل على نفى التاثير المستقل لا على نفى مطلق التاثير ولا على نفى السببية، فحديث (فرمن المجذوم فرارك من الاسد)، (١) محمول على سد باب فساد الاعتقاد، او على التسبيب.

بَاب مَا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِتَالِ

﴿قوله وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا﴾ من باب العطف على عاملين مختلفين، أى اوصى بتقوى الله فى خاصة نفسه، واوصى بخير فى من معه من المسلمين. ﴿قوله وَكُفَّ عَنْهُمْ﴾ أى فى الاولين، اومعناه كف عنهم غير الخصلة التى اجابوها اليك، ففى الخصلة الثالث قاتلهم وكف عن حكم الاولين. ﴿قوله وَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا﴾ الى دار الهجرة والجهاد فلم يقاتلوا، وفيه ترك الجزية وورد فى الروايات الآتية ففى هذه الرواية اختصار. ﴿قوله فَقَالَ عَلَى الْفِطْرَةِ﴾ فيه جواز ترك الاجابة المتعارفة.

أَبْوَابُ فُضَائِلِ الْجِهَادِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ

﴿قوله مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَثَلُ الْقَائِمِ﴾ هذه فضيلة جزئية للجهاد. ﴿قوله عَنْ الشِّفَاءِ﴾ بفتح المعجمة وتشديد الفاء ممدوداً صحابية. ﴿قوله يَعْنِي يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ أى

١ - رواه احمد فى باقى المسند الكثيرين، باب باقى المسند السابق. والفرد به احمد.

يقول انس يريد صلى الله عليه وسلم ان المجاهد، حديث الهى، ولا يبعد ان انسا شك في لفظ الحديث فادخل لفظ يعنى. ﴿قوله بِأَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ﴾ على سبيل منع الخلو.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا

﴿قوله إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ﴾ اى يزداد عمله، فان قيل قد ورد في الحديث اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة، والمرابط لم يذكر فيه، قلنا : فرق بين نماء العمل كما ههنا وبين عدم انقطاع الاجر كما في حديث (اذا مات الانسان)، ﴿قوله الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ﴾ اى خالف نفسه في الامر بالسوء، والجهاد بالسيف لله تعالى لا يمكن بغير هذا الجهاد، واذا اكملت المجاهدة بالنفس فلا تكاد النفس ان تترك المجاهدة باللسان او السنان، ولا تحتال، الى ان تترك المجاهدة باللسان والسنان.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ اى اذا امن من الضعف ومن اخلال امور الجهاد، وهذا الاجر لا يختص بالجهاد لعموم في سبيل الله، الحج والعمرة والعلم، ومن خصها بنوع فقد حرّف، ﴿قوله سَبْعِينَ خَرِيفًا﴾ اريد منه الكثير، وأريد من الخريف السنة ولعل تخصيص الخريف بالذكر لانه ازكى الفصول من حيث كثرة الثمار.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النِّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ اى في الجهاد، ولا يختص بالجهاد كما مر، وفي حديث ابن ماجة من ارسل نفقة في سبيل الله واقام في بيته فله بكل درهم سبعمائة درهم، ومن غزا بنفسه في سبيل الله وانفق في وجهه ذلك فله بكل درهم سبعمائة الف درهم، وفي حديث ابى داود (ان الصلوة والصيام والذكر يضاعف على النفقة في سبيل الله بسبعمائة ضعف)، (١) فاجر الذكر في الجهاد والحج والعلم وغيره خمسمائة الف الف الا عشرة الف الف، يعنى (انجاس كرور) فهذا الاجر يحصل لطالب العلم في مدرسة وللغازى في معسكره وهكذا.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله أَوْ طُرُوقَةً فَحَلٍ﴾ اى مركوبة بلغت ان يطرقتها الفحل فيعطى المجاهد اياها ليركبها

اعادة اوهبة، واقل سنّها ثلاث سنين وبعض الرابعة كما في ترغيب المنذرى.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا

﴿قوله وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا﴾ خَلَفَ بتخفيف اللام لا بتشديدها، والمراد انه يحصل له مثل اجره، وما رواه مسلم (والاجر بينهما) وفي رواية (له مثل نصف اجر الخارج) فقال القرطبي لفظة النصف يشبه ان تكون مقحمة او معناها الاجر بينهما لكل منهما نصف المجموع كما قال الحافظ.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وسبيل الله يعم الجهاد والجمعة، والعلم والحج وغيره وفي الكل اعلاء كلمة الله بوجه من وجوه الاعلاء.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ﴾ معناه التعليق بالحال في عادة الله وسنته لا في قدرة الله وقوته كما في قوله تعالى (حَتَّى يَلْجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ).

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله كَانَتْ لَهُ ثُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ تكثير الشيبة يفيد ان هذه المنقبة لمن ابيضت شعره وان كانت شعرة واحدة، وقوله في الاسلام وقوله في سبيل الله، يعمان الجهاد وغيره، وفي النسائي وقع في الاسلام، مكان في سبيل الله.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

قال الحافظ وجه الحصر في الثلاثة ان الذي يقتنى الخيل اما ان يقتنيها للركوب او للتجارة، وكل منهما اما ان يقتن بها فعل طاعة الله وهو الاول، او معصية وهو الاخير، او يتجرد عن ذلك وهو الثاني.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّمْيِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله وَالْمُمِدُّ بِهِ﴾ من الامداد، من يقوم عند الرامى فيناول له سهمًا بعد سهم او يردّ عليه النبل من الهدف. ﴿قوله وَلَا أَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ من ان تركبوا، لان الرامى يرمى من بعيد

ويبقى نفسه، والراكب يطعن من قريب ولا يقى نفسه، ولأن الركوب على الخيل لا يخلو عن الخلاء. ﴿قوله فَأَيُّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ﴾ قال القارى وفي معناها كل ما يعين على الحق من العلم والعمل اذا كان من الامور المباحة كالمسابقة والتمشية للتزهر، ومنها السماع اذا لم يكن بالآلات المطربة المحرمة، انتهى بحذف يسير، والمراد من السماع سماع الرجز والاشعار الحسنة والخُداء، وعقد الامام البخارى لها الباب في كتاب الادب، فالعجب ممن لا يفرق بين الغناء وبين غيره، وبين الجوجى وبين الصوفى. ﴿قوله فَهُوَ لَهُ عَدْلٌ مُحَرَّرٌ﴾ بكسر العين، اى يماثل بتحرير رقبة.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ﴾ عبر بالجزء عن الجملة لاجل عمل الجزء الاول من اعمال المجاهدين بالنفس والثانى من اعمال المجاهدين بالكفار.

بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشُّهَدَاءِ

﴿قوله إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي طَيْرٍ خَضِرٍ تَعْلُقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ﴾ ظاهر ان ارواحهم تودع في جوفها وحواصلها ترعى وتأكل من ثمار الجنة، وتستلذ به كما انها في الدنيا في القلب او بين الاذنين ويأكل البدن يستلذ به الروح، وبالجملة انها تكون في الراحة، وقيل هذا كلام اى ان هذه الارواح تمثلت بابدانها كاسية الثياب الخضراء وتطير وتأكل، كما ورد في الحديث اطلاق الطير عليها، ولا يطلق على كل منهما التناسخ لعدم طرور اطوار العلم عليها كما تطرء على المولود، قال به الهنود وابطله الاسلام. ﴿قوله مُتَعَفِّفٌ﴾ عن الشبهات وبعض المباحات. ﴿قوله إِلَّا الدِّينَ﴾ اى حقوق العباد، وروى ابن ماجة حديث غفران حقوق العباد، وأريد به الغفران يوم القيامة بارضاء ارباب الحقوق. ﴿قوله فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَقَالَ أَرَى اللَّهَ أَرَادَ﴾ اى لم يعرف الامام البخارى حديث ابى بكر بن عياش عن حميد عن انس، وعرف واقر بحديث آخر عن حميد عن انس كما قال الترمذى ان الامام البخارى اراد انه عرف حميد عن انس انه عليه السلام قال ما من عبد من اهل الجنة يسره، الى آخر الحديث. ﴿قوله مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ﴾ وكذا لا يجد الم الموت الا مثل قرصة النمل، كما ورد في الحديث.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ

﴿قوله الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ﴾ اى اربعة انواع متفاوتة وفي كل فضل. ﴿قوله فَصَدَقَ اللَّهُ﴾ اما بالتخفيف اى صدق بشجاعته ما عاهد الله، وبالتشديد اى صدق الله في ما وعد الله على الشهادة.

﴿قوله حَتَّى وَقَعَتْ قَلَنْسُوْتُهُ﴾ اى يقول فضالة رفع عمر حتى وقعت قلنسوة عمر، او يقول عمر رفع النبي صلى الله عليه وسلم حتى وقعت قلنسوته. ﴿قوله فَمَا أَذْرِي أَقَلَنْسُوْتَهُ عُمَرَ أَرَادَ أَمْ قَلَنْسُوْتَهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هذا كلام ابى يزيد الخولاني، يقول لا ادرى اراد فضالة قلنسوة عمر ام قلنسوة النبي صلى الله عليه وسلم، فى هذا الحديث دليل على جواز القلنسوة اما بفعل النبي صلى الله عليه وسلم واما بتقريره. ﴿قوله فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جُلْدُهُ بِشَوْكٍ طَلَحَ مِنْ الْجُبْنِ﴾ كناية عن اقشعرار الشعر او عن ارتعاد الفرائض. ﴿قوله خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ الخلط اعم من كون العمل الصالح غالبًا او مغلوبًا او مساويًا، والاسراف هو غلبة السيئات، فالمراد من الخلط مغلوبية العمل السيئ او تساوية.

بَاب مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الْبَحْرِ

﴿قوله يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ﴾ هى خالة انس رضى الله تعالى عنهما، يدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قضاء كما فى رواية البخارى والدخول عليها لايدل على الخلوة، فلعلها كانت معها ولد او خادم او زوج. ﴿قوله وَكَأَنَّتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ﴾ اى مالا لا حالاً لانها تزوجت به بعد كما هو ظاهر رواية البخارى ومسلم. ﴿قوله تَقْلِي رَأْسَهُ﴾ اى تخرج من رأسه القمل، وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان طيباً فكيف يتولد فى رأسه القمل، فيراد انها كانت تخرج قمل الغير، او يراد انما تسرح شعر رأسه فكأنها تقلي رأسه، ومس المرأة رأس الاجنبى لاضرر فيه، وقال ابو عمر لا أقف لها على اسم صحيح واظنها ارضعت النبي صلى الله عليه وسلم وأُمّ سليم ارضعته ايضاً، اذ لا يشك مسلم انها كانت منه بمحرم قال العيني وبالغ الدمياطى فى الرد على من ادعى الرضاة والمحرمية، وذكر ابن العربى عن بعض ان هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقال الحافظ ابن حجر احسن الاجوبة دعوى الخصوصية ويرد عليه ان الخصوصية لا تثبت بالاحتمال، ويجاب عنه بان الامارات الكثيرة كفت فى الدليل عليها. ﴿قوله يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ﴾ اى ظهر هذا البحر كما وقع فى رواية مسلم، وقال الاصمعى ثبج كل شئ وسطه. ﴿قوله مُلُوكٌ عَلَى الْأُسْرِ﴾ اى هم مطمئنون ومسرورون فى محل الهلاك والخطرات كالملوك اتكأوا على الاسرة، او معناه هم فى الجنة يتكئون على الاسرة. ﴿قوله فَدَعَا لَهَا﴾ وفى رواية مسلم فانك منهم. ﴿قوله أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ قال النووى هذا دليل على ان روياه الثانية غير الاولى وانه عرض عليه فيها غير الاولين. ﴿قوله فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ﴾ قالوا كان معاوية استاذن عمر فلم يأذن له فلم يزل بعثمان كما فى الفتح، وكان هذا فى سنة ثمانى وعشرين، وهو اول من غزى فى

البحر، ويقال ان الغزوة الثانية كانت في سنة اثنتين وخمسين وكان يزيد امير الجيش بالاتفاق كذا قال الحافظ ابن حجر، فان قيل : قول الراوى نحو ما قال في الاول يدل على المثلية في ركوب البحر، قلنا : لعل بعض الذين غزوا مدينة قيصر ركبوا البحر اليها.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا

﴿قوله وَيُقَاتِلُ رِيَاءً﴾ اى ليرى الناس مكانه، بخلاف الشجاعة فانها امر طبعى ليس مداره على رضا الله تعالى ولا على تقاؤل الناس والحمية هى العصبية والغيرة الباعثة له على الانتقام. ﴿قوله إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ﴾ ومن الاعمال المقاتلة بالكفار فمدار ثوابها على النية، اى على ارادة ما قصدوا لا يضره ما دخل فيه ضمناً كالغنيمة فلا حرج في حزن على فواتها اذا قصد اعلاء كلمة الله.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُدُوِّ وَالرَّوَّاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

الغدو هو الذهاب في نصف النهار الاول، والرواح هو الذهاب في نصف النهار الآخر. ﴿قوله وَلَقَابُ قَوْسٍ أَرَادَ كُمْ﴾ القاب هو القدر، او ما بين الوتر والقوس. ﴿قوله وَالْحَجَّاجُ عَنْ الْحَكَمِ﴾ حجاج بن دينار اما شيخ لابي خالد الاحمر، واما شيخ ابي سعيد الاشج. ﴿قوله فَقَالَ لَا تَفْعَلْ﴾ والاعتزال جائز. عند الفتن. ﴿قوله فَوَاقَ نَاقَةَ﴾ اى ما بين فتح اليد وقبضها على الضرع، او وقت ترك الفصيل ما بين الحلبتين.

بَاب مَا جَاءَ آيُ النَّاسِ خَيْرٌ

﴿قوله رَجُلٌ مُّعْتَزِلٌ فِي غُنَيْمَةٍ﴾ هذا محمول على زمان الفتن الا اذا كان من اهل العلم. ﴿قوله رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللَّهِ وَلَا يُعْطَى بِهِ﴾ معناه السائل بالله اذا لم يعطه احد، هذا اذا كان الاول بلفظ المعلوم، والثاني بلفظ المجهول، او معناه رجل مسؤل عنه بالله ولا يعطى به هذا اذا كان بالعكس.

بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ سَأَلَ الشَّهَادَةَ

هذا السؤال جائز وفيه منفعة، واما تمنى الجهاد فورد في حديث متفق عليه (يا ايها الناس لاتتمنوا لقاء العدو واسئلوا الله العافية فاذا لقيتم فاصبروا)، (١) وروى مسلم (من مات ولم يغز

١ - رواه البخارى في كتاب الجهاد والسير، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يقاتل اول النهار اخر القتال حتى ورواه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب كراهة تمنى لقاء العدو والامر بالصبر عند اللقاء.

ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق)، (١) والجمع بينهما ان المؤمن لِيَسْتَلِ الله تعالى العافية ولا يتمنى الغزوة بلا حاجة فانها مفسدة في نفسها، واما اذا لم يكن بد منها، اذا لم يُسلموا ولم يُطعوا الجزية ولم يصلحوا فهذه الغزوة فرض وتمنيها مندوب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُجَاهِدِ وَالنَّاحِجِ وَالْمُكَاتِبِ وَعَوْنِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ

﴿قوله وَالنَّاحِجُ الَّذِي يُرِيدُ الْعُقَافَ﴾ ويريد الاحصان، واما اذا اراد قضاء الشهوة المحض، والمسافحة فليس به وعد، ﴿قوله كَأَغْزَرَ مَا كَانَتْ﴾ اى حينئذ تكون غزارة دمه ابلغ من سائر اوقاته.

فائدة : الغزير بالغين والزاء المعجمتين في الاول، وبالراء المهملة في الآخر معناه الكثير، كما هُنا، والعزير بالعين المهملة وبعده بالراء المعجمة، وبالراء المهملة في الآخر ثمن الكلاء، والغريزة بالغين المعجمة والراء المهملة في الاول، وبالراء المعجمة في الآخر، هى الطبيعة والقريحة والسجية من خير اوشر، فليراجع الى تاج العروس . ﴿قوله لَوُثَّهَا الزَّعْفَرَانُ﴾ وفى رواية اللون لون الدم، والمراد التشبيه بامر مرغوب فالمؤذى واحد.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

﴿قوله لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ سواء مات منه اولاً. ﴿قوله وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ﴾ تنبيه على الاخلاص.

بَاب مَا جَاءَ فِي آيِ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ

﴿قوله قَالَ الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ﴾ اى ثم الجهاد افضل لانه سنام العمل والايان.

بَاب مَا ذَكَرَ أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ السُّيُوفِ

﴿قوله إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ السُّيُوفِ﴾ اى الجهاد طريق الوصول الى ابوابها، وهى كناية عن الدنو من العدو فى الحرب بحيث تعلوه السيف بحيث يصير ظلها عليه. ﴿قوله هُوَ اسْمُهُ﴾ يعنى اسم كنيته، اى ابوبكر اسمه.

بَاب مَا جَاءَ آيِ النَّاسِ أَفْضَلُ

﴿قوله فِي شُعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ﴾ الشعب ما انفرج بين الجبلين (يعنى دره) والمراد منه

الانفراد والاعتزال، وفيه السلامة من الغيبة واللغو والالذاء، لاسيما عند وقوع الفتن.

﴿قوله في أول دفعة﴾ بضم الدال، أى فى أول صبة من دمه، وجاز بفتح الدال وهو المرة من الدفع. ﴿قوله ويرى مقعده﴾ مضارع مجهول من الاراءة، ومقعده مفعول ثانى، وهو عطف تفسير للغفران فلا يلزم الزيادة على ست. ﴿قوله غير الشهيد﴾ سى بالشهيد لان روحه شهد وحضر فى الدنيا ما اعدده الله تعالى له، ولان ملائكة الرحمة يشهدونه يأخذون روحه وغير ذلك. ﴿قوله بغير أثر من جهاد﴾ أى سواء كان فى الجسم او القلب او المال. ﴿قوله كراهية تفرقكم عني﴾ من المدينة الى الرباط، وكانوا مشاورين له فى امور السلطنة، وفيه جواز ترك بعض المستحبات لمصالح.

أَبْوَابُ الْجِهَادِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِأَهْلِ الْعُذْرِ فِي الْقُعُودِ

الجهاد عام من المغازى، لانه يعم الجهاد الاصغر والاكبر وكذا يعم مقابلة الكفار بالسيف، واللسان والقلم والمال وغيره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِأَهْلِ الْعُذْرِ فِي الْقُعُودِ

﴿قوله وَعَمَرُوْا بَنُ أُمِّ مَكْتُومٍ﴾ هو ابن خال خديجة وقيل اسمه عبدالله، واسم امه عاتكة. ﴿قوله فَتَنَزَّلْتُ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ هذا نسخ عند المتقدمين، لتمكن عقد القلب فى هذا القدر من الزمان كما فى ليلة المعراج، وهذا فى الحقيقة تعين ما هو المراد عند الزول لانه تخصيص العام.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ خَرَجَ فِي الْغَزْوِ وَتَرَكَ آبَوَيْهَ

﴿قوله ففِيهِمَا فَجَاهِدْ﴾ الجار والمجرور متعلق بمقدر وهو جاهد ولفظ جاهد المذكور مفسر له لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فى ما قبلها كما فى العيى، وهذا اذا كان فرض كفاية وفى حكمه الخروج للتعلم كما فى كتب الفروع، وفى حكم التعلم التبليغ الشرعى بخلاف التبليغ العوامى فانه بالهيئة المروجة بدعة مستحسنة كالمدارس الاسلامية بالهيئة المروجة، ومن كان منهم متأهلاً ومتزوجاً فلا يتلف حق الزوجة ولا يبلغ تركه مدة الايلاء الا برضاها فليراجع الى فتح القدير.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُبْعَثُ سَرِيَّةً وَحْدَهُ

﴿قوله بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم على سرية﴾ أى بعث السرية أولاً ثم اتبعه إياها اميراً عليها، وفي رواية أبى داود بعثه في سرية، أى بالعاقبة فيصدق في أول أمره أنه سرية وحده وكذا يصدق عليه أنه بعثه على سرية. ﴿قوله قال ابن جريج في قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ قالوا أريد منه آخر الآية أى فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول. ﴿قوله قال عبد الله بن حذافة بن قيس﴾ الضمير في قال راجع إلى ابن جريج وعبد الله بن حذافة مبتدأ وبعثه خبره.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ

﴿قوله ما أعلم من الوحدة﴾ ما موصولة، وأريد به الآفات وهى في الليل أكثر، وهذا المنع محمول على حالة الخوف وعدم الضرورة والمصلحة، ﴿قوله الراكب شيطان﴾ لأنه ارتكب منهياً واطاع الشيطان فكأنه هو.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكَذِبِ وَالْخَدِيعَةِ فِي الْحَرْبِ

﴿قوله الحرب خدعة﴾ فالغازي يرتكب الفرّ والكرّ، والمعارض والتورية والكذب، ولا ينقض العهد والامان.

بَاب مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَمْ غَزَا

قال ثعلب الغزاة عمل سنة، والغزوة المرة الواحدة من الغزو ولا يطرد، انتهى، والمراد من الغزوات ههنا ما وقع من قصد النبي صلى الله عليه وسلم الكفار بنفسه وبجيش من قبله. ﴿قوله تسع عشرة﴾ وممرامه ما خرج فيه النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه قاتل أو لم يقاتل، وروى عن جابر أنها إحدى وعشرون، رواه أبو يعلى، وروى عن سعيد بن المسيب أنها أربع وعشرون، أخرجه عبد الرزاق، وقيل غير ذلك، ومنشأ الاختلاف ادخال البعض في البعض لتقارب الزمان أو المكان أو منشأ خفاء البعض على الراوى، ﴿قوله كان أول﴾ لعل الراوى راعى الخبر دون المرجع، ﴿قوله ذات العشير أو العشرة﴾ شك من الراوى، أو بعضهم يعبر عنها بالشين والبعض بالسين، وقال الحافظ في الفتح وقع في الترمذى العشير أو العسر بلا هاء فيهما، وفي رواية مسلم ذات العسر أو العشير، وقال الحافظ العشرة هو الصواب وهو الذى اتفق عليه أهل السير، و وقعت في بطن ينبع

في مكان العشير بالقريش وبنى مدلج وبنى ضمرة، في جمادى الاولى سنة الاثنين من الهجرة، وقال ابن سعد هي سبب وقعة بدر، وخولف ابن سعد واما غزوة العسيرة فهي غزوة تبوك.

مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالتَّعَبَةِ عِنْدَ الْقِتَالِ

﴿قوله عِبَّأَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اى رَتَّبَهُمْ فِي مَوَاضِعِهِمْ وَهَيَّأَهُمْ لِلْحَرْبِ، وَفِي الْقَامُوسِ تَعْيِيَةُ الْجَيْشِ قَهْمَتَهُ فِي مَوَاضِعِهِ. ﴿قوله وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرِمَةَ﴾ اى قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مُتَّصِلًا. ﴿قوله وَحِينَ رَأَيْتُهُ﴾ اى يَقُولُ التِّرْمِذِيُّ حِينَ رَأَيْتَ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ وَلَكِنْ ضَعَّفَهُ بَعْدَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ

﴿قوله ابْنُ أَبِي أَوْفَى﴾ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِالْكُوفَةِ. ﴿قوله يَدْعُو عَلَى الْأَحْزَابِ﴾ قَالُوا اِنْ الدُّعَاءَ عَلَيْهِمْ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الْلِقَاءِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَلْوِيَةِ

الْلَوَاءُ دُونَ الرَّايَةِ وَهِيَ فَوْقَ الْلَوَاءِ كَمَا فِي الْمَغْرِبِ، وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الرَّايَةُ الْعِلْمُ الصَّغِيرُ وَالْلَوَاءُ الْعِلْمُ الْكَبِيرُ. ﴿قوله وَلَوَاءَهُ أَبْيَضُ﴾ تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ، وَأَمَّا (وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ)، فَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَرِيكَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّايَاتِ

﴿قوله كَانَتْ سَوْدَاءُ﴾ فِيهِ تَغْلِيْبٌ، اى غَالِبَ لَوْنُهُ اسْوَدَ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِنَمْرَةٍ وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ مَكْتُوبًا عَلَى رَأْيَتِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)، وَقَالَ الْحَافِظُ سَنَدُهُ وَاهٍ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ اِنْ رَأْيَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ صَفْرَاءَ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْاَوْسَطِ اِنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَدَ لَصْحَابِي لَوَاءً أَحْمَرَ، فَاخْتِلَافُ الرَّايَاتِ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الْاَوْقَاتِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّعَارِ

الشَّعَارُ عَلَامَتُهُمُ الَّتِي كَانُوا يَتَعَارَفُونَ بِهَا فِي الْحَرْبِ. ﴿قوله فَقُولُوا حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ الظَّاهِرُ اِنْ هَذَا الْجَمْعُ شَعَارٌ، وَقِيلَ (حَمَّ) شَعَارٌ، وَ (لَا يُنْصَرُونَ) كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ أَوْ خَبَرٌ.

بَاب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله وَكَانَ حَنْفِيًّا﴾ منسوب الى احنف بن قيس تابعي كبير وتنسب اليه لانه اول من امر باتخاذها والقياس احنفي كما في الجمع، او منسوب الى سيوف بني حنيفة لان صانعه منهم او ممن يعمل كعملهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ

﴿قوله مَرَّ الظُّهْرَانِ﴾ واد بين مكة وعسفان واسم القرية مَرٌّ. ﴿قوله فَأَمَرْنَا بِالْفِطْرِ﴾ وفي رواية مسلم انه امرهم في مترلين، الاول كانت رخصة واستحباً، فافطر البعض وصام البعض، والثاني كانت عزيمة و واجبة فافطروا كلهم، فعند القتال تكون عزيمة بطريق اولي.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَجِ

﴿قوله يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ﴾ قال الحافظ قيل سمي بذلك من الندب وهو الرهن عند السباق، وقيل لندب كان في جسمه وهواثر الجرح. ﴿قوله وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا﴾ ان مخففة من المثقلة عند البصريين، وان نافية واللام بمعنى الآ عند الكوفيين، وقال الاصمعي يقال للفرس بحر اذا كان واسع الجري او لان جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر.

بَاب مَا جَاءَ فِي الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ

﴿قوله قَالَ لَا وَاللَّهِ﴾ اى لا يقال له الفرار في العرف بل هو وقاية في الحقيقة وفرار صورة جزاء للايجاب. ﴿قوله وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ﴾ اسلم قبل فتح مكة. ﴿قوله أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ﴾ اى يستحيل مع النبوة الكذب او معناه انا النبي حقاً. ﴿قوله أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ﴾ كان العرب يدعونه ابن عبدالمطلب لكونه شهيراً دون عبدالله، وهذا كلام موزون خرج بلا قصد ولا يقال له الشعر. ﴿قوله وَإِنَّ الْفَتَيْنَيْنِ لَمُؤَلَّتَانِ﴾ اى المهاجرين والانصار. ﴿قوله وَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِائَةُ رَجُلٍ﴾ وروى احمد وحاكم وثبت معه ثمانون رجلاً من المهاجرين والانصار، ولا يخالف حديث الباب. ﴿قوله تُرَاعُوا﴾ مبالغة في نفى الروع، وقيل النفي بمعنى النهي اى لا تخافوا كما في مجمع البحار.

بَاب مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحَلِيتِهَا

قال فقهاءنا لا بأس بحلية السيف وحائله والمنطقة من فضة لامن الذهب، وقالوا لا بأس

بالجوشن والبيضة من الذهب والفضة في الحرب، والشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة. ﴿قوله وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ﴾ قال الذهبي ما علمنا في حلية سيفه صلى الله عليه وسلم ذهباً، وقال ابو الحسن القطان طالب بن جحير عندي ضعيف، وذكر صاحب الاستيعاب اسناده ليس بالقوى. ﴿قوله كَانَتْ قَبِيْعَةُ السَّيْفِ﴾ اى طرف مقبضة او ما تحت شاربى السيف. ﴿قوله عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ﴾ وهو المحفوظ عند ابن القيم لان جرير بن حازم وهما ما اتفقا عليه وقال الاكثرون المحفوظ هشام عن قتادة عن سعيد بن ابى الحسن مرسلًا.

بَاب مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ

﴿قوله كَانَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعَانِ﴾ قال القارى فيه اشارة الى جواز المبالغة في اسباب المجاهدة وانه لا ينافى التوكل لان التوكل رفض الاسباب من القلب دون القالب. ﴿قوله أَوْجَبَ طَلْحَةُ﴾ اى الجنة، جعل نفسه وقاية له صلى الله عليه وسلم، وجرح جميع جسده حتى شلت يده وجرح ببضع وثمانين جراحة في قول، وهو احد العشرة المبشرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَغْفَرِ

على وزن منبر زَرَدَ، ينسج من الدروع على قدر الرأس. ﴿قوله ابْنُ خَطْلٍ﴾ اسلم ثم ارتد مشركًا وقتل مولى له مسلمًا وكانت له قينتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعله مباح الدم. ﴿قوله مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُعْبَةِ﴾ استعاذ بها، اول من سترها بالغلاف اسعد الحميرى ملك اليمن، رواه ابو هريرة، وكذا استرها النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون. ﴿قوله لَا نَعْرِفُ كَبِيرَ أَحَدٍ رَوَاهُ غَيْرُ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ﴾ قالوا روى بطرق كثيرة ولكن طريقه ليست على شرط الصحيح غير طريق مالك عن الزهرى، فمراد الترمذى انفراد مالك بشرط الصحة، وقالوا في قول الترمذى لا نعرف كبير احد اشارة الى انه توبع في الجملة.

بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ

﴿قوله الْخَيْرُ مَغْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ اى ملازم بها، وأريد بالخييل ما يتخذ للغزو، وفي رواية انس البركة في نواصي الخيل، وفيه اشارة الى ابقاء نواصيها، ولعل مراد الحديث الترغيب في الغزو بها الى يوم القيامة. ﴿قوله وَفَقَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ﴾ وهو واضح لان بقاء المغنم الى يوم القيامة يقتضى الجهاد الى يوم القيامة، ولا يلزم ان يكون الامام برًا الى يوم القيامة.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ

﴿قوله في الشُّقْرِ﴾ بضم الاول، وهو الاحمر مع العرف والذنب. ﴿قوله خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَذْهَمُ﴾ الى آخر الحديث ﴿الاسود الذي يشتر سواده. ﴿قوله الْأَقْرَحُ﴾ الذي في وجهه بياض يسير ولو قدر درهم، ﴿قوله الْأَرْثَمُ﴾ الذي تبيض شفته العليا. ﴿قوله الْمُحَجَّلُ﴾ هو الذي يبيض قوائمه او ثلاث منها اورجليه قل او كثر. ﴿قوله طَلَقُ الْيَمِينِ﴾ بضم الاولين، الذي لم يكن في احدى قوائمها تحجيل، والكميت هو الاحمر الذي يكون في ذنبه واذنيه سواد. ﴿قوله عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ﴾ اى كما ان الادهم فيه خير اذا كان اقرح وارثم او اذا كان اقرح ومحجلاً، وكذلك الكميت فيه خير اذا كان اقرح وارثم او اذا كان اقرح ومحجلاً.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ

﴿قوله كَرَهُ الشُّكَّالِ﴾ وفي رواية هوان يكون الفرس في رجله اليمنى بياض وفي يده اليسرى اوبده اليمنى ورجله اليسرى، وقال جمهور اهل اللغة هوان يكون منه ثلاث قوائم محجلة و واحدة مطلقة، اى ليس فيها تحجيل، اعلم ان مدار الخيرية والكراهية هو الوحى، وقيل التجربة بالثبات والفرار.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرِّهَانِ وَالسَّبَقِ

اى المسابقة على الخيل. ﴿قوله أَجْرَى الْمُضْمَرِّ﴾ هذا الاجراء هى المسابقة والرهان، وروى احمد عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وراهن) والمضمر اسم مفعول من الاضممار او التضمير ان تسمن الخيل ثم يقلل علفها وتدخل بيتاً وتغشى بالجلال وتغرق فاذا جف عرقها خف لحمها وقويت على الجرى، ﴿قوله جِدَارًا﴾ اى جدار المسجر و وثب الى المسجد وجاوز الغاية، فى الخلاصة السباق يجوز فى اربعة اشياء فى الخف يعنى البعير، وفى الحافر يعنى الفرس والبغل، والنصل يعنى الرمى، وفى المشى بالاقدام يعنى العدو. ﴿قوله لَا سَبَقَ﴾ بفتح الباء ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، وهى الرواية الفصيحة وبالسكون مصدر سبقت، يحل اخذ المال بالمسابقة لان فيه ترغيباً وتدريباً فى الجهاد، اعلم ان كان المال من الامام او من غير المسابقين فجائز، وان كان من احد الجانبين فجائز ايضاً وان كان من الجانبين فغير جائز وهو قمار، اعلم ان القمار مأخوذ من القمر فكما ان القمر لا يخلو عن الزيادة والنقصان على وجه الانفصال الحقيقى فكذلك شركاء القمار لا يخلون عن الاخذ والاعطاء، والغنم والغرم على وجه الانفصال الحقيقى، وان كان من الجانبين وادخلا الشريك الثالث، وقالوا له ان سبقتنا فالمالان لك،

وان سبقناك فلا شيء لنا عليك، وقال كل واحد منهما للآخر ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا، فهو جائز وليس بقمار، لان الثالث لو سبق فالسابق من الجانبين اخذ المال وغنم والثاني اعطى المال وغرم، والثالث لا اخذ ولا اعطى، فلم يوجد الانفصال الحقيقي في الشركاء وروى ابوداؤد (من ادخل فرساً بين فرسين وقد امن ان يُسَبَقَ فهو قمار)، (١) وقال محمد في الكتاب ادخال الثالث انما يكون حيلة للجواز اذا كان الثالث يتوهم منه ان يكون سابقاً ومسبوقاً فاما اذا كان يتيقن انه يسبقها لا محالة او يتيقن انه يصير مسبوقاً فلا يجوز، انتهى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُنْزَى الْحُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ

﴿قوله وَأَنْ لَا تُنْزَى حِمَارًا عَلَى فَرَسٍ﴾ قال في شرح التنوير وانزاء الحمير على الخيل وبالعكس، اى جاز، ويدل على اباحته قوله تعالى (وَالْبَيْعَالُ وَالْحَمِيرُ) لانها اقل رتبة الامتان وكذا ركوبه صلى الله عليه وسلم على البغلة في الجهاد يدل على اباحة هذا الانزاء، فحديث الباب يحمل على التاكيد والاهتمام لهذه الامور لبنى هاشم دون سائر الناس، ومنشأ النهى قلة الخيل في بنى هاشم فاحب ان تكثر فيهم كما ذكره الطحاوى عن عبدالله بن الحسن، قال الطحاوى فلما كثرت الخيل فيهم صاروا في ذلك كغيرهم، انتهى، ويمكن ان يقال ان انزاء الجنس على خلاف الجنس لا ينبغي لهم ولا يليق بهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفَاحِ بِصَعَالِكِ الْمُسْلِمِينَ

جمع صعلوك وهو الفقير. ﴿قوله ابْغُونِي﴾ بهمزة القطع والوصل، والوصل هو الظاهر. ﴿قوله فِي ضِعْفَاءِكُمْ﴾ اى في مجلسهم او رضوانى في ارضاءهم وهو يعم الفقراء والشيوخ. ﴿قوله بِضِعْفَائِكُمْ﴾ اى بدعاء هم او بسبب شركتهم، وقد مرت مسألة التوسل في الجنائز فليراجع.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ

﴿قوله رُقَّةٌ فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ﴾ منشأ النهى عدم مصاحبة ملائكة الرحمة او لكونه لزاما للشيطان، او لاطلاعه على العدو، وروى ابوداؤد انكار عمر وعائشة رضى الله تعالى عنهما على اجراس الاطفال.

١ _ رواه ابوداؤد في كتاب الجهاد، باب في الغلل، ورواه ابن ماجة في كتاب الجهاد، باب السبق والرهان، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين باب باقى المسند السابق.

بَاب مَا جَاءَ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ

اى يجعل عاملاً واميراً. ﴿قوله فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً﴾ رواية احمد تدل على انه اخذها من الخمس من حصة آل على، ويمكن ان يقال انه اخذها من الغنيمة واراد ان يصيرها من الخمس ويحبسها منه، ﴿قوله فعلى﴾ لثلاثا يتفرق الاراء. ﴿قوله فَكَتَبَ مَعِيَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ كون البراء رسولا لاينافى بما سيأتى فى مناقب على وتعاقدا اربعة من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا اذا لقينا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرناه بما صنع على، لافهم اخبروه بعد رجوعهم، ﴿قوله يَشِي بِهِ﴾ هذا وشي صورة لان اطلاق الامام حق على اهل الاسلام. ﴿قوله فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ﴾ غضبا على خالد الغائب لانه لم يحمل فعله على محمل صحيح. ﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ وفيه ان ابا اسحاق مدلس روى بالعنعنة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ

﴿قوله كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ﴾ ما احسن هذا الكلام، امل اولاً ثم فصل، ثم ختم بما يشبه الفذلكة (اى الاجمال والنتيجة)، ويدخل فيه المنفرد لانه راع على بهائمهم واعضاءه. ﴿قوله مُرْسَلًا﴾ اى لم يذكروا ابا بردة و ابا موسى الاشعري، فهو معضل.

بَاب مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ

﴿قوله عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ﴾ اى مقطوع الانف والاذن فان قيل : هذا معارض بما روى ان الائمة من قريش، أجيب عنه بان حديث الباب محمول على المتغلب او على امير بعض البلاد دون الملك او على امير الجيش او يقال ان حديث الائمة من قريش محمول على الاخبار عن الواقع او محمول على كماهم، فى الامارة دون الاستحقاق.

بَاب مَا جَاءَ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ

﴿قوله السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ﴾ فالامام او غيره اذا امر بما يكون معصية فلايطيعه وان كان عقوقاً، وجازت محاربة من خالف الامام الحق ولايحارب الامام الفاسق ولا ينعزل ويعزل بالفسق الا عند الفتنة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ

﴿قوله عَنْ التَّحْرِيشِ﴾ كما يفعل بين الجمال والكباش والديوك وغيرها، فيه ايلامها

والتابعها بدون فائدة. ﴿قوله نَهَى عَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ﴾ إلا إذا احتيج إليه للعلاج او العلامة.

بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَمَتَى يُفْرَضُ لَهُ

اى يقدر له من بيت المال رزقاً له، والرزق ما يكفيه له ولاهله، وكان عماله يفرقون بين المقاتلة وغيرهم فى العطاء وقدمر الكلام فى الحديث سابقاً.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ

﴿قوله إِلَّا الدَّيْنَ﴾ استثناء منقطع لان اخذ الدين ليس بخطيئة او متصل اذا أريد بالدين، الدين الذى لا يريد اداءه، وكذا جميع حقوق العباد. ﴿قوله كَيْفَ قُلْتَ﴾ الاعادة من المسائل بسؤاله للاستدراك اعلماً بالوحى.

بَاب مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الشُّهَدَاءِ

﴿قوله أَلْجَرَّاحَاتِ﴾ اى جراحات الاحياء وتعذر حفر القبور لكل الشهداء عليحدة. ﴿قوله وَادْفِنُوا الْإِنْتِنِ وَالْثَلَاثَةَ﴾ وجاز هذا عند الغزوة والوباء.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشُورَةِ

بضم الشين وسكون الواو، وبسكون الشين وفتح الواو. ﴿قوله مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى﴾ قد مر ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه اشار بالفداء، واشار عمر بالقتل واشار عبدالله بن رواحة بالحق، وهى سنة ثابتة، وهى اخراج الرأى ولا يلزم ان يأخذ به المستشير.

بَاب مَا جَاءَ لَا تُقَادَى جِيْفَةُ الْأَسِيرِ

اى هى ليست بمال فلاباع ولا تبادل

بَاب مَا جَاءَ فِي الْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ

﴿قوله فَحَاصَ النَّاسُ﴾ اى مال المسلمون ميلاً، او حمل الاعداء حملة فاهزمنا. ﴿قوله بَلْ أَنتُمُ الْعَكَارُونَ﴾ اى الكرارون الى الحرب. ﴿قوله وَأَنَا فِتْنُكُمْ﴾ هى الجماعة اللقى تقيم وراء الجيش فان كان عليهم خوف او هزيمة التجئوا اليه. (كيمپ) ولعل الكفار كانوا اكثر من ضعفى فكان الفرار رخصة او لَمَّا ندموا على الفرار فتابوا. فلذا لم يعاتبوا.

بَابُ

﴿قوله عَمَّتِي﴾ اسم عمّة جابر فاطمة . ﴿قوله رُدُّوا الْقَتْلَى إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ اى لا تنقلوهم الى مقابرهم، وفيه تيسير على الزائرين وفيه باعث على زيارة جبل احد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلَقِّي الْغَائِبِ إِذَا قَدِمَ

سواء كان مجاهدًا او غيره. ﴿قوله إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ﴾ سميت بها لان من سافر كان يودّع ثمة ويشيع اليها اذا رجع، وفي الحديث دلالة على جواز التشيع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفِيءِ

هو ما حصل للمسلمين من اموال الكفار من غير حرب ولا جهاد بخلاف الغنيمة، كما في النهاية. ﴿قوله وَكَأَنْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اى ملكًا او تصرفًا، ﴿قوله نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً﴾ اى من هذه الاراضى او من مثلها، وهذا ادخار لاهله وزوجاته لا لنفسه، لانه كان لا يدخر لنفسه. ﴿قوله غُدَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ اى ما اعد للحوادث.

أَبْوَابُ اللَّبَاسِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ

﴿قوله عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى﴾ قال ابو حاتم انه لم يلقه، وكذا قال السدار قطنى. ﴿قوله حُرْمَ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي﴾ وهو عام للحرب وغيره، وبه قال ابو حنيفة وما روى انه عليه الصلوة والسلام رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في قميص الحرير فكان لاجل القمل والحكة بسبب القمل لا لاجل الحرب كما لا يخفى، ويؤيده ما رواه ابن عساكر ان عمر رضى الله تعالى عنه انكر على خالد بن الوليد لبس قميص حرير وامر من حضر ان يمزقوه، رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعًا، كما فى اعلاء السنن وتحفة الاحوذى، قال مشائخنا لا بأس بلبس ما سداه حرير ولحمته غير حرير كالقطن والخز فى الحرب وغيره، روى ابو داؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال (انما هى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

الثوب الْمُصْمَتِ الذي جميعه من الحرير)، (١) فاما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به، انتهى، واما ما سداه غير حرير ولحمته حرير فلا بأس به عند الحرب ويكره لبسه في غير الحرب واما المصمت فلا بأس به في الحرب عند ابى يوسف ومحمد خلافاً لابي حنيفة ومالك، ودليل الجواز ما روى ابن عدى في الكامل، رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه في لباس الحرير عند القتال، وقال الحافظ في الدراية سنده واه، عيسى بن ابراهيم ضعيف عن موسى بن ابي حبيب وهو ضعيف، وما روى ابن سعد في الطبقات عن الحسن (كان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب)، واسماعيل بن مسلم مختلف فيه، وليس بمرفوع. وما روى احمد عن اسماء بنت ابى بكر قالت عندى للزبير ساعدان من ديباج كان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما اياه يقاتل فيهما وفيه ابن لهيعة، وبقية رجاله رجال الصحيح، كما في اعلاء السنن، وما روى الشيخان عن عبد الرحمن بن عوف و الزبير بن العوام، وجه الاستدلال ان ضرر السيف اشد من ضرر القمل ودليل عدم الجواز العمومات المحرمة، والجواب عن دلائل المجوزين انها لايقاوم الصحاح المحرمة او تحمل على ما كان سداه غير حرير ولحمته حرير. ﴿قوله إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبَعَيْنِ﴾ في شرح التنوير مضمومة، وقيل منشورة وقيل بين بين، وفي رد المحتار المتبادر قدر الاربع اصابع عرضاً وان زاد طوله وفيه ايضاً الاعتبار اربع اصابع كما هي على هيئتها لا اصابع السلف، وفي الهداية وعنه عليه الصلوة والسلام انه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير، وفي شرح التنوير لا بأس بازداد الديباج والذهب.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ

﴿قوله شَكَا الْقَمْلُ﴾ وفي رواية لحكة بها، والجمع ان الحكة حصلت عن القمل فنسبت العلة تارة الى السبب وتارة الى سبب السبب، فكما ان لبس الحرير جائز لدفع ضرر الحكة فيكون لدفع جرح البدن اولى بالجواز، لان السيف لايقطع الحرير، وفي شرح التنوير هذا اذا كان صفيقاً فلو رقيقاً حرم بالاجماع سواء كان خالصاً او كان لحمته حريراً لعدم الفائدة.

بَابُ

﴿قوله أَنَا وَقَدْ بَنُ عَمْرُو﴾ وعمرو بن سعد بن معاذ. ﴿قوله كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ﴾ اى رتبة. ﴿قوله وَإِنَّهُ بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُبَّةً مِنْ دِيْبَاجٍ﴾ الضمير للشان وبعث

١ - رواه ابوداؤد في كتاب اللباس، باب الرخصة في العلم وخيط الحرير، ورواه احمد في كتاب ومن مسند بنى هاشم: باب بداية مسند عبدالله ابن عباس رضى الله تعالى عنه.

ماض مجهول، ومنسوج بالرفع صفة جبة، بعثها اكيدر دومة فلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في رواية احمد.

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الثَّوبِ الْأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ

﴿قوله فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ﴾ الحلة تقال لثوبين جديدين، وقال ابن الهمام لم تكن حمراء مجتأ بل كان فيها خطوط حمر وخضر وقال ابن القيم هي بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الاسود، ومثل هذا روى عن سفيان، اعلم ان الحمرة لا يكره في الرأس كما في الحاوي الزاهدي، اى القلنسوة والعمامة، وفي ما سواه اقوال كثيرة ذكرها الشرنبلالي وغيره، روى عن الامام ابي حنيفة في الملتقط انه لا بأس بلبس الثوب الاحمر وهو يفيد الكراهة التزيهية، وفي المجتبى والقهستاني وشرح النقاية لابي المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر، وقال ابن عابدين ولكن جُلّ الكتب على الكراهة، وصرح في التحفة بالحرمة، والراجح هو الجواز لانه منصوص عن الامام ابي حنيفة وذهب اليه ابن عباس رواه الطبراني والبيهقي، وجواز الاحمر مطلقاً جاء عن علي (فانه زعم ان النهي عن المعصفر خاص به لا يعم غيره) وطلحة وعبدالله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة، وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وابي قلابة وابي وائل وطائفة من التابعين صرح به الحافظ، واحاديث الجواز اصح من احاديث المنع، مثل حديث الباب، وحديث البراء (وقد رأيته في حلة حمراء ما رأيته شيئاً احسن منه)، رواه البخاري، (١) وحديث ابي جحيفة قال (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حلة حمراء) رواه البخاري، (٢) وحديث هلال بن عامر عن ابيه (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بمنى على بعير وعليه برد احمر) رواه ابوداؤد (٣) وحديث بريدة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل الحسن والحسين عليهما قميصان احمران يعثران ويقومان)، رواه ابوداؤد، والترمذي والنسائي، (٤) واما حديث المنع ففيه كلام،

١ - رواه البخاري في كتاب اللباس، باب الجعد.

٢ - رواه البخاري في كتاب الصلوة، باب الصلوة في الثوب الاحمر.

٣ - رواه ابوداؤد في كتاب اللباس، باب في الرخصة في ذلك.

٤ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الامام يقطع الخطبة للامر يحدث، ورواه الترمذي في كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب مناقب الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما، ورواه النسائي في كتاب صلوة العيدين، باب نزول الامام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة.

اخرج ابن ابى شيبه من مرسل الحسن، (الحمرة زينة الشيطان، والشيطان يحب الحمرة)،^١ وفي سنده ابوبكر الهزلى وهو ضعيف، وبالحج الجوزقانى فقال انه باطل، وكذا هو معارض باحاديث حجة الوداع، واخرج ابوداؤد (مر على النبی صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان احمران فسلم عليه فلم يردّ عليه النبي صلى الله عليه وسلم)، (٢) وفي سنده ابو يحيى القتات، واختلفوا في اسمه، وقال الحافظ وهو ضعيف الاسناد، واخرج ابوداؤد حديث رافع بن خديج، وفي اسناده رجل مجهول، واخرج ابوداؤد حديث صبغ الثياب بالمغرة، وفي اسناده اسماعيل بن عياش وابنه محمد بن اسماعيل، وفيهما مقال، وبالجملة ان احاديث النهى فيها مقال والنهى فيها محمول على امر خارجي مثل التشبيه بالنساء او بالا عجم او التكبر. ﴿قوله يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ﴾ وهى اللمة وما سقط على المنكين يقال له الجمّة، واذا وصل الى شحمة الاذن يقال لها الوفرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُعَصْفَرِ لِلرِّجَالِ

﴿قوله عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ﴾ هى ثياب مضلّة بالحرير تعمل بالموضع يقال له القس، وقيل انها منسوبة الى القز، وهو ردى الحرير، فابدلت الزاء سيناً ﴿قوله وَالْمُعَصْفَرِ﴾ وهى ثياب مصبوغة بالعصفر، وهو صبغ احمر وهو عندنا مكروه تحرماً للرجال، وهو نوع خاص من الحمرة.

بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْفِرَاءِ

هو جمع يقال له فى الفارسية (پوستين)، ويقال للحمار الوحش ايضا. ﴿قوله الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ اى عبارة وشارة او دلالة او اقتضاء او اعتباراً. ﴿قوله وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ﴾ رواه ابوداؤد عن ابن عباس موقوفاً، وفيه اشارة الى ان الاصل فى الاشياء الاباحة وهو الراجح عند الحنفية، واضرار الفلفل الاحمر ولحم الديك والتبناك امر خفى مشكوك لايفيد المنع.

بَاب مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَتْ

﴿قوله ثُمَّ دَبِغْتُمُوهُ﴾ عن ابراهيم كل شئ يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ، وقال فقهاءنا اذا ذبح غير ما كول اللحم ذبحاً شرعياً فظهر جلده وان لم يدبغ. ﴿قوله فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾ ولا يعود نجساً اذا اصابه ماء. ﴿قوله إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ﴾ خلافاً لنا فى الكلب، واما الخنزير فلا يظهر جلده

١ - رواه البيهقى فى شعب الايمان، كتاب اللباس، فصل فى الوان الثياب، وايضاً رواه عبدالرزاق فى مصنفه .

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب اللباس باب فى الحمرة.

بالدباغة في ظاهر الرواية خلافا لما روى عن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية ان جلد الخنزير يطهر ايضا. ﴿قوله هَكَذَا فَسَّرَهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ﴾ هذا مخالف لما رواه ابو داود عن النضر بن شميل انما يسمى اهابا ما لم يدبغ، فاذا دبغ لا يقال له اهاب انما يسمى شنا وقرية، وكذا مخالف لما ذكره اهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس والنهاية. ﴿قوله أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ يَاهَابٍ وَلَا عَصَبٍ﴾ وبه نأخذ، قال فقهاءنا بنجاسة الاهداب قبل الدباغ، وقال في شرح مواهب الرحمن وعصب الميتة نجس في الصحيح من الرواية لان فيه حياة بدليل تأله بالقطع وقيل طاهر فانه عظم غير متصل. ﴿قوله ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لَمَّا اضْطُرُّوا فِي إِسْنَادِهِ﴾ قال ابو الفرج حديث ابن عكيم مضطرب جدا، انتهى، وعبدالله بن عكيم مخضرم من الثانية، لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، واذا حمل هذا الحديث على الاهداب قبل الدباغة فهو معمول به عندنا وعند الشافعي وغيره.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْأَزَارِ

﴿قوله لَا يَنْظُرُ اللَّهُ﴾ لا يخرج شئ من رؤية الله فمعنى الحديث لا يرحمه ولا ينظر نظر رحمة، ﴿قوله مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ﴾ وهو يعم الازار والقميص والعمامة كما في رواية ابي داود وغيره. ﴿قوله خِيَلَاءَ﴾ وهو حرام، واذا كان بغير خيلاء فمكروه، واذا كان بلا قصد فغير مكروه، واذا كان يستحسنه طبعاً لكونه رائجاً في الفساق وكان خالي الذهن عن حكم الشرع او كان كارهاً له اعتقاداً، فلا يكفر، واما اذا استحسنه طبعاً واستقبح ضده عما لم يحكم الشرع فلا شك في كفره، وهكذا يقال في الفاسق الذي يستحسن الصلوة حاسراً من غير حاجة ومن غير تواضع.

بَاب مَا جَاءَ فِي جَرِّ ذُبُولِ النِّسَاءِ

﴿قوله قَالَ يُرَخِّينَ شِبْرًا﴾ اي من نصف الساقين وهو مبدء رفع الرجال، ﴿قوله فَيُرَخِّينَهُ ذِرَاعًا﴾ وقال الطيبي المراد به الذراع الشرعي اذا هو اقصر من العرفي. ﴿قوله شِبْرًا مِنْ نِطَاقِهَا﴾ وهي شقة تلبسها المرأة تشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل ينجر على الارض ليس له حزمة ولا ينفق ولا ساقان اي قدر لفاطمة ان يرخى قدر شبر من نطاقها.

بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ

﴿قوله مُلَبَّدًا﴾ اي مرقعاً او ما ضرب بعضها في بعض حتى تتراكب وتجتمع، وكانا من الصوف نظراً الى لفظ الكساء نظراً الى الترقيق والتغليظ.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السُّودَاءِ

﴿قوله وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ﴾ العمامة السوداء مشروعة لامطلوبة فاذا صارت شعار اهل البدع فيحترز عنها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اتقوا مواضع التهم)، رواه البخارى فى الادب المفرد.

بَاب فِي سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتْفَيْنِ

﴿قوله سَدَلَ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ﴾ ارسل طرفها الذى يقال له العلامة والعذبة بين الكتفين، وهو جائز لحديث الباب ولما رواه مسلم عن عمرو بن حريث، ولما رواه ابوداؤد عن الحسن بن على، واخرجه ابو نعيم عن عبدالاعلى بن عدى، ولما اخرجه ابن ابى شيبه عن ابى موسى.

فائدة : التعميم للتبريك جائز يدل عليه ما رواه ابوداؤد عن عبدالرحمن بن عوف، وفى اسناده شيخ مجهول، وكذا يدل عليه ما رواه ابو نعيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عمم على ابن ابى طالب فى غدیر خم، وما رواه عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عمم علياً حين بعثه الى خيبر، وكذا التعميم لظهار الاعتماد جائز ايضاً، يدل عليه ما رواه البخارى ان النبى صلى الله عليه وسلم عند اول الهجرة لم ينكر على تعميمهم عبدالله ابن ابى، وكما ثبت ارسال العذبة بين الكتفين كذلك ثبت ارسالها من الجانب الايمن نحو الاذن فى حديث امامة، اخرجه الطبرانى فى الكبير، وفى اسناده جميع بن ثوب، وهو متروك وكذلك ثبت ارخاءها بين يدي المعتم ومن خلفه فى حديث عبد الرحمن بن عوف، رواه ابوداؤد، وفى اسناده شيخ مجهول، وفى حديث ثوبان، اخرجه الطبرانى فى الاوسط، وفى اسناده الحجاج بن رشد وهو ضعيف، اعلم ان سدل الطرف الاسفل يسمى عذبة فى الاصطلاح، واما غرز الطرف الاعلى وارساله من خلفه فيسمى عذبة لغة وهو ثابت فى رواية ابى الشيخ من رواية ابن عمر، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدير كورالعمامة على رأسه ويغرزها من ورائه ويرخى لها ذوابة بين كتفيه، اعلم انه ثبت فى الروايات ارسال العذبة اربعة اصابع وشبراً ونحواً من ذراع، ثم ان العمامة سنة مثل سائر السنن الزوائد واما روايات فضيلة الصلوة فيها كما ان الصلوة فيها خمساً وعشرين صلوة او سبعين صلوة وعشرة آلاف حسنة فباطلة وموضوعة صرح به القارى وغيره، وتقام هذه المسائل فى التحفة الاحوذى.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ

﴿قوله عَنْ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ﴾ أى للرجال دون النساء، فإن الذهب حلال لمن. ﴿قوله الْمَعْنَى﴾ منسوب الى معن.

بَاب مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفِضَّةِ

﴿قوله مِنْ وَرَقٍ﴾ وراز ان يتخذ من حديد قد لوى عليه فضة كما فى رد المختار، واخرج النسائى انه كان من الحديد ملوياً عليه الفضة وهكذا اخرج ابن سعد عن مكحول مرسلاً. ﴿قوله وَكَانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا﴾ أى كان من معدن الحبشة او كان اسود.

بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ فِي فَصِّ الْخَاتَمِ

﴿قوله مِنْ فِضَّةٍ كَانَ فَصُّهُ مِنْهُ﴾ أى من الفضة وتذكره بتاويلها بالورق، وهذه الرواية مخالفة من رواية ابن شهاب، كما مرت والجمع انه كان له خاتمان او يقال ان فصه كان من الورق على صباغة الحبش، وقيل الراجح رواية حميد دون رواية ابن شهاب الزهرى، ولكن اخرج له ابو الشيخ متابعا، تابعه ثمامة عن انس رضى الله تعالى عنه ايضا.

بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ

﴿قوله فَتَخْتَمَ بِهِ فِي يَمِينِهِ﴾ اعلم انه قد وردت الاحاديث والآثار فى التختم فى اليمين وفى التختم فى اليسار وقد سوى ابو الليث فى شرح الجامع الصغير بين اليمين واليسار، وهو الحق، واخرج ابو الشيخ وابن عدى عن ابن عمر ان النبى صلى الله عليه وسلم تختم فى يمينه ثم انه حوله فى يساره، وقال ابن حجر ان ذلك يختلف باختلاف القصد فان كان اللبس للتزيين به فاليمين افضل وان كان للتختم به فاليسار اولى، ويترجح فى اليمين مطلقا لان اليسار آلة الاستنجاء فيصان الخاتم اذا كان فى اليمين عن ان تصيبه النجاسة، ويترجح التختم باليسار فيتناوله ويضعه باليمين، انتهى مختصرا.

فائدة : وهكذا حكم الساعة، نعم الاجتناب عن شعار الكفرة والفسقة واجب ما دام شعارا فاذا انقطع فلا ينهاى.

بَاب مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ

﴿قوله مُحَمَّدٌ سَطْرٌ﴾ قيل ان كتابته كانت من اسفل الى فوق ولم يوجد فى الروايات، وقال

الحافظ رواية الاسماعيلي يخالف ظاهرها ذلك فانه قال فيها (محمد سطر)، والسطر الثاني (رسول) والسطر الثالث (الله)، ﴿قوله ثُمَّ قَالَ لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ﴾ لدفع الاشتباه والمفسدة. ﴿قوله نَزَعَ خَاتَمَهُ﴾ وفيه على وجوب تنحية كل ما عليه معظم من اسم الله تعالى او نبى او ملك، فان قيل : ان فضالته عليه الصلوة والسلام كانت ظاهرة وطيبة قلنا : لعل بيت الخلاء كان لا يختص به او كان يترع الخاتم تعليمًا للامة، وفي شرح التنوير رقية في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلاء به و الاحتراز افضل، انتهى، وفي كراهية الهندية عن المحيط سئل الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى عمن كان في كفه كتاب فجلس للبول أكره ذلك، قال ان كان ادخله مع نفسه المخرج يكره، وان اختار لنفسه مبالاً طاهرًا في مكان طاهر لا يكره، وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى او شئ من القرآن فادخلها مع نفسه المخرج يكره، وان اتخذ لنفسه مبالاً طاهرًا في مكان طاهر لا يكره، وعلى هذا اذا كان عليه خاتم وعليه شئ من القرآن مكتوب او كتب عليه اسم الله تعالى فدخل المخرج معه يكره، وان اتخذ لنفسه مبالاً طاهر في مكان طاهر لا يكره. انتهى. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ﴾ ولكن قال النسائي غير محفوظ وقال ابوداؤد منكر، وقال النووي هذا مردود على الترمذى.

بَاب مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ

اعلم ان صناعة صور الحيوانات حرام مطلقاً صغيره كانت او كبيرة لورود اللعنة على المصور، رواه البخارى، ولورود تعذيبه بنفخ الروح فيها، رواه البخارى، وفرق الصورة من العكس واضح لان الصورة تكون باقية والعكس لا يبقى بعد زوال المحاذاة كعكس الرائي في المرآة والماء، وبالصناعة الجديد يبقى ويقال له الصورة فحكمه حكم الصورة، واذا كانت الصورة مقطوعة الرأس او الوجه او المحوة عضو لا تعيش بدونه، (كما اذا كانت ممحوة ما تحت الصدر)، لا يكره عندنا كما في شرح التنوير، لانها كصورة غير ذى روح، واذا كانت صغيرة بحيث لا تبين تفاصيل اعضائها للنظر قائماً وهى على الارض لا يكره استعمالها لكونها كغير ذى روح ولما روى عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه كان على خاتمه ذبابتان واذا كانت مستورة بكيس او صرة لا تكره استعمالها ايضاً، واذا كانت في الفراش والوسادة المفروشة فلا يكره الاستعمال لانها مهانة، ويؤيده ما رواه البخارى فانخذلت منه غمرتين فكانتا في البيت يجلس عليها، وزاد احمد ولقد رأيت متكئاً وفيهما صورة، وما رواه ابن حبان والنسائي استاذن جبرئيل عليه السلام على النبى صلى الله عليه فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلاً فاقطع رءوسها

او اقطعها وسأيدًا او اجعلها بسطًا وأما ما رواه البخاري انه عليه الصلوة والسلام انكر على غمرقة فيها تصاوير فلعل عائشة رضى الله تعالى عنها اطلقت على هذا الثوب غمرقة باعتبار ما يؤول اليها، او كانت منصوبة لا مهانة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَضَابِ

الخضاب ما يغير لون شيب الرأس واللحية، ﴿قوله وَلَا تَشَبَّهُوا﴾ بحذف احدى التائين، والعلة فيه مخالفة اهل الكتاب وكذا التعزير وغير ذلك. ﴿قوله الْحِنَاءُ وَالْكَتْمُ﴾ بتشديد التاء وتخفيفها وهو المشهور وهو نبت يخلط مع الوسمة وقيل هو الوسمة، فالصبيغ بالحناء والكتم يخرج بين السواد والحمرة ويكره بالسواد، اى بغير الحرب، قال فى الذخيرة اما الخضاب بالسواد للغزو، ليكون غيب فى عين العدو فهو محمود بالاتفاق وان ليزين نفسه فمكروه، وعليه عامة المشائخ وبعضهم جوزوه بلاكراهة، روى عن ابي يوسف انه قال كما يعجبني ان تتزين لى يعجبها ان اتزين لها، اما كراهية الخضاب بالسواد فلما رواه مسلم (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حق ابن ابي قحافة، غيروا هذا بشئ واجتنبوا السواد)، (١) وزيادة الثقة مقبولة ولادليل على ادراجه، ولما رواه ابوداؤد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يكون قوم يخضبون فى آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة). (٢) والوعيد هو على الخضاب بالسواد دون ما سواه، وفى الباب احاديث ضعاف يقوى بعضها بعضًا فان قيل : قد روى ابن ماجة مرفوعًا (ان احسن ما اختضبتن به هذا السواد ارغب نساءكم فيكم وأهيب لكم فى صدور عدوكم)، (٣) وذكر العيني ان عمر بن الخطاب كان يأمر بالخضاب بالسواد ويقول هو تسكين للزوجة وأهيب للعدو، فهما يدلان على الجواز للغزو وكذا للتزين الى الزوجة جمعًا بين الروايات.

ومن قال ان الخضاب بالسواد جائز مطلقًا فاستدل بروايات غير صريحة او بروايات تدل على الجواز للغزو وللتزين الى الزوجة واستدلوا بآثار الصحابة والتابعين، وكانوا غزاة او مؤولة بكون السواد غالبًا على الحمرة.

١ _ رواه مسلم فى كتاب اللباس والزينة، باب استحباب خضاب الشيب بصفرة او حمرة وتحريمه.

٢ _ رواه ابوداؤد فى كتاب الرجل، باب ما جاء فى خضاب السواد. ورواه النسائي فى كتاب الزينة، باب النهى عن الخضاب بالسواد، ورواه احمد فى كتاب ومن مسند بنى هاشم، باب بداية مسند عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنه.

٣ _ رواه ابن ماجة فى كتاب اللباس، باب الخضاب بالسواد.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُمَةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ

﴿قوله رَبْعَةً﴾ أى كان بين الطويل والقصير. ﴿قوله يَتَوَكَّأُ﴾ أى يتمائل الى قدام، او يرفع رجله من قوة وجلادة، كأنما ينحط من صيب. ﴿قوله أَسْمَرَ اللَّوْنِ﴾ أى ما يبرز الى الشمس كان اسمر وما تواراه الثياب كان ابيض، او يقال ان البياض كان غالباً على الحمرة. ﴿قوله فَوْقَ الْجُمَةِ وَدُونَ الْوُفْرِ﴾ وفى رواية ابى داؤد فوق الوفرة ودون الجمّة، والجمع ان المراد من فوق دون بالنسبة الى محل وصول الشعر فى رواية الترمذى، وبالنسبة الى طول الشعر وقصرها، فى رواية ابى داؤد، اعلم ان رواية انس بن مالك كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى انصاف اذنيه، كما فى الشمائل تدل على كونه دون الوفرة، والجمع واضح لان شعره كان متوسطاً بين الجعودة والبساطة فاذا رَجَلَ كانت وفرة واذا لم يَرَجَلَ رجع الى انصاف اذنيه، ويزيد يوماً فيوماً.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبَاً

﴿قوله نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبَاً﴾ أى يفعل يوماً ويترك يوماً، أى يواظب عليه، والنهى محمول على التزيه او على عدم الحاجة، والوجه فيه انه مبالغة فى التزيين وقهالك فى التحسين، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن كثير من الارفاه، رواه ابوداؤد، فان قيل : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز ابا قتادة ان يترجل كل يوم، قلنا : اجازه لكثرة شعره او لبيان الجواز.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِكْتِحَالِ

﴿قوله بِالْاِثْمِدِ﴾ حجر معروف اسود يضرب الى الحمرة يكون فى بلاد الحجاز. ﴿قوله وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ﴾ يذهب للقذى يصفى للبصر. ﴿قوله وَزَعَمَ﴾ أى قال ابن عباس. ﴿قوله مُكْحَلَةٌ﴾ بضمين بينهما ساكنة، اسم آلة الكحل، والمراد ههنا ما فيه الكحل. ﴿قوله ثَلَاثَةٌ فِي هَذِهِ﴾ وما روى من اكتحل فليوتر فمعناه فى كل واحدة.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ

وَالِاحْتِبَاءِ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ

﴿قوله الصَّمَاءِ﴾ قال اهل اللغة هي ان يجعل جسده بالثوب ولا يبقى ما يخرج منه يده، كالصخرة الصماء التي لبس فيها خرق وفيه تعسر اخراج اليد عند عروض الحاجة، وقال فقهاء هي ان يلتحف بالثوب من احد جانبيه فيضعه على احد منكبيه وفيه انكشاف العورة. ﴿قوله وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ﴾ والاحتباء ان يعقد على اليديه وينصب ساقيه ويلف عليه ثوباً.

بَاب مَا جَاءَ فِي مُوَاصَلَةِ الشَّعْرِ

﴿قوله الوَاصِلَةُ﴾ اى اتصل شعر الانسان بخلاف شعر الشاة وسائر الحيوانات، لان ابتذال الانسان حرام دون سائر الحيوانات. ﴿قوله الْوَشْمُ فِي اللَّثَّةِ﴾ هذا تمثيل، وفي الفتاوى الخيرية من كتاب الصلوة سئل في رجل على يده وشم هل تصح صلوته وامامته معه ام لا، اجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة، وفي خزنة الفتاوى لو في يده تصاوير يؤم الناس لا تكره امامته.

بَاب مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَيَاطِرِ

قال الطبري هو وطاء يوضع على سرج الفرس او رحل البعير، كانت النساء تصنعه لازواجهن من الارجوان الاحمر ومن الديباج وكانت مراكب العجم. ﴿قوله نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رُكُوبِ الْمَيَاطِرِ﴾ وفي رواية للبخارى عن المياطر الحمير، ووجه النهي الاسراف والافتخار، والاركوب والجلوس على الاحمر والديباج جائز لما روى ابن سعد، عن راشد مولى لبني عامر قال رأيت على فراش ابن عباس مرفقة من حرير وروى عن مؤذن بنى دواعة قال دخلت على ابن عباس وهو متكئ على مرفقة حرير، وروى الطحاوى ان ابن عامر جلس على مرافق من حرير، وهذا عند ابى حنيفة خلافاً لما لك والشافعي وابى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، وهو الصحيح كما في المواهب وبه اخذ اكثر المشائخ، واحتجوا بما رواه البخارى حديث النهي عن الجلوس على الحرير مرفوعاً، وأجيب عنه بان هذه الزيادة من اوهام جرير، وفي التقريب ان له اوهاماً اذا حدث من حفظه، وهذه الزيادة من مفردات البخارى. هذه الزيادة لعلها لم تبلغ الامام ابا حنيفة.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُمُصِ

﴿قوله الْقُمُصِ﴾ لانه امكن في الستر من الرداء والازار، ولا يحتاج الى الربط والامساك.
 ﴿قوله إِلَى الرُّسْغِ﴾ وفي رواية ابن حبان عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس قميصاً فوق الكعبين مستوى الكمين باطراف اصابعه وروى الحاكم في المستدرک وكان كفه مع الاصابع والجمع الحمل على تعدد القمص، او الحمل على التخمين او حمل حديث الترمذی على الافضل، والمخالف على الجواز.

بَاب مَا يَقُولُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا

﴿قوله إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا﴾ ای اذا لبس ثوباً جديداً، وفي حديث ابن حبان لبس يوم الجمعة، ﴿قوله أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ﴾ ای خير ذات الثوب وهو بقاءه ونقاءه، وخير ما صنع له وهو خير استعماله من دفع الحر والبرد وستر العورة.

بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْجُبَّةِ وَالْخَفَيْنِ

﴿قوله رُومِيَّةٌ﴾ وفي اكثر الروايات شامية، وكان الشام اذا ذاك تحت ملك الروم، وقيل كانت رومية هيئة وشامية خياطة، او بالعكس، وفي الحديث دلالة على الانتفاع بثياب الكفار حتى يتحقق بنجاستها، ولا بد من الفرق بين مصنوعاتهم وبين شعارهم.

بَاب مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ

﴿قوله يَوْمَ الْكَلَابِ﴾ بضم الكاف، اسم ماء بين البصرة والكوفة. ﴿قوله أَنْ أَتَّخِذَ أَثْفًا مِنْ ذَهَبٍ﴾ لان الذهب لا ينتن لاجل الرطوبة، فكذلك جاز شد الاسنان بالذهب بوجه اولی، قال الطحاوی في مشكل الآثار، واختلف في شد الاسنان بالذهب اذا تحركت فغن ابی حنيفة الكراهة والاباحة، انتهى، وفي شرح معاني الآثار اختلفت الروايات من ابی حنيفة في شد الاسنان بالذهب فروى محمد بن الحسن عن ابی يوسف عنه الكراهة، وروى بشر بن الوليد وغيره من اصحاب الاملاء عن ابی يوسف عنه لا بأس به، انتهى، وفي البدائع واما شد السن المتحرك بالذهب فقد ذكر الكرخي رحمه الله انه يجوز ولم يذكر خلافاً، انتهى، والآثار تدل على الجواز كما في نصب الراية، عن الطبرانی في معجمه الاوسط ان النبی صلى الله عليه وسلم امر عمرو بن العاص ان يشد ثيابه الساقطة بالذهب وعن معجم الصحابة ان عبدالله بن عبدالله بن ابی سلول امره النبی صلى

الله عليه وسلم ان يتخذ ثنية من ذهب، وفي مسند احمد ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ضب اسنانه بذهب، وروى الطبراني ان اسنان انس رضى الله تعالى عنه شدت بالذهب.

بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ

﴿قوله نهى عن جلود السباع﴾ أن تُفترش وفي رواية نهى عن جلود النموران يركب عليها، لاجل انها مراكب اهل السرف والخيلاء، النمر رائحة فمه طيبة بخلاف الاسد، وهو بعيد الوثبة فرما وثب اربعين ذراعاً.

بَاب مَا جَاءَ فِي نَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله كَانَ نَعْلَاهُ لَهْمًا قَبْلَانِ﴾ القبال هو الزام وهو السير الذى يعقد فيه الشسع الذى بين اصبعى الرجل، يقال له في السليمانية (بيزوان)، وفي النهاية الشسع احد سيور النعل وهو الذى يدخل بين الاصبعين ويدخل طرفه في الثقب الذى في صدر النعل، وقال القارى قال الجزرى كان لنعل رسول الله صلى الله عليه وسلم سيران يضع احدهما بين اهام رجله والى تليها، ويضع الآخر بين الوسط والى تليها، وفي بعض النسخ لها قبالة، اى لكل واحدة قبالة.

بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ

فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

﴿قوله لِيُنْعِلَهُمَا﴾ الانعال هو جعل الرجل في نعل، والاحفاء ضد الانعال، وهو جعل الرجل حافية بلا نعل، وكذا كل لباس شفع كالحفين، ولعل النهى للارشاد، وينسب هذا الفاعل الى سوء رأى وقيل انها مشية الشيطان. ﴿قوله أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ﴾ النهى للارشاد، لعل الامام الترمذى عقد باب ما جاء في النهى عن الانتعال قائماً فسقط.

بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمَشْيِ

فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

﴿قوله مَشَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ﴾ هذا محمول على بعض الاوقات، او على ما اذا كانت المسافة قريبة او على وقت الضرورة او على بيان الجواز.

بَاب مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا انْتَعَلَ

﴿قوله فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ﴾ قالوا يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكرم او الزينة، والبداءة يسار في ضد ذلك.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ

﴿قوله اللُّحُوقَ بِي﴾ في الجنة. ﴿قوله وَمُجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ اى بلا ضرورة بخلاف ما اذا كانت لاصلاحهم.

بَاب دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ

﴿قوله وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ﴾ جازت الغدائر للرجال اذا لم تكن كغدائر النساء، او المراد انه جعل اشعاره نصفين واخرج الاذنين من بينهما.

بَاب كَيْفَ كَانَ كِمَامُ الصَّحَابَةِ

﴿قوله كَانَتْ كِمَامُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُطْحًا﴾ جمع كمة، بضم الكاف، وهى القلنسوة المدورة، والبطح جمع ابطح، اى منبطحة غير منتصبة، وقيل جمع كم، اى كانت واسعة لاضيقة اى غير مفرطة.

بَاب فِي مَبْلَغِ الْأَزَارِ

﴿قوله فَلَا حَقَّ لِلْأَزَارِ فِي الْكَعْبَيْنِ﴾ ورد فيه الوعيد بالنار، رواه الطبرانى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً.

بَاب الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ

﴿قوله عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ﴾ هو وابوه مجهولان. ﴿قوله فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ المصارعة ليست ببدة الا للتلهى كما فى شرح التنوير، وروى ابن اسحاق، كان ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف اشد قريشاً، فخلا يوماً برسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض شعاب مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ركانة ! ألا تتقى الله وتقبل ما ادعوك اليه، قال انى لو اعلم ان الذى تقول حق لاتبعتك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افرايت ان صرعتك اتعلم ان ما نقول حق، قال نعم، قال فقم اصارعك _ الى آخره، كما فى

البداية والنهاية. ﴿قوله إِنَّ فَرْقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ﴾ جاز ليس القلانس كما مر، وكما رواه الطبراني عن ابن عمر، وحديث الباب مجهول ولو ثبت فمحمول على الاعتجار.

بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَاتَمِ الْحَدِيدِ

﴿قوله وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾ والانكار عليه حجة الكراهية وهو مال فجاز امهاره. ﴿قوله وَلَا تُتَمَّهُ مِثْقَالًا﴾ هو اربع ماهجات ونصف ماهجة (١/٢ ٤) ماشه، وفي الذخيرة لا يبلغ به المثلقال.

بَاب كَرَاهِيَةِ التَّخْتُمِ فِي أُصْبُعَيْنِ

﴿قوله وَأَنْ أَلْبَسَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ وَفِي هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى﴾ قال الامام النووي اجمع المسلمون على ان السنة خاتم الرجل في الخنصر، واما المرأة فانها تتخذ خواتيم في اصابع، وفي الذخيرة ينبغي ان يكون في خنصرها دون سائر اصابعه ودون اليمنى.

بَاب مَا جَاءَ فِي أَحَبِّ الثِّيَابِ

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله الْحَبْرَةُ﴾ نوع من برود اليمن بخطوط حمراء، وربما تكون بخضر او زرق، وليس فيه كثير زينة وهو اكثر احتمالا للوسخ.

هذا آخر ما يسره الله تعالى، مما تصدينا له وكان ذلك لاربع مضين من شوال سنة اربع عشرة واربع مائة والف من هجرة سيد الكائنات صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم، ونسأل الله تعالى ان يتقبله قبولاً حسناً والله الحمد اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

تم الجزء الخامس من منهاج السنن شرح جامع السنن بمن الله ورحمته والله الحمد اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله واصحابه وسلم اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين

فهرس موضوعات الجزء الرابع

رقم الصفحة

الموضوع

أَبْوَابُ الْبُيُوعِ

- ٢ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٢ - ١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الشُّبُهَاتِ ٢
- ٣ - ٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرِّبَا ٣
- ٣ - ٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكَذِبِ وَالزُّورِ وَتَحْوِهِ ٣
- ٣ - ٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَارِ وَتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمْ ٣
- ٤ - ٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ كَاذِبًا ٤
- ٤ - ٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ بِالتَّجَارَةِ ٤
- ٤ - ٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ ٤
- ٥ - ٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ ٥
- ٥ - ٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ ٥
- ٥ - ١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ ٥
- ٦ - ١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدْبِرِ ٦
- ٦ - ١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلْقَى الْبُيُوعِ ٦
- ٧ - ١٣ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ٧

- ١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّنْهِی عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ ٧
- ١٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَنْدُو صَلَاحُهَا ٨
- ١٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ ٩
- ١٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْقَرَرِ ٩
- ١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّنْهِی عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ١٠
- ١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ١١
- ٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبِهِ ١٤
- ٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً ١٤
- ٢٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ ١٥
- ٢٣ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْحِنْطَةَ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ كَرَاهِيَةِ التَّفَاضُلِ فِيهِ ١٥
- ٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ ١٥
- ٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي ابْتِيَاعِ التَّخْلِ بَعْدَ التَّائِبِ وَالْعَبْدِ وَلَهُ مَالٌ ١٤
- ٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَيْعَيْنِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ١٧
- ٢٧ - بَابٌ ١٨
- ٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ ١٨
- ٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَصْرَافَةِ ١٩
- ٣٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّابَّةِ عِنْدَ الْبَيْعِ ٢١
- ٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِثْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ ٢١
- ٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْقِلَادَةِ وَفِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ ٢٢
- ٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالرَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ ٢٣
- ٣٤ - بَابٌ ٢٣
- ٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي ٢٣
- ٣٦ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ ٢٤
- ٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّنْهِی لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَذْفَعَ إِلَى الدِّمِيِّ الْخَمْرَ يَبِيعُهَا لَهُ ٢٥

- ٣٨ - بَابٌ ٢٦
- ٣٩ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَّاةٌ ٢٧
- ٤٠ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْإِحْتِكَارِ ٢٧
- ٤١ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُحَقَّلَاتِ ٢٨
- ٤٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ ٢٨
- ٤٣ - بَابٌ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ ٢٨
- ٤٤ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ ٣٠
- ٤٥ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ عَسْبِ الْفَخْلِ ٣٠
- ٤٦ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ ٣١
- ٤٧ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ ٣٢
- ٤٨ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ ٣٢
- ٤٩ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّوَرِ ٣٢
- ٥٠ - بَابٌ ٣٢
- ٥١ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ ٣٣
- ٥٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ أَوْ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ ٣٣
- ٥٣ - بَابٌ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَيَسْتَفْلُهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا ٣٣
- ٥٤ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا ٣٤
- ٥٥ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي التَّنْهِیِ عَنِ الثَّنَاءِ ٣٤
- ٥٦ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ٣٤
- ٥٧ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي التَّنْهِیِ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ٣٤
- ٥٨ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالتَّنْهِیِ عَنْ ذَلِكَ ٣٥
- ٥٩ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي اخْتِلَابِ الْمَوَاشِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَرْبَابِ ٣٥
- ٦٠ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ ٣٥
- ٦١ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ ٣٦

- ٦٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَرَايَا وَالرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ ٣٦
- ٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّجَشُّعِ فِي الْبُيُوعِ ٣٨
- ٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ ٣٨
- ٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِنْطَارِ الْمُغْسِرِ وَالرَّفْقِ بِهِ ٣٩
- ٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ ٣٩
- ٦٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُنَابَذَةِ وَالْمُلَامَسَةِ ٤٠
- ٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّمْرِ ٤٠
- ٦٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَرْضِ الْمُشْتَرِكِ يُرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيْبِهِ ٤١
- ٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ ٤١
- ٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْعِيرِ ٤٢
- ٧٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْغَشِّ فِي الْبُيُوعِ ٤٢
- ٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ السِّنِّ ٤٢
- ٧٤ - بَابٌ ٤٣
- ٧٥ - بَابُ التَّنْهِي عَنْ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ ٤٣

أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ

- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٤٤
- ٧٦ - بَاب مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَاضِي ٤٤
- ٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي يُصِيبُ وَيُخْطِئُ ٤٤
- ٧٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي كَيْفَ يَقْضِي ٤٥
- ٧٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ الْعَادِلِ ٤٥
- ٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي لَا يَقْضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَهُمَا ٤٥

- ٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرَّعِيَّةِ ٤٥
- ٨٢ - بَاب مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ ٤٦
- ٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي هَذَا يَا الْأَمْرَاءَ ٤٦
- ٨٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّأْشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ فِي الْحُكْمِ ٤٦
- ٨٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي قَبُولِ الْهَدِيَّةِ وَإِجَابَةِ الدَّعْوَةِ ٤٧
- ٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ عَلَى مَنْ يَقْضَى لَهُ بِشَيْءٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ ٤٧
- ٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ٤٧
- ٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ ٤٨
- ٨٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَعْتَقُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ ٤٩
- ٩٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمَرَى ٥٠
- ٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّقْبَى ٥٠
- ٩٢ - بَاب مَا ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ ٥١
- ٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ خَشْبًا ٥١
- ٩٤ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَا يُصَدِّقُهُ صَاحِبُهُ ٥١
- ٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَمْ يُجْعَلُ ٥١
- ٩٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْيِيرِ الْغُلَامِ بَيْنَ أَبِيهِ إِذَا افْتَرَقَا ٥٢
- ٩٧ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ ٥٣
- ٩٨ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءُ مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ الْكَاسِرِ ٥٣
- ٩٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ٥٤
- ١٠٠ - بَاب فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ ٥٥
- ١٠١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي الْمَاءِ ٥٥
- ١٠٢ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُعْتَقُ مَمَالِكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ٥٥
- ١٠٣ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ ٥٦
- ١٠٤ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ ٥٦

- ١٠٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي النُّحْلِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْوَلَدِ ٥٦
- ١٠٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ ٥٧
- ١٠٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ ٥٨
- ١٠٨ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا حَدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ ٥٨
- ١٠٩ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ ٥٨
- ١١٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي اللَّقْطَةِ وَضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ٥٨
- ١١١ - بَاب فِي الْوَقْفِ ٦٢
- ١١٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ ٦٣
- ١١٣ - بَاب مَا ذُكِرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ ٦٣
- ١١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَطَائِعِ ٦٤
- ١١٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْقَرْسِ ٦٤
- ١١٦ - بَاب مَا ذُكِرَ فِي الْمُزَارَعَةِ ٦٤

أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٦٥

- ١١٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الدِّيَّةِ كَمْ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ ٦٥
- ١١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الدِّيَّةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ ٦٦
- ١١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُوضِحَةِ ٦٧
- ١٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ ٦٧
- ١٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَفْرِ ٦٧
- ١٢٢ - بَاب مَا جَاءَ لِمَنْ رُضِخَ رَأْسُهُ بِصَخْرَةٍ ٦٧
- ١٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَشْدِيدِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ ٦٨

- ١٢٤ - بَابُ الْحُكْمِ فِي الدِّمَاءِ ٦٨
- ١٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا ٦٨
- ١٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ ٦٨
- ١٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهِدَةً ٦٩
- ١٢٨ - بَابُ ٦٩
- ١٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ ٧٠
- ١٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثْلَةِ ٧٠
- ١٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ ٧١
- ١٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بَكَافِرٍ ٧١
- ١٣٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَبْدَهُ ٧٢
- ١٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ٧٢
- ١٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِصَاصِ ٧٢
- ١٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَبْسِ فِي التُّهْمَةِ ٧٢
- ١٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ٧٢
- ١٣٨ - قَوْلُهُ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسَامَةِ ٧٢

أَبْوَابُ الْحُدُودِ

- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٧٣
- ١٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَرْءِ الْحُدُودِ ٧٤
- ١٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّتْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ٧٤
- ١٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّلَقِينَ فِي الْحَدِّ ٧٤
- ١٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَرْءِ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ ٧٤

- ١٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُشَفَّعَ فِي الْحُدُودِ ٧٥
- ١٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّجْمِ ٧٥
- ١٤٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ ٧٦
- ١٤٦ - بَاب تَرْبُصِ الرَّجْمِ بِالْحُبْلَى حَتَّى تَضَعَ ٧٦
- ١٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ ٧٦
- ١٤٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّفْيِ ٧٧
- ١٤٩ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا ٧٧
- ١٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْإِمَاءِ ٧٧
- ١٥١ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّكَرَانِ ٧٨
- ١٥٢ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ وَمَنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ ٧٨
- ١٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ ٧٨
- ١٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُنْتَهَبِ ٧٨
- ١٥٥ - بَاب مَا جَاءَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ ٧٩
- ١٥٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ ٧٩
- ١٥٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ ٧٩
- ١٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتَكْرَهَتْ عَلَى الزَّنا ٨٠
- ١٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ ٨٠
- ١٦٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللُّوطِيِّ ٨٠
- ١٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ ٨١
- ١٦٢ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ ٨٢
- ١٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّاحِرِ ٨٢
- ١٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَالِّ مَا يُصْنَعُ بِهِ ٨٢
- ١٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقُولُ لِأَخْرَ يَا مُخَنَّثٌ ٨٢
- ١٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْزِيرِ ٨٣

أَبْوَابُ الصَّيْدِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٨٣

١٦٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ ٨٣

١٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبُرَاةِ ٨٣

١٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ ٨٤

١٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ ٨٤

١٧١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمَغْرَاضِ ٨٤

١٧٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ ٨٤

١٧٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ ٨٤

١٧٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ ٨٥

١٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مِخْلَبٍ ٨٥

١٧٦ - بَابُ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ ٨٥

١٧٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الذُّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ٨٦

١٧٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْوَرَعِ ٨٦

١٧٩ - قَوْلُهُ بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ ٨٦

١٨٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ ٨٦

١٨١ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ ٨٧

١٨٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الذُّكَاةِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ ٨٧

١٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ إِذَا نَدَّ فَصَارَ وَخْشِيًّا يُرْمَى بِسَهْمٍ أَمْ لَا ٨٧

أَبْوَابُ الْأَضَاحِي

- ٨٧ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ١٨٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَضْحِيَّةِ ٨٨
- ١٨٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ ٨٨
- ١٨٦ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَضَاحِي ٨٨
- ١٨٧ - بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِي ٨٨
- ١٨٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ فِي الْأَضَاحِي ٨٩
- ١٨٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَضْحِيَّةِ ٨٩
- ١٩٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ٩٠
- ١٩١ - بَابُ ٩٠
- ١٩٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٩١
- ١٩٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ٩١
- ١٩٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ٩١
- ١٩٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ ٩١
- ١٩٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ ٩١
- ١٩٧ - بَابُ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ ٩٢
- ١٩٨ - بَابُ ٩٣
- ١٩٩ - بَابُ ٩٣
- ٢٠٠ - بَابُ تَرْكِ أَخَذِ الشَّعْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ ٩٣

أَبْوَابُ التَّنْذِيرِ وَالْإِيمَانِ

٩٤ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- ٢٠١ - بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ لَا تَنْذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ٩٤
- ٢٠٢ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تَنْذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ٩٤
- ٢٠٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ التَّنْذِيرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ ٩٥
- ٢٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ٩٥
- ٢٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنْثِ ٩٥
- ٢٠٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ ٩٥
- ٢٠٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ ٩٦
- ٢٠٨ - بَابُ ٩٦
- ٢٠٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ ٩٦
- ٢١٠ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّنْذِيرِ ٩٧
- ٢١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَفَاءِ التَّنْذِيرِ ٩٧
- ٢١٢ - بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٩٨
- ٢١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً ٩٨
- ٢١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَلْطِمُ خَادِمَهُ ٩٨
- ٢١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ ٩٨
- ٢١٦ - بَابُ ٩٩
- ٢١٧ - بَابُ ٩٩
- ٢١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ التَّنْذِيرِ عَنِ الْمَيِّتِ ٩٩
- ٢١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ ٩٩

أَبْوَابُ السَّيْرِ

- ٩٩ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- ٩٩ ٢٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ
- ١٠٠ ٢٢١ - بَابُ
- ١٠٠ ٢٢٢ - بَابُ فِي الْبَيَاتِ وَالْفَارَاتِ
- ١٠٠ ٢٢٣ - بَابُ فِي التَّخْرِيقِ وَالتَّخْرِيبِ
- ١٠٠ ٢٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَنِيمَةِ
- ١٠٠ ٢٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ
- ١٠٢ ٢٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّرَايَا
- ١٠٢ ٢٢٧ - بَابُ مَنْ يُعْطَى الْفَيْءَ
- ١٠٢ ٢٢٨ - بَابُ هَلْ يُسْنَهُمْ لِلْعَبْدِ
- ١٠٣ ٢٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يُسْنَهُمْ لَهُمْ
- ١٠٣ ٢٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ
- ١٠٣ ٢٣١ - بَابُ فِي النَّفْلِ
- ١٠٤ ٢٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ
- ١٠٤ ٢٣٣ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ
- ١٠٥ ٢٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الْحَبَالَى مِنَ السَّبَايَا
- ١٠٥ ٢٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَعَامِ الْمُشْرِكِينَ
- ١٠٥ ٢٣٦ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ السَّبْيِ
- ١٠٥ ٢٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ
- ١٠٧ ٢٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

- ٢٣٩ - بَابٌ ١٠٧
- ٢٤٠ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ ١٠٧
- ٢٤١ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ١٠٧
- ٢٤٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ هَدَايَا الْمُشْرِكِينَ ١٠٨
- ٢٤٣ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ ١٠٨
- ٢٤٤ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ ١٠٩
- ٢٤٥ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْغَدْرِ ١٠٩
- ٢٤٦ - بَابٌ مَا جَاءَ أَنْ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٠٩
- ٢٤٧ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي التُّزُولِ عَلَى الْحُكْمِ ١٠٩
- ٢٤٨ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْحِلْفِ ١١٠
- ٢٤٩ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ١١٠
- ٢٥٠ - بَابٌ مَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ١١٠
- ٢٥١ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ ١١٠
- ٢٥٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١١٠
- ٢٥٣ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي نَكْتِ الْبَيْعَةِ ١١١
- ٢٥٤ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَبْدِ ١١١
- ٢٥٥ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ ١١١
- ٢٥٦ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرِ ١١٢
- ٢٥٧ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ ١١٢
- ٢٥٨ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التُّهْبَةِ ١١٢
- ٢٥٩ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ١١٣
- ٢٦٠ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ ١١٣
- ٢٦١ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ١١٣
- ٢٦٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١١٤

- ٢٦٣ - بَاب مَا جَاءَ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ إِنَّ هَذِهِ لَا تُغْزَى بَعْدَ الْيَوْمِ ... ١١٤
- ٢٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْقِتَالُ ١١٤
- ٢٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ ١١٥
- ٢٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِتَالِ ١١٥

أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١١٥

- ٢٦٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ ١١٥
- ٢٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا ١١٦
- ٢٦٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٦
- ٢٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٦
- ٢٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٦
- ٢٧٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا ١١٧
- ٢٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٧
- ٢٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٧
- ٢٧٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٧
- ٢٧٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٧
- ٢٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّمْيِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٧
- ٢٧٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١١٨
- ٢٧٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشُّهَدَاءِ ١١٨
- ٢٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ ١١٨
- ٢٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الْبَحْرِ ١١٩

- ٢٨٢ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا ١٢٠
- ٢٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُدُوِّ وَالرَّوَّاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١٢٠
- ٢٨٤ - بَاب مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ ١٢٠
- ٢٨٥ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ سَأَلَ الشَّهَادَةَ ١٢٠
- ٢٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُجَاهِدِ وَالنَّائِكِ وَالْمُكَاتِبِ وَعَوْنِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ ١٢١
- ٢٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١٢١
- ٢٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ١٢١
- ٢٨٩ - بَاب مَا ذُكِرَ أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ ١٢١
- ٢٩٠ - بَاب مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ١٢١

أَبْوَابُ الْجِهَادِ

- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٢٢
- ٢٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِأَهْلِ الْعُذْرِ فِي الْقُعُودِ ١٢٢
- ٢٩٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِأَهْلِ الْعُذْرِ فِي الْقُعُودِ ١٢٢
- ٢٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ خَرَجَ فِي الْغَزْوِ وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ ١٢٢
- ٢٩٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُبْعَثُ سَرِيَّةً وَحْدَهُ ١٢٣
- ٢٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ ١٢٣
- ٢٩٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكُذْبِ وَالْخَدِيعَةِ فِي الْحَرْبِ ١٢٣
- ٢٩٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَمْ غَزَا ١٢٣
- ٢٩٨ - مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالتَّعْبِثَةِ عِنْدَ الْقِتَالِ ١٢٤
- ٢٩٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ ١٢٤
- ٣٠٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَلْوِيَةِ ١٢٤
- ٣٠١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرِّايَاتِ ١٢٤

- ٣٠٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الشَّعَارِ ١٢٤
- ٣٠٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٢٥
- ٣٠٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ ١٢٥
- ٣٠٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَعِ ١٢٥
- ٣٠٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ ١٢٥
- ٣٠٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحَلِيَّتِهَا ١٢٥
- ٣٠٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ ١٢٦
- ٣٠٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمِغْفَرِ ١٢٦
- ٣١٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ ١٢٦
- ٣١١ - بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ ١٢٧
- ٣١٢ - بَاب مَا جَاءَ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ ١٢٧
- ٣١٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ وَالسَّبْقِ ١٢٧
- ٣١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُنْزَى الْحُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ ١٢٨
- ٣١٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفَاحِ بِصَعَالِكِ الْمُسْلِمِينَ ١٢٨
- ٣١٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ ١٢٨
- ٣١٧ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ ١٢٩
- ٣١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ ١٢٩
- ٣١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ ١٢٩
- ٣٢٠ - بَاب مَا جَاءَ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ ١٢٩
- ٣٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ ... ١٢٩
- ٣٢٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَمَتَى يُفْرَضُ لَهُ ١٣٠
- ٣٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ١٣٠
- ٣٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي ذَفَنِ الشُّهَدَاءِ ١٣٠
- ٣٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشُورَةِ ١٣٠

- ٣٢٦ - بَاب مَا جَاءَ لَا تُفَادَى جِيفَةُ الْأَسِيرِ ١٣٠
- ٣٢٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ ١٣٠
- ٣٢٨ - بَابٌ ١٣١
- ٣٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَلْقَى الْغَائِبِ إِذَا قَدِمَ ١٣١
- ٣٣٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْفَيْءِ ١٣١

أَبْوَابُ اللَّبَاسِ

- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٣١
- ٣٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ ١٣١
- ٣٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ ١٣٢
- ٣٣٣ - بَابٌ ١٣٢
- ٣٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ ١٣٣
- ٣٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُعْصَفَرِ لِلرِّجَالِ ١٣٤
- ٣٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْفِرَاءِ ١٣٤
- ٣٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَتْ ١٣٤
- ٣٣٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْأَزَارِ ١٣٥
- ٣٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي جَرِّ ذُبُولِ النِّسَاءِ ١٣٥
- ٣٤٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ ١٣٥
- ٣٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ ١٣٦
- ٣٤٢ - بَاب فِي سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ ١٣٦
- ٣٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ١٣٧
- ٣٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفِضَّةِ ١٣٧

- ٣٤٥ - بَاب مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ فِي فَصِّ الْخَاتَمِ ١٣٧
- ٣٤٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ١٣٧
- ٣٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ ١٣٧
- ٣٤٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ ١٣٨
- ٣٤٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْخِضَابِ ١٣٩
- ٣٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُمَّةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ ١٤٠
- ٣٥١ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبَا ١٤٠
- ٣٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِكْتِحَالِ ١٤٠
- ٣٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالِاخْتِبَاءِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ١٤١
- ٣٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي مُوَاصَلَةِ الشَّعْرِ ١٤١
- ٣٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَيَاثِرِ ١٤١
- ٣٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُمُصِ ١٤٢
- ٣٥٧ - بَاب مَا يَقُولُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا ١٤٢
- ٣٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْجُبَّةِ وَالْخُفَّيْنِ ١٤٢
- ٣٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْاِسْتَانِ بِالذَّهَبِ ١٤٢
- ٣٦٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ ١٤٣
- ٣٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي نَعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٤٣
- ٣٦٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ ١٤٣
- ٣٦٣ - بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ ١٤٣
- ٣٦٤ - بَاب مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا اتَّعَلَ ١٤٤
- ٣٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ ١٤٤
- ٣٦٦ - بَاب دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ ١٤٤
- ٣٦٧ - بَاب كَيْفَ كَانَ كِمَامُ الصَّحَابَةِ ١٤٤
- ٣٦٨ - بَاب فِي مَبْلَغِ الْاَزَارِ ١٤٤

- ٣٦٩ - بَابُ الْعَمَائِمِ عَلَى الْقَلَانِسِ ١٤٤
- ٣٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَاتَمِ الْحَدِيدِ ١٤٥
- ٣٧١ - بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّخْتُمِ فِي أُصْبُعَيْنِ ١٤٥
- ٣٧٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَحَبِّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٤٥

تمت بالخير

تم فهرس الجزء الخامس من منهاج السنن شرح جامع السنن بمن الله ورحمته والله الحمد اولاً و آخراً وظاهراً وباطناً

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى اله واصحابه وسلم اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مطبوعات مؤتمر المصنفين (۱۵)

فتح المنعم

بشرح

مُقدِّمة صحيح مُسلم

المؤلف : لحضرت شيخ الحديث مولانا مفتي محمد فريد مد ظلّہ الزروبوی النقشبندی
المجدّی المفتی والشیخ بدارالعلوم الحقانیہ اکورہ ختک.

باهتمام

مؤتمر المصنفين دارالعلوم حقانيه اكورہ ختک، ضلع پشاور (پاكستان).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصَّلوة والسلام على سَيِّد الانبياء والمرسلين، وعلى آله واصحابه واتباعه اجمعين، أما بعد : فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد فريد بن الشيخ العلامة جامع المعقول والمنقول مولانا حبيب الله المتوفى سنة (١٣٦٨ / ٩ / ٣) بن الشيخ مولانا امان الله بن الشيخ مولانا محمد مير بن الشيخ مولانا عبدالله الزروروي النقشبندی المجتهدى ان هذه فوائد مختصرة، انتقيتها من زبر العلماء، لعل الله تعالى ينفع بها آيائى وسائر الطلبة وسميتها بفتح المنعم بشرح مقدمة صحيح مسلم، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

الفائدة الاولى

فى ترجمة الامام مسلم رحمه الله

اسمه الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاد القشيري منسوب الى بنى قشير قبيلة من العرب النيسابورى، منسوب الى نيسابور، مدينة عظيمة بخراسان كما فى بُستان المحدثين وغيره، وقال تاج الدين السبكي قد كانت نيسابور من اجل البلاد واعظمها لم يكن بعد بغداد مثلها، كما فى الطبقات الشافعية ولقبه عساكر الدين كما فى البستان.

ولد بنيسابور سنة اربع ومأتين فى السنة التى توفى فيها الامام الشافعى رحمه الله، وقيل ولد سنة ست ومأتين، وقيل ولد سنة ثنتين ومأتين يوم الاحد.

وتوفى بنيسابور سنة احدى وستين ومأتين عشية يوم الاحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب بنيسابور، كما فى البداية والنهاية، وقال ابن خلكان دفن فى نصير آباد خارج نيسابور، وكان عمره اذ ذاك سبعا وخمسين سنة.

وقد ذكر الخطيب سبب موته انه عقد له مجلس للمذاكرة فسل يوما عن حديث فلم يعرفه، فانصرف الى منزله فاوقد السراج وقال لاهله لا يدخل احد الليلة علىّ، وقد اُهديت له سلة من تمر، فهى عنده يأكل ثمرة ويكشف عن حديث ثم يأكل أخرى ويكشف عن آخر فلم يزل ذلك دابه حتى اصبح، وقد أكل تلك السلة وهو لا يشعر، فحصل له بذلك ثقل ومرض من ذلك، حتى توفى فى السنة المذكورة، فى خلافة المعتمد بالله، قال الذهبي كان أوّل سماعه فى سنة ثمانى عشرة ومأتين ورحل الى العراق والحجاز والشام و مصر وبلخ والبصرة، ورحل الى بغداد مراراً، وكان

آخر رحلته الى بغداد في سنة تسع وخمسين ومأتين، وأخذ من احمد بن حنبل وعبدالله بن مسلمة والقعنبي واخذ من الامام البخارى في بلده نيسابور، ثم لما اهتمه الذهلي بأنه يقول بخلق القرآن، وقال ألا من كان يقول بقول البخارى في مسألة اللفظ بالقرآن، فليعتزل مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج واحمد بن سلمة، ولعل هذا هو السبب الخفى لرفع ذكر مسلم وكتابه بذكره عند ذكر البخارى وبذكر كتابه عند ذكر كتاب البخارى واخذ منه ابو حاتم الرازى وابوبكر بن خزيمة و ابو عوانة، واخذ منه ابو عيسى الترمذى حديثاً واحداً، رواه في اوائل ابواب الصوم.

قال اسحاق الكوسج لمسلم لن نعدم الخبر ما ابقاك الله للمسلمين، وقال احمد بن سلمة رأيت ابا زرعة و ابا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشائخ عصرهما وسمعت الحسين بن منصور يقول سمعت اسحاق بن راهويه وذكر مسلماً فقال بالفارسية اى رجل يكون هذا، اى سيكون رجلاً كاملاً، وقال ابن ابى حاتم كان مسلم بن الحجاج من الحفاظ كتب عنه بالرأى، وقال ابى صدوق وقال ابو قريش حفاظ الدنيا اربعة فذكر منهم مسلماً وقال الشيخ عبدالعزيز الدهلوى انه ما اغتاب احداً في حياته ولا ضرب ولا شتم كما في مقدمة فتح الملهم. قيل كان مجتهداً غير مقلد لاحد من الائمة، وقيل كان على مذهب اهل الحديث وقيل كان شافعيًا كما في كشف الظنون، وقيل كان مالكيًا، وله مؤلفات كثيرة، منها هذا الجامع الصحيح.

الفائدة الثانية

في ترجمة الجامع الصحيح لمسلم

اسم هذا المؤلف الجامع الصحيح لمسلم، واختلفوا في انه من الجوامع اولا، فقال الشيخ عبدالعزيز المحدث الدهلوى ليس هو من الجوامع، لان الجامع ما يشتمل على اقسام ثمانية مسطورة في الشعر الآتى فيما يلى.

سير، آداب وتفسير و عقائد فتن ، احكام واشراط ومناقب

والتفسير فيه قليل جداً، بخلاف البخارى والترمذى، وجعله صاحب كشف الظنون وصاحب القاموس من الجوامع نظراً الى وجود التفسير فيه في الجملة.

والباعث على تأليفه جمع الصحاح اتباعاً للامام البخارى، الا انه التزم جمع الاسانيد والمتون في مقام واحد مناسب مع مراعاة الترتيب، وسيأتى بسط التزاماته ان شاء الله تعالى.

وهو منتخب من ثلاث مائة الف حديث مسموعة كما في مقدمة النووى، وقال الجزائرى

واما صحيح مسلم فجملة ما فيه باسقاط المكرر نحو اربعة آلاف حديث وقال العراقى وهو يزيد على البخارى بالمكرر لكثرة طرقه، قال ورأيت عن أبى الفضل احمد بن سلمة انه قال انها اثنا عشر ألف حديث وقال ابو حفص الميانجى انها ثمانية الاف، وقال بعض الباحثين فى ذلك ولعل هذا اقرب الى الواقع ما قبله، قلت ولكن نظر الحافظ ابن حجر فى القول الثانى، وقيل لاتضاد بينهما كما فى التدريب، قلت لعل ابا حفص عدّ الحديث الذى روى بالاسناد المتضمن للتحويل حديثاً واحداً، وكذا لم يعد الاحاديث الذى عبّر فيها بمثله.

وآلفه فى خمس عشرة سنة كما ذكره الذهبى عن احمد بن سلمة، قال كنت مع مسلم فى صحيحه خمس عشرة سنة انتهى، وقد فرغ من تليفه قبل وفاته بمدة كثيرة كما يدل عليه ما ذكره النووى عن ابراهيم بن محمد بن سفيان وكان من ملازمين لمسلم وهو راوى هذا الكتاب عن الامام مسلم، قال فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب فى شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومأتين. اعلم ان الامام مسلماً لم يذكر تراجم ابوابه لئلا يزداد حجم الكتاب، ولان قصده جمع الصحاح دون الاستنباط، والتراجم المسطورة فى الحواشى ترجم بها الامام النووى.

اعلم انه قال الشارحون لكتابه انه التزم اموراً : ١ - منها انه يورد الصحاح، وهذا شرطه، كما قال ابن الصلاح شرط مسلم فى صحيحه ان يكون الحديث متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من اوله الى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة انتهى، وكلام الحازمى يدل على ان شرطه انه يخرج الحديث ممكن كان كثير الاتقان والضبط سوا كان كثير الملازمة او لا، على وجه الاستيعاب ويخرج ممن كان قليل الضبط وكثير الملازمة على وجه الانتخاب.

اعلم انه قال فى باب التشهد، ليس كل شئ عندى صحيح و وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه انتهى، ويرد عليه انه قد ذكر فى كتاب احاديث كثيرة مختلفاً فى صحتها، وأجيب عنه ان هذا (اى كون احاديث كتابه مما اجمعوا على صحتها) محمول على علمه وزعمه، وقيل انه اراد انه وضع ما لم يختلفوا فى سنده ومتنه ولم يضع ما اختلفوا فى توثيق رواته، وقيل انه اراد انه وضع ما اجمع عليه الائمة الاربعة يعنى احمد بن حنبل و يحيى بن معين وعثمان بن ابى شيبه وسعيد بن منصور الخراسانى كما فى التدريب، وسيأتى تمة هذا الكلام فى شرح المقدمة ان شاء الله تعالى.

٢ - ومنها انه اذا روى عن اثنين وكان بين روايتيهما تفاوت فى اللفظ والمعنى واحذفانه يسوق الحديث على لفظ احدهما ويعين صاحب اللفظ، ٣ - ومنها انه وضع كل حديث فى موضع واحد يليق به وجمع فيه طرقه واسانيده المتعددة والفاظه المختلفة ولهذا صار كتابه اسهل تناولاً، ٤ - ومنها

التميز بين حدثنا واخبرنا وتقيد ذلك على مشائخه في روايته، ولعل ايراد العاطف مع حدثني و تركه مع حدثنا تفنن في الكلام، وهو دأبه غالباً لا دائماً كما لا يخفى على من تتبّع كلامه، ٥ - ومنها ضبط اختلاف لفظ الرواة في الحديث كقوله حدثنا فلان وفلان، ٦ - ومنها الاحتياط عند التصرف والزيادة من عند نفسه، ٧ - ومنها سلوكه الطريقة المثلى في رواية صحيفة همام بن منبه نحو قوله حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا عبدالرزاق قال حدثنا معمر عن همام قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر احاديث، منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا توضأ احدكم فليستش) حيث لا يدرج الاحاديث المروية بهذا الاسناد الواحد في اسناد واحد، بل يكرر مع كل حديث من هذه الاحاديث هذا الاسناد ويذكر انه سمع بهذا الاسناد احاديث كثيرة، وهذا رأى الاستاذ ابي اسحاق الاسفرائيني خلافاً للوكيع ويحيى بن معين والاكثرين فانهم يكتفون بذكر الاسناد في اولها عند اول حديث منها او في اول كل مجلس من مجالس سماعها ويدرجون الباقي عليه ويقولون في كل حديث بعده وبالاسناد وبه وهو الاغلب، ٨ - ومنها اعتناؤه في ايراد الطرق وتحويل الاسانيد بايجاز العبارة مع حسن البيان، ٩ - ومنها ترتيبه للاحاديث على نسق يشعر بكمال معرفته بدقائق هذا العلم، ١٠ - ومنها ما قيل انه يذكر لفظ الحديث ويجتنب عن النقل بالمعنى.

فائدة : اعلم ان الامام مسلماً يذكر المرفوعات دون الموقوفات الا نادراً تبعاً لا مقصوداً، وقال السيوطي وقع في صحيح مسلم احاديث مرسلة فانتقدت عليه وفيها (اي في هذه الاحاديث المرسلة) ما وقع الارسال في بعضه، ولكن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر غالباً، والحكمة في ايراد ما اورده مرسلًا بعد ايراده متصلًا افادة الاختلاف في الواقع فيه، وقال العلامة ابن امير الحاج في التقرير ذكر المازري ان فيه (في صحيح مسلم) اربعة عشر حديثاً مقطوعاً، وقال غيره اخذ على مسلم في سبعين موضعاً رواه متصلاً وهو منقطع ويجوز ان يطلع على اكثر من ذلك، وأجيب عنها بتبيين اتصالها من وجه آخر عنده او من ذلك الوجه عنده غيره، وقال السيوطي في التدريب المعلق في مسلم في موضع واحد في التيمم رواه عن الليث، وفيه ايضاً موضعاً في الحدود والبيوع رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالاتصال، وفيه بعد ذلك اربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله و رواه فلان.

اعلم ان الاسناد الذي فيه راو مبهم كقولهم عن رجل، يسمّى منقطعاً عند الجمهور ويسمى مرسلًا عند بعض اهل الاصول، و وقع في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً اهتم بعض رجالها، ولكن قد تبين اتصالها وتعين رجالها من وجه آخر اما فيه واما في كتاب آخر.

الفائدة الثالثة

فى الموازنة بين الصحيحين

قال الجزائرى ورجحان كتاب البخارى على كتاب مسلم امر ثابت ادى اليه بحث جهابذة النقاد واختبارهم وقد صرح بذلك كثير منهم، ولم يصرح احد بخلافه الا انه نقل عن ابى على النيسابورى شيخ الحاكم وبعض علماء المغرب ما يوهم رجحان كتاب مسلم عليه اما ابو على فقد نقل عنه ابن مندة انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم وهذه العبارة ليست صريحة فى كونه اصح من كتاب البخارى وذلك لان ظاهرها يدل على نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم ولا يدل على نفى كتاب يساويه فى الصحة وانما تكون صريحة فى ذلك ان لو قال كتاب مسلم اصح كتاب تحت اديم السماء، انتهى، وقال بعض العلماء والذي يظهر لى من كلام ابى على انه انما قدم صحيح مسلم لمعنى آخر غير ما يرجع الى ما نحن بصددده من الشرائط المطلوبة فى الصحة، قلت هذا التاويل اى تاويل هذا البعض يأباه صريح كلام النيسابورى، والتاويل الاول لا يفيد المرام لان المرام رجحان البخارى على مسلم لا مساواته اياه فالظاهر ان يقال انه ما رأى كتاب البخارى او انه شذ عن الجماعة.

واما بعض علماء المغرب فقد نقل عنه ايضاً ما يدل على تفضيل كتاب مسلم على كتاب البخارى، فقد نقل عن احد تلاميذ ابن حزم انه كان يقول بعض شيوخى يفضل صحيح مسلم على صحيح البخارى ويظن انه يعنى بذلك ابن حزم، قالوا ليس هذه العبارة ما يشعر بان ذلك من جهة الصحة، قال القاسم التجيبى فى فهرسته كان ابو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى لانه ليس بعد خطبته الا الحديث السرد فقد ابان ابن حزم ان تفضيل كتاب مسلم من جهة انه لم يمزج فيه الحديث بغيره.

واما ما روى عن الامام الشافعى ان اصح الكتب بعد كتاب الله موطأ الامام مالك فمحمول على عصره وعلى ما قبل تاليف البخارى.

وبالجملة ان كتاب البخارى اصح من كتاب مسلم لان مدار الصحة على الثقة بالرواة واتصال الاسناد والسلامة من العلل القادحة وكتاب البخارى ارجح فى ذلك من كتاب مسلم.

اما من جهة الثقة بالرواة فلان الذين انفرد البخارى بالاخراج لهم اربع مائة وبضع وثلاثون رجلاً، والمتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم ست مائة وعشرون رجلاً، والمتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً، ولان الذين انفرد بهم البخارى

ممن تكلموا فيه لم يكثر تخريج احاديثهم بخلاف مسلم فانه اكثر اخراج تلك النسخ، ولان الذين انفرد البخارى بهم اكثرهم شيوخه الذين لقيهم واطلع على احاديثهم وميز جيدها من غيرها بخلاف مسلم فان اكثر من انفرد بتخريج احاديثهم ممن تكلموا فيه ممن تقدم عصرهم، ولان الامام البخارى لم يخرج احاديث من كان كثير الاتقان قليل الملازمة الا على وجه الانتخاب دون الاستيعاب بخلاف مسلم فانه يخرجها على وجه الاستيعاب.

واما من جهة الاتصال فلان الامام البخارى اشترط في هذا التأليف ان يكون الراوى ثبت له لقاء من روى عنه بالعننة بخلاف مسلم فانه يكتفى بالمعاصرة، حتى قيل ان الامام البخارى قد يخرج حديثاً في باب لا تعلق له به لما فيه ثبوت سماع الراوى ممن روى عنه بالعننة.

واما من جهة السلامة من العلل القاذحة فلان الاحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة، واختص البخارى منها بأقل من ثمانين واختص مسلم بالباقي منها، والنعم ما قال عبدالرحمن الشافعي :

تنازع قوم في البخارى و مسلم لدى فقالوا اى ذين يقدم
فقلت لقد فاق البخارى صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

الفائدة الرابعة

في ذكر اسنادى الى المؤلف

قال العبد الفقير الى الله تعالى محمد فريد الزروبوى مسكناً والحنفى مذهباً والديوبندى مسلماً والنقشبندى المجددى مشرباً، ابن الشيخ جامع المعقول والمنقول استاذ العلماء العلامة مولانا حبيب الله بن الشيخ البارغ في النحو والطب وسائر العلوم، مولانا امان الله بن الشيخ مولانا محمد مير بن الشيخ مولانا عبدالله، حدثنا الشيخ الثقة الامين حامى السنة ماحى البدعة مولانا نصير الدين الغرغوشوى النقشبندى المجددى، قال حدثنا الشيخ مولانا القاضى قمر الدين الجكالى النفجاي قال حدثنا مولانا احمد على السهارةفورى، قال حدثنا الشيخ محمد اسحاق الدهلوى ثم المكى، قال حدثنا الشيخ عبدالعزيز المحدث الدهلوى، قال حدثنا الشيخ الشاه ولى الله الدهلوى، عن الشيخ ابى الطاهر محمد بن ابراهيم الكردى المدنى عن والده الشيخ ابراهيم بن الحسن الكردى المدنى عن السلطان بن احمد المراغى، عن احمد شهاب الدين السبكى، عن النجم محمد بن احمد الغيطى، عن الزين زكريا بن محمد الانصارى، عن ابى الفضل الحافظ شهاب الدين احمد بن على بن حجر

العسقلاني عن صلاح الدين بن محمد ابراهيم بن عمر المقدسي عن علي بن احمد البخاري، عن المؤيد بن محمد الطوسي اصلاً والنيسابوري داراً، عن ابي عبدالله بن محمد بن الفضل القراوي، عن ابي الحسين عبدالغافر بن محمد الفارسي، عن ابي احمد محمد بن عيسى الجلودي، عن ابي اسحاق ابراهيم بن محمد سفيان النيسابوري، عن الامام مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري رحمهم الله تعالى.

وقد اجازني الشيخ العلامة مولانا عبدالحق الاكرووي مدير الجامعة الحقانية عن شيخ العرب والعجم مولانا السيد حسين احمد المدني، عن شيخ الهند محمود الدهر مولانا محمود الحسن الديوبندي، عن مولانا قاسم الباني لدارالعلوم الشهير الواقع في بلدة ديوبند، عن الشيخ عبدالغني المجددي عن الشاه محمد اسحاق، وقد اجاز الشيخ الفرغوشي شيخ القرآن والحديث مولانا حسين علي الفنجابي المجددي عن الشيخ الفقيه قطب العصر مولانا رشيد احمد الجنجوهي عن الشيخ مولانا عبدالغني المجددي.

الفائدة الخامسة

في توضيح خطبة الكتاب

﴿قال بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ابتداء كتابه بالتسمية لتوافق صحيفته بالصحيفة الالهية، وتأسياً بما حكاه الله تعالى عن سليمان عليه السلام من غير نكير حيث قال (اِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَاِنَّهُ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ اَلَّا تَعْلَمُوْا عَلٰى وَاَتُوْنِيْ مُسْلِمِيْنَ) وعملاً برواية (كل امر ذى بال لم يبدء بيسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع) رواه الحافظ عبدالقادر في اربعينه، (١) واقتداء بكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى الملوك، وبكتبه في القضايا، وتوافقاً بتعامل اهل العلم المؤلفين.

﴿قوله الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ابتداء بالحمد توافقاً بالصحيفة الالهية، وعملاً برواية (كل امر ذى بال لا يبدء فيه بحمد الله فهو اجزم)، رواه ابوداؤد والنسائي، (٢) وبتعامل السلف المؤلفين الذين ابتداءوا بالتسمية والحمد.

اعلم ان حديث الابتداء بالتسمية والحمد حديث واحد، روى بروايات كثيرة، روى (كل

١ _ رواه ابوداؤد في كتاب الادب، باب الهدى في الكلام، ورواه ابن ماجة في كتاب النكاح باب خطبة النكاح، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب باقي مسند السابق.

٢ _ رواه ابوداؤد في كتاب الادب، باب الهدى في الكلام، ورواه ابن ماجة في كتاب النكاح باب خطبة النكاح، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب باقي مسند السابق.

امر ذى بال لا يبدء فيه بذكر الله، وببسم الله الرحمن الرحيم، وبالحمد فهو اقطع) و روى (كل امر ذى بال لا يبدء فيه بحمد الله فهو اجزم) فمن جعلها احاديث متعارضة ثم اجاب عن التعارض بما اجاب فبنى الفاسد على الفاسد.

ثم اعلم ان هذا الحديث في سنده قرّة بن عبد الرحمن وقد اختلفوا في توثيقه، وكذا هو مضطرب متناً كما مرّ لكن الحديث الضعيف ليستدل به في الفضائل، علا ان قرّة بن عبد الرحمن تابعه سعيد بن عبدالعزيز عند النسائي واخرج له مسلم في الشواهد مقروناً بغيره، والاختلاف في المتن بناء على النقل بالمعنى فتسقط علة الاضطراب، ولذا صحّحه ابو عوانة وابن حبان وتاج السبكي وقال ابن الصلاح هذا حديث حسن بل صحيح. وبالجملة ان من ابتداء بالتسمية دون الحمد او بالحمد دون التسمية فلم يخالف الحديث، ولكن الابتداء بهما احوط عملاً بجميع روايات هذا الحديث، والابتداء بالحمد بعد التسمية احسن لما مرّ سابقاً.

﴿قوله لِلّٰهِ﴾ اعلم ان اسم الله عربى في الصحيح، وانه علم لصفة، وانه عَلم مرتجل من غير اعتبار اصل اخذ منه، وهو قول ابى حنيفة ومحمد والشافعى والاكثرين، وروى هشام عن محمد عن ابى حنيفة يقول اسم الله الاعظم هو الله، وبه قال الطحاوى واكثر العارفين. ﴿قوله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الراغب الرب في الاصل التربية وهو انشاء الشئ حالاً فحالاً الى حد التمام، انتهى، ثم يطلق على المالك والمستحق والصاحب والمربي، وفي القاموس الرب باللام لا يطلق لغير الله تعالى، انتهى، والعالم هو ما سوى الله تعالى، اى ما يغير الله تعالى وينفك عنه فلا تكون ذاته تعالى من العالم لكونها عينه تعالى، وكذلك لا تكون صفاته تعالى من العالم لانها ليست غيره ولا عينه عند الجمهور، ولانها عينه عند بعض المحققين.

فائدة : اعلم ان العالم اما مشتق من العلم فاطلاقه على غير ذوى العالم بطريق تغليب ذوى العالم على غيرهم واما مشتق من العلامة لكون جميع ما سوى الله تعالى علامة تدل على الخالق الصانع وصفاته. ﴿قوله وَصَلَّى اللّٰهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ﴾ ابتداء بالصّلوة عملاً باطلاق القرآن، وعملاً بما رواه الطبراني في الاوسط مرفوعاً (من صلى على في كتاب لم تنزل الملائكة يستغفرون له ما دام اسمى في ذلك الكتاب)، قال ابن القيم انه كلام جعفر محمد لا مرفوعاً، انتهى، قلت لكنه مما لا يدرك بالرأى والقياس وعملاً بما يشير اليه مارواه الشافعى عن ابن عيينة عن ابن ابى نجيح عن مجاهد رحمه الله تعالى في قول الله تبارك وتعالى (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) لا اذكر الا ذكرت، اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله، قال النووى رويناه مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم،

وأما إيرادها بعد الحمد فبناء على التعامل ولأن شكر المنعم الحقيقي مقدم على شكر الواسطة.
اعلم أن الجمع بين الصلوة والسلام أولى، ولو اقتصر على أحدهما جاز بلا كراهة كما في
السندی عن الجزري، ويدل عليه قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) وكذا يدل
عليه قوله صلى الله عليه وسلم في القنوت (وصلى الله على النبي) رواه النسائي، (١) وكذا يدل
عليه قوله صلى الله عليه وسلم (رغم الله انف رجل ذكرت عنده ولم يصل على)، رواه الترمذی،
(٢) ولعل من قال بكراهية الاقتصار بأحدهما أراد الكراهة التريهية.

﴿قوله خَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ أي من لا يتحلى أحد بعده بحلية النبوة ولا تترع من أحد من المعطين.
﴿قوله وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ﴾ اختلفوا في النسبة بين الرسول والنبي فلا كثرون
على أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، كل رسول نبي من غير عكس لغوى، الرسول انسان بعثه
الله تعالى لتبليغ الاحكام معه كتاب متجدد او بعث الى قوم متجدد، والنبي انسان بعثه الله تعالى
لتبليغ الاحكام معه كتاب متجدد او لا، وارسل الى قوم متجدد او لا، وقال الحافظ العيني
التعريف الصحيح للرسول انه من نزل عليه الكتاب او اتى اليه ملك، والنبي من يوقفه الله تعالى
على الاحكام او يتبع رسولا آخر، فكل رسول نبي ولا عكس، انتهى، وقيل النبي من بعث
لاصلاح الناس، والرسول من بعث لقهراعداء الله ايضًا، وقيل بينهما تبائن ويرد عليه قوله تعالى
(وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا)، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه فالملك يطلق عليه الرسل دون النبي
وانبياء بنى اسرائيل يطلق عليهم الانبياء دون الرسل، ورسل البشر يطلق عليهم الرسل والانبياء.
فائدة: ذكر الصلوة على الآل والاصحاب أولى عملاً بعادة الجمهور لكن لا دليل على
كراهية تركها عليهم.

الفائدة السادسة

في توضيح الديباجة

﴿قوله أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ﴾ الى قوله ﴿وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ﴾ القصد من
هذا الكلام ذكر الباعث على هذا التأليف، وذكر كيفيته من جمع الصحاح على وجه التلخيص،

١ - رواه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر.

٢ - رواه الترمذی في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

رغم انف رجل

وذكر تحسين سؤال هذا السائل. ﴿قوله أَمَّا بَعْدُ﴾ ايراد هذه الكلمة بعد الحمد سنة. ﴿قوله فَإِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ﴾ ذكر في بعض حواشي مسلم ان المخاطب بهذا أما بعض تلامذته واما معاصره المصاحب له ﴿قوله بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ﴾ متعلق بقوله ذكرت، وقيل متعلق بقوله يرحمك، وقال السندی جعله متعلقاً بقوله يرحمك غير مناسب لفظاً ومعنى، اما لفظاً فلان الظاهر حينئذ بتوفيقه لا بتوفيق خالقك، واما معنى فلان اطلاق الرحمة احسن وابلغ من تقيدها، انتهى بزيادة يسيرة. ﴿قوله عَنْ تَعْرِفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ﴾ اى تعرف جملة منها وطائفة منها وتعرف القدر المعتد به لاتعرف جميعها، ولا يبعد ان يراد منها جميع ما بلغ الى الامام مسلم. ﴿قوله سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ﴾ اى اريد من السنن المندوبات فعطف الاحكام عليها من قبيل عطف العام على الخاص للشمول، وان اريد منها طرائق الدين وهى شاملة للاحكام ايضاً فيكون من قبيل عطف الخاص على العام لاهتمام الخاص. ﴿قوله وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ﴾ الترغيب الحز على الشئ بذكر ما يوجب الميل اليه من ثواب او مصلحة دنيوية او اخروية والترهيب التخويف من الشئ بذكر عقاب او مفسدة دنيوية او اخروية فالترغيب والترهيب اعم من الثواب والعقاب ﴿قوله وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ﴾ اشارة الى كون هذا المؤلف من قبيل الجوامع. ﴿قوله بِالْأَسَانِيدِ﴾ جمع الاسناد وهو فى الاصل مصدر ولذا لا يثنى ولا يجمع وكثيراً ما يراد منه السند وهو طريق المتن فيثنى ويجمع، ويقال لطريق المتن وجه الحديث ايضاً، واما السند فيثنى ولا يجمع فلا يقال الاسناد على وزن الاوتاد، والمسند بكسر النون هو من يروى الحديث بسنده، والمسند بفتح النون المرفوع المتصل عند الحاكم، وذكر الخطيب البغدادي عن اهل الحديث ان اكثر استعماله فى المرفوع، وذكر ابن عبد البر انه المرفوع سواء كان متصلاً او منقطعاً، وقيل هو المتصل سواء كان مرفوعاً او غير مرفوع. ﴿قوله مُؤَلَّفَةً﴾ التأليف هو الضم مطلقاً، والتصنيف جعل كل صنف على حدة، وقد يطلق على الضم مطلقاً، والانتفاء اخراج ما يحتاج اليه من الكتب، والتخريج اخراج المحدث الاحاديث من الكتب وسوقها بروايتها او رواية شيخه والكلام عليها وعزوها لمن رواها، وقد يطلق على مجرد الاخراج والعزو. ﴿قوله مُحْصَاةً﴾ اى معدودة او مجمعة والظاهر المعنى الثانى. ﴿قوله زَعَمْتُ﴾ اى اعتقدت وقلت من غير التقيد بأنها غير مرضى، كما فى حديث ضمام ابن ثعلبة رضى الله تعالى عنه. ﴿قوله مِمَّا يَشْغَلُكَ﴾ مضارع من مجرد دون الافعال فانها لغة ردية ﴿قوله لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ﴾ اى لو سهل لى سبيل العزم وخلق فى قدرة عليه. ﴿قوله إِيَّايَ خَاصَّةً﴾ لان تبليغ العلم والحديث وحفظ الدين والحديث والانتفاع به والنفع للغير، وكثرة الصلوة على النبى صلى الله عليه وسلم ونضارة الوجه امور نافعة جداً. ﴿قوله لِأَسْبَابِ

كثيرة متعلق بقوله الخصها، وجازان يتعلق بقوله يصيبه، فيكون معناه بوجوه كثيرة. ﴿قوله إلا أن جُمْلَةً ذَلِكَ﴾ استثناء منقطع، فمعنى كلامه لا اطيل الكلام بذكر هذه الاسباب على وجه التفصيل لكن مجمل ذلك ان، وذلك اشارة الى الاسباب بتاويل المذكور او اشارة الى النفع. ﴿قوله بأن يُوقَفَهُ﴾ من التوقيف. ﴿قوله كما وَصَفْنَا﴾ من كون ضبط القليل ايسر من معالجة الكثير، ﴿قوله وَإِنَّمَا يُرْجَى بَعْضُ الْمَنْفَعَةِ﴾ وهو ادراك المتابعات والشواهد، والاعتضاد. ﴿قوله بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ﴾ متعلق بالمعرفة، قال الامام النووي حاصل هذا الكلام الذى ذكره مسلم رحمه الله تعالى ان المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتون وتحقيق علم الاسناد والعلل، والعلة عبارة عن معنى فى الحديث خفى يقتضى ضعف الحديث مع ان ظاهر السلامة منها وتكون العلة تارة فى المتن وتارة فى الاسناد، وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الاسماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه والبحث عن خفى معانى المتون والاسانيد والفكر فى ذلك ودوام الاعتناء به ومراجعة اهل المعرفة به ومطالعة كتب اهل التحقيق فيه، وتقيد ما حصل من نفائسه وغيرها فيحفظها الطالب بقلبه ويقيدها بالكتابة، ثم يديم مطالعة ما كتبه ويتحرى التحقيق فيما يكتبه ويتثبت فيه فانه فيما بعد ذلك يصير معتمداً عليه ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن سواء كان مثله فى المرتبة اوفوقه او تحته، فان بالمذاكرة يثبت المحفوظ ويتحرر ويتأكد ويتقرر ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق فى الفن ساعة انفع من المطالعة والحفظ ساعات بل اياماً، ولكن فى مذاكرته متحرراً الانصاف قاصداً الاستفادة والافادة غير مترفع على صاحبه بقلبه ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله مخاطباً له بالعبارات الجميلة اللينة، فهذا ينمو علمه وتركو محفوظاته. انتهى ﴿قوله يَهْجُمُ﴾ اى يطلع عليها، ويقع عليها وينال بغيته منها ﴿قوله بِمَا أُوتِيَ﴾ اى بسبب ما اوتى. ﴿قوله عَلَى الْفَائِدَةِ﴾ متعلق بقوله يهجم. ﴿قوله مِنْ جَمْعِهِ﴾ ظرف لغو، ومفعول للاستكثار. ﴿قوله بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ﴾ اى بخلاف الخواص الذين يُقصدون ويرجع اليهم.

الفائدة السابعة

فى بيان شريطة الامام مسلم فى هذا التاليف

﴿قوله ثُمَّ إِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ مُبْتَدِئُونَ﴾ الى قوله ﴿قوله أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ﴾ القصد منه بيان شرطه فى هذا التاليف، وملخص كلامه ما قاله القاضى عياض انه جعل الاحاديث ثلاثة اقسام، احاديث الحفاظ المتقنين واحاديث من لم يوصف بالحذق والاتقان مع كونهم اهل الستر والصدق وتعاطى العلماء، واحاديث من اجمع العلماء واتفق الاكثر على قمته، فيبدء بالاول ثم

يأتى بالثاني عند عدم الاول او عند الاستشهاد، ولا يأتى بالثالث نعم يأتى باحاديث من أهمه بعضهم وزكاه بعضهم، فالامام مسلم استوفى جميع الاقسام الثلاثة بهذا الوجه. ﴿قوله نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَّا أُسْنِدَ﴾ اى الى حصّة معتدة منها او الى جملة ما وصل اليه. ﴿قوله فَتَقَسَّمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ﴾ قال ابن سفيان صاحب مسلم ان مسلماً اخرج ثلاثة كتب من المسندات احدها الذى فراه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة وابن اسحاق صاحب المغازى وامثالهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء، انتهى، فلا يراد من ثلاثة اقسام هذه الكتب الثلاثة، لان اخراج الكتب الثلاثة يائن قسمة الاحاديث الى ثلاثة اقسام فى تاليف واحد، ولانه مسلماً قال فى كلامه الآتى لسنا نتشغل بتخريج حديثهم اى بتخريج حديث المتهمين، وكذا لا يراد منه ما قاله الحاكم ومتبعوه ان مسلماً اراد ان يفرد لكل طبقة وقسم كتاباً وانه ذكر القسم الاول واخترمه المنية قبل اخراج القسم الثانى، لان الظاهر المتبادر من كلام مسلم ان يأتى باحاديث الطبقتين فى تاليف واحد، بل المراد منه ما قاله القاضى عياض كما مر.

فان قيل قال مسلم فى باب صفة صلوة الرسول صلى الله عليه وسلم : ليس كل شئ صحيح عندي وضعته ههنا وآمنا وضعته ههنا ما اجمعوا عليه، انتهى، وهو مشكل لانه وضع فيه احاديث كثيرة مختلفاً فى صحتها، قلنا : هذا الادعاء محمول على علمه وزعمه، او اراد من عدم الاختلاف عدمه فى المتن والسند كيون توثيق الرواة، او اراد من الاتفاق اتفاق اربعة من ائمة الدين والحديث يعنى احمد بن حنبل وابن معين وعثمان بن ابى شعبة وسعيد بن منصور الخراساني كما مر.

فان قيل قد روى مسلم عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين فى الدرجة الثانية التى ليست من شرط الصحيح، قلنا : اجاب عنه ابن الصلاح من اوجه : احدها : ان يكون ذلك فى من هو ضعيف عن غيره ثقة عنده لعدم ثبوت الجرح المفسر فيه، والثاني : ان يكون ذلك فى المتابعات والشواهد لا فى الاصول، والثالث : ان يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طرء عليه بعد اخذه منه باختلاط حدث عليه غير قاذح فى ما رواه من قبل، والرابع ان يعلو بالشيخ الضعيف اسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالى.

﴿قوله وَثَلَاثَ طَبَقَاتٍ﴾ الطبقة هم القوم المشاهيرون من اهل العصر. ﴿قوله عَلَى غَيْرِ تَكَرَّرٍ﴾ اى لا اكرر المتن ولا الاسناد. ﴿قوله فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى﴾ اى لا اكرر المتن الا اذا كان فيه زيادة معنى، ولا يمكن فصل هذه الزيادة وايرادها على حدة لانه يورث الخلل فى فهم المرام، فاكرر جميع الحديث.

فائدة : اعلم ان اطلاق التكرار عليه باعتبار اصل الحديث بدون ملاحظة هذه الزيادة. ﴿قوله أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةٍ﴾ مرفوع معطوف على لفظ موضع، اى لا اكرّر الاسناد الا اذا وقع اسناد بعد اسناد آخر لعلّة مثل طلب علو الاسناد او اعتضاد السند السابق او اثبات سماع بعض المتهمين بالتدليس.

فائدة : اعلم ان اطلاق التكرار عليه ايضاً باعتبار اصل الاسناد. ثم اعلم انه على تقدير تكرار الاسناد جاز ان يتحد الحديث، وقيل اسناد مرفوع معطوف على زيادة معنى فيكون معنى الكلام انما تكرر الحديث لزيادة معنى على الوجه المذكور سابقاً، او لاجل اسناد يقع الى جنب اسناد آخر لعلّة، كما اذا كان الحديث مروياً عن الصحابين، فيذكر المثنى اولاً باسناد صحابي ثم يورد اسناد صحابي آخر استشهاداً ويكرر المتن، فافهم ولا تعجل في الرد والقبول.

﴿قوله أَوْ أَنْ يُفْصَلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى﴾ معطوف على اعادة الحديث، و اراد بالتفصيل ذكره على حدة وقطعه منه للاختصار.

فائدة : اعلم انهم اختلفوا في اختصار الحديث، فمنهم من منعه مطلقاً ومنهم من جوزه مطلقاً، ولكن لابد من ان يقيد بما اذا كان يحل بالمقصود كما اذا حذف المستثنى ومنهم من جوزه اذا رواه قبل ذلك على التمام وقيل هو جائز للعالم العارف اذا كان ما تركه متميّزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا يختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه وهو الراجح.

﴿قوله فَإِنَّا نَتَوَخَّى﴾ اى نقصد ﴿قوله وَأَنْقَى﴾ معطوف على اسلم ﴿قوله مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا﴾ بيان للاخبار الاسلام والانقى، ولا يبعد ان تحمل كلمة من على التعليل. ﴿قوله لَمْ يُوجَدَ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ﴾ اشار الى ان الاختلاف اليسير والاختلاط النادر لا يحل بضبط الراوى، صرح به اهل الفن كالنووى وغيره.

﴿قوله فَإِذَا نَحْنُ تَقْصِيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ﴾ شرع في القسم الثانى والطبقة الثانية. ﴿قوله فَإِنَّ اسْمَ السِّتْرِ﴾ المراد من السِّتْرِ هَهُنَا ستر العيب، اى انه ليس فيه ما ينافى العدالة والمروءة فيما يبدو للناس وليس المراد منه ان يكون مجروحاً مستوراً كما هى المرتبة السابعة في تقريب التهذيب.

﴿قوله كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ﴾ مثال للطبقة الثانية، قالوا هو احد العلماء التابعين وكان احد القراء المجودين وكان يختم كل ليلة و قال مسح رأسى على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه ودعا لى بالبركة و هو ثقة تغير بآخره وساء حفظه، من سمع منه قديماً كان صحيحاً، روى له البخارى حديثاً واحداً متابعه في ذكر الخوض.

﴿قوله وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ﴾ قيل أريد منه القرشي الدمشقي وهو ضعيف، وقيل أريد منه يزيد بن أبي زياد الكوفي أحد العلماء المشاهير على سوء الحفظ وهو الراجح وقال الذهبي أخرج له مسلم مقروناً باخر، توفي سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح وله تسعون سنة او دونهما، كذا في الميزان. ﴿قوله وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ﴾ هو الكوفي أحد العلماء، قال ابن حبان اختلط في آخر عمره ونقل الترمذي عن محمد بن اسماعيل انه صدوق بهم. ﴿قوله وَأَضْرَابُهُمْ﴾ اى اشباههم. ﴿قوله بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ﴾ فان قيل اسماعيل بن ابي خالد تابعي مشهور ادرك اثني عشر صحابياً، ورأى انس بن مالك وسلمة بن الاكوع وسمع من عبدالله بن اوفى وغيره، بخلاف الاعمش فانه رأى انس بن مالك، وبخلاف منصور بن المعتمر فانه من تابعي التابعين، والمعروف هو تقديم الافضل فالافضل، وأجيب عنه بانه ليس المراد ههنا التنبيه على المراتب، ويحتمل ان يكون تقديم منصور لرجحانه في الديانة والعبادة ولانه كان لا يدلس بخلاف الاعمش. ﴿قوله وَسَلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ﴾ يقال اصله من طبرستان، ولد بالكوفة وكان يسمى المصحف لصدقه، وذكره ابن حبان من ثقات التابعين وقال كان مدلساً.

فائدة : اعلم ان ذكر مثل هذه الالقاب ليس من قبيل التنايز والتقصيص بل القصد منه

التعارف والتعريف.

﴿قوله لِلَّذِي اسْتَفَاضَ عَنْهُمْ﴾ اللام للتعليل. ﴿قوله وَإِثْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ﴾ لحديث انفسهم. ﴿قوله وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ﴾ اى الذين وازن بينهم الامام مسلم، ﴿قوله السَّخْتِيَانِيَّ﴾ منسوب الى السختيان بفتح السين وكسر التاء، وهو الجلد وكان يبيع الجلود بالبصرة. ﴿قوله الْحُمْرَانِيَّ﴾ منسوب الى حمران مولى عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه. ﴿قوله فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ﴾ اى فى ما وصفنا من المتزلة ﴿قوله فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ﴾ هذا هو القسم الثالث والطبقة الثالثة. ﴿قوله الْمَصْلُوبِ﴾ اقم بالزندقة فصلب. ﴿قوله وَتَوَلِيدِ الْأَخْبَارِ﴾ اى انشاءها وزيادتها.

اعلم ان للوضع اقساماً: وضع الاسانيد للمتون الثابتة، ووضع المتون للاسانيد الشهيرة، ووضع الاسانيد والمتون كليهما، وقال العلائي اشد الاصناف ضرراً اهل الزهد كما قاله ابن الصلاح وكذا المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس الى النبی صلى الله عليه وسلم واما باقى الاصناف كالزنادقة واهل الاهواء فالامر فيه سهل لان كونها كذباً لا يخفى الا على الاغبياء وامر اصحاب الامر او القصاص اظهر لانهم فى الغالب ليسوا من اهل الحديث، انتهى، بحذف وتغير يسير.

اعلم ان الوضع حرام مطلقاً سواء كان فى الاحكام او الترغيب والترهيب للروايات التى

رواها مسلم ولما رواه ابن ماجة من روى عن حديثاً يرى انه كذب، فهو احد الكاذبين ولانه كذب والكذب حرام، ولانه كذب على الله وافترأ عليه يجعل غير الوحي وحياً، فمن قال بجواز الرضع في الترغيب والترهيب لكونه لتأييد الدين فقد ضل واضل وعائد الوحي واللغة العربية.

الفائدة الثامنة

فى مبحث الشاذ والمنكر

﴿قوله وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ﴾ الى قوله ﴿قوله فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِيضَاحُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى﴾ اعلم ان الشاذ يطلق على معان ثلاثة: الاول : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس وهو المروى عن جماعة من اهل الحجاز، والثاني : ما ليس له إلا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان او غير ثقة، وهو المروى عن ابى يعلى الخليلي، والثالث : ما تفرد به ثقة من الثقات وليس له اصل متابع لذلك الثقة، قال به الحاكم.

والمنكر ايضاً يطلق على معان ثلاثة : الاول : ما يرويه غير الثقة مخالفاً لما هو راجح منه وهذا المعنى هو المعتمد، والثاني : ما تفرد به صدوق بما لا متابع فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط فى الصحيح ولا الحسن مخالفاً عن الناس، والثالث : ما تفرد به المستور او الموصوف بسوء الحفظ او المضعف فى بعض المشائخ بما لا متابع له ولا شاهد، سواء خولف او لا.

والظاهر من كلام مسلم ان المنكر عنده يعم الشاذ والمنكر بالمعنيين الاولين، ويمكن حمل كلامه على المعنى الاول للمنكر، فيكون معنى كلامه، علامة المنكر فى حديث المحدث اذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من اهل الحفظ والرضى خالفت روايته، روايتهم، ولم يكن ذلك المحدث من اهل الحفظ والرضى بل يكون ضعيفاً، واثار مسلم الى ان الراوى لا يهجر حديثه بمطلق المخالفة بل يهجر اذا كان الاغلب من حديثه كذلك ويقال له منكر الحديث حينئذٍ، ونبه على الفرق بين زيادة الراوى الثقة وبين مخالفة الراوى، وصرح بكون زيادة الثقة مقبولة وكون مخالفة الثقات غير مقبولة، وقد فرغنا عن هذا المبحث فى مقدمة منهاج السنن. ﴿قوله فَلَسْنَا نُعَرِّجُ﴾ اى فلسنا نعطف عليه. ﴿قوله يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ﴾ اى يروى الحديث عنه وينمى الحديث اليه. ﴿قوله مِنْ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ﴾ اى المذهب الذى يذكر فى علم الحديث. ﴿قوله بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ﴾ اى بعض ما يسلك به من اراد سبيل القوم ويهتدى به هذا القاصد. ﴿قوله وَسَنَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحًا﴾ قيل اراد من الشرح الشرح على وجه الاشارة، بذكر

الاختلاف في السند والمتن، وقيل اخترمنه النية قبل انجاز الوعد، وقيل اراد من الكتاب كتاباً آخر يخرج فيه العلل. ﴿قوله عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ﴾ فان قيل انه التزم ذكر الصحاح فكيف يصح ايراده الاخبار المعللة، قلنا : لعله اراد ذكرها في كتاب آخر متفرد بها، وقيل اراد من الاخبار المعللة ما رواه الرواة الذين اهتمهم بعض اهل الحديث لاجمعهم ولا اكثرهم.

الفائدة التاسعة في وجوب الرواية عن الثقات دون المتهمين

وغير ذلك من المباحث الملائمة بالمقام

﴿قوله وَبَعْدُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ﴾ الى قوله ﴿بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ﴾ القصد منه بيان الباعث الثاني على اجابة سائل التاليف وتهيد الى وجوب الرواية عن الثقات دون المتهمين واقامة الدليل عليه. ﴿قوله فِيمَا يَلْزَمُهُمْ﴾ متعلق بالسوء ﴿قوله مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ﴾ بيان لما يلزمهم. ﴿قوله وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ﴾ معطوف على سوء الصنيع او معطوف على ما يلزمهم، ولا يبعد ان يكون معطوفاً على طرح الاحاديث فيكون معنى كلامه رأينا سوء صنيعهم في ما يلزمهم من الامر الدائر بين الاقدام والامتناع وهو طرح الاحاديث الضعيفة فانه يلزمهم الاقدام اليه وكذا هو تركهم الاقتصار على الصحاح فانه يلزمهم الامتناع منه. ﴿قوله لَمَّا سَهَّلَ عَلَيْنَا﴾ جواب لولا ﴿قوله وَاعْلَمَ وَفَقَكَ اللَّهُ تَعَالَى﴾ شرع في وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله صِحَّةٌ مَخَارِجُهُ﴾ في مقدمة فتح الملهم اما المخرج بفتح الميم فهو في الاصل بمعنى مكان الخروج فاطلق على الموضوع الذي ظهر منه الحديث وهم الرواة الذين جاء الحديث عنهم. ﴿قوله وَالسُّتَارَةُ فِي نَاقِلِيهِ﴾ قد مر ان المراد منه ستر العيب والصيانة عنه.

﴿قوله مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ﴾ اعلم ان البدعة هي اعتقاد ما ليس من الدين ديناً، وهي قسمان مكفرة ومفسقة، فالاول لا يقبل حديث صاحبها الجمهور، وقيل يقبل مطلقاً، وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل، وقيل ان كان الداعية لا يقبل والا يقبل والمعتمد ان الذي ترد روايته من انكر امراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، واما القسم الثاني فقليل يرد مطلقاً، وقيل يقبل مطلقاً الا اذا اعتقد حل الكذب، وقيل يقبل من لم يكن داعية الى بدعته، ومذهب مالك وطائفة من السلف عدم القبول مطلقاً وهو ظاهر ما رواه مسلم عن ابن سيرين وظاهر كلام مسلم ميلانه اليه، فان قيل : قد خرج البخاري لعمران بن حطان السدوسي مع

كونه داعية الى بدعته، وكذا لعبد الحميد بن عبدالرحمن الحمانى مع قول ابى داؤد فيه انه كان داعية الى الارحاء، فقد أُجيب عن التخريج لاولهما انه حمل عنه قبل ابتداعه، او انه رجع عن هذا رأى فى آخر عمره، او انه لم يخرج له سوى حديث واحد مع كونه من المتابعات، وهو الجواب المعتمد، وأُجيب عن التخريج للثانى انه لم يخرج له الا ما له اصل، ومن اخرج له مسلم ممن اثم بالبدعة فمحمول على عدم ثبوت بدعته عنده، او روى عنه قبل الابتداع او بعد ما تاب، او روى عنه فى المتابعات، وقال ابن دقيق العيد ان وافق المبتدع غيره فلا يلتفت اليه اهانة له واطفاء لبدعته، وان لم يوافقه احد ولم يوجد ذلك الحديث الا عنده مع صدقه وتحززه عن الكذب واشهادته بالتدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغى ان تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة اهانتته واطفاء بدعته ﴿قوله فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط﴾ وجه الدلالة ظاهر لان الآية الاولى صريحة فى ان خبر الفاسق لا يقبل بل يتبين فيه ويتوقف فيه بالنظر فى الامور الخارجية، قال امره الى الاعتماد على الامور الخارجية دون نبأه، و الآية الثانية صريحة فى اشتراط عدالة الشاهد، ورواية الحديث هى مثل الشهادة فى الالزام.

فائدة : اعلم ان الشهادة هى اخبار لاثبات حق بلفظ الشهادة فى مجلس القاضى كما فى التنوير، والرواية هى اخبار عن قول النبى صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره، وهما تشتركان فى اشتراط الاسلام والعقل والبلوغ والمروءة والضبط، ويشترط العدد فى الشهادة الا فى ما خص منها، بخلاف الرواية، لان الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور، ولانه قد يتفرد بالحديث راو واحد فلو لم يقبل لفات على اهل الاسلام تلك المصلحة بخلاف فوت حق واحد على شخص واحد، ولان بين كثير من المسلمين عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية عنه صلى الله عليه وسلم.

وقد يشترط الذكورة فى الشهادة دون الرواية، ويشترط الحرية فى الشهادة دون الرواية، وتقبل رواية المحدود فى القذف اذا تاب بخلاف شهادته، ولا تقبل شهادة من جرت شهادته اليه نفعا او دفعت عنه ضررا، وتقبل رواية من روى الرواية النافعة له، ولا تقبل مطلقا رواية التائب من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف من تبين شهادته للزور مرة فانه لا ينقض ما شهد به قبل ذلك، والشهادة انما تصح بدعوى سابقة بخلاف الرواية ويجوز اخذ الأجرة على الرواية على القول المفقى به دون الشهادة، وتام ذلك الكلام فى فتح الملهم.

﴿قوله من حدث عني بحديث يرى أنه كذب﴾ لكونه موضوعا او لكون راويه ضعيفا

مخالفاً عن الثقات. ﴿قوله حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ﴾ اسمه عبدالله وهو احفظ الاخوة، وعثمان بن ابي شيبة اكبرهم وقاسم بن ابي شيبة ضعيف فيهم. ﴿قوله عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى﴾ ابو ليلى رضى الله عنه صحابي قُتل مع علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه في صفين وعبدالرحمن بن ابي ليلى تابعى ثقة، ومحمد بن عبدالرحمن بن ابي ليلى القاضى الفقيه ضعيف عند المحدثين، وفي تقريب التهذيب ابن ابي ليلى هو عبد الرحمن، وابناه محمد وعيسى، وابن ابنه عبدالله بن عيسى، وقال الحافظ في مقام آخر عبدالله بن عيسى ثقة فيه تشيع من السادس.

بَابُ تَغْلِيظِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

س ﴿قوله غُنْدَرٌ﴾ لقب محمد بن جعفر، لقبه به ابن جريج حين قدم بصرة فاجتمع الناس عليه، فحدث عن الحسن البصرى بحديث فانكره الناس، وكان محمد بن جعفر اكثر الشغب اليوم عليه فقال له ابن جريج اسكت يا غندر. (شورمجانىوالا)، ﴿قوله وَأَبْنُ بَشَّارٍ﴾ لقبه بNDAR معناه العالم الكبير الشهير. ﴿قوله رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ﴾ تابعى جليل، حلف انه لا يضحك حتى يعلم اين مصيره، فما ضحك الا بعد موته، وكذلك حلف اخوه ربيع حتى يعلم افي الجنة هو أم في النار قال غاسله لم يزل متبسماً على سريرته ونحن نغسله حتى فرغنا. ﴿قوله لَا تُكَذِّبُوا عَلِيًّا﴾ لا مفهوم لقوله على كما زعمه بعض من لاحظ له من العلم باللغة العربية لانه لا يتصور ان يكذب له لنيه عن مطلق الكذب.

اعلم ان الكذب عليه صلى الله عليه وسلم من اعظم الكبائر عند الجمهور، وحكى امام الحرمين عن والده ابي محمد الجوينى ان المتعمد للكذب عليه صلى الله عليه وسلم كافر، وهو بعيد رد عليه ابنه امام الحرمين، والوجه فيه ان الكذب عليه لا يستلزم انكار ضروريات الدين، نعم يكفر اذا كان مستحلاً للكذب. ﴿قوله يَلْجُ النَّارُ﴾ هذا القول وكذا قوله الآتى فليتبوء مقعده من النار، يحتمل الانشاء والدعاء عليه باذنه تعالى، ويحتمل الاخبار والوعيد، ولا يقتضى الخلود. ﴿قوله يَعْنِي ابْنُ عَلِيَّةٍ﴾ منسوب الى امه وكانت عالمة فائقة وابو ابراهيم.

فائدة : ينسب الولد الى الام في ثلاثة مواضع، عند عدم الاب، وعند اللعان ونفى الولد عن الاب، وعند تربية الام اياه.

﴿قوله إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا﴾ الاكثر مظنة الخطأ والاخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه كذب سواء كان هذا الاخبار عمداً او خطأ كما صرح به الحافظ ابن حجر، والثقة اذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر انه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع، فمن خشى من الاكثر الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الاثم اذا

تعتمد الاكثار، فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الاكثار من التحديث، واما من اكثر منهم التحديث مثل انس فانه روى منه الفان ومأتان وست وثمانون حديثاً فمحمول على اهم كانوا واثقين من انفسهم بالتثبيت او طالت اعمارهم. ﴿قوله لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ﴾ لان ما اخبر به عنه يكون وحياً وحجة ودينياً، وفي الحديث دلالة على تفاوت الكذب.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ

﴿قوله عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هذا من المراسيل فان حفصاً تابعي، والطريق الثاني الآتي متصل، قال الدارقطني الصواب هو المرسل عن شعبة، انتهى، ورواه ابوداؤد في سننه مراسلاً عن حفص بن عمر النميري عن شعبة ورواه متصلاً من رواية على بن حفص مثل مسلم، والوصل زيادة الراوى الثقة وهى مقبولة، ﴿قوله عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ﴾ من كبار التابعين واسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يلقيه ويقال لمثله المخضرم، بالخاء بالمعجمة معناه الوسط بين الحلو والمر، والماضى نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الاسلام كما في القاموس وهو منسوب الى همد بن زيد احد اجداده، ﴿قوله كَلِفْتُ﴾ اى ولعت به ولازمته، ﴿قوله احْفَظْ عَلَيَّ﴾ اى احفظ منى، فكلمة على بمعنى من مثل (اِذَا كُتِلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) او الفعل متضمن لمعنى التحمل. ﴿قوله إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ﴾ لكونه متشابهاً، ولكون المخاطب ممن لا يصل فهمه اليه، قالوا وضابط ذلك ان يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة، وظاهره يكون غير مراد فالامساك عنه عند من يخشى عليه الاخذ بظاهره مطلوب، وقال الخطيب ويجتنب ايضاً في روايته للعوام احاديث الرخص وما شجر بين الصحابة والاسرائيليات.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعْفَاءِ وَالْأَحْيَاطِ فِي تَحْمِلِهَا

﴿قوله مَا لَمْ تَسْمَعُوا﴾ اى بما لا يعرفه المسلمون. ﴿قوله فَإَيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ اى اتقوا انفسكم عنهم واتقوا آياهم عن انفسكم. ﴿قوله دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ﴾ قال ثعلب كل كذاب دجال وقيل ان الدجال هو المموه. ﴿قوله وَلَا أَذْرِي مَا اسْمُهُ﴾ وكذا لا ادرى حاله ويقال له المجهول، وفي الحديث حجة لتمثل الشيطان، اى الشيطان يتمثل ويكذب لا ان كل متمثل شيطان. ﴿قوله فَتَقْرَأْ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا﴾ اى تقرأ كتاباً مختلفاً يسمونه قرآناً ولا يكون قرآناً. اعلم ان الموعود هو حفظ القرآن عن التحريف اللفظي والتبديل، وتسمية غير القرآن قرآناً لا يستلزم التحريف اللفظي كما ان ادعاء غير النبي النبوة لا ينافي ختم النبوة، او معنى الحديث تقرأ على الناس هذا القرآن المترل لا مالة قلوب

الناس، او معناه لقرءه محرفين في معناه. ﴿قوله فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ﴾ اى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويدم. ﴿قوله تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ﴾ اى تركنا قبول الحديث وحفظه من الناس، او تركنا نشر الحديث لخوف تغير السامع فيه. ﴿قوله وَيُخْفِي عَنِّي﴾ اى يخفى عنه ما يخشى من ظهوره الجدل من النواصب والخوارج، والنصواب هم القوم المتدينون ببغض على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه لانهم نصبوا له اى عادوه كما في القاموس. ﴿قوله إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ﴾ كلمة من زائدة او لبيان جنس.

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ

وَأَنَّ الرِّوَايَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ

وان جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وانه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة. ﴿قوله وَحَدَّثَنَا فَضِيلٌ عَنْ هِشَامٍ﴾ حاصل المقام ان حسن بن الربيع روى هذا الحديث عن ثلاثة عن حماد بن زيد، وعن فضيل، وعن مخلد بن حسين، فحماد رواه عن اثنين ايوب وهشام، وفضيل ومخلد روياه عن هشام فقط. ﴿قوله كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ﴾ اى عن الكذب والتوليد والفسق، ولكن لم يكونوا اهل التميز والحفظ ولم يكونوا مشهورين بالطلب، ﴿قوله لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الثَّقَاتُ﴾ اى لا يقبل الا حديثهم. ﴿قوله وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رَزْمَةَ﴾ قال سمعت عبدالله وفي نسخة ابن ابي رزمة وقال الامام النووى كلاهما مشكل، وقال ايضا وذكر اصحاب كتب اسماء الرجال ان عبد العزيز بن ابي رزمة سمع من ابن المبارك، ونقل الحافظ ابن حجر كلام النووى هذا في ترجمة عبد العزيز بن ابي رزمة ولم يزد عليها. ﴿قوله بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ﴾ اى بيننا وبين الصحابة او الخصوم الذين نخاصمهم في المسائل كما في السندى. ﴿قوله الْقَوَائِمُ﴾ سمي الاسناد بها لان الحديث لا يقوم بغير الاسناد كما ان البيت لا يقوم بغير دعائم، وان الحيوان لا يقوم بغير فؤاد. ﴿قوله إِنَّ بَيْنَ حَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَاوِرٌ﴾ اى انقطاع كثير، لان حجاجا من تابعى التابعين فاقبل ما يمكن ان يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اثنان اصحاب والتابعى. ﴿قوله وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ﴾ اى ليس في ايصال ثواب الصدقة الى الوالدين وغيرهما، اختلاف بين اهل السنة والجماعة. نعم اختلفوا في ايصال ثواب العبادة البدنية، وسيأتى بسطه في موضعه ان شاء الله تعالى. ﴿قوله وَقَالَ مُحَمَّدٌ﴾ اى محمد بن عبدالله بن فهزاد. ﴿قوله صَاحِبُ بُهْيَةٍ﴾ هو مولاها، ضعفه

الائمة وروى له مسلم. ﴿قوله لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ إِمَامِي هَذَا ابْنُ أَبِي نَكْرٍ وَعُمَرُ﴾ لان القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وايضاً القاسم ابن ام عبد الله بنت القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وعنهم، ﴿قوله أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ﴾ هذه رواية عن مجاهيل، ولاضير فيها فى المتابعة والاستشهاد. ﴿قوله يَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ﴾ لامتخافة بين هذه الرواية والرواية السابقة فى الحقيقة لظهور الجمع بينهما، ﴿قوله وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ﴾ اى شهد مكاملتهما. ﴿قوله تَرَكُوهُ﴾ اى تركوهما لجرحه كأنهم طعنوه بالنيزك وحكى القاضى عياض عن كثير من رواة مسلم أنهم روه بالتاء، اى تركوه ولكن ضعفه القاضى وقال الصحيح بالنون والراء، وقال غير القاضى رواية التاء تصحيف، تفسير مسلم بقوله اخذته السنة الناس تكلموا فيه يرد رواية التاء، كيف وان شهر ليس متروكاً وثقه احمد والبخارى وابن معين غيرهم من كبار ائمة الحديث. ﴿قوله وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أَسْكُفَةٍ﴾ اى عبد الله بن عون قائم على العتبة السفلى.

اعلم ان ابن عون من الطبقة السادسة، وشهر من الثالثة كما فى تقريب التهذيب.

﴿قوله حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ﴾ هو ابو محمد حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفى البغدادى، وكان يوسف شاعراً، واما الحجاج الوالى الجائر فهو ابو محمد حجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى، هما متوافقان فى اسمهما واسم ابيهما وكُتِبَهما ومتخالفان فى الجند والعدالة والعصر والسلوك مع الناس. ﴿قوله سَأَلْتُ مُعَلَّى الرَّازِىَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبَّادُ ابْنِ كَثِيرٍ﴾ ليس فى بعض النسخ عباد بن كثير، قيل رواية عباد بن كثير عن محمد بن سعيد مشكل، فمعنى الكلام على النسخة التى ذكر فيها عباد بن كثير سألت معلى عن حال محمد بن سعيد الذى روى، اى محمد بن سعيد، عنه اى عن عباد، فلفظ عباد بن كثير بدل من الضمير المجرور بعين، ومعنى الكلام على النسخة الثانية واضح، اى محمد بن سعيد هو الذى روى عن المعلى فافهم. ﴿قوله فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ﴾ قال عيسى بن يونس كنت على باب محمد بن سعيد، وسفيان عند محمد بن سعيد فلما خرج سفيان سأله عن حال محمد بن سعيد فاخبرني سفيان ان محمد بن سعيد كذاب. ﴿قوله فَلَقِيتُ أَبَا مُحَمَّدٍ بَنَ يَحْيَى بَنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ﴾ هكذا فى النسخ المصرية وفى النسخ الهندية فلقيت أبا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، وهى النسخة الصحيحة وكلام التووى فى شرح هذا الاسناد وكذا كلام الحافظ فى التهذيب يشير الى ان شيخ ابن ابى عناب هو محمد بن يحيى دون ابى محمد بن يحيى، فتبين ان الناسخين قد صحفوا النون بالباء فى النسخ المصرية. ﴿قوله قَالَ مُسْلِمٌ يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ﴾ اى يجرى خطأ او لحسن الظن

مِنْ حَدَّثَهُمْ. ﴿قَوْلُهُ وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيَّ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ دَخَلْتُ. ﴿قَوْلُهُ
 حَدِيثَ هِشَامِ أَبِي الْمِقْدَامِ﴾ مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ رَأَيْتُ، وَهَشَامُ أَبُو الْمِقْدَامِ ضَعْفُهُ الْإِثْمَةُ. ﴿قَوْلُهُ قَالَ
 هِشَامٌ حَدَّثَنِي رَجُلٌ﴾ هَذَا بَيَانٌ لِحَدِيثِ هِشَامٍ وَبَيَانٌ مَا رَأَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيَّ. ﴿قَوْلُهُ
 قُلْتُ﴾ الْمُتَكَلِّمُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيَّ، أَيْ قُلْتُ لِعِفَّانِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ أَنَّ هِشَامًا سَمِعَهُ مِنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ بِالذَّاتِ، وَفِي كِتَابِكَ وَجَدْتُ فِيهِ الْوَاسِطَةَ، فَقَالَ عِفَّانُ إِنَّمَا ابْتُلِيَ هِشَامٌ مِنْ أَجْلِ
 هَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ زَادَ الْوَاسِطَةَ وَهَمًّا، أَيْ ضَعُفَهُ لِأَجْلِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَانْقِيلُ : مِثْلُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ
 كَثِيرًا مَا تَقَعُ عَنِ الثَّقَاتِ الْإِثْبَاتِ، قُلْنَا : تَضْعِيفُهُمْ آيَاهُ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ بَعْدَ مُرَاعَاةِ الْقِرَائِنِ
 الْخَارِجَةِ الْآخَرَى. ﴿قَوْلُهُ انْظُرْ مَا وَضَعْتُ فِي يَدِكَ﴾ أَرَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ تَوْثِيقَ سَلِيمَانَ. ﴿قَوْلُهُ
 صَاحِبَ الدِّمِّ﴾ أَيْ رَاوَى الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدِّمِّ، قَالَ
 الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ هُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ، أَنْتَهَى، قُلْتُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ الْحَنْفِيَّةُ أَيْضًا. ﴿قَوْلُهُ مَنْ
 أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ﴾ أَيْ مَنْ يَقْبَلُ حَدِيثَهُ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ ﴿قَوْلُهُ وَكَانَ كَذَّابًا﴾ فَإِنْ قِيلَ فَكَيْفَ يَرَوِي الشَّعْبِيُّ
 عَنْهُ، قُلْنَا : يَرَوِي عَنْهُ لِمَعْرِفَتِهِ صَحِيحَ رَوَايَتِهِ مِنْ سَقِيمِهَا أَوْ يَرَوِي عَنْهُ لِيَعْرِفَ طَرْقَهُ وَمَتُونَهُ لِمَصَالِحِ
 عَدِيدَةٍ، أَوْ يَرَوِي عَنْهُ لِلْإِعْتِضَادِ. ﴿قَوْلُهُ وَالْوَحْيُ أَشَدُّ﴾ أَرَادَ بِالْوَحْيِ مَا خَصَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا فِي زَعْمِهِمْ مِنَ الْوَصِيَّةِ وَالسَّرِّ. ﴿قَوْلُهُ إِيْقَاعٌ﴾ أَيْ شُبُهَةٌ أَوْ مُرَاهِقُونَ ﴿قَوْلُهُ
 وَلَيْسَ بِأَبِي وَأَيْلٍ﴾ أَيْ أَرَادَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ مِنْ شَقِيقٍ شَقِيقًا الضُّبِّيَّ الْكُوفِيَّ الْخَارِجِيَّ
 وَلَا يَرِيدُ أَبَا وَائِلَ اسْمُهُ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ. ﴿قَوْلُهُ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ﴾ أَيْ يُؤْمِنُ بِأَنَّ
 عَلِيًّا فِي السَّحَابِ فَلَا يُخْرَجُ وَلَا نَسَاعِدُ مَعَ يُخْرَجُ وَيُظْهِرُ مِنْ وَلَدِهِ، حَتَّى يَنَادِيَ عَلَى مِنَ السَّحَابِ
 أَوْ السَّمَاءِ أَنْ أَخْرَجُوا وَسَاعِدُوا مَعَ وَلَدِي فَلَانِ، وَهُوَ إِمَامٌ حَقٌّ وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُهْدِيُّ عَنْدهُمْ، وَإِنَّمَا
 سَمَوْا بِالرَّافِضَةِ لِأَنَّهُمْ رَفَضُوا زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ وَتَرَكُوهُ. ﴿قَوْلُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ﴾ هُوَ الْإِمَامُ
 الْبَاقِرُ. ﴿قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمٍ اللَّسَانِ﴾ كُنَايَةٌ عَنِ الْكُذْبِ. ﴿قَوْلُهُ الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ﴾
 هُوَ الْكُوفِيُّ مِنَ السَّادَةِ رَمِيَ بِالرَّفْضِ وَأَمَّا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْوَرُ فَهُوَ صَاحِبُ عَلِيٍّ وَرَمِيَ
 بِالرَّفْضِ أَيْضًا. ﴿قَوْلُهُ يُصِرُّ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ﴾ أَيْ يُصِرُّ عَلَى الرَّجْعَةِ. ﴿قَوْلُهُ يَزِيدُ فِي الرِّقْمِ﴾ أَيْ
 يَكْذِبُ جَعَلَهُ كَالتَّاجِرِ الَّذِي يَزِيدُ فِي رِقْمِ السَّلْعَةِ، وَيَكْذِبُ فِيهَا لِيَرْبِحَ عَلَى النَّاسِ وَيَغْرَهُمْ بِسَبْطِ
 الرِّقْمِ. ﴿قَوْلُهُ لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرَمَةَ ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ﴾ فَإِنْ قِيلَ : مِثْلُ هَذَا يَقَعُ
 عَنِ الثَّقَاتِ أَيْضًا نَسْيَانًا أَوْ بِالسَّمَاعِ بِالذَّاتِ بَعْدَ الرِّوَايَةِ بِالْوَاسِطَةِ، قُلْنَا : قَدْ عَرَفَ كُذْبَهُ بِمَعُونَةِ
 قِرَائِنِ خَارِجَةٍ. ﴿قَوْلُهُ زَمَنَ طَاعُونٍ الْجَارِفِ﴾ مَأْخُوذٌ مِنَ الْجَرْفِ وَهُوَ الْغُرْفُ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ

واكتساح ما عليها، وسمى الموت جارفاً لاجترافه الناس، وسمى السيل جارفاً لاجترافه ما على الارض قال الامام النووي ويتعين احد الطاعونين اما سنة سبع وستين، فان قتادة كان ابن ست سنين ومثله يضبطه، واما سنة سبع وثمانين وهو الاظهر ان شاء الله تعالى، ولا يصح ما قال عياض انه كان سنة تسع عشر ومائة ومات قتادة سنة سبع عشر ومائة.

فائدة: قال الامام الاصمعي كان طاعون الجارف في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين، هلك منه في ثلاثة ايام في كل يوم سبعون ألفاً، وقالوا اول طاعون كان في الاسلام طاعون عمرواس (اسم قرية بين الرملة وبيت المقدس) في عهد عمر سنة ثمان عشرة، مات فيه خمسة وعشرون ألفاً، ثم طاعون الفتيات في ولاية عبدالمالك سنة سبع وثمانين ثم طاعون عدى بن اوطاة سنة مائة، ثم طاعون غراب سنة سبع وعشرين ومائة ثم طاعون مسلم بن قتيبة سنة احدى وثلاثين ومائة.

﴿قوله إِلَّا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ﴾ هو سعد بن ابي وقاص، احد العشرة المبشرة قد شهد بدرًا. ﴿قوله قَالَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُفْيَانَ﴾ هذا هو تلميذ الامام مسلم راوى صحيح مسلم، حوّل من سند مسلم الى سند شيخه الآخر المسمى بمحمد بن يحيى، وقد اجتمع السندان على ابي داود الطيالسي في الظاهر وعلى نعيم بن حماد في الحقيقة، وسنده هذا عال على سند مسلم بدرجة واحدة لان المتوسط بين ابراهيم ونعيم في مسند مسلم والحسن الحلواني، وفي السند الآخر محمد بن يحيى فقط. ﴿قوله إِنَّ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا قَالَ كَذَبَ وَاللَّهِ عَمْرُو﴾ اعلم ان هذا الحديث صحيح، رواه مسلم من طرق، فتكذيب عوف عمرًا، اما بناء على ان الحسن لم يروه، واما بناء على ان عمرًا لم يسمع من الحسن، واما بناء على ان عمرًا حمله على الظاهر، واوهم ان الحسن البصري تركه على ظاهره واكتفى على اثره. وهو كذب وحمل باطل معارض بالاقوى. ﴿قوله وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُوزَهَا إِلَى قَوْلِهِ الْخَبِيثُ﴾ فان قيل ما معنى لكن؟ قلنا: كلمة لكن ههنا محض الارتباط كما في القياس الاستثنائي، مثل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة، او لعل معناها ان عمرًا لم يرد بهذا الانتساب اتباع السنة ولا اتباع الحسن امام اهل السنة ولكن اراد ان يضم هذه المقالة والحديث الى قوله الخبيث ويؤيده بما، فملخص الكلام ان الحسن البصري لم يتركه على ظاهره ولكن عمرًا يحمله على ظاهره لتأييد بدعته. ﴿قوله بَأَى شَبْنَى قَالَ﴾ اى بآى شئ حدثك عن الحكم مما لم تجد له اصلاً، او معناه بآى دليل تعلم انه ليس لها اصل، ﴿قوله الَّذِي رَوَى لَنَا النَّضْرُ﴾ اى مالك لم

تسمع من عباد حديث العطاراة التي تبيع العطر، الذي رواه لنا النضر بن شميل اى بواسطة زياد بن ميمون عن انس رضى الله تعالى عنه، ﴿قوله فَأَنَا لَقَيْتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ﴾ عبد الرحمن مرفوع معطوف على المرفوع المتصل فى لقيت. ﴿قوله فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ﴾ بتقدير الاستفهام. ﴿قوله فَيَقُولُ سُيُودُ بْنُ عَقَلَةَ﴾ اى يقول بالقاف والعين المهملة وهو بالغين المعجمة والفاء. ﴿قوله أَنْ يُتَّخَذَ الرَّوْحُ غَرْضًا﴾ الروح بضم الراء وغرضًا بالغين المعجمة اى هى ان يتخذ الحيوان هدفًا، وجعله عبد القدوس رَوْحًا بفتح الراء، بمعنى النسيم، وجعله غرضًا بالغين المهملة وفتح الراء، اى هى ان يتخذ كوة فى الحائط ليعرض ويدخل عليه النسيم، فالاتخاذ لدخول النسيم منهى. ﴿قوله فَقَرَأَ عَلَيَّ﴾ اى كذبًا وافتراءً ﴿قوله وَلَا تَكُتُبُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ﴾ ولكن وثقه يحيى بن معين، وقال الامام البخارى ما رواه من الشاميين اصح. ﴿قوله سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ﴾ هذا مجهول ولكن مسلمًا ذكره متابعة لا اصلاً. ﴿قوله لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْنِي الْأَسَامِيَّ﴾ ويسمى هذا تدليس الشيوخ. ﴿قوله فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ﴾ هو كلاعى وشامى ووضاحى منسوب الى وضاحه بطن من حمير. ﴿قوله أَتَرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ﴾ توفى ابن مسعود سنة اثنين وثلاثين وكانت وقعة صفين سنة سبع وثلاثين وفى غرة صفر. ﴿قوله عَنْ شُعْبَةَ﴾ هو الهاشمى ضعفه الاكثرون. ﴿قوله عَنْ شَرْحِيلَ بْنِ سَعْدٍ﴾ اختلط و فى عامة رواياته نكارة، ﴿قوله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ﴾ كان عابداً ويكذب وهو لا يشعر. ﴿قوله وَضَعَفَ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ﴾ لفظ ابن بين يحيى بن سعيد القطان، وموسى بن دينار غلطه من رواية مسلم كما صرح به النووى فيكون معنى الكلام ضعف يحيى بن سعيد القطان موسى بن دينار. ﴿قوله عُيَيْدَةَ بْنُ مُعْتَبٍ﴾ لم يذكره البخارى الا فى موضع واحد فى الاضاحى وذكره على وجه المتابعة. ﴿قوله أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ﴾ اى الاخبار الصحاح المروية من الثقات اكثر من غيرها متجاوزة من ان يضطر الى النقل من غير الثقات ومغنية عنه

الفائدة العاشرة

فى مبحث العننة

﴿قوله وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُتَّحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا﴾ لابد ههنا من تحقيقات ثمانية :
 (الف) تحقيق بعض اقسام الحديث التى تذكر فيها كلمة عن (ب) و حقيقة العننة. (ج) واقسام
 العننة (د) وما هو المحمول منها على الاتصال او الانقطاع وفاقاً وما هو محمل التراجع. (هـ)

ومذاهب الاثمة في اشتراط اللقاء لصحة الحديث (و) وتعين المراد من بعض المتحليين (ز) ووجه رد مسلم عليه وتفصيله. (ح) وجواب من اجاب عن رد مسلم.

اما الاول : فالحديث الذى سقط من اسناده راو يقال له المرسل الجلى ان كان السقوط فيه واضحا بسبب كون الراوى غير معاصر لمن روى عنه، ويقال له المرسل الخفى ان كان السقوط صادرا ممن عرف معاصرته لمن روى عنه دون اللقاء، ويقال له المدلس ان كان السقوط صادرا ممن عرف لقاءه لمن روى عنه واوهم السماع عنه.

والثاني : ان العننة رواية الراوى بكلمة عن، وقال النووى في شرحه على صحيح مسلم، اما اذا قال حدثنى فلان ان فلانا قال كقوله حدثنى الزهرى ان سعيد بن المسيب قال كذا او حدث بكذا ونحوه فالجمهور على ان لفظة ان كعن فيحمل على الاتصال بالشرط المتقدم وقال احمد بن حنبل ويعقوب بن ابى شيبة وابوبكر البردعى لا تحمل على الاتصال وان كانت عن الاتصال، والصحيح الاول وكذا قال وحدث وذكر وشبهها فكله محمول على الاتصال والسماع.

والثالث مع الرابع ان العننة خمسة اقسام : الاول عننة الغير المعاصر وهى محمولة على الانقطاع اجماعا، والثاني عننة المعاصر الغير الملاقى وهى ايضا محمولة على الانقطاع اجماعا ما لم يثبت سماعه منه، والرابع : عننة الملاقى فى الجملة الغير المدلس وهى مقبولة ومحمولة على الاتصال اجماعا، والخامس عننة المعاصر الممكن اللقاء الغير المدلس، مثل رواية ابى قلابة انجرمى عن ابى زيد عمرو بن اخطب، وهى فحل النزاع بين مسلم وبين بعض المتحليين.

والتحقيق الخامس : ان الحديث المعنعن يحكم باتصاله وصحته عند امكان اللقاء والسماع عند مسلم، يعنى اذا كان الراوى غير مدلس، ولا بد من ثبوت اللقاء والسماع فى الجملة عند ابن المدينى والبخارى، الا ان البخارى لا يشترط ذلك فى اصل الصحة بل التزمه فى جامعه، وابن المدينى يشترطه فى اصل الصحة، واشترط القاسمى ان يكون قد ادركه ادراكا بيضا، واشترط السمعاني طول الصحبة بينهما، واشترط ابو عمرو الدوانى معرفته بالرواية عنه وشهرته بها عنه.

والسادس : ان المشهور على آئنة الناس انه اراد من بعض المتحليين الامام البخارى، وفيه نظر من وجود : الاول : ان المتحل هو الذى ينسب الشئ الى نفسه وليس هو من اهل كما فى القاموس، والامام البخارى هو الامام البارع الفائق الاهل لفن الحديث، والثاني ان الامام البخارى هو شيخه فلا يظن بمسلم ان ليسى ابيه يجعله متحلا ويجعل قوله ساقطا مخترعا مستحدثا بدعة

باطله، واهل الحق عند اظهار الحق لا يعدلون عن اعطاء كل ذى حق حقه، والثالث ان الامام البخارى لم يشترط هذا الشرط لصحة الحديث بل التزمه في جامعه، وبالجمله ان الامام مسلم لا يقصد الرد على البخارى ولا على ابن المدينى شيخ البخارى بل يقصد الرد على بعض معاصريه من ليس هو من اهل هذا الفن، اللهم الا ان يقال ان في الرد على بعض المعاصرين تعريضاً على الامام البخارى، ولكن فيه ما فيه من انه ليس مذهبه.

والسابع : ان اهل العلم يحملون عننة الراوى الغير المدلس المعاصر لمن روى عنه، على الاتصال وهذا القائل استحدث واشترط فيه اللقاء والسماع في الجملة، وهذا الاشتراط لم يقل به احد من اهل العلم ولم يقم عليه دليل، وان استدل بان الرواة قد يرسلون فاذا ثبت التلقى في الجملة سقطت شبهة الارسال، فيقال له ان الرواة الذين ثبت لهم السماع في الجملة ممن يروون عنهم قد يرسلون ويسمعون بعض الاحاديث منهم بالواسطة ثم انهم قد يرسلون ايضاً وان لم نعلم بالترسل والارسال مثل هشام فانه سمع من ابيه عروة يقيناً، ومع ذلك قد روى هشام عن عثمان بن عروة عن عروة ايضاً، فاذا روى هشام عن عروة فيحتمل ان يكون بالذات ويحتمل ان يكون بالارسال، فيلزم عليك ان لا تثبت اسناداً معنعناً حتى ترى فيه السماع وتفقد ذلك، وهذا لم يقل به احد في ما سوى المدلس، ومحل التراجع هو عننة الغير المدلس، فكما ان عننة الراوى الذى ثبت له السماع في الجملة تحملها على الاتصال لحسن الظن به فكذلك يلزم عليك ان تحمل عننة من امكن له السماع وكان غير مدلس على السماع لحسن الظن به، كما ان اهل الفن حملوا رواية عبدالله بن يزيد الانصارى عن حذيفة وابى مسعود الانصارى رضى الله عنهم على السماع منهما لحسن الظن به، كذلك حملوا رواية ابى عثمان النهدي وابى رافع الصائغ عن ابى بن كعب على السماع لحسن الظن.

والثامن : ان هذا القول سبق اليه على بن المدينى وكذا اقيم عليه دليل يحتاج به وهو ان الراوى الغير المدلس قد يرسل كما لا يخفى ولكن لا يدلس، فاذا لم يثبت لقاء لمن روى عنه في مقام من المقامات فتحتمل عننته الارسال والاتصال دون التدليس ولا يمتنع حملها على الاتصال لحسن الظن به، واذا ثبت لقاء لمن روى عنه في الجملة فيكون الاصل وغالب الظن حينئذ الاتصال ما لم يثبت عدم السماع ونظيره الاستدلال باستصحاب الحال، وكم من فرق بين الظن وغالب الظن، فان الاول يفيد الاحاد، والثاني يفيد المشاهير، وكذا محض الظن لا يمتنع في عننة الراوى المدلس ايضاً لان المدلس لا يدلس دائماً.

واما نحو رواية هشام عن ابيه بالذات وبالواسطة فلا يضر هذا القائل لاحتمال ان يكون سمعه

منه أولا بالواسطة ثم سمعه منه بالذات، فليس ههنا ارسال ما لم يثبت عدم سماعه منه بالذات. واما رواية عبد الله بن يزيد الانصارى فلو ثبت عدم سماعه من حذيفة وابي مسعود الانصارى لكانت من مراسيل الصحابة رضى الله تعالى عنهم، ومحل التراجع عنعنة غير الصحابة رضى الله تعالى عنهم.

واما رواية مثل ابى عثمان النهدي عن الصحابة فيمكن ان يجاب عنها بان عدم ثبوت السماع واللقاء عند مسلم فيها لا يلزم منه عدم السماع واللقاء في نفس الامر. وفيه ان استقراء الامام الحاذق لا يقاومه الا مكان العقلى، اللهم الا ان يقال ان تلقى اهل الفن مثل هذه الرواية ممن وافقوا مسلماً او خالفوه يفيد غلبة ظن السماع، فافهم.

﴿قوله في تصحيح الاسانيد﴾ متعلق بالتكلم وكذا قوله بقول لو ضربنا، متعلق به. ﴿قوله بمُخَدَّنَاتِ الْأُمُور﴾ متعلق بالاغترار واغترارهم هو ميلانهم الى هذه المحدثات. ﴿قوله وإسراعهم إِلَىٰ اعْتِقَادِ خَطَا الْمُخْطِئِينَ﴾ معطوف على الاغترار، اى اسراعهم الى اعتقاد حقيقة خطأ المخطئين الذين اخطئوا الطريق، وهذا المعنى على تقدير ان يكون اسم الفاعل من الافعال، واما اذا كان من التفعيل فمعناه اسراعهم الى اعتقاد خطأ اهل الحق الذين نسبوا الخطأ الى هذه الجهلة. ﴿قوله وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ﴾ معطوف على الحكاية. ﴿قوله أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ﴾ خبر ان كل اسناد. ﴿قوله جَاءَ هَذَا الْمَجِيءُ﴾ اى جاء بذلك الاسناد، مثل حديث ابى قلابة الجرمى عن زيد عمرو بن الاخطب. ﴿قوله عَنْ صَاحِبِهِ﴾ متعلق بالراوي ﴿قوله عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ﴾ ذلك الخبر. ﴿قوله وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفْنَا﴾ حال، اى والحال ان الامر الثابت هو محض المعاصرة. ﴿قوله عِنْدَهُ مَوْقُوفًا﴾ فى الاتصال والانقطاع، بعدم الجزم بالاتصال. ﴿قوله قُلْ أَوْ كَثُرَ﴾ الضمير فيهما لشيئ. ﴿قوله فِي رِوَايَةٍ مِثْلِ مَا وَرَدَ﴾ الظرف متعلق بقوله حتى يدر عليه ولفظ مثل اما مجرور صفة لرواية، اى ورد السماع فى رواية تكون مثل ما ورد، اى تكون خالية عن مثل هذه العننة، واما منصوب على الحالية، معناه، ورد السماع مثل التفصيل الذى مر فى كلام هذا القائل. ﴿قوله وَهَذَا الْقَوْلُ يَرْحِمُكَ اللَّهُ﴾ شرع فى رد قول هذا القائل ﴿قوله فَيَقَالُ لِمُخْتَرِعِ هَذَا الْقَوْلِ﴾ مر بسطه فى التحقيق السابع، ﴿قوله اسْتَجَارُوا﴾ اى عدوه جائزاً، واعتقدوا جوازه. ﴿قوله وَيَنْشَطُ أَحْيَاءُ﴾ الانشاط هى حل العقدة، والنشاط الفرح. ﴿قوله غَدَا يُسْتَدَلُّ بِهَا﴾ منصوب على انه مفعول لقوله سنذكر، والضمير فى قوله ها راجع الى روايتهم. ﴿قوله إِمَّا كَانَ الْإِرْسَالُ فِيهِ﴾ على هذه النسخة خبر كان، ﴿قوله عِنْدَ مَنْ وَصَفْنَا﴾

معناه اذا كانت لعلّة معتبرة عندهم وصفنا، ولايبعد ان يكون لفظ كانت من الافعال التامة دون الناقصة، واما على النسخة التي لم يرو فيها اللام فيكون المكان منصوباً على الخبرية، اى اذا كانت العلّة وجود الارسال واحتمال الارسال فيه. ﴿قوله أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ تَأَارَاتٍ﴾ مفعول لقوله بَيَّنَّا. ﴿قوله فَيُخْبِرُونَ بِالتُّزُولِ﴾ الخ اى يخبرون بالتزول. وذكرنا الوسائط ان وجدت الوسائط، ويخبرون بالصعود وعدم ذكر الوسائط عند عدم تحققها. ﴿قوله فَمَنْ ابْتَغَى ذَلِكَ﴾ اى فالسماع الذى يتفقد من غير مدلس على الوجه المزعوم لم يقل به احد.

﴿قوله وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هو صحابى صغير سناً. ﴿قوله أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ﴾ قد مر ان مراسيل الصحابة مقبولة. ﴿قوله يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا﴾ ضمير الغائبة راجعة الى قوله هما وما اشبههما، بتاويل الجماعة، معناه يعتقدون جواز استعمال الاحاديث التى رويت بمثل هذه الاسانيد. ﴿قوله وَالْإِحْتِجَاجُ﴾ معطوف على قوله استعمال ما نقل بها.

الاستطراد فى ذكر بعض الاداب

اعلم ان للمحدث ولطالب الحديث آداباً ذكرت فى مقدمة ابن الصلاح وغيرها، ولنكتفى على ذكر بعض منها روماً للاختصار، الاول : ان من اراد التصدى لاسماع الحديث وافادته فليقدم تصحيح النية واخلاصها وليطهر نفسه من الاغراض الدنيوية وادناسها، وليحذر بلية حب الرياسة وروعوناها.

والثانى : انه لايتقيد التصدى لاسماعه بسن دون سن، بعد ما كان بارعاً وبعد ما احتيج اليه، واما من قيده باستيفاء خمسين عامّاً فمحمول على من تصدى للتحديث ابتداء من نفسه من غير براعة، فانه مظنة الاحتياج الى ما عنده.

والثالث : ان ينتهى عن التحديث اذا بلغ السن الذى يخشى عليه فيه الاختلاط والوهم، يدخل عليه فيه ما ليس من حديثه.

والرابع : انه لاينبغى ان يحدث بحضرة من هو اوى منه بذلك وكذا يبلد فيه من اولى بذلك منه لسنه اولغير ذلك.

والخامس : انه ينبغى له اذا التمس منه ما يعلمه عند غيره فى بلده او غيره، باسناد اعلى من اسناده او ارجح من وجه آخر، ان يرشد الطالب اليه فان الدين النصيحة.

والسادس : انه لايمتنع من تحديث احد من الطلبة. لكونه غير صحيح النية فيه فانه يرجى له

حصول النية من بعد، رويها عن معمر قال كان يقال ان الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل.

والسابع : ان يستحب له اذا اراد التحديث ان يغتسل او يتوضأ، ويتبخر ويتطيب، يجلس على صدر فراشه ويسرح لحيته ويتمكن في جلوسه بوقار وهيبة.

والثامن : انه يستحب له ان يقبل على الطلبة ويزجر من رفع صوته في مجلسه ولا يقوم لاحد ولا يسرد سردًا يمنع السامع من الادراك.

والتاسع : ان يفتح مجلسه ويختمه بذكر ودعاء يليق بالحال، وان يتخذ مستمليًا يبلغ عنه اذا كثر الجمع، وان يستعمل آلة مكبر الصوت في عصرنا.

والعاشر : ان يحسن الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه ويدعو له وان يختم بشئ من الحكايات والنوادر والانشادات باسانيدها، هذا نبذة من آداب الحديث المعلم.

واما طالب الحديث والمتعلم فله آداب: الاول : ان يصح نيته ويقصد اصلاح نفسه وعامة المسلمين ويسئل الله تعالى التيسير والتوفيق والتسديد، والثاني : انه ينبغي ان يشغل اولاً بالعلوم الابتدائية التي يستعد بها لعلوم الحديث، وليس طلب علم الحديث منحصرًا في سنن مخصوص، والمعتبر فيه سن التميز وذلك يختلف باختلاف الاشخاص، والثالث : ان يجتهد في الطلب بمداومة النظر وبلوغ الهمة والاستحضار، وان يجتنب عن اضاءة العمر، والرابع : ان يجتهد في العمل بما يعلمه بما هو طريق العمل، فان العلم بغير العمل غير نافع وغير راسخ، والخامس : ان يحسن آداب الشيخ بالتبجيل والتوقير وغيره، وان يحسن بالرفيق بالرفق والعون وغيره وان يجتنب من اساءة ادب الكتب بمد الرجلين اليها وبمسها غير طاهر وبوضعها على موضع يعد الوضع عليه عند اهل العرف من سوء الادب.

هذا آخر ما أخذته من شرح النووى وفتح الملهم وغيرها، وقد فرغت من تحريره في الضحوة من يوم السبت السادس عشر من ذى الحجة من سنة ثلاث بعد اربع مائة والى، والله الحمد اولاً و آخرًا، وصلى الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد وآله واصحابه واتباعه دائماً ابداً.

والله الحمد اولاً و آخرًا وظاهرًا وباطنًا

والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله واصحابه واتباعه ابداً ابداً

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة التوسل

المؤلفة

لحضرت شيخ الحديث مولانا مفتي محمد فريد الزروبوي المفتي والشيخ
بدار العلوم حقانيه اكوره ختك.

باهتمام مؤتمر المصنّفين

دارالعلوم حقانيه اكوره ختك، ضلع بشار، باكستان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسل رحمة للعالمين، وعلى آله واصحابه واتباعه الداعين الى الهداية للعالمين.

أما بعد : فهذه رسالة مختصرة مقتبسة من الاسفار، لعل الله تعالى يصون بها اهل الاعتدال من اعتداء الاشرار، اعلم ان هذه الرسالة مشتملة على عشرة فصول، وهى فى معنى الوسيلة والتوسل، واقسام التوسل، والتوسل فى كتاب الله تعالى، والتوسل فى الاحاديث، والتوسل فى اثار السلف الصالحين، والتوسل فى كلام الائمة المتبوعين، والتوسل فى كلام الفقهاء، والتوسل فى كلام المشايخ، والتاسع فى دلائل المنكرين، والعاشر فى الجواب عن جانب المثبتين، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم.

الفصل الاول

فى معنى الوسيلة والتوسل

قال ابن جرير الطبرى فى تفسيره (ج : ٦ ، ص : ١٤٦) الوسيلة هى الفعيلة من قول القائل توسلت الى فلان بكذا، بمعنى تقربت اليه، وعن ابى وائل وعطاء، ومجاهد والحسن انهما القربة، وعن السدى انهما المسئلة والقربة، وعن ابن زيد انهما المحبة، وقال العلامة الآلوسى فى تفسيره (ج : ٦ ، ص : ١٢٤) الوسيلة هى فعيلة بمعنى ما يتوسل به ويتقرب الى الله عز وجل من فعل الطاعات وترك المعاصى، من وسل الى كذا، أى تقرب اليه بشئ، وعن ابن عباس الوسيلة الحاجة، انتهى، وقال صاحب الكشاف فى تفسير سورة المائدة (وَأَتَّبِعُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةِ) كل ما يتوسل به أى يتقرب به من قرابة او ضيعة او غير ذلك، فاستعيرت لما يتوسل به الى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المعاصى. (كشاف، ج : ١ ، ص : ٤١٤) وفى التفسير المظهرى، (وَأَتَّبِعُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةِ) أى التقرب ، رواه الحاكم عن حذيفة، وكذا روى الفريابى وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن ابى حاتم عن ابن عباس وفى القاموس الوسيلة المترلة عند الملك والدرجة والقربة، وفى الصحاح الوسيلة التوصل الى شئ وهى اخص من الوصلة لتضمنها معنى الرغبة، وروى احمد بسند صحيح عن ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه مرفوعاً وروى مسلم عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً انهما المترلة فى الجنة. انتهى ما فى تفسير المظهرى بحذف يسير، وملخص كلامهم ان التوسل هو التقرب وان الوسيلة

تطلق على التقرب والقربة والآلة والمسئلة والحقبة والمترلة في الجنة والمترلة عند الملك.
فائدة : ذوات الآلات كالمدينة والمقراض والسيف وان كانت تطلق عليها الوسائل في
الظاهر، لكن الوسائل في الحقيقة استعمالها وتحريكها وهو واضح جداً.

الفصل الثاني

في اقسام التوسل

اعلم ان التوسل قسمان : شرعى وشرعى، الاول : ما ذكره الله تعالى في قوله ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (سورة الزمر، آية : ٣) اى العباداة لغير الله تعالى ليقربه وحاجاته الى الله،
والثانى ما لا يكون كذلك، وله اقسام متعددة: الاول : التوسل بالايمان الى الغفران كما في قوله
تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾
(سورة آل عمران، آية : ١٩٣) ، وقال تعالى ﴿إِنَّا ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطِئِينَ وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنْ
السَّحَرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (سورة طه، آية : ٧٣) . ولاشك في جوازه، والثانى: التوسل باعمال
نفسه لقضاء حاجاته الدنيوية كما روى البخارى في حديث الغار ان اهل الغار توسلوا باعمالهم
الصالحة من العصمة من الزناء وبروالدين ونماء اجرة الاجير، الى النجاة من الغار، وحكاها النبي
صلى الله عليه وسلم بلانكير، والثالث: التوسل باعمال غيره لقضاء الحاجات، كما في قوله تعالى
﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ (سورة كهف، آية : ٨٢). حيث حفظ الله خزانة اليمين لاجل صلاح
ابيهما، وكما في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (سورة الطور،
آية : ٢١) حيث بلغهم درجة آبائهم تكرمة لآبائهم، وكما في قوله عليه الصلوة والسلام (من
قرأ القرآن وعمل بما فيه ألبس والداه تاجاً يوم القيامة)، رواه احمد وابوداؤد. (١) وكما في قوله
صلى الله عليه وسلم (من قرأ آية الكرسي حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره
ودويرات حوله)، رواه البيهقى بسند ضعيف.

والرابع : التوسل بالدعاء، كما روى البخارى (ان اعرابياً نادى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يدعوا لسقى امته)، وكما روى ابن ماجة والترمذى وغيرهما (ان رجلاً ضرير البصر اتى

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في ثواب قراءة القرآن، ورواه احمد في كتاب مسند المكين، باب حديث

معاذ بن انس الجهنى رضى الله تعالى عنه.

النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله ان يعافيني)، (١) وهذا مما لا يخفى جوازه على احد.

الخامس : التوسل بالصالحين وهو قد يكون باعمالهم ودعائهم كما روى البخارى عن مصعب بن سعد مرفوعاً هل تنصرون وترزقون الا بضعاءكم، وكما روى صاحب شرح السنة في شرح السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بصعاليك المهاجرين. وقد يكون بشركتهم كما في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَتْ اِلَٰهَ لِّعِبَادِهِمْ وَاَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ اِلَٰهَ مُعَذِّبِهِمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (سورة الانفال، آية : ٣٣) وكما في حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يأتى على الناس زمان فيغزو فنام من الناس فيقولون هل فيكم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول نعم فيفتح لهم _ الى آخر الحديث) رواه البخارى ومسلم، وكما في حديث البخارى (ان عمر توسل بعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم)، وكما في حديث احمد عن على قال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الابدال يكونون بالشام وهم اربعون رجلاً كلما مات رجل ابدل الله مكانه رجلاً يسقى بهم الغيث ويتصر بهم على الاعداء ويصرف عن اهل الشام بهم العذاب)، (٢) وفي كثر العمال عن الطبراني وغيره مرفوعاً (ان الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة اهل بيت جيرانه)، وقد يكون بحجة التوسل الصالحين وقد يكون بحجة الله اياهم وقد يكون بجاههم عند الله، وتوسل العوام بالصالحين يرجع غالباً الى هذه الاقسام الثلاثة، وبالجملة ان التوسل بالذوات الفاضلة لا يراد به التوسل بالذوات الفاضلة من حيث انها ذوات، لعدم تفاوت الصالحين من غير الصالحين في الذات، لكون كلهم من قبيل الحيوان الناطق والانسان، ولو تفكرت لعلمت انه قد يجمع من اقسام التوسل بالصالحين قسمان بل اكثر في مادة واحد.

الفصل الثالث

فى التوسل فى القرآن

قد ورد التوسل فى كتاب الله تعالى كما فى سورة البقرة : ﴿وَكَاْنُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُوْنَ عَلَى الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ (سورة البقرة، آية : ٨٩)، روى السدى انهم كانوا اذا اشتد الحرب بينهم وبين المشركين اخرجوا التوراة و وضعوا ايديهم على موضع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا :

١ _ رواه الترمذى فى كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب فى دعاء الضيف. ورواه ابن ماجه فى

كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فى صلوة الحاجة.

٢ _ رواه احمد فى مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه.

اللهم انا نسألك بحق نبيك الذي وعدتنا ان تبعثه في آخر الزمان ان تنصرنا اليوم على عدونا،
فينصرون، (روح المعاني، ج : ١، ص : ٣٢٠) هذا توسل بالصالحين بجاههم ومحبتهم وكما في
سورة الانفال ﴿وَمَا كُنَّا لِلَّهِ لِعَذَابِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (سورة الانفال، آية : ٣٣) وهذا توسل
بالصالحين بشركتهم، وكما في سورة الكهف ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ (سورة كهف، آية : ٨٢).
وهذا توسل بالصالحين باعمالهم وبجاههم وكما في سورة الطور، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ
أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (سورة الطور، آية : ٢١) وهذا توسل باعمال الصالحين وقرابة الصالحين،
وكما في سورة المائدة ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (سورة المائدة، آية : ٣٥) وهذا توسل باعمال
نفسه، وكما ان التوسل والتقرب بالطاعات والاعمال لاينافي بتوسط المعلم الذي يعلمنا الطاعات
فكذلك التوسل والتقرب بالاحسان لاينافي بالطاعات لاينافي بتوسط المرشد الذي يرشدنا طرق
الاحسان، و وسيلة الوسيلة كيف لاتسمى وسيلة.

الفصل الرابع

في التوسل في الاحاديث

قد ورد في البخارى في حديث الغار التوسل باعمال انفسهم وكذا ورد في البخارى في حديث
(هل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم)، التوسل باعمال الصالحين ودعاءهم، وكذا ورد في البخارى
(ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان اذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال
اللهم انا كنا نتوسل اليك بنينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نينا صلى الله
عليه وسلم فاسقنا، فيسقون) وفيه التوسل بشركة الصالحين ودعاءهم وبجاههم من قرابة الرسول
صلى الله عليه وسلم، فان قيل : ظاهر حديث عمر يدل على عدم جواز التوسل بالصالحين الموتى،
قلنا : التوسل بالصالحين الموتى مشروع، كما في قوله تعالى ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ وكما في حديث
الطبراني الصغير والكبير والبيهقي وغيره (ان عثمان بن حنيف رضى الله تعالى عنه قال لرجل له
حاجة الى عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ان يتوضأ ثم يأتى المسجد ويصلى ركعتين، ثم يقول
اللهم انى اسألك واتوجه اليك بنينا محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة يا محمد ! انى توجهت
بك الى ربى)، وكما في حديث عمر الذى استدل به المعترض لان عمر رضى الله تعالى عنه قال (ان
نتوسل بعم نبيك) ولم يقل انا نتوسل بالعباس ففيه توسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم، فان قيل :
لم لم يكتف عمر بتوسل النبي صلى الله عليه وسلم، قلنا : لما كان قصد عمر التوسل بشركة

الصالحين ودعاءهم، ومثل هذا النوع من التوسل لم يكن في قدرة عمر رضى الله تعالى عنه فعُدل الى ما هو في قدرته من التوسل بشركة من له جاة وعظمة بسبب قرابة النبي صلى الله عليه وسلم، نعم في هذا الحديث حجة على من قال ان التوسل بالصالحين شرك، لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما توسلوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعمه بلا نكير فكيف يكون شركاً، وكذا ورد في الترمذى وابن ماجه والبخارى في تاريخه، حديث ضرير البصر (ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا، اللهم انى اسألك واتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة) وفيه التوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الباب احاديث اكثر من ان تحصى.

المبحث الخامس

فى التوسل فى آثار السلف الصالحين

قد مر سابقاً ان عمر رضى الله تعالى عنه توسل بالعباس، رواه البخارى وغيره، وروى ان معاوية رضى الله تعالى عنه توسل بيزيد بن الاسود فى الاستسقاء، رواه ابن سعد فى طبقاته (ج : ٧، ص : ٤٤٤) وروى الطبرانى فى الصغير، (ص : ١٠٣) ان عثمان بن حنيف علم رجلاً ان يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، ورواه الطبرانى فى الكبير ايضاً، وروى البيهقى فى دلائل النبوة والبخارى فى التاريخ وابن ابى شيبة فى المصنف ان بلال بن الحارث المزنى اتى الى قبر رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم فى عهد عمر فقال يا رسول الله ! استسق امتك، وهذا توسل بالدعاء ونقل هذا الاثر الزرقانى (ج : ٨، ص : ٧٧) وابن عبد البر فى الاستيعاب : (ج : ٢، ص : ٤٦٤) والحافظ ابن حجر فى الفتح : (ج : ٢، ص : ٤١٢) وروى الدارمى فى مسنده : (ج : ١، ص : ٤٣) ان اهل المدينة شكوا الى عائشة رضى الله تعالى عنها القحط فقالت انظروا الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فاجعلوا كوة الى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف ففعلوا فسقوا، وهذا توسل بما له تعلق وعلاقة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وفي البداية والنهاية (ج : ٧، ص : ١١٣) قد روى ان خالد اسقط قلنسوته يوم اليرموك وهو فى الحرب، فجعل يستحث فى طلبها فعوتب فى ذلك فقال ان فيها شيئاً من شعر ناصية النبي صلى الله عليه وسلم وانما ما كانت معى فى موقف الا نصرت بها، وفي ازالة الحفاء (ج : ٢، ص : ١٦٨) ان عمر بعث جنداً الى مدائن كسرى وامر عليهم سعد بن ابى وقاص وجعل قائداً للجيش خالد بن الوليد، فلما بلغوا شط الدجلة ولم يجدوا سفينة تقدم سعد وخالد فقالا يا بحر انك تجرى بأمر الله فجرمة محمد صلى الله عليه وسلم وبعُد عمر رضى الله تعالى عنه الا خلوتنا والعبور، فعب الجيش بخيله وجماله ورجاله الى مدائن ولم تبطل حوافرها.

الفصل السادس

فى التوسل فى كلام الائمة الاعلام

روى الامام عبدالوهاب الشعرانى وغيره عن الامام الاعظم ابى حنيفة رحمه الله اذا صح الحديث فهو مذهبي، وقد عرفت ثبوت الاحاديث الصحاح المحكمة فى الفصل الخامس فى التوسل فهو مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى، روى القاضى عياض المالكي فى الشفاء باسناد صحيح، كما نقله الخفاحي فى شرح الشفاء (ج : ٣، ص : ٣٩٨) ان الامام مالكا قال للمتصور الخليفة الثانى من بنى العباس، لم تصرف وجهك عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو وسيلتك و وسيلة ابيك آدم الى الله تعالى، بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله فيك، وهكذا فى المواهب اللدنية و وفاء الوفاء، وروى الخطيب البغدادي فى تاريخه (ج : ١، ص : ١٢٣) بسند صالح، ان الامام الشافعى يحبب الى صريح الامام ابى حنيفة يزوره فيسلم عليه ثم يتوسل الى الله تعالى به فى قضاء حاجاته، وقال ابن مفلح فى الفروع (ج : ١، ص : ٥٩٥) يجوز التوسل بصالح وقيل يستحب، وقال احمد فى منسكه الذى كتبه للمروزي انه يتوسل بالنبى صلى الله عليه وسلم فى دعائه، وجزم به فى المستوعب وغيره، وفى شواهد الحق ليوסף النبهاني، (ص : ١٦٦) انه توسل الامام احمد بن حنبل بالامام الشافعى رحمه الله تعالى حتى تعجب ابنه عبدالله بن احمد بن حنبل من ذلك، فقال الامام احمد له ان الشافعى كالشمس للناس.

الفصل السابع فى التوسل فى كلام الفقهاء،

والفصل الثامن فى التوسل فى كلام المشائخ

قال ابن الهمام فى فتح القدير (ج : ٢، ص : ٣٣٧) ويسأل الله حاجته متوسلاً الى الله بحضرة نبيه، ثم قال يسأل النبى صلى الله عليه وسلم الشفاعة فيقول يا رسول الله أسألك الشفاعة، يا رسول الله أتوسل بك الى الله، وبوب الترمذى فى جامعه باب ما جاء فى الاستفتاح بصعاليك المسلمين، ثم اخرج حديث (فانما ترزقون وتنصرون بضعفاءكم)، وقال الامام الغزالي فى احياء العلوم فى باب زيارة المدينة وآدابها (ج : ١، ص : ٢٦٠) يقول الزائر : اللهم قصدنا نبيك مستشفعين به اليك فى ذنوبنا، وفى آخره، ونسألك بمثلته عندك وحقه عليك، وقال الشوكاني فى تحفة الذاكرين (ص : ١٦٢) بعد ذكر حديث عثمان بن حنيف وفى الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله صلى الله عليه وسلم الى الله عز وجل، وفى تحفة الاحوذى شرح الجامع الترمذى (ج : ٤، ص : ٢٨٢) قال الشوكاني فى رسالته الدر النضيد ان التوسل به صلى الله

عليه وسلم يكون في حياته وبعد موته وفي حضرته ومغيته، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج : ٢، ص : ٤٩٧) في حديث توسل عمر بالعباس، يستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع باهل الخير والصّلاح واهل بيت النبوة، وقال العلامة الآلوسى في روح المعاني (ج : ٦، ص : ١٢٨) انا لانرى بأساً في التوسل الى الله بحاجه النبي صلى الله عليه وسلم عند الله حيّاً وميتاً، ويراد من الجاه معنى يرجع الى صفة من صفاته تعالى مثل ان يراد به المحبة التامة المستدعية عدم رده وقبول شفاعته، وقال العلامة بعد اسطر : بل لا أرى بأساً ايضاً بالاقسام على الله تعالى بحاجه صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى، ثم قال العلامة بعد اسطر : ان التوسل بحاجه غير النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس به ايضاً ان كان المتوسل بحاجه مما علم ان له جاهاً عند الله كالمقطوع بصلاحه و ولايته، اى كعمران، وأما من لا قطع في حقه بذلك فلا يتوسل بحاجه، اى كالشيخ عبدالقادر الجيلاني، لما فيه من الحكم الضمنى على الله تعالى بما لم يعلم تحققه منه عز شأنه، انتهى ما في روح المعاني، وسيأتى تنمة كلامه في المبحث العاشر ان شاء الله تعالى ، وتاليفات الشاه ولي الله والشاه عبدالعزيز مملوءة من الفاظ التوسل فليراجع اليها، وقال مولانا محمد اسحاق في مائة مسائل : يجوز دعاء الاستفتاح بجرمة الشهر الحرام والمشرع العظيم وقبر نبيك عليه السلام، وقال الشاه اسماعيل في تقوية الايمان يجوز ان يقول : اللهم ان أسألك بوسيلة فلان من الاولياء، وصرح بجوازه القطب الجنجوهي وحكيم الامة الشاه مولانا اشرف على التهانوى وشيخ الاسلام السيد مولانا حسين احمد المدني والشيخ مولانا خليل احمد المهاجر المدني الانصاري وشيخ الحديث والتفسير مولانا حسين على، وشيخنا المحدث الكبير مولانا نصير الدين الغرغشتوى في مکتوباتهم وملفوظاتهم ومصنفاتهم، وسمعت الشيخ جامع المعقول والمنقول والدى مولانا حبيب الله الزروبوى ينكر على الطائفة النجدية ويقول انكروا عن بركة الصالحين وجاههم حيث فقدوهما في انفسهم وآباءهم، وكان شيخنا امام العلماء والصلحاء مولانا محمد عبدالملك الصديقي يواظب على قراءة السلسلة المباركة، وكان العلامة شيخنا المحدث الكبير مولانا عبدالحق مدير دارالعلوم الحقانيه وبانيها قدس سره يتوسل في دعواته

الفصل التاسع

في دلائل من انكر التوسل

من انكر التوسل قد يتمسك بقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (سورة الزمر، آيه : ٣) وقد يتمسك بحديث الطبراني في الكبير (انه لا يستغاث بي انما يستغاث بالله تعالى) وقد

يتمسك بما رواه البخارى (ان عمر رضى الله تعالى عنه لم يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم)، وقد يتمسك بما ذكره صاحب الدرالمختار فى كتاب الحظر والاباحة فى فصل البيع، كره قوله بحق رسلك وانبيائك او بحق البيت لانه لاحق للخلق على الخالق، وقد يعضد رأيه بما قال العلامة الآلوسى، واما اذا كان المطلوب منه ميتا او غائبا فلا يستريب عالم انه غير جائز، وقال الآلوسى ايضا واما القسم على الله باحد من خلقه مثل ان يقال : اللهم انى اقسم عليك او اسألك بفلان الا ما قضيت لى حاجتى، فعن ابن عبدالسلام جواز ذلك فى النبي صلى الله عليه وسلم لانه سيد اول ولد آدم ولا يجوز ان يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة والاولياء، لانهم ليسوا فى درجته، ويرشح كلام المجد ابن تيمية بمنع التوسل بالذات والقسم على الله باحد من خلقه مطلقا، وقال التاج السبكي ويحسن التوسل والاستغاثة بالنبي الى ربه ولم ينكر ذلك احد من السلف والخلف حتى جاء ابن تيمية فانكر ذلك، قال العلامة الآلوسى ردًا على السبكي، وانت تعلم ان الادعية المأثورة عن اهل البيت الطاهرين وغيرهم من الائمة ليس فيها التوسل بالذات المكرمة صلى الله عليه وسلم.

الفصل العاشر

فى الجواب عن تمسكاتهم

والجواب عن آية سورة الزمر ان المذكور فيها التوسل الشركى لان عبادة غير الله شرك جلى، والجواب عن حديث الطبرانى لا يستغاث بي انما يستغاث بالله تعالى، ان فى سنده ابن لهيعة وهو خلط عليه بعد احتراق كتبه كما فى تقريب التهذيب، ثم هو معارض بما رواه البخارى (ج : ١، ص : ١٩٩) فى باب من سأل الناس تكثرا فيبيناهم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد صلى الله عليه وسلم، فيحمل حديث الطبرانى على باب الادب كما فى قوله عليه الصلوة والسلام (ما انا حملتكم ولكن الله حملكم)، او يحمل على العزيمة اى الاستغاثة بي وان كان مشروعا ولكن العزيمة ان يستغاث بمسبب الاسباب، والجواب عن تمسكهم بحديث عمر ما مر سابقا انه لما ثبت بالاحاديث جواز التوسل به صلى الله عليه وسلم حيا وميتا فيحمل حديث عمر على التوسل بشركة الصالحين ودعاءهم وهو يقع بالاحياء دون الاموات، والجواب عن تمسكهم بعبارة الدر المختار ان قوله لاحق للخلق على الخالق معارض بما رواه الشيخان عن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا معاذ هل تدري ما حق الله تعالى على عباده وما حق العباد على الله)، فانه يدل على ان للعباد حقا على المعبود، وكذا هو معارض بما رواه الطبرانى فى الصغير (ص : ٢٠٧) عن عمر بن الخطاب مرفوعا، وفيه : فقال آدم عليه السلام أسألك بحق محمد الا غفرت لى، وكذا هو معارض بما رواه ابن ماجة مرفوعا وفيه (وبحق السائلين عليك)، فلا بد من الجمع بينها بان الحق بمعنى الواجب الذى يصدر عن الفاعل اضطرارا منتفيا عن الله تعالى، وبمعنى ان

الله تعالى التزمه على ذاته تفضلاً ثابت على الله تعالى، او يقال ان المعتزلة لما قالوا بوجوب بعض الامور على الله تعالى فنهى الفقهاء عن التوسل بلفظ الحق لنلا يوهم الاعتزال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اتقوا مواضع التهم) اخرج به البخارى فى تاريخه، والجواب عما تمسكوا به من كلام العلامة الآلوسى ان العلامة الآلوسى قال بجواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا بغير النبي صلى الله عليه وسلم اذا علم صلاحه و ولايته قطعاً وجزماً، وانتم ايها المنكرون لاتقولون بجوازه اصلاً، نعم لم يقل العلامة بالتوسل بجاه من لا قطع فى حقه بالصلاح والولاية لكن مشائخنا لم يوافقوه فيه والراجح قول المشائخ لان غير النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يقطع بصلاحه و ولايته جاز نكاحه والافتداء به وصلاة الجنازة عليه نظراً الى ظاهر اسلامه فيكون التوسل بمن هو صالح فى الظاهر اولى بالجواز لان هذه الامور فوق التوسل ثبوتاً واهتماماً.

وكذا ما قال العلامة الآلوسى ان طلب الدعاء من الغائب والميت غير جائز، فمشائخنا لم يوافقوه فيه، بل قالوا طلب الدعاء من الغائب لا يجوز اصلاً، واما طلب الدعاء من الميت فلاضير فيه اذا كان من فناء القبر عند من قال بسماع الموتى، ولا فائدة فيه عند من انكر سماع الموتى، وعلى كل تقدير لا يلزم من عدم جواز طلب الدعاء منهما عدم جواز التوسل بجاهها واعمالهما، لان مدار هذا التوسل على استحضارهما وتصورهما ولا فرق فيه بين الحى والميت والحاضر والغائب، بخلاف ما اذا كان التوسل بشركة الصالحين فانه يقع من الحى الحاضر دون الميت الغائب.

فائدة : اعلم الاقسام بالنبي وغيره غير جائز لحديث ابن عمر مرفوعاً من حلف بغير الله فقد كفر او اشرك، رواه الترمذى، وهو محمول على التغليظ، اما الاقسام على الله فهو جائز لما رواه احمد ومسلم عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، رُبَّ اشعث اغبر مدفوع بالابواب لو اقسم على الله لأبْرَهُ، وروى معناه البخارى والبخارى ومعنى الاقسام على الله ان يقسم بالله تعالى ا الله يفعل هذا الامر البتة، ويقال له الهمة والعزيمة، وهذا آخر ما اردت ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم، وقد فرغت منها فى يوم الجمعة قبل الغروب، فى شهر صفر، سنة ١٤١٠ هـ.

ولله الحمد اولاً و آخراً وظاهراً وباطناً،

والصلوة والسلام على خير خلقه محمد واله واصحابه واتباعه ابداً ابداً